الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

النصوص القانونية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية 1954-1962م

(الولاية التاريخية الاولى أنموذجا)

French Legal Laws in The Face of the Algerian Revolution 1954-1962

(The First Historic State as Model)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد الطالب:

عبد النور قراوي

تحت إشراف:

أ. د. عبد القادر كرليل

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الصفة	المؤسسة
أ.د. لزهر بـــديـــدة	رئيسا	جامعة الجزائر - 2 -
أ.د. عبد القادر كرليل	مقررا	جامعة الجزائر - 2 -
أ.د. بشير سعدوني	عضوا	جامعة الجزائر - 2 -
أ.د. محمد ودوع	عضوا	جامعة الجزائر - 2 -
أ.د. سيد علي مسعود	عضوا	جامعة المسيلة
أ.د. مزيان سعيدي	عضوا	المدرسة العليا للأساتذة - بوزيعة

السنة الجامعية: 2020-2021

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Algiers 2, Abul-Qasim Saadallah

Faculty of Humanities

Department of History

French Legal Laws in The Face of the Algerian Revolution

(The First Historic State as Model)

A dissertation submitted for obtaining a science doctorate degree in modern and contemporary history

Supervised by :

P.D.Abdelkader Kerlil

submitted by:

Graoui Abdenour

Discussion committee members :

Name und Surname	Role	University
P.D.Lezhar Beddida	chair	University of Algiers -2-
P.D.Abdelkader Kerlil	supervisor	University of Algiers -2-
P.D.Bachir Saadouni	member	University of Algiers -2-
P.D. Mohamed Waddoua	member	University of Algiers -2-
P.D. Sidali Ahmed Massouad	member	University of Msila
P.D. Mezian Saidi	member	Higher Normal School of Bouzareah

Academic Year: 2020-2021

*__ملخص__:

لقد جاءت التشريعات و القرارات و التعليمات الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاحتلال لتعطي عملية النهب و التشريد صبغتها القانونية الرأسمالية الاستعمارية، هذه القوانين التي زاوجت بين قانون القوة و قوة القانون في الاستيلاء على الأرض و احتقار السكان و تشريدهم و ترحيلهم خارج وطنهم و السيطرة على ممتلكاتهم و محو شخصيتهم و استبدال ايديولوجيتهم الثقافية.لقد باغت اندلاع الثورة الجزائرية السلطات الفرنسية التي اتّسمت ردود فعلها الأولية بالاضطراب و هوما سمته السلطة الفرنسية "زلزالاً جديداً", و بذلك أفرطت فرنسا في إصدار قوانين

و قرارات تفنّن للعنف و الوحشية بهدف القضاء على الثورة ، غير أن هذا العنف أدى إلى نتائج عكسية كانت في صالح جبهة و جيش التحرير الوطني. .كان خط الثورة محدد الأهداف و معروف الوسائل، فهي قضية عادلة و مشروعة و كان من مظاهرها التناسق في البيانات و المواثيق من بيان أول نوفمبر إلى ميثاق طرابلس، و هو ما مكّن من قهر فرنسا و نيل الاستقلال و دحر الآلة العسكرية و المنظومة القانونية الفرنسية.

__ـالكلمات الدّالة__ : النصوص القانونية الفرنسية ، اللّاشرعيّة ، حقوق الإنسان ، التحرر ، الثورة الجزائرية

Abstract:

French legislation, decisions and instructions came in Algeria since the beginning of the colonization to give the process of looting and displacement its colonial capitalist legal character, these laws have paired between the law of force and the force of law in seizing land, contempt of the population, displacing and deporting them outside their homeland, controlling their property and replacing their cultural ideology. The outbreak of the Algerian revolution surprised the French authorities, whose initial reactions were characterized by turmoil, which the French authority called a "new earthquake", and thus France overissued laws and decisions that fascinate violence and brutality in order to eliminate the revolution, but this violence backfired in favor of the Front and the National Liberation Army. The line of revolution was targeted and with known means, it is a just and legitimate issue and one of its manifestations was the harmonization in statements and charters from the statement of November 1st to the declaration of Tripoli congress which enabled the conquering of France, gaining independence and defeating the military machine and the French legal system.

- Keywords: French legal laws, illegality, human rights, liberation, Algerian revolution



قــال تعالى:

﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ

مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ

وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُون ﴾



سورة بوسف : الآية 111



يسرني و يسعدني بعد الإنتهاء من إنجاز هذه الأطروحة

أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى من صنعوا ملحمة

أول نوفمبر 1954م الخالدة من الشهداء والمجاهدين الأوفياء،

﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُواْ تَبْدِيلًا ﴾

و إلى روح والديا الكريمين اللذين عملوا على غرس الوطنية

في كياني وجعلوا منها أمرا مقدسا في حياتي،

وإلى روح فقيد المدرسة الجزائرية الأستاذ الدكتور

موسى لقبال رحمهم الله جميعا وأسكنهم فسيح جناته



يسرني و يسعدني بعد الإنتهاء من إنجاز هذه الأطروحة أن أوجه خالص شكري و تقديري و إمتناني للأستاذ **الدكتور كرليل عبد القادر** الذي أشرف على هذه الأطروحة منذ كانت فكرة إلى غاية إستكمال إنجازها، حيث لم يذخر جهدا في وضع خبرته الواسعة في الأبحاث التاريخية تحت تصرفي رغم كثرة إنشغالاته و قدم لي توجيهات منهجية ثمينة، فله مني كل العرفان و الإمتنان و الشكر .

كما لا يفوتني في هذا السياق أن أشكر السادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في دراسة هذه المذكرة وأنوه بالمساعدات الثمينة التي قدمها لي أساتذة التاريخ بجامعة الجزائر وزملائي أعضاء المجلس الدستوري.

و إن أنسى ، فلن أنسى رفيقة دربي و أم أبنائي، و كذا إبنتي الغالية وأبنائي الأعزاء على مساعدتي في ترجمة النصوص التي مكنتني من إنتقاء المادة العلمية التي شكلت هذه الأطروحة.

فهرس الأطروحة

مقدمــة	أ - ب
الفصـل التمهيدي: السياق العـام والخلفية الإيديولوجية للقوانين الفرنسية بالجزائر	
المبحث الأول:الإيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية للقوانين الفرنسية في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	01
مفهوم الإستعمار وطبيعته القانونية في الجزائر	01
الإيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية للقوانين الفرنسية بالجزائر	04
طبيعة الصراع حول تطبيق التشريعات ومحتوى المقاومة الاجتماعي السياسي في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	16
النتائج الأولى للتشريعات الإستعمارية في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	21
البنية العقارية في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	21
البنية الاجتماعية في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	25
المبحث الثاني: الإيديولوجية الثقافية للقوانين الفرنسية بالجزائر	27
التشريعات كمصدر لتشييد النظرة الكولونيالية	29
قوانين الدمج: Assimilation	34
الأدب الفرنسي يدعم التشريع المتطرف والنصوص الجائرة	41
المبحث الثالث: القضية الجزائرية والدساتير الفرنسية قبل 1954	51
مبدأ حقوق الإنسان والمواطن	51
مبدأ حقوق الإنسان في الدساتير الفرنسية	55
أمر 7 مارس 1944 وتطبيقاته في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	62
قانون 1947 وتطبيقاته في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	64
قانون الجزائر دراسة دستورية	65
الفصل الأول: بيان أول نوفمبر واندلاع الثورة في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية) 1954	
المبحث الأول: دراسة قانونية لوثيقة بيان اول نوفمبر 1954	71
المحاور الكبرى لبيان أول نوفمبر 1954م بيان أول نوفمبر: دراسة قانونية	73
الأهداف الداخلية للبيان	87

	الأهداف الخارجية	88
	المرجعيات الفكرية والقانونية لبيان أول نوفمبر 1954	93
المبحث الثاني: خصوصية البيان و أبعاده السياسية والقانونية		96
	دسترة الوطنية	96
	الإرادوية	97
	الحداثة المعتدلة	98
	الأبعاد السياسية والقانونية للبيان	99
	طبيعة البيان:	100
	البيان برنامج سياسي تشريعي لحركة ثورية تحريرية وطنية	100
	البيان موجه ودستور الثورة الجزائرية	101
	البيان يؤسس للنظام السياسي والقانوني للثورة	103
	البيان يعلن عن جبهة التحرير الوطني بوصفها حركة ذات سيادة	104
	البيان يكشف عن الطبيعة القانونية للحكومة التي ستقود إلى تصفية النظام الاستعماري	106
	فئات الأهداف المحددة في البيان	106
	الحكومة التي ستقود عملية تصفية النظام الاستعماري لها كل علامات الحكومة الثورية	108
المبحث الثالث: بيان أول نوفمبر وحق التحرر في ظل القانون الدولي الإنساني		113
	مبدأ حق الإنسان في الحياة الكريمة	113
	حق ومشروعية المقاومة	114
المبحث الرابع : التحضير لإندلاع الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954		116
	إندلا ع الثورة في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	123
	تطور الثورة في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	125
	إنتشار الثورة خارج الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	131
الفصل الثاني: تطور الموقف الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954 – 1958		
المبحث الأول: ردود الفعل الفرنسية الأولية على عمليات 01 نوفمبر 1954 في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)		137
	بلاغ الحاكم العام	137
	رد مارسال إدموند نايجلن	139

	عريضة المجلس العام لمقاطعة الجزائر	139
	ردود وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران	144
	تصريح جاك شوفالييه	148
	رد ميشيل دوبري	150
المبحث الثاني: تقييم النظام التشريعي الفرنسي عشية إندلاع الثورة في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)		153
	انعدام مبدأ المساواة	153
	غياب شروط تطبيق القوانين	153
	صعوبات تطبيق النظام التشريعي في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	155
	مصادر التشريعات الفرنسية في الجزائر	156
	تطور نظام الحكم في الجزائر	157
المبحث الثالث: التدابير العسكرية والقانونية في مواجهة الثورة في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)		159
	الإعتقالات في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	159
	قوانين حالة الطوارئ وتطبيقها في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	165
	المصادقة على مشروع "قانون حالة الطوارئ	167
	مراسيم حالة الطوارئ وتطبيقها في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	175
	القرارات الإدارية	178
	قرار مبدأ المسؤولية الجماعية وتطبيقه في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	181
	المحاكم وسيلة أخرى للقضاء على الثورة	183
	المحاكم الإسلامية ضمن التنظيم الإداري والقضائي أثناء الاحتلال	186
	قانون 11 جوان 1955 الخاص بالمحاكم العسكرية و تطبيقه في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	188
	السلطات الخاصة ومرسوم 226/56 وتطبيقه في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	188
	قرارات الجنرال صلان (Salan)	192
	قرارات الجنرال لاكوست وتطبيقها في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	195
	عزل الثورة الأسلاك الشائكة و تأثيرها على الثورة في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	196

	مراسيم المناطق المحرمة والمحتشدات في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	199
	مرسوم 21 نوفمبر 1955 و تطبيقه في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	202
	معاقبة الدول التي تساعد الثورة لعزلها خارجيًا	204
المبحث الرابع:موقف الثورة من التدابير العسكرية الفرنسية في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)		209
	تنظيم وتوعية الشعب	209
	تنظيم القضاء بعد مؤتمر الصومام	214
	التنظيمات والتحولات التي شهدتها الثورة في الأوراس من مؤتمر الصومام إلى سنة 1958	218
	من حيث التنظيم	218
	من حيث الرتب والتسمية	219
	توحيد قيادة الجيش	220
	المحافظون السياسيون	222
	التموين	222
	التسليح	222
	مصادر التسليح	223
	البريد والاتصالات والأخبار	224
	الإدارة المدنية	234
الفصل الثالث: النصـــوص القانونية الإغرائية الفرنسية في مواجهة الثورة 1954-1958في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)		
المبحث الأول: القوانين الإصلاحية (سياسية واجتماعية وفشل الحكومات 1954-1958 في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)		236
	إعادة إحياء قانون الجزائر 1947	236
	قرارات إدغار فور رئيس الحكومة الفرنسية	240
	إصلاحات سوستال	241
المبحث الثاني: الحركات المضادة للثورة والمصالح الإدارية المتخصصة في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)		250
	الحركات المضادة للثورة	250

	إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة	255
	ظروف إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة	258
	تشكيل وتنظيم المصالح الإدارية المتخصصة	262
	تشكيل وتوظيف ضباط المصالح الإدارية المتخصصة	262
	اختصاصاتهم	266
	المهام المدنية والعسكرية للمصالح الإدارية المتخصصة	269
المبحث الثالث: قوانين الجنسية والمواطنة من خلال تدابير الإصلاح البلدي في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)		278
	تجربة النظام البلدي في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	278
	الجنسيّة وإنكار المواطنة في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	287
	المراسيم الإجرائية للإنتخابات	290
	قوانين الإصلاح البلدي 1956 في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	295
المبحث الرابع: موقف الثورة من القوانين الإغرائية الفرنسية 1954-1958 في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)		298
	من مؤتمر الصومام إلى مؤتمر القاهرة (تبلور الخيارات التنظيمية والتوجهات السياسية)	298
	القرارات التنظيمية في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	299
	ميثاق الصومام	302
	القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (1955-1958م)	316
	جبهة التحرير الوطني وتدويل القضية الجزائرية (الاستراتيجية الأهداف والنتائج)	317
الفصل الرابع: التدابير العسكرية و الإصلاحات الدستورية الفرنسية لمواجهة الثورة الجزائرية 1958 – 1962 في االأوراس (الولاية الأولى التاريخية)		
المبحث الأول:موقف الجنرال ديغول من الثورة قبل 1958م		332
	موقف ديغول من البيان الجزائري 1943	334
	أمر 7 مارس 1944	336
	موقف ديغول من الإدماج	344
المبحث الثاني: التدابير العسكرية في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية) 1958 - 1962		346
	تدابير الجنرال شال و آثرها في االأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	346

	عمليات شال العسكرية الكبرى ضد معاقل الثورة في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	364
	قرارات الأحجار الكريمة	371
	تدابير الجوسسة وتوسيع المناطق المحرمة في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	372
	قرارات التعذيب المنافية للمواثيق الدولية في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	374
	تقييم شال (Challe) لمخططه	376
	استمرار التدابير العسكرية الفرنسية في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية) بعد رحيل الجنرال شال	379
المبحث الثالث: الإصلاحات الدستورية		385
	تزكية البرلمان لحكومة ديغول والتدابير المتخذة في الجزائر	385
	التغييرات الدستورية "دستور الجمهورية الخامسة"	388
	إستفتاء 28 سبتمبر 1958	393
	انتخاب ديغول رئيسا للجمهورية الفرنسية	400
	الإجراءات القانونية للإنتخابات التشريعية والمحلية وتطبيقها في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	404
المبحث الرابع: استراتيجية جبهة وجيش التحرير الوطني في مواجهة التدابير الفرنسية 1962/1958 في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)		408
	تقرير لجنة التنسيق والتنفيذ	408
	التدابير العسكرية لجبهة التحرير الوطني في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	411
	جبهة التحرير الوطني في مواجهة خطي شال و موريس في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	415
	استقطاب المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	423
	تشكيل هيئة الأركان العامة	429
الفصل الخامس: التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الفرنسية لمواجهة الثورة 1958 - 1962		
المبحث الأول: التدابير السياسية للجنرال ديغول		436
	سلم الشجعان (23 أكتوبر 1958م)	437
	تأثيرات سلم الشجعان على الثورة الجزائرية	442
	قضية الرائد عز الدين	442
	قضية الرائد سي صالح، قائد الولاية الرابعة	447
	استفتاء 08 جانفي 1961م وتداعياته	454
المبحث الثاني: التدابير الاقتصادية والاجتماعية للجنرال ديغول و آثارها في الأوراس		467

	مشروع قسنطينة و آثاره في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)	467
	الخطوط العريضة لمشروع قسنطينة ومصادر تمويله	467
	تقييم مشروع قسنطينة عشية الذكرى الأولى للإعلان عنه	475
المبحث الثالث: التدابير والقرارات في الميدان الثقافي في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية)		484
	خطاب ديغول 1958 م وتقييم الأوضاع الثقافية	484
	سياسة الإدماج التربوي	485
	وسائل الدمج وتقنياته	486
	المجال التربوي واللغوي	487
	في مجال التشريع القانوني	491
المبحث الرابع: جبهة التحرير في مواجهة التدابير السياسية والاقتصادية والثقافية الديغولية		502
	تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	502
	أثار قرار تشكيل الحكومة المؤقتة داخليا وخارجيا	506
	أول مرسوم للحكومة المؤقتة في 3 أكتوبر 1958	515
	المفاوضات والإستقلال	528
	لقاء إيفيان الثاني (07-18 مارس 1962	529
	المرحلة الانتقالية (19 مارس-03 جويلية 1962	538
خـــاتمة		547
قائمة المصـادر والمراجع		556
المـلاحق		

مقدمة

مقدمة:

كانت الثورة الجزائرية، أو ما أصبحت فرنسا الرسمية تطلق عليه "حرب الجزائر"، بعد أن كانت تسميه طوال فترة (1954-1962) عمليات "إعادة إحلال السلم" (Pacification) آخر الحروب الاستعمارية العدوانية، وهي من وجهة نظر تاريخية أهم هذه الحروب وأعظمها، وأكثرها تأثيرا على النظام السياسي الفرنسي.

ورغم أهميتها في التاريخ الفرنسي، فإن أهميتها أعظم بالنسبة للجزائريين، فقد أصاب الجنرال ديغول لما اعتبر أن: "الحرب تمنح بعض الأمم الحياة، وتحضر لبعضها الموت"، لأن الثورة الجزائرية قد وهبت الأمة الجزائرية من جديد دولتها وسيادتها، وفي المقابل تسببت إفرازاتها في أزمات، وانقسامات خطيرة في فرنسا كادت أن تلقي بها في أتون الحرب الأهلية في مناسبات عديدة، وما أنقذها من ذلك إلا قوة شخصية الجنرال ديغول، وشدة بأسه في مواجهة خصومه.

وعلى الرغم من مرور الزمن إلا أن أحداث الثورة في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية) (الولاية الأولى التاريخية) (الولاية الأولى التاريخية) كما هو الحال في كل أنحاء الوطن ما تزال تؤثر في حاضر النظام السياسي في الجزائر وفي فرنسا على حد سواء، وتثير نقاشا سياسيا وقانونيا محموما، وجدلا واسعا حول العديد من القضايا التي ارتبطت بها: كالتعذيب، ومختلف التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الفرنسية في حق الجزائريين، والتجارب النووية في الصحراء الجزائرية، ومشكلة الحركة وغيرهم من الجزائريين الذين انحازوا إلى جانب فرنسا ضد جبهة التحرير الوطني، والصراع بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج، ومضامين اتفاقيات إيفيان، ومشكلة المفقودين، وغيرها من القضايا التي ما تزال في حاجة إلى دراسة وتمحيص على ضوء الوثائق الجديدة التي يمكن الحصول عليها.

وعلى الرغم من كثرة المصالح المتبادلة،وتشعبات وتعقيدات،وتشابك العلاقات الجزائرية الفرنسية، إلا أن آثار القوانين الجائرة التي شرعت للأعمال اللاإنسانية للحقبة الاستعمارية، وخاصة تلك المرتبطة

بفترة الثورة الجزائرية في الأوراس(الولاية الأولى التاريخية) و الجزائر عموما ظلت تؤرق الضمير الإنساني وخاصة الجزائري.

وهذا البحث هو محاولة لإنجاز دراسة تاريخية قانونية على ضوء الوثائق المتاحة في هذا الموضوع الحساس الذي ما يزال يعالج من وجهة نظر سياسية لتحقيق مكاسب آنية.

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي كانت دافعا لي في اختيار هذا الموضوع هي:

1- أن الإيديولوجية الكولونيالية الفرنسية كانت في مرحلتها الأولى تهدف إلى صناعة وصياغة نصوص قانونية تمكنها من السيطرة على الأرض واستعباد الإنسان وتغيير الواقع المجتمعي لتتحول فيما بعد إلى قوانين إدماجية لكنها فشلت وأنتجت وسهلت وعجلت بامتداد وانطلاق العمل الثوري الذي تجسد في انطلاق الثورة التحريرية المباركة في 01 نوفمبر 1954.

2- إن بيان أول نوفمبر مثل دستور الثورة فقد اختصر كل المبادئ العالمية التي انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية ووحد الإتجاهات الوطنية وبين أنه مشروع دستور الدولة.

3- أن القرارات والمراسيم الفرنسية التي وضعت في متناول الجيش الفرنسي للقضاء على الثورة في الأوراس(الولاية الأولى التاريخية) و في كل الوطن لم تكن تراعي لا المبادئ العالمية حول حقوق الإنسان بما فيها الحق في الحياة ولا المبادئ التي جاءت بها المنظومة القانونية الفرنسية فكانت أكثر تأثيرا على المجتمع الجزائري.

4- أن جبهة وجيش التحرير الوطني في الأوراس(الولاية الأولى التاريخية) ورغم قلة الإمكانيات إلا أنه استطاع أن ينتصر على أرمادة فرنسا القانونية والعسكرية واستطاعت الثورة في الأوراس(الولاية الأولى التاريخية) على غرار باقي مناطق الوطن منذ بيان أول نوفمبر إلى مؤتمر الصومام وحتى مؤتمر طرابلس والاستقلال أن تضع منظومة قانونية وتطبق تنظيما عسكريا أجهض كل التدابير الفرنسية وأجبرها على الجلوس على طاولة المفاوضات.

5- إن عودة ديغول إلى السلطة بعد حركة 13 ماي 1958م جعلت الثورة الجزائرية تدخل مرحلة الحسم، فأصبحت أكثر ضراوة، وتعقيدا، وجند كل طرف طاقاته، وأوراقه الرابحة لحسم الصراع لصالحه، ولهذا كانت فترة 1958-1962 أكثر مراحل الثورة الجزائرية أهمية وإثارة وجرت خلالها أحداث وتطورات ومآسي كثيرة ما يزال يكتنفها الغموض رغم مرور الزمن على الرغم من الجدل القانوني الواسع الذي أثارته وما تزال تثيره، ولهذا فإن دراسة علمية متخصصة لهذه الفترة من شأنها أن تكون منطلقا لنقاش علمي وقانوني عميق يتوخى الوصول إلى الحقيقة، مهما كانت طبيعتها، وهو أهم خدمة يقدمها التاريخ للمجتمع البشري.

6- إن الضغوط السياسية، والمطالب الفكرية البحتة، قد دفعت السلطات الفرنسية منذ عام 1999م إلى الإفراج بشكل تدريجي عن بعض الوثائق التي ظلت تعتبرها أسرارا للدولة، منعت الباحثين من الإطلاع عليها، واستغلالها، بحجة أنها تتضمن معلومات من شأن الكشف عنها أن "يمس بالأمن الخارجي للبلد، أو بسمعة وشرف الأفراد"، ولهذا لم أتمكن من العثور على دراسات علمية متخصصة تعالج كل جوانب هذا الموضوع سواء في فرنسا أو في الجزائر.

7- إن تشعبات هذا الموضوع، وتعدد قضاياه، ومختلف أبعاده السياسية والقانونية، وغيرها تجعله حقا موضوعا صعبا، ومعقدا، ولكنه موضوعا مشوقا، قد يثير رغبة الباحثين المتخصصين والمثقفين، ومن تستهويهم المعرفة التاريخية للإطلاع عليه، وهو مكافئة ثمينة ينالها الباحث، لما يرى أن ثمرات جهده طوال سنين لم ترم في الرفوف ويطويها النسيان.

ثانيا: إشكالية الأطروحة

تتمحور إشكالية هذه الأطروحة في تركيز البحث حول مختلف التطورات الهامة التي شهدتها الثورة الجزائرية خلال فترة (1954-1962) في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية) خصوصا و في الجزائر عموما بغرض الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تثيرها طبيعة هذا الموضوع، وتطور تلك الأحداث، ومن أبرز هذه التساؤلات ما يأتي:

1- ما مدى دستورية النصوص القانونية والقرارات الفرنسية التي طبقت في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية) ؟

2- ماهي العوامل الجوهرية التي جعلت جبهة التحرير الوطني، بإمكانياتها البشرية والمادية والعسكرية المتواضعة تحقق مكاسب هامة في فترة (1954-1962) من خلال جمع شتات الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها، حول مشروع ثوري لم يكن محل توافق عشية اندلاع الثورة، وكان يحظى فقط بتأييد أقلية شابة، ليس لها تجربة سياسية كافية، وماهي الاعتبارات التي حددت خياراتها الإيديولوجية وتوجهاتها السياسية خلال هذه المرحلة، ولماذا عجزت الحكومات الفرنسية المتعاقبة عن القضاء على ما سمتها "عصابات معزولة"؟.

3- ما مدى تأثير أحداث الثورة الجزائرية على الوضع السياسي الفرنسي الداخلي، وعلى علاقات فرنسا مع المجتمع الدولي، وخاصة مجموعة الدول الأفرو-آسيوية؟.

4- كيف أدت الثورة الجزائرية إلى إعادة الجنرال ديغول إلى السلطة، وإنهاء "مرحلة عبوره للصحراء" التي بدأت عام 1946، وما علاقتها بالإصلاحات الدستورية الجوهرية التي قام بها ديغول، وغير بموجبها طبيعة النظام السياسي الفرنسي؟.

5- ماهي التدابير التي اعتمدها الجنرال ديغول في مواجهة الثورة الجزائرية، وهل كانت تستهدف القضاء عليها عسكريا قضاء مبرما، والإبقاء على الجزائر أرضا فرنسية كما أراد ذلك رموز حركة 13 ماي 1958م، أم أن التدابير الديغولية استهدفت إضعاف مركز جبهة التحرير الوطني العسكري والسياسي، استعدادا لمفاوضات يفرض فيها "السلم الروماني"، فيحافظ بذلك على المصالح الفرنسية طبقا لمنهج الاستعمار الجديد؟.

6- كيف تمكنت جبهة التحرير الوطني من الاستمرار في المقاومة على الرغم من الهجمة الديغولية الشرسة المتعددة الأبعاد، وما أهمية الدور الذي لعبته الجماهير الشعبية والمنظمات العالمية في تعزيز مركز جبهة التحرير الوطني، وفي تمكينها من تحقيق أهدافها الجوهرية؟.

7- هل كانت نتيجة المفاوضات ترجمة صادقة لموازين القوى التي كانت سائدة في أرض المعركة؟، وهل أن اعتراف الجنرال ديغول باستقلال الجزائر هو تسليم لها على طبق من ذهب إلى جبهة التحرير الوطني، كما زعم خصومه من الفرنسيين، وحتى بعض الجزائريين، أم أنه سعي منه لتجنب حرب أهلية كانت تطرق أبواب بلاده، وتهدد وجود فرنسا كدولة وكأمة؟.

سأحاول الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها من خلال مضامين البحث وتحاليله، واستنتاجاته.

ثالثا: حدود البحث:

إذا كان هذا البحث قد اقتفى –في الماضي– أثر وجذور، وامتدادات الأحداث التاريخية والنصوص القانونية المرتبطة به فإن الفترة الممتدة ما بين 1954 و1962 هي المجال الزمني الذي تركزت فيه تلك القوانين والأحداث التي اتسمت بالتسارع، والتشابك والتعقيد والجور وأثر بعضها في بعض وكانت لها تأثيرات حاسمة في مسار الثورة ومآلها في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية) على غرار مناطق الوطن .

رابعا: مناهج البحث:

لقد سلكت في دراسة هذا الموضوع على مستوى كل فصول ومباحث هذه الأطروحة مناهج علمية معروفة في حقل الدراسات التاريخية، وهي:

1- المنهج التاريخي الوصفي: سلكته في استعراض ووصف مختلف القوانين والقرارات والوقائع التاريخية حسب تسلسلها الزماني، وتشعباتها وتأثيراتها.

2- المنهج التاريخي المقارن: كانت الحرب الدعائية، أو حرب المعلومات، أو ما كان يسميه الفرنسيون "بالعمل البسيكولوجي" من أفعل أدوات الصراع المستعملة لتشريع المجهود الحربي فكانت المعلومات حول الحدث الواحد متناقضة للغاية، مما تطلب بذل جهد كبير لاكتشاف

الحقيقة، ولهذا فرض المنهج المقارن نفسه كأداة لا غنى عنها لتحقيق هذا الغرض الذي يعد جوهر البحث لإبراز النصوص القانونية ومدى مشروعيتها.

3- المنهج الإحصائي: استعملته في هذه الأطروحة لدراسة واستغلال القوانين والقرارات الرسمية الكثيرة التي أنجزت حول مختلف جوانب الموضوع.

4- المنهج التحليلي: وقد سلكته في دراسة مختلف القوانين ومناقشتها، وربطها ببعضها البعض، ومحاولة الإحاطة بامتداداتها وتداعياتها، واستنتاج الأحكام الجزائية والعامة حول مدى مشروعيتها وفقا للمبادئ العالمية في احترام الحقوق والحريات ومنها على الأخص حق الشعوب في تقرير مصيرها.

خامسا: صعوبات البحث

لقد اعتبر المفكر الجزائري مالك بن نبي في إحدى نظرياته المميزة أن: "الصعوبات تعد علامة نمو في المجتمع الجزائري"، لأنها محفز لليقظة والنهضة، فالصعوبات تمنح البحث جاذبيته، وقيمته وهي التي تجعل الباحث يستنفر قدراته الذهنية، ويسخر كل طاقاته لتجاوز الصعوبات التي يفرضها البحث الأكاديمي الجدي، غير أنه كثيرا ما يصادف مشكلات خارج مرمى قدراته تحول بينه وبين الوصول إلى وثائق معينة قد يسمح استغلالها بالتوصل إلى نتائج ثمينة، ومن بين هذه الصعوبات التي واجهتني في هذا المجال ما يأتي:

1- تعذر الوصول إلى الوثائق الجزائرية، سواء تلك التي احتفظ بها الأفراد، أو الأرشيف الحكومي مثل أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الذي من شأن الإطلاع عليه أن يميط اللثام عن قضايا كثيرة ما يزال يكتنفها الغموض، ولهذا استعضت عن هذا النقص باللجوء إلى استغلال مذكرات وكتابات الشخصيات الجزائرية التي كان لها دورا تاريخيا معينا مثل بن يوسف بن خدة، وعلي كافي، ومُحمَّد حربي، ورضا مالك....إلخ.

أما وثائق الطرف الفرنسي، فهي على العكس من ذلك كثيرة ومتنوعة، ومحفوظة في أماكن محددة، ولكن التي تحتوي على معلومات حساسة، محظور على الباحثين الإطلاع عليها إلا بطلب ترخيص من السلطات المختصة، بعد إمضاء تعهد بعدم استغلال المعلومات الواردة فيها بشكل يمس "بالأمن الخارجي للبلد، أو بسمعة وشرف الأفراد"، ويتضمن تهديدا بالمتابعة القضائية، وفي هذه الحالة يمنع على الباحث تصوير الوثائق، ويوضع تحت رقابة كاميرات الكترونية.

وفي هذا السياق تمكنت من الإطلاع على عدد هام من هذه الوثائق، ولكن طلبي قوبل بالرفض لما تعلق الأمر بوثائق اعتبرتها السلطات المختصة أكثر حساسية، خاصة تلك المتعلقة بالتقارير التي تحمل طابع "سري للغاية" وتتعلق بعمليات استخباراتية معقدة، أو بالسيرة الحقيقية لأشخاص معروفين ما زالوا على قيد الحياة، أو بأفعال ارتكبها الجيش وكافية لأن تشكل أركان جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، أو تجاوزات العدالة، خاصة في ما يتعلق "بملفات الجزائريين الذين صدرت ضدهم أحكام بالإعدام، وتم تنفيذها، وملف قمع المهاجرين الجزائريين خلال أحداث 17 أكتوبر 1961م التي قام بها جهاز الأمن الفرنسي بقيادة موريس بابون، وهي وقائع يؤدي الكشف عنها إلى تشويه سمعة الدولة الفرنسية، وتضعها في موقف حرج، ولهذا عادة ما تبقي عليها بعيدا عن متناول الباحثين لمدة قد تتجاوز 100 سنة، إلا إذا صدر قرار سياسي في هذا الشأن.

2- صعوبات مرتبطة بطبيعة هذا الموضوع المتشعب، وبمصدر مادته العلمية القانونية التي كتبت بالفرنسية، والذي اقتضى عملا إضافيا لترجمة مختلف النصوص القانونية إلى اللغة العربية، ترجمة سليمة وأمينة، وهو أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، خاصة لما تعلق الأمر بنصوص قانونية تعالج مسألة حساسة، يعمد صاحبها إلى استعمال تراكيب معقدة، ومصطلحات تحمل معاني متعددة وقد تكون متناقضة لتحقيق هدف سياسي أو عسكري محدد، وقد برع الجنرال ديغول بامتياز في هذا المجال نظرا لحنكته السياسية، وامتلاكه لناصية اللغة الفرنسية، وحساسية موقفه في مواجهة خصومه إذ كان من الصعوبة إسقاط بعض النصوص على الأوراس (الولاية الأولى التاريخية) .

سادسا: نقد أهم مصادر الأطروحة ومراجعها

1- المصادر:

تتميز مصادر هذه الأطروحة بالتنوع، وتحتوي مادة تاريخية هامة، إذ وثقت الثورة الجزائرية بعدد هائل من الكتابات، وخاصة من الطرف الفرنسي، وتتمثل في وثائق أرشيفية تحتوي معطيات هامة، كانت في أغلبها ذات طابع سري تم تداولها على نطاق ضيق، ولم يتم وضعها تحت تصرف الباحثين إلا حديثا، ومنها ما اطلعت عليه بواسطة "ترخيص"، وقد صدرت هذه الوثائق عن مختلف المراجع الإدارية والسياسية والعسكرية التي كانت مكلفة بالملف الجزائري، مثل رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، والسلطة التشريعية، ووزارة الخارجية التي كانت مسؤولة عن مجهودات فرنسا لإحباط مساعي جبهة التحرير الوطني وحلفاءها العرب والأفرو-آسيويين لمنع تدويل القضية الجزائرية في إطار المعركة الدبلوماسية التي كانت مستعرة في أروقة الأمم المتحدة منذ خريف عام 1955م.

كما صدرت هذه الوثائق كذلك عن مصالح الحكومة العامة في الجزائر، وقيادة الجيش الفرنسي ومختلف أجهزة الأمن والاستخبارات، ومنها وثائق تعود إلى جبهة التحرير الوطني تمكن الفرنسيون من مصادرتها خلال مختلف عملياتهم العسكرية والأمنية ضد معاقلها، وقد اطلعت على عدد لا بأس به من هذه الوثائق المحفوظة بأرشيف ما وراء البحار بفرنسا.

أما الاستنتاج الذي استخلصته من دراسة هذه الوثائق، فهو أن المعلومات التي تتضمنها يمكن أن تتضمن قدرا معقولا من المصداقية، لأنها كانت موجهة من خبراء متخصصين إلى صناع القرار لاتخاذ قرارات على ضوءها، على عكس المعطيات التي كانت تنقلها الصحافة على لسان مختلف المسؤولين، وهي معلومات يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق مكتسبات دعائية خالصة.

كما قمت باستغلال العديد من المذكرات التي كتبتها شخصيات ساهمت بدرجات مختلفة في صناعة أحداث الثورة، ففي الجانب الفرنسي، نجد مختلف مذكرات الجنرال ديغول، وخاصة مذكرات الأمل-التجديد (1958-1962)، التي كرس الجنرال ديغول جزءا هاما منها للحديث عن المشكلة

الجزائرية بالقدر الذي تسمح به حساسية هذا الملف، واعترف فيها بخطورة الثورة الجزائرية على أمن فرنسا، ووحدتها الوطنية، وأقر بشجاعة وبسالة جيش التحرير الوطني، ولكنه ثمن المجهودات الحربية التي بذلها الجيش الفرنسي، وبين دور الجماهير المسلمة في صناعة مستقبل الجزائر برفضها لسياسة الإدماج التي نادى بها رموز حركة 13 ماي 1958م.

غير أن الجنرال ديغول حاول أن يبين أن الطريقة التي حلت بها المعضلة الجزائرية كانت تنسجم مع تصوراته منذ تسلم السلطة في الفاتح من شهر جوان عام 1958م.

كما قمت باستغلال مذكرات الجنرال شال (Challe) بعنوان "ثورتي" (Ma révolte)، التي قدم فيها تفاصيل هامة عن خطته الحربية، التي حملت اسمه، ونتائجها، ومبررات قيادته لأخطر محاولة انقلابية في تاريخ فرنسا الحديث (حركة 22-26 أفريل 1961)، وهي أن ديغول، حسب اعتقاده قام "بتحويل النصر العسكري الذي حققته القوات الفرنسية إلى هزيمة سياسية".

أما جاك سوستال (Jacques Soustelle)، أشهر الحكام العامين للجزائر خلال فترة الثورة والذي عرف بمبادراته السياسية، والاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق سياسة الإدماج، وكان مواليا لديغول، وأحد رموز حركة 13 ماي 1958م الذين مكنوا ديغول من العودة إلى السلطة، وصدم بالسياسة الجزائرية للجنرال ديغول، خاصة اعترافه بحق سكان الجزائر في تقرير مصيرهم فقد عبر عن ذلك بكتاب تحت عنوان "الأمل الذي تعرض للخيانة" (l'espérance trahie 1958 - 1961)، في حين تعرض الجنرال صالان (Salan) الذي جمع بين يديه مهام القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، وسلطات الحاكم العام إلى "نهاية إمبراطورية: الجزائر، ديغول وأنا:

(Mémoires-fin d'Empire,l'Algérie, De Gaulle et moi:07 juin 1958-10-juin 1960)

علما أنه كان مدافعا شرسا عن "الجزائر الفرنسية"، ومعارضا للسياسة الجزائرية للجنرال ديغول التي دفعته إلى التمرد على الشرعية الدستورية، فكان أحد الأركان الأربعة لحركة 22 أفريل 1961م

الانقلابية ضد الجنرال ديغول، وانزلق إلى ممارسة إرهاب وحشي على رأس منظمة الجيش السري الفرنسية (OAS).

كما أنجزت شخصيات جزائرية، كان لها دورا هاما في صناعة أحداث الثورة العديد من المصادر الهامة التي لا يستغنى عنها في مثل هذه الدراسات، مثل بن يوسف بن خدة، أحد أبرز جماعة المركزيين، وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ، ورئيس الحكومة المؤقتة الثالثة التي أشرفت على اتفاقيات إيفيان وهي مكانة سمحت له إلى جانب مستواه الثقافي الجيد أن يتحكم في معالجة المسائل التاريخية التي قام بعرضها ودراستها في كتابه الأول "مدينة الجزائر، عاصمة المقاومة (1956-1957) (Alger, capital de la résistance)، وعالج فيها قضايا مرتبطة بمعركة الجزائر، التي أشرف عليها من الجانب الجزائري بمعية عبان رمضان، والعربي بن مهيدي وعرض " شهادته" حول قضايا ما تزال تثير التساؤلات والجدل مثل شخصية عبان رمضان وملابسات اعتقال بن مهيدي من قبل قوات الجنرال ماسي (Massu).

أما مؤلفه الثاني، فقد كرسه لمرحلة المفاوضات، وهي الفترة التي كان فيها رئيسا للحكومة المؤقتة، ولهذا كان عنوانه: "نهاية حرب الجزائر، اتفاقيات إفيان"

(La fin de la guerre D'algérie-les accords d'evian)، وهو مصدر لا يستغنى عنه في دراسة هذه المرحلة الهامة من مراحل الثورة الجزائرية.

ولاشك أن كتابات مُحمَّد حربي الذي يعتبر من مثقفي جبهة التحرير الوطني تعد من أحسن ما كتب حول الثورة الجزائرية، لأنه جمع فيها بين غزارة المعلومات التاريخية وقدرته المتميزة على دراستها، ومن أبرز هذه المؤلفات، كتابه المعروف: "الجزائر:1954-1962، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع و"(le FLN, mirage et réalité)، وهو عنوان ذو دلالة.

ومن جهته أنجز رضا مالك، الذي كان ناطقا باسم الوفد الجزائري خلال مفاوضات إفيان دراسة هامة حول مختلف اللقاءات والاتصالات والمفاوضات التي تمت بين طرفي النزاع منذ عام 1956م، وقد جعلها تحت عنوان: الجزائر في إيفيان (تاريخ المفاوضات السرية: 1956-1962) (L'Algérie à Evian :histoire des négociations sécrètes 1956-1962).

أما العقيد فتحي الديب، رجل المخابرات المصرية الذي كلفه الرئيس المصري جمال عبد الناصر بالإشراف على تنسيق أشكال الدعم المصري للثورة الجزائرية، فقد كتب مذكرات هامة حول هذا الموضوع تحت عنوان "عبد الناصر والثورة الجزائرية" تضمنت معطيات إحصائية هامة حول الدعم العسكري الذي قدمته مصر للثورة الجزائرية.

أما عضو مجلس الولاية الرابعة، الرائد لخضر بورقعة، فقد تأثر بمحنته الشخصية التي عاشها في فترة ما بعد الاستقلال لما تعرض للسجن نتيجة معارضته لنظام بومدين، ولهذا اختار لمذكراته عنوان: "شاهد على اغتيال الثورة"، حيث استفدت منه في الإطلاع على منهج مواجهة مخطط شال العسكري، وفي تعامل الثورة مع الحركات المضادة لجبهة التحرير الوطني وخاصة حركة جلالي بلحاج، الملقب بكوبيس، كما تحدث عن ملابسات الاتصالات بين سي صالح قائد الولاية الرابعة والفرنسيين، والتي كللت بلقاء مع الجنرال ديغول في قصر الإيليزي، وكان هذا الأمر من افرازات سياسة سلم الشجعان، وتدهور الوضع العسكري للولاية الرابعة، وسوء علاقة قيادتها بهيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين.

2- المراجع:

تتميز بالتنوع، وأغلبها كتب باللغة الفرنسية، سواء من قبل مؤلفين فرنسيين أو جزائريين، ولا يتسع المجال لعرض كل هذه المؤلفات، ولكن يمكن الإشارة إلى العمل التوثيقي الهام حول حرب الجزائر الذي أنجزه إيف كورييز (Yves Courriere) في مؤلفاته الأربعة:

- حرب الجزائر: أبناء عيد القديسين (la guerre d'Algérie : les fils de toussaint).
- حرب الجزائر: زمن النمور (la guerre d'Algérie : le temps des léopards).
- -حرب الجزائر: زمن العقداء (la guerre d'Algérie : le temps des colonels).
- حرب الجزائر: نيران اليأس (les feux du désespoir)، اليأس من الحفاظ على الجزائر الفرنسية الذي دفع شال وجنرالات آخرين إلى محاولات خلع الجنرال ديغول من السلطة بواسطة انقلاب عسكري، وجر الجنرالات صالان وزيلر، وجوهو إلى قيادة منظمة الجيش السري والإشراف على تنفيذ سياسة الأرض المحروقة في الجزائر، مبررين موقفهم بقولهم "إذا كان لا بد أن تسلم الجزائر إلى جبهة التحرير، فيجب إعادتها إلى الوضع الذي كانت عليه عام 1830".

وقد استخلصت مادة خبرية هامة حول القوانين في عهد الجنرال ديغول وموقفه من المسألة الجزائرية من خلال مؤلفات ماكس غالو (Max Gallo) القيمة حول شخصية الجنرال ديغول.

ولا يفوتني في هذا المجال أن أنوه بالقيمة المعرفية الهامة التي تتميز بها دراسة المؤرخ الفرنسي جيلبار مينيه (Gilbert Meynier)، تحت عنوان: "التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني (Histoire interieur du FLN : 1954-1962)، وكذلك البحث الأكاديمي القيم الذي أنجزه محمد تقية تحت عنوان: "الجزائر في الحرب (L'Algérie en guerre).

وبالإضافة إلى المراجع التي صدرت في شكل كتب، نشرت العديد من المقالات حول أحداث الثورة الجزائرية، وقد استفدت كثيرا من المقالات التي صدرت في عشرة أجزاء تحت عنوان "حرب الجزائر"، وأشرف عليها إيف كوريير، وتكمن أهمية هذه المقالات في أنها كتبت من قبل شخصيات عسكرية سامية ساهمت في صناعة أحداث حرب الجزائر، كما ساهم فيها العديد من المؤرخين ورجال السياسة الفرنسيين، وتضمنت صورا هامة حول مختلف أحداث الحرب.

وبالإضافة إلى ذلك، استخلصت مادة خبرية هامة من مجلة التاريخ (la collection de l'Histoire)، ومجلة هيستوريا (Historia)، التي كرست مقالاتها لدراسة أحداث ارتبطت بمرحلة "نهاية الجزائر الفرنسية"، مثل "حملة الحقائب"، و"تقرير المصير"، و"ثورة الحواجز"، و"نشاط منظمة الجيش السري"، و"الجزائر الفرنسية تموت في إيفيان" وغيرها من المواضيع الهامة.

سابعا:خطة البحث:

تتشكل هذه الأطروحة من مقدمة و ستة فصول، وخاتمة وملاحق تتصل مضامينها بموضوع البحث اتصالا وثيقا.

يتناول الفصل التمهيدي: السياق العام والخلفية الإيديولوجية للقوانين الفرنسية في الجزائر منذ الإحتلال إلى اندلاع الثورة التحريرية حيث اقتفيت تطور الفكر الكولونيالي والنصوص القانونية التي وضعت للسيطرة على الأرض والإنسان في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية) (الولاية الأولى التاريخية) وبينت كيف أن هذه التدابير كانت لا تخضع لا للفكر العالمي ولا للأخلاق الإنسانية، ثم درست بعد ذلك الدساتير الفرنسية وكيف تعاملت مع القضية الجزائرية في ظل سقوط الجمهوريات والحكومات الفرنسية والخلافات التي ميزتها إلا أنها توحدت في وضع نصوص مجحفة للسيطرة والحفاظ على الجزائر.

أما الفصل الأول فقد كرسته لدراسة البعد القانوني لوثيقة بيان أول نوفمبر 1954 الذي مثل دستور الجزائر. دولة ومجتمع وبين الأسباب التي عجلت باندلاع الثورة والأهداف الرامية إلى تأسيس الدولة الجزائرية وفق مبادئ الديمقراطية وإبراز طبيعة المعركة مع المستعمر الكولونيالي الإمبريالي وإعلان شروط التسوية الممكنة وإعادة الثورة إلى حضنها الطبيعي وهو الشعب الجزائري. كما تتبعت من خلاله إندلاع الثورة و تطورها في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية).

في حين يعالج الفصل الثاني تطور الموقف الفرنسي من الثورة الجزائرية من خلال دراسة الردود السياسية والنصوص القانونية من 1954 إلى 1958 م حيث تطرقت إلى المواقف السياسية المختلفة

من الثورة وأهم القوانين القمعية التي وضعت لإفشال الثورة في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية) والتي كانت عبارة عن قرارات ومراسيم مجحفة لا أساس شرعي ودستوري لها والتي مكنت الجيش الفرنسي من استعمال كل الأساليب القمعية ضد الجزائريين. وخصصت المبحث الأخير لدراسة موقف الثورة من السياسة الفرنسية العسكرية.

أما الفصل الثالث فقد خصصته لدراسة القوانين والمشاريع الإغرائية والتدابير الإستعجالية السياسية والإجتماعية والاقتصادية من خلال ضرب الجزائريين ببعضهم وهو ما تجسده إنشاء ودعم الحركات المضادة للثورة والمصالح الإدارية المتخصصة وكذا مراسيم الإصلاح البلدي والدمج الثقافي وخاصة في ميدان التربية وختمت الفصل بمبحث حول موقف الثورة في الأوراس(الولاية الأولى التاريخية) ممثلة في جبهة وجيش التحرير الوطني من التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفرنسية في هذه المرحلة من خلال القرارات السياسية والتنظيمية من مؤتمر الصومام إلى مؤتمر القاهرة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ولقد خصصت الفصل الرابع لدراسة التدابير القانونية والعسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة من 1958 إلى 1962 أي عهد الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول حيث بدأته بتتبع أهم أفكار وقرارات ديغول التي تبرز موقفه من القضية الجزائرية قبل 1958 كما درست أهم التدابير العسكرية للجنرال ديغول من خلال القرارات والعمليات العسكرية للضباط الفرنسيين في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية) وخاصة الجنرال شال كما قمت بتحليل النصوص القانونية في هذه المرحلة وعلى الخصوص دستور الجمهورية الخامسة 1958 وأهم مواده التي كانت تجسيدا لأفكار ديغول واتجاه الجمهورية الخامسة لمعالجة القضية الجزائرية وختمت الفصل بمبحث بينت من خلاله استراتيجية جبهة وجيش التحرير الوطني في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية) في مواجهة التدابير العسكرية والقانونية للجمهورية الخامسة وذلك بتنظيم جيش التحرير الوطني وأهم التعليمات التي صدرت في هذا المجال وكذا كيفية التصدي للتدابير العسكرية خاصة فيما يخص فك الحصار الذي ضرب على الداخل من خلال خطي شال وموريس ونقل العمليات العسكرية إلى الأراضي الفرنسية.

أما الفصل الخامس فقد درست من خلاله التدابير السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية في مواجهة الثورة 1958-1962 في عهد الجمهورية الخامسة وركزت على المناورات الديغولية من خلال سلم الشجعان الذي يعتبر مناورة قانونية لإيجاد حل سياسي لمسألة أمنية بعد فشل أهداف استفتاء 28 سبتمبر 1958 وكذا استفتاء 08 جانفي 1961م. كما لخصت أهم القرارات الإدارية والقانونية في المجال الإقتصادي من خلال مشروع قسنطينة ثم أهم القرارات التي حاول ديغول تطبيقها في الميدان الثقافي وموقفه من قضية الإدماج التي تغنى بها جنرالات فرنسا لعقود كما أبرزت موقف الثورة في الأوراس (الولاية الأولى التاريخية) من هذه التدابير ومواجهتها بعد أن عمت الثورة كل الشعب الجزائري وأصبح المطلب الأساسي هو الإستقلال الذي أرضخ فرنسا وأجبر ديغول على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الممثل الشرعي والوحيد وهو جبهة التحرير الوطني هذه المفاوضات التي كللت بتوقيع إتفاقية إيفيان يوم 18 مارس 1962.

أما خاتمة الأطروحة فقد دونت فيها النتائج التي تمكنت من التوصل إليها من خلال هذا البحث وقد ذيلت هذه الأطروحة بمجموعة من الملاحق تتضمن مادة خبرية هامة تعطي وضوح أكبر للعديد من المسائل القانونية التي تطرقت إليها في مختلف مراحل هذا البحث.

الفصل التمهيدي:
السياق العام والخلفية الإيديولوجية للقوانين الفرنسية بالجزائر

المبحث الأول: الإيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية للقوانين الفرنسية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى)

مفهوم الإستعمار وطبيعته القانونية في الجزائر:

إن ظاهرة الإستعمار وخاصة في شكله التعميري، لا تستهدف قطاعا معينا دون آخر من الكيان الاجتماعي، بل هدفها استعمار الكيان كله، ولهذا تعط فيما تعط اليه، استعمار الجدلية الاجتماعية من الأساس وهذا من خلال استعمار الأجهزة والمؤسسات الاجتماعية التي تضم في داخلها ميكانيزمات هذه الجدلية فالاستعمار هو انقلاب ليس في ميل قانونيات نمو المجتمعات المستعمرة، ووسائل الإنتاج الاجتماعي بشطريه، المادي والروحي، الذي تنتجه المؤسسات الإستعمارية سواء الإيديولوجية والثقافية المتعلقة "بالمجتمع المدني" أو السياسية والقضائية المتعلقة "بالمجتمع السياسي"، وكل ينهج سياسة القهر والعنف لتحقيق السيادة والهيمنة للمجتمع المستعمر بدون مراعاة أي اعتبار لخصوصية الغير في الوجود[1].

فإيديولوجيا، عرف الإستعمار بقاعدة مفادها أنه "عندما يستقر شعب من الشمال في بلد ما، فذلك يتم من أجل البقاء والاستقرار نهائيا في الأرض. وعلى هذا ففي استطاعة العرب أن يثوروا لكن ورغم كل هذا فإنهم ستبتلعهم الة وآلية القهر والعنف الإستعماريين"[2]. لكن ليس دائما بالدرجة والكيفية التي تريدانها هذا لسبب بسيط هو أن هذه الآلة والآلية لا يمكن لهما أن توجدا بدون وجود المجتمع الذي يجب أن يستعمر. والمسْتَعْمَر لا يحدد ويثبت هويته ووجوده إلا من خلال وجود نقيضه الذي هو موضوع الإستعمار وضحيته[3]. ولعل هنا تكمن المفارقة التاريخية للظاهرة الإستعمارية. فالمستعمر بإدماجه للجزائري كمصدر لقوة العمل في النظام الكولونيالي التي قد تجره

---

1 معنية الازرق: **نشوء الطبقات في الجزائر**، دراما عن الإستعمار والتغيير الإجتماعي السياسي، مؤسسة الابحاث العربية، القاهرة 1980، ص 52.

[2] BENSLIMANE ; (A) (pouvoir et société dans l'Algérie précoloniale» doctorat 3ème cycle département université, Alger. 1972 PP. 267.285

3 Ibid.

سواء أراد أم لم يرد، وسواء فهم أو لم يفهم، إلى لعبة جدلية تجعل اقصائه مستحيلا بل فقط كان يفرض عليه أن يتغير ويجاري قواعد وأشكال قمع جديدة، قواعد وأشكال تحددها ظروف الإستغلال نفسها[1].

إن الإستعمار حدث عنيف "ذلك أنه" نزال بين قوتين متعارضتين أساسا، تستمد كل منهما هويتها من ذلك التكوين الذي يفرزه الظرف الإستعماري ويغذيه، إن التجابه الأول الذي تم بين هاتين القوتين، انما تم تحت شعار العنف. ان المستعمَر هو الذي صنع المستعمر. فما من مستعمر الا ويحلم في اليوم على الأقل لأن يأخذ مكان المستعمِر. إن العالم الإستعماري عالم ثنائي. والمستعمر لا ينفي بأن يحد مجال المستعمَر بإستعمال القوة المادية، أي بواسطة شرطته ودركه، وإنما يجعل من المستعمر روح الشر، وخلاصته كانه يدل على أن الإستغلال الإستعماري كلي وشامل. وحتى يتسنى لنا فهم كل هذه المرامي التي ينشدها الإستعمار يتعين علينا فهم المميزات الأساسية لهذا المستعمِر، من النواحي القانونية التشريعية لسياساته الاقتصادية والإجتماعية والثقافية[2].

إن احتلال الجزائر سنة 1830 من طرف فرنسا، هو حدث متميز تاريخيا فهو يدخل في إطار حقبة التحولات الكبرى التي عرفها المجتمع الفرنسي منذ 1789 وحتى 1871 مع حكومة باريس[3].

[1] لم يتخذ الإستعمار في مفهومه وممارساته وظيفته شكلا واحدا موحدا بل تحدد في محتواه وأهدافه بعناصر تاريخية (زمانية ومكانية بواقع المجتمع المستعمر، المجتمع موضوع الإستعمار فكما ورد في تعريفات الموسوعة تعثر على عدة اشكال وأنواع لظاهرة الإستعمار منها: مستعمرات – التجارة – زراعية استغلالية – تصدير .

[2] Encyclopidi Universalis. Cité P.708

[3] مهدي عامل: **مقدمات نظرية**، دار المرابي، القاهرة، ب ت، في المرجع السابق، ص263، يقول: "فما كادت (المجتمعات العربية) تخرج من نطاق نظام الإنتاج السائد فيها، في عملية تاريخية معقدة وبطيئة، حتى اصطدمت بعنف في حركة تطورها الداخلي بموجة التغلغل الإستعماري العارمة التي أخذت تجتاح العالم.

تعرف سنة 1830 بالضبط بسنة الأيام الثلاث الخالدات التي أطاح فيها شعب باريس بالملك شارل العاشر. وهي أيضا خاتمة للمرحلة التي امتدت منذ 1815 والتي تمايزت فيها المجالات السياسية والشعبية، هذا التمايز الذي سيتواصل ويتعمق حتى سنة 1848م.

ففرنسا كانت تعيش مرحلة أزمة عضوية فوقية ودستورية خصوصا حيث كانت السلطة السياسية موضع تحالفات وصراعات طبقية أيديولوجية تاريخية[1].

فاحتلال الجزائر يتطابق مع وقائع ثورة 1830 التي يقول ماركس في شأنها " إن ثورة 1830 قد نزعت السلطة من ملاكي الأراضي ونقلتها إلى الرأسماليين"، أي أنها نقلتها من أيدي أعداء الطبقة العاملة الأبعدين الى اعدائها الأقربين. وقد استولى الجمهوريون البرجوازيون على سلطة الدولة باسم ثورة شباط (فبراير) وسخروها للقيام بمذبحة –حزيران – (يونيو) ولقد برهنوا بهذه المذبحة للطبقة العاملة أن الجمهورية "الاجتماعية" لا تعني غير الجمهورية التي تؤمن استعبادها اجتماعيا، كما برهنوا لسواد البرجوازية الملكيين النزعة ولطبقة مالكي الأراضي على أنهما يستطيعان أن يتركا إلى الجمهوريين" البرجوازيين دون أية خشية، الإدارة ومنافعها المالية. نظر لتهديدات انتفاضة البروليتاريا، اخذت الطبقة السائدة المتحدة سلطة الدولة بوقاحة وبلا رأفة كآلة قومية لحرب الرأسمال ضد العمل[2].

إن سنة 1830 تدخل في سلسلة الأحداث الكبرى، التي عاشها المجتمع الفرنسي بنوع من المد والجز بين البنى الجديدة التي ظهرت سنة 1789 والبنى القديمة التي لم تيأس من استرجاع مركزها.

إن مجموع التحولات التي عرفتها البنيات الاجتماعية الاقتصادية الفرنسية بوسائل قانونية وخلال هذه الحقبة التاريخية الطويلة (1789، 1794، 1799، 1804، 1815، 1830، 1848، 1875) تعاقب على فرنسا مجموعة من الأزمات والتقلبات الاجتماعية والسياسية في ظل

[1] Mark. K: préface d'introduction à la critique de l'économie politique. Edition en langue étrangère Pékin 1980 P.4

[2] Epid, p 5.

فوضى قانونية[3]. وكما تدل عليه هذه التواريخ فإن فترات الاستقرار كانت أطول فأطول وذلك لأن الطبقة الحاكمة أصبحت تتحكم أكثر فأكثر في "المجتمع المدني من خلال نصوص قانونية ضابطة "فبعد كل أزمة حادة كان ينتج عن كل المجابهات تعديلات في البناء الفوقي والقانوني.

إن دراسة هذه الموجات من الاحداث هي التي تسمح لنا بتحديد العلاقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي من جهة وتطور الحركة العضوية والحركة الظرفية للبناء التحتي والمنظومة القانونية من جهة أخرى. أما تطور الحركة العضوية، فكان يسير وفق خط تعميق مكاسب ثورة 1789 التي قضت على هيمنة علاقات الإنتاج الإقطاعية ودفعت البنية الاجتماعية بعنف في افق تطورها الرأسمالي. فالبرجوازية ورغم تراجعها وتناقضاتها كانت تحمل في صيرورتها الطبقية نظاما جديدا من الإنتاج[1].

إن مختلف هذه التقلبات التي شهدتها فرنسا، لا يهم إشكالية موضوعنا بشكل مباشر، لكن تبقى أشكال وممارسات الإستعمار مرتبطة بطابع تناقضاته وبأشكال أزماته. ولعلنا سنلمس هذا في مختلف الإيديولوجيات والقوانين والمواقف التي سايرت تاريخ الإستعمار الفرنسي في الجزائر[2]، فالاستعمار لا يعتمد على القوة العسكرية كوسيلة في حد ذاتها بل يسعى الى توظيف طاقاته الأخرى لتشييد نمط انتاج جديد في المستعمرة، وتمهيد ظروف نموها في اطار التبعية ووفق التجليات العالمية لقانون المنافسة الذي تمتاز به الرأسمالية[3]. بتعبير آخر نبحث الآن في موضوع الإستعمار ووسائله وطرائقه واستراتيجياته القانونية، نبحث إذن في التحولات القاعدية والإنقلابات الفوقية التي تحدد بها الممارسة الإستعمارية من جراء اقتحامها وافتظاظها لبنى المجتمع المستعمر، ووضع منظومة قانونية محكمة تخدم مصالحها دون مراعاة حقوق الإنسان ولا المواثيق الدولية ولا أبجديات التشريع العالمية.

الإيديولوجية الاقتصادية والاجتماعية للقوانين الفرنسية بالجزائر:

[3] مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص 53.

[1] Ageron ch: Histoir de l'Algerie Contemporaine, paris 1871, p 506.

[2] Vantin J.C: l'Algerie politique histoire et société. Colin 1974 P.154.

[3] Ibid.

ان انهيار النظام العثماني وبالسرعة غير المألوفة في الحروب، قد أعلن انهيار الكتلة الزراعية وتفكك تحالف الأرستوقراطيات الثلاث المكونة لها، وطرح إشكالية المسألة الزراعية في قالب جديد، فالأرستوقراطية التركية قد خسرت كل شيء والأرستقراطية الظرفية قد تخسر كل شيء والأرستوقراطية القبلية تسعى الى استعادة المجد وصيانة العرض وانقاذ ما يمكن إنقاذه، والأرستوقراطية الظرفية والقبلية على حد سواء اصبحتا وحيدتين في الساحة امام محتل يريد كل شيء ويملك كل شيء لتحقيق أهدافه وفق أسس قانونية صنعها لنفسه[1].

فإذا كانت الحملة العسكرية التي وجهت لإحتلال الجزائر تهدف أيضا إلى صرف انظار الشعب الفرنسي على الأزمة الخانقة والمأزق الخطير الذي وصل اليه نظام حكم شارل العاشر، فإن تخلف الرأسمالية الفرنسية نوعا ما، واحتدام الصراعات الاجتماعية والسياسية بين مختلف طبقات المجتمع قد اعطيا استعمار الجزائر محتواه المعروف[2].

فسياسة التعمير مثلا كان الهدف من ورائها تخفيف الضغط الاجتماعي على الريف الفرنسي الذي كان يعاني فائضا سكانيا نظرا لعدم قدرة الصناعة على امتصاص كل اليد العاملة، ومنها يصبح المحتوى الحقيقي لعملية استعمار الجزائر يدخل في اطار منطق إعادة انتاج نفس العلاقات التي تسود المجتمع الفرنسي وتوجه تطور بنائه للرأسمالية النامية، وعلى هذا الأساس فان دراستنا لعملية تشكل البنى الاقتصادية والفكرية لنمط "الإنتاج القانوني الرأسمالي الكولونيالي" ستتم وفق منظور منهجي يتوافق ومراحل تطور الرأسمالية المترو بولية، مراحل انتعاش وانكماش هذا النظام الذي يعد في نظرنا القلب النابض لتشكيل الرأسمالية وفق نصوص قانونية كولونيا لية في الجزائر[3].

إن أهداف النظام الرأسمالي تتعدد بتعدد تناقضاته تاريخيا ومرحليا بطابع تصفيات التناقضات داخل الطبقة البرجوازية، فالجيش الفرنسي الغازي أصبح يعتبر كل الجزائر مزرعة له، والى جانبه رفعت

[1] Ageron ch: op cit, p 52.

[2] Vantir. Jc : op cit, p 155.

[3] Epid, p 156.

الأوساط الكاتوليكية سيوف الحركة الصليبية من جديد، وباتت ترتب لأيام الإسلام الأخيرة في الجزائر. معلنة على لسان لويس فيو (Louis Veuillot) "أنه بعد 20 سنة من الاحتلال لا يعبد هناك إله عدا السيد المسيح" ونصوصه القانونية الدينية"[4].

وبغض النظر عن اختلاف الأهداف والمصالح، وتناقض السياسات والمواقف، فان المادة الخام الأولى التي تزخر بها الجزائر هي الأرض ومنتوجاتها، واليد العاملة المتوفرة فيها. ولتوضيح أهمية الأرض ووزنها في الظاهرة الإستعمارية نثبت هنا مقتطفا من تقرير لجنة تقصى الحقائق التابعة للبرلمان الفرنسي والتي أرسلت للنظر في ممارسات الجيش الفرنسي بعد دخوله الجزائر. "لقد ضممنا الى أملاك الدولة الفرنسية ممتلكات المؤسسات الخيرية وانتزعنا بالقوة أملاك طبقة من السكان كنا قد وعدناهم باحترام املاكها. لقد شرعنا في ممارسة قوتنا بنوع من الغطرسة وبدون قانون أو بقرارات جائرة فاستولينا على الأملاك الخاصة بدون تعويض أصحابها، بل أكثر من ذلك، اننا نرغم أصحاب الممتلكات المصادرة على دفع تعويضات نفقات هدم بيوتهم أو مساجدهم"[1]، لقد دسنا بدون تردد كل الأماكن المقدسة، وقتلنا أناسا يحملون معهم وثائقنا الرسمية، بل ذبحنا جماعات كاملة لمجرد الشك فيها، دون محاكمة واحترام للمواثيق الدولية جماعات أثبتت فيما بعد براءتها. لقد قدمنا أناسا معروفين في البلد كله بحكمتهم، الى المحاكمات لسبب أنهم اختاروا مجابهة وحشيتنا لحماية مواطنيهم البائسين، فلقد وجد بيننا قضاة لمحاكمتهم ورجال متحضرون لإعدامهم، لقد تجاوزنا في بربريتنا بربرية الذين دخلنا لنحضرهم...[2].

إن هذا التقرير الذي لا يقدم الا جزءا من الحقائق ليعكس لهفة الإستيلاء على الأرض وانتزاعها من أصحابها. ولعل البارون دوفيولار (Violar) يعبر بصدق عن أهداف المعمرين عندما يطالب بالإستيلاء على كل الأراضي وإعطائها لمن يرغب. أما العرب فليبقوا وشأنهم.

---

[4] فرانس فانون: معذبو الأرض، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الرابعة، ترجمة الدكتور: جمال الأتاسي: 1981، ص.14.

[1] Ageron ch: op cit, p 52.

[2] Epid.

ووفق هذا المنطق بدأت عملية تشكل القواعد القانونية للبنية العقارية التي ستكون القاعدة المادية الصلبة لنشاط الفئات الاجتماعية المعمرة، كقوة اجتماعية أساسية، فتشكل القاعدة المادية ومرافقها لن تكون لفئات اجتماعية قد انبثقت من انقاض البنيات الزراعية التي كانت ترتكز عليها الكتلة الزراعية المهزومة[1].

وعلى هذا الأساس فإن تكون نمط الإنتاج الرأسمالي الكولونيالي في الجزائر سيكون محصلة الجدلية للعلاقات بين الأشكال القانونية وأنماط الإستغلال السابقة من جهة والمبادئ القانونية والمتعلقة بالملكية من جهة أخرى. هذه الجدلية تعكس في آخر المطاف تلك القيم التي سيفرزها الصراع بين الحضارة القائمة على الملكية الخاصة والتي لا ترى وجودا للحضارة إلا من خلالها، والحضارة القائمة على أساس النسيج القبلي والضمير القبلي ولحمة الجماعة وهذا الصراع سيتجسد على أرضية الواقع بين الملكية العروشية والحبوسية والبايلكية من جهة وبين الملكية الخاصة الرأسمالية الإستعمارية من جهة أخرى، فعندما دخل الفرنسيون وبدأوا بمصادرة الأراضي والإستيلاء عليها بشتى الحجج، اصطدموا بنسق من الأشكال القانونية للملكية العقارية، أشكال لم يتعودوا على العمل بها والتعامل معها[2].

وهذه الوضعية القانونية المعقدة، اضطرت المشرع الفرنسي الكولونيالي ان يصدر سيلا من القوانين والمراسيم تصب كلها في طاحونة توسيع الملكية العقارية الكولونيالية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) و كل الجزائر[3]، وفي سياق زعزعة المقومات الأساسية للكيان الاجتماعي المحلي خاصة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) ، القائم على الروح التضامنية والعلاقات الاجتماعية الجمعية التي ترسخها الملكية العرشية على وجه الخصوص، وبموجب منطق علاقة الغالب بالمغلوب استولت الحكومة الفرنسية، بوصفها وارثة حقوق السيادة السياسية على أراضي البيلكية، التابعة للأرستوقراطية

[1] فرانس فانون: المرجع السابق، ص 14.

[2] ماركس كارل: الحرب الأهلية في فرنسا – دار التقدم موسكو 1970– ص. ص. 69 . 70.

[3] المصدر نفسه.

التركية، بل ولقد استغلت هذا النمط القانوني للملكية والمعتبرة عرفا سائدا، شاملا يمكن تعميمه كحجة للإستيلاء على الأرض وتجريد الفلاحين الذين يستغلونها، من مصدر رزقهم الوحيد، وعملية الإستيلاء والتجريد قد افجعت الفلاحين في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) الذين لم يكونوا يتصوروا أن الأراضي تنزع منهم يوما، حتى وان تمادى الأتراك إلى دفع الضريبة وتعميق الإستغلال وتوسيع الإستبداد[1].

- قرار 1830: لإعطاء الصبغة القانونية لعملية الإستيلاء على أراضي البيلك صدر في سبتمبر 1830 أول قرار في هذا الشأن يتضمن نصوصا تجيز للسلطات العسكرية الفرنسية الإستحواذ على أملاك موظفي الإدارة التركية السابقة، وبعض الأعيان، من الكراغلة والحضر بالإضافة الى بعض أراضي الوقف التابعة لمؤسسة أوقاف الحرمين، ورغم البلبلة القانونية استطاع ضباط العسكر الإستعماري أن يضعوا أيديهم على معظم أراضي البيلك ونظرا لحاجة الإستعمار إلى مزيد من الأراضي نجده قد شرع في الشهور الأولى من دخوله في نكث بنود اتفاق الأذعان الذي عقده مع داي الجزائر، والذي بموجبه صفيت الأرستوقراطية التركية من الساحة السياسية والاقتصادية للجزائر، وبقية الأرستوقراطية القبلية والطرقية تواجهان، لوحدهما امتداد الزحف الكولونيالي[2]، ونظرا للقوة الاقتصادية التي تمتعت بها الأرستوقراطية الطرقية ودور بعض تياراتها في مواجهة المد الإستعماري إضافة الى الطابع العمومي والديني الذي يخلف الملكية الحبوسية اتجهت أنظار الحركة الإستعمارية الى هذه الأراضي في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) على غرار باقي المناطق[3].

فبعد قرار 8 سبتمبر 1830 والقاضي بالإستيلاء على أملاك الحرمين صدر مرسوم 7 ديسمبر الذي بموجبه خول للأوروبيين امتلاك أراضي الحبوس والقصد من المرسوم في الأساس هو توسيع صندوق الحركة الإستعمارية تحت غطاء إخضاع الأملاك العامة لسلطة المدير العام لمصلحة الأملاك

[1] Ageron ch: op cit, p 60.

[2] Vantir. Jc : op cit, p 170.

[3] Ibid.

العامة، وبعد هذا الإجراء الأولي بدأت السلطة الإستعمارية الجديدة عملية الإستيلاء الفعلي على أراضي الحبوس ابتداء من 25 أكتوبر 1832 عندما حولت الحبوس الى مصلحة وإدارة المقتصد المدني[4].

وبعد مرسوم 1834 الذي بموجبه تم إلحاق الجزائر بفرنسا جاء قرار 1848: الذي بموجبه أصدرت السلطات الإستعمارية قرارا آخر بتاريخ أول أكتوبر 1848، تميز بالوضوح الكامل حيث ينص بصريح العبارة على نزع المناعة والحصانة عن أملاك الوقف عامة وبموجب هذا القرار دخلت أراضي الحبوس في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) تحت القانون الذي يسير الأملاك العقارية الشيء الذي سمح للأوروبيين بالإستيلاء على كثير من أراضي الحبوس التي كانت تشكل نصف الأراضي الواقعة بضواحي المدن الكبرى في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) خصوصا[1]، وتوجت خطوات ادماج أراضي الحبوس في منطق قانون السوق بمرسوم 30 أكتوبر 1857 فأصبحت هذه الأراضي خاضعة للبيع والشراء وفق ما ينص عليه قانون الملكية العقارية الجاري به العمل في فرنسا، ولم يكتفي الجهاز الإستعماري بإتباع سياسة الخطوات المغطاة بالتشريعات التدريجية، بل عمد في نهاية الأمر إلى اصدار قانون تصفي بموجبه أراضي الحبوس وتسخر لتوسيع عملية الإستيطان وسنتطرق إلى هذا القانون لاحقا نظرا لكونه أعطى دعما ودفعا قويين للإستيطان والتوسع الاستعماريين في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى)[2].

إن مجموع هذه المراسيم تهدف الى الاستحواذ على الملكيات العقارية التابعة للحبوس التي تسمح لعملية الإستيطان من خلال:

أولا: بتوسيع مجال نفوذها الاقتصادي والسيطرة الاقتصادية على المدن وما جاورها.

[4] Mark. K : op cit, p 10.

[1] مهدي عامل: المرجع السابق، ص 363.

[2] Ageron ch: op cit, p 60.

ثانيا: ضرب القاعدة المادية للفئة الاجتماعية صاحبة النفوذ الاقتصادي والإيديولوجي الكبيرين في أوساط السكان هذه الفئة هي الأرستوقراطية الطرقية التي كانت وحتى دخول الفرنسيين القوة الاجتماعية المحلية الأساسية أيديولوجيا والمتنامية سياسيا[3]، إن هذه المرحلة تبرز كيف بدأ الإستعمار الفرنسي بتشكيل بنيته الاقتصادية التي كانت الأرض هي مادتها الأولية وفق نصوص قانونية غير دستورية، فالإستيلاء على أراضي البيلك تم تحت غطاء الشرعية السياسية ورسمه مرسوم 1846 الذي جعل حدا لحركة فلاحية عفوية قامت بها القبائل في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) واستولت من جرائها على اقسام ومساحات من الملكية العقارية التي كانت في حوزة الأرستوقراطية التركية، أما الإستيلاء على أراضي الحبوس فتم تحت غطاء "أن الإيجارات المتكررة قد فقدت نفعها البدائي وتشكل اليوم عقبة في وجه تطور الصناعة[1].

إن مرسوم 1846 قد حدد الشروط التي نص عليها مرسوم عام 1844 فحسب وهكذا أصبح من الضروري أن تملأ حجج ملكية الأراضي التي بدت غير مفلوحة في غضون ثلاثة أشهر وألا تصبح حقوق الملكية لاغية. أما الحجج المؤرخة بعد جويلية 1880 فقد تقرر رفضها، وعلى هذا الأساس تم اقصاء وإضعاف القوتين الاجتماعيتين الأساسيتين في الكتلة الزراعية ولم يعد يواجه الغزو والتوسع الإستيطاني إلا ملابسات ومقاومة الملكيات العرشية التي وجدت في التلاحم الطرقي القبلي قوة لحمايتها[2].

لم تكن أراضي العرش في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) هدفا اقتصاديا ووسيلة للتوسع الإستعماري فحسب، بل كانت هذه الأراضي ركيزة مادية صلبة للمؤسسة الأساسية في النسيج الاجتماعي القبلي. فالإستيلاء عليها وتغيير هويتها يمثل أيضا بالنسبة للمستعمر، مكسبا جوهريا يتمثل في شل وتحطيم البنى الاقتصادية الاجتماعية القائمة والتي من شأنها تجنيد وتنظيم السكان

[3] Maccichi M.A : in «Pour GRAMCI» Ed. seuil 1975 P.180.

[1] مهدي عامل: المرجع السابق، ص 263.

[2] المرجع نفسه، ص 264.

لمقاومة وجوده من جهة وصيانة روح ومقاومات سكان الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) المحليين من جهة أخرى، إن الاستيلاء على أراضي البيلك والحبوس مس أولا وقبل كل شيء وبشكل مباشر ارستوقراطيتين الأولى كانت معزولة ومرفوضة مسبقا، والثانية كانت تطمح إلى التوفيق بين الأتراك والسكان، أما أراضي العرش فإنها تمثل أولا وقبل كل شيء، أراضي المجموعة القبلية التي يجب تجاوز المصلحة الخاصة لصيانتها وعلى هذا الأساس احتد الصراع بشكل عنيف على هذه الأراضي في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) [3].

فانتزاع أراضي العرش يطرح على المستعمر إشكالا مضاعفا يتمثل في مصير السكان الأهالي، والدور الذي يقومون به في دواليب الاقتصاد الكولونيالي. لكن نزعة العقلانية الاقتصادية التي تعطيها الرأسمالية الى الإكتفاء الذاتي والقناعة والتواضع الحياتي البدوي، قد جعلا السلطة الإستعمارية أمام اشكال معقد، اشكال يعيق تحقيق مشاريعها الطريقة التي تحبذها، وان كان مرسوم 1 أكتوبر 1844 قد رسم بشكل قانوني ملكية كل من ظم ارضا حتى بدون عقد اثبات ملكية فان أراضي العرش في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) قد احترمت نسبيا حتى سنة 1863 سنة صدور مرسوم مجلس الشيوخ[1]، فحتى هذا التاريخ لم يصدر أي قانون صريح ومباشر يخص مصير أراضي العرش في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) وأن كان مبدأ شرعية ملكية أراضي الملك قد سن نهائيا عكس أراضي العرش التي لم يعتبرها قانون 16 جوان 1851 أراضي يتمتع بها أصحابها في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) بحق التمتع والإنتفاع فقط[2]. وهذا الالتباس القانوني كان مقصودا من طرف المشرع الإستعماري. فهو لم يرد أن يتخذ موقعا نهائيا من أراضي العرش نظرا لعدم توفر وسائل تطبيقه من جهة، ونظرا لنار المقاومة المتواصلة. وحتى 1863 لم يكن الإستعمار في حاجة لسن قوانين ترسم الوجود القانوني لأراضي العرش لأن هذه الأراضي كان يستولي عليها بالقوة العسكرية،

[3] Ageron ch: op cit, p 80.

[1] مهدي عامل: المرجع السابق، ص 263.

[2] المرجع نفسه، ص 264.

ولتحطيم القاعدة المادية التي تغذي النسيج الاجتماعي القبلي في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) وإلبغفقف سن قانون 1863/4/22 الذي ينص على[3]:

المادة الأولى: حق القبائل في تملك الأراضي التي تستغلها بشكل دائم، كما أن **المادة الثانية من القانون ترمي إلى**:

- تحديد أراضي القبائل في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى).
- توزيعها على مختلف الدواوير في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) مع الإحتفاظ ببعض المساحات لصالح الصندوق العقاري البلدي.
- تشجيع وإقامة الملكية الخاصة الفردية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) داخل "دواوير" القبيلة الواحدة.

وجاء في المادة الخامسة: من القانون يحتفظ بموجبها للدولة الفرنسية بالحقوق على أملاك البيلك والحبوس[1].

كما أن المادة السادسة: تمنع أن تصبح حقوق الملكية الخاصة التي تتم داخل دواوير القبائل في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) جارية الا بعد تسليم وثيقة حق الملكية.

أما المادة السابعة: فإنها تؤكد حق الدولة الفرنسية في نزع الملكية العقارية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) إذا استدعت المصلحة العامة الى هذا، كما تظفي طابع الشرعية على ممارسة النهب والسلب التي جاء بها قانون 16 جوان 1851.

لقد تم العمل بهذا القانون منذ صدوره في 1863/4/22 وحتى 19 ديسمبر 1870، أي فترة حكم الأمبراطور نابوليون الثالث، الذي كان يحلم بتشييد مملكة عربية خاضعة لسلطته في الجزائر[2].

[3] Vantir. J. c : op cit, p 155.

[1] Ageron ch: op cit, p 71.

واذا كان هذا القانون يسعى إلى تقسيم القبيلة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) و كل مناطق الوطن الى "دواوير" وإقامة الملكية الخاصة، فإنه كان يسعى أيضا إلى "المحافظة على نوع من التوازن بين التوسع السريع للموجة الإستعمارية، وصيانة وسائل البقاء للفلاحين[3].

ولقد حارب الجناح الإستعماري المتصلب هذا الجانب من القانون المدني الذي «لا يعجل بإقامة الملكية الفردية، ويعترف بالملكية القبلية التي تحمل مخاطر كبيرة في رأيه.

والهدف الأساسي الذي يرمي اليه هذا القانون من وراء تفتيت القبيلة، وإقامة الملكية الفردية، بين أعضائها وتحجيم التضامن الأسري الذي لا يعد قائما. إلا على أساس العلاقات المعرفية والقرابية، هو "اتاحة الفرصة للمعمر ليشتري الأرض المجزأة" التي تدخل في اطار صلاحيات القانون الفرنسي[1].

إن قانون مجلس الشيوخ هذا يعكس أيضا الإتجاه الرسمي للإحتلال، الإتجاه الذي كان يمثله نابليون الثالث. وحتى هذه الفترة لم يكن مشروع الاحتلال التعميري المنظم قد اتخذ، بل كان الإستعمار يرى أنه "من الأفضل أن يكون له إقليم لا ينازع عليه ويتبادل التجارة مع الريف بحرية وأن يقيم مستعمرة تصلح كنموذج حضاري لباقي افريقيا. هذه هي الطريقة التي يستطيع بها أن يكون أمة جديدة من المستهلكين لصناعته وتجارته"، فبقدر ما يهدف هذا القانون إلى توفير الشروط القانونية لإنتقال الملكية الى يد المعمرين، بقدر ما يحاول حماية الأراضي العرشية كمصدر وحيد لبقاء مستهلكي التجارة والسوق الفرنسية[2].

إن مرسوم مجلس الشيوخ كان يقصد أيضا "حماية حق الملكية للسكان المحليين، إلا أنه في الممارسة كان يعترف نظريا – بحقهم في الملكية – على هذا النحو.

1. أرض للفلاحة الجماعية

---

[2] Ibid.

[3] EDSCO Etude sur le Maghreb Juin Juillet 1957 P.34

[1] EBID. P.33

[2] GOLDZEIGUER, (A.R) : «**le Royaume Arabe**» SNED 1977 p.75.

2. أرض مراعي جماعية، أعلنت ملكية للقبائل التي تستطيع استغلالها بصفة دائمة وعلى النحو التقليدي.

3. أرض ملك خاص[3].

- **قانون وارني و تطبيقاته في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى):**

بموجبه أعلنت الأرض الجماعية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) أرضا لا تقبل النقل للغير إلا إذا أثبتت الملكية الفردية*. وفعلا لم يخفي الإتجاه الإستعماري معارضته لرغبة نابليون الثالث في الحفاظ النسبي على الملكية الجماعية، وانتظروا الفرصة المناسبة لمراجعة قانون مجلس الشيوخ. وهذا ما حدث فعلا في 26 يوليو 1873 حيث صدر قانون وراني المسمى أيضا "بقانون المعمرين"[1].

إن هذا القانون يؤكد ويعدل في نفس الوقت قانون مجلس الشيوخ من ناحية كونه يلبي رغبة المعمرين المتمثلة في تعميم فرنسة الأرض والفلاح في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) وتفتيت وتحطيم القاعدة القبلية والملكية العرشية، إن تجزئة الملكية العقارية تضعف التضامن القبلي في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) وتخلق وتعمق الخلافات بين أعضاء القبيلة، الشيء الذي يدفعهم لبيع الأرض بأبخس الأثمان للمعمرين. ولقد أدى تقسيم أرض العرش وتجزئتها في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) ، إلى اكتشاف ذلك التناقض بين الطابع القانوني لملكية العرش وواقع استغلالها وحيازتها. فقد تبين ان كل رجل قبيلة يحوز قسما معينا من الأراضي التي يعيش عليها"[2]. وهذا الحساب الدقيق لملكية كل فرد كان يقوم على قانون الإرث الإسلامي مما أدى الى اكتشاف لا يبعث على الارتياح بأن البعض كان يملك سدس او سبع أو حتى ثمن هذه الملكية[3].

---

[3] GOLDZEIGUER, op. cit, p.76.

* طرح المعمرون والفرنسيون مبدأ الملكية الخاصة كمبدأ واحد ووحيد مبدأ كفيل يحمل القيم الحضارية، واعتبروا قيد الملكية وحده نافذا وبدونه تصادر الملكيات لصالح السلطان أو بتعويض عنه للمعمرين.

[1] مغنية الأزرق: **"نشوء الطبقات في الجزائر"** دراما عن الإستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي –مؤسسة الأبحاث العربية –1980 ص. 53.

[2] المرجع نفسه، ص 564..

[3] SARI, (D) : Dépossession des Fellahs, Par HALIMAOUI «les réformes Agraires et les changements socio-économique et culturels. Thèses doctorat ULB (Belgique) P 547.

فقانون وارني لم يكن يهدف من وراء تفتيت الملكية العرشية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) الى توفير الأرض للمعمر، فهذه الأرض كان يحصل عليها مجانا تقريبا بعد كل انتفاضة او عصيان، بل همه هو سيادة القانون الفرنسي الذي يجعله يتحكم في المجتمع المدني للتشكيلة الاجتماعية الجزائرية ويضعف قدرتها على الثورة.

فالقانون ينص بصريح العبارة على "أن قيام الملكية العقارية في الجزائر وكذا حيازتها ونقل العقارات والحقوق العقارية مهما كان صاحبها يجب ان تصبح خاضعة للقانون الفرنسي.

وعليه فان كل العقود والإجراءات القائمة على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) تصبح لاغية*.

فتشيد الملكية الخاصة وفق مقتضيات ومبادئ القانون الفرنسي على انقاض الأشكال القانونية لملكية الأرض السابقة الدراسة، يدخل في اطار مخطط احتواء ودمج روح الشعب بكامله تحت المظلة الحضارية والثقافية الفرنسية. فرنسة القانون والأرض تدخل في سياق فرنسة الأشياء التي تسبق فرنسة العقل والفكر والقيم.

والإيديولوجيين الاستعماريين ينظرون للجزائر كأرض غزو واحتلال، وهي بهذه الصفة تدخل منطقيا وقانونيا في صلاحيات القانون الفرنسي لأنها جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي[1].

ففرنسة القانون معناها فرنسة المجتمع السياسي، و فرنسة المجتمع السياسي معناها في تلك الظروف فرنسة الأرض على تحويلها إلى ملكية خاصة قابلة للبيع والشراء. وهذا ما يسمح للمعمر من تجريد الأهالي في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) على غرار باقي الوطن من أراضيهم بحجة تخليصهم من "توعيتهم البدائية" كما كان يصرح بذلك وارنيي نفسه، وادخالهم عالم المدنية الرأسمالي حتى وان كان هذا عن طريق قوانين عنصرية، وإذا كان هذا القانون قد كرس الجوانب

* يذكر Vautin: أن قانون 1863/04/22 قد شرد حرد القبيلة وحول 800000 هكتار من أراضي عرش الى ملكيات خاصة.

[1] مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص 50.

الكولونيا لية من قانون مجلس الشيوخ فانه جاء ليضع حدا نهائيا لسيطرة سلطة العسكر الإستعماري لصالح المعمرين المدنيين وميلاد جزائر الانتخابات المزورة كما يقول عبد الغني المغربي[2].

يعد سقوط الإمبراطور ونهاية كمونة باريس وبفضل قانون وارنيي تحول معمرو الجزائر الى قوة ضغط على المونوبول، وانتصار المعمرين يعد، في تصورنا، لحظة تاريخية نوعية نقلت الجزائر من الفوضى النمطية المتمثلة في تزاحم البنى الزراعية، الى قانونيات المنطق الرأسمالي الإستعماري، القائم على مبدأ تجزئة الأرض وتحويلها الى ملكية خاصة، والى ظهور جيش من العاطلين والفلاحين المعدمين والمؤهلين الى التحول الى عمال زراعيين، انها عملية فصل المنتجين الزراعيين عن وسائل انتاجهم، التي تبدأ بالقوة المكشوفة وتنتهي بترعرع قوانين الاقتصاد الرأسمالي، الذي تنعكس على الفلاحين بانخفاض فائض الإنتاج عندهم وتحوله الى جيوب الرأسماليين[1].

طبيعة الصراع حول تطبيق التشريعات ومحتوى المقاومة الاجتماعي والسياسي في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى):

وجدت فرنسا أثر دخولها الأوراس (الولاية التاريخية الأولى)، مجتمعا منظما في فوضوية، مجتمعا يمر فعلا بمرحلة تحولات كبرى، كان من المرجح أن تخطو به خطوات نوعية تجاه تمتين النسيج الاجتماعي، وترسيخ أولوية الكيان الوطني على الكيان القبلي. ورغم هذه الوضعية البنيوية المتفككة فان فرنسا واجهت كل إيجابيات الوعي القبلي والطرقي بصعوبة جمة ومقاومة حقيقية[2].

فلقد وجدت مجتمعا محبا ومتشبثا بحريته، مرتبطا بأرضه، ومتناسقا في ثقافته، يحمل رغم كل التمزقات، حسا وطنيا، وآمالا مشتركة، أعطته قوة الدفاع والمقاومة، التي دامت في بداية المطاف 40 سنة. دفع خلالها كل ما يملك. فالمقاومة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) خاصة تلك القائمة على

---

[2] مغنية الأزرق: المرجع نفسه، ص 55.

[1] يقول الدكتور واربني (WARNIER): صاحب مشروع القرار وعضو المجلس الوطني الفرنسي 4 أفريل 1863: أننا نفرق بين الحالة الشخصية والحالة المدنية لمسلمي الجزائر. Revue Algérienne des Sci. Jur. Eco. Poli. N° 4 1974 P. 38

[2] مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص 56.

العنف ليست عملا اراديا فقط، بل تتطلب شروطا حقيقية مسبقة يكون أحسنها انجح من حسنها، إن انتصار العنف يتوقف على انتاج السلاح، الذي يتوقف على الإنتاج، بصفة عامة. أي على القدرات الاقتصادية، والوضع الاقتصادي بعبارة أدق، يتوقف انتصار العنف على وضع الوسائل المادية التي تمتلكها عملية ممارسة العنف[3].

ان المقاومة الجزائرية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) خصوصا سواء بقيادات ارستوقراطية قبلية كانت ام طرفية، فقدت تدريجيا مصادر قوتها التي كانت منذ البداية متخلفة وضعيفة امام مصادر قوة الحملة الكولولنيالية التي أصبحت في تزايد مستمر، ورغم موازين القوى والأوضاع الداخلية للطرفين المتصارعين فان العالم الريفي في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) الذي قاوم مقاومة عنيفة بالرغم مما كان يكتنف هذه المقاومة من تشتت وتشرد وضبابية في الفكر وغياب المذهب.

وتعتبر ثورة الأمير عبد القادر (1832-1845) قمة الثورات، نظرا لما كانت تطمح إليه من تشييد دولة وطنية غيورة على استقلالها وانتمائها العربي الإسلامي[1].

ولقد تبعت ثورة الأمير ونضاله انتفاضات محلية عنيفة نذكر منها انتفاضة الزعاطشة سنة 1849 والتي انتهت بإبادتهم، ثم احتلال الأغواط الذي تلاه تدمير وتقتيل شاملين في سنة 1852 وتأثيرها على المجتمع في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) إلى ثورة 1916 بالأوراس (الولاية التاريخية الأولى)[2].

وتبعت هذه الإنتفاضات ثورة أولاد سيدي الشيخ 1860. ولعل الدافع القبلي والطرقي لهذه الإنتفاضات هو الذي حدى بالإدارة الإستعمارية إلى مباشرة تقسيم القبائل الى دواوير وسن سياسة فعالة تجاه الطرقيين. وتذكر المؤرخة جولد زايفر على لسان أحد الإستعماريين قوله: "يظهر لي أن الحروب التي تواجهنا اليوم تحمل طابعا يختلف عن دوافع حروب فترة 1837 و1840 فعبد القادر

[3] مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص 56-57.

[1] SARI D, op. cit. p 42.

[2] Ibid.

كان يكافح من اجل إقامة سلطة مستقلة. أما اليوم فأفكار أعدائنا قد تغيرت واتخذت الحروب طابعا دينيا. لقد انطفأت شعلة الحرب الوطنية وظهرت الحرب الدينية الحقيقية التي أخذت تكبر وتتطور"[3].

لقد توجت هذه الإنتفاضات الطرقية القبلية المحلية بثورة المقراني الذي كان أرستوقراطيا كبيرا دفعته كرامته وشرفه ومصالحه، الى مواجهة القوة العسكرية الكولونيالية ومقاومة مشاريعها ولقد جند الحاج المقراني مئات الآلاف من الفلاحين ضد الوجود الإستعماري وممارساته خصوصا الشرق الجزائري. وتعود الأسباب الموضوعية الى انعكاسات الحروب السابقة ومجموعة التشريعات المتعلقة بالأرض على الفلاحين واهم هذه الأسباب:

- المجاعة التي خلفت نصف مليون ضحية[1].
- الضغوط المتواصلة على الفلاحين المهاجرين والمنتزعة أملاكهم في اطار مشروع فرنسة الأرض والقانون في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) على غرار كل المناطق.
- تسرب الإدارة المدنية الكولونيالية الى المناطق التي يسيرها الجيش.
- تجنيس الأقلية اليهودية المحلية بالجنسية الفرنسية تطبيقا لقرار كريميو Crémieux.
- التهديد بانتزاع أراضي القبائل وتوزيعها على منكوبي منطقة الألزاس والورين الفرنسية[2].
- استئناف سياسة تجريد السكان في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) وكل مناطق الوطن من أراضيهم بمواصلة القرارات التي تسمح بتوسيع الإستيطان والتي يحتويها قرار مجلس الشيوخ. فبمجرد ظهور ملكية خاصة في احدى القبائل يتسلل الأوروبيون اليها. حيث يجدون اجود الأراضي وارخص اليد العاملة التي يحتاجونها.

---

[3] Robe (E) : les lois de la propriété immobilière en Algérie PP. 10- 11, Par BENAOUM - Revue algérienne des sci. N° 1 1973. P.13.

[1] CODE DE L'INDIGENE. GOLDZEIGUER, A.R: le Royaume Arabe» SNED Alger, 1977, p. 636.

[2] Ibid.

ومن اهم النتائج التي افرزتها هذه الثورة هي ترسيخ المحتوى الفلاحي الشعبي للمقاومة وتعميق الإستقطاب الطبقي امام المد الكولونيالي. حيث اخذت الأرستوقراطية القبلية والطرقية التي حالفها الحظ بالبقاء، بعد ضربات القوة الإستعمارية طريقها للتحالف الواضح مع الإدارة الإستعمارية، تاركة الفئات الفلاحية الأخرى ضحية سهلة، نظرا لغياب التنظيم والتجربة محدودية الفكر*.

لقد بقي الفلاحون، والفلاحون الصغار والمعدمون في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) وحدهم يجسدون فكر وقيم الملحمة الجماعية للثورة 1871 رغم ما تعرضوا له من مجاعات وتشريد وقهر ونهب وسلب وساهم في تعميقها الأعوان، من قياد وبشغات الذين تسابقوا من اجل اعلان ولائهم ووفائهم للسلطات الإستعمارية، بل ولقد تنازعوا حول من يقدم خدماته للسلطة الكولونيالية، كذلك سارع ارستوقراطيوا المدن وبرجوازيوها الى التعبير عن ولائهم وطاعتهم للحاكم العام، وعن الأعراب عن تنديدهم بالفلاحين الثائرين طالبين من الحاكم العام أن يفرق بينهم وبين هؤولاء الفلاحين ملتمسين منه تسليط أقصى العقوبات على الفلاحين معجبين ومقدرين عدالة القانون الفرنسي[1].

هكذا انسلخت الأرستوقراطيات التي عرقلت المد الكولونيالي طوال نصف قرن من الفلاحين، لقد تبرأت منهم وتنكرت للتضحيات، فلقد بعث اقطاعيو وبرجوازيو مدينة قسنطينة مهد المقاوم "احمد باي"، الى الأميرال غواندونال Guendonnel رسالة ولاء وطاعة مطالبين منه الا يخلط بينهم وبين الفلاحين الثائرين خصوصا في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) [2]، هم الشغوفون والمتنورون الذين يقدرون وباعتراف كامل، حماية العدالة الفرنسية، ويطالبون بتسليط أقصى العقوبات وعذاب لا مثيل له على البدو وأبناء القبائل حسب تعبيرهم، لكن وبالرغم من خيانة زعماء الأرستوقراطيون، وبمساعدة الشيخ الحداد وابنه عزيز، استطاع ان يبسط نفوذه على معظم التراب الوطني وطيلة سنة كاملة، ان ارتداد الأرستوقراطيات ودخولها حليفة تابعة للإدارة الكولونيالية،

* بعد سقوط الأمبراطورية مباشرة سنة 1871 شكل معمرو الجزائر "مجلسا كولونياليا" خاصا بالأقاليم الجزائرية ولم يترددوا في طلب العون أو التدخل من قوى أجنبية مثل أنجلترا رغم أن حكومة الجمهورية الثالثة لبت كل مطالب المعمرين.

[1] مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص 60.

[2] المرجع نفسه.

بعد لحظة تحول نوعية في تاريخ الصراع على الأرض، فلقد ازدوجت تناقضات المجتمع المحلي الجزائري، فالأرستوقراطي لم يعد فقط نقيضا طبقيا بل وأيضا نقيضا وطنيا، وتعقد التناقض بين المستعمِر والمستعمَر يعط مفهوم الوطنية محتوى جديدا يرتبط فيه المعطي الاجتماعي والمعطي الوطني ارتباطا عضويا يكون قاعدة أساسية لتشكيل الوعي الاجتماعي والوعي الوطني[3].

ولقد ظهرت مؤشرات جدلية العلاقة بين ارتباط الوعي الوطني بالوعي الاجتماعي من خلال ردود أفعال الفلاحين في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) على خيانة الأرستوقراطيات، ردود أفعال جسدتها تنظيمات فلاحية اطلق عليها في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) اسم "الشرطية" وهي بمثابة مجالس منتخبة تابعة لكل "دوار" وتضم من عشرة الى اثنى عشر عضوا. فهي تسهر على الحياة الاجتماعية وتراقب ممارسات الأعوان "القياد". تصدر قرارات الغرامات وتستولي على ممتلكات العصاة والمنشقين عن القضايا العامة. كما انها تشتري الخيل والأسلحة وتتدخل وتعدل احكام القضاة والمجالس التأديبية. ولقد وصفها العقيد لويس رين Louis Rinn بأنها روابط فلاحية البروليتارية[1]، وهكذا توصل الوعي الريفي الى اكتشاف اشكال جديدة للصمود والمقاومة، شكلا يختلف عما قدمته الأرستوقراطيات منذ 1830 من ناحية كونه "فلاحي بروليتاري" وديمقراطي علماني يعتمد على القوانين إلى حد ما[2].

فلقد شكلت هذه التنظيمات الشرطية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) نقلة نوعية وقفزة معتبرة للوعي، من حيث كونها اضفت على ممارسة النضال والمقاومة طابعا تنظيميا وشعبيا ديمقراطيا متقدما. ولقد كانت هذه النقلة التاريخية النوعية مقدمة ومعلنة لذلك الوعي الوطني الاجتماعي التحرري القادم والمستقبلي في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى). الوعي الذي يتطلب عملا ونفس طويلين، كما أن انتفاضة 1871 التي اتسمت بعدم التنظيم والتنسيق برهنت أيضا على ان الجراح

[3] Angels F Duhring: Ed. Sociales, Paris 1975, P.75.

[1] نور سلمان: الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرير، دار العلم للملايين، بيروت 1981، ص 12.

[2] المرجع نفسه.

العميقة والتخريب الذي أصاب البنى الاجتماعية والاقتصادية من جراء مقاومة دامت أربعين سنة لم تعد تسمح باتباع نفس طرق النضال، الطرق التي دشنها الأمير عبد القادر ومن بعده مختلف الأرستوقراطيات القبلية والطرقية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) *.

ان انسحاب القيادات الطرقية والقبلية وبرجوازية المدن الكبرى، و فقدان الجماهير لمثقفيها، قد جعل مهمة المقاومة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) صعبة، خاصة المقاومة المنظمة والمنسقة القائمة على أسس فكرية و منهج واضح واستراتيجية دقيقة واهداف ووسائل محددة بدقة، ان الأشكال نفسه كان يعلن من بعيد ضرورة تبلور الوعي الوطني في اشكال تنظيمات و مؤسسات متطورة وديناميكية[4].

النتائج الأولى للتشريعات الإستعمارية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى):

بعد ان حللنا جدلية الصراع بين المستعمَر والمستعمِر واستنتجنا منطق الإفراز الاجتماعي والإستقطاب الطبقي الذي صاحبه تحول في استراتيجية النضال، نتساءل عن النتائج البنيوية – البنية العقارية – والاجتماعية التي ترتبت على هذه – "الجولة" الأولى من الصراع. ان تحديد هذه النتائج سيسمح لنا بمعرفة اتجاه الصراع والأهداف التي يصبو اليها كل طرف والوسائل التي يستخدمها[1].

1) – البنية العقارية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى):

لقد حدد قرار العسكري بيجو الهدف الإستعماري وجاءت تلك التشريعات والقرارات والقوانين لتعطي عملية النفي والتشريد صبغتها "القانونية" الرأسمالية الإستعمارية، هذه التشريعات التي خلطت بين قانون القوة وقوة القانون طبقا لما خطط له الجينرال بيجو الذي دعي في احدى خطبه امام المجلس النيابي سنة 1840، إلى الإستيلاء على الأرض بدون تردد، واحتلال المراع واغتصاب

* الأمير عبد القادر بن محي الدين شيخ الطريقة القادرية ذات الميول الوطنية المعادية للأتراك والنزعة الإسلامية شاعر وأديب متصوف. عن نور سلمان، المرجع نفسه، ص. 12.

[4] مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص 60.

[1] مغنية الأزرق، المرجع السابق ، ص 61.

المواشي وتثقيل كاهل السكان بالديون حتى تعود حياتهم جحيما و(طالب) باعتبار مناطق الأراضي الخصبة ونقاط المياه اماكن لإقامة المراكز الإستيطانية بدون محاولة التعرف على من يملك هذه الأراضي[2] فانه مشروع تصفاوي يشبه ما تعرض له الهنود الحمر في أمريكا. ان المعمر اصبح مقتنعا ان الأرض تعود إلى الجنس البشري الإنساني، ولهذا ظن بعض القبائل المتفرقة والمتوحشة والبربرية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) مثلا لا يحق لها الإنتفاع لوحدها بالأراضي التي لا تتقن استغلالها*.

وبحجة أن الأرض التي لا مالك لها هي ملك السلطان، وأن أراضي الحبوس هي أراضي عمومية وأراضي البيلك تعود للسلطان وفق قانون حق الغالب على المغلوب "وإن الأراضي الخاصة، أراضي الملك يمكن الإستيلاء عليها اذا دعت المصلحة العامة الى ذلك. وان قضية الأرض هي محاولة لإخراج القبائل من التخلف الذي تفرضه عليها "شيوعتها الزراعية"، أنتج ذلك السيل من القوانين والقرارات الذي جسده نمط التشريع لعمليات النهب التي كانت تتلو كل انتفاضة او عصيان، ولعمليات الإستيلاء المباشر وبقوة السلاح على البيلك" و"الحبوس" وهكذا تعانقت اديولوجية التزييف بقوة السيف لمحو كل المؤسسات القائمة وتحطيم مختلف بنيات المجتمع في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) ، وتشييد بنيات ومؤسسات جديدة تكرس اهداف الإستعمار الإستيطاني في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) وفي كل الوطن[1].

نتج عن عمليات مصادرة أراضي البيلك والحبوس في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) تشكيل الملكية الرأسمالية الكولونيالية وأخذها مكانة الصدارة والهيمنة، الشيء الذي أعطى لعملية تكون نمط الإنتاج الرأسمالي الكولونيالي قاعدة اقتصادية صلبة تؤهله لدور الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما ترتب على مصادرة الأملاك الخاصة العقارية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) ،

---

[2] TURIN Y : Affrontement culturels dans l'Algérie Coloniale. Ep .cité. P. 111.

* مند شهور صرنا نشاهد جماعات من العرب تحوم في البراري وهي عارية حافية تأكل سوى الأعشاب وأوراق الشجر "القس لافيجري" سنة 1868. عن نور سلمان: المرجع السابق، ص 13.

[1] مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص 62.

بحجة المصلحة العامة تقلص الملكية العقارية الجزائرية الخاصة، وتلاشى محتوى التضامن العائلي الذي تقوم عليه أراضي البيلك.

أما أكبر تحول حدث في الملكية العقارية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) ذلك المتعلق بأراضي العرش، حيث ان تقلص هذه الأراضي قد جعل النسيج الاجتماعي روحا بلا جسد ترتب عنه عجز الديناميكية الاجتماعية لبنيات مجتمع الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) وفرض ديناميكية خارجية عليه، ديناميكية تملك لوحدها وسائل وإرادة تحديد مكانة دخول بنيات ومؤسسات المجتمع المحلي في الاقتصاد الذي شيدته هذه الديناميكية الجديدة. ومن هنا تحولت البنيات الاجتماعية والاقتصادية المحلية الى مجرد وسائل تخدم في الأساس آفاق التطور الاقتصادي الكولونيالي، وهذا هو التغير الجوهري والتحول العميق الذين أحدثتهما الفترة الأولى من دخول الإستعمار والتي تمتد من 1830 وحتى 1871[2].

ان هذا التحول قد فتح ثغرات كبيرة في الجسم الاجتماعي المحلي في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) ووفر شروط نمو قنوات الإتصال التي تسهل إبقاء البنيات الاجتماعية المحلية تدور بشكل تابع في مجال السيطرة "مصالح الاقتصاد المتروبولي" ومطالب وأهداف الجماعات المعمرة لم ترى في الاحتلال سوى وسيلة للربح السريع[1]، ونتج أيضا عن هذا التحول معطى اجتماعي واشكال معقدة للعملية الإستعمارية، تتمثل في وجود جماعتين اجتماعيتين متخاصمتين متواجهتين ومضطرتين للتعايش والعيش في إطار النسق الاجتماعي الكولونيالي، الذي هو في الأخير نتائج لمجموع العلاقات والمواجهات والأفعال وردود الأفعال التي صاحبت تشكل وترعرع وانهيار نمط الإنتاج الرأسمالي الكولونيالي في الجزائر. ولنفهم البعد البنيوي لتشكل الملكية العقارية خلال نمو الملكية حتى 1880[2].

---

[2] La CHREF M : l'Algérie Nation et société, op. cité, p 62.

[1] Magherbi A : la paysannerie face à la colonisation Ed. APN Alger, 1973. P. 57.

[2] TURAN. Y, op. cit, p 112.

السنوات	المساحات بالهكتار
1850	115000
1860	365000
1870	765000
1880	164500

لقد تم نمو الملكية الرأسمالية الكولونيالية وفق سياستين واستراتيجيتين متباينتين، كل سياسة تمليها القوة السياسية المسيطرة في فرنسا. ففي بداية الاحتلال، ونظرا لعنف واستمرار المقاومة، كانت الإدارة الفرنسية تتردد بين التحقق والتوسع في الاحتلال، وبين التحرك في مناطق شمالية محدودة[3].

وعلى هذا فان السياسة الإستعمارية الرسمية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) لم تنطلق الا بعد سنة 1841 مع قرارات بيجو الناتجة على الإستغلالات الرأسمالية الكولونيالية الواسعة التي كان الرأسمال المتروبولي الكبير يسعى الى تطبيقها ولقد قاوم "حزب المعمرين" هذا الرأسمال المصرفي وانتصر عليه مع انهيار الإمبراطورية الثانية التي جمعت وشجعت هذا الرأسمال الذي عرقل تطوره:

- أنواع الزراعات المتبعة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) والمقتصرة على الحبوب التي لم تكن زراعة تجارية وصناعية هامة.
- عدم الإستقلالية التجارية للجزائر والمستعمرة تجاه المتروبول[1].

لكن ورغم هاذين العاملين استطاعت المؤسسات الطالبة ان تساهم في توسيع وانتشار الإستعمار. وجريا وراء تنشيط التوسع الكولونيالي، عمدت الإمبراطورية الثانية الى منح ثلاث شركات وتقريبا بدون مقابل، مساحات زراعية قسمت كالتالي:

[3] هكذا يذكر أوكتاف (OCTAVE .D.) وكزافي (XAVIER. C.) في مؤلفهما Les Confréries religieuses musulmane Alger 1987» pm

[1] Magherbi A : op. cit, p 58.

- 1853: حصلت الشركة الجونفية Société Genevoise على هبة 22000 هكتار تستغلها لمدة 30 سنة.
- 1862 – 1863: أعطيت 160000 لثلاثين مستفيدا يستغلونها لمدة تسعين عاما.
- 1865: حصلت الشركة الجزائرية العامة على 100000 هكتار ولمدة 60 سنة.
- حصلت شركة الهبرة والمقطع Habra et la Macta على 25000 هكتار[2].

ومع انتصار "حزب المعمرين" توقفت عمليات الإستعمار الرأسمالي الكبير التي جاءت لتخفيف عبء الدولة المالي في المستعمرة وقد جعل قرار 15 جويلية حصول هذه الشركات على الأراضي مرهونا بمساهمة هذه الشركات في أعمال البناء والتعمير الصناعي وإقامة القرى الكولونيالية، وشريطة أن تقبل هذه الشركات بتحويل هذه الأراضي الى صالح عائلات وفلاحين من أصل فرنسي، وأدت عمليات توزيع الأراضي على الشركات إلى نفاذ الأراضي التابعة للأملاك العامة التي أسست على أنقاض أراضي البيلك والحبوس وبموجب قراري 1844 و1846*.

ولقد جاءت انتفاضة المقراني سنة 1871 لتستغل كوسيلة وغطاء لإعادة تعمير صندوق الأراضي العمومية، الذي وضع يده على أراضي 317 مجموعة سكانية رفعت سلاحها ضد الاحتلال. ووصل مجموع مساحات هذه الأراضي حوالي 665000 هكتار بالإضافة الى الغرامات وعمليات التشريد سمحت بفسح المجال أمام توسع العنصر الأوروبي على حساب السكان الأصليين الذين تراجعوا إلى المناطق الجبلية القاحلة، أما حوصلة هذه المرحلة الأولى، بنيويا، فإنه يمكن التأكد من أن عمليات الإستيلاء والشراء والنهب قد شكلت بنية الرأسمال الزراعي الكولونيالي وأدخلت الجزائر وبنى زراعتها المحلية – ارستوقراطية جزائرية ريفية حضرية، فئة الملاكين العقاريين الجدد الدين دخلوا أجهزة الإستعمار الإدارية والقضائية في محور الاقتصاد التابع[1].

---

[2] GOLDZEIGUER, AR : op. cit, p 637.

* تعتبر مراكز الإستيطان محاولة من السلطات الفرنسية للتخفيف من الضغط الاجتماعي الشعبي الناتج عن ازمة الرأسمالية في منتصف القرن التاسع عشر والتي تمخضت عنها الثورة الشعبية في سنة 1848 والإنتفاضة العمالية المتمثلة في كمونة باريس سنة 1876.

[1] Lachref. M/ L'algérie nation et Société, op. cit, p 63.

السنة	جزائريون	أوروبيون

و

مع

انتها

ء

مرح

لة التشكل تبدأ مرحلة التداخل والتصارع بين مختلف البنيات التي تحتل فيها البنية الزراعية الكولونيالية مكانة المهيمن والموجه والمستفيد الأول من كل عمليات الإنتاج، نقصد هنا بالبنية الزراعية، بنية العملية الإنتاجية نفسها التي تقوم على طابع الملكية وطبيعة الإستغلال وحجم المزارع وأنظمة الزراعة وأنواعها في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) [2].

2) – البنية الاجتماعية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى):

أدت سياسة مناطق الإيواء أو التجميع إلى إضافة شرخ داخل البنية القبلية التي أنهكتها عمليات التشريد والطرد والتجريد من الملكية تماشيا مع فكرة الأرض لله، اذن هي للسلطان، أي للحكومة الفرنسية التي يحق لها امتلاك أي قطعة لا تقوم على مبدأ التملك الخاص. وأولى نتائج هذه القوانين والممارسات مست البنية السكانية التي أخذت نسبها تتراجع وتتقلص معلنة مشروع إفناء السكان المحليين[3].

والأرقم التالية تبين نمو حجم العنصر السكاني الجزائري والأوروبي وتقلص حجم العنصر السكاني الجزائري في بعض السنوات:

[2] مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص 66.

[3] GOLDZE IGUER A.R: «**le Royaume Arabe**», SNED Alger 1977 p.636.

1856	2.328.091	159.282
1861	2.741.541	192.746
1866	2.652.072	217.990
1872	6.125.052	279.691

إن ظاهرة التناقض المخيف لمعدل نمو السكان قد طرح إشكالية جديدة للمقاومة الفلاحية، إشكالية تضاف الى إشكالية الدفاع على الأرض. فلقد أصبحت مهمة النضال من أجل البقاء*، احدى الأولويات التي تفطنت لها التحالفات الطبقية بين الفلاحين ومختلف الأرستوقراطيات. وتداخل إشكالية الأرض مع إشكالية البقاء، أفرز خلال عمليات النضال تناقضا جديدا بين بعض الأرستوقراطيات والفلاحين[1].

فالأرستقراطية لا يمكنها تحقيق مكسبي الأرض والبقاء إلا بالخضوع والتحالف مع الإدارة الكولونيالية، أما الفلاحون فإنهم فقدوا الأرض إطلاقا ولم يبق أمامهم إلا الصراع ضد التحالف الأرستوقراطي المحلي بالرأسمالي الزراعي الكولونيالي عن طريق المحافظة على البقاء كأقصى حد للتنازل[2].

ومن هنا يمكن القول أن المرحلة الأولى للتوسع الرأسمالي الكولونيالي قد أفرزت إشكالية طبقية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) قائمة على التناقض بين مختلف شرائح الفلاحين. وتكتل الرأسمال الكولونيالي والأرستوقراطي المحلي، وهنا نجد جوهر قانونيات حل المسألة الكولونيالية، كمسألة تكون للجماهير الفلاحية والريفية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) و في كل مناطق الوطن عموما وزنا كبيرا حتى وان تمت عملية تنظيم الريف في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) وتشييده انطلاقا من

* أهم ما يبرهن على دخول الاقتصاد المحلي الجزائري الى حلقة التبعية للإقتصاد المتروبولي هو واقع هذا الاقتصاد نفسه. عن المجلد الثالث من التاريخ الريفي .histoire rurale de la France .p 388 .

[1] Ibid.

[2] GOLDZE IGUER A.R: op. cit, p.636.

المراكز الحضرية. إن هذه الوضعية وإن عرفت تحولات إلا أن جوهرها بقي قائما وهو ما مهد للكفاح الشامل ضد المستعمر في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) [3].

[3] Ibid.

المبحث الثاني: الإيديولوجية الثقافية للقوانين الفرنسية في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى)

فعل الإستعمار فعل واع ومقنن، لأنه يقوم على أساس تشييد نظام قانوني من العلائق القانونية التي تضمن توسعته وهيمنته وتحقق له شروط الكسب المادي،و هو ما جعل الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) يقاوم هذه القوانين و السياسات على غرار باقي مناطق الوطن[1].

لقد تطرقنا إلى نسق من العلائق القانونية التي سخرها المشرع الإستعماري لتوسيع وتسهيل تحول الأرض في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) الى ملكية خاصة وانتقالها الى المعمر. هذا النمط من العلائق الذي شكل أسس المجتمع السياسي الكولونيالي تطالب وتفترض مجموعة من الأنساق القانونية الثقافية والإيديولوجية، لتسخر في عمليتي ترسيخ وتوسيع الوجود الإستعماري وإعطائه الشرعية القانونية من جهة، ودمج وتطويع المستعمر في خطة مسخه الثقافي التي تعد الخطوة الأولى لفنائه الحضاري. ومسألة الفناء الحضاري هي الأساس لتربع الإستعمار نهائيا وبلا منازع على المستعمرة، من جهة ثانية، ولتحقيق هذه الأغراض وظفت كل طاقات القوى الإستعمارية، وجندت الأدمغة والمواهب "لتحضير" المستعمرة والرقي بها الى مستوى متقدم اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا حسب زعمهم[2].

وعملية "التحضير" أو "التمدين" تنطلق من مصادر نظرية وقانونية، كانت ينبوع المقولات الإيديولوجية التي صاحبت الوجود الإستعماري. وهذه المصادر النظرية والقانونية تفننت كلها في رسم صورة المستعمِر والمستعمَر جاعلة من صورة الأول، قياسا لتطور وتمدن الثاني، متجاهلة أن المقياس الأساسي لتطور المستعمَر هو بالذات في التخلص من المستعمِر، ذلك أنه إذا كان الوضع الإستعماري ينتج المستعمَرين، كما ينتج المستعمِرين، فإن نفي الإستعمار ينتج بالضرورة أناسا متحررين من علاقات الهيمنة والإذلال الثقافي، أناسا يحققون ذواتهم من خلال اثبات هويتهم

[1] مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص 66.

[2] GOLDZE IGUER A.R: op. cit, p.637.

وشرعيتهم التاريخية، هذه العناصر التي سخرت ضدها ومن أجل افنائها، أو على الأقل تشويهها، كل الأجهزة والمؤسسات القانونية[1].

"لأن المجتمع الإستعماري يريد أن يكون مجتمعا قائدا أو يجهد في سبيل الظهور كمجتمع قائدا"، حيث يوظف ويسخر كل أجهزته ومؤسساته القانونية والثقافية في سبيل انتاج عناصر التفوق والهيمنة. واللهث وراء عناصر التفوق ينتج ضمنيا وأيديولوجيا الرعب والخوف، الذي يلف نفسية ووجود المستعمر[2].

إن عناصر الخوف والشك الذي تعكسها ممارسات العنف والشراسة، تفرضها طبيعته كمستعمر يعيش عقدة الخوف والمفارقة الوجودية. "فإذا حدث للإستعمار أن تمنى الغاء المستعمر من خارطة الأحياء، فهو لا يستطيع تحقيق ذلك دون أن يطال نفسه. ان الوجود الإستعماري يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود المستعمَر، ولن يستطيع تخطي هذه الجدلية بأي حال ويتوجب عليه أن يبذل جهده لإنكار المستعمر ويجد في الوقت نفسه ضحيته ضرورة لإستمراره في الوجود. ويحرص في الوقت نفسه على الإستمرار في اذلال المستعمَر لأنه يعلم أن امتيازاته لم تأتي الا من توظيف اجاده ومن اذلال المستعمَر. إن صورة المستعمَر التي يراها الإستعماري، وتفرضها متطلبات وجوده تروج بفضل صحافته وأدبه وقوانينه. وهذا الترويج لقيم المستعمر الحضارية لا تعكسها نتائجه الثقافية الجمالية بل تغذيها أيضا مصادر ومراجع نظرية معرفية، موضوعها الأساسي هو المجتمعات المستعمرة وأهم وأغنى هذه الوسائل وبإعترافات الاختصاصيين فيها أنفسهم هي الأنثروبولوجيا[3].

[1] Lachref. M/ L'algérie nation et Société, op. cit, p 63.

[2] ألبير ميمي: صورة المستعمر والمستعمر، المرجع السابق ص 80.

[3] ألبير ميمي: المرجع نفسه ص 82.

التشريعات كمصدر لتشييد النظرة الكولونيالية:

لقد سخرت البحوث القانونية في خدمة أهداف العملية الإستعمارية، بل وجد القانونيون كأعوان في ثبيت دعائم القوة الإستعمارية من خلال النصوص التي تسهل وتلين المستعمر، ليقبل ويسلم بأمره وبواقعه المتخلف، وليفتح بمنطقية، بل وبضرورة الإستعمار كنعمة وليس نقمة[1].

وكان أول من حدد شكل دقيق الظروف الجديدة للأنتروبولوجيا وأول باحث ميداني رأى فيها الأشكال الملائمة والناجحة في يد الثقافة الغربية، خاصة عندما تجابه وتتجابه مع الثقافات الأنتروبولوجية "مالينوفسكي" MALINOUVSKI، ومالينوفسكي رغم اعتقاده الراسخ بشرعية الثقافة الغربية القانونية في السيطرة والقيادة كان ينبذ التقدم التكنولوجي الذي يحول الإنسان إلى آلة ويرى في الأنتروبولوجيا وسيلة معرفية ليس فقط لدراسة النظم الاجتماعية وكيفية اندماجها وأنصارها في الحضارة العصرية بل يرى فيها أيضا ثمرة إلتقاء الثقافة الغربية بالثقافات الأخرى"[2].

موقف مالينوفسكي الذي يجسد القطيعة النسبية بين الأنتروبولوجيا الميدانية والرأي الكولونيالي واختلاف تصوره واقترابه من "الأهالي" عن موقف المعمرين والمبشرين والإداريين لا يعكس بأي حال من الأحوال موقفا مضادا للأمبريالية (**3**) بقدر ما يعكس نزعة ذاتية داخل التجمع الكولونيالي. وتوظيف العلم والقانون في العملية الإستعمارية المعاصرة ليس فقط وسيلة معرفية لفهم المستعمَر وتسهيل احتوائه، هو وما يملك، بل أيضا، يكون القانون هنا عنصرا تسويقيا يضيف إلى شرعية السيطرة العرقية والحضارية، عامل السيطرة العلمية المعرفية والقانونية، هذا العامل الذي يدعم المجتمعات الغربية لقيادة العالم واخراجه أو انتشاله من التخلف[3].

[1] Lachref. M : op. cit, p 64.

[2] MOULIANOVSKI. R : & PAVLOV. V : « les traits spécifiques de l'évolution des pays d'Asie et d'Afrique»: sciences sociales ed. Nouaks, N° 4, Moscou 1980. P. 80

[3] ibid, P. 83

وهذه هي تصورات اميل دركايم نفسه الذي لا يرى للحضارة سوى معنى واحد، معناها الغربي فقط. وفي هذا السياق، يوافق على شمولية ونموذجية الحضارة الأوروبية وأهميتها في تطور المستعمرات. "اننا لا نتصور أن أمما تستطيع التطور لحالها، ووفق نماذج اجتماعية وسياسية تختلف (عن النموذج الحضاري الغربي) ويتعين علينا التعريف بحضارتنا وتوصيلها إلى رعايانا الجدد. الذين يجب أن يتشبثوا بقيم المستعمر ويقتنعوا بأبدية وجوده وشرعية وقانونية دخوله وغزوه وضرورة بقائه وتوسعه في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) على غرار باقي مناطق الجزائر[1].

كل هذه التصورات والأهداف جندت من أجلها المعارف الأنتروبولوجية كجزء من مجموع الأجهزة الأديولوجية، التي أسست البناء الفوقي للمجتمع المستعمر، لأن العلاقة الكولونيالية، وكما تشير الى ذلك كل تحاليلنا، ليست علاقات طبقية فقط، بل هي أولا علاقات شعب بشعب، علاقات تفرز بدورها العلاقات الطبقية ذات الميزة والخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية*، والمجتمع الكولونيالي المستعمر إذا كان قد شيد قاعدته التشريعية والقانونية وجزءا من مجتمعه السياسي، يبقى يحتاج إلى المعارف والأفكار التي تسوغ وتصاحب تشييد القاعدة الاقتصادية، وتسهر على تسويغ الوجود الإستعماري نفسه. ذلك ان الإستعمار ليس فقط توسع وهيمنة اقتصادية بل وأيضا سيطرة ثقافية وعرقية. فهو ينطلق من فكرة الإعتقاد بثقافة واحدة وكما يقول جاك بيرك "فان الأمبريالية فرضت على العالم وفي الوقت نفسه نمطا من الوعي وشكلا من التسيير"[2].

وأنماط الوعي وأشكال التسيير، هي موضوع ومصدر معرفي وقانوني، التي مهدت لها مؤلفات المفكرين بين 1860 و1880 وهذه الحقبة تمثل بالنسبة للإحتلال في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) مرحلة العنف العسكري والنهب والتشريد الإستعماريين والقوانين الجائرة، وأيضا مرحلة المقاومة والرفض من طرف المجتمع المستعمَر، مقاومة كان يرى فيها المستعمِر من منظوره "مجرد ظاهرة

[1] Lachref. M : op. cit, p 64.

* الأنتروبولوجية: معناها – علم الإنسان – وهي كلمة إنجليزية ANTROPÖLOGIE

[2] DURKEIM E : l'Effort Colonial in Revue de Paris Septembre 1912, cite par Leclerc, P.43

عناد تخص الشعوب الصبية التي لا تفهم ولا تعترف بجميل مربيها". ومن التحاليل المتماسكة التي تعني بعلاقة الأنتروبولوجيا بالإستعمار نذكر ما قدمه جيرار لوكلارك حول المسألة، "الأنتروبولوجيا تعتبر الإستعمار ظاهرة تجريبية وليس نظاما يحمل بعدا تاريخيا وأيديولوجيا، ولهذا تقيم معه علاقة مزدوجة، فمن جهة يمنح الواقع الإستعماري الأنتروبولجيا ميدانيا لتشييد واختبار مفاهيمها، ومن جهة ثانية، تحاول الأنتروبولوجيا كمعرفة اجتماعية، جعل الواقع الكولونيالي مفهوما وقانونيا لدى الرأي المستعمَر"[1].

إن الأنتروبولوجيا الكلاسيكية، لا يمكنها أن تعتبر الوضع الإستعماري وضعا مثل كل الأوضاع في مقدورها أن تفهمه بكل حرية. انها لا تقيم معه علاقة نظرية عامة بموضوع خاص، بل تشدها به روابط جد خاصة. لأن الأنتروبولوجيا، كأنتروبولوجيا تطبيقية لا تملك موضوعا وميدانا غير الإستعمار، والإستعمار بواقعه وأوضاعه بأهدافه وممارساته هو الذي شكل المصدر الأساسي للمقولات السوسيولوجية والإيديولوجية، التي حركت البنية الفوقية للمجتمع المستعمِر، وسادت الحياة الثقافية والسياسية طوال الوجود الإستعماري بل وبقيت آثارها حتى بعد نهايته في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) *.

والمقولات الأساسية التي أفرزتها التنظيرات الأنتروبولوجية والقانونية في علاقتها مع المصالح والأهداف الإستعمارية، هي المثاقفة (Acculturation) الدمج (Assimilation)[2] وفق تشريع موجه، وظاهرة التثاقف هي احدى ميزات عصرنا وقانونا عاما أساسيا لهذه الحقبة، كما جاء في الموسوعة التي تذكر "ان مهمة الأنتروبولوجيا الثقافية في هذا المضمار، تكون في التمييز بين أنماط

[1] LECLERC G : «Anthropologie et colonialisme » op. cit. P.38.

* شهدت المعارف الأنتروبولوجية إنطلاقة جديدة حوالي 1860 وعرفت فترة 1860 – 1880 ظهور المؤلفات والأعمال المشهورة للمدرسة التطورية.

Ancien tlaw de Maine en 1861.

Ancien society de Morgan en 1877 (in leclerc, op.cit. p. 24

[2] LECLERC G : «Anthropologie et colonialisme», op. cit . P.122, 123.

الجدليات التي يمكن أن تقوم بين الاحتكاكات الثقافية والاحتكاكات الاجتماعية بين التداخل بين الحضارات وبين اندماج الأجناس وانصهارها في مجموعات وطنية"[1].

ان ميدان فاعلية مفهوم التثاقف هو بالأساس الميدان الإستعماري، الإستعمار الذي اكتسى ثوب التغيير الاجتماعي وثوب التمدين والتحضير واصبح يمثل في أعين الأنتروبولوجيين أنداك وسيلة لإدماج المجتمعات المستعمرة في التاريخ، وسيلة لا تختلف في جوهرها عن التطور المستقل والداخلي لهذه المجتمعات. ان تصورا كهذا أساسه المحتوى المتحيز الأحادي الجانب الذي يحمله مفهوم التثاقف الذي يهدف الى إخفاء العنف والإستغلال الإستعماريين بتغيير النصوص القانونية، فالتثاقف ليس عملية اختيارية أو تحضيرية تمدينية فرضتها شمولية العلاقات الحضارية. انها جزء من منهج وفكر يجسد منطقا ومحتوى للعلاقات الثقافية الإيديولوجية التي فرضها الإستعمار وبالخاصة نمطه الإستيطاني، فالتثاقف في ظروف الإستعمار والهيمنة مطابق لمقولة الأدلة التي تحمل على محو أو انكار أو ابتدال القيم الثقافية والحضارية للشعوب المستعمرة، التي تشكل بغض النظر عن تخلفها نقيضا أو عدوا تاريخيا نوعيا للإستعمار الذي لا يطمئن الا بعد فرض سيادة ثقافته وقيمه، والتي تحمل بعض الخصائص التي تتميز حتى عن قيم المتروبول في بعض الجوانب[2].

ان التثاقف بمفهومه المجرد الشمولي، ظاهرة تاريخية عرفتها التبادلات الثقافية التي تتم بلا توقف بين الشعوب والأجناس مدى العصور، أما التثاقف الذي طرحته الأنتروبولوجيا في مرحلة الإستعمار فهو فرض لثقافة وقيم على مجتمع آخر مع اعتبار ثقافته الأصلية متخلفة يجب افناءها ومسخها. هذا هو المنطق الثقافي الإستعماري. وان مقولات "النشر الثقافي" ليس الا انتشارا ثقافيا لطرف واحد و"الصدمة الثقافية" ليست الا انتهاكا لثقافات أخرى، والإحتكاك الثقافي، ليس الا احتواء ثقافيا،

[1] Ibid. P.106

[2] LECLERC G : op. cit. PP 134, 135.

وكلها لا تشكل سوى غطاءات أيديولوجية لتسويغ الظاهرة الإستعمارية وتقديم الحضارة الرأسمالية كحضارة ازلية ونموذجية صالحة في كل زمان ومكان[1].

وبالرجوع الى تاريخ مقولة التثاقف نجد ان كل الدراسات المتعلقة بالمسألة لا تجد موضوعها ومادتها الا في المجتمعات غير الأوروبية، المجتمعات البدائية والمتوحشة، في نظر انتروبولوجيا الإستعمار الذين لا مقياس لهم سوى مقياس الحضارة الرأسمالية والأوروبية، وخاصة جانبها التقني والصناعي والعقلاني[2].

ان ابعاد مدلولات هذه المقولة جعلت بعض الأنتروبولوجيين يتراجعون ويتحفظون عن وظيفتها الإيديولوجية وبخاصة ايديولوجيي البلدان الرأسمالية التي لم تكن لها مستعمرات.

فالأنتروبولوجي الأمريكي لاسر LASSER حاول منذ الثلاثينات التميز بين التثاقف والإدماج وفق مدلول قانوني، الذي هو السمة الأولى للإستعمار. فمن وجهة نظره يمكن استعمال التثاقف من اجل الرجوع الى فهم الطرائق والأنماط التي بواسطتها يمكن لأي نمط ثقافي ان ينصهر ويندمج في ثقافة أخرى، وهذا ما يفترض نوعا من المساواة القانونية والثقافية بين الثقافة المصدرة للنمط والثقافة المستقبلة له[3]، وهنا تنكشف خرافة مقولة التثاقف التي ليست اكثر ولا اقل من مرادف للإستعمار الثقافي "فليس هناك شيء وراء التثاقف، كما حددته الأنتروبولوجيا الكلاسيكية غير الإستعمار المعاصر. وان من التغاضي عن روعية المواصفات الملموسة لهذا التثاقف "وغير المعاصر، ويتردد في وصفه بالإستعمار، ويرفض خاصية التثاقف "والتغيير" المعاصر، فانما يرفض التعرف على خصوصية الإستعمار المعاصر في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) ولدى كل المجتمع الجزائري[4].

ان تحليل محتوى وخلفيات مقولة التثاقف تسمح لنا باستنتاج أساسي حول العلاقة بين المستعمر والمستعمر، خاصة في ميدان الثقافة والحضارة. فهذه المقولة ترشحنا الى اعتبار هذه العلاقة

---

1 MULIANOUSKI. R : op. cit, p84.

2. LECLERC G : op. cit. P 91

3. Ibid. P.91.

4 ألبير ميمي: صورة المستعمر والمستعمر، المرجع السابق ص 79. 80 .

علاقة تماثل وتناقض وتبعية وهيمنة، تنفي بمجرد انتفاء عناصرها وجوهر واشكال هذه العلاقة الضرورية لوجود المستعمر ولحياته هي التي تحدد امتيازه وتضمن تفوقه. والامتياز والتفوق لا يتلاءمان مع محاولات الدمج التي سخرت لها الأقلام والإبداعات وخاصة في مرحلة ازدهار الاقتصاد الكولونيالي في الجزائر. فماهي دلالات وخلفيات مقولة "الدمج" أو "الإحتواء"[1].

قوانين الدمج: Assimilation:

ان قوانين الإندماج كمقولة وممارسة تتطابق مع جوهر اهداف الإستعمار الذي يعرف أن اغتصاب الأرض لا يستحب الا باغتصاب الروح بما تحتويه من قيم وجودية وثقافية وتاريخية للمستعمر، واغتصاب روح المستعمر كما كان يصبو اليه أحد الإتجاهات الكولونيالية: هو عكس التثاقف من حيث كونه ينفي وينكر أي وجود أو حتى أي شرعية لثقافة المستعمر. فالدمج هو عملية احتواء واخضاع العناصر المستعمرة بغية تذويبها وتحويلها الى عناصر فلكلورية، لا فائدة منها، ليسهل انسلاخ المستعمر وانتقاله الى اعتناق عناصر ثقافة مستعمره[2]، هنا لا تعود العلاقة، علاقة تبادل ولو حتى من منظور هيمني، بل تصبح علاقة احتواء وتذويب لشخصية المستعمر، وأيديولوجيو الإستعمار، كونهم منطلقين من بديهية سيادة وشمولية حضارتهم، لا يرون في مقاومة المستعمر الا دليلا على بربريته ووحشيته. "فاذا ابدى الأهالي نوعا من المقاومة والرفض للإعانات والمساعدات الحضارية التي تقدمها لهم فذلك، لأن أفكارهم المسبقة لا تسمح لهم بمعرفة الإعتبارات التي يمكنهم ان يجنوها ويحصلوا عليها[3].

وهذه الأفكار المسبقة الكامنة عندهم تغذيها حالتهم القديمة وخاصة معتقداتهم ولغاتهم فلنعمل على امحاء بقايا هذا الماضي[4].

---

[1] المرجع نفسه، ص 81.

[2] LECLERC G : op. cit. P 91.

3 مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص 69.

4 المرجع نفسه ، ص 70.

وعملية المحو والإدماج من خلال تشريع نصوص لذلك تقتضي التأكد من إمكانية فاعلية الشعوب والمجتمعات على غرار المجتمع في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) المختلفة التاريخ والمتباعدة الثقافات. والجواب على هذا التساؤل أكده بعض الأنتروبولوجيين الذين اعتبروا ان المجموعات البشرية والاجتماعية تنمو وفق قوانين واشكال منطقية مشتركة، ورغم هذا يبقى الشك يراود حتى المدافعين عن فكرة الإدماج لأن التركيبة العقلية للمستعمر ان هي تفننت في رفض ومقاومة الدمج فإن هذا يشكل وضعا مقلقا يمكن أن ينقلب الى خطر على الإستعمار نفسه.

إن تساؤلات انصار الدمج تجعلنا نتسائل عن منطقيتها ومصداقيتها هي نفسها. فكيف يتسنى للمستعمر أن يقبل عن طيب خاطر وبدون تردد قيم وثقافة مستعمره الذي يتبختر بخيرات البلاد وبناسها؟ ان الإستعمار يحاول ان يبيع حضارته للمستعمرة مقابل البلاد كلها، ان الإستعمار لا يقدم شيئا مجانا بل يأخذ كل شيء عندما تتاح له الفرصة والإمكانيات وطبيعته واهدافه كنظام سياسي اجتماعي لا تؤهله للعطاء الثقافي، وانما تملي عليه انتاج انساقا أيديولوجية تعبر عن مفارقاته وتعقيداته كنظام، وتحاول تسويغه أيديولوجيا للمستعمر وللتاريخ[1].

ونحاول اعتمادا على طبيعة العلاقة التي تربط المستعمِر بالمستعمَر، تحديد مصداقية الإدماج بقوانين نظرية ثم نقيس هذه المصداقية عمليا من خلال الممارسة الإستعمارية لاحقا، وتوظف لهذا الغرض عناصر العلاقة المركزية والأساسية في الظاهرة الإستعمارية والتي هي المستعمِر – المستعمَر الأرض.

1. علاقة المستعمَر بالأرض علاقة شرعية تاريخيا وحضاريا وقانونيا وفيها تكون شرعية وجود المستعمَر وهي نقطة قوته ومصدر ثقته بنفسه.
2. علاقة المستعمِر بالأرض علاقة غير شرعية، تاريخيا وحضاريا، فالأرض لا تمثل الرابط الروحي الحضاري في هذه العلاقة، بل تجسد فقط علاقة اقتصادية أساسها النهب والإغتصاب، وهنا

[1] مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص 70.

تكمن نقطة ضعف المستعمِر وعقدته التاريخية. وقبل تحليل العلاقة بين الطرفين نحاول رصد تصور كل طرف لنفسه وللطرف الثاني[1].

ان صورة المستعمَر لنفسه يشكلها وعيه بوضعه كمستعمَر ويحددها يقينه بشرعية وجوده وقناعته ولو جسديا بالطابع التسلطي اللاشرعي واللاقانوني للمستعمِر[2]. فالمستعمَر ورغم فقدانه لكل شيء يظل ينعم براحة البال والضمير لأنه يحس بصدق قيمة وشرعية وجوده، وهذه القيمة والشرعية نفسيهما تخرسان في نفسه تصور المستعمِر كسارق من نمط آخر، سارق له من الوسائل القانونية والعسكرية ما يجعله يتمادى في سرقته، ومن هنا تبقى تصورات المستعمَر للمستعمِر تجسدها علاقة السارق بالمسروق. وهذه العلاقة تمنع أي ادماج أو ذوبان بين الطرفين. فالمستعمَر لا يرى في المستعمِر سوى استعماريته حتى وان فهمها على انها قضاء وقدرا[3].

اما المستعمِر فانه يعي وضعه كمستعمِر، فيسعى كما ذكرنا الى اختراع حجج قانونية لإضفاء الشرعية على استعماريته وعلى قابلية المستعمَر للإستعمار. ولجوؤه الى وصف المستعمَر بالهمجية والتخلف العقلي والتعصب والكسل واعتباره مجرد سارق وقاطع للطرق وفاقد للحس البشري كلها لهث المستعمِر وراء تسوية وضعه كإستعماري وإعطاء الإستعمار محتوى تمدنيا وتحضريا وتنويريا.

ان الصورتين تجعلنا نستنتج أن المستعمَر يعيش بؤسا اجتماعيا داخل الشرعية القانونية والتاريخية التاريخية. ولهذا لم يطرح الإدماج المستعمِر في وسطه ولا ادماج نفسه اللاآشرعية وقلق الضمير[4]، فالعلاقة بين المستعمَر والمستعمِر هي علاقة شرعية الإنتماء الى الأرض ولتاريخ الأرض وليس فقط علاقة استغلال اقتصادي وامتلاك. وعلى هذا الأساس تظهر مقولة الإدماج، مقولة تحمل من المفارقات والمستحيلات ما لم تحمله مقولة التثاقف. فكيف يمكن دمج الشرعية التاريخية التي هي في واقع الأمر واقع موضوعي، خارج نسبيا عن إرادة الأفراد في اللاآشرعية التي هي صنيع مرحلي وحدث

---

[1] LECLERC G : op. cit. P 92.

[2]. GOLDZEIGUER. AR : op. cit. P 77

3. Ibid.p 78.

4 Ageron. Ch : op. cit, 88.

تاريخي عابر؟ هنا تتعلق آفاق مقولة الإدماج، ان علاقة الأرض بالشرعية ودورها في ثبات مواقف العالم الريفي تجسده ظاهرة تاريخية وتتمثل في ان من ضمن الدين اندمجوا في الثقافة الإستعمارية لم نجد فلاحا بل فقط مجموعة من المثقفين المتخرجين من المدرسة الكولونيالية والمنتمين الى الفئات المحلية المتعاونة مع الإدارة الإستعمارية. أما الفلاح فلا حجاب زوجته وحده شكل عقبة لم تستطيع الثقافة الغربية الإستعمارية اختراقها[1].

اما من جانب واقع المستعمِر نفسه فان مقولة الإدماج والقوانين الإدماجية لا تتطابق أصلا مع تصوره للمستعمَر ولا مع تصوره لنفسه وتشبته بتفوقه وقوته ونموذجيته التي هي أساس وجوده أصلا.

ان هذا الوضع نفسه يعكس تناقضات وتذبذبات المشرع والمنظر الإيديولوجي للفرنسيين حول الإدماج. انهم لم يستطيعوا التوفيق بين التصورات الإنسانية والطموحات الفكرية وبين الإستغلال والعنف الإستعماريين. ولعل هذا التناقض بين الشعار وحقيقة الممارسة الإستعمارية هو الذي جعل رجل القانون الفرنسي جيرو Giraud وهو المتحمس لفكرة التطور والإدماج يشكك في جدوى الفاعلية الحضارية للإدماج، حيث يرى في هذا المضمار. "ان الإدماج الذي هو بمثابة حق واجب تحويل الآخر وجعله يطابق ويشابه نفسنا ليس بضرورة مفروضة لأن الآهالي لا يريدونه وانه ليست لنا أية منفعة في فرضه عليهم[2].

فاذا كانت مقولة الإدماج والتشريعات الإدماجية اذن تكتسي طابعا خياليا وخرافيا، فما هو سبب طرحها الى جانب التثاقف على الساحة الثقافية للمستعمرات. قبل أن نجيب على هذا السؤال نحدد المصدر الذي طرح وتحمس للمقولة.

1 مهدي عامل: المرجع السابق، ص 265.

[2] LECLERC .G : «Anthropologie et colonialisme» op. cit. p.43.

أول من طرح المقولة بإلحاح هو الإشتراكي الفرنسي "جوريس*" الذي ضمنها برنامجه وقانونه تجاه الأهالي حيث يرى أن تطور الجزائر يمتاز بدلالتين.

1. ان المستعمرة لا تملك رؤوس أموال قديمة
2. أن الحضارة الغربية تطابقت مع الحضارة الأوروبية وبفعل قانون التاريخ فان الحضارة الإقطاعية والباتريكية تتفتت وتذوب عندما تحتك بحضارة المجتمع التجاري الرأسمالي وعلى هذا أرى والقول لجوريس ان الإشتراكية تساعد الجزائر على تحقيق هدفين:

- أنها تسمح بتحقيق استقلال اداري وقانوني واسع[1].
- أنها تجمع داخل حزب واحد كل المستغلين من بروليتاري فرنسا وإيطاليا واسبانيا والغرب.

فالإدماج هنا ينطلق من الأصول التشريعية ذات التخيلات الإشتراكية والقائمة على المساواة بين المستعمِر والمستعمَر، داخل المستعمرة. ان هذا التصور كان منطلقا لتنظيرات يسارية أشهرها نظرية موريس طوريز والتي رأى فيها أن الجزائر أمه في طور التكوين وإنها تتشكل من امتزاج الأجناس المتواجدة فيها[2].

إلى جانب الإتجاه الإشتراكي نجد أن الكنيسة كانت متحمسة لإدماج الأهالي ونصرتهم في الوقت الذي كانت فيه مهتمة بنزع الأفكار الإشتراكية التي جاء بها مهجرون وبطالون.

ثورات 1848 و1871 فعمل الكنيسة كان مزدوجا وموجها ضد ثقافة المستعمَر وأفكار المعمر البطال الهارب من بطش حكم رجوازيه المترووول.

وبإعتبار ان الدين الإسلامي هو المسيطر ثقافيا وعقائديا في الجزائر وأحكامه هي النافذة، فإن الإدماج في نظر رجالات الكنيسة الإستعمارية، يطابق تماما مقولة التنصير ولا يكتمل إلا إذا طبعت

* جان جوريس اشتراكي فرنسي 1859 – 1814.

1 مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص71.

2 JARQUET. J : la révolution Algérienne et le parti communiste français – Paris . 1973. T1. PP 71. 73.

المستعمرة باللغة والدين المستعمِرين، وهكذا نجد المونسينيور لافيجري* Lavigerie يطالب بتجاوز أخطاء الماضي التي فرضتها سياسة الأمبراطور نابوليون الثالث** ويلح على اشباع أبناء الأهالي بعواطف وأحكام وأحاسيس مستخرجة من الإنجيل ومقابل حماس الإشتراكيين ورجال الكنيسة كان حزب الكولون يطبق الإدماج بطريقته الخاصة. فبالنسبة للإتجاه الكولونيالي الراديكالي، يطابق مفهوم الإدماج المحو والتجهيل[1].

فالإدماج معناه حرمان المجتمع المستعمَر من اطاراته ومثقفيه وتجريده من قوانينه واعرافه. ولهذا أخذ مفهوم الإدماج هنا معنى فرنسة قانون الملكية والإحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية الأصلي للأهالي. فرنسة قانون الملكية يسمح بانتقال الملكية أما الحقوق السياسية والاجتماعية للأهالي فان فرنستها مرفوضة[2].

لقد استطاع ممثلوا الكولون ان يقفوا أمام أي تعديل لقانون الأهالي «Statut de l'Indigène» الذي يعكس بجلاء الفرق بين الشعار والممارسة اللذين رافقا مسار الإدماج، خصوصا والإستعمار الثقافي عموما. ان تشريح مفهوم الإدماج يساعد بالإجابة عن سؤالنا المتعلق بالمقصود الإيديولوجي الذي يحمله مفهوم الإدماج نفسه، ان هذا المفهوم لا يحمل نفس الدلالة ولا يرمي لنفس الأهداف، وانما هو وسيلة سخرها كل طرف وكل جهاز استعماري لتحقيق أهدافه. فالإشتراكي وظفها في صراعه مع مناهضية ورجل الدين تستر بها لنشر رسالته، والرأسمالي اختار منها ما يخدم مصالحه ويضمن بقاءه وهيمنته، إذن فهذا المفهوم يعكس بصدق وفي نفس الوقت تشابه المصالح واختلاف الأهداف بين أطراف وأجهزة الإستعمار، تشابه الإختلاف من حيث الإتفاق على الإستعمار واختلاف الأهداف من حيث كل طرف يريد أن يستعمر بطرقه، ووفق أهدافه ومبادئه[3].

* لافيجري: أحد أمناء الحزب الشيوعي الفرنسي زار الجزائر في نهاية الثلاثينات.

** لقد تفطن الأمبراطور نابوليون الثالث لخطر لافيجري وتعصبه وحماسه لتنصير الجزائر وحذر الأمبراطور ماك ماهونMAC MAHON من المضاعفات التي يمكن أن تنجر عن هذا القس ودعى إلى التعامل مع المسائل الدينية بحذر .

1 LECLERC. G : op. cit. p.22

2 مغنية الأزرق: المرجع السابق، ص90.

3 Ageron. Ch : op. cit, 99.

نخلص اذن من كل هذا إلى القول أن مفهومي التثاقف وقانون الإدماج يمثلان حجر الزاوية لتشييد البنية الفوقية للمجتمع المستعمر ووسيلة لنزع ثقافة المجتمع المستعمر وسنرى لاحقا كيف ان البناء الفوقي للمجتمع المستعمر قد شكل ادبيا وفنيا وفكريا، انطلاقا من مختلف الإفرازات والألوان الإيديولوجية التي انتجها هذان المفهومان اللذان يدخلان في منطق صهر وبلورة العلاقات والقيم الإيديولوجية اللآزمة والضرورية لبلورة وتجسيد علاقات الملكية الاقتصادية، وعلاقات الإنتاج المادي عموما التي تعتبر الأرض ومختلف العناصر الاقتصادية التي تدخل في عملية استغلالها ركيزته الأساسية[1].

فالنظام الإستعماري وكل نظام عموما لا يستطيع بأي حال من الأحوال ضمان دوام هيمنته الاقتصادية بوسائل القمع المادي فقط بل يحتاج الى انساق وقيم أيديولوجية وقانونية تساعده على اخضاع البعض والتحالف مع البعض الآخر وانتاج الإيديولوجيا هي بالأساس مسؤولية المثقف، وهنا المثقف الكولونيالي سيساهم فكريا وفنيا في تشييد المجتمع المدني "الكولونيالي كمثيل أيديولوجي للرأسمال الزراعي الكولونيالي وهنا تكون شمولية إشكالية رسالتنا ودور المسألة التشريعية في التشييد المعرفي والإيديولوجي[2].

وقبل ان نبحث عن هذا الإنعكاس بمدلوله الجدلي الحي نوضح المحيط القانوني للبناء الفوقي الكولونيالي.

- **قانون الأهالي:**

مثلما أشرنا الى أن التثاقف والإدماج هي القاعدة والمرجع للمنظر والإيديولوجي الكولونيالي فان المشرع الكولونيالي شيد قاعدة أساسية ومرجعا متكاملا يعود لهما فيما يتعلق بكل عملية تشريعية تتصل بعلاقة المستعمر والمستعمر. وهذا المرجع التشريعي هو ما يسمى "بقانون الأهالي"

1 LECLERC. G : op. cit. p.28

2 DEDOUCHE. J.B : **Nation et Nationalité**, op. cit P. 80

فمكانة الأهالي هي صفة ووضع قانوني يحدد القيمة القانونية لوجود ودور الجزائري المستعمَر. ويدل هذا الإنتماء الى مجموعة عرقية تجمعها عادات وقيم ووضع اجتماعي متشابه[1].

"والقانون الذي يسري على الأهالي لا يجب ان يطبق على أي شخص لا ينتمي اليهم، لكنه يسري على أي فرنسية تدخل الإسلام وتتزوج وفق التعاليم الإسلامية. ولا يسري على شخص ذي أصل أوروبي دخل الإسلام. والمسلم لا يعني فقط الإنتماء الى عقيدة، بل وأيضا يعني الإنتماء الى مجموعة بشرية محددة كما دل على ذلك قرار 5 نوفمبر 1903 فالمسلم والأهلي كلاهما يمثلان وضعا قانونيا خاصا بالمستعمر وضعا منفصلا ومختلفا عن وضع المستعمر[2].

فلقد وردت في قانون مجلس الشيوخ سنة 1865 مادة تشترط قرار امبراطوريا لكل المتجنس يقدمه الجزائري وحتى سنة 1919 بقي هذا القانون جاريا حيث عدل وأصبح أكثر ليونة كون التجنيس أصبح من صلاحية المقيم العام في الجزائر فقط.

فبين ادماج الأشياء (الأرض خاصة) وادماج الأهالي كان هناك تعارض كبير[3].

الأدب الفرنسي لدعم التشريع المتطرف والنصوص الجائرة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى):

إن سنة 1830 واحتلال الجزائر لا يشكلان اطلاقا بداية العلاقة العدوانية بين الجزائر وفرنسا، بل أن احتلال الجزائر كان طموحا راود البرجوازية الفرنسية منذ زمن بعيد، فهذه البرجوازية كانت تخشى دائما تنامي "القوة العسكرية" وحتى الاقتصادية في كثير من الأحيان، البرجوازية الفرنسية وأوساط رجال الأعمال فيها لم ينقطع سيل لعابها عن الأرض الجزائرية كسوق لمنتجاتها وكمصدر

1 Ageron. Ch : op. cit, 22.

2 AGERON. IN : «histoire de l'Algérie contemporaine, op. cit p.22.

3 Ibid. p 23

للمواد الخام وكبوابة على افريقيا، واستحالة الاحتلال قبل 1830 جعلت من الأوساط البرجوازية ترسم صورة مشوهة كاذبة عن طابع وواقع الجزائر، فهي موطن الكفار ومعقل البرابرة الهمج[1].

ومن الوسائل التي ساعدت على تركيز وتوصيل هذه الصورة والتصور عن الجزائر، الأدب وخاصة الرواية والمسرح، "فلقد حملت هذه الآداب على عاتقها مهمة وصف سكان الجزائر بأنهم غير انسانيين ولا ينتمون الى الجنس البشري، خاصة عندما يتعلق الأمر بأسراهم المسيحين"[2].

وتأسيسا على هذه الإيديولوجية الملفقة والممنوعة سالفا بنت البرجوازية الفرنسية الغازية تسويفات حملتها ونفذتها تحت شعار "تمدين وتطوير الهمج المتخلفين"، وعملت على إعطاء الصبغة القانونية لأعمالها في الجزائر[3] ومقياس تجذر الصورة المشوهة عن الإنسان الجزائري يعكسه الصمت التام والتأييد المطلق، اللذين صدرا عن الأوساط المثقفة الفرنسية، هذه الأوساط التي منعت ملحمة الثمرات الفرنسية التاريخية، فهؤلاء المثقفون المنتمون في معظمهم الى الأوساط البرجوازية المساعدة أو المتعاطفين معها صنعوا بقدر عال من الإلتزام والسخاء بالعصر الذهبي لمجتمعاتهم في الوقت الذي وافقوا فيه – بل ساهموا في صنع عصر الظلمات لشعوب أخرى[4].

ولفهم مدى التعارض بين موقفهم من مجتمعاتهم والمجتمعات المستعمرة نورد ما جاءت به، ومن أجله، الموسوعة أو دائرة المعارف للقرن الثامن عشر 18م:

- مهاجمة عنيفة ضد الدهمائية الكاثوليكية.
- استبدال الأخلاق المسيحية بالأخلاق العلمانية.
- القطيعة مع الفلسفة الا هوائية
- الثقة المطلقة في العقل

---

[1] BELAMRI. R : **l'œuvre de louis Bertrand**. **Ed**. OPU Alger 1980.p.94.

[2] Ibid. p 6.

[3] Ittérature et idiologie : «la nouvelle critique. n. spéciale. 39, bis (cluny II) Encyclopédie d'Alambert Diderot p.15.

4 BELAMRI. R : op. cit, p 95.

- يجب على الفكر أن يحارب الأمراض الاجتماعية
- تجاوز المبادئ الضيقة وإحلال التسامح
- لا شيء يسبق الملاحظة والتجربة
- التنديد بالتعصب والأفكار المسبقة[1].

فالموسوعة التي هي زبدة النتاج الثقافي الفكري للمجتمع الفرنسي، جاءت بمبادئ قانونية وقيم ساهمت في تحقيق الثورة الديمقراطية البرجوازية بشطريها العلمي – الفلسفي – الجمالي والاجتماعي – الاقتصادي والسياسي، وتخليص المجتمع الفرنسي من هيمنة التحالف الإقطاعي الكنيسي[2].

ومهما حاولت شرائح ايديولوجيي البرجوازية الإستعمارية تسويغ المفارقة الحضارية للممارسة البرجوازية في المستعمرات، واكتساءها برداء التمدين، فان تناقض البرجوازيات الأوروبية سيبقى تاريخيا قائما على ظاهرة كونها حررت نفسها بإستعباد غيرها. ولقد تابعت هذه المقاومة الفكر البرجوازي وأحدثت فيه الهزات والشروخ، مجمل أطروحاته وأفكاره وقيمه، موضع سخرية ورفض في بعض الأحيان، حتى من طرف عناصر الطبقة الواعية. فماذا كان يمكن لجان جاك روسو أن يقوله عن الفلاح الجزائري، وهو الذي تألم للفلاح الفرنسي عندما قال عنه[3]:

"ان الفلاح كائن منبوذ ومكبل بالضرائب اللازمة لكماليات غيره، انه محكوم عليه أن يعيش حياته بين العمل والجوع، يغادر قطعة ارضه ليذهب الى المدينة طالبا للخبز، هذا الخبز الذي من المفروض أن يأخذه هو الى المدينة"، وقد فرضت الرأسمالية الكولونيالية الوضع نفسه بل وبتفنن أكبر على الفلاح الجزائري الذي حرم من أرضه ومدينته أيضا. فرض هذا الوضع بمباركة وبدعم من صانعي مبادئ الثورة البرجوازية الثلاثية. فلم نلمس أية ردود أفعال من الأوساط الأدبية، على وجه التحديد الرومنسية كانت هي الهم الوحيد الذي يراود عالم الأدباء الكبار، أمثال هيقو اذا لم يعلنوا

1 Ibid. p 98.

2 Littérature et idiologie : «la nouvelle critique». n. spéciale. 39, bis (cluny II) Encyclopédie d'Alambert Diderot, p 96.

3 ageron.ch : op. cit p 50.

تحزبهم ودعمهم للإستعمار كالمارتين مثلا، "وحتى فيكتور هيقو، الجمهوري نفسه، فانه لم يهاجم الإفريقي سان آرنو ليعبر عن سخطه، بل فقط ليذل ويفضح. من دفع بمناوئي الأمبراطورية الى مقصلة عنابة، رغم ان هيقو قد فهم وتفطن الى ان المدافعين عن السياسة الإستعمارية هم داخل بلدهم يشكلون القوة المضطهدة للشعب[1].

لكن رغم الجهل والتجاهل للقضية الجزائرية، التي لم تكن بالنسبة لهم قضية، فان الوزن العسكري والسياسي والفكري للأمير عبد القادر جعلهم يبدؤون بالإلتفات الى المستعمَرة، بل لقد رأوا فيها ديكورا ممتازا لتعاطي الأحلام الرومنسية، ونسج الحبك الروائي وتصوير المناظر الطبيعية الباهرة، لقد أصبحت الجزائر كمستعمرة "مكة" الأدباء والمفكرين. فحجها كل من قونكور Goncour وقوتيي Gautier ودودي Daudet وموباسان Maupassant وغيرهم، ان توافد الأدباء والمفكرين الفرنسيين قد حول الجزائر من ذلك الوكر الذي يتمركز فيه الهمج والمتعصبون الى موضع الإنبهار والإعجاب بما تحتويه من المعمرين ذوي الصفات الخارقة والنبل اللآمتناهي[2].

أما الجزائري فقد أصبح لا يتجزأ من الديكور الفلكلوري – الحرفي حيث يعجب الرومنسي بلباسه ولون بشرته وطول شواربه وألوان ملابس زوجته، إنها الجزائر الشيء الذي صار موضعا استهلاكيا يجد فيه الأوروبي الهارب من حضارة الرأسمال ملجأ، واثبات نوع من الوجود والتعالي أمام الجزائري المستعمَر الذي من "الكافر" و"قاطع الطريق" تحول فجأة الى كائن جميل وهادئ ان هذا التحول يدخل في منطق الأشياء نفسها*.

فالجزائري المسحوق والمكبل لم يعد يشكل أي خطر حقيقي على راحة وأمن الفرنسيين. فلقد تحول الى شكل إلى صورة الى لون لا يختلف عن المناظر الطبيعية. فعندما خسر الجزائري الحرب فانه فقد في الوقت نفسه رجولته القتالية. وبالتالي فقد كل قوة ووزن. فلم يعد يمثل سوى نوطة موسيقية

1 BELAMRI. R: op. cit, p 96.

2 BELAMRI. R: l'œuvre de louis Bertand. Ed. OPU Alger 1980. P 96.

* أنظر نصوص ماركس عن الجزائر (الذي زار الجزائر وكتب عنها

تغني خيال الرومنسي.. الذي حضر الى الجزائر جريا وراء تحقيق القدر الكافي من الإحساس والإلهام وليس من اجل البحث والتعرف على الواقع السياسي والاجتماعي للجزائري[1].

فالأدباء الرومانتيكيون انبهروا بالجزائر الى درجة ان وجود المعمر في طريقهم كان يزعج راحتهم وتمتعهم بالألوان. الى جانب الاتجاه الرومنسي، سعى التيار الطبيعي والواقعي الى تقديم الواقع الجزائري في صورة تقترب من حقيقته، بدون أن يحاول هذا التيار البحث في العوامل التي أدت الى هذا الوضع ولا يتجرأ على التنديد بالمعمرين وبخاصة فيما يتعلق بالتشريع الجائر وبعمليات النهب والإستيلاء على الأراضي[2].

فالروائي الفرنسي **فلوبير** أعطى صورة تعاكس الصورة التي قدمها الإتجاه الرومنسي فمن "جنة الأحلام" ومستودع الأحاسيس والألوان صارت الجزائر بلد الرياح العنيفة والعطش والوحوش والوسخ والجوع، والرومنسي **دودي** يرمي بكل ما وصل اليه السكان الأهالي من ترد في حياتهم على القدر وليس على الإستعمار وممارساته، وهكذا لم تعتن لا الآداب ولا الأدباء الفرنسيون بمأساة الشعب الجزائري الذي نهب اقتصاديا وطرد اجتماعيا وقهر وشوه ثقافيا الى درجة انه لم يبق فيه الا الإطار اللازم للديكور الإستعماري والرومنسيين المشغوفين بتذوق الألوان والمناظر القائمة على جماجم الفلاحين[3].

فالإستعمار كما يقول جاك بارك لا يكفي باستغلال واركاع الأخر بل يسعى الى تذوقه كمستعمر. ان الشغف الرومنسي والفضول العلمي هي المقومات الأساسية للسلوك الثقافي للإستعمار ولهذا السبب يصبح دين المستعمر مجرد خرافة وقانونه مجرد عرف وفنه فلكلورا ويصبح

1 BELAMRI. R: l'œuvre de louis Bertand. Ed. OPU Alger 1980. P 99.

2 LECLERC. G: op. cit, p 39.

3 BELAMRI. R : op. cit, p. 96.

جزءا من التجارب المعرفية للمستعمر كما يرى موباسون Maupassant، يجب على المعمر ان يعرف كل التفاصيل عن ضحيته حتى يتسنى له التحكم فيها وتسخيرها حسب ما يريد[1].

تأسيسا على ما سبق يظهر أن المثقفين الفرنسيين المتروبوليين قد ساهموا بواسطة ابداعاتهم في رسم صورتي المستعمر بطريقة تتماشى والمصالح والأهداف الكولونيالية وبهذا شيدوا المنطلقات الأولى للفكر القانوني والتشريعي والإيديولوجيا الكولونيالية مقدمين مساهمة كبيرة لقيام البنية الفوقية التي يحتاجها المجتمع الإستعماري لتوسيع وجوده واثبات سيطرته الإيديولوجية والثقافية على المجتمع المستعمر[2] الذي اقصي من الأرض والتاريخ وتحول الى موضع للشفقة والعطف والرأف مثله مثل الحيوان على الأقل هكذا كان يتصور المعمرون ومثقفوهم علاقتهم بالأهالي أما تصور الأهالي لعلاقتهم بالمستعمر فذلك موضوع آخر سيأتي جوابه مع النصف الثاني من القرن 20م[3].

ولتجسيد صورة المستعمر في ذهن المستعمر نورد نصا لأحد الجامعيين الفرنسيين والذي كان يخشى الذهاب الى جنوب الجزائر خوفا من أن يجد أناس ليس هم مثله.

"أعزائي البدائيين

يا صغار الأرض العتيقة

ويا أيها البريؤون الكبار، الذين لا أخلاق لهم ولا جمال

أنتم الذين لا تفكرون في شيء

ولا تملكون لا قيم ولا أناجيل

أنتم الذين يمقتكم الأوروبي

انكم لا تحملون سمات التطور

---

1 LECLERC. G: op. cit, p. 40.

2 BELAMRI. R : l'œuvre de louis Bertand. Ed. OPU Alger 1980.p.105.

3 Ibid, p 106.

فعيشوا حياتكم البدائية

واضحكوا كالسموات الصافية[1]

ان هذا التصوير أو الوصف يدخل في منطق الدراسات الأنتروبولوجية ويهدف الى ابراز وتكريس التصور القانوني والفكري والحضاري للمستعمَر، قصد اثبات شرعية الإستعمار وبداهة وجوده وديمومة بقائه ومنطقية سموه وهذا "جيل فيري" أحد مؤسسي النظام التربوي الكولونيالي يتدخل امام المجلس سنة 1885 قائلا: "يجب أن نقولها بصراحة للأجناس السامية حتى على الأجناس الدنيا اكرر أن للأجناس السامية على الأجناس الدنيا لأن عليها واجب تجاهها فهي مسؤولة عن تمدينها"[2] وفي هذا السياق يدخل الفن والإبداع الكولونياليين، ووفق هذا المنظور ساهم المثقف الكولونيالي في اثبات علاقة التمايز والتفوق وتسويق فكرتي التمدين والتطوير، اللتين حملتهما الإيديولوجية الكولونيالية، وجسدهما الإبداع والفن على اختلاف اجناسه سيما الرواية والسينما منه.

فالمثقف الكولونيالي، وبغض النظر عن التيار الفكري والجمالي الذي ينتمي اليه، هو مثقف كولونيالي وهذا هو انتماؤه الأساسي لأن ما يهدف اليه هو اثبات وتكوين "جزائريين جدد" مكان الجزائريين الأصليين فهو بهذا يساهم ثقافيا في إبادة حضارة وثقافة شعب والتهامه بأخضره ويابسه وكل هذا تحت شعار التحضير والتمدين والتطوير وفق تشريع جائر رافقه بكل الوسائل المثقف الكولونيالي عنصر بواسطته تنتج وتحمل وتوزع الإيديولوجيات الكولونيالية والأوروبية[3].

فإشكالية التشريع هي الإستعمار والتعمير وموضوع الإبداعات، طرفا الوحدة الجدلية التي يقيمها طرفا الظاهرة الإستعمارية، أي المستعمِر والمستعمَر، الظاهرة التي تشكل الأرض والمشكلة الزراعية فيها حجر الزاوية[4].

---

1 agero**n**.ch : op. cit p 60.

2 BELAMRI. R: l'œuvre de louis Bertand. Ed. OPU Alger 1980. P 107.

3 LECLERC. G: op. cit, p. 44.

4 JARQUET. J : op. cit, p 75.

فالنمط الثقافي الكولونيالي ينطلق من الإشكالية الريفية وما تحتويه من عناصر ليشوه طرفا وفق المنظور الكولونيالي ويرفع من قيمة ودور الطرف الآخر، والطرفان هنا هما المستعمِر والمستعمَر اللذان يمطهما المثقف الكولونيالي على النحو التالي:

- **مواصفات المعمر:**
  - جميل – نظيف
  - شجاع – بطل
  - فاهم متعلم ومتفهم
  - ملاك – مثابر – غني
  - محب للعمل
  - انساني – رؤوف
  - صاحب تاريخ
  - يعيش بقوانين[1]
- **مواصفات المستعمَر:**
  - كسلان
  - متخلف ليس له حضارة
  - متوحش
  - لا يملك شيئا لأنه ليس مؤهلا لذلك
  - بشع – وسخ – رائحته كريهة
  - أمي – بهيمة
  - مهووس
  - عنيف – فظ – غليظ[2]

1 Littérature et idiologie : op. cit, p 96.

2 BELAMRI. R : op. cit, p. 108.

أن عناصر الصورتين لا تعكس علاقة الهيمنة والمسخ والتشويه فحسب، بل تضاف كعنف ثقافي الى العنف العسكري والقانوني. والتساؤل الذي يطرح هو أساسا متعلق بأسباب وصول العنف الثقافي الكولونيالي الى هذا المستوى من الوحشية والقهر[1].

ان هذه الوحشية العسكرية والقانونية والثقافية تعود الى عدة عوامل أهمها:

- الإيديولوجيا التي كرسها مثقفوا المتروبول عن الجزائر والجزائري
- العقلية الكولونيالية ذاتها.
- منطق تكريس القاعدة القانونية المادية الاقتصادية الاجتماعية للفئة الكولونيالية[2].

هذه العناصر مجتمعة تضافرت كلها على خلق الممكن من المستحيل أي استبدال شعب بشعب، وهذا ما لم يشهد التاريخ مثله وهنا يكون وهم الإيديولوجيا الكولونيالية وزيف الإبداع والفن الكولونيالي أيضا. فالإستيطان كعملية ترمي في الأمد البعيد الى استئصال شعب برمته من جدوره لا يسمح بنموه أو ظهور ما يعيق أو يعارض أهدافه، وهنا يكمن سر الضربة العنيفة التي وجهها الإستعمار لمثقفي الزوايا في البداية، وهنا أيضا يكمن السبب الأول الكامن وراءه تدجين المؤسسات الثقافية المحلية، التي يشلها ويخضعها له، حقق المستعمر ظروف وشروط "التهام" المستعمَر اقتصاديا، عن طريق انتزاع الأرض منه واجتماعيا، عن طريق تحطيم نسيجه الاجتماعي القبلي، وثقافيا عن طريق تعطيل مؤسساته الثقافية، وتحويلها الى أجهزة تكرس الإستعمار وتسعى الى تثبيته كأنه قضاء وقدر[3].

وهذا ما يتماشى أصلا وطموحات ايديولوجيي الإستعمار الذين لا يتركون اية ذريعة لإثبات وجود أيديولوجيا غير موجودة، أو على الأقل غير متكاملة. الإيديولوجيا الكولونيالية في انعكاس

1أعمار بلحسن: "الإيديولوجية الوطنية والرواية الوطنية" 1930 – 1962 – مرقونة سنة 1986 جامعة وهران ص.47.

[2] المرجع نفسه،ص 48.

3 GOURDAN ET HENRI IN: «Roman colonial et idéologie coloniale en Algérie» (Revue algérienne des sciences juridiques eco). Et pli. N1 Mars 1974. PP.60. 61.

شرطي لمسار تكون الرأسمال الكولونيالي، وتشكل الفئة الإستعمارية، ونكران أو نفي أيديولوجيا موجودة وتحمل من القيم والقوة بقدر ما تحمله وتملك الطبقات التي تنتجها من قوة، فعنف الهجمة الإيديولوجية القانونية والثقافية يتزامن مع عنف الهجمة الاقتصادية والكل يتوازى في مساره مع مسار التناقضات التي يولدها الصراع بين المستعمِر والمستعمَر[1]،و الذي ادى الى صدامات مسلحة تمثلت في الثورات التي تلت دخول الإستعمار الى منطقة الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) على غرار باقي مناطق الوطن ، و التي أختتمت بالثورة الكبرى 1954،و هو ما سنتطرق إليه في الفصول اللاحقة.

1 أعمار بلحسن : المرجع السابق ، ص 48.

.

المبحث الثالث: القضية الجزائرية والدساتير الفرنسية قبل 1954:

مبدأ حقوق الإنسان والمواطن:

لم يجسد إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 بالفرنسية La Déclaration des Droits de l'homme et du Citoyen، في أيديولوجية الدساتير الفرنسية، بل إن ما يجسد هذه الإيديولوجية بعمومها هي ترسانة النصوص القانونية التي بلورتها للتحكم في المجتمع الجزائري وتثبيت الإستعمار بجميع أشكاله السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، فكانت هذه النصوص تشرع للأعمال العسكرية الإستعمارية وتحاول أن تخضع المجتمع الجزائري للأبد، ورغم أن القيم والدساتير الفرنسية ابانت عن إنحيازها وكيلها بمكيالين فيما يخص الجزائر مقارنة بفرنسا وهو ما يتجلى بوضوح من خلال خصوصية النصوص القانونية الجائرة المطبقة في الجزائر بخلاف النصوص الدستورية في فرنسا. إن الإعلان كوثيقة دستورية من خلال المعيار الموضوعي للدستور تضمن قواعد قانونية ذات مضمون دستوري باعتبارها تتعلق بشكل الدولة ونظام الحكم، واختصاصات السلطات العامة والعلاقة فيما بينها، وبيان حقوق الأفراد وحرياتهم وواجباتهم، والضمانات المقررة لحمايتها[1].

فأي دور لهذا الإعلان في مجال الإعتراف بالحريات العامة وأداء عملها، لا أحد يمكن أن ينكر أنه يشمل كل القواعد القانونية ذات المضمون الدستوري، من حيث معالجته للحقوق والحريات العامة والضمانات المقررة لحمايتها، والتي تشكل أساسا دستوريا لمطالب المواطن بحريته وبالأدوار والوظائف التي تقوم بها في تنمية المجتمع. لكن الواقع في الجزائر كان معاكسا لهذه المبادئ[*].

---

[1] هو إعلان دستوري في طبيعته أصدرته الجمعية التأسيسية الوطنية في 26 آب/أغسطس 1789.

[*] تشمل حقوق المواطنة عند توماس همفري مارشال (Thomas Humphrey Marshall): الحقوق السياسية، والحقوق الإجتماعية والحقوق المدنية، والحقوق السياسية هي التي تصنع الموضة السياسية، وتتمثل في حق المشاركة بالتصويت أو الوصول إلى المناصب السياسية. وتتحقق المواطنة الاجتماعية من خلال الحقوق الإجتماعية وهي حق الحياة الكريمة وحق التعليم والرعاية الطبية وغيرها. أما الحقوق المدنية فتشمل الحقوق التي يتمتع بها الفرد باعتباره مواطنا، مثل الحقوق الشخصية وحق الملكية وحق الحياة والكرامة والحرية الفردية وتكافؤ الفرص، والمساواة بشكل عام، وغيرها من الحقوق الواردة في (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948) وتلك الحقوق تتحدد بواسطة الحكومات وتضمنها الدساتير والقوانين، وتصونها الهيئة القضائية.

لقد تضمن الإعلان جملة من الأهداف متصلة بقطاع الحريات، فقد وضع ليس بغرض تسطير حقوق المواطنة والحريات الأساسية فحسب، ولكن لتكريس مجموعة من الحقوق والحريات العامة[1].

كما يظهر من الإعلان* أنه يحمل نظاما مستقلا من الحقوق والحريات العامة**، نبرزه من خلال المواد التالية[2]:

1) تعبر المادة الرابعة*** عن حرية التعبير من خلال تعريفها للحرية، التي تمثل "الحق في عمل كل ما من شأنه ألا يضر بحقوق الغير، ومباشرة الحقوق الطبيعية لكل فرد ليس لها من حدود إلا

---

[1] Gourdan ET Henri in : op. cit, p 61.

* جاء تعريف الحريات في الإعلان الفرنسي للحقوق والحريات صحيحا في معناه. فالحريات قوامها القدرة على عمل كل شيء لا يضر بالآخرين ولا تحدد ممارسة الحقوق الطبيعية لكل إنسان إلا بالحقوق التي تؤمن للأعضاء الآخرين في المجتمع ولا يجوز أن تحدد هذه الحدود إلا بالقانون.

وتشير بعض المصادر إلى أن أول وثيقة استعملت عبارة أو مصطلح الحريات هي النداء إلى الشعب الذي وجهه الأمير الرئيس، "لويس نابوليون" وهو نص إعلان عن انقلاب وقع تعليقه على حيوط العاصمة الفرنسية، باريس ليلة 2 كانون الأول/ديسمبر 1851، وقد نصت النقطة الخامسة من هذا الإعلان على "تكوين مجلس ثان متركب من جميع أعيان البلاد يحافظ على الميثاق الأساسي والحريات العامة". إثر ذلك أخذت المادة 25 من الدستور الفرنسي المؤرخ في 14 كانون الثاني/ جانفي 1852 هذه الجملة بحذافيرها وجعلت من مجلس الشيوخ المحافظ على الدستور وعلى الحريات العامة. ثم اختفت هذه العبارة مجددا من جميع النصوص الوضعية، ولم تظهر بصفة متواترة إلا خلال فترة الجمهورية الثالثة بأقلام أبرز فقهاء القانون العام آنذاك مثل "دوقي" و"جاز" و"برتلمي".

أما اليوم فرغم استعمالاتها الشائعة فإن عبارة الحريات العامة لم تفقد غموضها، بل ربما زادت غموضا، وخاصة وقد ظهرت عبارات قريبة منها مثل عبارات حقوق الإنسان والحقوق الأساسية أو الحريات الأساسية. فمن المؤلفين من يفرق بين الحريات العامة وحقوق الإنسان ويعتبرهما ظاهرتين مختلفتين. انظر الأستاذ فيليب برود في أطروحته:

Philippe Braud : **La Notion de liberté publique en droit**, français, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1968; Paris 1968.P 59.

** ذهبت التقسيمات الفقهية للحريات استنادا إلى مواد الإعلان، أن الحريات الواردة به منها ما هو ذا طابع مادي، وأخرى ذات طابع معنوي أو روحي، وحريات أساسية وحريات ثانوية أو غير أساسية. وقد استند التصنيف التقليدي للحقوق والحريات إلى نظريتي القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي، اللتين أكدتا على الطابع الفردي للحقوق والحريات في مواجهة الدولة، فالحرية الفردية هي الأصل وهذا ما يؤكد عليه (لوك) الذي يعرفها (بالحق المطلق في تقرير الفرد لمصيره وشؤونه) فالفكر الغربي في العصر التنور (القرن الثامن عشر) الذي أكد فلاسفته على أهمية إحترام الفرد باعتباره فردا أو إنسانا، ومع أنهم سلموا بضرورة وجود الدولة لكن على أساس احترامها للحقوق والحريات الفردية، وهذا ما يتحقق إذا لم تتدخل الدولة في تنظيم أمور المجتمع إلا في نطاق الحد الأدنى وعلى هذا الأساس يفهم تعريف (جون ستيوارت مل) للحرية إذ يذكر أنها "الحد من سلطة الحاكم".

[2] Ageron Charles Robert : **Les Algériens Musulmans et la France**, (1871 / 1919) – PUF, Paris 1968. P. 64.

*** «la liberté consiste à pouvoir faire tout ce qui ne nuit pas à autrui: ainsi l'exercice des droits naturels de chaque homme n'a de bornes que celles qui assurent aux autres Membres de la société la jouissant, de ces mêmes droits ». Ces bornes ne peuvent être déterminées que par la loi.

تلك التي تكفل تمتع أفراد الجماعة الآخرين بنفس هذه الحقوق، ويجب أن لا تقرر حدود الحقوق الطبيعية إلا بواسطة القانون".

2) تعبر المادة الخامسة عن الحريات ذات المضمون الروحي أو المعنوي، حيث تنص: "ليس للقانون الحق في منع سوى الأعمال الضارة بالمجتمع، فكل ما لا يحرمه القانون لا يمكن منعه ولا يمكن إجبار أحد على فعل ما لا يأمر به القانون". ويقصد بتلك الحريات حرية العقيدة والتدين وحرية التعليم وحرية الصحافة وحرية الاجتماع، وحرية تكوين الجمعيات.

3) التعبير عن الحريات في مواد أخرى من بينها المواد السابعة والثامنة والتاسعة، حيث لا يمكن اتهام أي إنسان أو توقيفه أو اعتقاله إلا في الحالات المحددة طبقا للقانون، كما لا يمكن معاقبة أي إنسان إلا طبقا للقانون. وإن المتهم برئ حتى تثبت إدانته، كما تمنع المادة العاشرة ازعاج أي إنسان بسبب آرائه الدينية.

4) التأكيد في المادة الحادية عشر* عن حرية التعبير عن الأفكار والآراء ، ومن ثم فإن لكل مواطن الحق في التعبير والكتابة والنشر بحرية تامة بشرط عدم التجاوز على حريات الآخرين وفقا للقانون. ويعود السبب في افراد مادة خاصة من قبل واضعي الإعلان الفرنسي لحرية التعبير وضع الكنيسة المهيمن التي لم تكن تسمح بمثل هذا الحق فضلا عن تسلط الإقطاع.

5) التعبير كذلك عن الحريات والحقوق المدنية الأخرى**، منها مثلا تأمين الحماية الضرورية لحقوق الإنسان، فضلا عن الضرائب والنفقات العامة ومحاسبة الموظفين عن أعمال إدارتهم المتعلقة

* La libre communication des pensées et des opinions est un des droits les plus précieux de l'Homme: tout Citoyen peut donc parler, écrire, imprimer librement, sauf à répondre de l'abus de cette liberté dans les cas déterminés par la Loi.

** يضع بعض الكتاب حدودا فاصلة بين مفهومي الحريات المدنية والحقوق المدنية. ويرى هؤلاء أن الحريات المدنية تشكل الضمان ضد التدخل الحكومي. أما الحقوق المدنية فهي تعبر عن ضمانات لتحقيق العدل والمساواة بين المواطنين. فعلى سبيل المثال: تشمل الحريات المدنية كفالة حق المواطن في التعبير من غير تدخل حكومي. أما الحقوق المدنية فتنطوي على حق المواطنين في المساواة والحماية أمام القانون، كما يعني مفهوم الحقوق المدنية في سياق آخر وضع الأقليات، وأسلوب معاملتها داخل المجتمع. أما في هذه الدراسة، فيشتمل مصطلح الحقوق المدنية على كل من الحريات المدنية والحقوق المدنية.

بشؤون الأفراد، وهو ما ورد في المواد الثانية عشرة[1] والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة.بينما تكلمت المادة السادسة عشرة، عن مبدأ الفصل بين السلطات باعتباره المعيار الحقيقي للنظام السياسي. وتحدثت المادة السابعة عشرة عن الملكية عندما نصت على: "لما كانت الملكية حقا مصونا ومقدسا فلا يمكن لأحد أن يحرم منها إلا حينما تقتضي الضرورة العامة الثابتة قانونا هذا الأمر بصورة واضحة وشرط أن يمنح له تعويض عادل ومسبق"[2].

إن إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789م يعتبر تشريع دستوري في مجال تدوين مجموعة الحقوق والحريات، وإتيانه بمفاهيم جديدة تشمل الحقوق الطبيعية للإنسان التي لا يمكن إلغائها، والتي مضمونها أن الحقوق والحريات الطبيعية هي لصيقة بالفرد عندما لا يكون هناك مجال لتدخل الدولة في شؤونه، أي عندما لا تكون الدولة طرفا فيها[3]. فضلا عن الحريات الإجتماعية والإقتصادية والنقابية التي من بينها حرية التعبير. وبالتالي تقع هذه الحرية ضمن الحريات الجماعية التي تشمل حق الإشتراك فيها، وحرية الإجتماع وحرية التظاهر، التي تعد جزء من الجيل الأول من الحقوق والحريات[4].

واهتم أكثر بالحريات ضمن القواعد العامة المتعلقة بالحقوق المدنية أو الفردية التي هي مجموع الحقوق التي يتمتع بها الفرد وتسعى إلى تحقيق مصالحة مثل حق التملك والتنقل والحياة وتكوين أسرة[5] والعيش الآمن. وبالحقوق السياسية والاجتماعية وهي الحقوق التي يتمتع بها الفرد في إطار علاقاته مع

---

[1] La garantie des droits de l'Homme et du Citoyen nécessite une force publique : cette force est donc instituée pour l'avantage de tous, et non pour l'utilité particulière de ceux auxquels elle est confiée.

[2] Tous les Citoyens ont le droit de constater, par eux-mêmes ou par leurs représentants, la nécessité de la contribution publique, de la consentir librement, d'en suivre l'emploi, et d'en déterminer la quotité, l'assiette, le recouvrement et la durée.

[3] La Société a le droit de demander compte à tout Agent public de son administration.

[4] Toute Société dans laquelle la garantie des Droits n'est pas assurée, ni la séparation des pouvoirs déterminée, n'à point de Constitution.

[5] La propriété étant un droit inviolable et sacré, nul ne peut en être privé, si ce n'est lorsque la nécessité publique, légalement constatée, l'exige évidemment, et sous la condition d'une juste et préalable indemnité.

الآخرين، مثل حرية التعبير، وحق التجمع السياسي وحرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، ورغم ذلك ما برحت هذه الحريات تشكل خلال الفترة 1830 إلى 1962 العقبة الرئيسية أمام تطبيق الحقوق المدنية من ناحية، والعائق المانع لنهوض حقوق الإنسان و تطبيقها على كافة الأراضي الفرنسية من ناحية ثانية*.

ولقد ظل الاهتمام متزايدا حول القيمة القانونية لإعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789 خصوصا بعد النص على هذا الإعلان في العديد من الدساتير الفرنسية، نذكر على سبيل المثال المنصوص عليه في أول دستور 3 أيلول/سبتمبر 1791، حيث لم يبدل واضعي هذا الدستور شيئا ورد في الإعلان، ووضعوه في رأس هذا الدستور، بمعنى احترام الحقوق والحريات كمبدأ عام**.

مبدأ حقوق الإنسان في الدساتير الفرنسية:

لقد تم تجسيد دستور 1791 مضمون مواد إعلان 1789 في شكل صيغة دستورية ملزمة ونص على جملة من المبادئ الأساسية، منها مبدأ جعل السيادة للأمة، وهذه الأخيرة تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن شخصية الأفراد المشرفين على شؤونها كما ذهبت المادة الثالثة، إلى مبدأ الفصل بين السلطات، وتكررت الإشارة لهذا الإعلان في دستور 24 يونيو/حزيران 1793، الذي نص عليه في مقدمته وعلى حقوق الإنسان، وتميز هذا الدستور بإتجاهه الاجتماعي فاعترف بحق العمل والحق في المساعدات الاجتماعية وبحق التعليم لجميع المواطنين، كما تبنى فكرة حرية التعبير معتبرا إياها واحدة من أغلى حقوق الإنسان، وثبت الحق في مقاومة الطغيان إذا ما قامت حكومة بإنتهاك حقوق الشعب، وأدخل أسلوب الاستفتاء الشعبي في العملية التشريعية[1].

* آثار وضع الإعلان ضمن الدستور مسألة القيمة القانونية الحقيقية لنصوصه.

** نص المادة الثالثة: "إن مبدأ سيادة يكمن في الأمة أساسا، وما من جماعة أو فرد يمكنه ممارسة أي سلطة لا تصدر صراحة عن الأمة.

[1] المادة السادسة عشرة من الإعلان.

ونص عليه أيضا دستور 22 آب / أغسطس 1795 ثم في دستور 13 ديسمبر / كانون الأول 1799 الذي عكس طموح "نابليون بونابارت" وتميز بدكتاتورية السلطة التنفيذية التي جسدها الجنرال الشاب مع الإحتفاظ ببعض مظاهر الديمقراطية، ثم في دستور 4 حيزران / يونيو 1814 الملكي الذي رفض الملك فيه مبدأ السيادة الوطنية، وأصر على اعتبار نفسه مصدر السلطة، لكنه مع ذلك أقر بالحقوق والحريات العامة التي حصل عليها الشعب الفرنسي عام 1789، معترفا بحرية الصحافة والحرية الشخصية والحرية الدينية والمساواة أمام القانون وحرية تكوين الجمعيات. ثم نص في الدستور الملكي الثاني الصادر عام 1830 عن العمل بالحقوق والحريات الواردة في إعلان حقوق الإنسان، وبموجبه عرفت فرنسا لأول مرة النظام البرلماني بصيغة معينة، ونص مثل نظرائه على مجموعة من الحقوق والحريات المقتبسة من إعلان حقوق الإنسان والمواطن*.

وهو ما يؤكد تجسيد مبدأ الحقوق والحريات ضمن الدساتير التي سبقت استعمار الجزائر وهو ما أكده دستور 1848، الذي تم بموجبه القضاء مرة أخرى على النظام الملكي، وما رافقه من ممارسات صنفت بأنها مضادة للديمقراطية ولحقوق الإنسان وحرياته. بل وتم إلى جانب ترسيخ مبادئ إعلان عام 1789 معالجة جوانب جديدة مثل حق الإقتراع العام، وخفض سن الإنتخاب إلى 21 سنة، وسن الترشيح إلى 25 سنة، واستقرت حرية تكوين المنظمات من خلاله، وبررت فكرة الجمهورية بالتقدم والعدالة الاجتماعية[1].

ثم نص عليه من جديد في مقدمة دستور 1946 ودستور الجمهورية الفرنسية الخامسة النافذ حاليا، وهو ما جعلنا أمام سؤال محير: ماهي بالضبط القيمة القانونية التي تملكها إعلانات الحقوق ومنها إعلان حقوق الإنسان والمواطن[2].

* اعلن في 4 تشرين الأول / أكتوبر 1958، وهو دستور فرنسا الحالي.

1 أعمار بلحسين: المرجع السابق، ص 46.

2 المرجع نفسه، ص 47.

ظلت الآراء متضاربة حول القيمة القانونية لإعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 والجدل محتدما حولها لمدة طويلة، ويمكن ملاحظة مدرستين في هذا الشأن، الأولى تتمثل في المدرسة الشكلية التي يمثلها "كاري دي مالبيرغ واسمان" وتقوم على عدم إمكانية اعتبار الإعلان ونصوصه ذا طابع قانوني وضعي، ومن ثم فهي غير واجبة النفاذ، إذ يمثل مجرد إعلان عن مبادئ لكنه يفتقر للصفة القانونية الملزمة[1].

أما المدرسة الثانية فهي المدرسة الموضوعية التي مثلها "العميد ليون دوجي و موريس هوريو" وتقوم على عكس ما ذهبت إليه المدرسة الشكلية، إذ يؤكد العميد دوجي على أن إعلان الحقوق أسمى مرتبة وأكثر قوة من النصوص الدستورية ذاتها، ولهذا فإن الحقوق والحريات العامة التي لم ينص عليها دستور 1875 الفرنسي تعتبر أعلى شأنا من ذلك الدستور نفسه بل هي قيد على الجمعية التأسيسية التي وضعته[2].

وقد حسم المجلس الدستوري الفرنسي المسألة في قراره الصادر في 16 تموز / يوليو 1971 والمتعلق بحرية التجمع: إذ اعتبر هذا الإعلان نصا معياريا ذا قيمة عليا. ومن ثم فإن مرجعية المجلس الدستوري في قراره الصادر في 27 ديسمبر1974 والمتعلق بقانون المالية لعام 1974، كانت ولأول مرة هي إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789. ثم أقر اعتراف المجلس بشكل غير مباشر بالقيمة الدستورية لمقاومة القمع، وذلك من خلال القرار الصادر في 16 يناير 1982 بشأن قانون التأميم، حيث أكد المجلس مجددا على القيمة الدستورية لحق الملكية مشيرا إلى أن إعلان 1789 "قد وضعه في المرتبة نفسها للحق في الحرية والأمن ومقاومة القمع"[3].

---

[1] حسان محمد شفيق العاني: الحريات العامة، محاضرات القيت على طلبة الماجستير في كلية القانون/جامعة بغداد في السنة الدراسية 1996 – 1997.

[2] عثمان خليل: القانون الدستوري، الكتاب الأول ، القاهرة، 1956، ص 136.

[3] المرجع نفسه ، ص 137.

جاء دستور 1 أكتوبر 1946 في أعقاب انتصار الشعوب الحرة على الأنظمة التي حاولت استعباد الإنسان وتحطيمه، أعلن الشعب الفرنسي مرة أخرى أن كل إنسان، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المعتقد، يمتلك حقوقا غير قابلة للتصرف ومقدسة. إنه يعيد التأكيد رسميا على حقوق وحريات الإنسان والمواطن المنصوص عليها في إعلان الحقوق والحريات والمبادئ الأساسية التي تقرها قوانين الجمهورية[1].

وتعلن كذلك، حسب الضرورة الخاصة في عصرنا، المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية التالية:

- يكفل القانون للمرأة في جميع المجالات حقوق مساوية لحقوق الرجل.
- لكل شخص اضطهد بسبب عمله من أجل الحرية حق اللجوء في أراضي الجمهورية.
- على كل فرد واجب العمل وله الحق في الحصول على عمل. لا يجوز أن يتضرر أحد في عمله أو وظيفته بسبب أصوله أو آرائه أو معتقداته.
- يمكن لأي رجل الدفاع عن حقوقه ومصالحه من خلال العمل النقابي والانضمام إلى النقابة التي يختارها.
- يمارس الحق في الإضراب في إطار القوانين التي تنظمه.
- يشارك جميع العمال، من خلال ممثليهم، في التحديد الجماعي لظروف العمل وفي إدارة الشركات[2].
- أي سلعة، أو أي مشروع، يكون لعمله أو يكتسب خصائص خدمة عامة وطنية أو احتكارا فعليا، يجب أن يصبح ملكا للمجتمع.
- توفر الأمة للفرد والأسرة الشروط اللازمة لتطورهم.

1 ageron.ch : op. cit p 65.

2 أعمار بلحسين: المرجع السابق، ص 48.

- يكفل للجميع، ولا سيما الطفل والأم والعاملين المسنين، حماية الصحة والأمن الماد والراحة وأوقات الفراغ. لكل إنسان عاجز عن العمل بسبب عمره أو حالته الجسدية أو العقلية أو وضعه الاقتصادي، أن يحصل من المجتمع على وسائل العيش الملائمة.
- تعلن الأمة التضامن والمساواة بين جميع الفرنسيين أمام التهم الناجمة عن الكوارث الوطنية[1].
- تضمن الأمة المساواة بين الأطفال والكبار في التعليم والتدريب المهني والثقافة. إن تنظيم التعليم العام المجاني والعلماني على جميع المستويات هو واجب الدولة.
- تلتزم الجمهورية الفرنسية، وفية لتقاليدها، بقواعد القانون الدولي العام. لن تشن أي حرب من أجل الفتح ولن تستخدم قواتها أبدا ضد حرية أي شعب.
- مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل، توافق فرنسا على قيود السيادة اللازمة لتنظيم السلام والدفاع عنه[2].
- تؤسس فرنسا مع شعوب ما وراء البحار اتحادا قائما على المساواة في الحقوق والواجبات، دون تمييز بسبب العرق أو الدين.
- يتألف الإتحاد الفرنسي من دول وشعوب تجمع مواردها وتنسيقها لتنمية حضاراتها، وزيادة رفاهيتها، وضمان أمنها.
- وفاءا لرسالتها التقليدية، تعتزم فرنسا قيادة الشعوب التي تولت من أجلها حرية إدارة نفسها وإدارة شؤونها الخاصة بطريقة ديمقراطية؛ استبعاد أي نظام استعمار قائم على التعسف، يضمن للجميع المساواة في الوصول إلى الوظائف العامة والممارسة الفردية أو الجماعية للحقوق والحريات المعلنة أو المؤكدة أعلاه[3].

ولكن كل هذه المبادئ لم تطبق في الجزائر بل أن ما طبق عبارة عن قواعد تنظيمية في أغلبها وقانونية جائرة استعبدت الفرد الجزائري وحرمته من جميع الحقوق، لقد وقع جدال طويل في فرنسا

1 نص الدستور الفرنسي 1946، المجلس الدستوري الفرنسي

2. المرجع نفسه.

3 أعمار بلحسين: المرجع السابق، ص 49.

حول ما إذا كانت للجزائر شخصية قانونية وذلك خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان الرأي السائد بصفة عامة أنه ليس للجزائر شخصية قانونية قائمة بذاتها وكانت تعتبر إحدى المقاطعات الفرنسية الواقعة تحت الإدارة الفرنسية وهكذا أصبحت تحت السيادة الفرنسية منذ سقوط الجزائر العاصمة في 05 جويلية 1830[1].

إن قرار إلحاق الجزائر بفرنسا من المفترض أن يؤدي إلى حدوث أمور منطقية في الجزائر مثل إقامة المنظومة الإدارية والسياسية الفرنسية كما في البلد الأصل. خاصة أن هذا الإلحاق جعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا، ومعنى ذلك أنها تدمج في فرنسا، لذلك فإن التطور الطبيعي للإلحاق يؤدي إلى الإدماج السياسي، ولهذا بدأ انتقال بعض مؤسسات القانون العام الفرنسية إلى الجزائر مثل البلديات التي أنشئت بنفس الشكل الموجود عليه في فرنسا، كما ظهرت العمالات وعين رئيس الدائرة ورئيس البلدية والمجالس العامة والمجالس البلدية والنواب وغيرهم، كما ظهر نظام جبائي فرنسي وهيكل وظيفي خاضع لنفس القواعد القانونية والإجرائية المعمول بها في فرنسا[2].

كان من المنطقي أن يكون النظام السياسي والإداري في الجزائر مطابقا لنظيره في فرنسا، لكن الواقع الجزائري يتميز بعدة خصوصيات اجتماعية دينية وديموغرافية فلا يسمح بالنقل والتطبيق الأعمى لذلك النظام وبالتالي كان من الضروري تكييف التنظيم المعمول في فرنسا مع هذا المحيط وتفادي إسقاطه على الجزائر بعنف، دون جعله مرنا وقابلا للتطبيق، وهكذا كانت البلديات المختلطة خصوصية جزائرية بحته، كما سميت الصحراء بمقاطعات الجنوب وهي الأخرى تسمية جديدة لكن مرة أخرى نجد أنفسنا أمام هذا السؤال هل معنى ما سبقت الإشارة إليه يدل على أن الجزائر أدمجت ضمن بقية المستعمرات[3]؟ منطقيا نعم، لأن الجزائر ليست فرنسا، وهي ليست محمية مثل تونس

1 أعمار بلحسين: المرجع السابق، ص 49.

2 Henri Pellegrin. le statut de l'Algérie, la maison des livres Alger 1953, p 98.

3 ageron.ch : op. cit p 101.

والمغرب، وهكذا فإن هذا الاحتمال يقوى أكثر فأكثر عندما نجد أن الجزائر قد خصت بعدد كبير من التشريعات بواسطة المراسيم وهي إحدى الوسائل التشريعية الكولونيالية[1].

إن هذه المبررات تبدو كأنها باطلة لأن القانون الفرنسي لا يعترف إلا بثلاثة أشكال من التنظيم السياسي، هي: فرنسا الأم، المستعمرات والمحميات، إن الحقيقة تبدو في أن وضع الجزائر جديد ولا تتوفر فيه شروط التنظيمات السابقة، وما يدعم هذا الرأي هو أن الكثير من النصوص الصادرة فيما بعد تورد العبارة التالية "الجزائر والمستعمرات" وفيما يبدو أنه رسميا هناك اعتراف وإجماع على الطابع الخاص للجزائر[2].

إن هذا الطابع الخاص بقي سائدا رغم المحاولات السابقة لإيجاد تكييف قانوني للجزائر يلغي التبعية المباشرة للمرافق العامة في باريس، ثم يؤكد التسيير اللامركزي بتوسيع سلطات الحاكم العام، بالإضافة إلى قانون منح الجزائر الشخصية المدنية والاستقلال الذاتي المالي.

إن التنصيص على ادماج مقاطعات الجزائر في الإقليم الفرنسي ما عدا أقاليم الجنوب. بقي كما هو إلى غاية صدور القانون الأساسي للجزائر في 20 سبتمبر 1947 الذي نصت مادته الأولى على أن الجزائر مجموعة من المقاطعات لكل منها شخصية مدنية واستقلال مالي ونظام خاص، كما نص على إقامة جمعية جزائرية ذات صلاحيات واسعة في وضع اللوائح، كما نص على أن تشريعيات دولة الأصل تطبق تلقائيا في الجزائر[3].

ان هذا القانون الخاص قد أوجد نظاما قضائيا مزدوجا يتعلق بالأحوال الشخصية وهو تنظيم جديد بالنسبة للاستعمار الفرنسي. وهكذا فإن هذا القانون لم يلغ الطابع الخاص للجزائر بل كرسة لأنه لم يمنحها استقلالا إداريا ولا سياسيا[4]، والجديد فيه هو أنه وحد أقاليم البلاد تحت سلطة واحدة

1 ageron.ch : op. cit p 101

2 Henri Pellegrin. op. cit, p 99.

3 محمد حسنين: المرجع السابق، ص 316-319.

4 المرجع نفسه، ص 320.

هي سلطة الحاكم العام، فكان صفعة قوية في وجه دعاة الانفصال والفيدرالية، الذين كانوا ينتظرون من هذا القانون أن يوسع صلاحيات مؤسسات الجزائر وخاصة الجمعية الجزائرية والهيئة التنفيذية وجعل النظام التشريعي والنظام المالي أكثر مرونة، وإعادة تنظيم الجماعات المحلية[1].

أمر 7 مارس 1944:

كان للتحركات الوطنية تأثير كبير على السياسة في فرنسا، كما أنها أدركت بأن التصرفات الحمقاء التي قام بها مناهضو مشروع بلوم فيوليت قد تؤدي إلى انفصال الجزائر، وهو ما دفع بالجنرال ديغول الذي القي خطابا بمدينة قسنطينة يوم 1943.12.12، أن يذكر بأن لجنة التحرير قررت رفع نسبة المسلمين في مختلف المجالس التي تعالج القضايا المحلية وكذا منح حق المواطنة لحوالي 40 ألف جزائري ليتجسد هذا الخطاب في شكل أمر صدر بتاريخ 7 مارس 1944 ليضع تلك الإصلاحات حيز التنفيذ* وكان الأمر بالنسبة لديغول خطوة أولى في طريق الإندماج الكلي من أجل ابتلاع الجزائر تدريجيا بواسطة أبنائها أنفسهم بعد تطبيق نصوص هذا القانون**. لكن وعي الجزائريين وتعود الطلائع الوطنية بمختلف مشاريعها واتجاهاتها على فكرة السيادة والإستقلال وضرورة قيام الدولة الجزائرية كان بالمرصاد لآثار قانون 7 مارس 1944م السالف الذكر[2].

ومهما يكن فإن مشروع وإصلاحات ديغول التي جاءت متأخرة، ورغم تجاوزها قليلا نص مشروع بلوم فيوليت، لم تتمكن من إيقاف تيار الوطنية الجارف الذي توج بإنشاء جمعية –أحباب البيان– التي وحدت رغم كل شيء شمل كافة الأصوات المنادية بالخروج من أحضان الإستعمار، وإذا

---

[1] PHILIPPE. Beraud : op. cit, p 60.

* يعلق السيد فرحات عباس: على هذه الإصلاحات بالقول: "إنها إجابة تافهة عن مطامح الشعب الجزائري وهي مناهضة ومنافية للفكرة الوطنية المعبر عنها في البيان".

** كان من الممكن للإصلاح شأن لو جاء قبل ربع قرن.

2 محمد حسنين: المرجع السابق، ص 320.

كانت القرارات العسكرية التي رخصت بإحداث مجازر 8 ماي 1945* والدماء الطاهرة البريئة التي أهدرت أثناءها قد أيقظت النخبة التي كانت تجري وراء سراب النصوص القانونية الفرنسية لأجل الإندماج** فإن تلك المتناقضات قد ظهرت للعيان[1] ووقع الطلاق بين مناضلي حزب الشعب الذين يدعون لمكافحة سائر أنواع السيطرة الأجنبية وإلى ضرورة استعمال العنف الثوري لإسترجاع السيادة الوطنية وبين بقية الأعضاء لباقي التشكيلات***.

في خضم هذه الظروف ولأجل أبعاد شبح الإستقلال أوجدت الحكومة الفرنسية مشروع جديد أسمته –قانون الجزائر– الذي صادق عليه المجلس الوطني يوم 20 سبتمبر 1947، والذي سبقته مشاريع متعددة تأثرت بصراع الأحزاب في تلك الفترة ومن جملة هذه المشاريع ذلك الذي تقدم به الإشتراكيون الذي يلح على إبقاء الوحدة العضوية بين الجزائر وفرنسا**** ، وهو بذلك لا يختلف عن القانون الذي يعتبر القطر الجزائري مجموعة عمالات مزودة بالشخصية المدنية. كما أن هذا المشروع قد حافظ على ازدواجية الجماعة الإنتخابية، وعلى ضرورة تعيين وزير للجزائر تكون مقر إقامته بالجزائر العاصمة[2].

ويأتي وراء مشروع الإشتراكيين مشروع الشيوعيين الذي يدعون إلى منح الجزائر نوع من الإستقلال الذاتي ويعارض بشدة فكرة الإنفصال والإستقلال التي انتشرت بشكل واسع بين الفئات الوطنيةومن جهة أخرى، عمل النواب الجزائريين الممثلون للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري خاصة على تقديم مشروع قانون مضاد يدعو إلى ضرورة إنشاء جمهورية جزائرية تكون متحدة مع الجمهورية

---

* يوم 14 مارس 1944.

** بيان موقع من قبل كل من السادة بومجل ساطور، كسوس، خير الدين بوزار وعباس التركي. انظر جريدة المساواة الصادرة بتاريخ 16.02.1946.

[1] Henri Pellegrin, op cit, p 67.

*** منهم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكذا جماعة عباس فرحات وشيوعيين.

**** تذكر بعض المصادر بأن معارضة الإستقلال الكامل عند الشيوعيين سيما تخوفهم من انضمام الجزائر للأمة العربية أو أن تصبح ميدانا خصبا للنفوذ الإنجليزي أو الأمريكي وبالتالي لم يكونوا يهتموا بمصير الجزائر ولكنهم كانوا يهدفون بالدرجة الأولى إلى التوفيق بين نزعتهم الوطنية التي تملي عليهم ضرورة الإسهام والحفاظ على كيان وعظمة فرنسا وكذا عقيدتهم الماركسية.

2 PHILIPPE. Beraud : op. cit, p 60.

الفرنسية على أساس المساواة والإحترام المتبادل، لكن رغم هذه المشاريع إلا أن المشروع الوحيد الذي نوقش رسميا وبكيفية جدية هو مشروع الإشتراكيين لما له من تقارب مع المشروع الحكومي الذي سيصبح قانون الجزائر[1].

قانون وتطبيقاته في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى)1947:

عندما هب ريح النضال السياسي وشرعت التنظيمات السياسية والاجتماعية في الكفاح من أجل التحرر بدأ الساسة الفرنسيون في تحيين القوانين وإصدار الأوامر والمراسيم قصد تمديد السيطرة، فقد جاء مشروع بلوم فيوليت الذي كان صاحبه يرى أن مطالب النخبة لا تتجاوز المساواة السياسية. وإذا لم تأخذ تلك المطالب بعين الإعتبار فإنها قد تتطور لتتسبب بالتدريج في ضياع الجزائر نهائيا، لأجل ذلك فإنه طلب من السيد فيوليت أن يضع مشروع قانون يمنح بمقتضاه حق التصويت للنخبة الذين كان عددهم في ذلك الحين يتراوح ما بين 20 و25 ألف شخص[2].

يعتبر مشروع بلوم فيوليت مخطط جهنمي هدفه الباطني حرمان الشعب الجزائري من حقوقه السياسية ويمنع الحركة الوطنية الإستقلالية من التطور والنجاح لأنه يمتص منها أغلب المتعلمين والمثقفين الذين لم يكونوا يفكروا أبعد من الإندماج. رغم أن المعمرين والرأي العام فرنسا ساهموا في محاربة المشروع ظنا منهم أنه في صالح الجزائريين ليبقى حبرا على ورق، وهو ما أكد الشعور بخبث الحكومة الفرنسية بالنسبة للجزائريين ودفعهم للتفكير والعمل لإقامة دولة جزائرية مستقلة، وكان لتلك التحركات تأثير كبير في الأوساط الشعبية، وعل فرنسا التي تأكدت بأن مناهضة مشروع بلوم فيوليت

1 agero**n**.ch : op. cit p 68.

2 Henri Pellegrin, op cit, p 103.

خسارة لها إذ كان يمكن إعطاء بعض الحقوق السياسية لبعض المثقفين كان من شأنه عزل الطليعة* من قواعدها الشعبية[1].

قانون الجزائر دراسة دستورية:

من حيث المضمون فإن هذا القانون لم يأت بجديد بل جاء جامعا وملخصا لمحتويات المراسيم والقوانين والأوامر الإستعمارية التي عرفتها الجزائر منذ السنوات الأولى من الغزو. إن المتمعن في القانون الذي وقع عليه الرئيس الفرنسي فانسان أوريول** يشتمل المشروع على ثمانية أبواب وستين مادة يهدف إلى فصل النخبة عن الشعب هذا الأخير الذي أرادته فرنسا يبقى على حاله ليسهل قيادته. وقد **جاء في مادته الأولى** –تشكل الجزائر مجموعة عمالات مزودة بالشخصية المدنية والإستقلال المالي وبتنظيم خاص تحدده المواد التالية من هذا القانون –[2].

المادة 2: – تبدأ المساواة الفعلية في عمالات الجزائر، يتمتعون دون تمييز في الأصل أو العرق أو اللغة أو الدين بالحقوق العالقة بصفة المواطن الفرنسي. ويخضعون لنفس الواجبات، يتمتعون خاصة بجميع الحريات الديمقراطية وسائر الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالقة بصفة مواطن الإتحاد الفرنسي والتي يضمها مدخل دستور الجمهورية الفرنسية ومادته رقم 81 ليستطيعوا الإلتحاق بكل الوظائف العمومية وفي الجيوش البرية والبحرية أو الجوية وفي القضاء وفي سائر الإدارات والمصالح العمومية أو المعتبرة كذلك. والمنح والإحالة على التقاعد والمعاشات تطبق على الجميع دون

* بلوم فيوليت: كاتب ورجل دولة فرنسي ولد سنة 1872 توفي وعمره 78 سنة بدأ النضال إلى جانب جان جو ريس في العشرية الأولى من القرن العشرين، ترأس حكومة الجبهة الشعبية سنتي 1936-1937، دعى بعد تلك إلى رئاسة الحكومة سنة 1938 وفي أثناء الحرب لكن لفترات وجيزة. ترك مؤلفات عديدة وهامة.

1 Gourdan et Henri in : op. cit, p 66.

** ولد سنة 1884 توفي سنة 1966، اشتغل بالمحاماة، اشتراكي المذهب، عين وزيرا للمالية بحكومة ليون بلوم سنة 1936، ثم وزيرا للعدل 1937 و1938. ساهم في حرب التحرير الفرنسية، وانتخب رئيسا للمجلسين التأسيسيين ثم رئيسا للجمهورية 1947-1954.

[2] نص القانون الفرنسي 1947 المادة الثانية، المصدر السابق، ص 67.

تمييز في الحالة المدنية. ستصدر مراسيم في أجل ستة أشهر... ولتضمن خاصة المساواة... لم يعد هناك أي إجراء أو نظام أو قانون استثنائي غير هذا القانون يطبق في تراب عمالات الجزائرية"[1].

إن الحديث عن المساواة في ذلك الحين لا يمكن إلا أن يكون صوريا. لأن عدد المواطنين الفرنسيين من الأهالي (المندمجين) لا يتجاوز فعليا عشرون ألف نسمة. لذلك حتى لو طبق القانون حرفيا فإن الإستبداد يبقى موجودا. كما أن الحديث عن المساواة يعتبر من المستحيلات في أرض الواقع، ذلك أن القانون في بابه الرابع في المادة 30 المتعلق بتكوين الجمعية الجزائرية وسيرها: – ...تتكون الجمعية من 120 عضوا، 60 يمثلون مواطني الهيئة الانتخابية الأولى و60 يمثلون مواطني الهيئة الثانية[2].

فالهيئة الإنتخابية الأولى تضم الأوروبيين والمندمجين من الجزائريين* ويمثلها 60 نائبا والهيئة الإنتخابية الثانية التي تضم جميع الأهالي غير المندمجين والذين يتجاوزون من حيث العدد تسعة أعشار 10/9 العدد الإجمالي للسكان وبالتالي انعدمت فكرة المساواة في أرض الواقع[3].

ورغم وضوح بعض مواد القانون في مجال الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية فإن القانون لم يغير ما في الواقع الذي كان عليه الأهالي، إذ أن المادة الرابعة (04) منه أعطت الحق للمرأة المسلمة في التصويت إلا أنها لم تحض بهذا الحق في أرض الواقع. كما أن المادة 53 تحت الباب السادس من هذا القانون: (.. وبالتالي البلديات المختلطة قد ألغيت..) ورغم أن المادة نصت على الإلغاء لهذا النوع من البلديات إلا أنها لم تلغ في أرض الواقع وكذا المناطق الخاضعة للحكم العسكري. كما أن تعليم اللغة العربية رسميا إلى جنب اللغة الفرنسية بقي أمرا محظورا[4].

---

1 أعمار بلحسين: المرجع السابق، ص 56.

2 La Dépêche de Constantine 26 – 27 Octobre 1947.

* تذكر بعض المصادر أن نسبة المندمجين قد بلغت حوالي 10 % من المجموعة الانتخابية الأولى وذلك قبل ثورة أول نوفمبر 1954.

3 نص القانون 1947: المصدر السابق.

4 المادة 50 من قانون 1947: المصدر السابق.

ورغم موافقة المجلس الجزائري فإنه لم يطبق فصل الدين عن الدولة، كما أن الباب الثالث المعنون:- القانون المالي للجزائر، من المادة 17 إلى المادة 29 أي 13 مادة تتكلم عن ميزانية الجزائر وتركز على الغرامات كمداخيل أساسية والواقع أكد أن الغرامات أرهقت كاهل الجزائريين بسبب النصوص التطبيقية المجحفة والتمييزية لهذه القوانين التي أحال إليها قانون 1947 للتطبيق[1].

أما فيما يخص الباب الرابع: تكوين الجمعية الجزائرية وسيرها وكيفيات انتخاب أعضائها فرغم ما جاء في موادها من المادة 30 إلى المادة 46 من تدقيق إلا أنها لم تطبق[2].

وكذا الباب السابع: المجموعات المحلية وما نصت عليه المادة 55 خاصة "المجموعات المحلية تسير نفسها بحرية بواسطة مجالس تنتخب بالاقتراع العام المباشر والسري"[3] إلا أن هذا التنصيص بقي حبرا على ورق إذ أنه في شهر أكتوبر 1947 جرت الانتخابات البلدية وكانت الحملة السياسية واسعة تحت شعار -رفض قانون الجزائر- سواء من قبل المتطرفون في المجموعة الانتخابية الأولى التي كانت تعمل على حرمان الأهالي من هذا الحق الذي ترى فيه نوع من المساواة السياسية.

كما قام مناضلوا حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بنقد نصوص القانون لأنه أبعدهم من مطلبهم الأساسي المتمثل في إستقلال البلاد إستقلالا كاملا. كما أنه كان يهدف إلى تحقيق الإندماج التدريجي[4].

ورغم ذلك فإن مرشحوا حركة إنتصار الحريات الديمقراطية تحصلت على كل المقاعد المخصصة للهيئة الانتخابية الثانية[*].

---

1 نص القانون 1947: المصدر السابق.

2 المصدر نفسه.

3 نص قانون 1947 المصدر السابق.

4 أحداث الثورة التحريرية، الملتقى الوطني الثالث، الأوراس دار الشهاب للطباعة والنشر -باتنة-، ص 76.

[*] كما أن اليمينين المتطرفين في المجموعة الأولى حققوا نصرا لم يعهدوه من قبل.

ورغم أن الانتخابات جرت بكل ديمقراطية إلا أنها جلبت سخط الجالية الأوروبية على تصرفات الوالي العام الذي لم يلجأ إلى التزوير لإيقاف نجاح الوطنيين وتحت الضغط تم استبدال الوالي شاتي نيو* بالإشتراكي نايجلن** هذا الأخير الذي قام بتزوير الانتخابات لصالح المعمرين وقد اعترف بالتزوير قائلا: "..لقد كان لنا الإختيار بين انتخابات يزيفها حزب الشعب الجزائري وانتخابات تزيفها الإدارة، فاخترنا الأخيرة"[1].

وهو ما جعل الانتخابات تنتج مجلسا مزورا يمثل أداة طيعة في يد الوالي العام. وكذا وسيلة يصنع بها المعمرون ما يشاؤون وسمحت للولاية العامة أن تتصرف في هيئات التسيير والتشريع كيفما شاءت لمدة حوالي ست سنوات، فإنها عن غير قصد دعمت الوطنيين الجزائريين من دعاة الإستقلال في أن لعبة الديمقراطية في ظل قوانين الإستعمار لا تؤدي إلا للتميع والخنوع***.

كما أن هذا القانون الخاص أوجد نظاما قضائيا مزدوجا يتعلق بالأحوال الشخصية وهو تنظيم جديد بالنسبة للإستعمار الفرنسي[2].

نستطيع القول أن أساليب الغش والتزييف والإستبداد بدلا من تحقيق الأهداف الآنية في إركاع الشعب، ساهمت بشكل واضح في قوة التيار الثوري، كما أن عدم تطبيق قانون الجزائر خدم أنصار الكفاح المسلح من الجزائريين. وهو ما سنتناوله في الفصل الأول.

---

* إتهم شاتي نيو بموالاته للحرب.

** يعرف نايجلن بالأثر السيء والسمعة الدنيئة.

1 جريدة المساواة الصادرة بتاريخ 12 أفريل 1948.

*** إذ أن قانون 1947 تأكد بما لا يدع مجالا للشك أنه لم يخرج عن القوانين الفرنسية السابقة التي لخصها محتواه مثل الأمر الذي صدر بتاريخ 22 جويلية 1834 وجعل الجزائر ممتلكة إفريقية حتى لا يخضع تسييرها لمناقشات البرلمان الفرنسي.

وكذا قانون 19 ديسمبر 1900 الذي اعترف للجزائر باستقلالها المالي وكذا أمر 15 ديسمبر 1945 القاضي بإنشاء مجلس مالي للجزائر.

2 محمد حسنين: المرجع السابق، ص 321.

الفصل الأول:

البعد القانوني لوثيقة بيان أول نوفمبر واندلاع الثورة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى)1954

المبحث الأول: دراسة قانونية لوثيقة بيان أول نوفمبر 1954:

لقد وقع التفكير في بيان أول نوفمبر وأثيرت نقاشات حول ضرورته ومحتواه مطولا بين القادة الستة في إجتماعاتهم التي عقدوها خلال شهر أكتوبر، كان آخرها اجتماع 23 أكتوبر 1954 الذي تم فيه الفصل النهائي في المسودة المقدمة من قبل محرريه، بوضياف، بن مهيدي وبن بولعيد في إعداده وتحديد مضامينه. فقد إتخذ مبدأ تشاوريا وهي القاعدة الأسمى في أول تشريع جماعي وديمقراطي كما ذكرنا سابقا نظرا لصعوبة القضية التي سيحملها. وما يتطلب ذلك من صياغة أيديولوجية وسياسية وقانونية مركزة. وقد أعد باللغة الفرنسية)* ثم ترجم لاحقا من قبل مسؤولي الولايات في الداخل عام 1957. ولم تكن الترجمة موحدة أنداك، حيث يذكر رابح بيطاط أحد أعضاء مجموعة الستة، أن إجراء سحب البيان وتوزيعه كلفت بها المنطقة الرابعة التي كانت تحت مسؤوليته، وقد أشرف شخصيا على العملية يقول (... وقد ساهم في رقنه وسحبه الصحفي المناضل محمد العيشاوي الذي عين لهذه المهمة من قبل المنطقة الرابعة وأنا الذي إصطحبته شخصيا إلى بلكور وقدمته إلى مناضل صاحب مقهى وهو أحمد زهوان الذي تكفل بنقله إلى المنطقة الثالثة [1].

أما بشأن المحتوى والأفكار التي تضمنها والتكتيك الذي اعتمد في إعداده فيقول فيها بوضياف: لم يقع أي تعمق جاد في الحركة ولم يستطع المنظمون أن يتوسعوا في المضمون السياسي أكثر مما تناولوه من البيان. لأن إعداد محتوى واسع ومفصل يقتضي وقتا وتكوينا معينا يمتد إلى الإيديولوجية والأبعاد والتنظيم وسير الثورة وما بعدها. وهو أمر صعب لأن المنظمين تجنبوا التحكم في

* وقد سحبت 2300 نسخة للبيان يوم 27 أكتوبر 1954 ونقلت إلى الجزائر العاصمة لتوزيعها، وكلف محمد بوضياف بنقل البيان إلى الوفد الخارجي للثورة بالقاهرة لنشره، لكن تأخر حصوله على التأشيرة من سفارة مصر بسويسرا جعله يعمد إلى إرساله عبر البريد السريع إلى القاهرة ليذاع في وقته المحدد له.

[1] محمد عباس: **رواد الوطنية**. ط 1 دار هومة - الجزائر – 2005. ص. 100.

** رغم أن الكثير من الأفكار التي احتواها البيان حددت نوع المنهج الديمقراطي والاجتماعي الذي اختير لسير المرحلة القادمة كما تضمن الكثير من القواعد القانونية العامة، كما سنرى لاحقا.

مستقبل البلاد** حين حصولها على الإستقلال. والقليل الذي اعتمدوه في البيان مستمدا من تجاربهم الخاصة وعلى الحس السليم والإرادة[1].

إن ما يمكن تسجيله من خلال ما ذكره بوضياف من ملاحظات أولية بشأن البيان هي: أن جماعة الستة تجنبوا الدخول في التفاصيل الإيديولوجية السياسية والقانونية والتنظيمية، ناهيك عن الجوانب الإجرائية والمستقبلية لأن الموقف والتوقيت لا يسمحان بذلك. كما حاولوا صياغته من وحي خلاصة التجربة النضالية للحركة الوطنية وإضفاء طابع الإيجاز والبساطة على مضامينه. مع التركيز على الدور الإعلامي والدبلوماسي له مكتفين بتقديم الخطوط العامة للدوافع والمبررات والأهداف والغايات، مع شيء من روح التعبئة والإستنفار للجماهير عاطفيا وسياسيا بغرض ضمان التفاعل الإيجابي مع مضمونه ومع الثورة. تاركين بذلك فسحة لتوضيح أفكاره وقراءتها ضمن إطار عام حدد له سلفا من دون رهن مستقبل البلاد مسبقا في موقف قبلي صارم قد يؤثر سلبا على واقعها البعدي المتجدد[2].

وفي ذلك كله في نظرنا –موقف تكتيكي ونظرة استراتيجية، ومسؤولية وطنية كاملة* حيال المستقبل والأجيال القادمة. ولأجل القراءة السليمة لنص ومحتوى بيان أول نوفمبر 1954م. فإنه مطلوب منا الإستجابة والإستحضار الصارم للبعد القانوني والمنهجي في المسألة ممثلا في حتمية وضعه -أي البيان -في سياقه قبل الفاتح من نوفمبر وبعده وكذلك المجموعة القيادية ذات الصفة السياسية والدبلوماسية. وهي تحمل هجين من الإيديولوجيات والأفكار ما عدا القلة من الثوريين العسكريين الذين فرضت عليهم ظروف المعركة التاريخية وواقعها الموضوعي الذي كان سائدا أنذاك عشية صياغته كما يجب تتبع القراءات والتعليقات والنصوص التي جاءت ضمن السياق الثوري بعده، من مواقع

[1] مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني (1926-1954) ط.1 دار الطبع للنشر –قسنطينة – الجزائر – 2003. ص. ص. 307، 308.

* يلاحظ أنه على الرغم من تحديد الإطار العام للثورة ومرجعيتها ممثلة في القيم والأحكام والمبادئ الإسلامية، إلا أن طبيعتها وآليات التنفيذ لم يتم تحديدها على درجة من الدقة والوضوح.

[2] علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي، ط.2، دار القصبة للنشر – الجزائر – جوان 2011. ص 43.

قيادية ومؤسساتية، أو عبر منابر إعلامية ناطقة باسم الثورة، وكذلك مراعاة فارق المستوى التكويني العقائدي الفكري والسياسي وتبيانه لدى قادة الثورة ومسؤوليها الميدانيين في الداخل حيث كان أغلبهم من الجيل الثوري لما قبل في الداخل دفعت الضرورة بعضا منهم إلى مغادرة أرض المعركة لتمثيلها في الخارج من خلال المعركة السياسية والقانونية والإعلامية ..الخ[1].

كل تلك الحيثيات والمعطيات مطلوب استحضارها في قراءة البيان لمتابعة التحليلات والتفسيرات التي أعطيت له، سواء خلال فترة الكفاح أو بعد الإستقلال حتى يضمن أكبر قدر ممكن من الموضوعية العلمية والتوازن المنهجي في تناول مضامينه ومدلولاته[2].

المحاور الكبرى لبيان أول نوفمبر 1954م:

من خلال الإطلاع الأولى على البيان يبدو لنا بأنه يتضمن أربعة محاور رئيسية:

1. الظروف والعوامل الظرفية التي دفعت إلى صياغته وتقديمه كإعلان وبلاغ لإندلاع الثورة التحريرية باسم جبهة التحرير الوطني.
2. تحديد طبيعة الثورة وأهدافها ووسائل كفاحها وإطارها الوحدوي المغاربي مع تأكيد صعوبة المهمة وعظم المسؤولية، لكن النتيجة فإن النصر آت لا محالة. محور يرسم ويحدد المعالم الكبرى للدولة الجزائرية المستقلة وأسسها الدستورية الوطنية والحضارية.
3. إبراز طبيعة المعركة مع المستعمر الكولونيالي الأمبريالي. وإعلان شروط التسوية الممكنة معه مع تقديم الضمانات الكافية لمصالحه المشروعة* والقانونية ثقافيا واقتصاديا وكذلك بالنسبة لرعاياه من المستوطنين وحلفائه الأخرين من الحركي وغيرهم.

---

1 محمد عباس: المرجع، ص 102.

2 بوطمين جودي لخضر: المرجع السابق، ص 19.

* تفسر على أن البيان يتعامل من خلاله مع المجتمع الدولي وقوانينه ومبادئه التي تضمنتها الإتفاقيات والهيئات الدولية في قوانينها ومبادئها.

4. إعادة قضية الثورة إلى حصنها الطبيعي وهو – الشعب الجزائري – كما استفتح البيان وختم وتحميله المسؤولية في النجاح وتحقيق النصر وإعتبار القضية قضيته. كذلك الأمر بالنسبة للثورة والجبهة وأخيرا الإعلان عن إستعداد مفجري الثورة للتضحية الكاملة لأجلها[1].

لرصد هذه العناصر وتحليل مضامين كل محور للكشف عن دلالته الفكرية والقانونية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية سنعمد إلى تناولها وتعيين المواضيع لمختلفة التي وردت في البيان، وفي إطار الحفاظ على الوحدة العامة للبيان دون الإخلال بعناصره وأجزائه مع محاولة التركيز أكثر على جانب الإثراء الفكري والإيديولوجي والتشريعي، لمحتواه وتصوراته لإستخراج ما أمكن من الأسس والمبادئ القانونية للتنظير لمشروع مجتمع وطني يتناغم مع محددات التاريخ والهوية الوطنية والحضارية[2].

أ) – المحور الأول:

إن ديباجة البيان وفقرته الأولى ركزت على توضيح أسباب نشر البيان والذهاب إلى العمل الثوري وكانت الجملة الأولى في أساسها ذات بعد قانوني تشريعي* ذلك أن معدي البيان ألزموا أنفسهم بطاعة صاحب الحكم وهو الشعب. كما أن البيان جاء مخاطبا الشعب قبل المناضلين، وجعل من كل أفراد الشعب مناضلين من أجل القضية الجزائرية، أنتم الذين تصدرون حكمكم في هذا المسعى المتمثل في الذهاب إلى الإستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي... ولأجل رفع اللبس** والتأويل الخاطئ الذي يمكن أن يوقعه الإستعمار وعملائه وربما بعض محترفي السياسة من الجزائريين الذين لا يؤمنون بالأسلوب الثوري كوسيلة للتحرير، يقصد هنا بالتحديد، النخبة الجزائرية من البيانيين والشيوعيين وربما أيضا أنصار الإصلاح السياسي من حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، والعلماء المسلمين، إن الفقرة الأولى من البيان جاءت واضحة كل الوضوح ذلك أنها خاطبت الشعب الجزائري، وجعلت من كل أفراده مناضلين لأجل القضية الوطنية[3]، لقد ذكر البيان

---

1 النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 30.

2 بوطمين جودي لخضر: المرجع السابق، ص 22.

* أنتم الذين ستصدرون حكمكم علينا، لا حكم إلا للشعب.

** اللبس: اللبس مصطلح قانوني مستعمل ومتلازم في كثير من الحالات مع التدليس.

3 النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة والتكوين "حزب جبهة التحرير الوطني" الجزائر 1987. ص. 03.

بالإنجاز السياسي الذي حققته الحركة الوطنية طيلة نضالها الطويل وبلوغها المرحلة الأخيرة ممثله في ضرورة الإعلان الثوري والكفاح المسلح لان الشعب مهيأ لذلك إذ جاء في البيان (... نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل الثوري ... التي دفعتنا إلى الإستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي)[1]. ليواصل التنبيه إلى خطورة الموقف المعادي للثورة الذي سيستغل الظرف ليقدم التأويل الخاطئ لها. وقد تتبعه بعض القوى المتحالفة مع المشروع الإستعماري –بقصد أو بغير قصد – في ترويج أكاذيبه ومزاعمه ضد الثورة ، يقول البيان (... رغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الإلتباس الذي يمكن أن تدفعكم فيه الأمبريالية وعملائها الإداريون وبعض محترفي السياسة الإنتهازية[2].

الملاحظ هنا أن صانعي البيان ومفجري الثورة قدروا جيدا حساب العدو الفرنسي ورد فعله مع باقي أذنابه للشعب والمناضلين الوطنيين والخصوم السياسيين كذلك. كما هو جزء من التكوين الثوري الذي يقي من الإختراق النفسي والفكري وبالتالي تحصين العمل الثوري الوليد حتى يشب على أسس فكرية وقانونية مستمدة من مبادئ وقيم دستورية عالمية. بعدها إنتقل أصحاب البيان إلى التذكير بالظروف المحلية التي أقنعتهم بإستصداره وتوجيهه كنداء للإعلان عن بداية العمل الثوري، وإنطلاق الكفاح المسلح فجاء (... فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية، بعد مراحل من الكفاح، قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية مذكرا بالهدف الثوري لأية حركة ثورية خاصة، وفي هذه المرحلة التي إنتشر فيها المد الثوري وساءت فيها مبادئ نبذ الإستغلال للإنسان وكذا الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية والجماعية[3].

وقد أقر محررو البيان بأن النظرية الثورية الوطنية قد تحققت ومما ساعد على ذلك توجيه معظم الدساتير العالمية إلى نبذ إستغلال الإنسان وإنتشار مبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية في المواثيق الدولية التي أقرتها المؤسسات العالمية وعلى الخصوص هيئة الأمم المتحدة التي بدأ يستوجب على كل

[1] محمد عباس: المرجع السابق، ص 104.

[2] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 30.

[3] المصدر نفسه.

دول العالم المحبة للحرية، أن تدرج مبادئ السلم والمساواة في دساتيرها وإتفاقياتها الثنائية ومتعددة الأطراف وهو ما يعطي البيان قوة دستورية عالمية ومنه الشرعية القانونية لثورة أول نوفمبر 1954[1]. وبخصوص الظروف الإقليمية والدولية فهي ملائمة ومناسبة للعمل الثوري، خاصة وأن ثورتي تونس والمغرب قد قامتا ولا تزالا مشتعلتين، وهو ما يستوجب ضرورة اللحاق بهما[2].

وهنا نلاحظ أن أصحاب البيان جعلوا من مبدأ الإستقلال والحرية والتي صبغت مبادئ وأفكار الأحزاب السياسية الثورية في المغرب العربي – حزب الإستقلال – الحزب الدستوري – إنتصار الحريات الديمقراطية – فالملاحظ في إختيار التسميات انها تحمل مصطلحات دستورية وقانونية ذات أبعاد ومبادئ عالمية. كما أن استعمال أصحاب البيان لمفردة –وجب علينا – وهي مصطلح قانوني يفيد اللزومية والجبرية، وحتى لها أبعاد فكرية دينية حتى وإن تفادى أصحاب البيان التصريح بها وإكتفوا بالتلميح لتفادي استغلالها من طرف الإستعمار على أنها حرب دينية، ويستقوي بالأفكار الصليبية وإن كانت هذه الإيديولوجية ستظهر بعد إندلاع الثورة مجسدة في شعار "الله أكبر" في بداية المعارك وأثنائها[3]. وذلك استلهام لمشاريع النضال المشترك التي بدأت بتأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة عام 1947م، بين الأحزاب المغاربية الرئيسية الثلاث. حزب الشعب الجزائري – الحزب الدستوري التونسي – حزب الإستقلال المغربي، إلى جانب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، جاء في نص البيان بهذا الخصوص: "إن أحداث المغرب وتونس لها دلالاتها في هذا الصدد فهي تمثل مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا، إننا منذ مدة طويلة أول الراغبين إلى الوحدة في العمل"[4].

على المستوى الدولي يذكر البيان بحالة الإنفراج الدولي الحاصل بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي في إطار سياسة التعايش السلمي إلى جانب تنامي المد التحريري في المستعمرات وهزيمة

[1] النصوص التنظيمية لمبادئ هيئة الأمم المتحدة.

[2] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر نفسه ص 3.

[3] مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر ط.1 1404هـ-1984م. قسنطينة – الجزائر. ص.50.

[4] مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر نفسه، ص.17.

فرنسا في ديان بيان فو شهر ماي 1954م، أمام الفيتناميين ثم رضوخها للتفاوض معهم إلى جانب التعاطف والمساندة العربية والإسلامية لقضيتنا والدعم الدبلوماسي الذي ستحظى به عندهم*.

كل تلك المعطيات والظروف الدولية جد مواتية لقيام ثورتنا ونجاحها يقول (أما في الأوضاع الخارجية فإن الإنفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين) وهو ما جاء على لسان طه حسين أن مصر لا تعترف بقانون الغزو نستنتج من ذلك أن مجموعة 06 +03 المفجرة للثورة كانت على إطلاع جيد بأوضاع العالم الخارجي تتابع عن كثب تطورات الموقف الدولي من خلال ايديولوجياته الدستورية والقانونية من الواقع الإستعماري وكذا المد التحرري ونجاحاته، وقد حاولت الإستفادة من هذه المبادئ والأوضاع في التخطيط لدستور الثورة وإعلانه في الوقت المناسب وهو ما يعني توفر جانب كبير من الوعي الدبلوماسي والفقه القانوني عندهم والإستعداد لممارسته. وكذا الإستفادة من متغيرات السياسة الدولية لصالح الثورة الجزائرية[1].

بعدها ينتقل البيان إلى استعراض واقع الأزمة الداخلية للحركة الوطنية ولحزب الشعب – حركة إنتصار الحريات الديمقراطية تحديدا – مركزا على حالة الجمود والروتين الذي أصابها وجعلها تحيا على الهامش الثوري في ظل عدم تحقيق المساواة بالخصوص ولو تلميحا لأن أهم مطالبها التي لم تتحقق هي إصلاح الأوضاع البائسة وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وبقيت غارقة في أوهام المطالب السياسية التي تعلقت بالفتات الإستعماري ومشاريعه وقوانينه الجائرة بدعوى أوهام المشاركة وتحصيل

* يذكر الدكتور مولود قاسم نايت بلقاسم المصدر السابق . ص. 188 (يقول المرحوم طه حسين وهو وزير للتربية الوطنية" لن تتوقف مصر أبدا من تأييد التونسيين والمغاربة، فمصر ستناصر أيضا الجزائريين في مطمحهم إلى الإستقلال، وإن كانت فرنسا تدعي أن الجزائر جزء لا يتجزء من أرضها، وذلك أن مصر لا تعترف بقانون الغزو، ولأن الجزائريين ليسوا فرنسيين إطلاقا" وهنا نلاحظ ضرب أهم المبادئ القانونية الفرنسية في الصميم.

1 النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 34.

الحقوق وإنجاز العمل الديمقراطي المشترك في ظل سلطة الاحتلال ووصايته. فهذا الذي ركنت إليه قد ضيع عليها فرصة الخروج من شرنقة الاحتلال التي لفت عنقها كما جعلت الإستعمار يتمادى في هضم الحقوق والمساس بالحريات الفردية والجماعية[1].

إنها التجربة المريرة مع الإستعمار وتلك التي كانت خلاصتها الإقتناع بضرورة الذهاب إلى الكفاح المسلح متخذين من جبهة التحرير الوطني كحركة جديدة تجديدية ثورية إطارا واحدا و وحيدا لهذا الكفاح. كما ستفتح أحضانها لكل الجزائريين من كل الفئات والتيارات والطبقات الاجتماعية[2]، وهو جانب هام في تحميل المسؤولية للجميع دون تفرقة وهي أهم مبادئ وقيم ودساتير الثورات الشعبية.

(... إن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة نتيجة سنوات طويلة من الجمود والروتين ... إن المرحلة خطيرة ... رأت مجموعة من الشباب المسؤولين والمناضلين الواعيين... أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق... لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب المغاربة والتونسيين[3].

ليضيف مؤكدا الصفة الإستقلالية لمفجري الثورة (... نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا ... موجهة فقط ضد الإستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى...).

أما بشأن إنفتاحه على كافة العناصر الوطنية وعموم الشعب الجزائري فيورد البيان (...ونتيح الفرصة لجميع الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنظم إلى الكفاح التحرري دون أدنى إعتبار آخر[4].

---

1 المصدر نفسه، ص 35.

2 مولود قاسم نايت بلقاسم: المصدر نفسه، ص.18.

[3] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.3.

[4] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.3.

* في إطار اللجنة الثورية للوحدة والعمل منذ مارس 1954 م وحتى قبل اندلاع الثورة.

أ. د جودت سرحان: التطبيق الدولي لمبادئ وقواعد القانون الإنساني – دار الكتاب الحديث 1430هـ-2009م. ص 8.

نلاحظ أن تصوير البيان لأزمة الحركة الوطنية كان شاملا ودقيقا فإن معديه كانوا نشطاء وأعضاء قادة مسؤولين في حزب الشعب – حركة الإنتصار– وفي جناحها العسكري بل كانوا المشرفين عليه، وقد عرفوا واقع الحركة الوطنية وطبيعة أزمتها ومسالكها الفارقة في صراعات شخصية سلطوية كانوا قد بذلوا قصارى جهدهم* لإخراجها من حالة الطمع والأحلام في تغيير التشريع الفرنسي الذي حتى وإن وجدت بعض نصوصه فإنها لا تطبق في الواقع، بل وأن دستورية القوانين الفرنسية في الجزائر ضربت كل المبادئ الدستورية العالمية، ذلك أن النصوص والتعليمات والأوامر أصبحت أقوى من القوانين ومن الدستور الفرنسي نفسه في مجال الحقوق والحريات الفردية والجماعية ولا تراعي حتى المبادئ والقوانين الدولية في هذا المجال وإتفاقية جنيف وبروتوكول جنيف 1925 وغيرهم[1] .

ومنه فقد انطلق معدوا البيان من واقع الأزمة وتجلياتها ليوجهوا نداءهم للشعب الجزائري وقواه الحية السليمة للإلتفاف حول الجبهة لتبني خيار العمل المسلح كوسيلة وحيدة ضد العدو الفرنسي ويفرض هذا المنطق على الأطراف المتصارعة. يقول سليمان الشيخ، لقد صور لنا بيان أول نوفمبر 1954، الحالة الهابطة للحركة الوطنية وهي تفقد كل شيء وتدخل مرحلة اليأس التام عشية اندلاع الثورة. وهكذا أصبح العمل الثوري هو الأمل الوحيد لإنتزاع الحق*** وتحقيق النصر وهو مقرون بضرورة اجتماعية وحياتية، ومشروعية وطنية وانسانية في عملية لازمة ومبررة بين الوسيلة والغاية[2] وهو ما تدعمه الإتفاقيات والمنظمات الدولية كعمل ثوري إستقلالي لتحقيق غاية وهي إحدى المبادئ الكبرى العالمية المتمثلة في حق الشعوب في تقرير مصيرها[3].

تلك كانت خلاصة الخلفية الموضوعية الواقعية والقانونية المقنعة والمبررة لقرار الذهاب الى الثورة.

---

1 يذكر أن هدف البيان هو انتزاع الحق لأن النصوص القانونية الفرنسية التي كانت تطبق على الجزائريين تجردت من كل إنسانية ولا مشروعية.

[2] سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين – ترجمة محمد حافظ الجمالي ط.1 دار القصبة للنشر – الجزائر 2003 – ص. 267.

[3] المرجع نفسه، ص 268.

ب) المحور الثاني:

بعد توضيح الظروف والعوامل التي أدت إلى "إستصدار البيان" وإعلانه للشعب الجزائري والرأي العام الفرنسي والدولي. انتقل البيان إلى عرض الخطوط العريضة للبرنامج السياسي ودعائمه القانونية والعسكرية الذي تعتزم الثورة إنجازه مجددا الهدف العام والأهداف الداخلية والخارجية بوضوح ودقة (...ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر الخطوط العريضة...).

الهدف: الإستقلال الوطني بواسطة:

1. إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الإسلامية.
2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني وهي ضمانة مسايرة المبادئ العالمية ودساتير الدول ومنها حتى الدستور الفرنسي لسنة 1946 نفسه[1].

وعليه فقد كشف البيان عن الهدف الأساسي العام من اندلاع الثورة وحدده بالإستقلال الوطني.

لا شك أن كل مطلع على وثائق الحركة الوطنية ونصوصها خاصة -النجم -حزب الشعب - حركة الإنتصار للحريات أو ما يعرف بالإتجاه الإستقلالي يجد هذه العبارة حاضرة منذ الوهلة الأولى في مطالبه. فبرنامج النجم المعلن عام 1937م يورد ولأول مرة منذ وقوع الاحتلال الفرنسي على الجزائر سنة 1930م صراحة -الحرية والإستقلال التام لهذا البلد. كما أن جريدة الإقدام الناطقة باسمه قد أوردت عبارة "الإستقلال التام لشمال افريقيا، وانسحاب القوات الفرنسية، وتشكيل حكومة وطنية ثورية"[2]، وقد ورد ذكر هذا المطلب في كل برنامج هذا الإتجاه (حزب الشعب - حركة الإنتصار) حتى اندلاع الثورة عام 1954. وعليه فالمطلب قديم جديد، والجديد فيه هو تحديد البيان نوع هذا الإستقلال وإطاره الفكري والقانوني والسياسي* وهو بذلك يعطي صفعة للإستعمار وقوانينه التمييزية ويتعهد أصحاب البيان أن الهدف هو احترام الحقوق والحريات في ظل المساواة التي نادت بها كل الدساتير العالمية.

إلى جانب وسيلة تحقيق تلك الجوانب التي -ربما -ظلت غامضة في أدبيات الحركة الوطنية من قبل وجاء البيان ليوضحها بعبارة صريحة (بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات

[1] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.4 .

[2] رابح بلعيد: رسالة الأطلس، عدد 107 – الحلقة 20 ص. 11 جريدة الإقدام العدد الخامس 1927.

* ان الإستقلال يطالب برحيل القوات الفرنسية وفي المقابل ومراعاة للمبادئ العالمية والدساتير يتعهد أصحاب البيان باحترام الحقوق والحريات دون تمييز عرقي أو جنسي، أنظر المبادئ العالمية في هذا الشأن والأستاذ الدكتور جودت سرحان: المرجع السابق ص. 9. وما بعدها.

السيادة ضمن المبادئ الإسلامية)[1]، وهي عبارة موجزة بليغة تحمل الكثير من القيم والمبادئ الدستورية والقانونية والنظم والبرامج.

فإقامة الدولة الجزائرية يعني فيما يعنيه إلغاء واقع الاحتلال ومنظومته القانونية الإستعمارية في الجزائر وإعادة بعث الدولة الوطنية الجزائرية صاحبة السيادة الكاملة على الأرض[2]. الثروات الشعب والقرارات والقوانين وذات الإمتداد التاريخي والحضاري، تلك الدولة التي إغتصبها الاحتلال الفرنسي وصادر مؤسساتها وقهر شعبها بقوانين وأفعال تعسفية ردحا من الزمن فسعى الأمير عبد القادر (1932-1947) إلى بعثها وإعادة تأسيسها بكل مكوناتها ووضع نصوصها الأساسية لكن الاحتلال عطل مشروعه الوطني[3]، وقد جاءت ثورة نوفمبر 1954م لاستئناف دورة التأسيس والبناء للدولة الوطنية المغيبة من جديد.

إن التساؤل المطروح بشأن طبيعة الدولة التي أعلنها بيان أول نوفمبر 1954م والتي عبر عنها بـ (إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية هو: هل هذه المبادئ – الديمقراطية والاجتماعية، السيادة، المبادئ الإسلامية) كان لها حضورا في نصوص ووثائق الحركات الوطنية ونصوص الإتفاقيات الدولية من قبل؟ وهل تم التعبير عن رؤاها ومشاريعها في تفكيرها الإيديولوجي والسياسي؟ الأكيد أن بعض هذه المصطلحات وظلال معانيها كان ورد في أدبياتها ونادت بها القوى الوطنية MALD -UDMA وحتى العلماء ULMA الذين كثيرا ما كانوا منسجمين في أطروحاتهم ومواقفهم السياسية مع UDMA الذي يتزعمه فرحات عباس. حيث كان هذا الأخير يتكئ على الزعامة الروحية والتشريعية والأخلاقية والقاعدة الاجتماعية للعلماء لتمرير مواقفه السياسية[4].

[1] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.4 .

[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 268.

[3] عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث. ط. 1 المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. ص. 86 و ما بعدها.

[4] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.30 .

كما أن الحزب الشيوعي الجزائري غير تسميته سنة 1954 ليأخذ إسم: أصحاب الحرية* والديمقراطية – وحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية أدرجت ضمن تسميتها "الحريات والديمقراطية" مسايرة للإتجاه الشرعي والدستوري والسياسي والإنتخابي والإيديولوجي وقد طرحها في وثيقة** سماها بـ: المعالم الرئيسية لنضال الحركة الوطنية الجزائرية التي تضمنت المفهوم الشامل والقانوني لمفهوم الحريات الديمقراطية كمبدأ أساسي ليشتمل بعدها الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية عبر آلية المشاركة الشعبية كمبدأ دستوري في حكم البلاد وإدارة شؤونها وإحترام الحريات الأساسية[1] – مع إقامة "نظام عادل" *** كل ذلك لأجل إبراز العبقرية الشعبية وتنمية قدراتها العقلية. كما أن في ذلك ما يعكس الإستمرارية في الإيديولوجية وتطوير الأفكار ذات المفاهيم القانونية والسياسية العصرية[2].

يذكر بن خدة أن المؤتمر الثاني لحركة الإنتصار MTLD، كانت قد طرحت فيه فكرة جمهورية إسلامية لكن حسبه شخصيات دينية أقنعت مجموعة المؤتمر بالتخلي عن الفكرة حتى لا تستعملها فرنسا ذريعة لشن حملة دعائية إعلامية وسياسية لإثارة رد الغرب المسيحي ضد الجزائر وتحويل العلاقة إلى حرب دينية صليبية. وقد استبدلت العبارة بأخرى استعملت كما يلي: "جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية في نطاق المبادئ الإسلامية" وهي دلالة على تبني البيان روح القانون المستمد من الشريعة الإسلامية، ورفض القوانين الفرنسية، كما توحي إلى رفض التشريع الفرنسي

1 عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث. ط. 1 المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. ص. 86 و ما بعدها.

* نلاحظ أن التسمية أخذت مصطلح قانوني دستوري نادت به معظم المبادئ والقوانين الدولية في تلك المرحلة.

** وثيقة صادرة عن حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية في ديسمبر 1951م

*** لأن أصحاب البيان يدركون معناه الشعب من استخدام العدالة لنصوص قانونية تمييزية منذ قانون الأهالي وما تبعه كما ذكرنا في الفصل الأول.

[2] C. COLLOT et J.R Henry: Le Mouvement national Algerien, Textes 1912-1954 Ed. OPU. Alger 1978. P.304.

ومصادره الإيديولوجية الإستعبادية وهو ما جاء تلميحا في العبارة الواردة في الهدف المعلن لبيان أول نوفمبر 1954[1].

لكن الملاحظ كذلك في النسخة المعتمدة لدينا في الدراسة* هو ورود مصطلح "ديمقراطية إجتماعية" بدل "ديمقراطية وإجتماعية" أي اسقاط حرف "الواو" في اللغة العربية يفيد العطف والفارق طبعا بين واو واضح بين "الديمقراطية الاجتماعية" و"الديمقراطية والاجتماعية".[2]

لقد جاءت العبارة الأولى في تحديد لنوع الديمقراطية "ذات الصبغة والنمط الإشتراكي[3]" بينما في العبارة الثانية إطلاق للمعنى لترك مساحة الإجتهاد واسعة بخصوص نوع الديمقراطية التي تتطلبها الضرورة والمرحلة والحاجة، بل إنها الديمقراطية التي تتأطر ضمن المبادئ الإسلامية كما جاء في اخر العبارة، أي أن لا تتعارض فلسفتها ومنطقها مع القيم والتشريع الإسلامي** فكرا وممارسة وسلوكا. ولعل اسقاط الواو من المترجمين كان مقصودا وليس من باب الخطأ، والذي يؤكد ذلك ما ورد في أرضية الصومام 1956م من إسقاط لإطار ومبادئ الدولة. حيث نصت في تعريف الدولة المراد إقامتها بعبارة (.. دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية وإجتماعية)[4].

أما بشأن عبارة "ذات السيادة" ففيها من الدلالة الدستورية ما يستوقفنا، إذ أن التأكيد على مصطلح "السيادة" فيه رفض صريح لكل قوانين وأشكال الوصاية والتبعية للإحتلال. أي رفض

---

[1] انعقد في أفريل 1953 أنظر النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.8.

[2] Benyoucef . BENKHEDDA : **Les Origines du 1er Novembre**, Ed. Dahleb .Alger. 1988. P. 222.

[3] عبد الرحمان العقون: الكفاح القومي والسياسي. ج.3 المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر – 1985. ص. 375.

* وهي النسخة المترجمة للبيان إلى العربية من الأصل الفرنسي الذي كتب به.

** وهو ما حرصت عليه كل دساتير الجزائر المستقلة المتتالية منذ دستور 1963 إلى دستور 2016م سواء في الديباجة أو بصريح العبارة من خلال مواد الدستور.

[4] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.12.

*** خاصة النموذج التونسي في تبنيه للإستقلال المرحلي القائم على مبدأ "خذ وطالب" أو سياسة "المراحل" والتي ستكون أساس التفاوض بينهم وبين الفرنسيين بدءا من سنة 1955 لتتوج بإستقلال ذاتي "حكم ذاتي".

للشكل "الفدرالي" الذي كانت النخبة تعزف على وتره سياسيا وكذلك رفض للحكم الذاتي المنقوص. كما هو الحال مع الجارتين تونس والمغرب***. كما فيه كذلك إشارة قوية إلى رفض الإنخراط في الصراع الدولي آنذاك ممثلا في الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي الشيوعي والغربي الرأسمالي وسعيهما إلى إحتواء الحركات التحريرية وثورات الشعوب – خاصة الكتلة الشرقية – لفرض ايديولوجيتها عليها ووصايتها السياسية[1].

بذلك فإن البيان أقر مبدأ السيادة الكاملة غير المنقوصة للدولة المستقلة* التي يرغب في تشييدها كثمرة لكفاح الشعب وتضحياته. كما أكد على إصرار أصحابه (البيان) على بعث "الدولة الوطنية" الحرة "الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية". وهنا بيت القصيد، فما المقصود بالمبادئ الإسلامية وهل سبق ورودها كذلك في الأدبيات السياسية للحركة الوطنية وهل تم الإلتزام بها ضمن المسار الثوري وفي سياق العمل لإعادة بناء الدولة الوطنية الجزائرية[2].

إن قضية الإسلام ومبادئه تعد من أبرز وأهم القضايا التي صاحبت وواكبت حركة الجهاد الوطني أيام المقاومات في القرن 18م، وفي فترة النضال الثقافي والسياسي الوطني على عهد الحركة الوطنية. وكان أقوى فصيل تبنى "القضية الإسلامية" هي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي حملت شعار "الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني". كما أن جل وثائق PPA– حركة الإنتصار للحريات – كانت تنص على "المبدأ الإسلامي" كمنطق ودستور وسلوك في نضالها السياسي الوطني. بل ان مجموعة النخبة بنوعيها "الليبرالي والشيوعي" كثيرا ما رفضت الإدماج الكلي وأصرت

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 269.

[2] عبد الرحمان العقون: المرجع السابق، ص 376.

على الحفاظ على القوانين والنصوص في أحوالها الشخصية الإسلامية، إنتماءا وعقيدة وسلوكا وتطبيقا دون أن تتنازل عليها[1].

بذلك يمكن أن نقول أن بيان أول نوفمبر أكد ما كان موجودا في أدبيات الحركة الوطنية في هذا المجال، لكن الجديد فيه هو إزالة الغموض عنه وتحديد وظيفته بدقة بعد ما كان شعارا يفتقر إلى المفهومية الدقيقة والإجرائية العملية. فالبيان قد حسم ما كان معلقا وأزال الغموض والإلتباس. فما المقصود إذا بالمبادئ الإسلامية التي نص عليها بيان أول نوفمبر 1954م[2]؟

يورد الدكتور سعيد علوان توضيحا فيقول "كلمة مبادئ جمع مبدأ وهو الأصل والبداية والإبتداء... ومبادئ العلوم هي مسائلها الرئيسية وهي قواعد ومعايير عملية تبنى عليها قيم الأعمال ... ويواصل تعليقه مؤكدا أن مبادئ الإسلام تعني قواعده الأساسية التي يقوم عليها وهي أدق وأشمل من كلمة قانون. وبذلك فإن بيان أول نوفمبر 1954م (قد أكد ضمنيا أن تكون الثورة الجزائرية والدولة التي ستقوم على إثر انتصارها ممثلة لجميع قيم الإسلام. وبهذا يكون البيان قد فصل في المرجعية العقدية والتشريعية والفكرية والسلوكية للثورة الجزائرية، بل والدولة الوطنية المستقبلية التي ستقوم كثمرة لكفاحها[3].

في المقابل نجد الدكتور عميراوي حميدة يتساءل هل حدد منظروا الثورة التحريرية هوية الشعب الجزائري في نداء أول نوفمبر 1954 وهل رسموا أبعادها؟ ليجيب (...ما نلمسه في هدف الثورة التحريرية التي بدأت مشروعها الحضاري ببيان أول نوفمبر 1954 الذي كان من أولوياته تحرير

[1] سعيد عليوان: قيم الإسلام في مواثيق الثورة الجزائرية (بيان أول نوفمبر، ميثاق الصومام 56، وبرنامج طرابلس 1962) مقال كتاب: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة الجزائرية (1954-1962) ط.1 ج.1 منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفة – جامعة منتوري– قسنطينة - الجزائر 2003.ص.32 . 39.

2 النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق ص.30 .

[3] سعيد عليوان، المرجع السابق، ص 40.

المجتمع الجزائري من الإستعمار الأوروبي وفرز هويته عن باقي هويات المجتمع الإستيطاني... وبتأسيس دولة جزائرية حرة ديمقراطية، قائمة على الإسلام دينا وعلى العربية لغة وعلى الثقافة العربية ممارسة[1].

من جانب آخر فإن تأكيد دور "العقيدة الإسلامية" ومحاورها في دفع عجلة الثورة وتوفير الدعم الجهادي المطلوب في محاربة الإستعمار يبدوا أكثر حضورا وفعالية وهو ما انتبه إليه احد الكتاب حين قال (.... دور العقيدة الإسلامية في تطور الثورة المناهضة للإستعمار. وكذلك دور التقاليد العربية الإسلامية في التطور السياسي والاجتماعي...) ومن الناحية التاريخية فإن الإسلام يكون القاعدة الثقافية والاجتماعية للجماهير الشعبية التي ترمز الى كل نجاح في الحركة الوطنية الثورية في الجزائر[2].

ويرى البشير الإبراهيمي حضور القيم الإسلامية التي عبر عنها البرنامج الثقافي والسياسي للعلماء بامتياز ويصفه بالحضور الباهث في البيان ناهيك عن عدم قدرته على التعبير الصريح عن البعد الحضاري للأمة الجزائرية ممثلا خاصة في مبدئي الإسلام والعروبة يقول (.. يلاحظ بدون شك أن هناك غيابا لمبادئ جمعية العلماء المسلمين التي رسمتها للجزائر ماضيا ومستقبلا. كما يلاحظ أن البيان لا يجيب على بعض النقاط بوضوح: كالهوية والإسلام والعروبة. وأنه ليس ميثاقا أو عريضة مرجعية ذات فلسفة وتصورات حضارية. وإنما هو وثيقة سياسية صحفية كتبت فيما يبدو على عجل وصيغت في عبارات بسيطة وعملية)[3].بل اعتبره بيانا صاغه أشخاص ذوي ثقافة ماركسية علمانية بعيدين عن التراث الثقافي لوطنهم* وهذا في تقديرنا سبب التحفظ الذي أبداه حوله بعض العلماء.

[1] عميراوي حميدة: فاتح الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات العالمية – مقال بمجلة المصادر. عدد 9 السنة 2004. ص. 18.

[2] George A. Tolaidoros: La Culture Politique Arabo Islamique et naissance du nationalisme Algérien. 1930-1962. P.63

[3] بشير الإبراهيمي: **في قلب المعركة**. ط. 1 دار الأمة – الجزائر. 1997. ص.7

* بشير الإبراهيمي: تاريخ الجزائر الثقافي. ج. 10 ط.1 دار الغرب الإسلامي – بيروت –لبنان. 2007. ص. ص. 76.82.

**كل ذلك إحتراما وسماحة مع التنوع الاجتماعي والثقافي للمواطنين والرعايا على حد سواء.

يمكن القول أن بيان أول نوفمبر 1954 وفي سياق تحديد هدفه العام قد حمل الملامح والخطوط العريضة لمشروع دولة ومجتمع يتأسس ضمن إطار دولة وطنية جزائرية حرة وعادلة ديمقراطية** ذات سيادة في اطار المبادئ الإسلامية مستجيبة بوفاء لعناصر هويتها الحضارية وخصوصياتها الوطنية والقومية. يفتخر مواطنوها بالإنتماء إليها وخدمتها وحراسة حدودها تلغي كل ارتباط بالنظام الكولونيالي الذي عطل حركيتها ودورتها التاريخية طيلة قرن وثلث القرن.

أما القسم الثاني من الهدف العام، فقد قدم إلتزام الشرف بحماية الأقليات غير المسلمة (مستوطنون من المسيحيين واليهود) في الجزائر تلك التي ترغب في العيش في كنف "الدولة الوطنية الجزائرية"[1] التي حدد مبادئها وفلسفتها البيان، فحقوقهم وحرياتهم الأساسية مكفولة من حيث كونهم غير جزائريين أو عند قبول المواطنة الجزائرية حسب رغبتهم، فلن يقع تمييز تجاههم لا في الإنتماء الاجتماعي ولا في العقيدة الدينية. بل أن نصوص وقوانين الدولة هي التي ستضمن ذلك.

إذ جاء في البيان (.. إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني)[2]، بهذا اكتمل الهدف الذي حدده البيان للثورة في "دولة جزائرية ديمقراطية وإجتماعية ذات سيادة ضمن اطار المرجعية الإسلامية" تلك الدولة التي تحترم الأخرين وتحترم حرياتهم الاجتماعية والدينية لهدف عام[3] وتستمد قوتها وشرعيتها الدستورية من الإتفاقيات الدولية ومبادئ الأمم المتحدة وعلى الخصوص معاهدة لاهاي، وكذا معاهدة جنيف 1949م.

الأهداف الداخلية للبيان:

[1] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، 1954-1962، المصدر السابق ص.12.

[2] بشير الإبراهيمي: في قلب المعركة. المرجع السابق، ص.8

[3] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق ص.12.

1. التطهير السياسي للحركة الوطنية بمعنى نقلها من النهج الإصلاحي الغارق في شتى ألوان الصراع الذاتي والسياسي واعتبار ذلك سبب تعطل الحركة الوطنية وتخلفها عن الركب التحرري المغاربي. إلى ميدان الكفاح الوطني المسلح.
2. التعبئة الشاملة لكل الطاقات الحية من الأمة. ومد اليد لكل الجزائريين للإنخراط في العمل الثوري المسلح، ثم توجيه كامل الجهد والإمكانيات ضد العدو الوحيد وهو النظام الإستعماري لأجل تصفيته نهائيا. بذلك فإن البيان قد قدم شهادة على القطيعة الجذرية مع العهد الإستعماري الماضي إن على مستوى الأهداف ووسائل العمل وصيغها... أو من خلال توجيه النقد اللاذع للحركة الوطنية وأساليبها القديمة في النضال تلك التي أرهقتها وفرضت عليها سنوات من الجمود والروتين والإنحراف السياسي مما جعلها تحرم من السند الجماهيري وتتجاوزها الأحداث إقليميا وعالميا. لكن كل ذلك لم يمنع من مد اليد البيضاء لكل الفعاليات السياسية الوطنية بصفتهم افراد للمساهمة في انجاز هذه الأهداف الوطنية النبيلة[1].

الأهداف الخارجية:

استكمالا للمهمة الداخلية عزز البيان ذلك بوضع خطة تضبط الأهداف الخارجية للكفاح الوطني لأجل التحرك الدولي لدى الرأي العام العالمي الرسمي، ممثلا في الهيئات والحكومات والمنظمات الدولية، إلى جانب العمل باتجاه الرأي العام المدني والشعبي بجمعياته وصحافته ورجاله الشرفاء من المفكرين ونشطاء حقوق الإنسان كي يساندوا كفاح الشعب الجزائري ويمكنوا قضيته من التدويل*، ومن ثم سحب الغطاء على جرائم الإستعمار وتجنيد الضغط الإعلامي والدبلوماسي ضده للإعتراف

1 المرجع نفسه، ص 13.

بحق الجزائر بتقرير مصيرها** الى جانب كشف الجرائم الإستعمارية اللاأخلاقية واللاإنسانية في حق الجزائريين العزل[1].

كما دعا البيان الى التأكيد على الإطار الطبيعي للقضية الجزائرية وهو الإطار الوحدوي المغاربي العربي الإسلامي وبالتالي الفصل في هوية الدولة واطار انتمائها الجغرافي، التاريخي والحضاري فقد جاء في البيان (... تحقيق وحدة شمال افريقيا في داخل اطارها الطبيعي العربي الإسلامي..)[2]وفي ذلك تأكيد لهدف سابق للإتجاه الإستقلالي (نجم شمال افريقيا) متمثلا في وحدة المغرب العربي وقد ترجم هذا المسعى في سنة 1947 بتأسيس "لجنة تحرير المغرب العربي" بالقاهرة التي كانت فضاءا للعمل من أجل تحرير الأقطار المغاربية وبناء وحدتها[3].

لقد حدد البيان دوائر الإنتماء الثلاثة للجزائر في الدائرة المغاربية ثم الدائرة العربية ثم الدائرة الإسلامية وبذلك حسم في أبعاد الهوية الجزائرية ولعل في تسبيق الدائرة المغاربية ما يبرره من دور كل عناصر المغرب العربي وخاصة الثقافة البربرية المشتركة وتأثيرها القوي والفاعل في الأحداث*.

---

* الأخذ بالنزاع ليأخذ الطابع الدولي ضد المحتل الفرنسي للضغط على المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة لتفعيل ميثاقها لحقوق الإنسان المعلن في جويلية 1948

** حزب الشعب الجزائري جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حزب الإستقلال المغربي الحزب الدستوري التونسي.

1 سعيد عليوان، المرجع السابق، ص 45.

[2] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.13.

[3] رابح لونيسي: بيان أول نوفمبر) مقال مجلة المصادر. المرجع السابق ص. **36**

* ان عدم ادراج هذا البعد صراحة في البيان يمكن ان يصب في خانة تجنب إمكانية تجدد المشكلة البربرية التي كانت قد ارقت الحركة الوطنية سنة 1949، فيما عرف بالأزمة البربرية وذلك لضمان وحدة الشعب، وتأجيل طرحها، فقد ورد عن الشهيد عبان رمضان أنه قال للمناضلين بمدينة شلغوم العيد بالشرق الجزائري عقب الأزمة البربرية 1949 ما يلي: (... أن البث في المسألة سيتم بعد طرد الإستعمار الفرنسي ولتحقيق ذلك يجب الحفاظ على وحدة الصف وعدم إعطاء فرصة لضرب وحدتنا أنظر:

KHELFA Maamer : **ABAN Ramdan** .**Héros de la Guerre d'Algérie**, Ed. Rahma .Alger 1985. P . 60.

الخلاصة أن النظرية الوحدوية في بيان أول نوفمبر تمثل "وحدة قيمة شاملة ذات بعد تضامني استراتيجي ومصيري لكسب المعركة[1] وعلى هذا المفهوم الفكري والإنساني وقع التعاطف ومساندة الثورة من قبل الأشقاء المغاربة والعرب وباقي الإنسانية في العالم[2].

وسائل الكفاح:

لقد فصل البيان في تبنيه كل وسيلة منسجمة مع العمل الثوري محققة للهدف والغاية المرسومة والمعلنة إن كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي لتأكيد مشروعية كفاح الشعب الجزائري وقضيته العادلة. ولأجل التنسيق مع الأشقاء وكل أحرار العالم الرافضين للهيمنة والقتل والتعذيب والمنادين للحرية وحقوق الإنسان[3] وفي هذا الإطار ركز البيان على الطبيعة السلمية ورفض الظلم والقهر** قد أبدى الثوار إستعدادهم الكامل للسلم وتفادي الخسائر المادية والبشرية ولأجل ذلك تم إعداد وثيقة مشرفة "وأرضية للمناقشة" جاء في البيان (... فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت السلطات تحدوه النية الطيبة..). لكن شرط الإعتراف المسبق بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه وفق شروط البيان:

1. الإعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية.
2. فتح المفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الإعتراف بالسيادة الجزائرية ووحدة الأرض الجزائرية.
3. خلق جو من الثقة بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة التي شرعتها القوانين الفرنسية التمييزية الباطلة[4] بهذه الدعوة، سحب البيان البساط من تحت أقدام

---

[1] مسعود خرنان: **الوحدة المغاربية من خلال مواثيق الثورة الجزائرية**، (مقال) كتاب القيم الفكرية والإنسانية. مرجع سابق. ص. ص. 280-281.

2 مسعود خرنان: المرجع السابق ص. ص 281-282.

[3] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.5.

**نظم تجسد في القوانين التمييزية وسياسة الظلم والقهر – إلخ.

[4] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.6.

الفرنسيين ولم يبق لهم من مبرر في رفض الدعوة إلى السلام وفق المواثيق الدولية. وإن الثورة الجزائرية كانت غاية التحقيق السلام ولم تكن هدف في حد ذاتها يقول الدكتور عامر رخيلة (..ولم تكن الثورة غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة صريحة لإعلان السلم، وإلزام الإدارة الفرنسية الإستعمارية بالإمتثال للمواثيق والنصوص الدولية[1] لكن الإدارة الإستعمارية رفضت كل أساليب الحوار* رغم الضمانات التي قدمها البيان للفرنسيين بشأن مصالحهم الثقافية والاقتصادية المشروعة على أنها ستحترم.

كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات وامتيازاتهما المحصلة بنفس الصفة وتغيير المستوطنين بين البقاء في الجزائر وإمكانية احتفاظهم بجنسياتهم الأصلية بوصفهم "رعايا أجانب" أو التجنس بالجنسية الجزائرية فيكون[2] وضعهم وضع المواطن الجزائري المكفول الحقوق والواجبات بنص المواطنة، ناهيك عن استعداد الجزائر المستقلة أن تفتح صفحة جديدة مع استعمار الأمس على قاعدة المساواة والتعاون. إذ جاء في البيان:

1. فإن المصالح الفرنسية ثقافية أو اقتصادية، ومتحصل عليها بنزاهة ستحترم، وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص، والعائلات.

[1] عامر رخيلة: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، (مقال) مجلة المصادر عدد 7 نوفمبر 2002. ص. 54.

* يجيب وزير الداخلية الفرنسية فرانسوا ميتران بعنجهية على نداء السلم (... المفاوضات الوحيدة هي الحرب، كما أن السفاح بيجار الذي أعدم البطل الشهيد العربي بن مهيدي سنة 1957م برر قوانين سياسة التعذيب والقمع التي كانت منظمة ومقننة في تعاملها مع الثوار وكذا مع الشعب – التعذيب مرض لابد منه خلال الحروب – ...) في الوقت الذي تعالت فيه أصوات أحرار العالم وحتى من اليسار الفرنسي، رافضة منطق وتشريع الحروب كوسيلة لفض النزاع. أنظر بيير هنري سيمون: ضد التعديب في الجزائر. ترجمة بهيج شعبان. ط.1 دار العلم للملايين- بيروت -1957. وكذلك ريموت أرون: مأساة الجزائر: ترجمة سعيد صالح ط.1 منشورات جمعية متخرجي المقاصد – بيروت – 1957. وجون بول سارتر: عارنا في الجزائر. ترجمة عايدة وسهيل ادريس. ط1 دار الأداب – بيروت لبنان 1958- ص.ص.46-66. إلى جانب نداءات بعض الكتاب الجزائريين كمالك بن نبي في رسالته الشهيرة ".. النجدة، الشعب الجزائري يباد ..) التي وجهها إلى الأمم المتحدة والرأي العام الدولي من القاهرة بتاريخ 1957.06.17. يناشد الضمير العالمي لإنقاذ الشعب الجزائري من الإبادة الجماعية المحققة التي يرتكبها الإستعمار الفرنسي. كذلك كتاب بن مهب "المعركة" دار الفكر – بيروت – لبنان – 1986م ص. ص. 80.81.

[2] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص. 6.

2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الإختيار بين جنسيتهم الأصلية ... أو يختارون الجنسية الجزائرية.

3. تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر، وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والإحترام المتبادل[1] .

لقد ركز بيان أول نوفمبر وباقي بيانات الثورة اللاحقة على المضمون الإنساني لجعل الرأي العام الفرنسي يتحمل مسؤولياته تجاه جرائم حكومته وقوانينها، كذلك الأمر مع أحرار العالم بإختلاف معتقداتهم الدينية وانتماءاتهم السياسية، ليدركوا عدالة القضية الجزائرية*.

لقد التزمت الثورة بالمبدأ الإنساني الذي جاء في مشروعها "بيان أول نوفمبر" وتقيدت بقوانين الحرب المستمدة من الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية مثل حسن معاملة أسرى الحرب وعدم تعذيبهم أو الإعتداء على كرامتهم الإنسانية** مما يبين احترام الثورة لوثيقة البيان وباقي مواثيق الثورة***.

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن بيان أول نوفمبر 1954 هو تجسيد لمشروع دولة متجددة ومجتمع وليد بعد طول معاناة. وليد[2] القرن 20م، وثمرة المقاومة والنضال الوطني ضد القوى

---

[1] عامر رخيلة: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية (مقال) مجلة المصادر عدد 7 نوفمبر 2002. ص. 53.

* لقد أكدت رسالة جبهة التحرير الوطني الموجهة للفرنسيين في 20 ماي 1956 في يوم انتفاضة الطلاب الجزائريين ضد الاحتلال الفرنسي وممارساته (..ان الجزائر ستضمن الممارسة الحرة لحقوق المواطنة وواجباتها لكل الفرنسيين الذين سيختارون الجنسية الجزائرية، ويتخلون عن وضعهم الأجنبي، والذي سيكون على كل حال نفس الوضع الذي تضمنه كل الديمقراطيات لضيوفها، أنظر الدكتور عامر رخيلة: مرجع سابق ص. 61.

** أكد رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عباس فرحات في الندوة التي عقدها يوم 12 ديسمبر 1960م بتونس هذا المبدأ الذي جاء في بيان أول نوفمبر 1954 فقال (.. لقد حددنا موقفنا من هذا الموضوع مرات عديدة وقلنا أن للأوروبيين الإختيار بين اكتساب جنسية جزائرية وبين البقاء على جنسياتهم، وفي الحالة الأولى تكون لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات التي على الجزائريين، وفي الحالة الثانية فإن ذلك لا يمنعهم من العيش في الجزائر ومن احترام حقوقهم.

*** لقد جاءت شهادة الفرنسيين مؤكدة لنص بيان أول نوفمبر للمعاملة الأخلاقية والإنسانية في الثورة ومن ذلك الشهادات ما عبر عنه أحد الضباط الفرنسيين لصحيفة فرنسية سنة 1959م (... إننا نحب أن نعلن عن المعاملة الطيبة التي تلقيناها من الجزائريين فلم نتعرض أبدا للشتم أو الإهانة ولم يستعمل ضدنا أي ضغط مادي أو معنوي، وكنا نتناول طعامنا قبل الجميع وفي غالب الأحيان كنا نخجل من هؤلاء الرجال الذين يعاملوننا بمنتهى الطيبة والروح الإنسانية في الوقت الذي خربت ديارهم وقتلت عائلاتهم، أنظر عامر رخيلة، مرجع سابق ص 61.

2 محمد العربي ولد خليفة: الثورة ومكاسبها الباقية، مقال مجلة المصادر، مرجع سابق، ص 81.

الإستعمارية الكولونيالية على مدى قرن وربع قرن. استلهم وجوده وسار مع حركة التاريخ الواعية وتيارها الصاعد فهو "نظرية للتحرر" و"قواعد المنهج الثوري، وخلاصة مكثفة لأهم وأكثر الخلاصات نضجا وتطورا في مسيرة شعبنا المكافح*.

لقد طرح البيان مشروعا دستوريا (ميثاق الثورة) وحلا استراتيجيا للقضية الجزائرية العادلة.

فتركزت خطوات هذا المشروع :

1. البعد المكاني أو المجال الجغرافي ممثلا في الوطن الجزائري.
2. البعد الزماني الذي كان حصيلة الماضي المشترك بكل مكوناته السياسية الاجتماعية العقائدية والقانونية والثقافية.
3. البعد الوطني المرتكز على الإحساس العميق بالإنتماء الى الجزائر وقد كرسته المقاومات الوطنية والنشاط النضالي للحركات السياسية الوطنية.
4. البعد الحضاري الذي عبرت عنه العقيدة الإسلامية والتراث العربي والثقافة الوطنية[1].

* وفر البيان الحد الأدنى لإحداث القطيعة مع نظام السلطة الإستعمارية سياسيا وقانونيا

[1] HAMDI Mouloud : Le Constitutionnalisme en Algerie, Le Processus d'Institutionnalisation du pouvoir dans une société postcolonial. Thèse de Doctorat, Université de Droit d'Economie et de Science Social. Paris. 1986. P942

المرجعيات الفكرية والقانونية لوثيقة بيان أول نوفمبر 1954:

من الطبيعي أن يكون البيان يشير بإحداث القطيعة مع أخلاقيات شريعة المستعمر والقيم الهابطة واللادستورية والعلاقات الاجتماعية التمييزية والنسبة الاقتصادية وقوانينها الإستغلالية* مرجعيات فلسفية وفكرية وقانونية تفاوتت في اعداد بيان أول نوفمبر 1954م، إن المتتبع لمراحل التطور التاريخي للجزائرو طرائق التعامل مع التأثيرات والتدخلات الخارجية يجد أن تاريخ الجزائر لا يرجع فحسب إلى سلسلة غير متقطعة من الصراعات والمحاولات المتعددة للسيطرة الأجنبية[1] إن الجزائر عرفت بالفعل تتابعا لعمليات السيطرة والغزو، لكن ذلك مرده أنها كانت دوما محل طمع القوى والمجتمعات الأجنبية الأمر الذي يفسر أن التدخلات الأجنبية التي بلغ الإستعمار الفرنسي أبلغ الصور وأشدها إنكارا لوجود الأمة الجزائرية هي ما أخرت بل حاصرت تشكيل هذه الأمة[2]، وذلك بمحاولة الدفع إلى تشكيل قوميات مختلفة[3].

أما بيان أول نوفمبر 1954 فقد حدد لحرب التحرير الوطنية هدفا تمثل في إعادة بناء الدولة الجزائرية. وبذلك أدرج ومنذ البداية آفاق الإستقلال الوطني ضمن الإطار العام لحق الشعوب في تقرير مصيرها[4].

كما أنه من غير الممكن استيعاب الدور الذي قام به الإسلام باعتباره مصدرا فلسفيا وفكريا لبيان أول نوفمبر دون التركيز على فكرتين أساسيتين:

---

1 Benyoucef Benkhedda : op. cit, p 223.

2 AMEZRAR Redha: De la Conception de notre histoire National. Le Quotidien d'Oran du 09.02.2012.

3 BRAHIM Mohamed : Le pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionnelle. OPU. Alger. 1995. P.117.

4 Mostapha LACHREF/ Op cit P.116.

الفكرة الأولى: تدور حول عوامل الوحدة الوطنية التي ساهمت التحام الشعب الجزائري وبناء شخصيته، وكان الإسلام أساسها. إذ يرى مصطفى لشرف "بعد أن دمر الإستعمار الدولة الجزائرية سعى إلى تدمير المجتمع الجزائري"[1]، لكن المستعمر حاول عبثا أمام إحتفاظ الشعب الجزائري بدينه الذي كان بمثابة الملجأ وقطب المقاومة للجزائريين وحوله تبلور الشعور الوطني بالإنتماء إلى المجموعة المستعمرة المختلفة عن المجموعة المسيطرة. ومن هنا حاز الإسلام على المصدر العلوي للشرعية .هذا الإعتراف للإسلام والتسليم بدوره حرص البيان على تأكيده من خلال التشديد على أن "إعادة بناء الدولة الديمقراطية ينبغي أن يتم في إطار المبادئ الإسلامية[2].

الفكرة الثانية: وهي أن بيان جبهة التحرير الوطني لم يكن له السبق في الإغتراف من الإسلام لتأسيس الشرعية لمشروعها الإستقلالي[3]، بل أنها فعلت كما فعلت من قبلها كل ايديولوجيات حركة التحرير الوطني وهذا يدل على صعوبة تجاوز الإسلام الذي إرتقى طيلة الاحتلال الفرنسي إلى قطب لهوية الشعب الجزائري على أن امتياز البيان هو في تقدمه على سبقه من منظمات الحركات الوطنية في الرفع من وضع الإسلام في الدولة المراد إعادة اقامتها ومن جهة أخرى تكريس إستمرارية الوعي بالإطار الطبيعي العربي والإسلامي والإفريقي[4] .

إن استحضار روح اعلان حقوق الإنسان والمواطن للثورة الفرنسية لسنة 1789م في هذا السياق معناه أن الإعلان ترك بصمات واضحة في وثائق ومواثيق الحركة الوطنية وحركات التحرير الوطني، ومما يلفت النظر أن المقاومة السياسية التي انخرط فيها ممثلوا الشعب الجزائري إبتداءا من الحرب العالمية الأولى والى سنة 1954 للوصول تدريجيا الى نيل حق المواطنة في الإطار الفرنسي ثم حق ممارسة هذه المواطنة السياسية والدستورية بالإستقلال عن فرنسا تتقيد أكثر في منطق المادة الثانية

[1] Mostapha LACHREF/ Op cit P.117.

[2] BRAHIM Mohamed : Le pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionnelle. OPU. Alger. 1995. P.116.

[3] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962، المصدر السابق ص.12.

[4] GOUMEZIAN. SMAIL: Algérie l'Histoire en Héritage. Edif. 2000 Alger. 2011. P. 313.

من الإعلان الفرنسي التي نصت على أن أي هدف، أي جمعية سياسية هو صون للحقوق الطبيعية، وغير قابلة للتقادم التابعة للإنسان وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والأمن ومقاومة الطغيان[1].

هذا فيما يتعلق بالمقاومة التي سبقت صدور البيان، أما فيما يتعلق بما أعلنه البيان فإن إعلان الإستقلال الخاص بالثورة الأمريكية المعتمد في 4 جويلية 1776، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن للثورة الفرنسية المعتمد في 26 أوت 1789 شكلا بشكل أو بآخر مصادر قانونية وتاريخية لبيان أول نوفمبر 1954[2].

كما هو الحال بالنسبة للدستور الفرنسي* الذي كان ساري المفعول وقت إعداد بيان أول نوفمبر. كل هذا مثل سوابق قانونية مفيدة لمحرري البيان[3]. فليس من عجيب المصادفات أن عبارات "الدولة الاجتماعية" و"الدولة الديمقراطية" التي وردت في البيان هي إفرازات الليبرالية السياسية الفرنسية، فضلا عن ذلك يعتقد في وجود خلل بشأن مفهوم الديمقراطية المتمحور حول مكانة الشعب أو الأمة في الدولة والأساس القانوني للسيادة، هذه المسألة فصل في تصور واحد منها الإعلان الفرنسي لسنة 1789 بإعتماده نظرية السيادة الشعبية التي أصلها جون جاك روسو في العقد الاجتماعي[4] وهي نظريات اجتماعية قانونية أضيفت الى رصيد محرري البيان ومرجعياتهم الإسلامية وكذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[5].

---

[1] GOUMEZIAN. SMAIL : Ibid. P. 313.

[2] صابحي مبارك: **الجانب التشريعي للثورة التحريرية**. مجلة العلوم، جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر- عدد 11 . 1999. ص.218.

* قانون الجزائر 1947.

[3] ARDANT Philippe : Institution politique et droit constitutionnel. 7ème Ed. LGDJ. 1995 PP.164.165.

[4] بيان أول نوفمبر 1954. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 30.

[5] الدكتور علي عواد: عقيد ركن. قانون النزاعات المسلحة- القانون الدولي الإنساني – دليل الرئيس والقائدط.1 – دار المؤلف. بيروت – لبنان- 2004 ص. ص. 12 و14.

المبحث الثاني: خصوصية البيان وأبعاده السياسية والقانونية

إنّ من يقرأ بيان أول نوفمبر 1954 لا يجد صعوبة تذكر في التّوصّل إلى أنّ الروح التي سيطرت على إعداد هذه الوثيقة لم تكن تلك الروح المنحدرة من الأوساط الأدبية والفلسفية بل أنه لامس جملة من القيم والمواقف الأخلاقية والمبادئ الدستورية والإنسانية.

1. دسترة الوطنية:

قد يتساءل الدارس عن المفهوم القانوني للوطنية الذي طبع بيان الفاتح من نوفمبر 1954 وقد يضيف البعض قوله: إن مواثيق وبرامج منظمات وأحزاب الحركة الوطنية التي طالبت باستقلال الجزائر وسبقت قيام ثورة أول نوفمبر 1954 هي الأخرى تتشبع بالوطنية ثم قد ينهي المتسائلون كلامهم فيقولون: لماذا يعطي بيان الفاتح من نوفمبر 1954 ذلك الحظ الوافر والغالب من الوطنية بالمقارنة مع المواثيق و البرامج التي سبقته[1]؟

يدل مفهوم "الوطنية" على أن المبادئ الموضوعة في نص أيّ إعلان أو وثيقة دستورية تنادي بقيمة عامة تتجاوز الأفراد والمنظمات والأحزاب، أي قيمة وطنية تأكد سمو وغلبة مصلحة الأمة على حساب مصالح الجماعات والطبقات والأفراد الذين يشكلون الأمة ذاتها أي أن القاعدة القانونية هي قاعدة عامة ومجردة، مثل هذا الطابع الذي يثبت لبيان أول نوفمبر 1954 أنه واحد من الميزات الأكثر وضوحا للتصور الثوري للاستقلال والحرية واستعداء الاستعمار[2].

وليس أدعى إلى التأكيد على طابع "الوطنية" الذي يلف البيان مما ورد في هذا الأخير، فالبيان نسب إلى الحركة الوطنية توجيهها السيئ و ذكّرها بعدم تمتعها بالسند الضروري للرأي العام الداخلي كما لم يجد غضاضة في اتهام الأشخاص بإيقاعها في المأزق[3]، بل إن جبهة التحرير الوطني صرحت

1 سعيد عليوان، المرجع السابق، ص 35.

2 النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: مصدر سابق ص 36.

3 صابحي مبارك: المرجع السابق، ص 220.

باستقلالها عن جناحي الحركة الوطنية اللذين أعماهما التنازع على السلطة في ظل الحكم الاستعماري، لذا قررت الجبهة وضع "المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسّمعة" وتوجهت "ضد الاستعمار ودساتيره وقوانينه الذي هو العدو الوحيد"[1].

والبيان لم يرفع من شأن المصلحة الوطنية كذلك إلا عندما اقترن الهدف الذي حدّده بالاستقلال النهائي للجزائر المتعارض جذريا مع قومية وتشريع الأمم الأوروبية القديمة. إنها الوطنية التي تستجيب لغاية البحث المتجذر في القدم عن الكيان الجزائري المراد إعادة بعثه كأمة موحدة ومستقلة.

ثم إن الوطنية ظهرت في خطاب الحركة السياسية التي فجرت العمل الثوري التحريري وقررت فرض سمو الأمة التي تنتمي إليها في كل المجالات فرفضت القيادة الكاريزمية وتقديس الشخص وتبنت مبدأ القيادة الجماعية للثورة الجزائرية نزولا عند إملاءات بيان أول نوفمبر 1954 ومبادئه[2].

2. الإرادوية:

شيء آخر يلفت النظر حين يتفكر الدارس في ثورة أول نوفمبر 1954 التي أعلن عنها البيان، فمن خلال هذا الأخير اعتبر مفجّروا الثورة التحريرية أن هدف أي حركة ثورية هو خلق كل الشروط الثورية والقانونية للقيام بعمل تحريري.

وليس من قبيل المصادفة أن يشدد البيان على أن الوقت حان لافتكاك الحركة الوطنية من المأزق الذي أسقطها فيه الأشخاص والتأثيرات ودفعها إلى المعركة الحقيقية.

من خلال هذا الفهم الواقعي للعمل الثوري التحرري لا يجد أيّ كان غرابة في أن تحمل جبهة التحرير الوطني على نفسها إنجاز مهام أساسية في الوقت نفسه: عمل داخلي عسكري

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني : المصدرالسابق، ص 37.

[2] Hamai Mouloud : Thèse précitée, page 940

وسياسي وعمل خارجي لإشغال العالم كله بالقضية الجزائرية وعدالتها وجور المبادئ والقيم والقوانين الاستعمارية[1].

هكذا يكون موقف من فجر الثورة كمن فكر وقرر تغيير مسار الأحداث بالإرادة دون سواها، أي كمن غلب الإرادة على الذكاء والعمل على الفكر الثقافي والمبادئ النظرية .لقد كان هذا التوجه إعلانا صريحا وواضحا عن موقف أخلاقي قانوني يشدد على ضروريات الحياة الحرة كمشروع دستوري عند من استقل بتفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، فليس عبثا إن اكتفى هؤلاء بإشعال فتيل الكفاح المسلح قبل استجماع الوسائل والإمكانات وإنشاء المؤسسات والهياكل اللازمة لمواصلة العمل الثوري التحريري و إنجاحه*.

3. الحداثة المعتدلة:

يحظى الخطاب الذي ساقه بيان الفاتح من نوفمبر 1954 بأهمية كبرى لأنه وُجّه إلى الشعب الجزائري والمناضلين من أجل القضية الوطنية. لذا، لما كان الشعب الجزائري والمناضلين في سبيل القضية الوطنية العادلة هم المخاطبين ببيان جبهة التحرير الوطني، فإنه كان منتظرا من هذا البيان أن يبشر المجتمع الجزائري باعتباره كيانا واحدا متحدا حول قضية الإستقلال، بل إن البيان اعتبر جذور الشعب الجزائري موغلة في القدم على غير ما تصوره الاستعمار وحاول تسويقه**.

[1] مدان محمد: الأصول السوسيو– تاريخية للسلطة السياسية في الجزائر 1962-2002، دراسة أنثروبولوجية، رسالة دكتوراه، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تلمسان، 2007-2008 – ص 182.

* يبدأ البيان بذكر المخاطبين بذواتهم: أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية . . .

** البيان لم يمجد العصور الذهبية للتاريخ العربي الإسلامي التي تألقت فيها الجزائر – الأمة الموجودة منذ القرن السابع الميلادي كما يريد أن يؤكده البعض ولم يرجع ظهور الجزائر إلى العهد النوميدي كما يرغب البعض الآخر. عن هذا الخلاف ينظر إلى: Le , (Harbi Mohamed) FLN, mirage et réalité-des origines à la prise du pouvoir 1945-1962, Naqd, ENAL, Alger 1993.Goumeziane (smail), op cit, p 314-315.

غير أن البيان نص على "إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية " وتجنب ربط أصل نشأة الدولة المراد إحيائها بفترة تاريخية معينة***.

من هنا كان العزوف عن الدخول في متاهات جذور الجزائر التاريخية في البيان الشاهد على الحرص على ما يجمع لا على ما يشتت سيما وأن الظرف كان لا يسمح إلا بمزيد من أسباب الوحدة والتلاحم بين مفجري الثورة التحريرية حتى يلقى نداء هؤلاء إلى الشعب الجزائري والمناضلين في سبيل القضية الوطنية العادلة صداه ويؤتي مشروعهم الثوري التحريري أُكله ولا يبوء بالفشل[1].

ولو أننا وقفنا عن هذه المسألة لتبيّن أن الخطاب تميز بطابع عصراني – دستوري حداثي لا يرى تناقضا بين طبيعة الدولة المراد إعادة بعثها وبين إقرار الحريات الديمقراطية والأخذ بقيم الحداثة، فمن جهة اتبع مفجرو ثورة 1954 من خلال تحديد إعادة بناء الدولة الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة هدفا ودستورا للمعركة الثورية التحريرية خيار الحداثة، ومن جهة أخرى لم يتصور محررو البيان أي نجاح لمشروعهم الثوري التحرري بدون الإتكاء على المرجعية الإسلامية والقانونية التي جسدها البيان في ارتباط الدولة الجزائرية المستقلة بالمبادئ الإسلامية[2].

غير أن الخطاب الذي ساقه البيان لا يمكن الحديث عنه بدون تحديد طبيعة توظيفه، ذلك أنه كان خطابا وطنيا، أي أنه خطاب لم يركز على البعد الديني بقدر ما ركز على البعد السياسي والقانوني لأن ما كان يهم محرري البيان من خلال هذه الوثيقة هو الوظيفة التعبوية والتحريضية التي يؤديها الخطاب إزاء الاستعمار ودمر كل دساتيره التميزية[3].

الأبعاد السياسية والقانونية للبيان:

*** عملت المواثيق والدساتير بعد الإستقلال على التوفيق والجمع بين من يتمسّك بالجذور العربية الإسلامية للجزائر وبين من يعيد بتاريخ الجزائر إلى العهد النوميدي.

[1] Brahimi (Mohamed), op cit, p 11.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: مصدر سابق ص 12.

[3] سعيد عليوان، المرجع السابق، ص 40.

إن الإحاطة بالأبعاد السياسية والقانونية لبيان الفاتح من نوفمبر 1954 تتطلب ملامسة طبيعة البيان (I) ثم تناول مساهمته في تبرير شرعية الحركة التي أعلن عنها لقيادة الكفاح الثوري المسلح (II) وأخيرا التعرض لطبيعة الحكومة التي لم ينشئها البيان لإزالة النظام الاستعماري ومع ذلك حمل علاماتها (III).

I. طبيعة البيان:

إن البيان وثيقة مرجعية أساسية تضيء جوانب الثورة الجزائرية، فهو قبل أي شيء برنامج تشريعي سياسي لحركة ثورية تحريرية وطنية، ثم إنه موجه للثورة ذاتها ومؤسس لنظامها السياسي.

1. البيان برنامج سياسي تشريعي لحركة ثورية تحريرية وطنية:

ليس عبثا إن اقترح محررو البيان بكل وضوح وصراحة تكييف طبيعة الوثيقة التي دولوها بالبرنامج السياسي، ذلك أن البيان الذي هو ميثاق جبهة التحرير الوطني يتضمن المبادئ والأهداف والوسائل التي سوف تؤطر نظريا وعمليا مسار الجبهة حتى تحقيق الاستقلال الوطني*.

ولعل الآية الكبرى هي أن جبهة التحرير الوطني من خلال البيان نادت الميصاليين والمركزيين[1] دون أن تذكرهم بالإسم للالتحاق بها، وأسفت على الصراعات الداخلية للحركة الوطنية الجزائرية كما عاينت إفلاس الشرعية الحزبية لكنها لم تغلق البتة الباب على كل مناضل شريطة أن ينخرط في برنامجها القائم أساسا على استرجاع سيادة الدولة الجزائرية، وكما دعت الجبهة الجزائريين من جميع الطبقات والأحزاب والحركات للانضمام إلى برنامجها فإنها دعت الجزائريين لمباركة البيان بل جعلت انضمامهم إليه واجبا من أجل استعادة حريتهم ، هذه الحرية التي غابت في التشريع الفرنسي تحيا الجزائر[2].

* ظهرت الأزمة السياسية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية إثر انعقاد المؤتمر الثاني في أبريل 1953الذي تعرض لواقع الحزب وأساليب عمله وإدارته الأمر الذي كشف عن ظهور تيار يرفض تركيز السلطات في يدي ميصالي الحاج ويطالب بديمقراطية في تسيير الحزب وإثر معارضة ميصالي الحاج لهذا التوجه انعقد مؤتمر في بلجيكا في جويلية 1954 وقرر فيه فصل أعضاء اللجنة المركزية المعارضين لميصالي الحاج و طالب هذا الأخير بالتفويض المطلق له لسلطة تسيير شؤون الحزب كلها مما دفع باللجنة المركزية إلى عقد مؤتمر استثنائي بالجزائر خلال شهر أوت 1954 نتج عنه عزل ميصالي الحاج ومساعديه من مسؤولياتهم، ونتيجة ذلك انشق الحزب إلى جناحين متصارعين، جناح الميصاليين وجناح المركزيين.

[1] Addi Lahouari : op cit, p 80.

[2] Brahimi Mohamed: op cit, P108-109.

لا شك أن جبهة التحرير الوطني كانت ترجمة فهم مفجري الثورة التحريرية للواقع الحزبي الذي وُجد قبل الفاتح من نوفمبر 1954، والتعبير أيضا عن حاجة هؤلاء لرفض وإلغاء الأحزاب والحركات القائمة التي لم تكن في نظرهم بالقادرة على نقل الجزائر إلى الاستقلال والسيادة.

لذا ما كان لهم لتأسيس جبهة التحرير الوطني لولا أنهم قد جعلوا لهذه الحركة وظيفة استيعابية تتبلور حول: "تجميع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري[1].

هذا كان الغرض من جبهة التحرير الوطني، وهو الغرض المشترك من الأحزاب السياسية الدائر حول الوظيفة الاستيعابية التي تتلخص في القيام بعملية ادماج وانتساب الأفراد والجماعات إليها، رغم أن مفجري الثورة التحريرية تجنبوا تسمية الحركة التي أسسوها بالحزب رغبة منهم في القطع مع أحزاب الحركة الوطنية ولأن هذا الموقف يمثل بالنسبة لهم أقوى دليل على جديتهم وتجردهم ورغبتهم في أن تشكل الجبهة أكثر من حزب[2].

2. البيان موجه ودستور الثورة الجزائرية:

يشكل بيان أول نوفمبر 1954 المرجعية الأساسية والدستورية الأولى لجبهة التحرير الوطني، وقد طرح محرروه خلاله دوافع العمل الثوري وأهدافه ووسائله، وعبرهذه العناصر كلها سعت الحركة الناشئة إلى كسب الشرعية اللازمة في أعين الجزائريين وفرضها على الأحزاب والحركات التي كانت قائمة عند تفجير الثورة التحريرية[3].

على أن هذا لم يكن الدور الوحيد الذي كان على البيان أن يقوم به، إنما كان لهذه الوثيقة دورا آخر عليها أن تلعبه وهو تأطير وتوجيه المرحلة الأولى للثورة وهي مرحلة الإنطلاق والتجميع والتنظيم،

[1] صايغي مبارك: المرجع السابق، ص 217 .

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 166.

[3] Goumeziane (smail) , op cit , p 308

ذلك أن البيان لم يولي اهتماما يذكر بالمسألة التنظيمية وبطبيعة التنظيم السياسي الذي تقوم عليه جبهة التحرير الوطني الأمر الذي رهن إلى حين سير رقابة الثورة الجزائرية وغيّب الإدارة والأساليب القادرة على تلبية مشاكل قيادة معركة التحرير[1].

لكن هذا لم يمنع من الاعتراف بأن ما كان سائدا قبل انشاء مؤسسات الثورة هو التصرف عن طريق الاختبار والتجربة – على حد تعبير محمد حربي – حيث كانت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني من نوفمبر 1954 إلى أوت 1956 عبارة عن دارة من الأجهزة غير المركزية تتصرف في غياب الرجوع إلى استراتيجية مشتركة[2].

من هذا المنطلق إن العمل على تزويد الثورة بمؤسسات من أجل حل مشاكلها بدا أكثر من ضروري، غير أنه في انتظار ذلك كان لزاما سد الفراغ المؤسساتي والتشريعي بأن تمارس الثورة من خلال مسؤوليها وقيادتها سلطة على أفراد الشعب الجزائري، وهكذا فرضت طبيعة الظروف اعتماد مبدأ أساسي قانوني على المستوى العضوي يتمثل في اللامركزية[3]، فبرز تنظيم لإدارة الثورة كما قامت أجهزة هذه الأخيرة بتنفيذ تعليمات عدّة كتلك النداءات التي تمنع الجزائريين عن التدخين وتعرّض المخالفين لعقوبات، أو تلك التي تكره الجزائريين على قطع التعاطي مع الإدارة الفرنسية والتعامل معها، أو تلك التي تصدر الأحكام المقتبسة من الشريعة الإسلامية في ابرام عقود الزواج وفك رابطته، والتعزير عند ارتكاب جرائم الأموال والعرض وتنفيذها، أو تلك التي توقع العقوبات المختلفة على الجزائريين المناوئين للثورة[4].

متى اتضح لنا ذلك، فإن بيان الفاتح من نوفمبر 1954 ولو لم يوضع بشكل صريح إدارة الثورة التحريرية وقيادتها لمرحلة معينة، إلا أنه وبفعل الظروف فقد قضت الضرورة أن يتولى البيان

[1] صايغي مبارك: المرجع السابق، ص 217 .

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 166.

[3] Budreau Georges : traité de schence politique, tome 4: le statut du pouvoir dans l'état, LGDJ, Paris, 1984, p 100-101

[4] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: مصدر سابق ص 39.

ضمان انطلاق معركة التحرير الوطني وصمودها غير أنه لم يكن كافيا لوحده لحل مشاكل الثورة والاستجابة لحاجتها للمؤسسات التي تتولى تجسيد الأهداف المقررة سلفا في بيان الفاتح من نوفمبر 1954[1].

3. البيان يؤسس للنظام السياسي والقانوني للثورة:

إذا سبق القول عن غياب التنظيم المؤسساتي والسياسي لجبهة التحرير الوطني في البيان وسكوت هذا الأخير عن تنظيم النشاط التشريعي للثورة بشكل صريح فإن التفسير الوحيد لتبرير العمل التشريعي الذي بوشر من قبل مسؤولي الثورة وأجهزتها الميدانية إلى حين إنشاء مؤسسات الثورة الجزائرية و هياكلها الذي تم بموجب أرضية مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 هو أن العمل التشريعي المنجز ومبدأ اللامركزية المتبع لذلك وجدا أساسهما ضمنا في بيان أول نوفمبر 1954[2].

بيد أنه لا يمكن الربط بين ما كان من نشاط تشريعي للثورة وبين بيان أول نوفمبر 1954 بدون القول أن البيان يحمل في طياته بعدا قانونيا. إنه إذ يسلط الضوء على هذه الحقيقة التي مفادها تولي البيان القيام بوظيفة تتعلق بالبناء الاجتماعي وبإعمال تصور معين للمجتمع الجزائري وبأهداف يتعين تحقيقها إنما للإشارة إلى أن هذه الوظيفة تتعلق بالدساتير عادة وترتبط بها، فالدستور – كما ذهب إليه Georges Budreau– إذا كان ينظم الدولة بتبيين كيفية تعيين الحكام وتحديد مركزهم القانوني فإنه يحدد بالإضافة إلى ذلك المعنى الذي ينبغي أن يطبع نشاطهم[3] ذلك أن الدستور ليس له مدلول شكلي قانوني صرف فحسب بل له كذلك مدلول سياسي مادام أنه يحدد للحكام الذين ينشئهم هدفا[4].

1 صايغي مبارك: المرجع السابق، ص 218 .

2 محمد حربي، المصدر السابق، ص 167.

3 Budreau. Georges : op. cit, p 102.

4 Goumeziane (smail), op cit, p 313.

من هنا ولو لم ينظم بيان أول نوفمبر 1954 الثورة من خلال تعيين مؤسساتها وتبيان مدى تدخل مجالسها وهياكلها وتحديد مركز كل منها، فإنه تولى تعيين أهدافها وتوضيح المعنى الذي يتعين أن يطبع نشاط مؤسسات الثورة وهياكلها وهذا يكفيه كي يرقى إلى مؤسس للنظام السياسي والقانوني للثورة L'Ordre Politique et Juridique de la Revolution، ولو أن البيان ذاته وضع إلى جانب ذلك مؤسسات الثورة وحدد وضعها ومجال تدخلها وعلاقاتها فيما بينها ولو بشكل غير صريح بهذا يكون قد ارتقى إلى نص يؤسس للنظام السياسي للثورة ونظامها القانوني في آن واحد[1].

II- البيان يعلن عن جبهة التحرير الوطني بوصفها حركة ذات سيادة:

إن نوع الحركة التي لجأ إليها مفجرو ثورة أول نوفمبر 1954 لا يقترب من بعيد أو من قريب بالمنظمات وأحزاب الحركة الوطنية التي سبقت جبهة التحرير الوطني، ذلك أن تبني هذه الحركة الكفاح المسلح لإعادة إقامة الدولة الجزائرية وتكليف نفسها عناء تحقيق هذا الهدف لوحدها وفي ظلها هو الذي جعلها تفرض بيان أول نوفمبر 1954 كمعبر عن إرادة ذات سيادة تعود إلى جبهة التحرير الوطني، وليس أدل على أن البيان كان خطوة أولى نحو إنهاء النظام الاستعماري بمضمونه القانوني والمؤسساتي في الجزائر وتحديه له من أنه حدد لجبهة التحرير الوطني في سبيل تحقيق هدفها القيام بعمل داخلي في الميدان السياسي وميدان العمل المحض و بعمل خارجي دولي .

هذا يعني أن العمل الذي جعلته جبهة التحرير الوطني نصب أعينها يتعلق بالفعل بنشاط سياسي صرف غاية ما في الأمر أن البيان، كما يبدو منه، قيد هذا النشاط[2] من حيث الزمن ما دام

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: مصدر سابق ص 39.

2 المصدر نفسه، ص 40.

أنه خصصه فقط وهيأه لتصفية النظام الاستعماري لكن موضوع هذا النشاط من جهة أخرى ارتبط بالفعل بواحد من الغايات الرئيسية المتعارف عليها للحكومة[1].

إن البيان الذي أعلن عن إنشاء جبهة التحرير الوطني أقام حركة بمهام تدل على عملية إرساء حقيقي لحكم ما سيمتد لفترة حرب التحرير الوطني. هذا البيان المتفرد والمؤسس على مبادئ وأهداف لا يمكن فهمه دون تسليط الضوء على بعض الجوانب المتصلة بمسألة الشرعية التي تمتعت بها جبهة التحرير الوطني في عرض عملها الثوري التحريري ومباشرته، لقد أبرز البيان معايير لجعل جبهة التحرير الوطني حركة ذات شرعية في ما ذهبت إليه من ضرورة استعمال الكفاح المسلح ضد المستعمر لتحقيق الاستقلال الوطني[2].

وأول هذه المعايير أن جبهة التحرير الوطني استمدت شرعيتها من وضع الاستعمار الذي برر نشأة هذه الحركة. هذا الاستعمار راقه منطق المقاومة السياسية الذي انخرط فيه بعد الحرب العالمية الأولى جمع من أحزاب الحركة الوطنية وأجنحتها حيث عارضه بشكل دائم واستعمل لإفشاله كل الطرق والوسائل فسلك سبيل القمع وجرب أسلوب التحايل الانتخابي والمناورات كما لجأ إلى التفريق بين الجزائريين[3].

وبذلك لم يسع المستعمر إلا أن يوضح مأزق هذا الشكل من المقاومة السلمية ومأزق من اعتمده وسيلة لمواجهة الاستعمار. هذا المأزق لم يكن أمرا بديهيا فقط إنما زاد من تفاقمه واشتداد حدته الانقسامات والمزاحمات التي اقترنت بذلك الشكل من المقاومة[4].

إن هذا المعيار المرتد إلى موقف المستعمر من المقاومة السياسية السلمية والواقف وراء بروز جبهة التحرير الوطني بمشروعها الثوري التحريري أبرزه بيان أول نوفمبر 1954، وبشكل ملفت

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: مصدر سابق ص 38.

2 محمد حربي، المصدر السابق، ص 169.

3 صايغي مبارك: المرجع السابق، ص 219 .

4 النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: مصدر سابق ص 40.

للنظر، حين تحدث عن احساس المستعمر بأنه أحرز انتصارا كبيرا على الطليعة الجزائرية إثر تهشم الحركة الوطنية بسبب رواسب الروتين والجمود والتوجيه السيء[1] من جهة ومن جهة أخرى حين نبه إلى رفض المستعمر أن يعترف للجزائريين بأدنى حرية إزاء الكفاح السلمي السياسي الذي مارسته الحركة الوطنية*.

أما المعيار الثاني فهو ذلك المرتبط بأزمة الشرعية التي ضربت الحركة الوطنية قبل الانتقال إلى الكفاح المسلح في الفاتح من نوفمبر 1954، وقد كيّف البيان هذه الأزمة بكون الحركة الوطنية تجاوزتها الأحداث وأصبحت محرومة من السند الضروري للرأي العام لقد اعتقد مفجرو الثورة الجزائرية، وهو ما يكشف عنه البيان، أن هذين المعيارين كانا كافيين كي تظهر حركة تجديدية تحت مسمى جبهة التحرير الوطني[2].

هذا يعني أن معيار تمثيل الجبهة، أو الأصح تمثيل المجموعة المؤسسة للجبهة لكافة جهات البلاد، وهو ما لم يحرص البيان على الإشارة إليه، لم يتدخل بثقله كما تدخل المعياران الأول والثاني في بروز جبهة التحرير الوطني وإلا لكان من شأن هذا العامل أن يرقى إلى معيار ثالث تستمد منه الحركة الناشئة والمعلن عنها في الفاتح من نوفمبر 1954 شرعيتها وسيادتها. أما التعويض الذي تسلح به مؤسسو الجبهة لتغطية ما يمكن أن يعدّ نقصا في تمثيلية الجبهة عند الإعلان عنها فهو حرص محرري البيان على انفتاح الحركة الناشئة على كل من ينخرط في مشروعها الثوري وعملها على تجميع وتنظيم كافة طاقات الشعب الجزائري تحقيقا للاستقلال الوطني[3].

III – البيان يكشف عن الطبيعة القانونية للحكومة التي ستقود إلى تصفية النظام الاستعماري:

1 سعيد عليوان، المرجع السابق، ص 45.

* كتب محمد حربي عن أن المجموعة المؤسسة لجبهة التحرير الوطني لم تكن من الناحية الجغرافية ممثلة لكافة جهات البلاد. لمزيد من التفاصيل ينظر إلى:
Harbi (Mohamed) op cit , P116

[2] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: مصدر سابق ص 30.

[3] المصدر نفسه، ص 40.

قبل التعرض للطبيعة القانونية للحكومة التي ستقود إلى تصفية النظام الاستعماري يجدر أن نتكئ قبل هذا وفي سبيله على التعرف على فئات الأهداف التي ضبطها بيان أول نوفمبر 1954.

1. فئات الأهداف المحددة في البيان:

لقد حدد البيان مجموعتين من الأهداف: أهداف سياسية وأهداف اجتماعية، وكل هذه الأهداف المحددة لفترة الكفاح المسلح ميزتها الكبرى أنها أهداف طموحة ومشكلة لبرنامج يتطلب تحقيقه القيام بثورة حقيقية على جبهة التحرير الوطني أن تستجمع الوسائل والكفاءة السياسية لقيادتها.

فأما الأهداف السياسية فهي كانت على قسمين: أهداف داخلية وتتمحور حول التطهير السياسي بإرجاع الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي وتجميع وتنظيم كافة الطاقات السلمية للشعب الجزائري، وأهداف خارجية تتعلق بتدويل القضية الجزائرية وتحقيق وحدة الشمال الإفريقي في داخل الإطار العربي الإسلامي والتعاطف مع كل الأمم التي تساعد القضية الجزائرية في إطار ميثاق الأمم المتحدة[1].

من بين الأهداف السياسية يبدو أن الأهداف الداخلية التي تمثلت في تقويم الحركة الوطنية وتجميع وتنظيم كافة طاقات الشعب الجزائري لا تقبل بالمرّة أن يلتفّ عليها. لكن البيان وإن تعرض للباعث والدافع إلى هذه الأهداف فإنه يوضح كيفية إنجازها وتحقيقها بل اكتفى بتكليف الثورة التي لم يحدد لها مؤسسات و هياكل بذلك.

[1] ينظر بشأن تعريف الحكومة الفعلية إلى: De Villiers (Michel), dictionnaire du droit constitutionnel, 4ème édition, Armand Colin, Paris, 1998-2003, p118

أما الأهداف الاجتماعية فلخصها البيان في القضاء على جميع مخلفات الفساد التي كانت عاملا هاما في تخلي الجزائريين، وهذه الأهداف كسابقتها لم يثر البيان الطريق اللازم سلوكها لتحقيقها ولا إلى الوسائل اللازم إعمالها في سبيل ذلك[1].

وليس من المبالغة في شيء إذا قيل إن البيان جعل كل تلك الأهداف ضمن أولويات واهتمامات الثورة لكنه بالمقابل سلط قراءة قللت من شأن البعض منها ونخص بالذكر الأهداف الاجتماعية ذلك أن البيان لم يذكر مظاهر الفساد وأصله بالنظر إلى الوضع المتأزم الذي تغذت منه هذه الظاهرة الذي كان عليه الجزائريون عند قيام الكفاح المسلح[2].

[1] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: مصدر سابق ص 40.

2 المصدر نفسه، ص 44.

2. الحكومة التي ستقود عملية تصفية النظام الاستعماري لها كل علامات الحكومة الثورية:

بنى محرروا بيان أول نوفمبر 1954، ومفجروا الثورة الجزائرية، موقفهم من الدولة الجزائرية عن الالتزام بالاستمرارية القانونية لها وعدم إرباك شرعيتها إدراكا منهم بخطورة الارتباك هذا ولذلك أصروا على أن الهدف من الكفاح المسلح هو إعادة إحياء الدولة الجزائرية. مسايرة لهذا الموقف، فإن النتيجة المنطقية التي تترتب هي أن الجزائر عرفت فقط طيلة خضوعها للاحتلال الفرنسي شغورا للمشروعية تسبب فيه المستعمر الذي ألغى بغزوه كل أثر للحكم الجزائري المشروع بمفهومه الواسع.

غير أن كل حكومة تظهر للعمل على استعادة سلطة الدولة الجزائرية وانتزاعها سيكون منها ما يكون للحكومة الفعلية، أي حكومة غير قائمة أو قائمة جزئيا على القانون[1].

ورغم أن بيان أول نوفمبر 1954 لم ينشئ الحكومة التي ستتولى إعادة إحياء الدولة الجزائرية بتصفية النظام الاستعماري إلا أنه أعلن عن طبيعة المرحلة التي ستقوم خلالها ومن هذا الإعلان لا يجد الباحث صعوبة في التوصل إلى الطبيعة القانونية للحكومة التي حدد لها البيان هدفها وضبط لها وسائل تحقيق هذا الهدف.

نقرأ في البيان أن "هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية لعملية تحريرية" كما نقرأ في البيان ذاته أن جبهة التحرير الوطني تحينت الوقت "لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه الأشخاص والتأثيرات لدفعها على المعركة الحقيقية الثورية"*، ثم إن مفجري

---

[1] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني: مصدر سابق ص 41.

* من الطبيعي أن تتلاقى هذه العلامات مع كثير من علامات الحكومة الثورية التي عرفتها الثورة الفرنسية.

وقد قعّد لنظرية الحكومة الثورية أساسا Saint-just و Robespierre. هذا الأخير حدد تلك النظرية في خطابه الشهير المؤرخ في 25 ديسمبر 1793 الذي أقام مقابلة بين الحكمة الثورية والحكومة الدستورية ومما ذكره أن هدف الحكومة الدستورية هو الحفاظ على الجمهورية بينما هدف الحكومة الثورية فهو تأسيسها و الثورة هي حرب الحرية ضد أعدائها أما الدستور فإنه نظام الحرية المنتصرة والمسالمة ويتابع Robespierre: إذا كان على الحكومة الثورية أن تكون كدودة جدا في مسيرتها وأكثر حرية في حركتها من الحكومة العادية فهل هي أقل عدلا و شرعية ؟ كلاّ، إنّها مسنودة بأكثر القوانين قدسية وهو خلاص الشعب وبأكثر الحقوق رفضا للاعتراض وهو الضرورة. ينظر بشأن نظرية الحكومة الثورية إلى:

– Soboul Albert : Précis d'histoire de la révolution française, Edition sociale, 1973, p 314.

العمل المسلح ألحوا في البيان على أنه "انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا"[1].

إن مفجري الكفاح المسلح حين يفرغون مثل هذه العبارات في البيان إنما يلتمسون فيها طبيعة الحركة التي أسسوها ومنه الحكومة التي ستنبثق منها: إنها حركة ثورية وحكومة ثورية ولو أن هذه الأخيرة لم تنشأ إلا بعد مباشرة الكفاح المسلح ونجاح انتشاره وبالضبط في سنة 1956 على يد مؤتمر الصومام[2].

ولما كان البيان قد تولى تحديد طبيعة الحكومة فقد وجب أن ينهض بمسؤولية وضع علاماتها، فهي حكومة حرب بغض النظر عما إذا كانت جبهة التحرير الوطني التي أطلقت الكفاح المسلح من عقاله تساهم أم لا تساهم في تعريف الحرب من الناحية القانونية، ذلك أن الكفاح المسلح تحوّل على يد الجبهة إلى أداة سياسية[3] لمقارعة المستعمر وهذا يستشف من البيان الذي اعتبر فيه محرروه أن "الحركة الوطنية، بعد مراحل من الكفاح، أدركت مرحلة التحقيق النهائية"[4] وأن "هدف أي حركة ثورية – في الواقع – هو خلق جميع الظروف الثورية لعملية تحريرية"[5].

لا شك أن خارطة الطريق التي أعدّها البيان لمؤسسات الثورة التي نشأت لاحقا ويتعلق جزء منها بالعرض المقدم إلى السلطة الاستعمارية بفتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ قد وضعت أول موطئ قدم على طريق حصر

- De Villiers Michel : dictionnaire du droit constitutionnel, 4ème édition, Armand Colin, Paris, 1998-2003, p66.

[1] Chikh Slimane: L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, OPU, Alger, 1981, p 219.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 60.

[3] المصدر نفسه.

[4] لا شك أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 ديسمبر 1958 أعاد تأكيد طبيعة النزاع الدائر بل جعل هذه الطبيعة أمرا مفروغا منه.

[5] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1962/1954، منشورات وزارة الإعلام والثقافة الجزائر، 1979.

النزاع الدائر بين طرفين متحاربين واعتبار هذا النزاع حربا مع كل النتائج القانونية التي تترتب عن تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقانون الحرب[1].

ثم إنها حكومة تدافع عن الحرية. هذه العلامة التي وضعها بيان أول نوفمبر 1954 لحكومة الثورة تسلّط عليها ضوءا خاصا، ويجلو فيها الاستقلال الوطني الذي وضعه البيان ذاته هدفا للكفاح المسلح مطالبة للحرية الجماعية وفي الوقت ذاته لممارسة مستقلة للسلطة في ظل جزائر حرّة، وبعبارة أخرى إن الكفاح المسلح الذي أعلن عنه البيان لا يهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني فقط ولا يبتغي فقط تأكيد أصالة تاريخية وفكرية جزائرية، إنه يقصد أيضا ولوج الجزائر طوعا أو كرها في نظام الأمم المتحدة المشكّل من دول ذات سيادة[2].

ولا تتحقق ثورية الحكومة التي وضح بيان أول نوفمبر 1954 مهامها ما لم يكن تأسيس الجمهورية هو هدف الثورة، وفي هذا الشأن حدد البيان إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية هدفا للكفاح الثوري التحريري، ولتأكيد هذا الهدف وتوضيحه أكثر أعادت أرضية الصومام صياغته بأن قضت ببعث الدولة الجزائرية في إطار جمهورية ديمقراطية اجتماعية، قبل أن ينص برنامج طرابلس الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جوان 1962[3] على أن "هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية حرّة ديمقراطية واجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية"[4].

لكن تحقيق هذا الهدف يمرّ حتما عبر ممارسة العنف المصوّب إلى خصم يتجسّد في المستعمر. وهنا إذا كان يلاحظ أنّ رعب الدولة الذي مارسته الثورة الفرنسية سمح بتوحيد الأمة لفائدة الطبقة

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المصدر نفسه، ص 42.

[2] Gotovitc. J : cité par Benhenni Abdelkader, le constitutionnalisme et la pratique institutionnelle en Algérie, thèse de doctorat d'état en droit, université de Paris VIII, 2003 p 246.

3 Ibid.

[4] AGULHON. M : La conquête de la liberté, in pouvoirs, N84, 1998, p9.

البرجوازية الصاعدة لتقعيد سلطتها بصفة نهائية وأن نظرية الرعب ذاتها سادت الدول الاشتراكية، بشكل أو آخر، ولكن لتجسيد سلطة البروليتاريا ومناهضة أعدائها، فإن العنف الذي أعلنت جبهة التحرير الوطني عن رفع لواء ممارسته في بيان أول نوفمبر 1954 لم يكن سوى على عنف أكبر نشأ من تواجد الاستعمار وحلوله بالقوة، وكما كتب Frantz Fanon فإن المستعمر هو العنف في حالته الطبيعية ولا يمكن أن ينحني إلا أمام عنف أكبر. وهذا العنف الثوري ينحدر من الضرورة التي تستند على العقل والحق الأمر الذي يقتضي منه تفكيك آليات العنف الاستعماري والاكتفاء بتصفيته وإزالته وليس بإنزال هزيمة عسكرية عليه. ألم يشدد بيان أول نوفمبر 1954 على هذا بالضبط حين اعتبر العنف الثوري الذي سيطبع حكومة الثورة الجزائرية حين إنشائها مجرّد مرحلة نهائية بلغتها الحركة الوطنية في مناهضتها للمستعمر[1]؟

نستخلص من كل ما سبق أن بيان الفاتح من نوفمبر 1954 لم يقتصر على الإعلان عن ميلاد جبهة التحرير الوطني لمباشرة الكفاح المسلح، ولم يقتصر على الإعلان عن انتهاء مرحلة في حياة الجزائر المستعمرة والدخول في مرحلة الحسم مع المستعمر الفرنسي[2].

إن البيان قدم ملخصا للمشروع الثوري التحريري، ومرافعة لفائدته، ومساعدة في تأويله. أما إعداده فقد انطلق من مرجعيات فكرية وفلسفية وقانونية لها علاقة بهوية الشعب الجزائري وتوغل وجوده في القدم[3]. وهذا الرجوع قد يوحي بالنزوع إلى تحرير البيان من معالم جزائرية صرفة. غير أنّ هذا النزوع يتراجع بفعل التأثر بإفرازات الليبرالية السياسية الغربية لا سيما ما تعلّق بأهداف الكفاح المسلح التي وضعها البيان مستندا في مشروعيته على ما نصت عليه المبادئ العالمية وخصوصا "معاهدة لاهاي" و"معاهدة جنيف 1949" التي شرعت المقاومة لأجل الإستقلال في ظل احترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها بشرعية الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الغاية وهي

[1] Chikh Slimane: op cit, p 220.

[2] Fanon Frantz : Les damnés de la terre, F.Maspero, p1961, p47.

[3] Chikh Slimane: op cit, p 217.

السيادة الوطنية ونبذ الإستعمار واستغلال الإنسان. وهي المبادئ التي دعمت فكرة الكفاح المسلح والثورة ضد الإستعمار لتحقيق الحرية وقيام الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية المستقلة[1].

لقد أحال مضمون البيان على قيم دستورية سامية قوامها الوطنية من جهة، وعلى مواقف أخلاقية تعطي للمشروع الثوري مدلوله الحقيقي، وعلى الحداثة التي لا تنكر أصالة الشعب الجزائري وهويته باعتبارها مقياسا أساسيا للتعرف على مدى التزام مفجري الثورة وحسهم ومسؤوليتهم التاريخية، والخلاصة هي أن البيان وفّر الحدّ الأدنى لإحداث القطيعة مع نظام السلطة الاستعمارية سياسيا وقانونيا وارتبط بالنصوص الدستورية العالمية في اعطاء الشرعية للكفاح المسلح وقيام الدولة الجزائرية[2].

1 AGULHON. M : op. cit, p 10.

2 حسين بومالي: المرجع السابق، ص 109.

المبحث الثالث: بيان أول نوفمبر وحق التحرر في ظل القانون الدولي الإنساني:

مبـدأ حق الإنسان في الحياة الكريمة:

إن حق الإنسان في الحياة يعد المنطلق الرئيسي للحقوق كلها لما يتمتع به من تكريم إلهي وحصانة إنسانية ضمنتها القوانين الوطنية والدولية، والتي أقرت حق الدفاع الشرعي كنتيجة حتمية لحق البقاء (حق الحياة)، حرب المقاومة الوطنية هي دفاعية بطبيعتها، ويقاتل المقاومين دفاعا عن استقلالهم وهم يريدون الحفاظ على ما يملكونه وليس أخذ ما يملكه الأخرون، والدفاع عن النفس ضد العدوان والإحتلال يعد من الحقوق البديهية الأولى[1].

لم يكن ميزان القوى بين القوى المادية للإحتلال وقوى المقاومة عائقا أمام نشوء المقاومة وتطورها، فالخلل بميزان القوى كبير بطبيعة الحال بين قوى الإحتلال والإستعمار وقوى المقاومة، وقانون التحرر الوطني يفيد دون لبس بأن المقاومة تنشأ في ظل هذه الظروف، وتتبع أسلوبا في القتال يحرج القوات النظامية الغازية، ويحيد قدرتها على وضع حد للمقاومة، ويوما بعد يوم تنمو المقاومة وتشتد ضرباتها وطأة وتبدع أساليب جديدة للنضال للرد بها على محاولات القضاء عليها، وتبدأ من ثم العملية التاريخية لتأكل الإحتلال، حتى تصل إلى نقطة تصبح فيها تكلفة الإحتلال أعلى من عائدها ماديا ومعنويا، فيجبر الإحتلال على تغيير سياسته ويضطر إلى القبول بالهزيمة[2].

أقرت الأمم المتحدة منذ إنشائها مبدأ تقرير المصير وحق الكفاح المسلح للشعوب، وقد اعتبر ذلك من الملامح الحيوية في ميثاق الأمم المتحدة حيث ربط بين مبدأ مساواة الشعوب في الحقوق وبين حقها في تقرير مصيرها بإعتبارها الأساس التي تقوم عليه العلاقات الودية بين الدول[3].

---

1 محمد حربي: المصدر السابق، ص. 105.

2 النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1962/1954، المصدر السابق، ص 33.

3 سعيد عليوان، المرجع السابق، ص 36.

1. حق ومشروعية المقاومة:

منح القانون الدولي الشعوب في سعيها المشروع نحو الحصول على حقها في تقرير المصير وممارسته الحق في أن تسلك من الوسائل السلمية وغير السلمية ما تراه مناسبا لها، ومن ثم إذا ما أحيل بينها وبين الحصول على حقها بالوسائل السلمية، فإنه يكون لها أن تستخدم من الوسائل الأخرى بما في ذلك القوة المسلحة ما يكفل لها الحصول عليه[1]. ومن بين هذه الوسائل حق المقاومة والذي يثبت بالوثائق والإتفاقيات الدولية:

2. الطبيعة الدولية للمقاومة الشعبية المسلحة.

استقر القانون الدولي على اعتبار ان الإحتلال لا ينقل السيادة على الإقليم المحتل، وإنما تظل السيادة لدولة الأصل، ويقتصر أثر حالة الإحتلال على منع دولة الأصل صاحبة السيادة على الإقليم من ممارسة هذه السيادة على الإقليم المحتل[2].

فالإحتلال ما هو إلا حالة فعلية مؤقتة، فهو وإن قطع مباشرة الدولة لإختصاصات السيادة على الجزء المحتل من إقليمها، فإنه لا يخول دولة الاحتلال نقل حقوق السيادة إليها، وإنما تظل هذه الحقوق محفوظة لدولة الأصل حتى ينتهي الاحتلال[3].

وصفت المادة الثانية من لائحة لاهاي لعام 1907 الشعب القائم أو المنتفض في وجه العدو (.. بأنه مجموعة المواطنين من سكان الأراضي المحتلة الذين يحملون السلاح ويتقدمون إلى قتال العدو سواء أكان ذلك بأمر من حومتهم أم بدافع من وطنيتهم أو واجبهم ..).

---

[1] محمد شوقي عبد العال: الوضع القانوني للمقاومة الفلسطينية المسلحة في ضوء أحكام القانون الدولي – من بحوث مؤتمر المقاومة خيار أم ضرورة– مركز الإعلام العربي – مصر 2008، 28. ص. 29

[2] د. علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام – منشأة المعارف – الإسكندرية – مصر – ط. 12، 1975، ص. 826 – 829.

[3] د. عز الدين فودة: الإحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث بيروت– 1969. ص. 71- 76.

وأقرت المادة المذكورة (.. أن هؤلاء المواطنين المقاتلين يعدون في حكم القوات النظامية وتنطبق عليهم صفة المحاربين، لكن وجوب توافر شرطين فيهم الأول حمل السلاح علنا والثاني التقيد بقوانين الحرب وأعرافها..)[1].

إن الإتفاقية الثالثة لعام 1949 والخاصة بمعاملة أسرى الحرب، تجيز المقاومة الشعبية المسلحة ضد الإحتلال، عندما أدخلت الفقرة الثانية من مادتها الرابعة أولا في تعريف أسرى الحرب: (بأنهم الأشخاص الذين يقومون بحركات مقاومة نظامية ويتبعون أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج أراضيهم حتى لو كانت هذه الأراضي محتلة)[2].

وقد إشترطت المادة الرابعة الشروط الآتية التي ينبغي توافرها في عناص المقاومة وهي:

1. أن تكون تحت قيادة شخص مسؤول عن مرؤوسيه.
2. أن تكون لهم علامة مميزة يمكن تمييزها عن بعد.
3. أن تحمل أسلحتها بشكل ظاهر.
4. أن تقوم بعملياتها الحربية طبقا لقوانين وتقاليد الحرب.

وجاء في المادة (44) من البروتوكول على أن:

1. يعد كل مقاتل ممن وصفتهم المادة (43) أسير حرب إذا ما وقع في قبضة الخصم.
2. يلتزم المقاتلون بقواعد القانون الدولي التي تطبق في المنازعات المسلحة.
3. يلتزم المقاتلون لحماية المدنيين ضد أثار الأعمال العدائية، أن يميزوا أنفسهم عن السكان المدنيين أثناء الإشتباك هجوم أو في عملية عسكرية[3].

[1] المادة (2) من لائحة لاهاي لعام 1907.

[2] الاتفاقية الثالثة لعام 1949، المادة الرابعة – الفقرة الثانية.

[3] المادة (44) من البروتوكول الإضافي الأول العام. 1977.

المبحث الرابع: التحضير لاندلا ع الثورة التحريرية 01 نوفمبر 1954:

إن إختيار الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) كأنموذج للكفاح المسلح ليس تمييزا عن باقي مناطق الوطن وإنما لإبراز وبشكل دقيق أهم أحداث الثورة الجزائرية .

إذ أن إندلا ع الثورة كان نتيجة منطقية لتراكمات الكفاح الوطني بكل أشكاله منذ بداية الاحتلال عام 1830، كما أن معاناة الشعب الجزائري تحت تسيير الإستعمار الإستيطاني وفشل الكفاح السياسي كان دافعا أساسيا لإختيار الكفاح المسلح*، فلم تكن الثورة مصطلحا غريبا عن الشعب الجزائري، فقد كانت أرضا تقليدية للثورات والإنتفاضات كما وصفها المؤرخ الفرنسي "شارل روبير أجرون"[1].

ورغم أن فكرة الثورة بقيت قائمة في إيديولوجية وأذهان الشعب الجزائري،و في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) خصوصا الشيء الذي ساعد حزب الشعب الجزائري منذ الحرب العالمية الثانية، خاصة في تعبئة الجماهير الجزائرية لمعركة حاسمة يكون الكفاح المسلح أهم وسائلها. لذلك كانت نضالاته في كل المجالات تهدف إلى توفير شروط هذا الخيار الذي برزت معالمه بشكل واضح وصريح خلاف مؤتمر فيفري 1947[2]، لما تم إنشاء المنظمة الخاصة كجناح مسلح للحزب، وإطارا لتوفير

---

* رغم أن هذا الخيار (الكفاح المسلح) كان يستحضر في الأذهان صور القمع الإستعماري الذي كان يتعرض له الشعب الجزائري عقب كل ثورة شعبية أو إنتفاضة منذ 1830 وأخره مجازر 08 ماي 1945.

[1] شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا....، المقدمة: بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة وبع صدور القوانين التي ترخس لإنشاء المنظمات والجمعيات في القانون الفرنسي.

[2] Mahfoud KADDACHE: Histoire du nationalisme Algerien, Tome 2, 2ème Ed. ENAL, S.D, P.711.

** ولد يوم 2 نوفمبر 1924 في مدينة الجزائر، سكرتير أوغسطين بارك في الحكومة العامة، إنظم إلى حزب الشعب في 1943 وأسس حزب شمال بلكور. كان ملاحقا عام 1945 ناضل وتوفي بمرض في 1952 – أنظر كتاب محمد حربي: حزب جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ص.383.

*** وقد إستمر في هذه المهمة إلى غاية إكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 حيث إعتقل وتمكنت مصالح الإستخبارات الفرنسية من جعله مخبرا سريا لديها وبعد إندلا ع الثورة وظفته لتشكيل تنظيم عسكري مضاد للثورة حيث أصبح يطلق عليه إسمكوبيس.

الشروط العسكرية للثورة، وضع على رأسها محمد بلوزداد[**]. وكلف بلحاج جيلالي[***] بالإشراف على التدريب العسكري نظرا لتكوينه العسكري الجيد وبعد إعتقاله كلف أحمد بن بلة بالإشراف على نشاط هذه المنظمة في وهران وماروك محمد بمنطقة الجزائر.

وكلف أحمد لحول[*] بالتنسيق بين المنظمة والمكتب السياسي للحزب[1] وبعد مرضه خلفه حسين أيت أحمد الذي عزل من قيادتها بعد الأزمة البربرية التي عصفت بوحدة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية فخلفه أحمد بن بله إبتداء من شهر جويلية 1949.

لقد كانت المنظمة الخاصة تتسم بتنظيم عسكري في غاية الدقة والصرامة والإنضباط والسرية. ورغم قلة الإمكانيات المالية إلا أن المنظمة الخاصة حصلت على دفوعات هامة من الأسلحة من ليبيا وبعض الأسواق المختصة في بيع الأسلحة[**] وهي أسلحة ستستخدم في هجمات ليلة أول نوفمبر 1954[2]، ورغم الصعوبات التي إعترضتها إلا أنها قطعت أشواطا كبيرة في إنجاز المهمة التي أنشأت لأجلها. لقد كان الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) منطقة هامة لتخزين هذه الأسلحة إذ سهر إبن بولعيد و جماعته في آداء المهمة بكل إخلاص و دقة و مسؤولية و بالتالي كان الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) حاضنة لأهم وسيلة للكفاح و هي الأسلحة التي أستخدمت في أول نوفمبر من طرف العدد القليل من المجاهدين في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) .

* وكان الشخص الوحيد من بين أعضاء اللجنة المركزية الذي كان مطلعا على نشاط المنظمة وعلى إتصال برأسها محمد بلوزداد.

[1] Mahfoud KADDOUCH : op, cit. p. 776.

[2] محمد حربي: جبهة التحرير، المصدر السابق، ص. 51.

** حصلت على دفعة أولى من 300 قطعة سلاح من ليبيا وشراء دفعة ثانية من مبالغ جمع التبرعات ام بها المناضل بناي واعلي من دون علم الحزب وكانت تضم 20 رشاشا و30 مسدسا و05 بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية وقام بشراء أسلحة أخرى بأعداد قليلة من أسواق متخصصة في بيع الأسلحة حسب ما يذكر محمد حربي: المصدر السابق.

بتعداد جيش التحرير الوطني يوم 1 نوفمبر الذي كان أقل من 3000 عنصرا[1]. رغم أن إفراط مسؤولي المنظمة الخاصة في إستعمال العنف لتسوية بعض المشاكل الداخلية نتج عنه إكتشافها وتفكيكها والتنكيل بأعضائها من قبل أجهزة الأمن الفرنسية*، حيث لاذ بالفرار إلى الجبال خاصة الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) و القبائل منذ عام 1949 العديد من المناضلين وعلى رأسهم كل من كريم بلقاسم وعمر أوعمران[2].

وقد أنكرت قيادة الحزب وجود جناح عسكري تابع لها منددة بممارسات الأجهزة الأمنية وأن الأمر يتعلق بمؤامرة نسج خيوطها الحاكم العام نايجلان، وقد نجح عباس فرحات في تمرير وثيقة على المجلس العام لمقاطعة قسنطينة تكذب ضمنيا تصريحات أجهزة الأمن، وكذا حملة الصحف الأوروبية[3].

ورغم رفض قيادة الحزب إعادة بناء المنظمة رغم إلحاح مناضليها القدماء الذين انضبطوا في الأخير إلى قرارات قيادة الحزب في الإنضمام إلى هياكل الحزب دون أن يبادروا بالإندماج فعليا وأحاطوا مستودعات الأسلحة بسرية تامة وبقي هيكلها بعناصره في منطقة الأوراس (الولاية التاريخية

[1] Slimane CHIK : L'Algérie en Arme, Ed. Casbah, Alger, 1998, mare 01, P.93.

أما إيف كروبير فأورد أن قادة الثورة ليلة 1 نوفمبر كانت تحت تصرفهم 800 رجل و400 سلاح فردي وقنابل تقليدية الصنع وإعلان بالثورة.

* ما حدث نتيجة قضية عبد القادر خياري الذي كان إطارا محليا في المنظمة الخاصة بمنطقة تبسة. حيث إتهمته قيادة المنظمة بالتعاون مع مصالح الأمن الفرسية فقامت عناصر من المنظمة بإختطافه وتعذيبه مما دفعه إلى الإتصال بالشرطة وتزويدها بمعلومات عن الأشخاص الذين إعتدوا عليه فتمكنت من إيقاف سيارتهم بالقرب من وادي الزناتي وإعتقالهم ومصادرة الأسلحة التي كانت بحوزتهم ووثائق مكنت من كشف المنظمة إذ قامت بحملة إعتقالات في صفوف المنظمة 400 شخص منهم قادة كأحمد بن بله، وريجيمي وبن بولعيد وديدوش مراد وخضر طوبال، في حين إلتحق حسين أيت أحمد إلى القاهرة وإلتجأ محمد بوضياف إلى فرنسا أين كلف بإدارة فدرالية حركة إنتصار الحريات الديمقراطية هناك. أما فرع المنظمة في منطقة القبائل فقد أفلت من القمع لأن قيادة الحزب قامت بحله عام 1948نتيجة الأزمة البربرية.

[2] Haegelen. M.E: Mission en Algérie, Ed. Pla Marion Laffont Paris; 1965. P. 174.

[3] Conseil Général de Constantine, Session du Mois d'Avril 1950. P. 1006.

الأولى) قائما وأصبحت المنطقة ملاذا للعناصر المطاردة من قبل أجهزة الأمن الفرنسية، وصارت فيما بعد قوة ضاربة[1] في اندلا ع الثورة وإستمرارها[**].

وقد نجحت قيادة حركة إنتصار الحريات الديمقراطية في إنشاء الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية وإحترامها في 5 أوت 1951، بالتنسيق مع بعض الأحزاب الجزائرية والشخصيات المستقلة[*]، إلا أن مصالي[2] كان ينظر إلى هذا التحالف على أنه نوع من التنازل للتيار الإصلاحي للعلم أن الجبهة كانت رد فعل على تزوير الإدارة الإستعمارية للإنتخابات التي جرت يوم 17 جوان 1951[3] وهو ما دفع بمصالي الذي لم يحضر خوفا من السلطات الإستعمارية ولكنه إلتقى أيت أحمد سرا وطلب منه إعادة بناء المنظمة الخاصة. ومن فرنسا إنتقل إلى المشرق لطلب المساعدات وكان رد فعل عاهل المملكة العربية السعودية إيجابيا وتعهد بعرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في حالة وقوع أحداث. ولما عاد مصالي إلى باريس أرسل إلى بن خدة طلب منه إرسال مناضلين للقاهرة لتكوينهم عسكريا[4]، إلا أن أزمة الحزب في مؤتمر أفريل 1953 عطلت هذا المسعى الثوري. ليبادر محمد بوضياف بتشكيل قوة ثالثة أطلق عليها تسمية اللجنة الثورية للوحدة والعمل يوم 23 مارس 1954م. لكن هذه اللجنة عرفت عدم تفاهم بين أعضائها في البداية مما أدى إلى إنسحاب[**] كل من كان ينظر إليهم من قبل مصالي وأغلب مناضلي القواعد على أن ميولاتهم إصلاحية، تحالفوا تكتيكيا مع بوضياف بإعتباره أحد قادة المنظمة الخاصة حتى يبعدوا إتهامات مصالي عنهم[***].وقد

[1] Mohamed BOUDIAF: «la préparation du 1er Novembre» El Djarida, n°15, Novembre, Décembre 1974. P.08.

[**] حافظ أعضاء المنظمة على تواصلهم رغم الظروف الصعبة جدا ونجحوا في تضامنهم، وكذا نشر العقيدة الثورية في أوساط القاعدة النضالية وهو ما أكده محمد بوضياف.

[*] منهم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. والحزب الشيوعي الجزائري ومن الشخصيات منهم: الجنرال تيبار (Tubert) والأستاذ مندوز والسيد محمد الأبلق.

[2] جريدة المنار، العدد السابع، السنة الأولى، الأربعاء 15 أوت 1951، تحت عنوان: "يوم مشهود في تاريخ النضال التحريري" .

[3] Mahfoud KADDOUCH, op, cit. p.865.

[4] محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق ص 83.

[**] حول هذه الأزمة ينظر: محمد حربي، المصدر السابق. ص. 83 وما بعدها.

كانت خطة محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد تقوم على أساس إحتواء القاعدة للتحضير وإنطلاق الثورة[1] ونتيجة ذلك تشكلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل وتولى رئاستها محمد بوضياف وبعضوية مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، كريم بلقاسم، محمد خيضر، حسين أيت أحمد. وكان هدفها في البداية يتمثل في الحفاظ على وحدة الحزب وعقد مؤتمر يضمن الإنسجام الداخلي وبهدف الترويج لأفكارها وأهدافها أنشأت اللجنة الثورية للوحدة والعمل جريدة "لوطني" "Le Patriote" وقد صدر منها ستة اعداد آخرها يوم 5 جويلية 1954.[2]

وبعد عدم قدرتها على توحيد الحزب نظرا لإتساع الخلافات عقد اجتماع 22 يوم 5 جويلية 1954 شارك فيه ممثلون لمختلف جهات الوطن عدا كريم بلقاسم كان في الجبال وترأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد الذي أقر بعدم قدرة اللجنة الثورية توحيد الحزب المشتت ومخاطر هذا الوضع على مستقبل النضال الوطني في حين ذكر الحضور بتقدم الكفاح في كل من تونس والمغرب والنصر المحقق في الهند الصينية*، أما محمد بوضياف فقد قدم باسم المجموعة تاريخ المنظمة السرية ونتائج القمع الذي سلط على أعضائها، وكان جدول الأعمال يتضمن النقاط الآتية:

1. إتخاذ قرار إعلان الثورة
2. كيفية إعلان الثورة

*** إنسحب من اللجنة السيد حسين لحول وسيد علي عبد الحميد ودخيلي بشير الذين كان هدفهم وحدة القاعدة وعدم انضمام رؤساء الدوائر إلى مصالي

حول هذه الأحداث أنظر: يحي بوعزيز، السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1995 م. ص. 61

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 م. ط 1، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1997م، ص. 154.

[2] صلاح العقاد: **المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)** ط.3، مكتبة الأنجلو مصرية. القاهرة. 1969م ص. 424.

3. أهداف الثورة وعلى رأسها إسترجاع السيادة الوطنية[1].

وأخبر محمد بوضياف أن مصر أعلنت إستعدادها لدعم الثورة وأكد أن بن بله وأيت أحمد وخيضر قد صادقوا على هذا المسعى مثلهم مثل من سيكافحون على أرض الجزائر، وأنهم يعملون لضمان ربط الثورة بالعالم الخارجي ولقد وجدت هذه اللجنة نفسها ملزمة بإنجاز مهمات عديدة ومستعجلة منها:

- إستكمال التحضيرات المادية والبشرية لتفجير الثورة وتحديد تاريخ اندلاعها.
- ربط الاتصالات مع الثوار في المغرب العربي.
- إعداد وثيقة إعلان الثورة وتوضيح أهدافها[2].

وقد تشكلت لجنة الستة بعد انضمام كريم بلقاسم 1954، وإنطلقت الاتصالات بالممثليات في الخارج*، وخلال شهر جويلية 1954 كان بن بلة وخيضر متواجدين بسويسرا فسافر لهما محمد بوضياف وبن بولعيد وديدوش مراد وبن مهيدي، فأطلعوا بن بله عن قرارات مجموعة 22[3]، وتحقق

* كما جاء في كلمته " بالنسبة للوحدة إننا نشهد تصفية حسابات داخل حركة الإنتصار، إننا نمثل مناضلي حزب إنشطر إلى قسمين، إلى غاية اليوم اقتصرت الثورة الجزائرية على نزاعات داخلية بين فئتين في الوقت الذي يقوم فيه التونسيون والمغاربة بالكفاح من أجل التحرير من الوصاية الفرنسية، إننا متأخرون بالمغاربة مع هاذين البلدين الشقيقين وأين نحن من حرب التحرير في الهند الصينية التي مكنت أخيرا الوطنيين من تحقيق نصر كبير" أنظر :

Yves Courrière : La guerre d'algerie, les fils de la Toussaint. op.cit. P.144.

[1] حسن بومالي: **التحضيرات المادية والبشرية لإندلاع الثورة المسلحة**، (مجلة الذاكرة)، العدد، 3 السنة 3 الجزائر خريف 1995 ص.109.

[2] محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954)، ط.3، الجزائر 2000.ص.303.وكذا Yves Courrière : La guerre d'Algérie, les fils de la Toussaint. op.cit. P.144.

* كان لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية منذ 1945 ممثلية في القاهرة لضمان الاتصالات بكل من الجامعة العربية ولجنة تحرير المغرب العربي ومنذ عام 1951 كان الوفد الخارجي يتشكل من: محمد خيضر عضو المكتب السياسي لحركة الإنتصار وحسين أيت أحمد مسؤول سابق عن المنظمة الخاصة (1948-1949) وأحمد بن بله مسؤول المنظمة مع نهاية 1949 إلى غاية توقيفه خلال 1950 وهي عناصر لم تشارك في اجتماع 22 لتواجدها في القاهرة.

[3] جلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية (1900-1954)، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث. المؤسسة الوطنية للكتاب.1987.ص. 118 وأيضا:

Mabrouk BELHOCINE : le Courrier Alger-Le Caire (1954-1956) et le Congrès de la Soummam dans la révolution. Ed. Casbah – Alger- 2000. PP. 35 – 36.

دعم أعضاء الوفد الخارجي وكذا دعم مصر[1]، ثم عاد بوضياف ورفاقه لحشد التأييد الشعبي الأمر الذي تطلب إيجاد شخصية محورية وبعد فشل محاولاتهم مع الدكتور لمين دباغين** حاولوا استقطاب شخصية من بين الإطارات القديمة للحزب تقوم بمهام الناطق الرسمي لهذه الحركة الجديدة وبعد فشل لقاءاتهم بكل من مولود قاسم نايت بلقاسم والعربي دماغ العتروس وعبد الحميد مهري هذه الشخصيات لم تلتحق بالثورة إلا مع مطلع 1955م[2]، وبعد ذلك بدأت لجنة الستة في وضع اللمسات الأخيرة للثورة منذ 8 أكتوبر 1954 وبدأ في إستخراج الأسلحة والتأكد من صلاحيتها وتهيئة الظروف لتوزيعها. وإعطاء إسم للحركة وبعد أخذ ورد* تم الأخذ باقتراح مصطفى بن بولعيد وتسميتها "جبهة" وأن يكون ذراعها العسكري جيش التحرير الوطني، على أن تكون الروابط بين الدعامتين السياسية والعسكرية للثورة عضوية[3] وتم الاتفاق في نفس الجلسة على أن يرافقها "العمليات الأولى للثورة" بيان سياسي يرسل إلى الصحف والشخصيات الأوروبية والإسلامية عالميا، عن طريق أحمد بن بله المتواجد في القاهرة، وكلف بوضياف وديدوش مراد بصياغة البيان[4].

كما تم الاتفاق على انطلاق الثورة في منتصف ليلة 31 أكتوبر إلى أول نوفمبر 1945، على أن لا يتم إبلاغ نواب قادة الولايات إلا قبل 48 ساعة التي سبقت موعد إندلاع الثورة، وكذا لا يتم ابلاغ قادة النواحي قبل حلول الموعد إلا ب 24 ساعة ليقوموا بوضع رجالهم في حالة تأهب قبل 12 ساعة فقط من الموعد المحدد على أن يبلغوهم بحقيقة الأمر عشية إندلاع الثورة أي مساء يوم 31 أكتوبر 1954م. ومنحت الأولوية لقيادة الداخل كما تركت حرية العمل لكل منطقة

---

[1] زكر فتحي الديب في مذكراته: عبد الناصر والثورة الجزائرية الذي صدرت طبعته الأولى عن دار المستقبل العربي بالقاهرة سنة 1984 على أشكال الدعم المادي والعسكري التي قدمتها مصر للثورة الجزائرية منذ بدايتها لأنه كان مسؤولا على هذا الملف وإمتد دعم مصر إلى حشد التأييد الدولي للثورة الجزائرية.

* **كان لمين دباغين كاتبا عاما لحزب الشعب الجزائري خلال فترة (1941-1946) وهي فترة النشاط السري للحزب الذي تعرض للحل من قبل السلطات الإستعمارية سنة 1939م غادر حزب الشعب سنة 1949 وظل يحظى بإحترام كبير.

[2] Mabrouk BELHOCINE: op. cit. PP. 35– 36.

*كان كل الحرص على أن تكون حركة خالصة يكون ميلادها مع ميلاد الثورة التحريرية، وبرر بوضياف ذلك بأن "كل الجزائريين مهما كانت انتماءاتهم الحزبية يمكن أن يلتحقوا بنا ولكن بصفة فردية ..."

[3] Yves Courrière: **La guerre d'Algérie**, les fils de la Toussaint. op.cit. P.193.

[4] Yves Courrière: op.cit. P.196.

حسب الظروف وفي يوم 24 أكتوبر 1954 إجتمع القادة الستة آخر اجتماع وقدم ديدوش مراد ومحمد بوضياف بيان جبهة التحرير الوطني، ليكون بمثابة الميثاق الأساسي للثورة. وبيان آخر مختصر وواضح وبسيط هو بيان جيش التحرير الوطني، وتمت المصادقة على البيانين[1]، على أن يتم تركيز الهجمات العسكرية على قوات الأمن والجيش والمصالح الاقتصادية والخونة المعروفين وسيستثني من ذلك المدنيين**، وقبل أن يفترقوا تواعدوا على الإلتقاء بعد ثلاثة أشهر لتقييم مسار الثورة.

[1] بوطمين جودي لخضر: لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها. ط.1 دار البحث للطباعة والنشر – قسنطينة – الجزائر. 1981م ص.15.

** لقد جعل المستوطنين الأوروبيين خارج دائرة الإستهداف ن وهي إيديولوجية حضارية تراعي المواثيق الدولية في إحترام المدنيين في كل الحروب.

إندلا ع الثورة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى):

عشية هذا الموعد الحاسم جمع قائد المنطقة الأولى مصطفى بن بولعيد قادة النواحي في قرية القرين، وبعد أداء اليمين على كتمان السر كشف عن تاريخ اندلا ع الثورة وتمت تلاوة البيان رقم 01 بالغة العربية والفرنسية، كما تم ضبط قائمة المواقع المستهدفة بهجومات ليلة الفاتح من نوفمبر على مستوى المنطقة* مع تعيين الأفواج** وتحديد هدف كل منها ومن القرارات الصادرة عن هذا الاجتماع:

- رسم حدود المنطقة
- إختيار ناحية الوادي وبسكرة للإمداد بالسلاح
- تكليف محمد بوعزة بالإتصال مع الوفد الخارجي بالقاهرة[1].

ولتوضيح أهمية الرهان على الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) في نجاح الثورة المسلحة قال بن بولعيد لمساعديه: "إن قيادة الثورة تعقد أملا كبيرا على المنطقة الأولى في تفجير الثورة وتغذيتها، ريثما تتمكن بقية المناطق من الإلتحاق، إذ وعدهم بن بولعيد بالصمود لمدة 18 شهرا" وفي ليلة الفاتح من نوفمبر تجمعت الأفواج المسلحة في نقطتين، دشرة أولاد موسى (أريس) وخنقة الحدادة (إيشمول)، ومن هنا إنطلقت لضرب الأهداف المسطرة تحت إشراف بن بولعيد[2]. وكانت ثكنات الجيش الفرنسي بباتنة وخنشلة خاصة التي نالتها الهجومات وكانت الأهداف الإستراتيجية لرجال نوفمبر تتلخص في:

1. الدرك الوطني، وهي مؤسسة عسكرية متقدمة.

* 30 هجوما.

** يتكون الفوج من 11 مجاهدا وقد تجمعت الأفواج المعينة للهجوم على أهداف ناحية باتنة وجنوبها بخنقة الحدادة وأفواج ناحية أريس بدشرة أولاد موسى.

[1] أحداث الثورة التحريرية، الأوراس. مصدر سابق. ص. 47 وما بعدها.

2 بوطمين جودي لخضر: المرجع السابق، ص 18.

2. الأمن العمومي (الشرطة) إذ تعتبر هذه المؤسسة من أخطر المؤسسات بعد الدرك في المنظومة الأمنية للعدو.

3. حراس الغابات الحاملون للأسلحة لإحتمال إستعمالها ضد المجاهدين.

4. المنشآت القاعدية لتعطيل مرور العربات العسكرية لملاحقة الثوار أو لتقديم الدعم.

5. خطوط الهاتف وأعمدة الكهرباء لمنع الإتصال بين الوحدات وحرمانها من الإستفادة من المرافق.

6. المولدات الكهربائية لمنع القوات الإستعمارية والمصالح التي تتبعها من الإستفادة من الخدمات العمومية ومن إستغلالها في مراقبة التحركات[1].

وقد تميزت ليلة الفاتح من نوفمبر بتنظيم محكم يدل دلالة واضحة على وجود مخطط مدروس يتسم بالجدية والعزم. فعند منتصف الليل بالضبط وفي مناطق مختلفة من أنحاء الوطن نفذت عمليات عسكرية ووزعت المنشورات باللغتين العربية والفرنسية إيذانا ببدء الكفاح المسلح*.

ولقد إستعمل الثوار في كافة العمليات أسلحة تكاد تكون موحدة** وقد نجح الثوار في مباغتة أجهزة الأمن الفرنسية وقاموا بمجموعة من العمليات المسلحة المتزامنة والمتناسقة التي شملت مختلف أنحاء البلاد[2]، وإن كانت الأقوى بمنطقة الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) لأول مرة منذ بداية الاحتلال وكانت نذير شؤم للنظام الإستعماري وللمنتفعين من وجوده وخاصة المستوطنين الأوروبيين.

[1] أحداث الثورة التحريرية في الأوراس: مصدر سابق. ص 47 وما بعدها.

* الذي طالما إنتظرته جماهير العمال والفلاحين للخلاص من أبشع إستعمار عرفته البشرية.

** القنابل التي تم تفجيرها مصنوعة محليا، والأسلحة في أغلبها هي أسلحة صيد أو من مكاسب الحرب العالمية الثانية التي حافظ عليها مناضلوا المنظمة الخاصة.

[2] GABRIEL CONESA : **1954**: **La Toussaint rouge in** : Yves Courrier, La Guerre d'Algérie, Tome 1, Librairie Jules Tallandier – Paris 1976, P. 6

تطور الثورة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى)

انتقل مصطفى بن بولعيد الى دشرة أولاد موسى التي وصلها على الثالثة من صباح أول نوفمبر قادما من باتنة حيث وجد القادة شيهاني وعجول وغيرهم وانتقل الجميع إلى تافرنت حيث تكاد تنعدم الحياة قريبا من أولاد عائشة وكان الجميع يتطلع إلى معرفة نتائج الهجوم العام في منطقة الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) عن طريق إذاعة الجزائر والجريدة اليومية كما كان يتتبع [1]تحركات العدو ويراقب أنشطته المشبوهة من على قمم الجبال ثم توجه مع أعضاء القيادة إلى الجنوب من الوادي لبيض وكان يجمع القادة ويضع الخطط لمواصلة الثورة.

في اليوم الثاني من نوفمبر أحس مصطفى واعضاء القيادة أنهم في حاجة إلى المزيد من السلاح والذخيرة التي لم يبقى منها الا 150 طلقة لكل مجاهد زيادة على نقص في المواد الغذائية لذلك قرر الدعوة إلى عقد إجتماع للشرح والتقويم مع قادة الأفواج وفي هذا الاجتماع وصلته أخبار عن وقوع مناوشات في الكثير من مناطق الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) و أن الجسور قد نسفت بين آريس و باتنة وكذلك الأعمدة الهاتفية وظلت القيادة تتنقل من مكان لآخر وقد أعلنت إذاعة الجزائر أن فرنسا اعترفت بحقيقة التمرد الذي قام به مئات المجاهدين في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى).[2]

و ظلت المناوشات بين المجاهدين والجيش الفرنسي متواصلة في الفترة التي أعقبت اندلا ع الثورة ، فبعد المعركة التي وقعت في إيشمول في الخامس من نوفمبر وما أعقبها من قصف الطيران والقنبلة الجوية وقعت اشتباكات متفرقة خاصة في فم الطوب مع كتيبة المظليين.[3]

وفي يوم 8 و 9 نوفمبر اتضح لبن بولعيد والقادة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) أن تفجير الثورة قد نجح وأن هذه الأخيرة قد تجاوزت امتحانها العسير فقد قال مصطفى بن بولعيد « الآن يجب تصعيد الحوادث ثم ضحك لان فرنسا اعترفت ان عدد المجاهدين إرتفع إلى ثلاثة آلاف»[4]

[1] أحداث الثورة في الأوراس:المصدر السابق. ص47 و ما بعدها

[2]محمد العربي مداسي: المصدر السابق. ص20

[3]محمد العربي مداسي : مغربلو الرمل ، الأوراس اللمامشة 1954-1959م ، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ص19

[4] محمد العربي مداسي : المرجع السابق .صفحة 29

في يوم 9 نوفمبر هجم فوج حسين برحايل على مشونش و في 10 نوفمبر أنعقد اجتماع ضم قادة الأفواج كان من النقاط التي تم دراستها إحترام المسؤول وتنفيذ الأوامر وعدم إتخاذ القرارات الفردية كما تم تحديد القطاعات الجغرافية المعينة لكل فوج وكذا طبيعة العلاقات بين الأفواج والقيادة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة متمركزة في مكان سري لا يعرفه الا سعاة البريد . كما درس المجتمعون مسألة التموين بالذخيرة الحربية التي بدأت

تتناقص يوما بعد يوم كما درس وحدد المناطق التي تبقى بمأمن عن العمليات العسكرية لجعلها طرقا تمر منها قوافل التسليح و التموين.[1]

و كان بشير شيهاني قد عقد إجتماعا للأفواج في المنطقة الشمالية للأوراس وكان متفائلا بالوضع السياسي الذي وصفه بأنه يبشر بالنجاح وقد توجه إلى الفوج بتوجيهات عامة وإلى قادة الأفواج تلخصت في الآتي يمنع على أي مجاهد مهما كانت درجة مسؤوليته أن يحاول إجراء اي اتصال مباشر بالقيادة ولا يسمح بذلك إلى لسعات البريد الذين يعدون همزة وصل بين القيادة وعموم المجاهدين.

لقد نجح هذا المخطط في الوقوف في وجه المخابرات الفرنسية في الوصول إلى المعلومات وهو ما ساعد على إنتشار الثورة

- التحضير الجيد للظروف التي يجب فيها ملاقاة العدو
- تحديد المناطق التي يجب على المجاهدين أن يحذروا المرور عنها و التمركز فيها
- تحديد النقاط التي يلتقي فيها المجاهدون بعد الانسحاب من المعارك
- تحديد المدنيين الذين يجب الاتصال بهم[2].

وفي هذه الفترة استمرت العمليات العسكرية من مشوشن إلى إيشمول إلى سريانة إلى الكثير من مناطق الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) على غرار العمليات التي كانت تحدث في مناطق أخرى من

[1] أحداث الثورة في الأوراس ، المصدر السابق

[2] محمد العربي مداسي : المصدر السابق . صفحة 34

الوطن وإن كانت الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) أشد كثافة من حيث عدد العمليات ، كما كان مصطفى بوليد يعقد إجتماعات دورية للتقييم والتحضير في فترات مختلفة.[1]

إن من بين أهم الاشتباكات التي تلت ليلة أول نوفمبر ذلك الذي وقع في 18 نوفمبر والذي كان أكثر شدة وأقوى إلتحاما و كأن السبب أن احد الأهالي أخبر رجال العدو الفرنسي ان فوجا من المجاهدين ينتظر وصولهم في المساء إلى دشرة حنبلة. [2]وقد حاول رجال العدو أن يدخلوا إلى القرية ولكن المجاهدين كانوا شديدي السرعة إذ نجحوا في التسلل منها بعد أن أطلقوا عدة طلقات نارية وقد تخلف مجاهدان منهم إلا أن أدركهما الصباح فإشتبكا مع المظليين فأصابا عشرة منهم ولاذا بالفرار.[3]

إن رد فعل العدو كان سريعا ، فقد أمر الضابط الفرنسي السكان أن يجتمعوا ثم أعطاهم الأمر بجمع الحطب وإضرام النار في منازلهم كما أراد أحد المظليين إغتصاب إمرأة من القرية فضربته بفأس سقط مقتولا.[4] وكانت هذه بداية الخروج عن القانون من طرف الضباط الفرنسيين الذين أصبحوا يصدرون القرارات ويقننون كما يحلوا لهم وهي السياسة الفرنسية التي عمت على كل أرجاء الوطن من إصدار للقوانين على شكل قرارات وكذا إحراق القرى و إغتصاب النساء ناهيك عن الإعدامات التي طالت الكثير من المجاهدين والمواطنين بدون محاكمات بل كانت تباركها السلطات العليا الفرنسية.[5]

و في 19 نوفمبر قصفت طائرات العدو غابة بني ملول و في 20 نوفمبر قامت طائرات العدو بتوزيع المناشير التي تدعو السكان إلى التجمع في مناطق آمنة (حسب زعمهم) وذلك قبل 21 نوفمبر لأن عذابا كبيرا سينزل على الفلاقة (المجاهدين) وكان عساكرالعدو منتشرين في كل مكان في مختلف مناطق الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) مزودين بسيارات مصفحة من مختلف الأنواع كما كانوا محميين بالطائرات الاستطلاعية و المقنبلة . هذه القرارات الارتجالية قننت فيما بعد وطبقت على مختلف مناطق الوطن إذ كانت بداية للمحتشدات والتهجير والقتل الجماعي و حرق المزارع.[6]

[1] مصطفى بن بوالعيد و الثورة الجزائرية : أنتاج جمعية أول نوفمبر باتنة صفحة (398

[2] قرية على بعد 12 كيلو متر من مدينة تكوت شرقا

[3] محمد العربي مداسي : المصدر السابق. صفحة 36

[4] محمد العربي مداسي : المصدر السابق .ص 37

[5] CAOM ,AIX en provonce:Algerie.CGA.1183.op.cit

[6] أحداث الثورة التحريرية في الأوراس ، المصدر السابق .ص 24

لقد شكل إستعمال القدرات البشرية و تثمينها دائما إحدى الإنشغالات الأساسية لإدارة الثورة ولقيادة جيشنا سواء في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) أو باقي أنحاء الوطن، وكانت المهمة تتمثل في تحديد سياسة من شأنها أن تجند الحد الأقصى من الموارد البشرية و أن تضمن لهم الحد الأدنى من المؤونة ثم تعيينهم بصفة محكمة ورفع درجات دافعيتهم للقتال وبإعتبار الثورة نابعة من الشعب.[1] كما كانت الوضعية في بداية الثورة تبدي أن موازين القوى في صالح الاستعمار بصفة واضحة فقد وجدت الطليعة التي كانت تقود الكفاح صعوبة جمة في نشاطها خاصة في ميدان التجنيد الذي لم يكن يخضع إلى القواعد والآليات ذات الطابع الإداري فحسب بل كان التجنيد يختلف من منطقة لأخرى وكان يتوقف في حجمه وفي نوعيته على حركية القتال وأشكاله وكذا على رد فعل قوات الاحتلال.[2]

و في هذا المجال حرص بن بولعيد ومعه قادة الثورة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) في المرحلة الأولى من اندلاع الثورة على إقامة علاقات مع الشعب وتهيئة فضاءات للكفاح وتشكيل مناطق للانسحاب وأخرى للإختباء، ثم القيام بعمليات محدودة ضد العدو.[3]

كان التجنيد في هذه المرحلة انتقائيا لسببين ، كان انتقائيا بسبب يقظة المجاهدين الأوائل وكذلك بسبب الظروف الصعبة جدا للقتال وكان التخطيط منصب حول إقامة قواعد الدعم وتوسيع شبكة الإمداد و تعزيز قدراته القتالية وإرغام العدو على التردد قبل الدخول إلى المناطق غير الآمنة والتي يمكن وصفها بأنها مرحلة إحتواء الخصم وتوسيع التجنيد بصفة معتبرة.[4]

و بعد مرور حوالي سنتين بعد الفاتح من نوفمبر 1954 بدأت معارك جيش التحرير الوطني التي تقوم بها الوحداة أكثر أهمية باستعمال أسلحة أكثر تطورا تأخذ شكل الاشتباكات الكبرى, وبدأت المخططات التكتيكية تتوسع والهياكل تنتظم في شكل تدريجي.

[1] مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية ، مرجع سابق. صفحة 398

[2]. محمد العربي مداسي : المصدر السابق. صفحة 35

[3] أحدثت الثورة التحريرية في الأوراس، المصدر السابق. صفحة 24

[4].محمد العربي مداسي : المصدر السابق .صفحة 36

وظهرت الرتبة، و نظمت الوحدات، و تم تقنين الإنضباط ، كما تم إنشاء جهاز للإمداد ، وكانت قيادات المناطق و النواحي و القطاعات تضطلع بوظائف قيادية تتزايد فعاليتها يومًا بعد يوم ، وأصبحت الولاية بصفة تدريجية عبارة عن همزة وصل بين الجنود في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) و القيادة الوطنية. وأصبح تمركز الجنود على الحدود يزداد أهمية وشهد تعداد الجيش تزايدًا معتبرا كما أصبحت للإطارات المتوسطة أهمية كبرى.[1]

إن التزايد السريع للجيش وآثار الخطوط المكهربة على حدود الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) مع تونس والتكوين المكثف للإطارات قد سجلت منعطفا كبيرا في التطور العام لجيش التحرير الوطني.

كما عرفت أشكال المعارك تحولا عميقا فأصبحت الوحدات تخضع لضرورة الحركة الدائمة وبالتالي أصبحت خفيفة وسريعة الحركة، فهي لم تكن تمتلك الأسلحة التي كانت تتمنى حيازتها، وليس لها من التجهيزات إلا ما تحصل عليه في الميدان أو ما يصلها بصفة عرضية من عتاد يأتي من الخارج،وقد كان لهذه الوحدات* تصورها الخاص للمجتمع الذي تعتزم بناءه، غير أنها كانت تتبنى نفس الفكرة في ما يخص جيش التحرير الوطني، وكان المجاهدون بكل فئاتهم يرون أن جيش التحرير الوطني لا يمكن إلا أن يكون جيشا شعبيا، جيش ثوري لتحرير البلاد والنهضة الوطنية، فكان جيش التحرير الوطني يظهر لهم كجيش أمة.[2]

إن مسألة الهيكلة و الرتب دخلت متأخرة في قاموس المجاهدين لتدل على قادتهم، ولا شك أن الرتب تأسست بعد مؤتمر الصومام لكن إستعمالها لم يكن فعليا ومعمما إلا غداة وقف إطلاق النار، فالمجاهد الذي كان يمارس مسؤولية ينادى بتسمية "الأخ القائد" سواء بالنظر إلى وظيفته على مستوى الولاية أو المنطقة أو الناحية أو القطاع.

[1] أحداث الثورة في الأوراس : المصدر السابق. ص 25

*لقد ساهمت ظروف الحياة المرهقة والقاسية لهذه الوحدات في الأوراس في تطوير الصفات الإنسانية عند المجاهدين وفي شحذ الروح السياسية وفي المقابل كانت تحد من إمكانيات تطورهم التقني ، اما واحدات الحدود فكانت محرومة نسبيا من العلاقات الودية مع الشعب.

[2] مصطفى بن بولعيد و الثورة الجزائرية، المرجع السابق .ص398 .

وكان ينادى بلقبه أو بإسمه مسبوقا بعبارة "سي"[1]غير ان رتبة عقيد كانت شائعة الاستعمال قبل 1962 بمدة طويلة وغالبا ما كان يقال اجتماع العقداء*، تشاور العقداء ، مؤامرة العقداء.

في الواقع لم تكن الرتب العسكرية تمنح بصفة آلية، وتختلف المسميات حسب طبيعة المسؤوليات والأزمنة التي كانت تمارس فيها،[2] فالوظائف هي التي تنشئ الجهاز وليس الجهاز هو الذي ينشئ الوظائف، فهياكل حركتنا التحريرية وبروز قادتها هي ثمار للكفاح في الوقت الذي كان فيه الجزاء المنتظر من التطوع في سبيل الوطن منحصرا اساسا في الشرف و الاعتزاز بكون الفرد مجاهدا اوالسعي للظفر بالإستشهاد و لم تكن الرتبة من الاهتمامات الكبرى على الإطلاق.

يمكن القول بصفة عامة انه منطق الثورة كان يتطلب تاطيرا نضاليا لجيش التحرير الوطني، ومن البديهي بالنسبة لجيش شعبي ألا يكون الأمر غير ذلك إذ أن جيش التحرير الوطني المشكل من مواطنين تطوعوا بصفة إرادية في كفاح وطني لتحرير البلاد كان بحق جيشا يتكون من المناضلين ، وكان الطابع النضالي لمؤطريه يخضع لظروف ميلاد جبهة التحرير الوطني ولأأهدافها السياسية وأشكال عملها.

وكان بإمكان جبهة التحرير الوطني وهي تنظيم سياسي أنشئ من أجل قيادة كفاح الشعب من اجل الاستقلال الوطني أن تحول مناضل إلى محارب مسلح وأن تحول المحارب المسلح إلى مناضل بدون سلاح، و كان مناضلوا جبهة التحرير الوطني منذ اندلا ع الثورة وطوال فترة الحرب من الناحية المبدئية سياسيين وعسكريين في آن واحد سواء في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) أو باقي أنحاء الوطن.[3]

[1] مصطفى بن بولعيد و الثورة الجزائرية، المرجع السابق. صفحة 398.

*لقد ربطت وثائق مؤتمر الصومام منح الرتبة بممارسة مسؤولية إقليمية أو قيادية في صفوف جيش التحرير الوطني و هكذا كان للقائد على مستوى الولاية رتبة عقيد ولمساعديه الثلاثة رتبة رائد ، وعلى مستوى المنطقة كان للقائد رتبة نقيب وعلى مستوى الناحية رتبة ملازم حتى تدرج إلى الجندي كما سنتطرق له في فصول لاحقة.

[2] محمد العربي مداسي : المصدر السابق .صفحة 40

[3] أحداث الثورة في الأوراس : المصدر السابق. صفحة 35

انتشارالثورة خارج الأوراس (الولاية التاريخية الأولى)

في 25 ديسمبر 1954 عقد اجتماع في جبل كيمل اشرف عليه مصطفى بن بولعيد وكان من بين الحاضرين: عاجل عجول ، الطاهر نويسي ، عباس لغرور. و قد تمخض عن هذا الاجتماع تعيين أفواج مسلحة انتقلت إلى الجبهات التي لا زالت الثورة لم تشتعل فيها في هذا الوقت.

- فوج يتجه إلى الجنوب(الصحراء) بهدف القيام بالتوعية والدعوة إلى مساندة الثورة.
- فوج يرأسه مسعود بن زحاف إتجه الى الجنوب من الأوراس (الولاية التاريخية الأولى).
- فوج يرأسه بن ناجي الصالح إتجه الى الخروب و عين الفكرون.
- فوج إتجه الى قسنطينة .
- فوج إتجه الى المسيلة.
- كما ارسل فوج الفتوح يرأسه موسى رداح الى تبسة و الشرق الجزائري.
- فوج يراسه معمر لمعافى إلى الجنوب الغربي.[1]

و بعد هذا الإجتماع و ما تمخض عنه من تعيين للأفواج المذكورة، انعقد اجتماع آخر في شهر جانفي 1955 بقيادة مصطفى بن بولعيد في المكان المسمى القلعة مقر قيادة عباس لغرور وكان الكثير من القادة المحليين الذين قدر عددهم بأكثر من ثلاثين مسؤولا حضروا هذا الاجتماع الذي أكد فيه مصطفى بن بولعيد على ضرورة نشر العمل المسلح في النواحي المتاخمة للأوراس. كما قام بإسناد بعض المهام لمجاهدين يتوسم فيهم الكفاءة والمقدرة وشرح لهم الموقف العسكري و زودهم بالتعليمات الضرورية لمواصلة الجهاد بعد أن أخبرهم بسفره إلى المشرق العربي لجلب السلاح الذي كان الوفد الخارجي قد وعد به قبل اندلا ع الثورة ولكن أي شيء من ذلك لم يتحقق. [2]

[1] محاضرة ألقيت بمناسبة أول نوفمبر بمدينة باتنة من إلقاء الدكتور موسى لقبال 1987

[2] الرائد عمار ملاح :قادة جيش التحرير الوطني الولاية 1،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة 2009 ص28

و إذا كان إمتداد الثورة وصل حتى مدينة سطيف و التلاغمة وكان الفوج الذي يقوده عبد الحفيظ طورش قد وصل الى بوطالب و الحضنة بل تجاوزها الى مدينة المسيلة و عين الحجل التي تعد حدا جغرافيا فاصلا بين المنطقة الأولى والمنطقتين الثالثة والرابعة لتصل الى بوعريريج أين وقعت معركة طاحنة بمنطقة المعاضيد.[1]

يتبين لنا مما تقدم ان إنتشار الثورة في الجبهات القريبة والبعيدة من الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) قد قام بها رجال تم تعيينهم من قبل قيادة المنطقة الأولى ونلاحظ أن هذه التعيينات قد حققت نتائج فورية شجعت على المزيد منها خاصة بعد إطلاق صراح المناضل عاشور زيان في جويلية 1955 من السجن فقد بادر هذا الأخير إلى تجنيد القادرين على حمل السلاح في جبل بوكحيل ، كما أرسل فوجا من المجاهدين إلى جهة بالسترو* كذلك.و بأمر من الحسين بن عبد السلام وقع إتصال مباشر بين عاشور زيان و عمر إدريس المدعو فيصل في أولاد جلال و تم الإتفاق على ينسيق العمل الثوري و ربط الإتصال الدائم بينهما، كما وقع إتصال ثاني بحضور سي الحواس بمنطقة النسنيسة**.

وقد أسفر عن هذا الاجتماع التقسيم الجغرافي لناحية الصحراء بين القادة الثلاثة.و تجسيدا لفكرة إنتشار الثورة فقد أرسل سي الحواس فوجين إلى ناحية غرداية و بريان وقد امتد نشاطهما إلى متليلي و المنيعة ، حتى وصل إلى تامنغست التي وصلها محمد جغابة في 1 اكتوبر 1956 ، كما توجه ابن جلول محمد المدعو العماري إلى جبل القعدة بأفلو.[2]

[1] أحداث الثورة في الأوراس : المصدر السابق. صفحة34

* الاخضرية حاليا

**غير بعيد عن مدينة بوسعادة

[2] محمد العربي مداسي : المصدر السابق .صفحة 50

و بعد عودة محمد جغابة من الصحراء كلفه سي الحواس بالانتقال إلى حدود المنطقة الخامسة فألتحق بعين الصفراء أين ألقي عليه القبض وتم إيداعه السجن في مدينة مشرية، غير انه تمكن من الهروب بفضل مساعدة بعض المناضلين فإلتحق بالحدود الغربية حيث انضم إلى صفوف المجاهدين من جديد كما أمر سي الحواس سي علي الشريف قصد الاتصال بالمنطقة الخامسة افلو ثم البيض الذي إلتقى فيها بالمجاهد إبراهيم مولاي.[1]

كما ارسلت قيادة المنطقة الأولى الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) بعض الأفواج المقاتلة إلى باقي مناطق الوطن الأخرى وذلك بداية 1955 بهدف ربط الاتصال بتلك المناطق، نظرا لعدم توافر الثورة على وسائل اتصال حديثة في هذه الفترة الصعبة وما ميزها من ضرورة التنسيق بين مختلف مناطق الوطن في مختلف الميادين سواء السياسية أو العسكرية.[2]

ولهذا الغرض اوفدت المنطقة الأولى إلى المنطقة الثانية وفدا مكونا من مجموعة من المجاهدين على راسهم عيسى عبد الوهاب و محمد رزايمية، كما أوفدت وفدا آخر إلى المنطقة الثالثة بقيادة محمد بن جار الله و ذلك في جوان 1955م، هذه الاتصالات كانت تهدف إلى:

- التنسيق بين المناطق الخمس لعدم وجود منسق بينها في الداخل
- تزويد بعض هذه المناطق بالسلاح وتبادل المعلومات والخبرات الحربية
- تقديم عرض شامل عن الوضعية العامة للمنطقة الأولى سياسيا وعسكريا
- إجراء اتصالات خارجية خاصة مع تونس وليبيا بهدف التزود بالسلاح والذخيرة وكسب التأييد السياسي والمعنوي*
- التعرف على الطرق والمسالك والتي تسلكها قوافل التسليح من ليبيا إلى تونس ومن هذه الأخيرة إلى داخل الجزائر.[2]

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق. صفحة.74

[2] محمد العربي مداسي : المصدر السابق .صفحة 50

و كانت الولاية الأولى قد انتهت من تنظيم المناطق العسكرية فما إن حل شهر أوت 1955 وهو ما يصادف هجوم الشمال القسنطيني بقيادة البطل زيغود يوسف الذي كان من أهدافه فك الحصار المضروب من طرف قوات العدو الفرنسي على الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) وما حدثفي الفترة الممتدة من 1 نوفمبر 1954 الى 20 أوت 1955 إذ طبقت القوات الفرنسية بقوانينها الجائرة كل انواع القنبلة والتعذيب وسياسة تجميع السكان لفصلهم عن الثورة وزيادة عدد الجنود و تنفيذ مختلف انواع الأساليب القتالية و البسيكولوجية.[1]

في هذا الوقت استطاعت الثورة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) أن تنظم نفسها حيث انتهى قادة الثورة من التنظيم الجغرافي والسياسي والعسكري في المنطقة إذ أصبحت الثورة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) تسود مجال جغرافي يمتد من الحدود التونسية شرقا إلى المسيلة غربا ومن سوق اهراس وسطيف إلى الصحراء الكبرى قبل أن تصبح هذه الأخيرة ولاية قائمة بذاتها.[2]

هذه المنطقة كلها تم تقسيمها و تنظيمها في نواحي ومناطق كالتالي في حدود سنة 1956 :

- المنطقة الأولى: و تتكون من أربع نواحي باتنة ، عين التوتة ، بريكة ، سطيف كل ناحية كانت تتوافر على ثلاثة كتائب في الغالب وحوالي 1300 مجاهد على الاقل .
- المنطقة الثانية: تتكون من أربع نواحي أريس ، شلية ، عين القصر ، كيمل .يبلغ عدد الكتائب اربعة و في حدود الفا و مئتي مجاهد .
- المنطقة الثالثة الصحراء: تشمل عدة نواحي تكونت تباعا بدءا من بسكرة ، وادي سوف ، و ما يتبعها ، وأصبحت تعرف بالولاية السادسة منذ 1958. [3]
- المنطقة الرابعة : تشكلت من أربع نواحي، أم البواقي ، عين البيضاء ، مسكيانة ، عين مليلة .
- المنطقة الخامسة : تشكلت من اربع نواحي : الكويف ، الونزة ، مداوروش و صدراته .
- المنطقة السادسة : تشكلت من اربع نواحي : تبسة ، الشريعة ، بئر العاتر و ششار.[4]

[1] احداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق. صفحة 80

[2] محمد العربي مداسي : المصدر السابق. صفحة56

[3] الرائد عمار ملاح : المصدر السابق.صفحة

[4] لقاء خاص مع المجاهد محمد الصالح يحياوي احد قادة الثورة في الاوراس بتاريخ 03-05-2007 بحيدرة.

ان هذا التنظيم و ما رافقه من عمليات وهجومات ومعارك على العدو الفرنسي في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) جعل فرنسا تستقدم المزيد من الجنود والعتاد إلى الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) وتنشئ العديد من المصالح الإدارية إذ يكفي أن المصالح الإدارية المتخصصة طبقت و استعملت في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) قبل المصادقة على قوانينها في فرنسا وكذا هو الحال لحالة الطوارئ و القنبلة للمداشر وسياسة إغراء الشعب تارة لفصله عن المجاهدين وتجميعه تارة أخرى في محتشدات .[1]

و توسيع صلاحيات ضباط الجيش في إصدار القرارات و المحاكماة الخاصة و أحكام الإعدام والحرب النفسية وأساليب المراوغة مثل ما لجأت إليه فرنسا على لسان الجنرال بارلانج (par lange)إذ عرضت التكرم بالاستقلال الداخلي لمنطقة الأوراس (الولاية التاريخية الأولى)،هذه الفكرة الخبيثة التي قوبلت بالفشل الذريع أمام تماسك الثورة رغم ان القيادة في هذه المرحلة كانت تمر بوضعية صعبة بعد أن وقع مصطفى بن بولعيد في الأسر.[2]

إن فشل الأساليب السياسية التي يحاول العدو تطبيقها في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) جعله يلتجأ إلى أساليب أخرى ومنها المخطط العسكري للجنرال بارلنق (parlange)الذي يقضي بأن يسلح الجيش الاستعماري بعض المدنيين لكي يتصدوا للمجاهدين مع بداية1955 وهو ما افشله قادة الثورة بل و استفادوا منه اذ قاموا بتاطير المخطط إذ سمحوا بحمل السلاح لأولائك المدنيين لكن باختيار أحسن الناس إخلاصًا للثورة واشد هم ايمانا بمبادئها والتعلق بأهدافها وضمان بإلتحاقهم بالجبال مع الثورة في حالة ما طلب منهم ذلك،[3] و فعلا فقد حمل مجموعة من المواطنين السلاح بعد موافقة قادة الثورة عليهم و فعلا كانوا دعما للثورة إذ إلتحقوا بالجبال مع اسلحتهم وذخيرتهم.[4]

إن هجوم 20 اوت 1955 كان محطة هامة في تاريخ الثورة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى)، ذلك أنه رفع الحصار عن المنطقة و شتت عساكر العدو وأفشل خططهم وأعطى ثقة أكبر للمجاهدين وحتى المدنيين في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى)، ودفعهم إلى تكثيف العمليات العسكرية خاصة خلال سنتي 1955و1956.[5]

هذه الأخيرة التي شهدت قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وما تبعها من تنظيم وتنسيق للثورة في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى) مع باقي الولايات ومختلف القيادات الثورية، و هو ما سنتطرق له في الفصل الثاني

[1] الرائد عمار ملاح: المصدر السابق.صفحة30

[2] احداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق. صفحة 84

[3] وزارة المجاهدين: من معارك المجد في أرض الجزائر، منشورات مجلة أول نوفمبر

[4] لقاء خاص مع المجاهد محمد الصالح يحياوي احد قادة الثورة في الأوراس بتاريخ 03-05-2007 بحيدرة

[5] لقاء خاص مع المجاهد محمد الصالح يحياوي احد قادة الثورة في الأوراس بتاريخ 03-05-2007 بحيدرة

من خلال موقف الثورة من التدابير العسكرية والقانونية والسياسية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية 1954-1958م.[6]

[6] احداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق. صفحة 60

الفصل الثاني:
التدابير العسكرية الفرنسية لمواجهة الثورة الجزائرية وموقف الثورة منها 1954-1958 في الاوراس (المرحلة التاريخية الأولى)

ادركت فرنسا دون أن تصرح أن أمد الحرب قد يطول ولذلك استلامات كلها في وقتها لربح هذه المعركة وهو ما كانت تشير إليه كامل الدلائل بعد إلعلان حالة الاستعجال في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) و منه في الجزائر ، و تعيين الجنرال بارلنغ قائدا عاما في منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) وقرار الحكومة الفرنسية بإدخال فلول جيشها بالفيتنام وقوتها المرابطة في تونس وفي المغرب في المعركة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) وأخيرا محاول التجنيد الرأي العام الفرنسي وكذلك الدول وخصوصا الغربي لكسر شوكة الثورة الجزائرية .[1]

لقد أصبحت الجبهات المفتوحة في وجه الثورة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) كما هي في باقي الوطن اكثر دموية فهناك الحرب المسلحة، وهي تقتضي تنظيما في ميدان تجنيد المتطوعين أولا وفرزهم و تدريبهم على حرب العصابات والفداء، و شد أزر الجندي المقاتل وتضميد جراحه ، ثانيا و تقتضي كذلك بحسن عن مصدر للسلاح والذخيرة والتموين و ضمان وصوله إلى الميدان و فعاليته ، وهناك الحرب النفسية القاتلة التي كان الاستعمار يبث سمومه من خلالها في محاولة يائسة لإستمالة من يمكن إستمالته من سكان الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) .[2]

إن سياسة المشاريع الإنمائية التي بادرت بها فرنسا في منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) و الجنوب القسنطيني و بعض الإصلاحات المحلية وهو ما اقتضى رد فعل حاسم من طرف الثورة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى).[3]

إن رد فعل القوات الفرنسية العنيف على الثورة في سنتها الاولى بالأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) ، حيث جرت التجارب الأولى لكل ما مارسته هذه القوة من فظائع يند لها جبين الإنسانية و ذلك من قنبلة عمياء لمناطق مأهولة ومن تقتيل وتنكيل بالمواطنين، ومن تجميع للسكان او غرس اولى نواة ضباط الشؤون الأهلية المستقدمين على عجل من المغرب، و من زرع لأولى جراثيم المكتبين الثاني و الخامس في منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)[4] و هو ما سنتطرق له في هذا الفصل.

---

[1] احداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق صفحة ص03

[2] يحي بو عزيز : المرجع السابق ص 69

[3] وزارة الإعلام و الثقافة :المرجع السابق ص 29

[4] احداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق صفحة ص03

المبحث الأول: ردود الفعل الفرنسية الأولية على عمليات 01 نوفمبر 1954:

في ليلة الأول من نوفمبر 1954م إنفجرت ثلاث قنابل داخل مدينة الجزائر أيقظت الحاكم العام، روجي ليونار "ROGER Leonard" وطاقمه الأمني، فعقد فورا مجلسا حربيا بمقر الحكومة العامة، برئاسة الحاكم العام ضم المسؤولين العسكريين والمدنيين واستمر طول الليل في الوقت الذي كانت تصله تباعا برقيات من مختلف أنحاء الجزائر و من الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) خصوصا التي حدثت فيها عمليات وتحدثت عن قتلى وخسائر مادية معتبرة[1].

وأشارت هذه التقارير إلى أن ما يثير الإنتباه في هذه العمليات، هو أنها حدثت في وقت واحد وفي كل أنحاء البلاد و إن كانت أكثر تأثيرا في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) أي على الساعة الواحدة و15 دقيقة من فجر يوم 1 نوفمبر 1954، وهو ما يشير إلى أن الأمر يتعلق بثورة تم التحضير لها منذ زمن بعيد، وأنها تجري طبقا لمخطط تم إعداده مسبقا، وهو ما أشارت إليه تقارير الشرطة وخاصة التقرير المؤرخ يوم 23 أكتوبر 1954 الذي أعده الوالي فوجور (Vaujours) مدير الأمن في الجزائر، وأرسل إلى وزير الداخلية الفرنسي السيد فرانسوا ميتران " François Mitterrand" باعتباره يمثل السلطة الوصية[2].

بلاغ الحاكم العام حول أحداث أول نوفمبر في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) :

وفي صبيحة اول نوفمبر أصدر الحاكم العام بلاغا جاء فيه: خلال الليلة، وفي مناطق مختلفة من التراب الجزائري، ولكن على وجه الخصوص في شرق مقاطعة قسنطينة، وتحديدا في منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) اقترفت مجموعات صغيرة من الإرهابيين ثلاثين (30) عملية اعتداء

[1] كان الرجل الأول في الجزائر، عينه رئيس الجمهورية بإقتراح من وزير الداخلية، فرانسوا ميتران، وكان يتمتع بسلطات هامة، ويساعده مجموعة من كبار الموظفين، منهم مدير مكلف بالشؤون السياسية، وهو مسؤول فقط أمام الحكومة الفرنسية، ما عدا في المجال المالي، حيث يجب عليه عرض الميزانية على المجلس الجزائري للتصويت عليها، ينظر: Serge BROMBERGE : « Qui tient la barre de l'Algérie en 1954 », in : Yves COURRIERES, la Guerre d'Algérie, Tome, op.cit,p.15.

[2] Gabriel Conesa: 1954: la Toussaint rouge, in: Yves COURRIERES, la Guerre d'Algerie, Tome, 1, Librairie Jules Tallandier, Paris, 1976, p 200.

(Attentat)[1] متفاوتة الخطورة، حيث تم في خنشلة وباتنة إغتيال ضابط وجنديين إثنين، وفي منطقة القبائل قتل حارسين ليليين.

لقد وضعت قيد التنفيذ فورا تعليمات وإجراءات للحماية والقمع تتطلبها هذه الوضعية بأوامر من الحاكم العام الذي طلب أن توضع تحت تصرفه الوسائل للقيام بعمل إضافي، فحصل على ذلك "وأضاف البلاغ نفسه أن: "السكان برهنوا على هدوئهم وبرودة دمهم، ويمكن أن يطمئنوا إلى أن الحاكم العام سيسخر كل الإمكانيات من أجل ضمان أمنهم، وقمع المجرمين"[2].

لقد عبر الحاكم العام عن صدمته نتيجة دقة هذه العمليات المسلحة وكثافتها وحدوثها بشكل متزامن، وإنتشارها في مختلف أنحاء الجزائر و خاصة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، وهو أمر لم يسبق له مثيلا منذ بداية الاحتلال الفرنسي عام 1830، لهذا اعتقد أن وراءها أيادي أجنبية، وهو ما تضمنه تصريحه الذي أدلى به يوم 2 نوفمبر 1954، وورد فيه أن: "ما يثير الصدمة في هذا العمل الإرهابي، هو الطبيعة المتزامنة بإتقان لمختلف هذه الإعتداءات، وهو ما يدل على تدخل عناصر أجنبية عن الجزائر، فهذه الفتنة ليست لها أية خاصية جزائرية، إنها عملية معدة سلفا، هدفها الأساسي التمكن من الدفاع عن مجمل ملف المغرب العربي أمام الأمم المتحدة" في إشارة منه إلى الدول العربية وخاصة مصر والجامعة العربية التي أبدت تعاطفها ودعمها لحركات التحرر المغاربية، وبرز ذلك بشكل واضح بعد اندلاع الأزمتين المغربية والتونسية[3].

وأضاف يقول: "ويبدو أن المسؤول عن هذه القضية هو بن بلا، المحكوم عليه بالإعدام والذي فر من السجن، وهو الأن مسؤول عن منظمة إرهابية تعمل في الجزائر وقد اتخذ من القاهرة مقرا

[1] Francis et Colette Jeanson: L'Algérie hors la loi, éditions ENAG, Alger:1993, p.189

[2] Echo d'Alger du Mercredi 03 novembre1954, 43ème année, n° 15676.

[3] Idem.

لقيادته العامة"، واستدل على ذلك بنص بيان أول نوفمبر الذي بثته إذاعة صوت العرب بالقاهرة على الساعة الثالثة والعشرون ليلا"[1].

رد مارسال إدموند نايجلن M.E. Naegelon

أما النائب الإشتراكي، السيد **مارسال إدموند نايجلن (M.E. Naegelon)**، الذي سبق أن شغل منصب الحاكم العام للجزائر، وإشتهر بإبداعه في فنون تزوير انتخابات المجموعة الثانية الخاصة بالناخبين المسلمين، كما جرى في انتخابات المجلس الجزائري عام 1948، فلم تفاجئه أحداث الفاتح من نوفمبر لأنه كان يعلم أنه ساهم بسياسته في التعجيل بالثورة، ولهذا صرح قائلا: "انني لم أفاجأ بهذه الأحداث، لقد كنت أنتظر اندلاعها منذ فترة طويلة، و زيادة على ذلك قلت أن الجزائر لن تستطيع أن تبقى بعيد عن تأثير ما يحدث في المغرب وتونس"[2].

عريضة المجلس العام لمقاطعة الجزائر:

من جهته بادر المجلس العام لمقاطعة الجزائر إلى المصادقة بإجماع على عريضة تضمنت مجموعة من المطالب الموجهة إلى السلطة التنفيذية، منها:

1- ينبغي فرض النظام بسرعة وبصرامة

2- ينبغي إنزال عقوبات نموذجية بالمذنبين مهما كانت هويتهم.

3- أن لا يتم التساهل مع أي ضعف من الآن فصاعدا[3].

وبتاريخ 12 نوفمبر1954 عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية جلسة استثنائية، خصصت لمناقشة الأحداث التي هزت الجزائر، حيث استجوب عدد كبير من النواب الحكومة حول ملابسات

1 Gabriel Conesa: op. cit, p 201.

2 Echo d'Alger, op. cit.

3 Ibid.

هذه الأحداث، والسياسة التي تعتزم تطبيقها في مواجهتها، وقد جرى جدل حاد خاصة بين وزير الداخلية والعديد من النواب، كما تدخل السيد منديس فرنس (Mendes-France)، رئيس الحكومة فوضح للنواب السياسة التي تعتزم حكومته انتهاجها فيما يتعلق بالجزائر، إن وقع المفاجأة على الاستعمار الفرنسي في الجزائر وفي فرنسا، إدارة، ومدمرين، ومنظمات، وشخصيات، وصحافة، فقد كان لا يوصف، إذ شبه لديهم أول نوفمبر بالزلزال[1]!

وذلك أن الاستعمار في الجزائر وفي فرنسا كان يمني نفسه بنتائج الإجتماعات المتكررة على الحدود بين "المقيم" العام الفرنسي في تونس، الجنرال بواي دو لاتور، و"الحاكم" العام الفرنسي في الجزائر، روجي ليونار، للتنسيق وإحكام إغلاق الحدود أمام تسربات من سموهمب " الفلاقة" التونسيين إلى نواحي سوق أهراس للتموين والراحة. فليسوا إذن "فلاقة" تونسيون، وإنما هم "فلاقة" جزائريون ومنظمون، ووراءهم نظام وتنظيم في منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) خاصة المجاورة لتونس[2].

كما صرح "بريفي" والي الجزائر، تريمو Trémaud في المجلس العام le Conseil Général يوم 2 نوفمبر 1954: "إن هذه الإعتداءات التي لا يقوم بها إلا الجبناء، قامت بها حفنة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم ومجموع السكان، فهؤلاء هادئون فعلا وبقوا هادئين"[3].

وفي السادس من نوفمبر صرح المتحدث باسم "الولاية العامة" في مؤتمر صحفي فقال: "إذا كنا لا نستطيع الآن أن نعبر عن تفاؤل مفرط، فإننا نستطيع بعد 5 أيام فقط من استعمال الإرهاب في الجزائر، أن ننظر إلى الوضع بثقة. وذلك أن الشرطة قامت بعمل جبار، لا نود أن نبوح بتفاصيله

1 Francis et Colette, op,cit p 190.

[2] والحقيقة كما يرويها ويؤكدها مجاهدون من جيش التحرير الوطني الجزائري، مثلا: عبد الله نواورية، نائب رئيس سابق للمجلس الشعبي الوطني، أن ذلك كان بداية نشاط مجاهدينا قبل فاتح نوفمبر، وكانوا من بقايا المنظمة السرية (l'O.S) التي كان حزب الشعب الجزائري قد كونها سنة 1947م.

[3] Echo d'Alger, op. cit.

الآن، حتى لا نعيقها في عملها. ولكننا مع ذلك نستطيع أن نقول إن أغلب المحركين والمسؤولين هم الآن رهن الإعتقال، وفي عجز تام عن مواصلة تصرفاتهم الإجرامية"[1].

أما الباشاغات، والأغاوات والقياد والشنابط، والمفتون وشيوخ الطرق الصوفية، وقدماء المحاربين، والنواب في المجلس المسمى بالجزائري وفي البرلمان الفرنسي وغيرهم، فقد أغرقوا الحكومة الفرنسية بالبرقيات طمعا في طول البقاء وفي الترقيات[2].

أما بالنسبة للمدمرين فقد وقعت مفاجأة ليلة فاتح نوفمبر على المدمرين مثل الصاعقة، وأصبحوا، خاصة في المناطق الجبلية في أوراس، حيث حوصرت أشمول وبلدة أريس، يصرخون مستنجدين في هلع لا يوصف طالبين الأسلحة.

وهكذا كتبت "الجرنان دالجي" على الصفحة الأولى مقالا طويلا مدعما باستجوابات وصور: "في أريس المحاصرة من الإرهابيين": يقول السكان لا تتركونا لمصيرنا[3]!

كما كتبت "جريدة لوموند" أياما بعد ذلك: "لقد عرف المدمرون العلع والفزع! إن جزائرنا التي كانت مثال الرصانة والهدوء بين قطرين مضطربين قد لحقها بدورها ذلك الإضطراب". وإن هذا التنظيم، وهذه الدقة وتلك الشمولية وهذا التزامن، إذ وقعت هذه الحوادث كلها في الدقيقة الواحدة والساعة الواحدة، أي على الساحة الواحدة والربع بالضبط صباحا، من ليلة الإثنين فاتح نوفمبر، أي يوم الأحد ليلا، إن كل هذا هو المحير فعلا، وإنه لأهم من كل شيء![4].

كما صرح جاك شوفالييه Jacques Chevalier كاتب الدولة للقوات المسلحة: "إن الوضع يتطور بسرعة في صالحنا، إني متفائل". وإن لم يذكر آنذاك ذلك الربع ساعة الأخير Le

[1] Le Journal d'Alger, du 6 Novembre 1954
Profonds sentiments de loyalisme et d'indéfectible attachement !

[2] Journal d'Alger 03 novembre 1954.

[3] Le Monde 16 Novembre 1954.

[4] La Dépêche Quotidienne, 2 Novembre 1954.

dernier quart d'heure، الشهير المحبوب لدى روبرت لاكوست، الذي لم يتحقق أبدا، وحل محله وتحقق فعلا، بعد سبعة سنوات ونصف، ربع ساعة آخر، وهو ربع ساعة رابلي Le quart d'heure de Rabelais، أي حلول وقت الدفع والوقوع في حيص بيص، وحزم الحقائب![1]

وفي البرلمان الفرنسي صرح منديس فرنس، رئيس الحكومة الفرنسية[2]، ردا على "نواب" خونة جزائريين،" طلبوا منه بلهجة حب عميق لفرنسا، أن يستعمل الشدة والصرامة، ويحقق الإدماج الكلي للجزائر في فرنسا" قائلا: ، "لا تخافوا، إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها، وأن ليس هناك إنفصال ممكن للجزائر عن فرنسا[3]".

وهاجم الحكومة المصرية بأدب، ولكن بحدة وقوة، وقال: "إن الصداقة الفرنسية المصرية تعود إلى قرن ونصف"، كما أكد على أهمية وحجم مساعدة فرنسا لمصر اقتصاديا وفنيا وبرؤوس أموال مستقبلا"، وأضاف: "إنه لمن الخطر أن تشبه حال الجزائر بتونس، وسنضرب بشدة، وبعد عودة الأمن والنظام، سنزيل البؤس عن العمال الجزائريين في فرنسا، وعن الجزائريين في بلادهم، فالمشكل هو قبل كل شيء إقتصادي وإجتماعي". "وسنخلق ظروفا في الجزائر تساعد على ضمان الحياة الرغدة التي تريدها فرنسا لجميع أبنائها"، "هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم Patrie، ولكن الشعب لم يتبعهم، وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي تقتضيها الموقف، وأعددنا وجندنا جميع الإمكانات حتى تتغلب قوة الأمة"[4].

"إن الجزائر هي فرنسا، ومن الفلاندر حتى الكونغو des Flandres au Congo، ليس هناك إلا قانون واحد، وأمة واحدة، وبرلمان واحد، هذا هو الدستور، وهذه إرادتنا، ولا يحق لأي أحد أن يشك فيها إن الإحتفاظ بالمجال الفرنسي في افريقيا، بقدر ما تسمح لنا به التصفية المحزنة لمصالحنا في آسيا (فييتنام و بوندي شيري) ، لهي إرادة فرنسا"[5].

[1] Le Figaro 10 Novembre 1954.

[2] Journal d'Alger 03 novembre 1954.

[3] Le Figaro 10 Novembre 1954.

[4] Le Monde 14 – 15 Novembre 1954.

[5] Le Monde 14 – 15 Novembre 1954

أما في المجال السياسي، فقد تم حل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، وشنت الشرطة حملة واسعة من الإعتقالات لأعضاء هذه الحركة وقادتها في الجزائر، وفي فرنسا نفسها[1]. لأننا متأكدون الآن من أنها إذا لم تكن لها المسؤولية المباشرة في التمرد، فهي على الأقل صاحبة القيادة الإيديولوجية، إذ هي التي زودته بعناصره الأكثر تعصبا، "وسنواصل اتخاذ الإجراءات الصارمة لأنه من غير المعقول والمقبول أن يثور مواطن على وطنه، فاعتمدوا على الحكومة وعلي بالذات ولن نرحم المتمردين، فلن يكون هناك تساهل، فلا يمكن التساهل عندما تكون وحدة الجمهورية والسلم الداخلي للأمة معرضين للخطر. وذلك أن العمالات (الولايات الجزائرية) جزء من فرنسا مند مدة طويلة، وسكانها يتمتعون بالجنسية الفرنسية، ولهم تمثيلهم في البرلمان، وقد برهنوا بكفاية عن تعلقهم بفرنسا، بحيث لا يمكن أن تسمح فرنسا لأحد بأن يعرض وحدتها للخطر"[2].

فبين الجزائر وفرنسا الأم لا يمكن أن يكون هناك أي انفصال، وينبغي أن يكون هذا واضحا لجميع الناس، وفي جميع الأمكنة والأزمنة: في الجزائر وفي فرنسا، ولكن أيضا في الخارج". "إن بلدان شمال افريقيا متعلقة بفرنسا الأم، التي يربطها بها التاريخ والجغرافيا، فإفريقيا الشمالية هي الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، مثلما تمثل مقاطعة بروفانس Provence ساحله الشمالي. ومصير شمال افريقيا هو الإرتباط بأوروبا جغرافيا وتاريخيا ارتباطا عضويا لا انفكاك له"[3].

"وقد كان الجو هادئا، وكل الشر جاء فجأة من إذاعتي بودابيست (أي العالم الشيوعي) والقاهرة (أي العالم العربي) وهذا الوضع مثار قلق دائم لنا". "فمن هاذين العالمين أيضا يفد المهرجون

---

[1] la dépêche quotidienne 2 Novembre 1954.

[2] Le Monde 14 – 15 Novembre 1954

وهذا هو منديس فرانس الذي يقول عنه الأستاذ الدكتور أندري مندوز: "إنه لو بقي في الحكم حتى ربيع 1956، وكان هو الذي تلقى عرض المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، لتغير الوضع بكثير" André Mandouze: Le Témoignage Chrétien, 23 Novembre 1981.، بل وهناك نص آخر منه أكثر صراحة من هذا، فحتى في رسالة استقالته التي أرسلها إلى غي مولي كتب مايلي (أي منديس فرنس): "ان هذا البؤس الذي فيه الشعب الجزائري سيفقدنا هذا الشعب، وبفقدانه سنفقد الجزائر لا محالة، مما سيؤدي إلى فقدان ممتلكاتنا في افريقيا كلها". فالذي يخاف عليه ومنه إذن هو فقدان الجزائر وافريقيا كلها .

[3] Le Monde 14 – 15 Novembre 1954.

والمشاغبون، ومنهما أيضا تتسرب الأسلحة، التي بها تجد الحرب الكلامية امتدادها في الحرب الدموية". والعلاقات الجديدة التي سعينا إلى إقامتها مع هذه البلدان المغربية تأخذ باعتبار حقائق العالم المعاصر والمطامح المشروعة لجميع سكانها، الأوروبيين منهم والأفارقة"[1].

ثم ذكر بمساوئ إذاعتي القاهرة وبودابيست وأعاد "ولن تتسامح فرنسا أبدا في هذا المبدأ، ولا البرلمان، ولا أية حكومة، إنه مبدأ أساسي، فالجزائر هي فرنسا، وليست بلدا أجنبيا نحميه"[2].

ولنلاحظ هنا أنه نفس منديس فرانس الذي قال في خطابه في تونس، أمام الباي، يوم 31 يوليو من نفس العام، 1954: "إن القوة لا تحل المشاكل" هو الذي يقول إن الوضع في الجزائر يختلف عن تونس. وهذه النظرية: "أن الجزائر ليست محمية، بل هي مقاطعة فرنسية، وجزء لا يتجزأ من فرنسا"[3]، هي التي غرسوها لا في فرنسا فحسب، لدى الجميع بدون إستثناء، بل حتى في الخارج وفي العالم العربي والإسلامي بالذات، ولدي بعض الجزائريين أنفسهم، أكثر من أي أحد آخر، كما سنرى، وسنجدها عائقا دبلوماسيا أمامنا، كما سنبينه لدى ردود الفعل الأولى في الخارج.

وآخر نص نورده هنا لمنديس فرانس، رئيس الحكومة الفرنسية أنداك، هو تصريحه في البرلمان الفرنسي، مباشرة قبل تدخل النائبة الشيوعية عن وهران، أليس سبورتيس: "إنه لم ينتقد أحد رد فعل الحكومة ضد المشاغبين (أي المجاهدين)، الذين لا تهمهم الإصلاحات إطلاقا، بل يبذلون جهدهم لعرقلة مسيرة التقدم. وسنحارب بقوة جميع المحاولات الرامية إلى خلق الفوضى"[4].

[1] Le Figaro 10 Novembre 1954.

[2] Pierre Mendès-France , in le Monde , 25 Mai 1956

3 Le Monde 14 – 15 Novembre 1954

4 Ibid.

ردود وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران:

أما وزير الداخلية الفرنسي، فقد صرح أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الفرنسي (لأن الجزائر من الشؤون الداخلية) بما يلي: "لا يمكن أن تكون هناك محدثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد أن تحل محلها".

وعلقت جريدة لو فيقاروا على حديثه هذا بقولها: "لقد حرص وزير الداخلية مدة ساعتين أمام لجنة الشؤون الداخلية على توضيح الفرق بين الأعمال الإرهابية الفردية والتمرد".

وتضيف الجريدة: "هل كانت المفاجأة تامة كما قيل؟" وزير الداخلية يجيب بالنفي: وإنما كانت الأحداث المتوقعة سابقة للميعاد المقدر لها". "حقا كانت هناك شعارات سببا لهذه الأحداث الإرهابية وللتمرد، ويبدو أن قرب دورة هيئة الأمم المتحدة قد دفعت بالمسؤولين المتمردين إلى التصرف بسرعة[1].

"ومن بين هؤولاء هناك تونسيون وجزائريون في حزب مصالي الحاج، ولقد لعبت إذاعة القاهرة وبودابيس الدور الذي نعرفه". وأضاف، إجابة على النواب الفرنسيين الشيوعيين فيما يخص الوطنية الجزائرية قائلا: "إنه إذا كنا نقبل الحوار مع الوطنيين في البلدين المحميين (تونس والمغرب)، اللذين هما دولتان بالمعنى القانوني للكلمة (أي لا بالمعنى الفعلي العملي)، فإن ذلك غير ممكن مع الجزائر، التي هي مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا. وكل الذين يتظاهرون بشيء ضد سلامة الأمة ووحدتها سيتعرضون لصرامة القانون"[2].

[1] Le Figaro 7 Novembre 1954.

[2] Le Monde 07 Novembre 1954.

"إن المفاوضات مع هذا البلد (أي الجزائر) في هذه الحال ستكون الحرب. إذ لا يمكن أن تكون هناك محدثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد الحلول محلها. وجميع الذين يساندون مطالب وطنية في الجزائر هم أعداء، علينا أن نشن عليهم الحرب"[1].

وفي التاسع من نوفمبر صرح وزير الداخلية الفرنسي في الإذاعة: "إن القوة الفرنسية ستحافظ على الوحدة الوطنية، والمتمردون المشاغبون، بمهاجمتهم مواطنينا الجزائريين، قد إستفزو ضدهم القوة الفرنسية، وهذه القوة ستدافع عن العدالة بالمحافظة على الوحدة الوطنية". "وإذا كان المتمردون قد أرادوا أن يلفتوا نظر الرأي العام الدولي عشية إنعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة، فإنهم مخطئون، وذلك أن الجزائر هي فرنسا، وفرنسا لن تعترف لديها بأية سلطة أخرى غير سلطتها"[2].

وردا على النواب في البرلمان الفرنسي، هم الدكتور ابن جلول وقاضي وابن قانة ونارون وابن باحمد، الذين طالبوا بالصرامة والضرب بقوة في عقاب المتمردين، وأكدوا من جديد مع زملاء لهم فرنسيين، "أن الجزائر فرنسية" جدد وزير الداخلية الفرنسي التعبير عن "عزم فرنسا على المحافظة على الجزائر الفرنسية، وطمأنهم وذكر لهم حجم القوات المرسلة إلى الجزائر"[3].

"وإذا كانت نوعية المشاكل تختلف في الجزائر عنها في تونس والمغرب، فالتدابير الواجب إتخاذها هي من عدة جوانب نفس التدابير، ولئن كان علينا أن نكون في الجزائر أكثر تفهما وسخاء وكرم، حيث أننا هناك مع مواطنين فرنسيين، فإنه يجب علينا في الوقت نفسه أن نكون أكثر حزما وشدة. وإن الحكومة لساهرة وحريصة على أن يعلم مواطنونا في الجزائر أن لهم أملا أمامهم، وأن هذا الأمل فرنسي. "ولكن التدابير العسكرية وحدها لا تكفي. فعلينا أن نستثمر أكثر من أربعين مليار فرنك، حتى يعلم كل جزائري أنه محل العناية القصوى من فرنسا"[4]، "وسنعمل كل شيء حتى يشعر الشعب الجزائري، الذي هو جزء لا يتجزأ من الشعب الفرنسي، أنه في وطنه مثلنا تماما وبين ظهرانينا، بفضل الوجود الفرنسي الذي سيجعل من افريقيا كلها أصدق شهادة على خلود الحضارة الفرنسية". وفي

[1] Le Figaro 7 Novembre 1954.

[2] L'Humanité 06 Novembre 1954

[3] Le Monde 14 – 15 Novembre 1954.

4 Le Figaro 7 Novembre 1954.

اليوم التاسع عشر من نفس الشهر، صرح وزير الداخلية الفرنسي بما يلي: "وسنعاقب بكل صرامة وبدون أية شفقة ولا رحمة كل عمل إرهابي"[1].

"أما فيما يخص المستقبل السياسي في الجزائر فنحن حريصون على التطبيق الكامل للدستور الجزائري المقرر منذ سنة 1947 ولم يطبق شيء منه. وسنزيد من عدد المنتخبين المحليين، وسنوسع من مسؤولياتهم، وسنرفع من حجم الإستثمارات، وسنركز على التعليم، كما سنحترم المعارضة السياسية عندما تبقى في إطار القانون"[2].

وقال في اليوم التالي: "إن المشاكل المطروحة في الجزائر والمغرب وتونس بينها نقاط مشتركة عديدة، ولكنه ليس صحيحا أن يقال إن الفلاقة التونسيون يحتلون جبل الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى). فريق صغير منهم فقط يتعاون مع العصابات الجزائرية، ولكن العمالات (أي الولايات) الجزائرية الثلاث هي أراض فرنسية." والحكومة لا تستطيع ولا تريد أن تسمح بأن تتجاوز المطالب التي يعرضها السكان في الجزائر بعض الحدود مثل وحدة الأراضي والسيادة الوطنية. فمفاوضات من هذا النوع، إن كانت ممكنة في تونس والمغرب، مستحيلة بالنسبة إلى الجزائر"[2].

ثم صرح وزير الداخلية الفرنسي، ردا على النائبة الشيوعية عن وهران، آليس سبورتيس، التي احتجت على قوانين القمع القاسية المتخذة في الجزائر، وطالبت في البرلمان الفرنسي بإقامة جمهورية جزائرية،. "إن الشعب (أي الجزائري، عادة ما يكتفي بكلمة السكان La Population) في غالبيته ضد الإرهابيين، ونحن نستعمل القوة لتبقى الجزائر في فرنسا"، إنك ترين أنه من الطبيعي أن تكون للجزائريين مطالب وطنية، وأن يسعوا إلى تحطيم وحدة الأمة الفرنسية. إنك تعتبرين أن الشعب الجزائري كيان متميز، ومن حقه أن يكون له مصير مستقل عن مصيرنا[3].

ولكن هدفنا نحن مختلف تماما عن هذا، إن الذي نريده نحن هو أن يدمج الشعب الجزائري أكثر فأكثر في الأمة الفرنسية، ولأننا لا نستطيع أن نقبل انفصاله عنا نعمد إلى القوة كآخر وسيلة للحفاظ على الوحدة الوطنية"[4].

---

[1] la dépêche quotidienne 07 Novembre 1954.

[2] Le Parisien Libéré, 20 Novembre 1954 et//Le Monde, 21 et 22 Novembre 1954.

[2] Le Journal Officiel Français, p. 6068 du 10 Décembre 1954, 2ème

"وإن استنكرت هي أيضا وفقا لموقف حزبها وموقف الحزب الشيوعي الفرنسي، "الأعمال الفردية"، أي العمل المسلح. وهو ما يندرج فعلا في "منطق" تلك النظرية الشيوعية التي شرحناها في مكانها من هذه الدراسة.

[3] Le Monde 07 Novembre 1954.

[4] Le Parisien Libéré, 20 Novembre 1954.

- **تصريح جاك شوفالييه:**

وفي هذه المدة بالضبط صرح جاك شوفالييه، كاتب الدولة الفرنسي للدفاع ورئيس بلدية الجزائر العاصمة ونائبها في البرلمان الفرنسي، بما يلي: "لقد قررنا استعمال جزء من القوات العسكرية الراجعة من الهند الصينية (بعد هزيمة ديان بيان فو)، فبها سنقوي بل سنؤطر فرق القومية والحركية التي ينبغي أن تكون الطليعة والعمود الفقري المعول عليه في إعادة الأمن إلى شمال إفريقيا كله" و هو ما حاول تنفيذه بإنزال الآلاف من الجنود الفرنسيين في ميناء عنابة نحو الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) [1].

وفي تصريح جديد لوزير الداخلية الفرنسي وردا على النائبة الشيوعية جيرول Gérault، التي انتقدت في البرلمان الفرنسي حل حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، أجاب وزير الداخلية الفرنسي: "إنه لعجيب حقا ألا تكوني متذكرة أن زملاء لك من حزبك (الحزب الشيوعي الفرنسي) قد كانوا في الحكومة عندما اتخذت ضد الوطنيين الجزائريين قوانين صارمة بعد الثامن ماي 1945[2].

وعندما رد عليه النائب الشيوعي شانترون Chaintron بأن وزارة الداخلية لم تكن أنذاك في أيدي الشيوعيين، إجابة وزير الداخلية الفرنسي: "إنكم تعلمون جيدا أن المسؤولية جماعية داخل أية حكومة كانت"[3].

ثم رد على الذين أخذوا عليه عدم حل حركة الإنتصار قبل نوفمبر بأنه كان على الأحزاب التي كانت في الحكومة قبله أن تحلها. "أما نحن ففي الاجتماع الأول للحكومة الفرنسية بعد فاتح نوفمبر اقترحنا حل هذه الحركة وتم ذلك فعلا". ثم أضاف ردا على الإتهام الموجه إلى المخابرات الفرنسية بالتقصير حتى فوجئت بفاتح نوفمبر، فقال: "إننا كنا نعلم بالإجتماعات شبه السرية التي كان يعقدها زعماء حركة الإنتصار وكنا نعلم أن قادتها مختلفون في الرأي حول المنهج الذي ينبغي اتباعه مع

[1] Le Monde 21 et 22 Novembre 1954.

[2] Le Figaro 22 Novembre 1954.

[3] Le Parisien Libéré, 20 Novembre 1954.

الاتفاق فيما بينهم حول الهدف[1]. "وانتصر المصاليون، وطردت الأقلية من الحزب، وهنا رأت جماعة من الشبان المندفعين أن يوحدوا الحركة في الدم والعمل، فقرروا أن يقدموا ميعاد الإنطلاق إلى أول نوفمبر، بعد أن كان مبرمجا لشهر يناير"[2].

وفي جواب عن سؤال آخر بهذا الصدد، اكتفى وزير الداخلية الفرنسي بقوله: "إن الجزائر هي فرنسا، والأجانب هم الذين يحركونهم". وفي تصريح آخر لوزير الداخلية الفرنسي في هذه العجالة هو هذا الآتي الذي رجع فيه إلى موعد إنطلاق حركة فاتح نوفمبر، وأكد فيه من جديد حرصه على "الحفاظ على الجزائر، كجزء لا يتجزأ من فرنسا" فقال: "ولقد حصل اجتماع في كل من المجلس الجزائري والبرلمان على أنه لا يمكن توجيه أي لوم أو اتهام بتقصير إلى مصالح الأمن بخصوص هذه الأحداث (أول نوفمبر)"[3] .

"فقد كان الأمر مفاجأة فعلا، وذلك يرجع إلى انقسام حركة انتصار الحريات الديمقراطية وإلى رغبة جماعة الشبان المندفعين فيها في ألا يتركوا الفرصة تفوتهم لتحقيق آمالهم. ولذا سعوا إلى إعادة توحيد حركتهم في الدم. فإذا كان اختصاصيو التكتيك الثوري يرون أن اندلاع هذه الحركة تم قبل الموعد المتوقع له فقد كنا نحن نتوقعه لينار المقبل"[4].

"ينتقد البعض استعمالي المجندين الفرنسيين الشبان اجباريا لمحاربة التمرد في ظروف تذكر حقيقة بظروف الحرب، وهم يجابهون خصما لا يرحم، وعلى أرضية صعبة"، "وأقول: نعم! لدي الحق المعنوي في أن أفعل هذا للمحافظة على وحدة الأمة، التي هي الواجب الأساسي للمواطنين. وأظن أن واجبنا جميعا هو أن نعمل كل شيء للمحافظة على وحدة الجمهورية". إنه المذهب التقليدي

[1]. Le Monde, 26 Novembre 1954

[2]. Ibid.

[3] Le Monde, 9 Décembre 1954.

[4] Le Parisien Libéré, 20 Novembre 1954.

الدائم للجمهورية"، "وإن وحدة الأمة لهي التي تملي علينا واجبنا، ولا يشك أحد هنا في أننا سنواصل بذل جميع الجهود للحفاظ على وحدة فرنسا"[1].

أما فيما يخص الشخصيات الفرنسية، من رؤساء حكومات سابقين وكتاب ومسيري صحافة ونواب برلمانيين وغيرهم فنحاول أن نورد بضعة نماذج لكل نوعية منها:

رد ميشيل دوبري:

فقد صرح ميشيل دوبري رئيس حكومة سابق في عهد الجنرال ديغول قائلا: "إن الخطأ كل الخطأ الذي نرتكبه هو الإعتقاد بوجود فرق بين تونس، والجزائر والمغرب، فهذا الفرق غير موجود، إنها كلها شيء واحد، وإنه لمن الخطر أن نضع لها حلولا مختلفة، فإما أن نخلق في شمال افريقيا وحدة فرنسية إسلامية كاملة، وإما أن نفقد كل شيء"[2].

وهذه النظرية لميشيل دوبري هي عكس نظرية أخرى لرئيس حكومة سابق آخر، **هو إدغار فور**، الذي صرح، ردا على منتقديه الذين اتهموه بالتساهل في تونس والمغرب، فقال إنه يسلم في تونس والمغرب للتركيز كل التركيز على الجزائر للإحتفاظ بها. كما سبق له أن قال: "وذلك لأن الجزائر لحمنا ...ودمنا وعظمنا" "L'Algérie, c'est notre chair" فإدغار فور و ميشيل دوبري مختلفان في المنهج، ولكنهما متفقان في الهدف، وهو الإحتفاظ بالجزائر[3].

فإدغار فور كان يود التخلص من مشكلتي تونس والمغرب للإحتفاظ بالجزائر، وميشيل دوبري كان يريد الإحتفاظ بتونس والمغرب لضمان الإحتفاظ بالجزائر، والجزائر لدى الإثنين ولدى غيرهما "هي القلب والأهم وبيت القصيد"! ولا غرو... فقد كانت عاصمة فرنسا المضادة للمريشال

[1] Le Figaro 22 Novembre 1954.

[2] Le Monde, 26 Novembre 1954.

[3] Le Monde, 29 Novembre 1954.

بيتان والألمان أثناء الحرب العالمية الثانية، بعد سقوط باريس، وهي جوهرة الممتلكات الفرنسية. كما كانو يقولون ويكتبون أو "لحم فرنسا" أي لحمها ودمها، كما قال ادغار فور[1].

وجاءت ردود فعل أو مواقف بعض رجال الفكر في فرنسا من فلاسفة، وكتاب ورجال فكر عموما، ممن كانت لهم ردود فعل ووقفوا مواقف، فمثلا:

فرانسوا مورياكFrançois Mauriac: عضو الأكاديمية الفرنسية ومناصر الجنرال ديغول، ممن كانت لهم مواقف مزدوجة.

فقد صرح الكاتب الكاثوليكي المحافظ في الأيام الأولى بعد الفاتح من نوفمبر، أنه لا يمكن أن لا يتضامن مع دستور بلاده الذي ينص على "أن الجزائر فرنسية"، ولكنه غير مرتاح إطلاقا ويحذر خاصة من استعمال التعذيب، فيقول: "إن الذين إنطلقوا إلى الهجوم في الجزائر لا يشكون في طبيعة جواب الحكومة الفرنسية، وذلك أن هناك أمرا واقعا مستقلا عنا جميعا، وهو أن الجزائر جزء من أراضي فرنسا قانونيا"[2].

"فليس لأحد إذا أن ينتظر مني أن أعاتب رجالا، ولو كانوا وزراء، على فعل شيء لا يمكن ألا يفعلوه بدون الإخلال بمهامهم، ولكن كوني الأن طريح الحزن والإكتئاب يعلمه أصدقائي". "إن مسؤولية الفلاقة في هذه اللحظة لا تخفف أبدا من تلك التي تثقل كواهلنا منذ 120 سنة، بإزدياد مطرد من جيل إلى جيل. "إن الفظاعة التي ستشن (على الجزائريين) ينبغي أن يخفف من وطئها هجوم منسق على الأجور المنخفضة، والبطالة والأمية والبؤس المادي، وأن يعزز ذلك بالإصلاحات الهيكلية التي ينادي بها الشعب الجزائري". "ومهما يكن فينبغي أن نمنع الشرطة من التعذيب"[3].

[1] Le Monde, 25 Novembre 1954.

[2] L'Express, 13 Novembre 1954.

[3] Le Figaro 14 Novembre 1954.

جول رومان Jules Romain:

وموقف يختلف عن هذا تماما في وضوحه هو ذلك الذي إتخذه كاتب آخر، عضو أيضا في الأكاديمية الفرنسية، وهو جول رومان، الذي اتفق مع مدير الفيغارو بيير بريسون Pierre Brisson، في هذه الجريدة: "إن الوضع خطير وإنه لمن الواجب العمل على أقصى الإستعجال لإنقاذ سمعة فرنسا في العالم، بتحطيم المتمردين والمتآمرين عليها في الجزائر. "وستصبح فرنسا مهزلة وعرضة للسخرية في العالم، إذا ما فقدت الجزائر، وسيجرها ذلك إلى الإنحطاط"[1].

على أن مواقف رجال الفكر عموما لم تكن فكرية، أي لم تكن في مستوى الفكر، عدا استثناءات قليلة، بل نادرة. فباستثناء الفيلسوف الكبير سارتر، الذي ظل طوال كفاحنا التحريري مؤيدا بمختلف الطرق، وقال أمام المحكمة في باريس: "**إني مستعد لأن أحمل حقائب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، Je suis prêt à porter les valises du FLN**"، واضطر الجنرال ديغول إلى أن يبعث له برسالة خطية يعاتبه فيها على هذا الموقف، ويخاطبه بالأستاذ Maître، أقول إذن: فباستثناء سارتر وبعض الشباب حوله، لا نجد كثيرين استعملوا فكرهم وناصروا الفكر الحر[2].

ماسينيون L. Massignon:

موقف مبهم مزدوج هو ذلك الذي وقفه المستشرق المعروف لويس ماسينيون، الذي نشرت المنظمة التي يرأسها: "لجنة الصداقة الفرنسية المغاربية" (بمعنى بلدان المغرب) بلاغا نصحت فيه هي أيضا، على غرار الرسميين الفرنسيين، بضرورة بعث ذلك"**المجلس الجزائري**" من مدفنه، وذكروا ما

[1] Le Monde, 15 Novembre 1954.

[2] Le Monde du 14 et 15 Novembre 1954.

يتصل منه بتعليم العربية، وفصل الدين عن الدولة، وإلغاء نظام الأحواز الممتزجة ونظام الحكم العسكري في الجنوب[1].

[1] Le Parisien Libéré, 20 Novembre 1954.

المبحث الثاني: تقييم النظام التشريعي الفرنسي عشية إندلا ع الثورة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)

انعدام مبدأ المساواة:

إن الدارس للقوانين والتشريعات الاجتماعية المطبقة والمعمول بها في الجزائر عامة و الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) على الخصوص ومقارنتها في فرنسا، يلاحظ انعدام التطابق والتوافق لأنها لا تعامل الجزائريين معاملة على قدم المساواة مع الفرنسيين، بل تعاملهم معاملة خاصة وكمواطنين من درجة سفلى. ويظهر ذلك من المنح العائلية التي لا يعمل بها في القطاع الزراعي، وأما في قطاع الصناعة وقطاع التجارة فإنها لا تساوي تلك التي تمنح للفرنسيين، كما أن هذه المنحة لا تمنح إلا لطفل جزائري واحد ضمن خمسة أطفال.كما أن عائلة المهاجر الجزائري في فرنسا والتي تقيم في الجزائر لا تستفيد من الامتيازات التي تحصل عليها عائلة العامل الفرنسي، مثل الخدمات الصحية و منحة قبل الولادة ومنحة الولادة ومنح وقروض السكن، لكنها تستفيد من بعض الحقوق البسيطة التي منحتها لها الجمعية الجزائرية[1].

غياب شروط تطبيق القوانين:

وأما التشريعات الأخرى فلم تطبق أصلا على الجزائريين بسبب عدم توفر الشروط الواجبة لتطبيقها والتي غيبت عن قصد، حتى لا تطبق تلك القوانين على الجزائريين، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، منحة الشيخوخة التي تشرط الخدمة لسنوات طويلة وهي غير متوفرة عند كل العمال الجزائريين، وحق التعويض عن حوادث العمل التي لم تحدد طبيعتها، ومنحة الشيخوخة لغير الأجراء وغيره. هذه هي الأسباب الحقيقة للثورة الجزائرية، والتي دفعت تلك القوة الطلائعية إلى حمل السلاح وإسماع صوتها مدويا، ففرضت أمرا واقعا على الاستعمار[2].

[1] Jeanson, francis et Colette, op,cit p p 170-171.

[2] Le Monde du 20 Novembre 1954.

ويرى آخرون من هذه الجماعة أن المشكل سياسي بالنسبة للشعب الجزائري الذي لجأ إلى حمل السلاح لأنه حرم من حقه في ممارسة العمل السياسي من قبل كما هو مضمون لباقي الفرنسيين،

فإذا أراد أحد سكان منطقة لابروتاني أو أحد سكان صافوا العليا انتقاد سياسة الحكومة فإنه يمارس هذا الحق ضمن نضاله في الحزب السياسي الذي ينتمي إليه[1]، ويكون بذلك في صف أحزاب المعارضة. ولكن الأمر يختلف تماما بالنسبة للجزائريين، فإذا احتج أو انتقد أحدهم سياسة الحكومة أو الحاكم العام فانه يصبح متهما بمعاداة فرنسا، لذلك فإن الملاذ الوحيد للجزائري هو الانخراط في الأحزاب الوطنية لكي يشفي غليله من الإدارة الاستعمارية، لأنه لا يستطيع الانخراط في الأحزاب الفرنسية التي بقيت منغلقة على نفسها وغارقة في تناقضات، وجهات نظر منتخبيها، ولم تهتم يوما بشؤون الجزائريين، وإن كان بعض الجزائريين قد ناضل في بعضها لكنه لم يستطع إ سماع صوته، فكان تواجده فيها بشكل رمزي لا غير .وهكذا ساعدت هذه الظروف على نمو وانتشار شعبية الأحزاب الوطنية في الجزائر والتي أصبحت تستقطب الجزائريين بشكل كبير خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما انتشر الوعي الوطني والسياسي[2]، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأحزاب لم تكن معادية لفرنسا، لأن قيادتها تكونت في المدارس الفرنسية، وهي تدرك و تقدر وتحترم القيم الحضارية التي جاءت بها فرنسا من خلال ثورتها الرائدة لكل الإنسانية، ولم تنشأ هذه الأحزاب على مصالح ذاتية أو انتخابية[3].

وهكذا بدل أن تكون هذه الأحزاب أحزابا فرنسية معارضة، استمر تهميشها وعدم الاعتراف بها مما أدى إلى اتساع الهوة أكثر بين الشعب الجزائري والحكومة الفرنسية فتحولت شيئا فشيئا إلى أحزاب معادية لفرنسا، فلم تستغل الفرص التي كانت موجودة لتطبيق الحلول المكنة على أرض

[1] Le Parisien Libéré, 20 Novembre 1954.

[2] Jeanson, francis et Colette, op,cit p 171.

[3] Le Monde du 20 Novembre 1954.

الواقع، إذن كانت السياسة المطبقة في الجزائر هي سيطرة الحضارة الفرنسية على الحضارة العربية الإسلامية و إفراغها من محتواها، وهي سياسة حاولت تطبيق الإدماج الذي لا يمكن أن ينجح أبدا.

كان وضع الجزائريين في الجزائر و خاصة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) يشبه وضع الأقليات المقهورة و المضطهدة في البلاد ذات التركيبة العرقية المختلفة، لكن الواقع كان عكس ذلك حيث أخذ أولئك وعيهم فجأة ولاحظوا أنهم يشكلون الأغلبية في الجزائر، ومن هنا بدأوا يبحثون عن وطنهم[1].

أصبح الشعب الجزائري يعيش في شكل جالية لا تفهم ولا تريد أن تفهم أو تعترف بالمصطلحات التي جاءت بها قوانين وتنظيمات الرأسمالية والاشتراكية بل أنها لا تعني لهم أي شيء، فهم مهتمون بتجاوزات نظام لا حدود له ولا نهاية له، هذا النظام القائم في يد جنس آخر أجنبي وضع نظاما قانونيا لا يتوافق مع نظامهم وتشريعاتهم ،و هو ما خاطب به عاجل عجول المجاهدين في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)[2].

هذه إذن هي أهم التحاليل التي قدمت عشية اندلاع الثورة حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تفجير العمل المسلح، من أجل تحقيق الاستقلال، وهكذا فان إجماعا وقع على أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية هي السبب الرئيس الذي أدى بالجزائريين إلى التوجه إلى العمل المسلح.

ومهما كان أي تبرير موضوعي أو ذاتي فإن الحقيقة هي إفلاس النظام الكولونيالي الفرنسي ووصوله إلى أخر مرحلة له. أمام وعي الجزائريين وإيمانهم بالإستقلال وهو ما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954.

1 Le Figaro 22 Novembre 1954.

2 René Schaefer, révolution en Algérie, éditions France empire, Paris – SD. p p 394-395-396.

أ - صعوبات تطبيق النظام التشريعي في الجزائر:

لقد واجه النظام التشريعي في الجزائر عدة صعوبات ومشاكل تتمثل في صفة وطبيعة السلطات المعنية بالتشريع في الجزائر، وعلى أي أساس يخول لها هذا الحق وما هي مصادر التشريع ؟! إن المشاكل هي التي جعلت الجزائر، مستعمرة خاصة، وجعلت النظام الاستعماري يمر بفراغ تشريعي رهيب في الجزائر، وهي الأسباب التي جعلت هذا التشريع يتم عن طريق المراسيم خاصة قبل 1947؛ حيث كانت جهات كثيرة تقوم بالتشريع سواء الإدارة المركزية ممثلة في الحاكم العام أو الإدارات المحلية وقادة الجيش وغيرهم[1].

ورغم أنه بعد 1947، تقلص عدد المشرعين في الجزائر وأصبح يقتصر على ثلاثة عناصر هي البرلمان ورئيس الجمهورية والحاكم العام. وهكذا اتضحت الأمور أكثر وتحددت الصلاحيات[2]. فالبرلمان اكتسب هذا الحق باعتباره هيئة دستورية تمارس حقها الدستوري على كامل التراب الفرنسي باعتبار الجزائر جزءا من فرنسا، ونفس الشيء بالنسبة لرئيس الجمهورية الذي أعطى جزءا من هذه الصلاحيات إلى رئيس المجلس – رئيس الحكومة-، كما أنه بإمكانه التشريع بمراسيم خاصة بالجزائر أو التأكيد بعبارة واضحة بأنها تطبق على الجزائر أيضا، وأما السلطة التشريعية الثالثة فهي الحاكم العام الذي تحصل عل تفويض من مجلس الدولة بمقتضى مرسوم 27 أكتوبر 1925 الذي منح له حق التشريع عن طريق اللوائح أو المناشير Arrêtés ، كما توسعت هذ ه الصلاحيات التشريعية بمقتضى قانون 20 سبتمبر 1940 الذي خول له إصدار اللوائح في الظروف الاستعجالية ذات الطابع الاقتصادي مع تقديم عرض حال مفصل لوزارة الداخلية.[3]

[1] Le Monde du 20 Novembre 1954.

[2] Jeanson, francis et Colette, op,cit p 172.

[3] René Julliard, op. cit, p 396.

ب- مصادر التشريات الفرنسية في الجزائر:

تختلف مصادر التشريع في الجزائر حسب أصناف هذا التشريع وهي اللوائح والمناشير والمراسيم والقوانين، الصادرة عن الحاكم العام ورئيس الجمهورية أو رئيس المجلس أو البرلمان أو الجمعية الوطنية.

فإذا كان التشريع بواسطة اللوائح من طرف الحاكم العام لم يطرح أي إشكال ولم يواجه أي صعوبات أو تناقض، فإن التشريع بالمراسيم والقوانين طرح إشكالات معقدة، فظهر على الاجتهاد القضائي غموض كبير وتناقضات خطيرة .مما دفع ا لبعض إلى اعتبار النظام التشريعي في الجزائر بأنه غير منسجم وغير متناسق. وهكذا فإن الحلول المختلفة التي لجأ إليها الاجتهاد القضائي قامت على معادلتين أساسيتين هما:

- أن القوانين الصادرة قبل 22 جويلية 1834* قابلة للتطبيق في الجزائر دون أن يصدر قرارا بشأنها من رئيس الجمهورية يؤكد إمكانية تطبيقها[1].
- القوانين التي صدرت بعد 22 جويلية 1834، غير قابلة للتطبيق في الجزائر إلا إذا أصدر البرلمان أو رئيس الجمهورية بشأنها عبارة -قابلة للتطبيق على الجزائر.

لكن هاتين المعادلتين تطرحان إشكالات أخرى هي الاختلاف في فهم وقراءة نصوص القوانين مما جعل بعض المحاكم تطبق القانون بشكل مطاطي، ولهذا اختلفت القرارات القضائية من مكان إلى مكان آخر. وبقيت الحياة التشريعية في الجزائر غير ثابتة، وهذا ما أبقى بعض المراسيم والقوانين حبيسة الأدراج والرفوف ولا تجد مجالها للتطبيق.[2]

* أمرية 22 جويلية 1834 الصادرة عن الملك وصت على أنه إلى غاية أجل مسمى فإن الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا تُسير عن طريق الأمريات.

[1] Jeanson, francis et Colette, op,cit p 173.

[2] René Julliard, op. cit, p 397.

ج - تطور نظام الحكم في الجزائر:

اعتبرت الجزائر خلال فترة طويلة جزءا من ممتلكات ما وراء البحار، وتتكون من مقاطعات ذات شخصية مدنية، ثم دعمت باستقلال مالي وتنظيم خاص، وجعل القانون على رأس كل هذه المقاطعات حاكما عاما يعينه رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء يتبع مباشرة وزارة الداخلية.

يكون الحاكم العام مسؤولا أمام الحكومة الفرنسية و يمثلها في جميع أنحاء الجزائر واختصاصاته الرئيسية هي:

- سلطة التشريع عن طريق إصدار اللوائح والمناشير وقيادة القوات البرية والبحرية وجهاز الشرطة وإعلان الأحكام العرفية.
- لإشراف على جميع المصالح المدنية في الجزائر، ما عدا مرفق القضاء وقطاع التعليم الوطني فهما تابعان مباشرة لوزارتي العدل والتعليم[1].

وهكذا فإن نظام ا لحكم في ا لجزائر كان يقوم أساسا على ا لحاكم العا م والجمعية الجزائرية، وكأنهما صورة مصغرة للنظام الحاكم في فرنسا .و إن كانت السلطات الأساسية تتركز في يد الحاكم العام باعتباره موظفا في الحكومة الفرنسية، فهو مسؤول مباشرة أمامها.

انطلاقا من ذلك الواقع الجديد الذي أوجده الاحتلال في الجزائر، أصبحت المناهج الدراسية الفرنسية تدرس لأبنائها على أن الجزائر مقاطعة فرنسية، تمتد في التاريخ والجغرافيا فهي امتداد طبيعي لفرنسا، وشعبها هاجر من أوروبا مند فجر التاريخ[2]. و هو ما قهره السكان في الجزائر و في منطة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) على الخصوص عندما شجعوا الجزائريين على تدريس أبنائهم مبادئ

[1] Le Monde du 25 خؤفخلاقث 1947.

[2] René Julliard, op. cit, p 398.

الشريعة الإسلامية في الكتاتيب و المدارس القرآنية ثم مجهودات جبهة التحرير الوطني من خلال التوعية و تشجيع إقامة المدارس في المدن و الأرياف.

المبحث الثالث: التدابير العسكرية والقانونية في مواجهة الثورة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)

- **الاعتقالات:**

لقد سارعت الحكومة الفرنسية منذ بداية الثورة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) إلى تجنيد كل طاقاتها وإتخاذ إجراءات قاسية لوأدها قبل أن يشتد عودها، وتخرج عن نطاق السيطرة في كل الوطن و خاصة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) ، وفي هذا السياق، وبطلب من وزير الداخلية وموافقة السيد جاك شوفاليه (Jacques Chevalier)كاتب الدولة للحرب قرر السيد مندس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية يوم 1 نوفمبر 1954 إرسال ثلاثة كتاتب من قوات المظليين إلى الجزائر، فنزلوا بسرعة في ميناء عنابة و منه الى الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) ، وشنت السلطات الإستعمارية ابتداء يوم 2 نوفمبر 1954 حملة اعتقالات واسعة طالت العديد من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية منهم الأمين العام للتيار الموالي لمصالي الحاج[1].

كما بادرت الحكومة الفرنسية يوم 5 نوفمبر إلى إصدار مرسوم حلت بموجبه حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومنعت صدور جريدتي "الجزائر الحرة – L'Algerie Libre" و"الأمة الجزائرية" اللتين تمثلان المركزيين، والمصاليين، على التوالي، وأحالت مسؤولي هاتين الجريدتين على

[1] CAOM, Aix en Provence : Algerie. CGA, 1183 cab/8 (communicable en 2015), lettre du gouverneur général de l'Algerie à Mr. Le Ministre de l'Intérieur (A/S des Affaires suivies par les différents parquets d'Algerie et se rapportant aux activités terroristes et séparatistes.

العدالة بتهمة اقتراف جرائم إرهابية، وهو ما يبينه الجدول الآتي الخاص بقضايا الإرهابيين التي يمكن البت فيها بنهاية شهر ديسمبر 1954 (قضايا جزائية)" حسب تعبير الوثيقة[1].

رقم القضية	الصحيفة المتابعة	أسماء الطاقم المتهمين	التهمة
47	صحيفة الجزائر الحرة "بالفرنسية 1954/11/5"	مزغنة أحمد، مرباح مولاي، بوعجاج صالح، عبدلي عيسى	المساس بالأمن[2] الخارجي للدولة
48	صوت الشعب: 1954/11/13	مرباح مولاي	التهمة نفسها
48	صحيفة الأمة الجزائرية "بالفرنسية 1954/11/13"	لحول حسين، كيوان عبد الرحمان	التهمة نفسها[3]

وتحدثت مصادر رسمية فرنسية عن توقيف مئة وستة وتسعين (196) شخصا على مستوى كامل التراب الجزائري، غير أن تقرير وزير الداخلية الفرنسي اعترف أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم تكن متورطة بشكل مباشر في أحداث الفاتح من نوفمبر، و برر الإجراءات القمعية التي اتخذت ضدها وضد مناضليها بأنها تدابير احترازية هدفها الحيلولة دون استغلال هذا الحزب للمناخ المترتب عن هذه الأحداث[3].

ويعتبر السيد سارج برومبارجر (Serge Bromberger) مراسل جريدة لوفيغارو (Le Figaro) في الجزائر أنه على الرغم من أجهزة الأمن الفرنسية كانت تملك شبكة واسعة من المخبرين السريين المندسين بين صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت بمثابة "الوحش

[1] Le Monde du 07 novembre 1954.

[2] Le Monde du 07 novembre 1954.

[3] Ibid.

[3] Francis et Colette Jeanson : l'Algerie hors la Loi, op.cit, p 189.

الأسود" لهذه الأجهزة، إلا انها فوجئت بإندلاع الثورة* وهو ما أربكها ودفعها إلى اعتقال رموز هذا الحزب بما فيهم منتخبيه داخل المؤسسة الإدارية، الذين كانوا دون غيرهم يتمتعون بقدر من المصداقية والتأثير في أوساط الجماهير المسلمة[4]، ولهذا يعتبر هذا الإجراء خطأ استراتيجيا لأن اعتقالهم دفعهم لإستعمال نفوذهم لدى الجماهير لمواجهة "النشاطين" أمرا مستحيلا بل إن وجودهم معا في السجن قد ساهم في تحقيق الوحدة فيما بينهم[1].

وفي اليوم نفسه جرت اشتباكات في كل من: فم الطوب، وأريس بمنطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، كما حدث اشتباك عنيف بمنطقة سوق أهراس استشهد خلاله باجي مختار، وفي يوم 12 نوفمبر جرى أول اشتباك عنيف في منطقة القبائل الكبرى، وتدخل سلاح الطيران الفرنسي لأول مرة، و قام بعمليات قصف جوي لمواقع الثوار المفترضة[2].

وفي يوم 8 نوفمبر 1954، فتح وكيل الجمهورية الفرنسية تحقيقا ضد "س" أي ضد مجهول بتهمة المساس بأمن الدولة[3]، وهو ما يدل على أن السلطات لم تكتشف بعد هوية من يقف وراء الثورة. وفي خطابه أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 12 نوفمبر 1954، أكد وزير الداخلية الفرنسي السيد فرانسوا ميتران أنه: "في غضون ثلاثة أيام فقط تم نقل 16 سرية جمهورية للأمن (16 compagnie républicaines de sécurité) الى الجزائر"، وبين أن هذه التدابير الأمنية لا تستهدف فحسب قمع التمرد وإعادة فرض الأمن والنظام العام، وإنما كذلك: "من أجل تأكيد قوة فرنسا... إن الأمر لا يتعلق فحسب بالقمع والإنتقال إلى هجوم مضاد ذو طابع عسكري من أجل استعادة أرض لم نفقدها أبدا، إن الأمر يتعلق بطمأنة السكان الذين يمكن أن يقلقوا،

* في يوم 29 أكتوبر 1954 اعترف رؤساء دوائر وبلديات مقاطعة قسنطينة المجتمعون في مقر الولاية أنهم لا يملكون أية مؤشرات عن احتمال حدوث انتفاضة وشيكة، ينظر : André Lenormand : révolte ou guerre d'Algerie, in : Yves Courrières, la guerre d'Algerie, Tome1, op.cit, p.27.

[4] CAOM, Aix en Provence : CGA, 11 cab/8, op. cit.

[1] Serge Bromberge : «Qui tient la barre de l'Algerie e, 1954 », in : op.cit, p.20

[2] El Moudjahid, n° 53-54, du 1 novembre 1958 volume n° 02, op.cit, p. 519

[3] Francis et Colette Jeanson : l'Algerie hors la Loi, op.cit, p.192

بأنهم في كل لحظة سيتم الدفاع عنهم"[1]، ولهذا بادرت السلطات الفرنسية بقرار رفع تعداد القوات الفرنسية العاملة في الجزائر من 49000 جندي في 1 نوفمبر 1954 إلى 80.000 جندي* في مطلع عام1955، ثم 210.000 في جانفي 1956 وفي شهر أوت من السنة نفسها وصل تعدادها إلى 400.000 جندي منها قوات من المظليين كانت لها خبرة كبيرة بحرب العصابات وحرب الجبال، بفضل مشاركتها في حرب الهند الصينية، كما زودت السلطات الفرنسية هذه القوات بعتاد متطور وخاصة المدرعات وطائرات الهيلوكوبتر وخاصة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى).

وقد شرعت هذه القوات في تنفيذ عمليات عسكرية كبيرة بغرض القضاء على الثورة، فقامت يوم 26 نوفمبر بعملية تمشيط كبيرة في جبل أشمول بمنطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، وتمكنت يوم 29 من الشهر نفسه من قتل قرين بلقاسم أحد أقوى الزعماء العسكريين للثورة في منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، خلال معركة ضاربة مع قوات المظليين الفرنسيين بقيادة العقيد ديكورنو (Ducournau) ونشرت الصحف الفرنسية الصادرة في الجزائر جثته على صفحاتها الأولى كدليل على نجاح القوات الفرنسية في تصفية زعيم ما إعتبرتها أقوى "عصابة مسلحة"، حيث زعمت المصادر الفرنسية أن جميع أفراد هذه المجموعة تم قتلهم وأن ذلك يمثل أول هزيمة عسكرية لجيش التحرير الوطني.

وبهذا بلغت حصيلة القمع الفرنسي خلال شهر نوفمبر وحده قتل 42 مجاهد واعتقال 1200 شخص مشتبها فيه، تعرضوا لعمليات تعذيب وحشية في مخافر مختلف أجهزة الأمن الفرنسية، تناقلت أصدائها الصحف، وبعض أعضاء البرلمان، وهو ما اضطر الحكومة إلى تشكيل لجنة تحقيق

[1] Intervention de François Mitterrand ? Ministre de l'Interieur du Gouvernement Mendès-France, devant L'assemblée Nationale le 12 Novembre1954.op.cit.

* كان هذا العدد ضروريا سنة 1954 لضمان حماية 7500 نقطة حساسة (المحطات الكهربائية، السدود، المرافئ، المستودعات، و5000 مستثمرة فلاحية منتشرة في المناطق الريفية، يملكها المستونون الأوروبيون. André le normand : révolte ou guerre d'Algerie, op.cit p.26

برئاسة موظف سام هو المفتش العام للإدارة السيد ويلوم (Wuillaume)[1] الذي أعذ تقريرا مفصلا وضعه تحت تصرف السلطات المختصة، ومن أهم النتائج التي توصل إليها ما يلي: "لقد تمت ممارسة عمليات التعذيب بكل أشكال التي يمكن تصورها من قبل كل مصالح الشرطة والدرك، بما فيها شرطة الإستعلامات العامة (Police de renseignement général)[2].

إن موقف العدالة من التجاوزات يتميز بالسلبية، حيث أنه كثيرا ما يستجوب القضاة متهمين تبرز على أجسادهم مظاهر المعاملة الأكثر سوءا وفظاعة، ومع ذلك لا يبادرون بفتح أي تحقيق. وأكد أن الحل الأفضل هو الترخيص بممارسة التعذيب بواسطة أنابيب المياه والكهرباء، على أن يوكل هذا الأمر إلى ضباط الشرطة القضائية، وهم موظفون يتميزون بالمسؤولية العالية[3].

غير أن الحاكم العام السيد جاك سوستال رفض المصادقة على نتائج هذا التقرير ولم يتم إنزال العقوبة بأي واحد من المتهمين بممارسة التعذيب، مما يدل على أن هذه الممارسات كانت تحظى بتأييد السلطة السياسية، وهو ما دفع المؤرخ الفرنسي بيار فيدال ناكي (Pierre Vidal Naquet) إلى القول: "إن التعذيب في الجزائر ليس موروثا نازيا، فقد استعمل قبل مولد هتلر، انه ليس نتيجة الثورة فهي ساهمت فقط في تسهيل قتل بعض الناس به"[4].

ومع مرور الوقت صعد الجيش الفرنسي من مجهوداته الحربية، فقام يعمليات ضخمة ضد معاقل الثوار خاصة في منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) خلال شهر ديسمبر 1954 عقب أول اشتباك عنيف جرى في هذه المنطقة يوم 12 نوفمبر 1954 بين عناصر من جيش التحرير الوطني،

1 El Moudjahid, n°20 du 15 Mars 1958, volume n°01, op.cit, p.377

2 Pierre Vidal Naquet : face à la raison d'Etat, un historien dans la guerre d'Algerie, éditions la découverte, Paris, V 1989, p.116

3 Pier vidolmaquet : opcit .p 117.

4 La Dépêche Quotidienne, 15eme année 2 decembre 1954.

وقوات فرنسية، كما شهد جبل أحمر خدو بمنطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) عملية الفيرونيك (Véronique) يوم 19 جانفي 1955، شارك فيها 5000 عسكري فرنسي مدعمين بالمدفعية والدبابات وسلاح الطيران، ولكن نتائجها كانت مخيبة لآمال القيادة العسكرية الفرنسية[1]، وهو ما أكدته شهادة أحد المظليين الذين شاركوا فيها لما قال معقبا على النتائج: "كانت قيادة الأركان غير راضية، فالنتائج التي تم الحصول عليها كانت هزيلة بالمقارنة مع الوسائل المستعملة فقد تقرر توجيه ضربة قاسية للثوار، وهكذا كانت عملية الفيرونيك التي جمع لها الفيالق التي كانت مرابطة في الجزائر".

وفي يوم 23 جانفي 1955 بدأت القوات الفرنسية هجوما كبيرا ضد المعاقل المفترضة للثوار في اطار عملية فيولت (Violette) التي استمرت ثلاثة أيام، وتركزت على جبلي "تازة وفوش" جنوب الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) وكانت النتائج مخيبة للآمال[2].

ورغم هذه التدابير والقرارات العسكرية إلا أن وزير الداخلية الفرنسي فرنسوا ميتران وصل إلى قناعة مفادها أن الحاكم العام ليونار (Léonard) لم يعد رجل الوضع الجديد في الجزائر ولذلك تم استبداله بـ جاك سوستال (Jaques Soustelle) رغم أن هذا الشخص ذو توجهات ديقولية وزوده بتوجيهات لتكون إطار لمخطط عمله، ومما قاله لسوستال في هذا السياق: "قبل كل شيء فان الرد الوحيد على واحد نوفمبر هو الحرب ..."، ولهذا تفاقم القمع الإستعماري مع ارتفاع تعداد القوات الفرنسية الى 100.000 ألف رجل[3].

ومن أجل تحدي جبهة التحرير الوطني وحلفائها، وتأكيد صلابة الموقف الفرنسي في رفض كل تطور قد يؤدي إلى انفصال الجزائر عن فرنسا، صرح جاك سوستال قائلا: "ان الجزائر تؤلف جزءا لا يتجزأ من فرنسا، معتمدا على كل النصوص القانونية الفرنسية في الجزائر وأن فرنسا لن تترك الجزائر،

1 Ibid.

2 Pierre Leuliette : Saint Michel et le dragon de minuit, Paris : p.88.

3 Pierre Leuliette : Saint Michel et le dragon, éditions de Minuit, Paris ,sd,p.89

وأنه لابد من العمل كل يوم أكثر لإدماج الجزائر في فرنسا*". لكن تفاقم الثورة وعجز السلطات الفرنسية عن القضاء عليها في المهد، سادت حالة من الخوف بين الأوساط الرسمية من تعميم الثورة وتفاقمها وخروجها عن نطاق السيطرة وتكرار تجربة الهند الصينية في الجزائر وهو ما دفع بنصف عدد أعضاء الحكومة الفرنسية خلال جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت بتاريخ 15 مارس 1955 إلى المطالبة بتطبيق قانون 11 جويلية 1938 المتعلق بتجهيز الأمة لحالة الحرب. وفي الجلسة نفسها اتخذ قرار باستعمال كل الأساليب للقضاء على الثورة، وارسال فرق جديدة من الجند والدرك إلى الجزائر وتشكيل فرق جديدة من طوابير "القومية"[1].

قوانين حالة الطوارئ:

في سياق تطبيق الإجراءات والقوانين في حق الشعب الجزائري عموما وبالخصوص في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) و من بينها إصدار قانون حالة الطوارئ الذي طبق في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) قبل المصادقة عليه بعد تعيين الجنرال جاك سوستال حاكما عاما للجزائر يوم 25 فيفري 1955 وبدوره أعلن: "بأن الجزائر تؤلف جزءا لا يتجزأ من فرنسا، وأن فرنسا لن تترك الجزائر وأنه لابد العمل كل يوم أكثر لإدماج الجزائر في فرنسا"[2].

فمن خلال ذلك كان يرمي إلى جعل الجزائر فرنسية وهذا ما تؤكده بعض المقولات التي تخص ضم الجزائر إلى فرنسا فمن بينها : مقولة جاك سوستال التي طرحها يوم 23 فبراير 1955 والتي جاء فيها: "إن فرنسا هنا في ديارها، أو على الأصح فإن الجزائر و جميع سكانها جزء من فرنسا، وهي جزء

* جاك سوستال وهو شخص من أصول يهودية يوم 13 فيفري 1912، حاصل على إجازة في الفلسفة ينتمي إلى اليسار الفرنسي، انظم إلى ديغول عام 1942، تولى وزارتي الإعلام والمستعمرات انتخب نائبا في البرلمان عام 1951 عينه منداس فرانس حاكما عاما للجزائر في فيفري 1955 وكان مواليا لديغول فعينه في حكومته الأولى، ثم استقال منها وأصبح خصما لديغول بسبب سياسة تقرير المصير التي تبناها، ينظر:
Francis Attard, un nouveau gouverneur général : Soustelle, in Yves Courrière, la Guerre d'Algerie, op.cit, p 98-103.

[1] المجاهد بالعربية عدد 88، تونس 1961/12/30، ص 9.

[2] البصائر عدد 311 الجزائر 1955/03/25، ص8.

لا يتجزأ عنها، إن مصير الجزائر فرنسي، وهو اختيار قررته فرنسا، وهذا الاختيار يدعى الاندماج"[1]. فلم تكن مقولته أكثر من صدى للسياسة الفرنسية التي عاد ادغارفور يؤكدها بعد ستة أشهر بالضبط في يوم 25 سبتمبر 1955، بقوله: "ليس هناك اختيار آخر تسعى إليه، وهناك أكثر من قرن والجزائر تندمج في فرنسا"..... ويواصل قوله "أن هدفنا الآن هو بلوغ النهج الكامل للجزائر". أما في 5 يناير 1955 قدم ميتران مشروعا لتطبيق قانون 1947، وللإسراع بدمج الجزائر في فرنسا فأبدى المعمرون تجاه ذلك بالرفض، كما نلاحظ أن جاك سوستال دافع عن تلك السياسة وطالب بتنفيذها في 13 يناير 1956[2].

غير أن السياسة الفرنسية كانت أكثر حدة وتشدد مع الجزائريين فلم تكن فرنسا تعتبرها دولة واقعة تحت الانتداب أو الحماية، بل مقاطعة تابعة لفرنسا أو جزءا من دولة الأصل فبالنسبة لإصلاحاتها التي جاءت بها يعد كحل وهي تتمثل في إدماج الجزائريين بالدولة الفرنسية [3].

وباشتداد معركة التحرير بالجزائر استحال الأمر أمام الفرنسيين فاضطروا إلى اللجوء إلى الاستعانة بقوانين أخرى لإرغام الجزائريين على مهادنة فرنسا وقبول سياسة الإحتلال المفروضة ونظرا لإخفاق عمليات فيوليت في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) وفيزونيك في القضاء على الثورة في مهدها، وافقت الحكومة الفرنسية على طلب الوالي العام جاك سوستال المتضمن تدعيم الجهاز القمعي في الجزائر لاسترجاع الأمن والهدوء، فصدر بالفعل في 30 مارس 1955، كأول رد فعل من قبل حكومة أدغارفور في 31 مارس 1955، كان القصد منه شل الحركة النضالية فالبعض كان

[1] عبد العزيز بوكنة: الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1945، دار القصبة للنشر، الجزائر 2010، ص191.

[2] مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس، 1948، ص 41.

[3] محمد حسنين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مجلة الرؤية، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث، الجزائر، 1997، ص 247.

يطلق عليه اسم حالة الاستعجال ابتداء من 4 نسيان 1955[1]. ولخطورته والذي تم وضعه في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية عام 1849 لمواجهة الحرب الأهلية في الداخل فإن فرنسا لم تستعمله لمدة طويلة إلا أربع مرات:

الأولى: في ديسمبر 1852 بمناسبة الانقلاب الذي حمل نابليون الثالث إلى الحكم واسقاط الجمهورية الثانية،

الثانية: في سنة 1870 الحرب الألمانية أدت إلى خداع الألزاس واللورين،

الثالثة: في سنة 1914 عند بداية الحرب العالمية الأولى،

بينما الرابعة: في 1939 عند بدء الحرب العالمية الثانية[2].

لقد جاء القانون على شكل بيان نشرته الصحافة بتاريخ 19 مارس من وزارة الداخلية بحيث يبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم التقليدي في 28 أفريل 1955، وهو ذاته حالة الحصار بالقضاء على الحريات الفردية التي تنتهك إلا في حالة تطبيق المادة السابعة من دستور 1946، وهي نفسها المادة الخاصة، "بحالة الحصار" لأن حالة الطوارئ والتي تعتمد على مجموعة من الإجراءات التي طبقت في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) و تمثلت في :

حظر حرية التجول للأشخاص ووسائل النقل، حظر إقامة أي شخص غير مرغوبة فيه حظر الاجتماعات العامة، الحكم بالإقامة الجبرية على أي شخص، إجراء التفتيشات في المنازل ليلا ونهارا، إمكانية غلق المقاهي وقاعات المسارح والسينما مع فض الرقابة الدائمة على الصحف والمنشورات والروايات وأخيرا نشرية السكان[3].

[1] عبد العزيز بوكنة، المرجع السابق، ص 191.

[2] العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، الطبعة الأولى، الجزائر، ص105.

[3] حسن بومالي: **أول نوفمبر 1954 بداية النهاية "خرافة" الجزائر الفرنسية**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص166، 168.

المصادقة على مشروع "قانون حالة الطوارئ" و تطبيقه في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى):

أعلن عنه و طبق في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) حتى قبل 19 مارس 1955 قبل المصادقة عليه يوم 3 أفريل 1955 من قبل البرلمان الفرنسي في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) بينما في بلاد القبائل أعلن في يوم 1 أفريل 1955، كما هو الحال في سطيف ودوائرها وبجاية وجوارها وقالمة وضواحيها، بحيث عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية دورة استثنائية في 23 مارس 1955 لدراسته وإثراءه ونتج عنه ذلك ثلاثة آراء للنواب بين معارضين ومؤيدين[1]:

الرأي الأول: يرى في تطبيقه معناه اعتراف صريح بالحرب الجزائرية الفرنسية،

أما الرأي الثاني: يرى في تطبيقه مخالف للدستور الفرنسي.

الرأي الثالث: يرى أن بتطبيقه أمر ضروري للغاية من أجل القضاء على الثورة في مهدها[2].

فكان من بين النواب المؤيدين في جلسة 30 مارس 1955 النائب جنتون (Jonton) بأنه لا يمكن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية فقط في القطر الجزائري فلا بد من المبادرة بتنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية لكي نتمكن بسرعة من استرجاع الأمن والهدوء للجهات التي تشهد أعمال الاعتداء، أما من بين المعارضين نجد النائبة "أليس السبورتيس" (alice sportice) لكونه يخالف نص الدستور الفرنسي، وارجاع الأمن يكون بوقف عمليات الاضطهاد و الاعتراف بالواقع المحسوس يتبني سياسة جديدة في البلاد، وكما جاء تدخل النائب "فالون" المخالف للمشروع الذي يزيد من فتح أبواب المعتقلات، وكما جاء تعقيب السيد "بورجيس مونوري" (bourges mounoury)

[1] عبد العزيز بوكنة، المرجع السابق، ص 192.

2 حسين بومالي: المرجع السابق، ص 169.

الذي حاول تبرير موقفه بأنه لم يقم بإنشاء هذا القانون وأنه وجده جاهزا وأن سلفه "فرانسوا ميتران" هو الذي فكر فيه ووجدناه جاهز للعمل ونحن الآن نقوم بإكماله ولكن بأحسن الطرق[1].

لقد أثارت مسودة القانون نقاشا حادا بين مختلف الكتل السياسية في المجلس الوطني الفرنسي، والتي دامت 15 يوما بدأت في 23 مارس 1955، فكان التصويت النهائي عليه بـ 379 صوتا ضد 241 صوت، فخول للسلطات المدنية والعسكرية صلاحيات مطلقة تمثلت فيما يلي: النفي والإقامة الجبرية، تحديد تحرك الأشخاص ووسائل النقل، الصحافة، مداهمة المنازل في كل الأوقات وتفتيشها وتشديد الرقابة على الصحافة والمنشورات، محاكمة الأشخاص المدنيين، وفي الأخير استطاعت الحكومة الفرنسية اقناع النواب على قبوله ما عدا النواب الشيوعيين و الاشتراكيين رفضوا قبوله[2].

وقد ختم إعلانه في سائر البلاد يوم 30 أوت 1955، والذي بدوره يمنع على المواطنين الخروج بدون إذن خاص وغير حامل لإشارة مخصصة فيقتل إذا وجد بعد الساعة السابعة مساءا في الشارع، وبعد مناقشة الجمعية الوطنية الفرنسية مسألة التعذيب في 28 جويلية أقرت بتمديده وإفشال مخطط سوستال فوصل امتداده إلى أحراز بسكرة والوادي في يوم 1955/04/11[3].

- لكي تفصل الجنوب عن تونس ومنع عبور الأسلحة من ليبيا إلى الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)[4].

[1] يحي بوعزيز: ثورات في القرنين 19 و20 ثورات القرن العشرين، دار البصائر، الجزائرية 209، ص 163، 165.

[2] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية (1958-1945)، دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009، ص 269.

[3] العربي الزبيري: السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر، مجلة أول نوفمبر، العدد 52،1981 ص 54.

[4] المتحف الوطني للمجاهدين: "الإمدادات العسكرية وإعلان قانون الطوارئ 20 أوت 1955، مجلة أول نوفمبر، العدد 23، 1977/8/1ص 27.

- وطبق في باتنة، وفي مارس 1956 صادقت الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون آخر استثنائي لتدعيمه فكان تطبيقه على الجزائريين المقيمين بفرنسا، فجاء قرار تمديده لمدة 6 أشهر في يوم 5 أوت ومنح تطبيقه "لروبير لاكوست" يوم 17 مارس 1957 ابتداء من الساعة الثامنة ليلا إلى الخامسة صباحا[1].

لقد اشتمل على ثلاثة التزامات تمثلت في: ليس في استطاعة أي شخص أن يفصل الجزائر عن فرنسا، التفاوض لا يمكن أن يتم إلا مع الممثلين الأكفاء، لا يمكن أن تعيد الإرهابيين ومرتكبي المجازر ممثلين للسكان[2].

وفي محاولة القانون اخفاق لهيب الثورة عبر الجنرال "إدغار فور" "في 18 ماي 1955 عن الهزائم الكبيرة، قوله: "إن الوضع في الجزائر خطير جدا والمعلومات الأخيرة التي وصلتنا متنبأ بأننا نسير نحو انتفاضة معممة تحت لواء الجهاد، وذلك في سائر عمالة قسنطينة"(يقصد جنوب قسنطينة أي الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) و الجنوب القسنطيني)، بمكان القرار الرفع من ميزانية الحرب وعدد المقاتلين وسن قوانين جائزة أخرى فكانت استجابة مجلس الوزراء يوم 16 ماي 1955 بإضافة 4000 جندي وتجنيد الاحتياط وتطبيق المسؤولية الجماعية وجاء تصريح "بورجيس مونوري" بأن الجزائر أصبحت تشكل مقاطعة فرنسية كبرى و أنه سيكون القمع بلا رحمة ولا شفقة[3].

فكانت من بين مقترحات جاك سوستال على الحكومة الفرنسية المتمثلة في إعادة الثقة إلى الأهالي بتوسيع الجهاز العسكري، إنشاء عمالتين جديدتين في نطاق الإدماج وهما: عمالة عنابة

[1] العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 54، ص 55.

[2] جريدة المجاهد: "تصريحات المسؤولين الفرنسيين"، "ربع ساعة" خمس سنوات... وماي زال القانون الإطاري "الجزء الثاني العدد خاص 54، ص 288.

3 يحي بوعزيزي: المرجع السابق، ص 169، ص 170.

وتيزي وزو، إصلاح أحوال البلديات المزدوجة، فصل الديانة الإسلامية عن الدولة، نشر التعليم العربي تكوين فرق القومية و التي حاول الجنرال بارلنغ تنفيذها في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) كما ذكرنا سابقا، ورغم كل تلك الإجراءات أخفقت الحكومة الفرنسية في إخماد لهيب الثورة وازدادت تحمس أكثر[1].

"فحالة الطوارئ نظام استثنائي محدد في الزمان والمكان لمواجهة ظروف طارئة وغير عادية تهدد البلاد أو جزء منها وذلك بتدابير مستعجلة وطرق غير عادية في شروط محددة لحين زوال التهديد".

تعد حالة الطوارئ إجراء قانوني جديد، اتخذته السلطات الفرنسية تجنبا للجوء إلى حالة الحصار التي تدعو إليها أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب أو عندما يتمرد الجيش[2].

وقد جاء في بيان وزارة الداخلية أن حالة الطوارئ تشكل حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات، وحالة الحصار التي تؤدي حتما إلى تفكيك الهياكل التقليدية الإدارية، لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية ذلك أن حالة الطوارئ تبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم، ولكنها تعمل على تركيزه وتدعيمه ليصبح أكثر ملاءمة مع أحداث تعد كارثة عمومية، من شأنها أن تعرض الأمن للخطر وأن تمس بالسيادة الوطنية[3].

والحقيقة أن حالة الطوارئ هي ذاتها حالة الحصار، لأنها تتضمن إجراءات تقضي على الحريات الفردية التي يتمتع بها كل مواطن فرنسي، والتي لا تمس ولا تنتهك إلا في حالة تطبيق المادة السابعة من دستور سنة 1946[4]، وهي نفس المادة المتعلقة بحالة الحصار ومن جملة تلك الإجراءات:

1- النفي أو الإقامة الجبرية.

[1] المرجع نفسه، ص 171.

[2] عمر سعد الله: القانون الدولي، الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 319.

[3] عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 319.

[4] العربي الزبيري: المرجع السابق، ص55.

2– تفتيش المنازل بالليل والنهار وهو ما حدث بالأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) منذ صباح أول نوفمبر .

3– مراقبة الصحافة والنشاط الثقافي وهو ما جعل بن بولعيد يقطع المسافات في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) للبحث عن المعلومة .

4– إحلال القضاء العسكري محل القضاء المدني في بعض الحالات[1].

وتنص المادة الأولى من وثيقة حالة الطوارئ على أن الإجراء الجديد يمكن تطبيقه على كل أو على جزء من تراب الوطن الأم والجزائر أو العمالات ما وراء البحار، ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم نتيجة اضطراب الأمن العام، أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعها وخطورتها" مثل ما حدث في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، وما من شك أن الغموض والتعميم في هذه المادة مقصودان لتتمكن الحكومة من ممارسة سياسة الظلم و الاضطهاد في كل مكان يمكن أن ترتفع فيه أصوات الدفاع عن الديمقراطية والحرية، وبمجرد ما وضعت حالة الطوارئ حيز التنفيذ، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من حياتها وأهم ما طبعت به تلك المرحلة: ظهور المحتشدات التي توخي في إنشائها اختيار المناطق النائية ليصعب الاتصال بالمجبرين على الإقامة فيها[2].و هو ما حدث مع بعض قرى الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1954.

وكان اللجوء إلى إنشاء المحتشدات أمرا منطقيا يندرج في إطار المادة السابعة من وثيقة حالة الطوارئ والتي تشير إلى أنه "في استطاعة وزير الداخلية، في جميع الحالات، والوالي العام، في الجزائر، أن يقرر النفي إلى أية دائرة ترابية أو إلى أي مكان محدد كل شخص يبدو نشاطه خطير على الأمن والنظام العام[3].لكن في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) طبق على المدنيين لعزل المجاهدين.

[1] المرجع نفسه.

[2] لجنة اليقظة الطلابية، الخاصة، مدينة ليون 195 ص4.

[3] العربي الزبيري: المرجع السابق، ص55.

وعلى الرغم من أن الوثيقة تنص في حكم آخر على أن النفي لا ينبغي أن يؤدي إلى إنشاء المحتشدات، إلا أن ذلك لم يحترم في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) خصوصا منذ السنة الأولى للثورة، ولم يكن بالإمكان احترامه لأن نفي مئات الأشخاص إلى مكان واحد يتطلب إمكانية جبارة للقيام بالرقابة اليومية، ولتوفير الأكل والسكن، لأجل ذلك، كانت السلطات الاستعمارية مضطرة لإقامة المعسكرات، متبعة في ذلك، أساليب النازيين أثناء الحرب الإمبريالية الثانية[1].

ولئن كانت المحتشدات في ظاهرها نقمة على الجزائريين، فإنها في الحقيقة قد ساعدت كثيرا على نشر مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني، إذ سرعان ما تحولت إلى منابع لا تنبض تزود روافد الكفاح المسلح سواء في الريف أو في المدينة، وقد استغلت الإطارات السياسية تلك التجمعات الهائلة لتنظيم الدروس الاستعجالية في كافة الميادين ولتعد الذهنية الجزائرية للتكيف مع الأوضاع الجديدة المفروضة على البلاد، ومن الأكيد أن مستوى الوعي والإدراك لدى الجماهير الجزائرية قد ارتفع بنسبة عالية، جدا، بفضل ما قدمته المحتشدات من معرفة، ما كان بالإمكان نقلها في مثل تلك السرعة إلى مثل تلك المجموعات الهائلة. ذلك أن كل من يخلى سبيله ويرجع إلى ذويه، سيتحول تلقائيا إلى داعية متشبع بالعقيدة قادر على الإقناع[2].

وهكذا، نستطيع القول بأن حالة الطوارئ، التي كان المقصود منها شل الحركة النضالية وإخماد النشاط الثوري، قبل استفحاله، قد أتت بنتائج عكسية سيكون لها مفعول كبير في صقل روح المقاومة، خاصة عند النخبة من أبناء الشعب الجزائري[3].

أما السلطات الاستعمارية فإنها لم تكتفي بسن حالة الطوارئ، ولكنها راحت تبذل كل ما في وسعها لخلق الظروف الملائمة لتطبيقها على أكبر عدد ممكن من دوائر وبلديات الوطن الجزائري، ففي هذا النطاق، افتعلت الأخبار والإشاعات التي مفادها أن المتمردين في جبال الأوراس (المرحلة

[1] عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 320.

[2] أنظر صدى الجزائر بتاريخ 1955/04/09 وما بعده.

[3] العربي الزبيري: المرجع السابق، 56.

التاريخية الأولى) قد تلقوا عن طريق الجو الأسلحة والذخائر التي أرسلتها دول أجنبية قصد إغراق البلاد في بحر من الفوضى والاضطراب وانعدام الأمن، ومن أجل زرع الشقاق بين الأشقاء وتوسيع هوة الخلاف بينهم، ومثل هذا الوضع يشكل بالطبع سببا متينا يدعو لتطبيق حالة الطوارئ. ونشرت الصحافة أن المملكة الليبية ومصر هما اللتان تحركان التشويش وتدعمان التمرد من أجل الانفصال عن الوطن الأم لأنهما غير راضيتين عما حققته الجزائر الفرنسية من تقدم وازدهار[1].

ونقلت الصحافة كذلك نبأ القاء القبض على الملازم العراقي: محمد حمادي عبد العزيز وهو يحارب إلى جانب الثوار في بوغني، ثم تخصصت أهم الأعمدة لنشر تصريحاته التي تحذر الجزائريين مما تبثه إذاعة "صوت العرب" من أكاذيب حول الوجود الفرنسي بالجزائر، مؤكدا بأن حالة سكان منطقة القبائل التي يعرفها أفضل بكثير من حالة أكثر المصريين. وكانت هذه الأخبار المكذوبة كافية لفرض تطبيق حالة الطوارئ على نواحي الشرق الجزائري (الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى))في بادئ الأمر ثم تعميم ذلك بالتدريج في سائر المناطق التي بدأ فيها تمركز الثوار بكيفية مقلقة[2].

ولكي يكون للإجراء الجديد فعالية أكبر، قررت السلطات الاستعمارية تعيين الجنرال غاستون بارلنج على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) ولقد تم التعيين بسبب ما حاز عليه ذلك الضابط السامي من شهرة في المغرب الأقصى حيث كان يشرف على منطقة أغادير ذات المراس الصعب ونشرت الصحافة آنذاك أنه وضع تحت تصرفه الفيلق الأكثر أوسمة من فيالق الجيش الفرنسي[1].

وبالإضافة إلى بارليج، تم تعيين العقيد ديكورنو قائدا لناحية السمندو** المحادية لمنطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، وأوردت الأنباء في ذلك الحين بأن ديكورنو هو بطل الهند الصينية، دون أن

[1] عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 174.

[2] وقع تعيين الجنرال بارلنج يوم 29 أفريل سنة 1955.

[1] وصل هذا القيلق قلب الأوراس يوم 3 ماي سنة 1955. عن النصوص الاساسي لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 30.

** هي مسقط رأس العقيد الشهيد زيغود يوسف وهي السوم تحمل اسمه، وتقع المدينة على بعد 25 كلم شمال قسنطينة.

تبين في أي مجال: أي في الهجوم أو في الانسحاب، لأن نتائج تلك الحرب غير خافية على أحد، وإن معركة ديان بيان فو لم تترك لفرنسا أي بطل غير الأموات.

وكانت هذه التحركات مدعمة بتصريحات سياسية ومبادرات ميدانية، ففي المجال السياسي، أن سوستال صار يغتنم كل الفرص للحديث عن الجزائر الفرنسية، وبالتأكيد بأنها ستبقى كذلك رغم تدخلات الأجانب[2] أما المبادرات الميدانية، فتتمثل في إقدام بعض المسؤولين أمثال المتصرف هرتز***، على تكوين فرقة الحركة وفي أوامر الجنرال بارلنج المتعلقة بجعل المسؤولية جماعية على سكان المناطق الريفية التي تكون مسرحا للمعارك مع الثوار، أو التي تتهم بالتعاون معهم، إن كل هذه المجهودات الحربية قد ترجمت في النهاية برفع عدد أفراد الجيش النظامي العامل بالجزائر إلى مائة ألف عسكري، بالإضافة إلى تعزيز ما يسمى بقوات الأمن والمتمثلة في رجال الشرطة والدرك الوطني الذين كانوا في تلك الأشهر الأولى من الثورة وفي كثير من المناطق، يقومون مقام الأجناد[3].

غير أن كل تلك الإعدادات والقرارات الإدارية والمساعي لم تحقق لسلطات الاستعمار ما كانت تصبو إليه، ولم تخمد نار الثورة الملتهبة خاصة في المنطقة الأولى والثانية والثالثة وكل ربوع الوطن[4].

مراسيم حالة الطوارئ و تطبيقها في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) :

الواقع هو أن مفهوم حالة الطوارئ كما ذكرنا يتداخل مع مفهوم حالة الحصار لأن حالة الطوارئ تتضمن تدابير قانونية تمس الحريات الفردية التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون والتي لا يمكن المساس بها وانتهاكها إلا في حالة العمل بالمادة السابعة من دستور سنة 1946 وهي المادة نفسها المتعلقة بحالة الحصار، فحالة الطوارئ ترتكز عموما على الإجراءات التالية و التي طبقت في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) .

[2] صدى الجزائر في عدديها الصادرين يوم 04/30 و1955/05/12.

*** المنطقة في ذلك الوقت هي اسم الولاية بعد مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956.

[3] صدى الجزائر في عددها الصادر بتاريخ 27 جوان 1955.

[4] العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص.105.

- حظر حرية التجوال للأشخاص ووسائل النقل.
- حظر إقامة أي شخص غير مرغوب فيه أي النفي.
- الحكم بالإقامة الجبرية على أي شخص.
- حظر الإجتماعات العامة.
- إجراء تفتيش في المنازل ليلا ونهارا.
- إمكانية غلق المقاهي وقاعات السينما والمسارح[1].
- فرض الرقابة على الصحف والمنشورات والروايات
- تشريد السكان
- أمر السكان بتسليم الأسلحة للحكومة (أسلحة الصيد)
- تتولى المحاكم العسكرية المحاكمات بدلا من المحاكم المدنية[2].

أما الأراء المعارضة فيمكن تقسيمها إلى قسمين: قسم يرى أن حالة الطوارئ معناه الإعتراف بوجود حالة حرب في الجزائر وهو ما يمكن أن تترتب عنه عواقب وخيمة خاصة على المستوى الدولي، وقد عبر عن هذا الإتجاه النائب كترو (Catroux) في تدخله حيث قال: "إن هذه الحالة التي تريد

الحكومة فرضها على الجزائر ستكون سببا في إيجاد نفسية سيئة، وخلق جو مضاد لنا تماما، ويمكن لعموم الناس عند اعلاننا حالة الطوارئ أن يصدقوا الأنباء التي تديعها الجامعة العربية، ولهم عندئذ أن يستنتجوا بأن الحالة في الجزائر قد أصبحت تماثل على الأقل في خطورتها الحالة السائدة

[1] عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 321.

[2] العربي الزبيري: المرجع السابقن ص 8.

ببلاد المغرب الأقصى والمملكة التونسية إلى درجة أن الحكومة أصبحت لا تستطيع مواجهة الموقف إلا بفرض حالة الطوارئ"[1].

وعبر عن مخاوفه (التي كانت في محلها) من أن تتحول القضية الجزائرية إلى قضية دولية، وهو ما سيشكل تطورا خطيرا للأزمة الجزائرية، فقال: "سنعترف أمام هيئة الأمم المتحدة اعترافا صريحا بوجود قضية جزائرية، ولن يقف خطر هذه الحالة عند هذا الحد، بل إن آثارها السيئة ستكون وخيمة جدا، لأن حالة الطوارئ ستشعر سكان الجزائر بأنهم أصبحوا يعيشون تحت سلطة قوانين استثنائية، وهذا الشعور لن تكون نتيجته الشعور بالمودة والصداقة اتجاه فرنسا، بل سيكون الأمر عكس ذلك"[2]، ومن بين النواب الذين عارضوا مشروع قانون حالة الطوارئ لأنه يخالف نص الدستور الفرنسي النائبة أليس سبورتيس (Alice Sportice) ممثلة مقاطعة وهران، حيث ورد في تدخلها أن: النص المعروض علينا خطير للغاية، لم يصدر مثله أي برلمان فرنسي منذ نهاية القرن الماضي، على أن الحكومة الفرنسية السابقة لم تنتظر صدوره لتفعل الأفاعيل بالبلاد الجزائرية، وإنما أرادت هذا القانون لكي تفسح مجال الإرهاب والعدوان" وأضافت قائلة: "إن سياسة الضغط لم تحل أي مشكلة، وقد جربتم هذا الأمر من قبل، وانكم تستمرون في وصف الجزائر بأنها ثلاث مقاطعات فرنسية، وتتكلمون عن سياسة الإدماج ولكن هذا مجرد هراء فارغ"، واعتبرت أن الحقيقة تتمثل في: "أن الشعب الجزائري محروم من التمتع بحقوقه الشرعية، محروم من ثروته، يعيش في فقر وأمية وإهمال... نقول بصراحة إنه لا دواء للحالة الجزائرية، إلا قيام الجمهورية الجزائرية الحرة على انقاض النظام الحالي وركام المجلس الجزائري ولا وسيلة لإعادة الهدوء إلى البلاد إلا بوقف أعمال الإضطهاد والتنكيل والشروع في تنفيذ سياسة جديدة مبنية على الإعتراف بالواقع المحسوس"[3].

[1] البصائر ليوم 20 ديسمبر 1955.

[2] صدى الجزائر في عدديها الصادرين يوم 04 1955/05/12.

[3] العربي الزبيري: المرجع السابقن ص 88.

أما النائب الشيوعي "بلخي"فجاء في تدخله: "إن هذا المشروع مخالف تماما لنص الدستور الفرنسي، وهو وسيلة قمع تستعمل لمقاومة الحركات الشعبية المطالبة بحقوقها"[1].

وقد تدخل وزير الداخلية الفرنسي بورجيس مونوري (Bourges Maunoury) أمام النواب، فأكد أنه لم ينشئ هذا القانون، ولكنه ورثه جاهزا تقريبا من سلفه فرانسوا ميتران (François Mitterrand) وأضاف قائلا: "إننا نواجه الوضع في الجزائر بتدابر حربية وقانونية، فقد قدمت النجدات العسكرية الكافية، وزدنا في نفوذ وعدد حكام الجهات، ولكن الوضع ما يزال مزعجا في بعض جهات الجزائر أين يخضع الثائرون والخارجون عن القانون لقيادة رجال أجانب عن البلاد، فحالة الطوارئ التي هي وسط بين الحق العام وبين حالة الحصار تمكن الحكومة من استعمال الوسيلة الكفيلة باستعادة الأمن والقضاء على التمرد"[2]. وطمأن النواب، ومن خلالهم الرأي العام بأن حالة الطوارئ هذه "لن تطبق على كامل البلاد الجزائرية، بل ستحدد بالمناطق التي توجد فيها أعمال التمرد وأعمال الشغب، أو التي يأوي إليها الثائرون ويختفون فيها، إلا أننا لم نبتدع جديدا فهذا القانون قد هيأته قبلنا وزارة مندس فرانس ووجدناه جاهزا للعمل، ونحن لن نكتفي بفرض حالة الطوارئ، بل إننا سننفذ بالتزامن مع ذلك سياسة إصلاحات اقتصادية واسعة كإنشاء الطرق والسدود والمدارس، كما ستقوم الحكومة بسعي حازم للغاية عند الدول الأجنبية التي تتدخل مباشرة في القضايا الفرنسية البحتة بإرسال الرجال المسلمين لتعزيز جانب الثائرين، وامدادهم بالسلاح والأموال والقيام بحملة عنيفة بواسطة الإذاعات لتنشيط التمرد والتحريض على تعميمه"[3].

وإذا كانت المادة الثانية من هذا القانون قد أكدت أنه "لا يمكن اعلان حالة الطوارئ الا بقانون "تصدره السلطة التشريعية، فانه منح صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية، حيث يتبين من

[1] المصدر نفسه، ص 88.

[2] العربي الزبيري: المرجع السابقن ص 322.

[3] عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 323.

قراءة نص المادة الخامسة منه أن اعلان حالة الطوارئ يمنح للحاكم العام سلطة تسمح له باتخاذ التدابير الآتية:

- منع حركة الأشخاص، والسيارات في الأماكن، والأزمنة المحددة بقرار.
- إنشاء مناطق حماية أو أمن بواسطة قرار (Arrêté) تخضع فيها إقامة الأشخاص للتقنين.
- منع الإقامة في كل المقاطعة أو في بعض أجزاءها على كل شخص يحاول عرقلة عمل السلطات العمومية بأية طريقة وهو ما طبق في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)[1].

ونصت المادة السادسة من هذا القانون على أن: "وزير الداخلية في كل الحالات، والحاكم العام في الجزائر يستطيعان الحكم بالإقامة الجبرية في دائرة ترابية أو إقامة محددة ضد كل شخص يقيم في منطقة محددة بالمرسوم وتنص عليها المادة الثانية منه حيث يعتبر نشاطه خطرا على الأمن والنظام العام"[2].

القرارات الإدارية:

بعد صدور قانون حالة الطوارئ مباشرة قام رئيس مجلس الوزراء بناءا على تقرير وزير الداخلية بإصدار قرار يوم 6 أفريل 1955 ، نص في مادته الأولى على أنه: "تم تطبيق حالة الطوارئ في الجزائر في دائرتي تيزي وزو، باتنة، بلدية تبسة المختلطة وبلدية تبسة ذات الصلاحيات الكاملة: تبسة" وهي مناطق كانت من المعاقل الأساسية للثوار وشهدت منذ بداية الثورة نشاطا مكثفا لجبهة التحرير الوطني، وفي يوم 19 ماي الموالي صدر قرار آخر مدد العمل بقانون حالة الطوارئ إلى بلديتي بسكرة والوادي المختلطتين، في حين جعل قرار 28 أوت 1955 الجزائر برمتها تحت طائلة قانون حالة الطوارئ[3].

[1] البصائر عدد 312 الجزائر 1955/04/08، ص 7.

[2] J.O.F.n° 3480, du 7/04/1955 : Loi n° 55-385 du 3 Avril 1955 instituant un état d'urgence et en déclarant l'application en Algérie.

[3] Francis et Colette Jeanson : op.cit, p.195

وفي السياق نفسه، ولضمان تطبيق قانون حالة الطوارئ بفاعلية أكبر، أصدرت السلطات الفرنسية المختصة العديد من القرارات لضبط وتقنين حركة الأفراد والعربات السيارة[1]، ومن هذه القرارات: قرار 25 جويلية 1955 الخاص ببلدية بسكرة المختلطة، والقرار الخاص ببلدية توقرت المختلطة الصادر بتاريخ 6 سبتمبر 1955، ونص هاذين القرارين على التدابير الآتية فيما يتعلق بتنظيم حركة الأشخاص والسيارات، وهي:

- تعتبر حركة السيارات في الليل كما في النهار ممنوعة إلا بوجود تسريح بالمرور تصدره السلطات المختصة.
- حرية حركة الأشخاص خلال النهار داخل التجمعات السكنية، وتمنع خلال الليل، كما يمنع السفر خارج المدن، ويمنع الدخول إليها إلا إذا وجد تسريح بالمرور، يقدم للأجهزة الأمنية مرفقا ببطاقة هوية، وكل شخص يأوي شخصا آخر غير مقيم في البلدة يجب أن يخبر السلطات بذلك.
- كل مخالفة يعاقب عليها إما بغرامة مالية أو السجن أو الإقامة الجبرية[2].
- وبغرض التمكن من تطبيق قانون حالة الطوارئ بفاعلية للحصول على النتائج المرجوة في أسرع وقت ممكن تقرر تكليف أكثر القادة العسكريين كفاءة، وتصميما للقيام بهذه المهمة، خاصة ممن تراكمت لديهم خبرة كبيرة في غدارة حرب العصابات، استخلصوها من تجارب كل من: الهند الصينية وتونس والمغرب، وتم في هذا السياق تعيين الجنرال بارلينج (Parlange)[3] يوم 1955/04/28، قائدا عاما للمناطق التي أعلنت فيها حالة الطوارئ، حيث الإشراف على التدابير العسكرية والسياسية والإدارية، علما أنه كان قائدا لناحية الصويرة بالمغرب الأقصى، ويتقن اللغتين العربية والبربرية، كما أن الضباط الذين كانوا يساعدونه كانت لهم خبرة في مجال الإستخبارات في المغرب الأقصى، وكانوا يتكلمون بدورهم اللغة العربية، ووضعت السلطات الفرنسية تحت سلطته الفيلق الذي حصل على أكبر عدد من الأوسمة من بين فيالق الجيش

[1] عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 320.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 66.

[3] تحت سلطته بدأت في منطقة الأوراس عمليات تجميع السكان في المحتشدات، وانشاء الشعب الإدارية المتخصصة التي تعد طبعة منقحة للمكاتب العربية التي أنشأها الجنرال بيجو خلال أواسط القرن التاسع عشر، كما تم تشكيل أول وحدات الحركة، وهو الإسم الجديد "للقومية" التي كانت

الفرنسي*، حيث وصل هذا الفيلق بالفعل إلى منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) يوم 3 ماي 1955[1].

وقد واكبت هذه العملية حملة دعائية هائلة لتمجيد بطولات المظليين وإرهاب الأهالي والثوار، ففي أحد المناشير التي ألقيت بواسطة الطائرات على منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، وبلغ عدد نسخه خمسين ألف (50.000)، وجهت فيه السلطات العسكرية الفرنسية "نداء إلى السكان المسلمين" تضمن تحذير شديد اللهجة، ومما جاء فيه إن بعض المثيرين للفتنة، ومن بينهم أجانب قد تسببوا في اضطرابات دموية ببلادنا، وقد استقروا خاصة في منطقتكم وهم يعيشون على حساب مواردكم الخاصة، ويبتزون أموالكم ويبذلون قصارى جهودهم لجر رجالكم إلى الدخول في مغامرة إجرامية ... أيها المسلمون لا تتبعوهم، والتحقوا بالمناطق الآمنة فورا مع عائلاتكم، قبل يوم الخميس 21 نوفمبر 1954 على الساعة 18 سا، وهي المناطق التي ستحددها لكم القوات الفرنسية المرابطة في منطقتكم، والسلطات الإدارية لدواويركم"[2].

ودعا المنشور نفسه الأشخاص الذين انخرطوا في الثورة إلى التفكير مليا في العواقب الوخيمة التي سيتحملونها، والتراجع قبل فوات الأوان، والإستسلام للسلطات، فخاطبهم قائلا: "أنتم أيها الرجال الذين تورطتم، إذا لم تكونوا متهمين باقتراف أية جريمة فلتلتحقوا فورا بالمناطق الآمنة حاملين لأسلحتكم ولن تتعرضوا لأي أذي"، وختمت السلطات العسكرية هذا المنشور بالتهديد والوعيد للثوار، ولكل من يفكر في الإلتحاق بصفوفهم، أو تقديم يد المساعدة لهم "عما قريب سيزيل السخط على رؤوس المتمردين، وبعد ذلك سيحل السلم الفرنسي من جديد"*.

*السلطات الإستعمارية قد أنشأتها خلال القرن التاسع عشر لمساعدتها في قمع الإنتفاضات الشعبية المسلحة، Gilbert Meynier, op.cit, p.279-

[1] Francis et Colette Jeanson, op.cit. p. 195.

[2] Ibid.

* طبقت السلطات الفرنسية منذ بداية الاحتلال، وترتب عنه الغرامات الجماعية، والمصادرة الجماعية والحجز الجماعي، وقد علق ارنست مارسيه (Ernest Marcier) قائلا: "من وجهة نظر أخلاقية لا يمكن أبدا دعم مبدأ المسؤولية الجماعية، لأنه يعد أحد المبادئ الأكثر ظلما، حيث

قرار مبدأ المسؤولية الجماعية وتطبيقه في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) :

وقد طبق الجنرال برلنج (Parlange) مبدأ المسؤولية الجماعية في منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، حيث أكد أن: "الدوار الأقرب إلى مكان حدوث تخريب أو عملية مسلحة يعتبر سكانه جميعا مذنبين[1] "وترجم في الغالب مبدأ المسؤولية الجماعية التي يتنافى مع مبادئ القانون العام بعمليات تسخير قسرية للأهالي تقوم بها السلطات الإستعمارية من أجل إعادة إصلاح البنى التحتية المتضررة، مثل، الجسور وخطوط الهاتف التي تعد ضرورية لتحرك الجيش الفرنسي في مواجهة الثوار، وأدى تطبيق هذا المبدأ في بعض الأحيان إلى ما سمته لجنة التحقيق البرلمانية، المشكلة من بعض أعضاء لجنة الدفاع الوطني "عمليات حجز الرهائن"، أو "قنبلة قرى" أو بتعبير آخر: عمليات انتقام جماعي، ونددت في تقريرها بهذا الإجراء "ليس فقط لمبررات ذات طابع إنساني، ولكن كذلك لأسباب سياسية ولكن هذا التقرير ذهب أدراج الرياح حيث تعمدت الحكومة تجاهله لأن ممارسة التعذيب تعد سلوكا مقبولا ضمنيا، ما دام يسهم في إنجاح المجهود الحربي في مواجهة الثوار الجزائريين يجعله أكثر فاعلية ومردودية[2].

وإذا كان من غير الممكن من نواحي أخلاقية وقانونية ومصلحية أن تعلن الحكومة تأييدها لهذا الإجراء، فان العسكريين كانوا يعلمون أنها تؤيده، وخاصة موريس بورجس مونوري (Maurice Bourgès Maunoury) وزير الداخلية في حكومة إدغار فور (Edgar Faure) الذي صادق مع وزير الدفاع الوطني الجنرال كوينغ (Koenig) على "تعليمة تحدد السلوك الذي يجب اتباعه في مواجهة المتمردين في الجزائر" والذي عمم الضوابط التي تشن بها الحرب في الشرق الجزائري على الجزائر كلها، وتضمنت هذه التعليمة أمرا بالقيام: "برد عسكري أكثر شراسة أكثر سرعة وأكثر

يتسبب في معاقبة كثير من الأبرياء مع المذنبين، وفي بعض الحالات يعاقب الأبرياء، ولا يطال العقاب أبدا المذنبين الحقيقيين". Ernest Marcier: l'algérien et les questions Algériennes et Coloniales, Paris: 1883, p.211.

[1] Raphaëlle Branche, torture: la République en accusation, in: les collections de l'histoire, n° 15 édition SES, Paris 1ier Trimestre, 2002, op.cit., pp52-61.

[2] Francis et Colette Jeanson, op.cit. p. 196.

كمالا" وتضمنت هذه التعليمة أيضا أوامر واضحة باللجوء إلى إطلاق النار لتصفية الثوار، حتى ولو كان ممكنا أسرهم منها أن: "كل متمرد يقوم باستعمال سلاح، أو يرى يحمل سلاحا يجب أن يتم قتله مباشرة، ويترتب عن ظهور عصابة مسلحة إطلاق النار فورا من كل الأسلحة المتوفرة... يجب أن يتم إطلاق النار على كل شخص مشبوه يحاول الفرار"[1].

وقد علقت رافائيل برانش (Raphaëlle Branche) على هذا الأمر قائلة أنه: "يمكن قراءة الترخيص بإطلاق النار على "الفارين" أنه إضفاء للشرعية على عمليات الإعدام من دون محاكمة التي تقوم بها أجهزة الأمن والجيش وهو ما فتح المجال أمام العسكريين لتنفيذ عمليات قتل تعسفية، متخفين وراء حجة "محاولة فرار المشتبهين"[2].

كما سمح هذا الأمر للقوات الفرنسية بمواجهة وقمع انتفاضة الشمال القسنطيني التي خلفت اثنا عشر ألف (12000) ضحية، وهو ما دفع السيد ماكس لوجان (Max Lejeune) [3] الذي أصبح سكرتير دولة للقوات المسلحة البرية إلى الإقرار بأنه: "ليس خطأ القول بأن ما حدث كان قمعا أعمى" في إشارة منه الى رد القوات الفرنسية والميليشيات المستوطنين الأوروبيين المسلحة على هجمات 20 أوت 1955 حيث طالت عمليات الإنتقام آلاف المدنيين الأبرياء[4].

[1] CAOM, Aix-en-Provence : Algérie, GGA, 11 cap/8/communicable en 2015, message du ministre de la défense national au général commandant la 10ème région militaire, objet «instruction fixant l'attitude à adopter vis-à-vis des rebelles en Algérie».

[2] Raphaëlle Branche, op. cit, pp 52-61.

[3] Audition de Max Lejeune par la commission de la défense nationale de l'assemblée nationale, 1ier Mars 1956, archives de l'assemblée nationale, in: Raphaelle Branche, op. cit, pp.52-61.

[4] الدكتور الغوتي بن ملحة: القانون القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1995، ص 25.

ودعمت السلطات الفرنسية هذه الإجراءات المصحوبة بحرب نفسية بمبادرات ميدانية في المجال العسكري قلم بها بعض المسؤولين أمثال المتصرف الإداري هورتنز (Hortnse) حاكم بسكرة ومسؤول منطقة توقرت العسكرية، ومن أبرز هذه المبادرات: تكوين فرق "الحركة"[1].

المحاكم وسيلة أخرى للقضاء على الثورة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى):

لقد عملت فرنسا على تطبيق الإجراءات المدنية الفرنسية على أسس وقواعد نفس النظام القضائي القائم بفرنسا. ومن جهة أخرى، كان هناك نظاما قضائيا يطبق على الجزائريين، لقد سعت السلطات الفرنسية إلى إدماج النظام القضائي الجزائري تدريجيا داخل النظام القضائي الفرنسي، وبدأت النصوص التشريعية المنظمة للقضاء الفرنسي تطبق وتسيطر على الوضع شيئا فشيئا، هذا النظام تلاشى خلال مرحلة الثورة 1954-1962، لتنفرد المحاكم الخاصة والعسكرية بضرب العدالة وحقوق الانسان ويمكن حصر هذه النصوص التي وردت في تنظيم وتسيير القضاء الجزائري إلى ثلاث مراحل من حيث الزمان[2].

ففي المرحلة الأولى **1830-1834**:

أصدر قائد القوات الفرنسية بتاريخ 1830/09/09، قرارا بإنشاء محكمة خاصة مشكلة من ثلاث قضاة برئاسة عضو منهم، إلى جانب وكيل الملك الذي يمثل النيابة، وكان يدخل تحت اختصاصات هذه المحكمة النزاعات المدنية وكذا محاكمة المجرمين والأجانب من المدنيين. وفي حالة ما إذا أحيل عليها مسلم أو يهودي يعاد تشكيل المحكمة بإضافة قضاة مسلمين أو يهود حسب الديانة[3].

[1] العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 88.

[2] Audition de Max Lejeune par la commission de la défense nationale de l'assemblée nationale, 1ier Mars 1956.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 68.

لكنه ألغيت هذه المحكمة بعدما أصدرت ثلاثة عشر حكما فقط، ثم أنشأ مجلسا قضائيا ومحكمة جزائية.

فالمجلس القضائي يعمل تحت رئاسة موظف فرنسي، أما المحكة الجزائية فتتشكل من المحافظ العام للشرطة كرئيس ومن محلفين من الجنسية الفرنسية. أما بالنسبة للمواطنين الجزائريين، فكانوا يحاكمون أمام المحاكم القضائية (juridiction consulaire) إذا ما ارتكبوا جرائما ضد الفرنسيين[1].

أما المرحلة الثانية: **1834-1848**: عرفت تنظيمات أخرى، فلقد تم تأسيس ثلاث محاكم ابتدائية في المدن التالية: العاصمة الجزائر- وهران- قسنطينة.

كما أنشئت محكمة تجارية بالعاصمة بالإضافة إلى المحكمة العليا المشكلة من وكيل الملك وثلاث قضاة برئاسة واحد منهم، وتختص بالنظر في استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية الثلاث في القضايا الجنائية[2].

كما تم إستحداث تنظيم قضائي جديد[3] تمثل في:

- **المحاكم على مستوى الدرجة الأولى**: وعددها 326، تتكون من قاضي وعدلين يعينهم الحاكم العام.

- **المجالس على مستوى الدرجة الثانية**: وعددها 19تتشكل من أربعة قضاة يختارون من القضاة والمفتيين والقضاة الشرعيين أو العلماء وعدلين. وهي تفصل في استئناف الأحكام الصادرة من

[1] الدكتور الغوتي بن ملحة: المرجع السابق، ص 26.
[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 69.
[3] عمر سعد الله: المرجع السابق، ص 321.

المحاكم وذلك بأحكام قابلة للطعن أمام محكمة النقض الفرنسية (وهي المحكمة العليا وآخر درجة في التقاضي)[1].

- **مجلس القضاة الإسلامي**: وقد أنشأ هذا المجلس قصد تفادي تناقض الأحكام، وهو يتشكل من 09 أعضاء هم مفتيين وقضاة شرعيين أو علماء يعينهم وزير الحربية، ويجتمع بدعوة من الحاكم العام للتداول في المسائل التي يعرضها عليه ليصدر آراء تصبح قواعد قانونية ملزمة للمحاكم الشرعية والمجالي[2].

لكن لقي هذا التنظيم القضائي الإسلامي المستقل استياء الكثير من الفرنسيين. وذلك بتفكيك العدالة الإسلامية وبإدخال عدة إصلاحات تناسب سياسة التسلط الاستعماري على حرية المواطن في اختيار الجهة القضائية. من خلال:

1- تحويل النواب العامين لمهمة رقابة القضاة الشرعيين.

2- جعل دور المجالس استشاريا ليتم إدماج النظام القضائي الجزائري بصفة تدريجية ومتواصلة حتى يخضع كليا للنظام القضائي القائم في فرنسا[3].

[1] محند أمقران بوبشير: النظام القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ص171-172

[2] المرجع نفسه، ص 172.

[3] العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 89

المحاكم الإسلامية ضمن التنظيم الإداري والقضائي أثناء الاحتلال في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى):

يمكن القول أنه بالإضافة إلى المحاكم والأجهزة القضائية التي أنشأتها فرنسا في الجزائر، فإنها قد أرست بعض المبادئ منها مبدأ التقاضي على درجتين وهذا ما لم يكن سائدا من قبل ولم يمنع السلطات الفرنسية من التدخل في تنظيم التقاضي بين المسلمين ومن الجهات القضائية التي يمكن للجزائري المسلم اللجوء إليها حسب التدرج نذكر[1].

الجهات القضائية ذات الدرجة الأولى:

1- قضاة الصلح: يعد قاضي الصلح قاضي القانون العام في شمال الجزائر ويطبق القانون الإسلامي في المنازعات بين المسلمين.

2- المحاكم: وهي الجهات القضائية التي يعقد فيها القاضي الشرعي جلساته، وقد ألحقت بها بعض المحاكم التي يعقد فيها الباش عدل جلساته[2].

ويختلف اختصاص هذه المحاكم الشرعية بحسب موقعها، ففي الجنوب تختص بالنظر في كل المنازعات التي تنشب بين المسلمين، أما في الشمال فتنظر فقط في مواد الأحوال الشخصية والمواريث والمنازعات المنقولة ذات القيمة البسيطة[3].

ولا ننسى أن فرنسا طبقت سياسة "فرق تسد" وجعلت التقاضي في منطقة القبائل من اختصاص المحاكم الفرنسية حتى في قضايا الأحوال الشخصية بدعوى احترام أعراف القبائل.

3- جهات الاستئناف: أنشئت غرفة الاستئنافات الإسلامية وهي غرفة تابعة لمحكمة الاستئناف بالجزائر.

---

[1] الغوتي بن ملحة: القانون القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1995، ص 29-30.

[2] البصائر، عدد 312 ليوم 1955/04/08م.

[3] الغوثي بن ملحة: المرجع السابق، ص 31.

4- الجهات القضائية العليا: وهناك طريقتان للطعن في الأحكام الصادرة في الموضوعات الإسلامية:

أ- محكمة النقض الفرنسية: وتتلقى الطعون بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة من القضاة الشرعيين وقضاة الصلح إلى جانب غرفة الاستئناف الإسلامية.

ب- غرفة المراجعة الإسلامية بمحكمة الاستئناف بالجزائر:

وتختص بالطعون المقدمة ضد الأحكام النهائية الصادرة من القضاة الشرعيين وقضاة الصلح وغرفة الاستئناف الإسلامية، عندما تكون مخالفة للقانون والأعراف الإسلامية[1].

ومهما تكن الجهة القضائية المختصة بالنزاع، فالقاضي الشرعي هو الذي يقوم بتنفيذ الأحكام قصد ضمان تنفيذها بالشكل الإسلامي.

وبالإضافة إلى القضاء المدني فقد عرف القضاء الجزائي نفس التغيير والتعديل، فأنشأت محاكم جزائية، وخولت للسلطات المدنية والعسكرية سلطة العقاب حتى في الحالات غير المنصوص عليها في القانون العام.

وفي ظل هذه الظروف وتفاقم الوضع وممارسة السلطات الاستعمارية سياسة البطش والنهب والاستغلال بكل أشكاله، مستعملة بذلك أدوات ادعت أنها قانونية لإرساء نظام قانوني قائم بذاته ممتد من فرنسا إلى آخر شبر من الأراضي الجزائرية، كان لابد من تغيير الوضع طبقا للمعطيات الداخلية وحتى الدولية، التي عرفت قفزه نوعية في تاريخ الإنسانية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية. فالمناخ الدولي وما شهده من تغيرات يستدعي الوقوف أمام ما يحدث في الجزائر ويستدعي أيضا إبراز نية فرنسا، البقاء في الجزائر بكل الوسائل[2].

[1] محند أمقران بوبشير: المرجع السابق، ص 173.

[2] البصائر، عدد 312، الجزائر، ليوم 1955/04/08م.

قانون 11 جوان 1955 الخاص بالمحاكم العسكرية في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى):

لتعزيز التدابير القمعية أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا جديدا يوم 11 جوان 1955 يحيل الجرائم التي اقترفت بعد 30 أكتوبر 1954 ضد أمن الدولة وبواسطة السلاح أمام المحاكم العسكرية في كل من دوائر: قسنطينة، باتنة، عنابة، بجاية، قالمة، سطيف، تيزيوزو، تلمسان[1].

ولما كانت المحاكم العسكرية أكثر صرامة في مواجهة المتهمين، وإجراءاتها سريعة، واحكامها أكثر قسوة، فقد حلت محل محاكم الجنايات المدنية، وأصبحت فيما بعد وحدها المختصة في محاكمة كل الأشخاص المتهمين بالمشاركة في الثورة مهما كانت الوقائع المنسوبة إليهم، حيث أصدرت عددا هائلا من الأحكام القاسية، ومنها الأحكام بالإعدام التي نفذ منها عدد كبير وكان أول ضحاياها الشهيدان أحمد زبانة، وعبد القادر فرج اللذين نفذ فيهما هذا الحكم بالمقصلة في سجن بربروس بمدينة الجزائر، فجر يوم 19 جوان 1956[2]، وهو ما دفع بجبهة التحرير الوطني الى اعتبار المستوطنين الأوروبيين في الجزائر هدفا مشروعا لعملياتها المسلحة، وعزز من ضراوة العنف والعنف المضاد بينها وبين السلطات الإستعمارية الفرنسية[3].

السلطات الخاصة ومرسوم 226/56 و تطبيقاته في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى):

نظرا لهذا الدور الذي لعبته هذه المحاكم في قمع الثوار، وهو دور لا يقل أهمية عن دور قوات المظليين، فإن هذه المحاكم التي تذكرنا بتجربة مجالس الحرب (les Conseils de Guerres) التي تم العمل بها منذ بداية الاحتلال أصدرت* وزارة الدفاع الوطني والقوات المسلحة بأمر من

---

[1] الغوثي بن ملحة: المرجع السابق، ص 32.

[2] محند أمقران بوبشير: المرجع السابق، ص 174.

[3] للمزيد من التفاصيل حول ردود الأفعال لجبهة التحرير الوطني، ينظر شهادة بن يوسف بن خدة الذي كان أحد أقطاب لجنة التنسيق والتنفيذ التي أدارت معركة الجزائر: Ben Youcef Ben Kedda: Alger Capital de la résistance (1956-1957), op.cit. pp.27-30

* أنشأت مجالس الحرب، وهي محاكم عسكرية في الجزائر منذ بداية الاحتلال وحدد اختصاصها قرار الحاكم العام الصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1830، ونصت المادة الأولى منه على ما يلي: "تختص مجالس الحرب في النظر والبث في الجنح المقترفة من قبل سكان البلاد ضد الأشخاص الفرنسيين وأملاكهم وأملاك أعوان فرنسا من المسلمين" وتميزت بقسوتها ولكن في اطار سياسة الإدماج جرى تحويل سلطاتها إلى محاكم الجنايات المدنية، ينظر: Boutems Claude: Manuel des institutions Algériennes de la domination Turque à l'Indépendance, Tome01, ed. CYAS, Paris s.d, marge n° 02, p.404.

مجلس الوزراء مرسوم رقم 56-226 بتاريخ 1956/03/17 يتعلق بتنظيم سلطات عمل العدالة العسكرية في الجزائر بهدف حفظ الأمن وحماية الأشخاص والممتلكات، وقد ورد في المادة الأولى منه أنه بموجب هذا القانون يمكن للقضاء العسكري حتى خلال فترة التحقيق أن ينظر في كل الأفعال المقترفة بعد 30 أكتوبر 1954 في دائرة قضائية جزائرية عندما يتعلق الأمر بالمخالفات الآتية: كل الجرائم المقترفة ضد الأمن الداخلي للدولة:

- التمرد مع حمل السلاح.
- التحريض على تجمع اجرامي أو المشاركة فيه.
- تكوين عصابات أشرار أو القيام بأعمال الدعم أو الإخفاء المنصوص عليها في المادة 61 الفقرة 1 والمواد 265، 266، 267 من قانون العقوبات.
- الإعتداءات المنصوص عليها في المادتين 16 و17 من قانون 15 جويلية 1845 حول شرطة السكك الحديدية.
- تعطيل حركة المرور.
- الجرائم المنصوص عليها في المواد 5 إلى 9 من قانون 24 ماي 1834 الخاص بالحائزين على أسلحة وذخيرة حربية.
- جرائم القتل وأعمال العنف المحددة في المواد 231، 232، 233 من قانون العقوبات.
- كل جرائم القتل العمدي وجرائم التسميم[1].

ولتعزيز الإجراءات القمعية أكثر، طلبت الكومة الفرنسية من البرلمان منحها سلطات خاصة وكان لها ذلك، حيث صادق البرلمان بأغلبية كبيرة (455 صوت ضد 75 صوت معارض) على منح هذه السلطات لحكومة الجبهة الجمهورية، وبما فيهم نواب الحزب الشيوعي المعارضين للحكومة، الذين برروا هذا الموقف بسعيهم للحيلولة دون انضمام اليسار غير الشيوعي لليمين، ومن أجل تمكين

[1] Le Journal Officiel de la République Française n° 2656 du 19 Mars 1956.

الحكومة من تطبيق برنامجها لإحلال الأمن في الجزائر الذي على أساسه انتخبت، ووضح السيد جاك ديكلو (Jacques Duclos) هذا الموقف بالنيابة عن الكتلة الشيوعية في البرلمان بقوله: "لقد قيل لنا بأن طلب السلطات الخاصة غرضه تحقيق الأمن في الجزائر بسرعة بغرض اجبار كبار الملاك الجزائريين على التخلي عن امتيازاتهم، وقد أطلقت مختلفة أخرى لها علاقة بالتدابير العسكرية التي يعتزم اتخاذها، ونحن نؤيدها"[1].

وهكذا صدر يوم 17 مارس 1956 مرسوم تحت رقم 56-274، منح الوزير المقيم روبير لاكوست (Robert Lacoste) سلطات استثنائية بغرض استعادة الأمن، وحماية الأشخاص والممتلكات ومراقبة التراب الجزائري عموما و هو ما طبق في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) قبل صدوره*.

ولتطبيق مرسوم 17 مارس 1956 على أرض الواقع صدر يوم 17 ماي 1956 قرار منح العسكريين سلطة حفظ الأمن التي تعد من إختصاصات السلطة المدنية، وبهذا وفرت الحكومة الفرنسية للجيش تغطية قانونية فمارس تجاوزات خطيرة كإستعمال شتى فنون التعذيب لإنتزاع الإعترافات من متهمين مفترضين** من دون أمر قضائي وعمليات القتل الإنتقامي خارج سلطة القانون وفرض العقوبات الجماعية على السكان المسلمين في المدن والأرياف "الذين يقدمون دعما للمتمردين مهما كانت طبيعته ويسهلون نشاطهم وهو نص المادة الثالثة من هذا المرسوم وعمليات

[1] Monique Lafon : **La lutte du P.C.F. contre le colonialisme**, ed. Sociales, Paris: 1962, p.120.

* في فيفري 1956 فاز الإشتراكيون بالإنتخابات التشريعية على أساس برنامج كانت أهم عناصره وعد بإستعادة الأمن في الجزائر، ولما عين غي موليه رئيسا للحكومة قرر تعيين الجنرال كاترو المعروف بميولاته الليبرالية والمنبوذ من قبل المستوطنيين الذين استقبلوا غي موليه لما اتى الى الجزائر لتنصيبه بمظاهرات صاخبة ورموه بالطماطم، وارغموه على التخلي عن كاترو، ولهذا اضطر إلى اختيار لاكوست، وهو نائب اشتراكي يمثل منطقة دوردوني (Dordogne)، ومنحت له سلطات واسعة أهم بكثير من السلطات التي كان يتمتع بها الحاكم فقد أصبح يسمى "وزيرا مقيما"، وأحيط بمساعدين لكل منهما درجة: "سكرتير دولة مكلف بالشؤون الجزائرية، أحدهما لدى وزارة الداخلية، والآخر لدى وزارة القوات المسلحة، ينظر: Raphaelle Branche, op.cit, p.55

** إستحدثت السلطات الأمنية الفرنسية في الجزائر حوالي 584 مركز للتعذيب كما شهد بذلك رموز هذا الفعل الوحشي مثل الجنرال ماسي، والجنرال أوسراس (Aussaresse)، أو خصوم هذه الممارسات مثل الجنرال باري دو بولردبار.(Paris de Bollardière)

تفتيش المنازل في الليل والنهار من دون سابق إنذار وإنتهاك الأعراض وتخريب أو مصادرة الممتلكات وانشاء المناطق المحرمة وتهجير السكان من مواطنهم الأصلية وحشرهم في محتشدات في ظروف تتنافى مع أبسط حقوق الإنسان[1].

وقد فسر بيار سيمون (Pierre Henri Simon) هذه الإجراءات بقوله: كل عملية عنف يقوم بها المتمردون يجب أن تواجه بعمليات تخريب وإعدام في المناطق المجاورة[2]، فالمسألة ليست إعتقال المتهم، لأن كل الأفراد الذين ينتمون إلى عرقه يعتبرون جميعا مسؤولين ومن دون تمييز، وكل شخص من إخوانه يمكن أن يدفع الثمن مكانه، إن هذا المبدأ هو نفسه الذي كان يبرر به النازيون جرائمهم"[3].

كما طبقت هذه السلطات الإستثنائية بشكل رهيب في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) و كذا خلال معركة مدينة الجزائر، لما منح الجنرال ماسي (Massu) سلطة حفظ الأمن في مدينة الجزائر ابتداء من 7 جانفي 1957، وتفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني فيها، ووضعت الحكومة تحت تصرفه قوات هائلة تتمثل بالإضافة إلى الفرقة الثانية للمظليين التي هو قائدها، والتي تعد من أحسن تشكيلات الجيش الفرنسي على الإطلاق، ولها خبرة طويلة في مواجهة الحرب الثورية نتيجة مشاركتها في حرب الهند الصينية، وكتيبة الزواف التاسعة، والكتيبة السنغالية الثالثة عشر والكتائب الجمهورية للأمن، والحرس المتنقل وجنود الهندسة، والمخبرين الجزائريين المتعاونين مع السلطات الفرنسية المختصة، بالإضافة إلى مختلف الأجهزة الأمنية مثل: وحدات الأمن الحضري، مديرية مراقبة الإقليم

[1] CAOM,GGA services des l'information du ministre résident en Algérie :programme et action du gouvernement en Alg. – mesures de pacifications et réformes, alger aout 1956.

[2] Pierre Henri Simon: Contre la torture, éditions du Seuil, Paris 1957, p. 88.

[3] Pierre Henri Simon: op. cit, p 89.

(جهاز مخابرات) مصالح الإستعلامات العامة الشرطة القضائية، شرطة الدولة الدرك الوطني مصالح المكتب الثاني، مصالح المكتب الخامس ...إلخ[1].

وهكذا أصبحت حرب الجزائر خلال فترة روبير لاكوست أكثر شمولية، وضراوة، حيث تعاظمت القدرات العسكرية الفرنسية وأخذ العسكريون تدريجيا، أهم اختصاصات السلطات المدنية وتزايدت أساليب القمع وتنوعت، وكان أبرز مهندسي هذه السياسة، والمدافعين عنها داخل الحكومة الفرنسية، الوزراء: روبير لاكوست (Robert Lacoste) وماكس لوجان (Max Lejeune) ووزير الدفاع السيد موريس بورغس مونوري، ولكن كل أعضاء الحكومة كانوا في عربة واحدة لأنه لا توجد سياسة خاصة بروبير لاكوست، بل إن الأمر يتعلق بسياسة حكومية أي بالأحرى مسؤولية الدولة الفرنسية[2].

قرارات الجنرال صلان (Salan):

كما إزداد القمع ضراوة مع تعيين الجنرال صلان يوم 15 نوفمبر 1956 قائدا للناحية العسكرية العاشرة التي تمثلها الجزائر، وكانت له من قبل علاقات مع المقدم ترنكييه (Tranquier) الذي عرفه في مصالح الإستخبارات العسكرية، حيث عملا فيها معا سنة 1934 في الهند الصينية على الحدود مع الصين*، وقد استمر صلان في العمل الإستخباراتي في افريقيا، حيث ترأس المكتب الثاني بدكار سنة 1942، وهو يحمل رتبة مقدم، ثم شغل مهام القائد العام للقوات الفرنسية في

[1] Notes de Marcel Champeix au Conseil de ministres du 23 Novembre 1956, archive Champeix, 6APO2 dossier 4 (Ours), in: Raphaelle Branche, torture: La République en Accusation, op.cit, 55.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 69.

* في سنتي 1937 و1938 عمل في المكتب الثاني برتبة رائد وكان يمارس مهمة عميل سري، وهو ما مكنه من التنقل خلال العالم الإسلامي وخاصة في مصر تحت اسم مستعار رؤول هيكس (Raoul Hugues) وبصفة مراسل جريدة الزمن (le Temps) فذهب بعد ذلك الى اسبانيا لدى قوات الجنرال فرانكو خلال الحرب الأهلية الإسبانية "1936-1939" وجعلت منه بعد ذلك حكومة فيشي الموالية للألمان ضابط جوقة الشرف (légion d'honneur) ينظر: André Figuerras: Salan Raoul ex général d'armée, editions Table Ronde, Paris: 1956, p.62

فيتنام من سنة 1952 إلى ماي 1953. وهكذا فإن هذا الضابط المتميز، المتخصص في مجال الإستعلامات، والذي كسب من تجربته في حرب الهند الصينية قدرة على تكييف الجيش على مواجهة الحرب الثورية، للإنتصار على أعداء منتشرين بين السكان المدنيين، لهم مناهج قتال تختلف عن الجيوش النظامية التقليدية فكان الحل بالنسبة له هو ابتكار مناهج مواجهة مضادة للحرب الثورية (Guerre contre révolutionnaire)، وهي مناهج اعتراف العقيد غوسو (Goussault) قائد النشاط البسيكولوجي في المنطقة العاشرة التي تمثل الجزائر كلها أنها "تستند على أسس تدينها الحضارة الغربية بشكل قطعي"[1].

ففي مدينة الجزائر، اعتبر السكان المسلمون في عمومهم موالين لجبهة التحرير الوطني ولهذا اعتمد الجيش الفرنسي أساليب متنوعة، كالحرب النفسية واختطاف المشتبهين والإعتقال التعسفي، وزرع مخبرين بين صفوف خلايا جبهة التحرير الوطني، حتى أن السيد بيار فيليب شيرار وصف في بحثه المتخصص الإجراءات الإنتقامية التي اتخذها الجيش الفرنسي ضد السكان المسلمين[2] بقوله: "لقد بلغ القمع درجة من الوحشية لم يسبق لها مثيلا في تاريخ الجيش الفرنسي، ذلك أن وحدات النخبة الغارقة في عنصريتها، كانت تبحث عن اشباع نزواتها في ممارسة العنف بواسطة أساليب فاشية". ولتأكيد هذه الحقيقة يمكن الإستدلال بالمثال الآتي، وهو مجرد قطرة في بحر[3].

ففي يوم 17 ماي 1957 قامت عناصر فدائية تابعة لجبهة التحرير الوطني بإطلاق النار على مظليين اثنين في شارع بولينياك (Polignac) مما تسبب في قتل أحدهما، وإصابة مظلي آخر بجروح فقامت قوات المظليين بتجميع مئات من المدنيين المسلمين الذين كانوا عائدين من أعمالهم إلى منازلهم، وأطلقوا عليهم النار لمدة عشرين (20) دقيقة مما تسبب في استشهاد ستة وعشرون (26) شخصا وجرح اثنتا عشر (12) آخرين، ومع ذلك لم تحرك السلطات الفرنسية ساكنا، حيث لم تنزل

1 Tournous J.R: secrets d'Etat, editions plon, Paris : 1960, p 126.

2 Pierre Philippe: le role de police de l'armée dans la bataille d'Alger (Janvier-octobre 1957) mémoire de D.E.A, Sciences Politiques, Paris 01, 1970, p.120.

3 Pierre Henri Simon: op. cit, p 90.

أية عقوبات بمرتكبي هذه المجزرة، في حين أبدى المستوطنون الأوروبيون تأييدهم لها، بقولهم حسب تقرير رسمي فرنسي أن: "الرعب الذي يقوم به الإرهابيون يجب أن يقابل برعب أكبر، وإذا كان أولائك الذين قتلوا لم يقترفوا أي جريمة، فإنهم لم يفعلوا ذلك فقط لأن الفرصة لم تتح لهم ولهذا فهم مذنبون كذلك فيجب إذن وضعهم جميعا في سلة واحدة"[1].

لقد كان مبدأ الحفاظ على الجزائر الفرنسية شيئا مقدسا لدى صلان وأعوانه، وكل الوسائل التي تحقق هذا الهدف تعد مشروعة بالنسبة لهم، وعلى رأسها من دون شك التعذيب لإنتزاع الإعترافات من متهمين مزعومين، وحجتهم أن الحرب الثورية التي تشنها جبهة التحرير الوطني تعتمد على إشاعة الرعب، ولهذا من الضروري مكافحتها بسلاح معادل، حيث يمثل التعديب وسيلة فعالة تسمح باستخلاص معلومات مهمة من المتهمين، كما تسمح بإشاعة الرعب بين السكان المسلمين، مما يردعهم عن الإنخراط في صفوف الثوار أو تقديم السند الضروري لهم[2].

وقد دافع عن هذا المنطق التعسفي خاصة العقيد لشوري (Lacheroy) الذي يبدو أنه تلقى الدعم من قبل وزير الجيش السيد موريس بورغس مونري وعدد من الضباط المقربين من الجنرال صلان حيث طالب بإنشاء مكتب مكلف "بالنشاط البسيكولوجي" لدى هيئة الأركان فكان له ذلك، حيث أنشأ المكتب الخامس رسميا خلال شهر جانفي 1957، وبذلك تجمعت في مطلع هذه السنة كل الوسائل التي طالب بها المسؤولون العسكريون لشن حرب مضادة للحرب الثورية، مع تولي السيد موريس بورغس مونري منصب رئيس الحكومة*.

1 CAOM, Aix en Provence: Algérie, département d'Alger, 4161 (communicable en 2018.

2 Tournous J.R: op. cit, p 127.

* حاول الجنرال ماسي في مذكراته نفي اغتيال بن مهيدي، فقال: يقال أن بن مهيدي جرى اعدامه رميا بالرصاص و هذا غير صحيح، ينظر: Massu Jaques: la vrai bataille d'Alger, éditions plon, paris: 1972 p. 203.

قرارات الجنرال لاكوست و تطبيقاتها في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى):

وهكذا ازدادت الحرب ضراوة سواء في الجبال كجبال منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) والقبائل والشمال القسنطيني أو في مدينة الجزائر مع تزايد العمليات الفدائية لخلايا جبهة التحرير الوطني في هذه المدينة الحيوية ومباشرة الجنرال ماسي عملياته لتفكيك تنظيم الثورة فيها بعد أن فوضه الوزير المقيم روبير لاكوست سلطة حفظ الأمن، كما سبق ذكره، فلجأ الجيش الفرنسي إلى استعمال أساليب تتنافى مع اتفاقيات جنيف، نظرا لفاعليتها في قمع الثوار ومن هذه الأساليب: التعذيب، التوقيفات التعسفية، الإحتجاج الإداري، وعمليات الإعدام الصوري من دون أحكام قضائية، كما جرى على سبيل المثال، لا الحصر للعربي بن مهيدي[1]، الذي حاول جلادوه تزييف الحقيقة، فزعم الجنرال أسان (Assène) أن بن مهيدي انتحر بواسطة خيط كهربائي وجده بزنزانته، وأن ذلك قد حقق رغبة وزير الحربية السيد ماكس لوجان الذي يعتبر أنه تسبب في خسائر كافية تجعل اختفائه أمرا مرغوبا فيه، وأكد أن لوجان استقبله في فيلته الوظيفية، وعبر له بشكل واضح عن هذا الموقف، وهو ما يدل على أن اغتيال العربي بن مهيدي كان نتيجة تواطؤ بين أعلى مراكز صنع القرار السياسي والعسكري في فرنسا، وهو ما أكد أخيرا ضابط المصالح الخاصة، الجنرال بول أوساريس بشكل واضح هذه الجريمة في كتابه الذي صدر حديثا[2].

وقد لقي المحامي علي بومنجل، والشيخ العربي التبسي وعيسات إيدير المصير نفسه، وتم إخفاء جثث الضحايا في بعض الأحيان، أو على العكس من ذلك عرضها أمام السكان بغرض ترويعهم، في حين قام الجنرال بيجار (Bigeard) كذلك برمي جثث الجزائريين الذين قام بتعذيبهم وإغتيالهم

[1] Mohamed Teguia: l'Algérie en guerre éditions Opu, Alger, sd, p. 333

[2] Paul Aussaresses services spéciaux, Algérie (1955-1957) éditions Perrin : 2000, pp. 169-171

برميهم في البحر ليكونوا طعما للأسماك، ولهذا سميوا "بجمبري بيجار (Crevettes de Bigeard)[1].

والواقع أن هذه الأساليب اللاإنسانية التي ترتقي إلى درجة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية هي التي مكنت الجنرال ماسي من كسب معركة الجزائر، والتحول إلى معبود جماهير المستوطنين، ولكنها في الواقع كانت جرائم الدولة الفرنسية، لأنه ما كان لماسي وغيره من العسكريين أن يمارسوا هذه الأفعال الخطيرة لولا موافقة ومباركة ودعم السلطة السياسية على أعلى مستوى أي أن الأمر يتعلق بمسؤولية دولة[2].

عزل الثورة:

- **الأسلاك الشائكة و تأثيرها على الثورة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى):**

وهي فكرة تعود إلى الجنرال "فاكسان" قائد منطقة الشرق القسنطيني (الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)) التي أراد تطبيقها في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية، غير أن ذلك لم يتم بسبب ضيق الوقت، و لكن هذه الفكرة بقيت في ذهنه وراودته من جديد في بداية الثورة الجزائرية، إلا أن هذا المشروع لم يتحقق إلا في أواسط الخمسينيات، حين جسده أندري موريس وزير الدفاع في حكومة "بورجيس مونري" الذي اقترح انجاز حط حدودي مكهرب يفصل الجزائر عن تونس والمغرب، فتمت المصادقة على هذا المشروع في بداية سنة 1957م من قبل البرلمان الفرنسي، وأخذ اسم صاحبه "خط موريس"، كما عرف حاجز الموت أو الحاجز القاتل أو خط ماجينو الجديد أو خط ماجينو الجزائري أن الثعبان العظيم[3]، وهو الذي استفاد من إنجازه السيد أندري موريس شخصيا باعتباره

[1] مسعود كواتي: "مقارنة بين خطي ماجينو وموريس"، محاضرة ألقيت في الملتقى الأول للأسلاك الشائكة وتصدي الثورة لها" بتاريخ 18-19 جوان 1996م، ص1-2.

[2] Mohamed Teguia: op. cit, p. 334

[3] CAOM, Aix en Provence: Algérie, département d'Alger.

شريكا في مصنع كان يمول الخط المكهرب بالأسلاك الشائكة حتى أنه تعرض لاستجواب برلماني من قبل كتلة النواب الشيوعيين[1].

وهكذا، ففي نهاية عام 1955 وخلال سنة 1956 شهدت الحدود الجزائرية المغربية تدفق على الجزائر عدد كبير من مجاهدي جيش التحرير الوطني القادمين من المغرب الأقصى، مدججين بالأسلحة، وهو ما أقلق المسؤولين الفرنسيين الذين رؤوا في إنشاء خط من الأسلاك الشائكة والمكهربة، محاطة بحقول الألغام على الحدود المغربية الجزائرية، ومعززة بمراقبة عسكرية مكثفة من شأنه أن يعيق عمل جيش التحرير الوطني، ويحرمه من مصادر التموين، ويضعف بالتالي قدراته القتالية[2].

ولقد انطلقت أشغال بناء السد الأول خلال شهرأوت 1956م، وامتد على مسافة 200كلم، فانطلق من بورساي (Port-Say) التي تسمى حاليا مرسى بن امهيدي الواقعة على الساحل، قرب الحدود الجزائرية المغربية، ووصل إلى منطقة السهول، ملتصقا تقريبا بالحدود، محكما غلق المنافذ المؤدية إلى الأطلس التلي الغربي من الشمال إلى الجنوب[3].

وخلال شهر ديسمبر 1956م، قام الجنرال صلان (Salan) القائد العام الجديد للقوات الفرنسية في الجزائر بزيارة هذا الشطر برفقة السيد ماكس لوجان (Max Lejeune) سكرتير الدولة للدفاع وقد تحدث فيما بعد في مذكراته عن أن: شهر أكتوبر 1957 شهد نشاطا مكثفا لإنجاز السدين على الحدود الشرقية والغربية، حيث جرى تحسين مستمر لأعمال التهيئة، فتمت الاستجابة كليا لمتطلبات تعليمة وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس، التي صدرت يوم 26 جوان، وتضمنت أمرا بإنشاء سد آخر على الحدود الشرقية من البلاد، يمتد من عنابة شمالا إلى تبسة جنوبا وتعزيز الدفاع على الحدود الغربية"[4].

---

[1] محمد الميلي: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط01، الجزائر 1984م، ص45.

[2] Mohamed Teguia: l'Algérie en guerre, éditions OPU, Alger, sd p372.

[3] Ibid, p.373.

[4] Raoul Salam, Mémoires-fin d'un Empire/L'Algérie de De Gaulle et moi (07 juin 1958-10 juin 1960), presse de cité, Paris 1974,p 221.

ويتشكل هذا السد من أسلاك شائكة، يتراوح عرضها ما بين 04 و10 أمتار- تم تثبيتها في الأرض بواسطة أوتاد حديدية يتراوح علوها ما بين 01 و02 متر، وفي قاعدة كل وتدتم زرع عبوة ناسفة، كما تم زرع عبوات ناسفة أخرى في محيط السد، ويعبر سد الأسلاك الشائكة خط كهربائي يتميز بضغط عال، ولحراسة هذا السد سخر الآلاف من الجنود الفرنسيين الذين وزعوا على مراكز مراقبة وتدخل، زود كل واحد منها بمحول كهربائي لتموين الخط بالتيار الكهربائي من نوع الضغط العالي القادر أن يحول جسم الإنسان إلى رماد[1].

وقد جرى فيما بعد تعزيز هذه التحصينات، وتركيز مزيد من القوات، والقيام بدوريات عسكرية مستمرة، وتزويد السد بأحدث أجهزة الرصد الإلكتروني، بحيث تمكن هذه الأجهزة القوات الفرنسية من اكتشاف مكان قطع الأسلاك، ومباشرة بعد ذلك يتدخل سلاح الطيران انطلاقا من مطار عنابة- الملاحة لقصف مراكز العبور المحتملة، وكذلك تفعل المدفعية، ويتم تطويق المكان فورا بوحدات عسكرية كبيرة، وإذا أفلحت وحدة من جيش التحرير، وتجاوزت هذه العوائق الرهيبة، فإنها ستجد خلف السد منطقة محرمة واسعة، نقل الجيش الفرنسي سكانها إلى المحتشدات لعزل الثوار وحرمانهم من المؤونة، وهو التحدي الذي كان غاية في الصعوبة بالنسبة لها مسألة حياة أو موت لتمويل الداخل بالسلاح حتى يتم ضمان استمرار الثورة[2].

وقد عبر الجنرال صلان (Salan) عن افتخاره بالنتائج التي حققها هذا السد في مواجهة الثوار، فقال يوم 06 جوان 1958م، حلال كلمة بمناسبة إحياء ذكرى قسم المقاتلين القدامى أنه: "منذ الفاتح من شهر جويلية 1957م وهو تاريخ تشغيل السد الشرقي، خسر المتمردون على طول الحدود التونسية 6000 مقاتل، ما بين قتيل وأسير، و4000 قطعة حربية، وأكثر من 300 رشاش (Mitrailleuse)، وبندقية رشاشة (Fusils mitrailleuses)[3]، وإذا ترجمنا هذه النتائج

[1] El moudjahid, n° 47, du 03/08/1959 « Au-delà de la ligne Maurice »volume02,p 379.

[2] Raoul Salam, Mémoires-fin d'un Empire/L'Algérie de De Gaulle et moi (07 juin 1958-10 juin 1960), presse de cité, Paris 1974,p 221.

[3] Mohamed Teguia: op. cit, p. 334

إلى معطيات إحصائية يمكن القول أن مردود الوحدات المجندة على طول الحدود أكثر بـ 10 مرات من المردود المتحصل عليه من قبل الوحدات المماثلة العاملة داخل البلاد"[1].

أما فكرة إنجاز خط شال فهي تعود إلى الجنرال شال موريس، الذي عينه الجنرال ديغول قائدا عام للقوات الفرنسية في الجزائر يوم 12 ديسمبر 1958م، وهو ثاني خط مكهرب في الجهة الشرقية أقيم في نهاية 1958م وبداية عام 1959م خلف خط موريس من أجل تدعيمه، وهو ما سأتطرق إليه فيما بعد حينما سأقوم بتحليل معالم الخطة العسكرية التي طبقها الجنرال شال في مواجهة الثوار الجزائريين، وسنرى كيف أن هذه الخطوط- بعد تعزيزها من قبل شال- قد تحولت إلى مصيدة رهيبة حصدت أرواح عدد هائل من المجاهدين خاصة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، وعززت عزلة جيش التحرير الوطني في الداخل منذ خريف 1958م، وهو ما أضعف أدائه القتالي، كما اعترفت بذلك العديد من تقارير قادة جيش التحرير الوطني وشهادتهم[2].

وبالإضافة إلى كل تلك التدابير التي اتخذتها السلطات الفرنسية لوأد الثورة في مهدها، قامت القوات الفرنسية بمغامرات خارجية بحجة معاقبة الدول التي تقدم الدعم والمساندة لجبهة التحرير الوطني، لعل أبرزها مشاركتها الفعالة في العدوان على مصر، إلى جانب بريطانيا وإسرائيل.

مراسيم المناطق المحرمة والمحتشدات وتطبيقها في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) :

الى جانب ذلك قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بإصدار المراسيم لإنشاء المناطق المحرمة بطريقتين، سواء خلال العمليات العسكرية التي كان يشنها الجيش الفرنسي في مناطق تتميز بحضور قوي لجبهة التحرير الوطني، ويعتبر سكانها موالينا لها، ومتواطئين معها، ولهذا كان يرغمهم على مغادرة مواطنهم فورا، ولا يمنح لهم أية مهلة لترتيب أمورهم وبعد ذلك يقوم مباشرة بتدمير الدشرة، وإزالتها من الوجود[3]، وإذا حدث هذا التهجير القسري عقب اشتباك مع عناصر جيش التحرير

[1] العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 98.

[2] El moudjahid, n° 47, du 03/08/1959.

[3] Mohamed Teguia: op. cit, p. 335.

الوطني، فغالبا ما يقوم الجيش الفرنسي بعمليات انتقامية تنتهي بإعدام عدد من المدنيين، خاصة إذا تعرضت قواته إلى خسائر، ثم يعلن بأن المنطقة محرمة، ويصبح بعد ذلك كل شيء فيها هدفا مشروعا لمختلف أسلحتهمثل ما حدث في الكثير من قرى و مداشر الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)[1].

أما الطريقة الثانية، فيتم من خلالها التحضير لإنشاء المناطق المحرمة على مستوى قيادات أركان الجيش الفرنسي، التي تقوم بدراسة مختلف المناطق على أساس حجم العمليات التي يقوم بها الثوار وتؤشر على المناطق التي يشنون فيها عددا كبيرا من العمليات ضد المصالح الفرنسية، وعلى ضوء ذلك يتم توجيه إنذار إلى السكان لإخلاء تلك المناطق خلال مهلة قصيرة[2].

ولما كان من الصعوبة بمكان – لأسباب نفسية واقتصادية، على السكان ترك مضاربهم التي استوطنوا بها منذ عهد بعيد،و هي ميزت الأسر الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)ية على غرار باقي الوطن فانهم كانوا يتماطلون في مغادرتها، غير أن السلطات العسكرية كانت متحفزة دائما لإستعمال سلاحي المدفعية والطيران، وتهجيرهم بواسطة القصف بعد تحويل مساكنهم إلى انقاض، ثم تقوم بعد ذلك بتجميعهم في محتشدات، ووضعهم تحت رقابة مشددة، حيث تحاط هذه المحتشدات بأسلاك شائكة، وبمراكز مراقبة عسكرية، ولا يتم الخروج منها إلا برخصة، ويجري التأكد من هوية كل شخص يدخل اليها أو يغادرها، ويتعرض لعملية تفتيش دقيقة للتأكد من أنه لا يحمل أي شيء يمكن أن يقدمه لجيش التحرير الوطني على سبيل المساعدة. وفي هذا الإطار ألقت الطائرات الفرنسية منذ 12 نوفمبر1954 منشورات على منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، تضمنت أمرا

[1] Mohamed Teguia: op. cit, p. 335.

[2] El Moudjahid n° 20, du 15 Mars 1958, volume n°01, Op.cit, p 377.

صارما للسكان بالنزوح إلى "المناطق الأمنة"، وأكدت أنه "سينزل قريبا جدا شر مرعب على رؤوس المتمردين وبعده سيسود من جديد السلم الفرنسي.." *.

وقد كانت قرارات اباحة الحرب النفسية أسلوب آخر من التعذيب المنافية لإتفاقية جنيف 1949 فبالإضافة إلى ذلك أخضعت السلطات الإستعمارية السكان المسلمين لحرب بسيكولوجية رهيبة لدفعهم الى التعاون معها في مواجهة الثوار، لأن كل من لا يقف معها يعتبر من "الخارجين على القانون" وسيدفع غاليا ثمن ذلك، ففي أحد المنشورات التي وجهتها السلطات العسكرية الفرنسية للسكان في مدن و قرى الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، تحت عنوان "بلاغ إلى السكان" ورد هذا التحذير الشديد اللهجة، ومما جاء فيه: "انكم متواطئون، طوعا أو كرها، مع المتمردين، فأنتم تقومون بقطع الطرق، والطرق الترابية (Pistes) وتفرون لما نقترب منكم، وتقدمون لنا معلومات كاذبة". وحذر السلطات العسكرية السكان من أنها لن تقبل باستمرار هذه الوضعية، فقالت: "لقد قررنا أن نفهمكم أن أي شخص ليس معنا فسيعتبر عدو لنا، وان كل قطع للطريق سيقابل بعمليات تخريب في القرى المدنية، وكل معلومات كاذبة يتم تقديمها، تقابل بنفس العقوبة، زيادة على ذلك سنطلق النار من الآن فصاعدا على كل شخص يفر منا لما نأتي إلى منزله"[1].

ولا شك أن هذا الأمر يتعارض مع المهمة التي كان على الجيش الفرنسي أن يضطلع بها، فهو يفترض أن يكون في كل الأحوال مسؤولا عن حماية السكان المدنيين، وإشاعة الأمن بينهم، سواء كانوا مواطنين فرنسيين، كما ظلت تردد الدعاية الفرنسية، أو كانوا شعبا تحت الاحتلال، كما يؤكده التاريخ والجغرافيا، وفي هذه الحالة فهو ملزم بتطبيق اتفاقيات جنيف لسنة 1949، التي تعد فرنسا من الأطراف الدولية الرئيسية التي وقعت عليها، والتي تنص على "حماية المدنيين خلال الحرب" وتضع على عاتق سلطة الاحتلال التزامات قانونية تهدف باختصار الى حماية حقوق الإنسان. غير أن

* يعتبر الرائد هوقار (Hogard) أن الحرب البسيكولوجية تعتبر أداة ترويع فهي: "سلاح رهيب أكثر من الأسلحة النووية، إنها تترجم في الدعاية والإثارة، وغسيل المخ، والمحاكمات الشعبية، والتسميم بواسطة التزوير والنقد الذاتي" .ogard Jacque: Guerre révolutionnaire et pacification, in Revue militaire d'information, n° 280,

[1] El Moudjahid n° 3 volume 1954, Op.cit, p. 50.

السلطات العسكرية تجاهلت هذه الحقيقة، وواصلت في المنشور المذكور أعلاه تهديد السكان المدنيين فقالت: "لقد تم تحذيركم، إذن لقد رأيتم بما فيه الكفاية قوتنا، الأن سنستعملها تماما ضد أعدائنا"[1].

وقد أثبتت الوقائع أن الجيش الفرنسي في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) على غرار كل مناطق الجزائر نفذ مضمون هذه القرارات المجحفة الوقائع بأبشع الأساليب طوال مدة الثورة، بل "زادها كيل بعير" وما يزال المؤرخون الفرنسيون منذ أيام الثورة الى وقتنا الحالي يكشفون مزيدا من الفظائع كلما أفرجت السلطات الفرنسية المختصة عن دفعة جديدة من الوثائق السرية[2].

مرسوم 21 نوفمبر1955 و تطبيقه في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى):

لقد أنشأت في منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) منذ يوم 21 نوفمبر1955 مرسوم المناطق الآمنة "Zonede sécurités" التي ستصبح مناطق تجميع " Zone de Regroupements" للسكان المرحلين[3]، وتزايد باطراد عددها مع تزايد عدد المناطق المحرمة التي أصبحت منذ عام 1958، تشمل مناطق واسعة، وعدد هائلا من سكان الريف الجزائري، والمناطق المتاخمة للمدن، وبعد تنشيط جبهة التحرير الوطني للجبهة الغربية خلال شهر نوفمبر 1955، بادر والي مقاطعة وهران السيد لمبار (Lambert) إلى اعلان المناطق الجبلية الواقعة على الحدود الجزائرية المغربية مناطق محرمة، وجرى قصفها بالمدفعية بشكل دوري، ولهذا اضطر ثلاثون ألف (30.000) شخص من سكانها الى هجرة مضاربهم واللجوء الى الأراضي المغربية[4].

وبهذا تسبب انشاء المناطق المحرمة في اكبر عملية نزوح لسكان الريف في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) ، سواء الى المحتشدات التي أحيطت بالأسلاك الشائكة، ووضعت تحت رقابة الجيش

[1] يوجد عدد هائل من الوثائق الهامة التي يحظر على الباحثين الإطلاع عليها، حتى ولو تم ذلك بترخيص مشروط، وهي تتضمن من دون شك حقائق مثيرة حول الثورة، مثل عمليات الإعدام دون محاكمات، وانتهاك الأعراض، وغيرها...

2 Mohamed Teguia: op. cit, p. 335.

3 Jacques C. Duchemin : **histoire du FLN**, edition Table Ronde, Paris: 1962, p.59.

4 El Moudjahid n° 20 du 15 Mars 1958, volume 01, p. 377.

الفرنسي أو حواشي المدن، أو إلى تونس والمغرب، حيث طرحت بحدة مشكلة اللاآجئين الجزائريين*.

وكانت أوضاع السكان في هذه المحاشر أشبه ما تكون بالأوضاع التي كان يعيشها المعتقلون في معسكرات الإعتقال النازية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث حرموا من أبسط شروط الحياة بعد أن فقدوا موارد رزقهم حينما أجبروا على ترك مواطنهم. وفي هذا الإطار، اعترف تقرير رسمي فرنسي نشرته يوم 15 افريل 1959، لجنة التحقيق التي أنشأها المفوض العام للحكومة الفرنسية في الجزائر، السيد دولوفريه (Delouvrier) بأن سكان هذه المحتشدات يعيشون ظروفا قاسية، وأكد ارتفاع معدل وفيات الأطفال، وتدهور إطار الحياة، وسوء التغذية إلى درجة أن تقريرا طبيا اعتبر أن "الحالة الفيزيولوجية العامة للسكان سيئة إلى درجة أن الأدوية تفقد فاعليتها العلاجية" لأجساد منهكة بفعل الجوع، ولهذا ألح التقرير على أن الجهود يجب أن تتركز أولا على ضمان مستوى معيشي مقبول لسكان هذه المراكز[1].

ولقد ازدادت الأوضاع سوءا مع توسع نطاق المناطق المحرمة وتزايد عددها، وتهجير مزيدا من السكان إلى المحتشدات خاصة بعد تطبيق مخطط شال العسكري منذ مطلع عام 1959، وهو ما اعترف به السيد دولوفريه خلال شهر أفريل 1959 في منشور رسمي، ورد فيه أنه: "خلال الأشهر الأخيرة تم نقل مئات الآلاف من الأشخاص حيث يبلغ حاليا عدد سكان مخيمات التجميع "المحتشدات أكثر من مليون 1.000.000 شخص ... وإن الوسائل الموجودة تحت تصرفنا لا

* أكدت صحيفة المجاهد أن: "احصائيات مارس 1959، بينت أن عددهم في المغرب بلغ 100.000 ألف، وفي تونس وصل تعدادهم الى 120.000ألف، وأكدت أن هذا العدد يمثل فقط مجموع اللاآجئين الذين تلقوا مساعدات الهلال الأحمر الدولي، ولهذا يمكت أن نقدر عددهم بـ 300.000 ألف شخص في كلا البلدين".

[1] El Moudjahid n° 40 du 24 Avril 1959, «La barbarie coloniale »: 1.000.000 d'Algériens partout dans les camps de regroupement», volume 02, pp. 244-246.

تسمح لنا من الأن فصاعدا بتقديم المساعدات الضرورية لهم، ولهذا فإن وضعية المجتمعين الجدد تطرح مشاكل لا يمكن حلها"[1].

ولقد أدت هذه القوانين الى زلزلة عالم الريف، وكانت حصيلتها كما ذكر أحد المؤرخين الفرنسيين كالتالي: "في سنة 1960 بلغ عدد المجمعين الجزائريين 2.175.000 إنسان، أي ما يعادل ربع مجموع السكان، وإذا أضفنا الى ذلك عدد النازحين إلى المدن، فيمكننا أن نقدر بأن عدد الأشخاص الذي تركوا منازلهم عام 1960 يقدر بـ 3.000.000 شخص، أي نصف عدد سكان الريف، وبذلك فهو واحد من أسوأ عمليات النزوح السكاني في التاريخ، ومن أبشع القوانين". وقد اعترف الجنرال بارلنج، الذي كان مسؤولا عن إدارة هذه المراكز في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) بخطورة أوضاع سكانها، وبالأثار الاجتماعية السيئة، فتحدث عن: "تفكك الأسرة، وانتشار ظاهرة التشرد"[2].

أما السكان المسلمين في مختلف مدن الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، فقد أخضعوا لرقابة جهاز الحماية الحضرية (Dispositif de Protection Urbaine) الذي أنشأه العقيد روجي ترينكي في نهاية عام 1956، وكان أحد أبرز وسائل الحرب المضادة للحرب الثورية، وقد بين ترينكي بنفسه هذا الدور لما قال: "ان جهاز الحماية الحضرية قد برز بسرعة كأروع أداة للكفاح ضد الإرهاب، فلا شيء يمكن أن يفلت من نشاط أعضاءه فكل شخص مجهول يدخل بناية يتم فورا الإبلاغ عنه.."[3].

وأكد ترينكي أنه جرى: "إحصاء كامل للسكان، وجرى تحميل أرباب الأسر المسؤولية عن الأشخاص الذين يجدون في مساكنهم .. وتم تقسيم القصبة والأحياء القصديرية إلى مجموعات محددة بوضوح، وعين على رأس كل منها مسؤول، وسجلت هذه المصالح قائمة سكان كل بيت،

[1] El Moudjahid, n° 62 du 17/08/1957 «le rapport de l'internationale socialiste », volume 01, Op. cit, p.84.

[2] Claude Paillat: dossier secret de l'Algérie, Tome 02, éditions pesses de cité, Paris: 1962, p. 461.

[3] Roger Trinquier: **le cout d'Etat du 13 Mai**, editions esprit nouveau, Paris, 1962, pp.37

وأي تغيير يحدث في هذه القائمة يجب إحاطة السلطات به فورا، وإلا تعرض رب الأسرة لعقوبات قاسية"[1] وكانت هذه الأساليب القمعية، وغيرها من القرارات التي اتخذتها السلطات الإستعمارية قد مكنت من تفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر خلال ما اصطلح عليه "بمعركة الجزائر" التي جرت سنة 1957، لهذا طالب ترينكي بتوسيع "هذه الطريقة التي أثبتت نجاعتها في معركة مدينة الجزائر لتشمل الجزائر كلها"وخصوصا مدن الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى).*

معاقبة الدول التي تساعد الثورة لعزلها خارجيًا:

والواقع أن العدوان الفرنسي على مصر، كان منتظرا منذ بداية الثورة، بسبب الدعم الهام التي كانت تقدمه مصر للثورة الجزائرية، ولهذا لم تتأخر السلطات الفرنسية في كيل الاتهامات، وتقديم الاحتجاجات للسلطات المصرية، حيث أكد الحاكم العام للجزائر، السيد ليونار (Leonard) في أول رد فعل له على هجمات 01 نوفمبر 1954م أن دقة هذه العمليات، وتزامنها يبين أن مقترفيها قد تلقوا الأمر من القاهرة: "لدينا شعر بأن قادة الحركة الأجانب يعتبرون أن الأمر يتعلق بعملية تسمح بالترافع قريبا أمام الأمم المتحدة حول مسألة المغرب الفرنسي، ولما كان الجزء الخاص بالجزائر من هذا الملف يخلو من حجج جدية، فيجب إذن القيام بعمل خارق لإحداث انتفاضة ضد السلطة الفرنسية، فكان إذن أمرا عاديا أن تستعمل منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) لهذه الغاية"[2].

وزعم مسؤولو مصالح الحرب البسيكولوجية الفرنسية أن: "اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد تم إنشاؤها من قبل مصالح الاستخبارات المصرية"[3]، وأنه: "لما كان جمال عبد الناصر يريد أن يكون ماوتسي تونغ شمال إفريقيا، فإن مناضلي جبهة التحرير الوطني قد اعتمدوا مرجعية الوحدة العربية، وقدموا حركتهم على أنها تمثل انتقام أهل الهلال، وهو يعني بذلك المسلمين". وهي مزاعم لا أساس لها

[1] Ibid, pp. 37-38.

* وقد استلهم هذا المشروع من خط ماجينو "أندري ماجينو" وزير الدفاع الفرنسي للفترتين (1922-1924) و(1929-1930)، بحيث تم اصدار قانون 4 جانفي 1930، المتعلق بإنشاء حاجز دفاعي وخصص له غلاف مالي قدره 4 ملايير فرنك، ويتكون هذا الخط من ملاجئ ومخابئ مشيدة بالإسمنت المسلح، يبلغ عددها 93 وطولها 450 كلم على طول الحدود الألمانية الفرنسية وقد استغرق بناؤه 7 سنوات (1929-1936).

[2] Francis et colette Jeanson, op, cit, p 190

[3] Claude Delmas : la guerre révolutionnaire, éditions P.U.F PParis 1972, PP, 70-71.

من الصحة، إذ لم يصدر عن جبهة التحرير الوطني أي تصريح أو نص يتحدث عن الحرب الدينية، سواء تعلق الأمر ببيان 01 نوفمبر، أو ميثاق الصومام طمأنة الرأي العام الدولي، والفرنسي، وخاصة المستوطنين بأن لهم مكانتهم في الجزائر السيدة التي تريد جبهة التحرير الوطني بناءها[1]، فورد فيه أن "جبهة التحرير الوطني ليس هدفها رمي الجزائريين من أصول أوروبية في البحر، بل تدمير الطغيان الاستعماري غير الإنساني، إن الثورة الجزائرية ليست حربا أهلية، ولا حربا دينية، بل إن هدفها تحقيق الاستقلال، لبناء دولة ديمقراطية اجتماعية تضمن المساواة الحقيقية بين كل المواطنين من دون تمييز"، أو تصريحات مختلف قادة الثورة، الذين أجمعوا على أن هدف الثورة هو تحرير شعب برمته من نير العبودية الذي قيد به منذ 1830م وإعادة بناء دولة جزائرية سيدة، وديمقراطية تضمن المساواة في الحقوق والواجبات لكل مواطنيها بغض النظر عن الفروقات الدينية والعرقية[2]، وتم تقديم ضمانات كافية للأقلية الأوروبية، وليهود الجزائر، رغم مواقفهما المعادية لجبهة التحرير الوطني وهو ما كرس في اتفاقيات إيفيان، باعتبارها نصا قانونيا ملزما للدولة الجزائرية المستقلة[3].

ولا عجب في أن تردد هذه الادعاءات غير المؤسسة، مادام رموز هذه المصالح كالعقيد غوسو(Goussault)، والمقدم فوغا (Faugas)، والرائد كونيه (Cogniet) الذين يشرفون على تنفيذ مراسيم ...النشاط البسيكولوجي، ويوجهونه من خلال إدارتهم للمكتب الخامس، ينتسبون للحي الكاثوليكي (Cité catholique)، ويشرفون على تحرير مجلة الكلمة (La Revue Verbe)، ويتلخص مذهبهم في قولهم: "بنضالنا ضد التمرد في الجزائر، فإننا نضع أنفسنا في طليعة

[1] Ibid,p 71

[2] El Moudjahid : Numéro spécial 04, du s.d, «extrait du procès-verbal du congrès du 20 /08/1956, tome 01,op,p 70.

[3] Mostefa Lacheraf : L'Algérie : Nation et Société, Masero, Paris 1965,p /212.

المعركة ضد الحركة الثورية العالمية، وأننا نؤدي واجبنا كفرنسيين وكمسحيين، وأننا نخدم الإنسانية كلها" و هو ما تم التركيز عليه في مختلف مدن و مداشر الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)[1].

ومهما يكن فقد تكررت الاتهامات الفرنسية مؤكدة أن جبهة التحرير الوطني أداة طيعة في يد الحكومة المصرية، ولهذا جزم الرائد هوغار(Hogard) بأن: "السبب الحقيقي للتمرد الجزائري هو إرادة القاهرة"*.

ومهما يكن، فإن حكومة غي موليه كانت تعتقد أن إسقاط نظام جمال عبد الناصر، ستكون بمثابة الضربة القاضية لجبهة التحرير الوطني، التي ستحرم من سندها الأساسي، خاصة بعد اعتقال أحمد بن بلا ورفاقه يوم 22 أكتوبر 1956م، والاستيلاء علي سفينة أتوس يوم 17 أكتوبر 1956مالمحمل بالأسلحة والموجهة من مصر للثورة الجزائرية**، وبالتالي سيجد الوطنيون أنفسهم مضطرين إلى القبول بالعرض الذي طرحته حكومة غي موليه لحل المشكلة الجزائرية، المتمثل في: "الاعتراف بالشخصية الجزائرية والمساواة المطلقة بين كل المواطنين، وانتخابات حرة وديمقراطية، ضمن مجموعة انتخابية واحدة، وبالتعاون مع الممثلين الجدد الذين ستفرزهم هذه الانتخابات سيتم وضع القانون الأساسي للجمهورية الفرنسية الذي سيضمن انسجام و تعاون كل سكان الجزائر"[2]. وضمن

---

[1] Hogard Jacqus : guerre révolut, et pacification, in: Revue.militaire d'information, n° 280, j.57,p 9

* حول ملابسات هذه القرصنة الجوية و تأثيراتها على الثورة الجزائرية، ينظر –مثلا- أحمد توفيق ، حياة كفاح، ج 03 مصدر سابق، ص ص 213-221.

** كانت المراقبة البحرية تتم بواسطة السفن الحربية الخافرة (Escorteurs)و سفن حربية صغيرة لحفر السواحل (A visos) والزوارق الحربية والبوارج الحربية...إلخ، وكانت بالإضافة إلى مراقبة السواحل تقوم بمساعدة القوات البرية، حيث تقوم بقصف معاقل الثوار في الجبال الماذية للبحر، ينظر. El Moudjahid n°52 du 15/10/1959 « Réalités de la pacification et responsabilité internationale / la seule guerre chaude du Monde » volume 02,pp,494-495

وقد نجحت السلطات الفرنسية من احباط العديد من المحاولات لتهريب الأسلحة، أبرزها العملية التي تمت بواسطة السفينة أتوس، التي كانت تحمل شحنة هائلة من الأسلحة الموجهة إلى الغرب الجزائري، حول ملابسات هذه العملية، ينظر : فتحي الذيب ، المصدر السابق، ص ص : 251-260.

[2] Philippe Masson, Mollet : dilemme guerre ou paix, in Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 03,op,cit,p 886.

هذا المنطق كانت فرنسا المحرك الأساسي للعدوان الثلاثي (الفرنسي الإسرائيلي، البريطاني) على مصر الذي اتخذ من قرار السلطات المصرية بتأميم قناة السويس ذريعة لهذا العدوان الذي رسمت خطته في سرية تامة، على أن يتم تنفيذها على النحو الآتي:

- أن تبادر إسرائيل بمهاجمة مصر، فتضطر هذه الأخيرة لإرسال قواتها إلى سيناء لمواجهة الزحف الإسرائيلي باتجاه قناة السويس.
- متى تم ذلك تبادر إنكلترا وفرنسا بمهاجمة بورسعيد واحتلالها، والنزول من تلك المنطقة إلى القنطرة، والإسماعيلية والسويس، فتحتل كامل منطقة القناة، وتضع الجيش المصري في كمين محكم، بحيث يجد نفسه أمام خيارين، أحلاهما مر، فإما أن يقاوم، فتتم إبادته أو يختار الاستسلام[1].
- لا تكون لذلك من نتيجة إلا انهيار نظام عبد الناصر، وتعويضه بحكومة موالية للغرب، تقبل التراجع عن تأميم القناة، وتعترف بإسرائيل، وبمكاسبها من العدوان، وهي قطاع غزة، وأجزاء واسعة شبه جزيرة سيناء، وتتخلى نهائيا عن خطها القومي، وعن دعم الثورة الجزائرية[2].

وهكذا، وطبقا للخطة المتفق عليها قامت إسرائيل يوم 27 أكتوبر 1956م بشن هجوم خاطف تمكنت بفضله من السيطرة على قطاع غزة الذي كان خاضعا للإدارة المصرية، وتوغلت قواتها في شبه جزيرة سيناء، ما اضطر مصر إلى إرسال قواتها إلى سيناء لمواجهة العدوان، فبادرت بريطانيا وفرنسا إلى توجيه إنذار يوم 30 أكتوبر إلى مصر، وكذلك إلى إسرائيل بغرض التمويه طالبتهما فيه بسحب قواتهما على بعد 20 كلم من القناة، وهو ما رفضته مصر، فقام الطيران الفرنسي والإنجليزي

[1] أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 226.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 70.

يوم 31 أكتوبر بمهاجمة مدينة بورسعيد[1] وتخريبها، أعقبه إنزال لقوات هاتين الدولتين في منطقة القناة يومي 05 و 06 نوفمبر 1956م[2].

غير أن حسابات المعتدين أحبطت، فقد أجمع الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة على التنديد بالعدوان، وهدد الاتحاد السوفياتي بالتدخل العسكري، إذ لم توقف هذه الدول عدوانها، وتقوم بسحب قواتها من الأراضي المصرية، كما بعث بولقانين (Boulganine)، عضو القيادة الثلاثية في الاتحاد السوفيتي رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني، أنطوني إيدن (Anthony Eden)، هدد فيها "باستعمال القوة لوقف العدوان"، وحذر من أن الصواريخ السوفيتية قادرة على ضرب إنجلترا ، وبهذا فشل العدوان في تحقيق أهدافه السياسية، وخرج نظام عبد الناصر أقوى من أي وقت مضى، وأكثر تصميما على تقديم مزيد من الدعم للقضية الجزائرية إلى غاية استعادة السيادة الوطنية، و هو ما حدث فعلا*.

[1] Général Beaufre : les paras dans l'Ile d'Homère, in : Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 03, op, cit, p 842

[2] Ibid, Aller et retour : opération téléguidée par les deux grands, in, op.cit, p 851

* ينظر نص الرسالة في: L. Genet et autres, op, cit, p .241

المبحث الرابع: موقف الثورة من التدابير العسكرية الفرنسية في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)

تنظيم وتوعية الشعب:

إن اندلاع الثورة التحريرية ضد العدو الفرنسي في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) لم تستهدف قواته العسكرية والمدنية فحسب وإنما قامت ضد المؤسسات الإستعمارية المدنية والعسكرية التي كانت تهدف إلى ربط الشعب الجزائري بالإدارة الإستعمارية وفصله عن قيمه الحضارية وبالتالي عن الثوار المجاهدين، ومن هنا كان على الثورة وضع استراتيجية تمكنها من كسب ثقة الشعب الجزائري وضمان التفافه حول الثورة، وفصله عن الإدارة الإستعمارية وجميع مؤسساتها والعمل على توفير مؤسسات توفر له الأمن والاستقرار ومعالجة جميع المسائل المطروحة في شتى الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية[1].

فبالإضافة إلى اقناع الشعب بضرورة الكفاح المسلح من أجل استرجاع السيادة الوطنية على أرضه المغتصبة، فإن العمل على إعادة الإعتبار إلى قيمه الروحية كان بارزا منذ اندلاع الثورة في نوفمبر 1954. وازداد عمقا مع مرور الزمن. وقد تمثل ذلك في موضوع الإلتزام بالتشريع الإسلامي، أمام رجال الثورة المجاهدين، بعيدا عن التقاضي أمام المحاكم الإستعمارية البعيدة كل البعد عن مبادئ الشعب العربية الإسلامية[2].

فمنذ الإنطلاقة الأولى للثورة التحريرية في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) التفتت القيادة إلى جانب العدالة بين الناس وفض نزاعاتهم ومعالجة مشاكلهم في ضوء الشريعة الإسلامية وابعاد الشعب عن التعامل من المؤسسات الإستعمارية. فكانت الأوامر تصدر عن أعضاء جيش التحرير الوطني وقيادته في كل الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، تطلب من الشعب الإلتزام بها وتحثه باسم الدين

[1] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 30.

[2] العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 38.

والوطن وبالإخلاص إلى أمته والوفاء إلى جهاد أجداده وتذكره بالجرائم الإستعمارية ومظالمه المختلفة واستبداده المستمر[1].

عمل قادة الثورة على التفاف الشعب بعد أن كشفت العمليات العسكرية في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) وخارجه بعد سنة 1955م، يقول المجاهد أمحمد الشبوكي صاحب نشيد جزائرنا إن مقتل خليفة حاكم تبسة وقتل وأسر أتباعه وغنم أسلحتهم ضاعف جنون العدو الفرنسي، فأخذ يهاجم المواطنين وتقتيلهم وأخذهم إلى السجون والمعتقلات وإحراق مساكنهم، والعدو يقصد من وراء ذلك تشكيك المواطنين في الثورة والحيلولة بينهم وبين المجاهدين حيث وصف الثوار بكل نقيصه، غير أن الشعب كان مؤمنا بثورته فامتنع عن دفع الضرائب والكف عن الإحتكام إلى القضاء الفرنسي ومقاطعة المحاكمة[2].

ونذكر مثلا أن القائد شيحاني بشير*، قائد المنطقة الأولى (أوراس النمامشة) بالنيابة كان يراسل الوقافين والقياد ورؤساء الجماعات يهددهم وينذرهم ويحذرهم من التعامل مع الإدارة الإستعمارية، كما وجه رسائل كثيرة إلى أفراد الشعب يحثهم على مواصلة الجهاد بالنفس والنفيس واخلاصهم في العمل، ويذكرهم بالثواب الذي يناله المجاهد عند ربه إذا استشهد أو انتصر وبالعقاب الذي يناله المتقاعس والمتخاذل وهو العقاب الشديد[3].

واعتبرت هذه التعليمات مبادئ قانونية اعتمدها قادة الثورة والمجاهدون بصفة عامة بنوا عليها أحكامهم ضد أي متخاذل أو متقاعس عن تطبيق تلك التعليمات. وعلى قدر ما كانت هذه التعليمات مواد قانونية يلتزم المسؤولون في الثورة بها، فإنها أكدت الإستراتيجية الثورية في مجال الحرب النفسية المضادة لمخططات العدو خاصة في عهد الحاكم العام جاك سوستال سنة 1955،

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 71.

[2] المجاهد محمد الشبوكي: معركة الجرف – مجلة الجيش عدد 388، نوفمبر 1995 ص 41

* مناضل ثوري جزائري وقائد للمنطقة الأولى الأوراس خلفا لمصطفى بن بولعيد، بشير شيحاني. أمين سر الثورة بالأوراس.

[3] الدكتور موسى لقبال: الثورة في الأوراس، اليوم الوطني للتراث أيام 10 – 11 ديسمبر 2003- باتنة – محاضرة غير منشورة.

الذي استطاع أن يكسب بعض ضعاف النفوس وراهن على كسب الشعب عن طريق ذر الرماد في العيون أو ما يسمى بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي كان هدفها الأساسي هو محاصرة المجاهدين في الجبال وعزلهم عن الشعب واقناع العالم بان القائمين بالثورة ليسوا سوى قطاع طرق منعزلين[1].

وبالإضافة الى تنظيم الجيش تنظيما عسكريا محكما في فصائل وأفواج وفرق، وتنظيم المدنيين في مجموعات فدائية ومسبلين، بالإضافة إلى ذلك وقع التركيز على جمع الشعب ودفعه إلى الإلتفاف حول الثورة، وتوعيته بالحرب النفسية التي ينظمها العدو ضده للحط من معنوياته، وأصدرت قيادة الثورة خاصة في مراسلات شيهاني بشير تعليمات تهديدية بالقتل لكل متعامل مع الإدارة الإستعمارية، فكان التعامل مع الإدارة الإستعمارية ممنوعا، ودفع الغرامات إليها ممنوعا، كما أصدر تعليمات تأمر بمراقبة كل مجند مراقبة جيدة أخذا بالحيطة من التسربات إلى صفوف المجاهدين، وأوصى بعدم الإتصال بالإدارة الإستعمارية، وقتل الكلاب البوليسية وحراس الغابات المساعدين للإستعمار، وكانت تلك التعليمات بمثابة مواد قانونية وجب تطبيقها ومعاقبة من يخالف استراتيجية الثورة.[2]

كما وجهت الرسائل إلى رجال الدين من أئمة وعلماء ومثقفين وحفظة القرآن الكريم يطلب منهم حث الشعب على الجهاد وابتعاده عن التعامل مع الإدارة الإستعمارية والتقاضي إلى مؤسساتها الظالمة. ومن هنا كان تعيين رجال الدين قضاة ومفتشين ومستشارين فقهيين، وتؤخذ آراؤهم وتطبق فتاواهم الشرعية الثابتة. وأسندت مهمة القضاء إلى مجاهدين مثقفين ثقافة دينية واسعة، وحثهم على الإلتزام بالشرع الإسلامي.[3]

[1] محمد الشبوكي: المرجع السابق ص. 42.

[2] التقرير الجهوي للولاية الأولى: الملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة من 20 أوت 1956 إلى ديسمبر 1958 – دار الشهاب – للطباعة والنشر – باتنة– الجزائر ص. 70.

[3] التقرير الجهوي للولاية الأولى: المرجع السابق ص. 78.

واعتبر الشعب هذا العمل عبارة على استعادة للسيادة الوطنية فصار المتنازعون يلجؤون إلى مسؤولي الثورة لفك نزاعاتهم ومعالجة مشاكلهم، وانتصرت استراتيجية الثورة على الإستراتيجية الإستعمارية، ولعل أحسن مثال على ذلك هو خروج الشعب في هجومات 20 أوت في الشمال القسنطيني وإلتفاف الشعب حول معركة الجرف أم المعارك في سبتمبر 1955، وهجومات 31 أكتوبر 1955 بالغرب الجزائري[1].

ولعل أبرز التعليمات الثورية كانت موجهة إلى القياد تهددهم بالموت وتحذرهم من مواصلة توزيع المواد الغذائية المسمومة على الشعب الذي هو مصدر تموين المجاهدين. وكانت الأوامر تعاقب المخالفين لقواعد الثورة والذين ارتكبوا مخالفات ضد الشعب ووقعت بالفعل إدانة ومعاقبة بعضهم، وكانت المحاكمة تقع في مجلس حربي خاص، ومثلما كان العقاب يسلط على المخالفين، كان الشكر والمدح من نصيب الملتزمين [2].

ولعل أول من أصدر قانون المساجين في الثورة هو شيهاني بشير الذي كان يعامل الأسرى الفرنسيين معاملة حسنة، فيأكلون مما كان يأكل وكان يسمح لهم بمراسلة أهلهم وكان يقدم إليهم العلاج وكان ينشر أفكار الثورة والتحرر بينهم ويقنعهم بعدالة القضية الجزائرية، ويسأل المسؤولين الضباط منهم عن الأسرار الحربية الفرنسية لتوظيفها لفائدة الثورة.

ومن حيث التنظيم كانت مسؤولية الإتصال بالشعب وتبليغ التعليمات تقع على عاتق المسؤول السياسي الذي كانت له صلة وثيقة بأفراد الشعب والأعيان، شيوخ العلم والمثقفين من طلبة ومدرسي القرآن الكريم[3].

ومن هنا يمكن القول أن القضاء قبل مؤتمر الصومام كان حتمية استراتيجية مضادة للإستعمار وذلك أن الهدف هو كسب الشعب إلى جانب الثورة وأبنائه المجاهدين وحمايته من المخططات

1 يحي بوعزيزة: المرجع السابق، ص 72.

[2] أحداث الثورة التحريرية في الأوراس: المرجع السابق ص. 20.

[3] محمد الصالح شيخي: القضاء في الثورة التحريرية – جمعية أول نوفمبر – باتنة – 1989 – ص. 30.

الإستعمارية واعادته الى تطبيق الشرع الإسلامي ومبادئه السامية وابعاده عن القضاء الإستعماري الجائر، ويخطئ من يقول أن الثورة قررت منذ مؤتمر الصومام معالجة الخلافات والنزاعات بين الجزائريين وفق الشريعة الإسلامية، ذلك أن مبدأ الشريعة كان قائما قبل ذلك في تصرفات المجاهدين، واقتنع الشعب أن تطبيق الشريعة الإسلامية يعتبر استعادة للسيادة الوطنية والشرعية وكان يطبق ذلك داخل المجتمع دون علم الإدارة الإستعمارية وإن كانت لا تعترف بذلك في مؤسساتها القائمة.[1]

ويجب القول أن مؤتمر الصومام فصل مهمة القاضي على المسؤول السياسي، وعين "قضاة" للإشراف المباشر على هذا الجهاز الخطير والسلاح الفتاك. ومع ذلك لم يتوصل مؤتمر الصومام إلى فصل للسلطات التشريعية عن غيرها وخاصة التنفيذية. فكان الأمر يتكيف حسب الظروف والأحوال والمتطلبات، وأحيانا كثيرة حتى تحقيقا لرغبة الحاكم[2].

وإذا كان مؤتمر الصومام قد حدد مهمة القاضي في منع الشعب من التعامل مع الإدارة الإستعمارية، ومواجهة استراتيجية العدو ومخططاته، فإن ذلك كان بارزا في استراتيجية الثورة منذ اندلاعها، وليس من اختراع مؤتمر الصومام. ومن المهم أن نذكر أن نصوص مؤتمر الصومام في مجال القضاء انما جاءت مكملة للتعليمات التي صدرت وطبقت من قبل، وربما الفارق الوحيد هو التسمية أو تحديد المهام من الناحية الشكلية بحث أصبح هناك جهاز قضاء، أما في الواقع فإن القضاء غالبا ما كان تابعا للسلطة العليا كالمسؤول السياسي والعسكري.[3]

وبالإضافة الى الشريعة الإسلامية التي كانت هي المصدر الأول في اصدار الأحكام، خاصة على مستوى القاعدة، فإن التعليمات التي كانت تصدرها القيادة كانت هي الأخرى بمثابة تشريع وأوامر وجب تطبيقها بدون تردد، وهناك القوانين الأخرى الخاصة بتنظيم جيش التحرير ومختلف فرقه، والقوانين والنصوص المنظمة للجان الخماسية وعلاقتها بالشعب وبالمسؤولين، وتحديد مهامها

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق ص.ص. 43-44.

[2] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر انفسه ص. 60.

[3] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 35.

الأساسية وعلاقاتها بمختلف المسائل الأساسية كالإشتراكات والتموين، وجمع المعلومات عن تحركات العدو.

ومنذ مؤتمر الصومام صار القاضي المعين، وان كان تسميته قاضيا تجاوزا وربما لم تكن تتوفر فيه شروط المهمة الملقاة على عاتقه، هو المسؤول على متابعة تطبيق هذه النصوص والإلتزام بها، وتطبيق الأحكام وتقديم التقارير إلى المسؤولين[1].

تنظيم القضاء بعد مؤتمر الصومام:

استمر الوضع إلى انعقاد مؤتمر الصومام حيث تقرر انشاء المجالس الشعبية وأوكل لها مهمة القضاء "مجالس الشعب سوف تتم بواسطة الانتخاب وسوف تتركب من خمسة أعضاء من بينهم واحد رئيس، ومجالس الشعب هذه تنظر في القضايا العدلية الإسلامية، والقضايا المالية والاقتصادية. يقوم المسؤول السياسي بمراقبة المجالس الشعبية ويهتم بتنظيم وتثقيف الشعب، حيث يجمع المواطنين باستمرار ليبين لهم مساوئ الاستعمار، وهو في كثير من الأحيان قاض ترفع له القضايا المستعصية، وكانت مهمته من الصعوبة والخطورة بمكان، لأنه يعمل في وسط أغلبه أمي ولا يمكنه تبليغ التعليمات إلا شفويا، فهو متابع من طرف السلطات الفرنسية باستمرار[2].

اللجان الشرعية:

إن من مهام المسؤول السياسي الإشراف على اللجان الشرعية "العدلية" وتسمى أحيانا اللجان الخماسية وهي غير اللجان الشعبية (وهي خماسية أيضا)، يضاف إليها في التسمية أحيانا الأوقاف، ولم أعثر خلال بحثي على قانون أو أمر من جبهة التحرير لإنشاء هذه اللجان ويبدو أنها أنشئت بشكل تدريجي، فوثائق الولاية الأولى التي استطاعت الحصول عليها مؤرخة ابتداء من سنة 1958

[1] يحي بوعزيزة: المرجع السابق، ص 73.

[2] المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية، 20 أوت 1956، المقاومة الجزائرية، العدد2،15 نوفمبر 1956ص8.

وهذا ما يرجح قول مسعود بن اعبيد مسؤول المنطقة الأولى الولاية الأولى أن نظام القضاء لم يتشكل بصفة رسمية إلا سنة 1958[1].

القضاء المدني بالولاية الأولى ينتظم في شكل هرمي يبتدئ باللجان العدلية على مستوى القسم وينتهي بالمجالس القضائية في قمة الهرم، تتكون اللجنة الشرعية من أربعة أعضاء ومسؤول وهو قاضي القسم، وهذا النظام متنقل ليس له مقر ثابت، وقد عينت جبهة التحرير الوطني لمنصب القضاء أعلم سكان المنطقة بأمور الشريعة الإسلامية، ولا يوجد معهد أو مدرسة لتكوين القضاة، ومن خلال عينات من الولاية الأولى وجدنا أن عددا كبيرا منهم متخرج من معهد ابن باديس أو ن جامع الزيتونة وغيرها من الجامعات الإسلامية[2]، بالإضافة إلى خريجي الزوايا و حفظة القرآن الكريم إن القاضي هو أحد جنود جيش التحرير الوطني في لباسه المدني، وله رتبته العسكرية وراتبه مثل بقية جنود جيش التحرير الوطني[3].

وقد أعدت جبهة التحرير الوطني للقاضي مكانته العالية التي كان يتمتع بها قبل الاستعمار الفرنسي، فصلاحياته واسعة، فلا يكتف بإجراء عقود الزواج والطلاق كما هو الحال في المحاكم الفرنسية، وإنما قاضي جبهة التحرير الوطني مسؤول عن توعية وتثقيف الشعب الجزائري، ويشرف على تعليم الأطفال، ويراقب المعلمين ويدفع لهم رواتبهم من الأموال التي جمعها من رسوم القضايا، ومقدار راتب المعلم في الولاية الأولى 5000 فرنك فرنسي، كما ينظر في قضايا الأحوال الشخصية من عقد زواج أو طلاق وتقسيم الميراث، كما يقوم القاضي بالإصلاح بين المتخاصمين سواء الأبناء مع الآباء أو الزوجة مع الزوج، و قد وجدت في بعض وثائق الولاية الأولى أن المرأة ترفع دعواها إلى

[1] Claud Paillet : deuxième dossier secret de l'Algerie 1954-1958, Presse de la cité, T.1 Paris, 1962, P.P.82-85.

[2] محمد الصالح شيخي: المرجع السابق، ص 39.

[3] شاوش حاسي: "من وثائق الثورة الجزائرية"، القسم الثاني، مجلة دراسات إنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد1، السنة الأولى 2001ص311

اللجنة الشرعية، تطالب بحقها في النفقة وقد أرسل القاضي وكيلا، يراقب نفقة الرجل على المرأة ويحقق في الأمر، كما يلزم الرجل بالنفقة على الأبناء الذين طلقت أمهم[1].

ولعل من أعظم القضايا التي ينظر فيها قضاء جبهة التحرير الوطني نزاعات الأراضي هذه الصلاحية التي انتزعتها السلطات الفرنسية من القاضي المسلم في وقت مبكر (قانون ورثي 1873)، إن اللجان العدلية تنظر في قضايا الأرض سواء كان بين عرشين أم بين الأفراد، كاستيلاء أحد الورثة على الميراث، أو بسبب بيع شخص لأرض هي ملك تعلق به حقوق غيره، أو استيلاء على أرض صاحبها غائب أو بيع فاسد، وغيرها من النزاعات[2] نجد اللجنة تحقق في ملكية الأرض وتعتمد على الوثائق والشهود، وإذا كان صاحب الأرض غائبا أو لم يستطع إثبات الملكية فإن هذه الأرض، وإذا فعل تعاقبه، ومن صلاحيات القاضي النظر في بعض القضايا الجزائية خاصة المتعلقة بالأسرة مثل الاعتداء على الأعراض والزنا...حيث تحقق اللجان العدلية مثل هذه القضايا، وتصدر الأحكام، ونجد العقوبة تكون أحيانا الجلد كما جاء في الشريعة الإسلامية وأحيانا الإعدام[3].

وقد اعتمد قضاة جبهة التحرير الوطني في إصدار أحكامهم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وكتب الفقه الملكي، كما فتحت جبهة التحرير الوطني مجال الاجتهاد للقاضي، في المسائل المستجدة، ولا نجد أنهم طلبوا الفتوى من خارج الجزائر كما كان الحال في عهد الأمير عبد القادر مثلا، وإذا استعصى الأمر على اللجنة الشرعية فإن القضايا ترفع إلى مجلس القضاء على مستوى الناحية ثم المنطقة[4].

[1] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 - غرناطة للنشر و التوزيع. الجزائر – 2009. ص. ص. 442 – 443.

[2] محمد الصالح شيخي: المرجع السابق، ص 40.

[3] الغالي غربي: المرجع السابق ص. ص. 442 – 443.

[4] المرجع نفسه ص. 444.

المجالس القضائية:

توجد على مستوى القسم اللجنة العدلية، وإذا استعصى عليها الأمر ترفع القضية إلى مجلس القضاء على مستوى الناحية، ثم المنطقة، فمجلس قضاء المنطقة مثلا يتكون من قضاة النواحي والمسؤول السياسي للمنطقة، وينعقد متى كانت الضرورة لذلك، ويخضع هذا المجلس لأوامر هيئة أركان الحرب العامة والحكومة المؤقتة، والولاية وتأتيه الأوامر عبر مسؤول المنطقة، وتشمل التعريف بالتنظيمات الجديدة، مثلا إعادة تشكيل الحكومة وأعضاؤها الجدد، والقوانين والتوصيات سواء من هيئة أكان الحرب أو من الولاية، كما تصل المجلس التعليمات والتطورات العسكرية في الجزائر عامة وفي الولاية خاصة وفيه أيضا نتائج السياسة الداخلية للمنطقة في الفترة الأخيرة[1].

ويبدو من خلال هذه الوثيقة أن المجلس القضائي انعقد بعد عدة اجتماعات لمجلس المنطقة، ودرست فيه القضايا ذات الصبغة الدينية، والتي لا يستطيع مجلس المنطقة الفصل فيها، منها قضية في الرضاع، والمعضلات من النساء ونلاحظ أن الأجوبة كانت على المذهب المالكي[2].

وينظر مجلس القضاء في أوامره وقراراته السابقة هل نفذت أم لا، فإذا لم تنفذ يعاد التأكيد عليها، مثال ذلك إعانة الأطفال الذين لا كفيل لهم ومن قراراته أمر بتطبيق حد الزنا كما جاء في القرآن الكريم صونا للمجتمع من الفساد، ويهتم مجلس القضاء كثيرا بالحالة العامة للمجتمع، فلا يكتف بحل مشاكل المواطنين إنما يحافظ عليهم من الفساد والانحلال، ويرى أنه لا يصلح المجتمع إلا إذا كان متمسكا بعقيدته ودينه، ويتعجب من أن تتجرد الأمة الإسلامية من مثلها العليا التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم، ويؤكد على المسؤولين أن ينشروا الأخلاق الفاضلة وينهوا عن الكذب والزور ويكونوا قدوة لغيرهم[3].

[1] محمد الصالح شيخي: المرجع السابق، ص 40.

[2] الغوثي بن ملحة: المرجع السابق، ص 40.

[3] أحداث الثورة في الأوراس: المرجع السابق. ص. 80 – 85.

إن جبهة التحرير الوطني بثورتها الشاملة على النظام الاستعماري، أعادت الاعتبار للإنسان الجزائري وتحريره من الظلم الذي عاناه لفترة طويلة، فالإنسان هو رأس مال الثورة وهو سندها. فقد رأت أن أفضل حماية له هي الاعتماد على الرصيد العقائدي والتشريعي والأخلاقي لدى الجزائريين، فعادت إلى الشريعة الإسلامية لتنظيم كل الجزائريين وتوحيدهم وتوجيههم نحو هدف واحد هو استعادة السيادة الوطنية المغتصبة، لقد كانت جهود المحافظ السياسي والقاضي كبيرة لإقناع المواطنين بخطورة اللجوء إلى القضاء الفرنسي، وإعادة الثقة فيما لديهم من رصيد وقوة يمكنهم بها مواجهة العدو والتخلص من عقدة الدناءة أمام الأوروبيين[1].

إن إنشاء نظام قضائي جزائري مستقل، هو برهان من جهة التحرير الوطني على تمسكها بالسيادة الوطنية وبهذه المؤسسة تضمن جبهة التحرير الوطني اتصالها الدائم بالمواطنين، وتوحيد صفوفهم بصبر وأناة حول قيادة الثورة، حيث شجعت المترددين وعاقبت الخونة، وأصلحت بين المتخاصمين، وبذلك كان نظام القضاء إحدى الوسائل الناجعة في محاربة المستعمر وذلك لأنه يرتبط مباشرة بالمواطنين ويبرهن في الواقع على خدمة مصالحهم[2].

التنظيمات والتحولات التي شهدتها الثورة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) من مؤتمر الصومام إلى سنة 1958:

أسفر مؤتمر الصومام على تنظيم دقيق لجيش التحرير الوطني، سواء من حيث التنظيم أو من حيث القيادات والرتب و إن كان بعض قراراته طبقت في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) منذ إندلا ع الثورة :

[1] شاوش حاسي: **"من وثائق الثورة الجزائرية"**، المصدر السابق، ص 311.

2 أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق ص. 60.

1)- من حيث التنظيم:

- **الفيلق**: ويتكون من ثلاث كتائب يشرف عليها مسؤول الناحية برتبة ملازم ثاني ونائبه العسكري برتبة ملازم أول وجاء في وثيقة الصومام أن الفيلق يتكون من ثلاثمائة وخمسين رجلا من بينهم عشرون إطارا.
- **الكتيبة**: تتكون من ثلاث فرق يشرف عليها عسكري برتبة ملازم أو ونائبه برتبة مساعد وعدد أفرادها مائة وعشرة من الجنود بالإضافة إلى خمسة إطارات.
- **الفرقة**: تتكون من ثلاثة أفواج يشرف عليها مساعد ونائبه برتبة عريف أول، وعدد أفرادها خمسة وثلاثون رجلا بالإضافة إلى اطارين أو ثلاثة.
- **الفوج**: يتكون من أحد عشر رجلا يرأسه عريف أول بالإضافة الى جنديين أولين.[1]

ويلاحظ عدد أفراد التشكيلات قد يختلف بين منطقة وأخرى اختلافا يسيرا.

- **فرق الكوماندو**: إلى جانب هذه التشكيلات هناك فرق الكوماندو التي ظهرت في أواخر سنة 1955 كفرقة الكوماندو للمنطقة (2) بقيادة عزوي أحمد (شهيد) ويختار أفراد هذه الفرق من جنود جيش التحرير الذين لهم خبرة عسكرية كأولئك الذين أدوا الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي ولهم خبرة في فك وتركيب ووضع الألغام ويتمتعون برباطة الجأش والشجاعة والإقدام وخبرة ميدانية كمعرفة المنطقة التي يقومون بالعمليات العسكرية فيها ومسلحة بأسلحة رشاشة مثل ماط 49 وطامسو وماص 56 وماص 49 ومدفع رشاش 29/24 ومسدسات وترتدي أجود الألبسة ولها ممرض خاص[2]. وتتولى هذه الفرق ضرب العدو في أي مكان في نطاق المنطقة المحددة لها، وتستعين في كشف تحركات العدو بالمسبلين لجمع الأخبار والمعلومات عن هذه التحركات واتجاهاتها وأوقاتها ولها أيضا حرية الإستعانة بما ترى من المناضلين أهلا للإتصال

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق ص. 92.

[2] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 33.

بالجنود الجزائريين المجندين في صفوف العدو لحثهم على الإلتحاق بصفوف الثورة أو مساعدتهم لها في هجوماتها على مراكز العدو[1].

وتتركز عملياتها على نصب الكمائن والهجومات الخاطفة واختطاف بعض العملاء الذين يصعب على الفدائيين خطفهم، وتختلف قيادة هذه الفرق باختلاف المستويات فتخضع لمسؤول الناحية مباشرة ان كانت على مستوى الناحية ولمسؤول المنطقة ان كانت على مستوى المنطقة ولها صلاحيات واسعة للتموين من أي مركز كان لجيش التحرير وتخصص لها ميزانيات خاصة، تنفقها في الأغراض التي تراها، ويمنع عليها الظهور في أوساط الشعب وتلتزم قبل قيامها بأية عملية اشعار اخباري للقسمة ليتخذ مع المجاهدين القريبين لمكان العملية الإحتياطات اللآزمة حتى لا يباغتون برد فعل العدو.[2]

2)- من حيث الرتب والتسمية:

ناقش المؤتمرون في الصومام رتب الجيش وتسمياتها[3] فكانت النتائج كالتالي:

- **الجندي الأول**: "كابران" وشعار رتبته ثمانية بالأرقام الهندية حمراء يعلق الشعار على الذراع الأيمن.
- **العريف**: "سرجان" وشعار رتبته ثمانيتان بلون أحمر.
- **العريف الأول**: "سرجان شاف" وشعار رتبته ثلاث ثمانيات بلون أحمر.
- **المساعد** : "أجودان" وشعار رتبته شبعة حمراء بالأرقام الهندية تحتها خط أبيض.
- **الملازم الأول**: شعار رابته نجمة بيضاء "أسبيران".
- **الملازم الثاني**: "سولي تنان" شعار رتبته نجمة حمراء.
- **الضابط الأول**: "ليوتنان" شعار رتبته نجمتان أحدهما حمراء والأخرى بيضاء.

---

1 يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 80.

2 أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق. ص. 93.

3 النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 33.

- **الضابط الثاني**: "كابتان" شعار رتبته نجمتان بلون أحمر.
- **الصاغ الأول**: "كومندان" شعار رتبته نجمتان بلون أحمر ونجمة بيضاء.
- **الصاغ الثاني**: "كولونيل" شعار رتبته ثلاث نجمات بلون أحمر[1].

هذه الشعارات أثناء الثورة يبدو أنها لم تعلق في الولاية الأولى خاصة، وقد أقر المؤتمر ألفاظا خاصة وأوصى باستعمالها في كامل أنحاء الوطن وهي: المجاهد والمسبل والفدائي مما يدل على توحيد التسميات خلال الثورة[2].

توحيد قيادة الجيش:

انبثق عن مؤتمر الصومام تنظيم دقيق وتفهم واع للمسؤولية بحيث كانت القيادة جماعية وتنبذ كل ما من شأنه أن يحول الثورة إلى الإعتزاز بالذات، وفي الحدود كانت القيادة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) تضمن لدوريات جيش التحرير الآتية من داخل البلاد ومن مختلف الولايات العبور إلى الأراضي التونسية خاصة والإقامة بها حتى تتحصل على ما يلزمها من سلاح وذخيرة ثم تعود إلى قواعدها مما يدل على أن التنظيم محكم وموحد للقيادة على مستوى الحدود، وقد تجسد هذا في المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ فيما بعد[3].

بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية صار للجيش وزير للدفاع وقيادة للأركان تشرف على تنظيم الجيش وتدريبه وتوزيع الأسلحة وقد قسم الوطن إلى ست ولايات وكل ولاية يكون هيكلها التنظيمي كالتالي:

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 81.

[2] الغالي غربي: المرجع السابق: ص 44.

[3] أحداث الثورة في الأوراس: المرجع السابق ص. 93.

- **الولاية**: تتكون من 6 مناطق بالنسبة لولاية الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) يرأسها قائد برتبة صاغ ثاني وهو مسؤول عام سياسي وعسكري يساعده في مهامه ثلاثة نواب برتبة صاغ أول ويكلفون بالمهام التالية: سياسي الولاية، عسكري الولاية، مسؤول الاتصالات والأخبار.
- **المنطقة**: تتكون كل منطقة من (4) نواحي يشرف عليها مسؤول عام سياسي وعسكري برتبة ضابط ثاني يساعده ثلاثة نواب برتبة ضابط أول ويكلفون بالمهام التالية: سياسي المنطقة "عسكري المنطقة" مسؤول الاتصالات والأخبار بالمنطقة[1].
- **الناحية**: تتكون من أربع قسمات يشرف عليها مسؤول عام سياسي وعسكري برتبة ملازم ثاني يساعده ثلاثة نواب برتبة ملازم أول يكلفون بالمهام التالية: سياسي الناحية – عسكري الناحية – مسؤول الاتصالات والأخبار بالناحية.[2]
- **القسمة**: أو القسم كما جاء في وثيقة الصومام يرأس القسمة مسؤول عام سياسي وعسكري برتبة مساعد ويعينه في مهامه ثلاثة نواب برتبة عريف أول يكلفون بالمهام التالية: سياسي القسمة "عسكري القسمة" مسؤول الاتصالات والأخبار بالقسمة.
- **المجالس الشعبية**: تتكون القسمة أو القسم من مجموعة من المجالس الشعبية أو اللجان الخماسية ويكون عددها حسب اتساع المساحة وكثافة السكان، ويتكون كل مجلس من رئيس اللجنة يساعده أربعة أعضاء وقد تطلق عليهم الألقاب أمين المال "كاتب اللجنة" ممون "عضو مستشار" وصفة هؤلاء أن يكونوا من المناضلين الدائمين المخلصين[3].

ملاحظات: فيما بعد أضيف مسؤول التموين إلى كل التشكيلات السابقة بحيث صار النواب أربعة.

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 81.

[2] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 33.

[3] مصطفى هشماوي: **التنظيم العسكري والسياسي للثورة الجزائرية –** الملتقى الأول للثورة – باتنة – 1989. ص. ص. 101-104.

المحافظون السياسيون:

مهام المحافظ السياسي هي الإشراف على التنظيم السياسي لجبهة وجيش التحرير الوطني في المدن والأرياف. وتوصيل صوت الثورة إلى كل مكان والإشراف على التجنيد وتنظيم الفدائيين والإشراف على التربية السياسية للجيش خاصة على الحدود، كما يقوم بالدعاية المضادة لدحض ما نشرته فرنسا خاصة مكتب "لاصاص"، ويشرف على تحديد مبالغ الإشتراكات وجمعها بالتدرج من مسؤول اللجنة حتى الهيئات العليا، كما يشرف على جهاز القضاء ويساعده في حل بعض المشاكل ويرأس المجالس العسكرية التي تعقد بشأن المحاكمة كل حسب مستواه. كما أن سياسيي القسمات هم الذين يشرفون على دفع المنح لعائلات المجاهدين والشهداء والعجزة والمعوزين[1].

التموين:

وثيقة الصومام لم تتحدث عن الممون كنائب في التنظيمات وكانت هذه المهمة من اختصاص مسؤول الاتصالات والأخبار، مما جعل الثورة تحدث هذا المنصب في كل التشكيلات السابقة، فكانت مهامه هي قبض الأموال من زميله السياسي وتوزيعها على ممولي القسمات الذين يشرفون على عدد من المسبلين والمواطنين المخلصين الذين يتولون الإشراف الكامل على التموين وجلب المؤونة اللازمة من المدن والقرى، كما يشرف الممونون على المراكز الخاصة التابعة للولاية أو المنطقة أو الناحية أو القسمة، والإشراف على المراقبين المكلفين بمحاسبة كل مركز، كما يتولون عملية النقل إلى مراكز الجيش الخاصة وإلى المخابئ[2].

التسليح:

قام المجاهدون في بداية الثورة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) بتسليح أنفسهم وبعد الإنطلاق كان هم كل مجاهد هو الحصول على بندقية من يد عدوه، وهكذا كان الحال إلى حين

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 81.

[2] مصطفى هشماوي: المرجع السابق. ص.ص. 101 – 103.

استطاعة القيادة الثورية توفير الأسلحة على مناطق الحدود وخاصة التونسية وإلى هناك ذهبت عشرات الدوريات التي تنطلق بأيدي فارغة وتعود مدججة بالأسلحة الحديثة المتطورة والذخيرة مصممة على النصر المبين[1].

مصادر التسليح:

إعتمد جيش التحرير في التسليح على عدة مصادر منها:

- ما يغنمه من أسلحة وذخيرة أثناء المعارك والهجومات والكمائن ،وهو ما اوصى به مصطفى بن بولعيد.
- ما يقدمه المواطنون أو يؤخذ منهم من البنادق
- ما يجلب من الخارج بواسطة القوافل والدوريات،خاصة القادمة من تونس.
- ما يقدمه بعض الجزائريين المجندين في صفوف العدو من أسلحة وذخيرة ولباس وغيرها أو ما يصطحبونه معهم عند انضمامهم الى صفوف جيش التحرير،و هو ما حدث في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)[2].
- ما يستورد أو يصنع محليا من قنابل وألغام من مختلف الأنواع والأشكال.
- صيانة الأسلحة المعطوبة وإعادة استعمالها ويتم ذلك بمراكز عديدة بالولاية الأولى منها مركز مزوزية بضواحي مسكيانة، ومركز محمد أعمار بغابة لبراجية، ومركز دلاندة بأولاد سلطان، مركز تيكاوين والمالو قرب الزقاق، ومركز الحمامات قرب تبسة، ومركز بجبل معاضيد قرب المسيلة، ومركز أولاد حناش بناحية سطيف، ومركز تالخمت بمروانة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)[3].

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المرجع السابق ص. 93.

[2] أحداث الثورة في الأوراس: المرجع السابق ص. 93.

[3] المرجع نفسه،ص 94.

التخزين:

بعد الحصول على المؤونة تسلم إلى الممونين الذين يتولون صرفها أو خزنها والمخازن نوعان:

أ. ما يشرف عليه الممونون بإعانة المسبلين والمواطنين المخلصين وتنجو على شكل مطامر أو مخابئ (كازمات) ان كانت للحبوب أو الألبسة وغيرها أو عند الأشخاص ان كانت المؤونة ماشية، وتكون هذه المطامر والمخابئ مسقفة أحيانا مدخلها ضيق يغلق بالأشجار والحجارة والحلفاء المناسبة، بحيث يصب اكتشافها على من لا يعرفها، وقد يتم التخزين في بعض المغارات الطبيعية المتواجدة في الجبال والكهوف وتستعمل هذه المخابئ أحيانا للمجاهدين خاصة الجرحى والمرضى منهم لإخفائهم عن عيون العدو، وهي منتشرة على نطاق واسع عبر الولاية في القرى والمداشر والمدن.[1]

ب. ما يشرف عليها أفراد الجيش وحدهم وتكون هذه غالبا في المناطق المحررة أو شبه المحررة وتعتبر مراكز كبرى للخزن نذكر من بينها:

- مركزعمار طراش بالمنطقة (1) ومراكز كيمل الكثيرة بالمنطقة (2) وخاصة مركز الولاية الذي أنشئت فيه مطحنة لطحن الحبوب.
- مركز قبو بششار، ومركز أرقو وغيفوف بسلسلة الجبل الأبيض.
- مركز الغار بسفح جبل نوال قرب تبسة[2].
- مركز مزوزية بضواحي مسكيانة.
- مركز الإدارة بتازينت قرب تروبية وغيرها[3].

[1] الغالي غربي: المرجع السابق ص.ص. 441 – 442.

2 المجاهد محمد الصالح يحياوي: شهادة خاصة بمنزله بحيدرة بتاريخ 03 ماي 2007.

[3] الدكتور فيلالي مختار: تنظيم الثورة في الأوراس ، اليوم الوطني لإحياء ذكرى استشهاد عزيل عبد القادر، المركز الثقافي ببريكة – 1989 – محاضرة غير منشورة.

ج. البريد والاتصالات والأخبار:

إهتمت الثورة بإنشاء هيئات ومحطات للبريد والاتصالات والأخبار، فكان مسؤول الاتصالات والأخبار يشرف على مهام جمع الأخبار والمعلومات وذلك بتكليف رجال لهم القدرة على الإتصال والإستخبار عن مراكز خاصة تحركاته ومخططاته عن طريق المناضلين، كما يرسلون بتقارير حول المواطنين المشكوك فيهم ويسلمون ما عندهم إلى اخباري النواحي الذين يحيلونها بدورهم إلى عسكري النواحي للإفادة والتحذير والإستغلال، ويساعد اخباري القسمات رجال الدرك الذين يقومون بمهام التأديب وكذا الفدائيين، وهناك نوعان من الاتصالات[1]:

- **الاتصالات الخاصة:** يقوم بها أفراد جيش التحرير الوطني فقط.
- **الاتصالات العادية:** فتتم بواسطة محطات بريدية معينة تابعة لمراكز يشرف عليها مدنيون بمساعدة الجيش أحيانا بحيث تنقل المراسلات بواسطة الساعي من منطقة إلى أخرى وتسلم دفتر خاص يوقع عليه من طرف المستلم ليبلغه إلى نقطة أخرى وبذلك يتم الإتصال بين اللجان المدنية وقيادات جيش التحرير في كل المستويات بكيفية دقيقة ومضبوطة وفي أسرع وقت. كبعض العاملين في إدارات العدو أو الجنود الجزائريين المجندين في صفوف جيش العدو لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية، ووسيلتهم في ذلك هي المشي على الأقدام أو استعمال الخيول والبغال والحمير والجمال في المناطق الصحراوية، وقليلا ما تتم بواسطة الدراجات والسيارات.

وفي آخر سنة 1957 ظهر بمقر الولاية الأولى في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) جهاز لاسلكي للإتصال بمراكز القيادة في الحدود التونسية وتبليغها مختلف المعلومات والأحداث التي تحدث يوميا بالولاية[2].

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المرجع السابق ص. 93.

[2] الغالي غربي: المرجع السابق ص 442.

- **الأخبار:**

فتتم بواسطة المناشير المطبوعة وما يداع في إذاعة صوت الجزائر أو الحصص المخصصة لها في صوت العرب أو غيرها. كما يتم الأخبار للشعب بواسطة الإجتماعات السرية للجان ومسؤولي القرى والأحياء لدراسة الأوضاع وتبليغ التعليمات الواردة من الهيئات العليا، كما تعقد اجتماعات بكل ولاية وعلى كل المستويات، ولم يقتصر دور الإتصال على هذا الميدان فحسب بل تعداه إلى ميدان المعارك، حيث دعم الكثير منها في تنقل وحدات جيش التحرير الوطني ومساعداتها فيما بينها في فك حصار أو تطويق للعدو أو التنبه إلى الثغرات التي يمكن التسلل منها، كما كان يساعده على تنسيق العمل بين قيادات جيش التحرير في جميع مستوياتها[1].

- **الدعاية:**

كانت من مهام السياسيين حيث يقومون برفع معنويات الجيش والشعب وينشرون الأخبار المضادة لدحض مزاعم العدو، كما ينشرون أخبار الإنتصارات التي حققتها الثورة وما بلغته من إمكانيات التطور وكل ما من شأنه أن يشحذ الهمم ويحمس النفوس لمواصلة الكفاح.

- **الصحة:**

اهتمت الثورة باستغلال كل الإمكانيات المتوفرة لديها مهما كانت بسيطة بالرغم من قلة الأطباء والممرضين والأدوية ووسائل العلاج، وتطبيقها للمثل القائل (الحاجة أم الإختراع) وبذلك استطاعت الثورة أن توفر العلاج للمرضى من العسكريين والمدنيين، اعتمادا على الأطباء الجزائريين والممرضين والممرضات وأطباء الأعشاب ووفرت مراكز ثابتة ومتنقلة حسب الظروف على مستوى النواحي والمناطق على مستوى تراب الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)[2].

[1] الدكتور فيلالي مختار: المرجع السابق. ص 104.

[2] أحداث الثورة في الأوراس: المرجع السابق ص. 94.

وقد أجريت عمليات جراحية بوسائل بسيطة كاستعمال بعض قطع الطائرات المسقطة لتثبيت الأعضاء وفي ظروف غير ملائمة، وحققت نجاحا كبيرا مثل العملية التي أجريت للمجاهدين بوزيد خناطلة (شهيد) وبقنة مخلوف (مازال حيا)[1].

ومن الجانب المعنوي كان الأطباء المشرفون يتتبعون الحالة المعنوية للمجاهدين الجرحى والمرضى ويبذلون جهودا جبارة في رفع معنوياتهم بالعناية والعلاج والاحترام وعدم تفضيل مجتهد على آخر سواء كان المجاهد من الولاية أو خارجها، وكان جرحى الدوريات يجدون أماكنهم في هذا المستشفى رغم قلة الإمكانيات، والوسائل الطبية، ويصل عدد المجاهدين الجرحى الذين يستوعبهم المستشفى أحيانا إلى 180 مجاهدا خاصة أثناء عمليات (الحلف)[2].

- **النقل: وهو نوعان:**

أ- **النقل المدني:** يقوم به المواطنون والمناضلون المخلصون في المدن والقرى الى مكز جيش التحرير في الجبال وذلك فيما يتعلق بجلب المئون والأدوية والألبسة والأسلحة والذخيرة ويكون إما بواسطة البغال والحمير والجمال في البوادي أو بواسطة السيارات والشاحنات لنقلها إلى الأرياف.

ب- **النقل العسكري:** يقوم به الجيش وحده إذا كان الأمر يتعلق بالأسلحة والذخيرة ويتم ذلك بواسطة الدوريات ويستعان بالفدائيين في نقل المؤونة بالوسائل السالفة الذكر ويكون في الليل غالبا[3].

[1] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 83.

[2] أحداث الثورة في الأوراس: المرجع السابق ص. 102.

[3] المجاهد محمد الصالح يحياوي: المصدر السابق.

الفداء:

يعد العمل الفدائي وسيلة لبث الرعب في نفوس المعمرين وأسلوبا من أساليب الكفاح والعمل العسكري في المدن بالخصوص.

إذ أن العمليات الأولى للثورة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) كان منطلقها العمل الفدائي. فالفدائي هو جندي خفي له دور في تخريب منشآت العدو الاقتصادية والإدارية والعسكرية، والإستلاء على ممتلكات المعمرين مثل المواشي واختطاف الخونة وتصفيتهم جسديا، والقيام بعمليات الإختطاف بمسدسات أو برمي القنابل في الحانات والمطاعم وأماكن تجمع العدو. وكذلك نسف الجسور وتحطيم أعمدة الهاتف والكهرباء لتعطيل حركة المرور ونزع بطاقات التعريف من المواطنين و منع التدخين وقتل الكلاب ومنع ايقاذ النار، ويستحق العمل الفدائي في مدن الولاية الأولى اهتماما خاصا. وللمثال: نذكر أن حي الوسط بمدينة باتنة كان ممنوعا دخوله على الجنود الفرنسيين الا في دورية، وقد علقت في جوانب الحي لافتات مكتوب عليها ومصور فيها مصير من يغامر بدخولها من هؤلاء الجنود. مع الملاحظة أيضا، أن مجموع الأحياء في المدن الكبيرة بالأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) كان مزروعا بالأسلاك الشائكة التي يصعب على أي فدائي النجاة بعد العملية، ومع ذلك كان لا يمر يوم دون أن تقع عملية فدائية تهز أركان العدو في المدينة.[1]

المسبلون:

هم أعضاء يعملون بنفس الأماكن التي يقطنون بها الزي المدني وقد قدموا خدمات جليلة للثورة، إذ كانوا يقومون بتخريب خطوط مواصلات واتصالات العدو وينقلون العتاد والجرحى ويزودون جيش التحرير بالمعلومات الكافية عن تنقلات وحركة العدو، ويقومون بدور الدليل لوحدات جيش التحرير خاصة في الأماكن الوعرة والمسالك الغير معروفة، ويربطون الإتصال بين مراكز جيش التحرير ولم يقتصر دورهم على ما تقدم بل تعداه إلى حماية الشعب بترصد حركات العدو واخباره بذلك

[1] مصطفى هشماوي: المرجع السابق ص. 112.

للتمكن من الإختفاء والحذر وإخفاء ما كان محظورا وهم القوة الإحتياطية لجيش التحرير والذين عبر عنهم الشهيد محمد العربي بن مهيدي "المقاتلون في الظل".[1]

الأسرى:

لم تكن توجد سجون تابعة لجيش التحرير وكان الأسير يحترم ويعامل معاملة حسنة رغم الظروف الصعبة التي تواجه المجاهدين أنفسهم، فكان أسرى العدو يسلمون إلى القادة لأخذ القرار بشأنهم، وهذه المعاملة الحسنة بأسرى العدو[2] مكنت من تنفيذ ودحض الادعاءات العدو حول القساوة المزعومة التي كان يتعرض لها الأسرى الفرنسيون وغيرهم من الجنسيات الأخرى على يد المجاهدين مما جعل الثورة تكسب ثقة هؤلاء الأسرى وتعاطفهم معها في كثير من الأحيان، حيث أن بعضهم قد إنظم إلى صفها، وكانت الولاية الأولى أول من أسرت 6 جنود فرنسيين في كمين نصب لهم بناحية سيار في 4 مارس 1955 بقيادة سعدي معمر المدعو (لمعافي) وكذلك استجواب هؤلاء الأسرى من طرف نائب بن بولعيد وشيحاني بشير ومن بينهم الأسير المعروف باسم (برنار) الذي كتب مقالا بجريدة (الأكسبريس الفرنسية) كما قام الآخرون بتوجيه رسائل إلى أهاليهم عن وضعيتهم والمعاملة الحسنة لهم من طرف جنود جيش التحرير[3].

التمويل:

مصادره: تستمد الثورة تمويلها من عدة مصادر منها:

- **الاشتراكات** الرمزية التي يدفعها المواطنون شهريا عن طريق اللجان المدنية، في الداخل ومن طرف المهاجرين في الخارج.
- التبرعات والهبات التي يقدمها محبوا الثورة.

[1] الدكتور الغالي غربي: المرجع السابق، ص. ص. 442 – 443.

[2] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 40.

[3] أحداث الثورة في الأوراس: المرجع السابق ص. 93.

- الغرامات التي تفرض على مرتكبي الأخطاء وعلى بعض المعمرين.
- الأموال التي تمت مصادرتها من بعض الخونة أو المعمرين كالمواشي والحبوب وغيرها.
- الزكاة التي تجمع بواسطة اللجان المعنية وفقا للشريعة الإسلامية.
- رسوم عقود الزواج والطلاق والبيع والشراء.
- المساعدات التي تقدمها الدول الشقيقة أو الصديقة[1].

وتصرف المداخيل في ميادين شتى منها:

- شراء الأسلحة والذخيرة والألبسة والأدوية والمواد الغذائية لتمويل جيش التحرير.
- صرف المرتبات الرمزية لأفراد جيش التحرير والمعلمين.
- تقديم منح واعانات لعائلات المجاهدين والشهداء والمساجين والمعوزين[2].
- صرف مرتبات تكاليف النقل والإيواء والإقامة ولوازم أخبار الثورة للعاملين في الخارج.
- مساعدة بعض المناطق والنواحي والقسمات ذات الدخل الضعيف من ميزانية الولاية[3].

التعليم والتكوين:

في الحقيقة كانت مداشر وأرياف الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) على غرار باقي الوطن كلها مليئة بكتاتيب تعليم القرآن وهناك بعض المدارس، والثورة شجعت ذلك وحولت بعض الكتاتيب إلى مدارس تدرس فيها المواد اللغوية والحساب والتاريخ والجغرافيا ومبادئ الفقه الإسلامي إلى جانب تلقين الأناشيد الثورية حيث تنشد في الإجتماعات دائما التي تلهب عواطف الشباب خاصة منذ صغرهم وكانت هذه المدارس في بعض الجهات تقوم بالتدريبات العسكرية.

[1] مصطفى هشماوي: المرجع السابق ص. 443.

[2] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 40.

[3] المصدر نفسه. ص 41.

وكان هؤلاء المعلمون يقبضون مرتبات خاصة ولكن لا يسمح لهم بالتنقل إلى المدن الا برخص من المسؤولين المشرفين وتقدر مرتباتهم ما بين 50 دينار إلى ثمانين شهريا، أما البعثات الى الخارج فلم يكن للولاية الأولى حظ فيها للأسف[1].

المدارس العسكرية:

ليست هناك مدارس عسكرية بالمفهوم الدقيق للكلمة والا فالأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) كلها كانت مدارس عسكرية للتدريب على الرمي وزرع الألغام وصناعتها، وحرب العصابات ومناوراتها، والهجوم وكيفياته، والانسحاب واحتياطاته، كل ذلك كان يتلقاه الجندي، ولكن ليس في مدرسة خاصة إنما في كل مكان... وكانت هناك مدارس ما وراء الحدود كمدرسة الكاف التي أنشأها الشهيد (لعموري محمد) سنة 1957 التابعة للولاية الأولى(الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)) التي كانت تتولى التكوين السياسي والعسكري لإطارات جيش التحرير، وكان يديرها عباس غزيل ويتولى تدريس الفنون العسكرية فيها بعض المجاهدين الذين تلقوا تكوينهم في الكليات الحربية في الشرق العربي[2].

وفي سنة 1958 زار هذه المدرسة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وبعد أن أطلعوا على نشاطها قرروا تحويلها إلى مدرسة وطنية تخضع لإشرافها ويشمل تكوينها المجاهدين من جميع الولايات، والتحق بها في النهاية تلك السنة الضابطان بوعنان والمرحوم شابو بعد فرارهما من الجيش الفرنسي بألمانيا الغربية.[3]

[1] محمد صديقي: **الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح**، ترجمة أحمد الخطيب. دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، ص. ص. 45 – 49.

[2] أحداث الثورة في الأوراس: المرجع السابق ص. 94.

[3] HARBI Mohamed : Le FLN Mirage et Réalité, de Origines à la prise du Pouvoir, 1945-1962- Paris. 1995. P. 130.

في الميدان الشعبي:

التنظيم المدني على المستوى القرية أو الدشرة والمدينة نظمت فيه لجان شعبية تتسع حسب المساحة وتعداد السكان، قد تشمل اللجنة عدة مداشر أو أحياء وقد تشمل حيا واحدا أو دشرة واحدة.

من مهامها (اللجان الشعبية) منع الشباب من الخدمة الإجبارية وتقديم تقارير عما يحدث في القرية أو الدشرة أو الدوار، وتقديم تقارير عن الهجومات والمعارك وتحركات العدو والمساجين والمسرحين والقيام بالتحقيق معهم لكشف نوايا العدو من تسريحهم. كما تسجل هذه اللجنة المواليد والوفيات وتمنع المواطنين من دفع الضرائب لفرنسا، وقد يتبع لهذه اللجان الفدائيين وقد يستقلون بنظام خاص بهم ويشكلون في مجموعات لا تتعدى خمسة أفراد[1].

دور المرأة:

لم تكن المرأة بمعزل عن أحداث الثورة إذ كانت في الموعد منذ انطلاق الشرارة الأولى حيث ساهمت بفعالية في ثورة التحرير.

- كممرضة تسهر على راحة المرضى وتضميد جراحهم وعمرهم بالعطف كأخت أو أم.
- القيام بغسل ملابس المجاهدين ونسج القشاشيب الصوفية التي يرتديها جنود جيش التحرير.
- اعداد الطعام لهم وتموينهم بالزاد الكافي[2].
- مساعدة الفدائيين في المدن في عملياتهم لحمل وإخفاء القنابل والمسدسات قبيل أو بعد العملية.
- القيام بعمليات فدائية والقبض على بعض افراد العدو وقتلهم وتجريدهم من سلاحهم.

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المرجع السابق ص. 95.

[2] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 42.

- تمويه واستدراج بعض أفراد العدو أو الخونة لإيقاعهم في قبضة جيش التحرير، مثل العملية التي قامت بها المجاهدة عمامرة بدرة وشيخي باية صحبة مجموعة من الفدائيين بمدينة باتنة ضد العميل ضابط الشرطة (سكال) الذي اعدم من طرف جيش التحرير وهو من العملاء الكبار تسبب في قتل واعتقال العدد الكثير من أبناء المدينة وضواحيها.[1]
- المشاركة في بعض المعارك كجندية مقاتلة أو ممرضة مواسية أمثال زيزة مسيكة وفاطمة قيدومي وموساوي منصورة ومريم عبد العزيز اللائي استشهدن في ساحة الشرف.
- القيام بالحراسة وإيصال الأخبار لجيش التحرير عن تحركات العدو أو العملاء أو نقل البريد
- جلب المواد المفقودة من مراكز التجمعات من أدوية وغيرها وايصالها الى جيش التحرير مستعملة كافة الحيل ومنها مثلا إخفاء البريد والدراهم في ثوب يوضع حول ضرع العنزة.

أما الأطفال:

فكانت مشاركتهم وتحمسهم لخدمة الثورة تبعث على الإعجاب، حيث كان بعضهم يقوم بجمع الخراطيش وتقديمها للثوار أو حمل القنابل واخفائها أثناء العمليات الفدائية وإيصال بعض الأخبار عن تحركات العدو، بل أن بعضهم كان يقوم بخطف الأسلحة من أيدي جنود العدو ويفر بها إلى أن يسلمها لجيش التحرير[2].

وهناك مثال حي يرسم مشاركة الأطفال ومعايشتهم لوقائع الثورة حيث أن طفلين وهما: تغريست العزواني، وغراوي بلقاسم، قاما في 1957 بخطف بندقية معلمهما الأوروبي وذخيرتها والتحقا بجيش التحرير وعمرهما لا يتجاوز 14 سنة، واستشهدا في ساحة الشرف[3].

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة الجزء 2 المجلد 1 . ص. 121.

[2] أحداث الثورة التحريرية في الأوراس: المرجع السابق ، ص 109.

[3] أحداث الثورة التحريرية في الأوراس: المرجع السابق ، ص 109.

التنظيم على مستوى المحتشدات والسجون:

يتشكل المساجين في لجان حسب مراقدهم ويتصل بعض مسؤوليهم بالثورة لنقل الأخبار من القيادة إلى المساجين ومنهم إلى المسؤولين عن طريق زوار المساجين. وأحيانا عن طريق الحراس[1].

كما كان المعلمون والمثقفون والسياسيون يقومون بالتوعية الدينية والسياسية والتدريس، ومن مهام هذه التشكيلات مراقبة المسجونين وما يدلون به من تصريحات وان كانت مضرة بالثورة، ويرفعون من معنويات المساجين وتقوية ارادتهم لئلا يتأثرون بمغريات العدو وأعوانه وحتى لا ينضموا إلى صفوفه وذلك بالكشف عن الأساليب المستعملة وكيفية التصدي لها بالصبر والإيمان.. وكان أول معتقل بالولاية الأولى هو معتقل الشلال ثم الجرف للمدنيين ومعتقل قصر الطير للمجاهدين، وتسهر لجان الثورة في السجون على حفظ النظام داخل كل قسم لضمان الإنضباط وتسطير نظام الحياة اليومية وتأديب العصاة بطرق مختلفة، طبقا للقانون الداخلي وتقوم بشرح التعليمات الواردة من خارج السجن وتوزيع الأموال على المحتاجين وخدمتهم وتنظيم عملية الإضراب عن الطعام عند الضرورة وتوفير شروط الفرار وتنظيمه[2].

ان اهتمام الثورة وتواجدها داخل صفوف المساجين ساعد على غرس روح التضامن والأخوة بين المساجين والتفافهم حول الثورة ووقوفهم صفا واحدا ضد العدو وأساليبه وافشال مخططاته.

الإدارة المدنية:

- **الحالة المدنية:**

كانت لجنة الدوار أو الحي في المدينة هي التي تأخذ على عاتقها تنظيم الحالة المدنية، وهذا بإشرافها على تسجيل الشهداء والمعدومين من طرف الثورة، كما تمنح رخص التنقل للأشخاص بعد المصادقة عليها من مسؤولي القسمات، كما تقوم اللجان بإحصاء السكان وتسجيل المعوزين منهم[3]،

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية. ص. 110.

[2] أحداث الثورة التحريرية في الأوراس: المرجع السابق ، ص 95.

[3] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 48.

وتقييد المواطنين الذاهبين إلى أوروبا، وتقييد الخونة والحركى والمتعاملين مع فرنسا وتسجيل المواليد والوفيات وعقود الزواج والطلاق[1].

- **تنظيم المراكز والملاجئ:**

المراكز:

كانت المراكز تابعة للممونين ويشرف عليها أعضاء اللجان الشعبية الخماسية وتنتشر في المداشر وتقوم بتهيئة التغذية لدوريات الولاية الثالثة والرابعة والسادسة باستمرار في المنطقة ومن يقصدها، كما توجد مراكز خاصة يشرف عليها الجيش وحده وتكون في الغابات والأماكن المنيعة وتقوم بدورين أساسيين هما: تخزين المؤونة وحفظها إلى حين الحاجة إليها وتقديم الغذاء لأفراد جيش التحرير الوطني[2].

أما الملاجئ فلا توجد بمعناها الدقيق وانما هناك مآوي في الغابات والجبال والأماكن المحررة يأوي إليها المجاهدون المرضى والمشبوهين المطاردون من طرف الإستعمار ويمكن القول أن هذه الملاجئ كانت هامة رغم قلتها في الجهة نذكر منها غابة لبراحة وكيمل التي كانت مقرا لإيواء العجزة وبعض العائلات المطاردة من طرف العدو، كما كانت تتمركز في هذه الجهة قيادة الولاية الأولى لكونها منطقة غابية حصينة، وعموما فان هذا الملجأ تحول إلى منطقة آهلة بالمواطنين استحدثت فيها مستشفيات ومدارس، وانتظمت فيها الحياة المدنية للفارين من نير وبطش الإستعمار، فكانت عبارة عن قطعة محررة بل مستقلة تنظيميا وإداريا واجتماعيا[3].

الأمن:

تشرف عليه اللجان الخماسية وقد ينظم إليها الفدائيون وذلك لتنظيم الحراسة تنظيما دقيقا على كل المستويات إذ تتم بالتناوب في كل مشتى ليلا ونهارا، كما تسهر على مساعدة تنقل العائلات الفارة من بطش العدو وتمكينها من الوصول إلى الأراضي المحررة بالحدود الجزائرية التونسية، حيث توجد مراكز خاصة لهذه العائلات، وقد تشكلت لهذا الغرض دوريات خاصة من فصائل جيش التحرير، تتولى حماية وأمن المواطنين أثناء

[1] النصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962، نشر وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر 1976 ص.16.

[2] أحداث الثورة التحريرية في الأوراس: المرجع السابق ، ص 98.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 84.

لجوئهم إلى هذه المناطق، علما بأن تنقل الأشخاص كان يخضع داخل البلاد وحتى إلى الخارج الا برخصة تصدر من مسؤولي جيش التحرير[1].

تقديم المساعدات لأسر الشهداء والمجاهدين والفدائيين:

كانت المساعدات تقدم في كل شهر على شكل منح يقدر مبلغها بخمسمائة فرنك قديم، ثم ارتفعت المنحة إلى ألفين ثم إلى ثلاثة ألاف فرنك فيما بعد بالإضافة إلى المساعدات الأخرى كالمواد الغذائية والألبسة أحيانا[2].

تنظيم الحياة الاجتماعية:

الحياة بعد قيام الثورة أصابها كثير من الفوضى والإرتباك بسبب التجمعات والحشود التي أقامتها سلطات العدو الفرنسي، غير أن الثورة استطاعت أن تعيد النظام بإيجاد التأخي والتعاون بين المواطنين إذ يساعد الناس كل من أحرق منزله أو نهبت محاصيله وأمواله، كما يتعاونون في إعادة بناء المنازل المحروقة وما أن يسمع المواطنون بمحتاج حتى يسارعوا إلى اعانته.

وكانت الثورة تقدم المساعدات للمعوزين وأسر الشهداء والمجاهدين والمساجين والمشبوهين، وتعالج المرضى وتنشر الأمن برفع المعنويات ودحض الدعاية الإستعمارية[3].

[1] الدكتور لقبال موسى: محاضرة غير منشورة ألقيت بالمركز الثقافي بريكة، 11 ديسمبر 2000.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص.16.

[4] أحداث الثورة التحريرية في الأوراس: المرجع السابق ، ص 98.

الفصل الثالث:

النصوص القانونية الإغرائية الفرنسية لمواجهة الثورة الجزائرية 1954-1958 في الأوراس (الولاية التاريخية الأولى)

المبحث الأول: القوانين الإصلاحية (سياسية واجتماعية وفشل الحكومات) 1954–1958 في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)

حاول المسؤولون الفرنسيون منذ بداية الثورة إنكار طابعها السياسي، واعتبارها من عمل أشخاص فارين من وجه العدالة، يمارسون دور عصابات قطاع الطرق، وهم في الوقت نفسه ألعوبة في يد مصر والشيوعية الدولية، وقد سمح لهم الفقر والحرمان والظلم الاجتماعي الذي شعر به بعض الناس يجذبهم إلى صفهم.

ولقد كان من المستحيل على السلطات الاستعمارية أن تتجاهل الفقر والمعاناة الإنسانية التي كان يعاني منها السواد الأعظم من الشعب الجزائري، ولهذا اضطرت للاعتراف بهذا الواقع المرير، غير أنها اعتبرته نتيجة لأخطاء وإهمال الحكومات الفرنسية في السابق، وليس سياسة مخطط لها ومتعمدة، كان هدفها تركيع الشعب الجزائري وحرمانه من أية قدرة على المقاومة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) على غرار باقي الوطن [1].

إعادة إحياء قانون الجزائر 1947:

وهكذا اعتبر صناع القرار السياسي في فرنسا أنه يمكن تجفيف منابع الثورة من خلال القيام بإصلاحات سياسية واجتماعية، تنعكس ثمراتها بشكل إيجابي على مستوى معيشة السكان المسلمين، ففي خطاب ألقاه بمناسبة فتح المناقشات حول العمليات العسكرية التي كانت جبهة التحرير الوطني تشنها ضد المصالح الفرنسية، صرح السيد "لاكيير" رئيس المجلس الجزائري قائلا: "إن الكفاح ضد البطالة بتوفير مناصب الشغل للعاطلين عن العمل هو الدواء الفعال الذي لا يوجد أنفع منه لوقف حركة العصابات المسلحة"[2]، وهو موقف جسده والي مقاطعة قسنطينة الذي خصص غلافا ماليا قدره عشرة ملايين (10.000) فرنك قديم لتشغيل بعض فئات من بطالي منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) خاصة، وهو ما دفع بوكالة "فرنس براس" خلال جولة السيد "**فرانسوا متيران**"، وزير الداخلية

[1] البصائر، عدد 297، الجزائر، 1954/12/17، م، ص03.

[2] المصدر نفسه، ص 03.

الفرنسي في الجزائر إلى القول "إن المشكلة الكبرى التي يجب إيجاد حل سريع لها في هذه البلاد هي مشكلة البطالة"[1].

وفي هذا السياق بادر السيد "فرنسوا متيران" إلى تقديم عرض حول مشروع الإصلاحات التي يزمع تطبيقها في الجزائر أمام الجمعية الوطنية الفرنسية خلال الجلسة التي عقدتها بتاريخ 02/02 1955م، وعند مناقشة تطبيق قانون الجزائر الصادر سنة 1947م برزت ثلاث اتجاهات رئيسية:

- اتجاه يؤيد سياسة الإصلاحات، ولكن بعد استتباب الأمن، وقد عبر عن هذا الاتجاه النائب الاشتراكي السيد "رابي" المنتخب عن مقاطعة وهران بقوله: "لقد عجبت وخجلت بعد سماعي تفاصيل الأعمال البوليسية التي تجري وقائعها في القطر الجزائري، ولا أعتقد أن الحكومة ستتمكن من إصلاح الأوضاع، وتحقيق العدل، وترسيم اللغة العربية وإرضاء الجميع"[2].

أما الاتجاه الثاني، فتعامل مع هذا المسعى بحذر، فالإصلاحات–من وجهة نظره– مطلوبة في حد ذاتها، ولكن ينبغي أن تتوفر لها شروط النجاح، وقد عبر عن هذا الاتجاه نائبا قاطعة وهران السيدين: "سيفر" و"كليسي"، حيث ورد في تدخل السيد "سيفر" قوله أن: "حالة أصدقائنا المسلمين في الجزائر قد ساءت وتدحرجت إلى درجة أن الحائزين منهم على الأوسمة، أصبحوا يمتنعون عن حملها كي لا يصبحوا عرضة لضربات "الفلاقة"، وأن أكبر مصيبة نكبها بها هي أن الرجل الذي كان سببا في مصائبنا وآلامنا قد بقي في منصبه ولم يتغير مع التغييرات الوزارية، ونعني به وزير الداخلية "فرنسوا متيران"، وإن الخطأ الأساسي الذي اقترفته الحكومة هو أنا فكرت في الإصلاحات السياسية قبل أن تسلك سياسة إصلاح اقتصادي واجتماعي"[3].

أما السيد "**كليسي**" فقد ورد في كلمته أن: "الهدوء لم يرجع إلى القطر الجزائري رغم أن أغلبية السكان المسلمين قد بقوا مخلصين للحكومة، ويجب على الدولة أن تفهم الثائرين بصفة عملية محسوسة،

[1] Le journal officiel de la republique française n : 2656, op. cit.

[2] البصائر: عدد 297، المصدر السابق، ، ص 03.

[3] المصدر نفسه، ص، 04.

فلا يمكن الحصول على أي شيء بواسطة القوة وأعمال العنف، ثم عن الحديث عن الإصلاحات التي تفكر الحكومة في إنجازها فورا بالبلاد الجزائرية معناها أن الفرنسيين يجب أن يغادروا الجزائر، لأنها ستصبح منطقة دستورية تشيبها بحزب الدستور التونسي"[1].

أما الاتجاه الثالث، فيرفض فكرة الإصلاحات من أساسها ويدعو الحكومة إلى استعمال العنف ضد الثوار، ومن بين النواب الذين عبروا عن هذا الاتجاه النائب القسنطيني السيد "روني مييز" وهو عضو مؤسس للحزب الراديكالي الذي ينتسب إليه رئيس الوزراء الفرنسي، وقد ورد في تدخله قوله[2] "لا أدري ماذا ستكون عاقبة تعيين السيد "سوستيل" بالولاية العامة في الجزائر، وإنما أعرف شيئا آخر، هو أنه يجب أن تكون سياستنا الجزائرية مبنية على الشدة والقمع بكل ما أوتينا من قوة حتى نضع حدا نهائيا لأعمال الثوار، أما الدستور فإنه لم يطبق، ولا يمكن تطبيقه لأنه ينص على مسائل لا يمكن أصلا تطبيقها مثل الفصول التي تقضي بإلغاء الحكم العسكري في الجنوب وإلغاء البلديات المختلطة، وتحرير الدين الإسلامي وترسيم اللغة العربية...إلخ، أما البرنامج الوحيد الذي يجب أن ينفذ في الجزائر فهو الاستثمار الواسع وإنشاء الطرق في كل الجهات الجبلية حتى لا نقع في كارثة، مثل مصيبة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) مرة أخرى"[3].

وفي جلسة الثالث فيفري 1955م تدخل **السيد فرانسوا متيران** للتعقيب على مداخلات، وتساؤلات النواب، فكشف الهدف الحقيقي الذي يريد بلوغه بواسطة هذه الإصلاحات، ويتمثل في دعم الجهد العسكري للقضاء على الثورة من خلال تخفيف منابعها بواسطة تطبيق إصلاحات شاملة ولهذا انتقد أولائك "الذين يقولون بوجوب الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ويرون تأخير الإصلاح

[1] Monique, lafon : op. cit, p 120.

[2] البصائر: عدد 297، المصدر السابق، ، ص 04-05.

[3] البصائر: عدد 297، المصدر السابق، ، ص 06-07.

السياسي، فالإصلاح يجب أن يشمل كل الميادين في وقت واحد، ويجب أن ينف بسرعة من دون انتظار أي شيء، وعلينا أن نبادر فورا بمحاربة البؤس والجوع"[1].

غير أن حكومة **مندس فرنس** عن مواجهة المعارضة البرلمانية التي حملتها مسؤولية فشلها في القضاء على الثورة، واعتبرت أنه لا فائدة من الحديث عن إصلاحات في جو يتسم بالخوف والرعب، وأن تطبيق الحكومة لأحكام قانون الجزائر لعام 1947م في الوقت الذي يواصل فيه الثوار عملياتهم العسكرية سيسفر على أنه تنازل أمامهم، وهو خطوة للتخلي عن الجزائر، خاصة أن رئيس الوزراء مندس فرانس متهم بتفكيك الإمبراطورية الفرنسية عندما قبل باستقلال العديد من المستعمرات، ولذلك حجب النواب الثقة في جلسة 04 فيفري 1955م بأغلبية 319 صوتا ضد 273 صوت، ودخلت فرنسا في أزمة سياسية حادة وبقيت من دون حكومة لمدة تسعة عشر يوما ظهرت خلالها عدة محاولات فاشلة قامت بها شخصيات ذات انتماءات سياسية وعقائدية مختلفة[2].

وهكذا عجز السيد **بينو** (Pinaue) عن نيل ثقة الجمعية الوطنية بعد أن عرض عليها برنامج حكومته يوم 08 فيفري 1955م، حيث ورد فيه فيما يتعلق بالجزائر أنه: "يجب على فرنسا أن تعيد الأمن إلى نصابه في الجزائر، لكن لا يجب أن تخيب من أجل ذلك أمل السكان المسلمين أو تزعجهم، كما يجب على الحكومة أن تحارب البؤس والبطالة وتحسن أوضاع الفلاحين، وتسلك سياسة تعمير لإسكان المهملين وتهتم بحالة العمال الجزائريين الذي يعملون في البلاد الفرنسية، وكذلك تنفيذ كل ما جاء في الدستور الجزائري دون أن يهمل منه شيء، ومع أن الحكومة لا تهمل أي طائفة، فإنها ستعمل على منح المسلمين كل الحقوق التي تخولها لهم جنسيتهم الفرنسية"[3].

وفي جلسته التي عقدها يوم 14 مارس 1955م حصر مجلس الوزراء الفرنسي الإصلاحات التي يزمع تطبيقها في الجزائر في ميادين الري وبناء المساكن والمدارس والمستشفيات، ووجه دعوة لأصحاب

[1] العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 101-103.

[2] Monique, lafon : op. cit, p 120.

[3] البصائر، عدد 311، 031955/25م، المصدر السابق، ص 08.

رؤوس الأموال من أجل الاستثمار في الجزائر، وعلى الرغم من أن مجلس الوزراء قد اشترط استتباب الأمن في كل أنحاء الجزائر من أجل البدء في هذه الإصلاحات، إلا أن الجمعية الوطنية حجبت الثقة عن حكومة السيد "بينو" بأغلبية 312 صوتا مقابل 268 صوتا مؤيدا[1].

قرارات إدغار فور رئيس الحكومة الفرنسية:

ثم بادر رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد "**روني كوتي**" (René Coty) إلى اختيار السيد **إدغار فور** (Edgar Faure) لتشكيل الحكومة، وهو زعيم راديكالي معروف كان قد شغل منصب وزير المالية، ثم وزير الخارجية في حكومة مندس فرانس، الذي أكد خلال عرضه لبرنامج حكومته أما الجمعية الوطنية يوم 23 فيفري 1955م أن: "إن القطر الجزائري مع البلاد الفرنسية وحدة لا يمكن لأي بشر أن يمسها بسوء، وعلينا نحن أن نزيد من متانة هذه الوحدة وحيويتها سواء كان ذلك في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، مع احترام الدستور الجزائري الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية، أما الإصلاحات التي يمكن إدخالها على البلاد الجزائرية، فلا أريد أن أتكلم عنها أمام المجلس إلا بعد الدراسة العميقة وإمعان النظر فيها، فليست هذه المشاكل مما يمكن حلها أثناء أزمة حكومية"[2].

وأضاف إدغار فور: "إن مشكل القطر الجزائري من أثقل المشاكل التي أنوء بحملها منذ قبلت تشكيل الحكومة، وأقول أنني أعرف هذا المشكل جيدا، فهو على قسمين: مشكل اقتصادي ومشكل اجتماعي، وسبب كل ذلك البطالة والفاقة، وتزايد عدد السكان، فيجب علينا أن نمد القطر الجزائري بالأموال الطائلة وبصفة مستمرة"[3].

[1] البصائر، عدد 311، 031955/25م، المصدر السابق، ص 08.

[2] Monique, lafon : op. cit, p 120.

[3] البصائر، عدد 308، 04 مارس 1955م، ص08.

إصلاحات سوستال:

وقد تبلورت سياسة القوانين الإصلاحية من أجل الحفاظ على الجزائر الفرنسية من خلال نصوص مشروع جاك سوستال، الحاكم العام الجديد الذي خلف الجنرال، "روجي ليونارد "(Roger Leonard)، حيث صرح عقب حفل تنصيبه الذي أقيم يوم 15 فيفري 1955م قائلا: "إنه لا يوجد أبدا مشكل يستحيل حله، إذا ما جوبه بحس نية وحسن استعداد، ولم يراع في حله إلا الصالح العام، فبهذه النية قدمت، إن الأعمال التي تواجهنا عظيمة جدا وهي تشمل سائر الميادين، فيجب علينا تقويم الحالة المادية والسياسية والثقافية، ويجب أن تتضافر كل القوى الحية في قطر الجزائر على هذا التقويم، والاتحاد هو أول وسائل النجاح"[1].

لقد كان مذهب **جاك سوستال** الذي ظل يؤمن به حتى بعد مغادرته السلطة هو أن الجزائر يجب أن تبقى فرنسية إلى الأبد، وحتى تبقى كذلك ينبغي القيام بإصلاحات شاملة للقضاء على أسباب الثورة لدى السكان المسلمين الذين يشكلون أكثر من تسعين في المئة من سكان الجزائر، وقد عبر عن مذهبه التشريعي هذا في خطابه المطول الذي ألقاه أمام المجلس الجزائري الذي عقد جلسة بمدينة الجزائر يوم 23 فيفري 1955م لمناقشة التقرير المالي لعام 1955م ومما جاء فيه: "إن فرنسا لا تفرق بين مقاطعتها الجزائرية أو البروطانية أو غيرها من بلاد فرنسا، وهي ليست مستعدة لمغادرة هذه أو تلك، إن فرنسا موجودة في بيتها، وأن الجزائر بعبارة أخرى هي جزء لا يتجزأ من البلاد الفرنسية ذات الوحدة المتماسكة، إنه يوجد بين أيدينا دستور جزائري صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية فالواجب علينا جميعا أن ننفذه تنفيذا تدريجيا صادقا، وإننا بالاتفاق مع المجلس الجزائري سنتخذ المقررات التي تعجل بهذا التنفيذ.."، وأضاف قائلا: "إننا نريد أن ترتقي النظم المحلية رقيا حقيقيا بإشراك سكان البلاد في مباشرة مهام مصالحهم بصورة حقيقية وفعالة، وتقريب إدارات الحكومة من المحكومين...فالإنسان لا

[1] المصدر نفسه، ص 08.

يعيش بالخبز وحده، ولا يعيش بالقوانين والمنظمات بل يعيش بشيء آخر، هو الكرامة، فالتطلع إلى الكرامة البشرية رغبة جامحة في الانسان[1]، وهي القوة الدافعة في النظام الديمقراطي، فالتضامن الاجتماعي وإلغاء الخصومات والتنابز بالأصل، يجب أن يكون شعارنا في أعمالنا"[2].

ولمعرفة أوضاع البلاد عن قرب، قام جاك سوستال بعد تنصيبه بأربعة أيام بجولة في أنحاء الجزائر، فكانت أول محطة من زيارته منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) التي تعد المعقل الأول للثورة الجزائرية صرح قائلا: "إن هذه المنطقة تشهد تزايدا ملحوظا في عدد السكان، والأرض لا تكفي، ولهذا نرى في هذه المنطقة حركة إرهابية، ويعني هذا أ، الثورة سببها الفقر، فعلى الجيش الفرنسي أن لا يقوم بعمليات القتل، بل بعمليات سلمية لكسب ثقة الشعب خصوصا في المناطق التي تشتعل فيها الثورة بعد، ويتم بتطبيق إجراءات إدارية واقتصادية واجتماعية"[3].

ولهذا قدم السيد جاك سوستال مشروع قانون إصلاحي يتشكل من العناصر الآتية:

1. تقسيم إداري جديد*، تم بموجبه إنشاء مقاطعات جديدة مثل مقاطعة عنابة، و12 دائرة جديدة، والمساواة في التمثيل في مجالس البلديات كاملة الصلاحيات (plein Communes de exercice) بين المسلمين والأوروبيين، برفع نسبة المنتخبين المسلمين في هذه المجالس إلى 50٪، عوضا عن 20٪ (5/2)، وتقسيم البلديات المختلطة (mixtes Communes) إلى بلديات ريفية.

---

1 Le journal officiel de la republique française n : 2656, op. cit.

[2] البصائر، عدد 308، المصدر السابق، ص08.

[3] Général. J : **Constants**, **Soustelleet l'Aurès**, in Yves Courrière, la guerre d'Algérie, t01. op. cit,p 123.

* أنشأت بموجب مرسوم 20 ماي 1868 و كان هدفها ترسيخ النظام إداري الفرنسي في الجزائر، غير أنها كانت تمثل مرحلة انتقالية، إذ: "ينبغي أن تتحول إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة متى تطور تعداد سكانها الأوروبيون بشكل مقبول، ومتى الدمج العنصر الأهلي في أفكارنا..."حسب تعبير ماكسيم شومب (Maxime Champs)، وكانت تشكل-خلال القرن التاسع عشر (6/5) أراضي الجزائر الشمالية، وتشمل (5/3) مجموع السكان المسلمين، و(5/1) المستوطنين الأوروبيين.

2. ويتمثل الهدف من هذا الإجراء في تقريب الإدارة الاستعمارية من السكان خاصة المسلمين منهم فتسهل عملية مراقبتهم وضبط حركتهم وهو ما يمكن من إحباط العمل الذي قامت جبهة التحرير الوطني إنجازه منذ بداية الثورة، واستهدف خلق إدارة وطنية لعزل وشل الإدارة الاستعمارية.

3. تحديث قطاع للفلاحة، بإنشاء صندوق التوسع والتحديث الريفي (Caisse d'expansion et de modernisation rurales) يوضع تحت سلطة مجلس مختلف، يتشكل من موظفين، وشخصيات تنتمي للعالم الفلاحي، وأعضاء من المجلس الجزائري، للقيام بإصلاح زراعي يؤدي في النهاية على تحسين ظروف الفلاحين مما يصرفهم عن الإلحاق بالثورة خاصة أن هذه الفئة الاجتماعية الذي تشكل أغلبية السكان المسلمين كانت منذ البداية ملاذ الثورة وخزانها من الرجال[1].

توسيع الصناعات الخفيفة، لتوفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل، خاصة في المدن قبل أن تستقطبهم الثورة.

4. إدخال تغييرات على إدارة الشؤون الإسلامية، حيث يتم تعويض القوانين التي تحكم الشؤون الإسلامية، بنظام جديد، يشمل على المستوى المحلي "لجان مؤمنين" (Commissions de fidèles) يتم اختيارهم عن طريق القرعة، تحت إشراف قاض مسلم، وعلى المستوى المركزي، يتم —وجوبا– تعيين محافظ مسلم، وهو إجراء يستهدف الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية الجزائرية، وخاصة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي ظلت منذ الثلاثنيات من القرن العشرين تطالب الإدارة الاستعمارية بالكف عن التدخل في شؤون الدين الإسلامي، أي فصل الإسلام عن الدولة الفرنسية، غير أن هذا الإجراء لا يعد جديدا، إذ نص عليه قانون الجزائر لعام 1947م[2].

[1] Françis et colette, op.Cit,p. 312.

[2] Général. J : Constants, Soustelleet l'Aurès, op. cit,p 123.

- وكانت تمثل معلما بارزا للظلم الاستعماري الذي كان مسلطا على الأهالي المسلمين، ويمكن تأكيد ذلك من خلال الاطلاع على سلطات "المتصرف الإداري للبلدية المختلطة"، وطبيعة تمثيل الأهالي المسلمين في لجنتها الإدارية بالمقارنة مع تمثيل المستوطنين الأوروبيين، وأهمية مساهمة الضرائب العربية في ميزانيتها، مقابل حظ الأهالي من نفقاتها، ينظر مثلا Maxime Champ: la commune mixte d'Algérie, 02éme édition, P.Q.G ? Sourbon ? Alger.[1]

فقد ورد في المادة 56 الباب الثامن "تدابير ملحقة"، من القانون رقم 47-1853 الصادر يوم 20 سبتمبر 1947م ما يلي: "إن استقلالية الديانة الإسلامية عن الدولة مضمونة بالطريقة نفسها الخاصة بالديانات الأخرى، ضمن إطار قانون 09 ديسمبر 1905م، ومرسوم 27 سبتمبر 1907م، إن تطبيق هذا المبدأ، خاصة ما تعلق بإدارة الأوقاف سيكون موضوع قرارات المجلس الجزائري التي ستصبح سارية المفعول طبقا للإجراءات التي نصت عليها المادتين: 15 و16 من هذا القانون، وتعتبر الأعياد الإسلامية الكبرى، وهي: العيد الصغير، العيد الكبير، عاشوراء، والمولد، أعياد قانونية في الجزائر"[2].

5. إلغاء مرسوم **شوتان** (Chautemps) الذي يدمج في التعليم اللغة العربية باللغات الحية الأجنبية تعليم اللغة العربية لكل الأطوار، وفي جميع المدارس الحكومية بصفة إجبارية.

وهو من أبرز المطالب التي ظلت تناضل من أجلها الحركة الوطنية بكل توجهاتها، ونص عليه قانون الجزائر لعام 1947م، الذي ورد فيه أن: "اللغة العربية تشكل واحدة من لغات الاتحاد الفرنسي، وتخضع اللغتين الفرنسية والعربية لنفس التدابير فيما يتعلق بنظام الصحافة والمنشورات الرسمية أو الخاصة التي تنشر في الجزائر، ويتم تنظيم التعليم باللغة العربية في الجزائر في كل درجاته، وسيكون تطبيق هذا

[1] البصائر، عدد 308، المصدر السابق، ص08.

[2] Statut organique de l'Algérie : Loi n° 47 du 20 septembre 1947, in, op. cit, p 312.

المبدأ، خاصة ما تعلق بإدارة الأوقاف موضوع قرارات المجلس الجزائري التي ستصبح سارية المفعول طبقا للإجراءات التي نصت عليها المادتين: 15 و16 من هذا القانون"[1].

6. إدماج الأطفال المسلمين في المدارس الفرنسية، بمضاعفة عدد الأقسام إلى 1200 عوضا عن 600 قسم، واستحداث هيئة خاصة بالمعلمين المساعدين، تخفيف أزمة توظيف المدرسين.

7. فتح أبواب التكوين المهني للمسلمين الجزائريين لكي يعر الشباب المسلم بالمساواة مع أبناء.

8. المستوطنين الأوروبيين.

9. تمكين المسلمين الجزائريين من نسبة أكبر من مناصب الشغل في الوظيف العمومي، وخاصة المناصب النوعية التي ظلت حكرا على الأوروبيين، من خلال سن قوانين استثنائية تسمح بأن تصل بسرعة نسبة المسلمين في الإدارة والخدمات العامة، والصناعات العمومية إلى نسبة 50٪، وخلق مركز تكوين إداري في مدينة الجزائر مكيف خاصة مع حاجات الشبان المسلمين.

10. مطالبة الحكومة الفرنسية بتكثيف المساعدة للمشاريع الاجتماعية، لهذا قرر وضع مخطط تكميلي، ذو طابع استعجالي، وطلب من الحكومة مبلغ 5 ملايير فرنك، لتهيئة منابع المياه، وبناء طرق ريفية، وكل هذا من شأنه أن يخلق جوا من الارتياح والرضا لدى غالبية سكان الجزائر[2].

والواقع أن هذا المشروع –خاصة في شقه السياسي- يمثل تكملة وتجسيدا للإصلاحات التي تضمنها قانون الجزائر لعام 1947م الذي لم ينل رضا الحركة الوطنية بما فيها تياراتها الأكثر اعتدالا كالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والذي تمكن المستوطنون وأنصارهم كالحاكم العام الاشتراكي **نايلجن** من تعطيله، غير أن **سوستال** (Soustelle) كان يملك حظوظا أكبر لتجسيد إصلاحاته في أرض الواقع لأن غلاة المستوطنين الذين كان لهم نفوذا هائلا على مراكز صنع القرار في الجزائر وفنسا والذين أحبطوا المشاريع الإصلاحية السابقة منذ مشروع بلوم فيوليت قد أصبحوا مستعدين بفعل

[1] البصائر، عدد 308، المصدر السابق، ص09.

[2] Le journal officiel de la republique française n : 2656, op. cit.

شغورهم بتعاظم خطر الثورة لقبول هذه الإصلاحات إذا كانت ستعيد الأمن المفقود والأوضاع الى الحالة التي كانت قبل اندلا ع الثورة[1].

وخلال عرض مشروعه على البرلمان الفرنسي بين السيد سوستال أن هذا المشروع سيجري تطبيقه تدريجيا، حيث يشمل في البداية المناطق الأكثر حرمانا، على أن يطبق فيها أولا قانون حالة الطوارئ، الكفيل في نظره بتمكين مختلف أجهزة الأمن من توفير الأمن، وهو أمر ضروري لنجاح هذا المشروع الإصلاحي، كما طلب الحكومة بمساعدات مالية إضافية مقدارها خمسة مليارات فرنك لتمويل المجود الحربي، وتطبيق تدابير قانون حالة الطوارئ*.

لقد كان جاك سوستال يرى ضرورة تعزيز المجهود الحربي لإلحاح هزيمة عسكرية بالثوار، ولكن ينبغي ان يتم تعامل الجيش ومختلف أجهزة الأمن مع السكان بحذر، لأن القمع المعمم الذي يمكن ان يطال الأبرياء من شأنه ان يدفع ضحاياه الى صف الثوار بحثا عن الانتقام، ولذلك أمر بضرورة تجنب تطبيق منطق المسؤولية الجماعية، بحيث لا يعاقب الأبرياء بجرم اقترفه "الارهابيون" حسب تعبيره، ولهذا كانت خيبة الاستعماريين عظيمة عندما رأوا النجدات العسكرية القادمة من فرنسا تتظاهر بسلوك سياسة الاعتدال[2].

وقد عزز منهج جاك سوستال في القضاء على الثورة من خلال المزاوجة بين القمع العسكري ومشاريع قوانين والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقرير لجنة التحقيق البرلمانية الذي قدمته للحكومة الفرنسية بعد الزيارة التي قامت بها الى الجزائر في بداية شهر جوان 1955م والمتعلق بدراسة كيفية صرف الاعتمادات العسكرية، فأوصت بعدم الاعتماد فقط على الحرب وحدها

---

[1] Albert-Paul Lentin : **Le « plan Soustelle…** », In, Yves Courrière, tome 01, pp 212- 118.

[*] ففي انتخابات المجلس الجزائري التي جرت خلال شهر أفريل 1948م، رغم اعتراف الملاة بفوز حركة انتصار الحريات الديمقراطية ب 90٪ من الأصوات في انتخابات المجموعة الثانية، إى أن الإدارة الاستعمارية منحت الحزب 09 مقاعد فقط من مجموع 60 مقعد مخصصة للمسلمين، ينظر: Ahmed Mahsas mouvement révolutionnaire en Algérie, de la première guerre mondiale à 1954, édition Baraka, Alger, 1990,p263

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 50.

لإخماد الثورة، وانما يجب كذلك القيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية للقضاء على البطالة، وتؤدي الى خلق حالة من الاستقرار الاقتصادي في مجال الصناعة والفلاحة[1].

ولقد جدد مجلس الوزراء الفرنسي في اجتماعه الذي عقد يوم 15 جوان 1955م الثقة في الحاكم العام السيد جاك سوستال، وصادق على برنامجه الإصلاحي الذي تقدم به وطالبه بتجسيد تفاصيله على ارض الواقع من خلال العمل على تخفيض ثمن السكر والكهرباء، وتوزيع كمية كبيرة من المواد الغذائية على المعوزين تقدر قيمتها بمليار ومائتي مليون فرنك، وقد برر السيد ادغار فور، رئيس الوزراء الفرنسي هذا الموقف في خطاب الذي القاه امام الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 21 جوان 1955م، فبين في البداية المجهودات العسكرية الكبيرة التي بذلت ومنها ارسال تعزيزات عسكرية جديدة وصلت فعلا الى الجزائر، تتمثل في 200.000 جندي، في انتظار ارسال عدد كبير من طائرات الهيلكوبتر التي أرسل معضمها إلى الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، ثم تحدث بعد ذلك القرارات الجديدة الخاصة بإعادة تنظيم القطر الجزائري، إداريا، ومنح الجزائر خمسة مليارات فرنك للتجهيز وتوزيع 200.000 وجبة غذائية كل يوم على الفقراء و السماح للجزائر بإبراز صبغتها الدينية والثقافية التي تتميز بها[2].

ومن أبرز التدابير التي تضمنها هذا البرنامج الإصلاحي الذي وافقت الحكومة على تطبيقه:

- تنفيذ احكام قانون الجزائر لعام 1947م ومنها فصل شؤون الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية، وجعل اللغة العربية لغة رسمية، وتدريسها بصفة اجبارية في كل المدارس الحكومية.
- ادماج أكبر عدد من المسلمين في الوظيف العمومي.
- الإصلاح الزراعي، ورفع مستوى المعيشة[3].

[1] البصائر: عدد 322، المصدر السابق، ص 02.

[2] البصائر: عدد 324، الصادر بتاريخ 25 جوان 1955م، الجزائر، ص 08.

[3] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 55.

وفي السادس والعشرين جوان وافقت اللجنة المركزية لحزب التجمهر الشعبي الذي شكل العديد من الحكومات، والذي يمثل الأغلبية الموالية للحكومة في الجمعية الوطنية على إصلاحات أوسع من برنامج جاك سوستال، كما طالبت بنهج أكثر مرونة وفاعلية في القضاء على الثورة، ولقد أشارت جريدة المجاهد – وكانت محقة – ان المسؤولين الفرنسيين دأبوا منذ بداية الثورة على انكار الطابع السياسي للأزمة الجزائرية، حتى ان بعض الفرنسيين ممن كانوا يتظاهرون بالنية الطيبة الا بالمظهر الاقتصادي والاجتماعي للمشكلة الجزائرية، بل ان كثيرا من التقدميين الفرنسيين كانوا يعتبرون تنديدهم بالبؤس الذي يعيش فيه الشعب الجزائري "تكرما" كبيرا منهم، وتفهما عميقا للمشكلة الجزائرية[1].

ومن جهته اعتبر جون بول سارتر ان أغلب المسؤولين الفرنسيين يرجعون أسباب حمل الجزائريين للسلاح الى ثلاثة عوامل:

1. ان المشكلة الجزائرية، هي بالأساس اقتصادية، فلا بد إذن من القيام بإصلاحات حكيمة لتوفير الخبز لتسعة ملايين نسمة.
2. أنها كذلك مشكلة اجتماعية، فيجب اذن مضاعفة عدد الأطباء والمدارس... الخ.
3. أنها –فضلا عن ذلك – مشكلة نفسية، فالجزائري المضطهد، الجاهل، الذي يعاني من سوء التغذية يشعر بمركب النقص اتجاه أسياده، فإذا شبع واشتعل وعرف القراءة فلن يخجل بعد من ان يكون انسانا، وهكذا نجد من جديد الدعوة الى الأخوة الفرنسية – الإسلامية القديمة[2].

غير ان هذه المساعي والقوانين الإصلاحية كانت عقيمة امام ضراوة القمع الاستعماري، حيث استخدمت أجهزة الأمن جميع وسائل التعذيب، وشنت حملات اعتقال واسعة طالت الأبرياء الذين زجت بهم في السجون والمعتقلات، ولكن نتائج القمع كانت عكسية، فقد تحولت هذه المحتشدات والسجون الى مدارس تكوين سياسي وعقائدي، ومراكز تدريب عسكري ومعسكرات إعلامية وثقافية[3] ما كان لجبهة التحرير الوطني ان تتمكن من انشائها بمثل تلك الظروف الملائمة، فقد أسرع معظم

[1] المجاهد (النسخة العربية) عدد 14، الصادر بتونس بتاريخ 15 ديسمبر 1957، ص 01.

[2] جون بول سارتر، عارنا في الجزائر، ترجمة عائدة، و سهيل ادريس، دار الأدب، بيروت، بدون تاريخ، ص 06.

[3] المجاهد (النسخة العربية) عدد 90، الصادر بتونس بتاريخ 15 ديسمبر 1961، ص 04.

المعتقلين المفرج عنهم الى الالتحاق بالثورة، مثل بن يوسف بن خدة، وعبان رمضان اللذان لعبا فيما بعد دورا كبيرا في الثورة الجزائرية، كما ان التعذيب الوحشيالذي كان يتعرض له الموقوفون بغرض كشف اسرار الثورة قد دفع بالعديد من السياسيين وغيرهم من المواطنين المتعاطفين سرا مع الثورة الى الفرار الى معاقل الثورة، والالتحاق بها خوفا من ان يكشف أمرهم.

وهكذا وعلى الرغم من المجهودات العسكرية والسياسية الهائلة التي بذلتها الحكومات المتعاقبة للجمهورية الرابعة بغرض القضاء على الثورة الجزائرية الا انها فشلت بسبب صلابة الثوار وقدرتهم على تحمل مزيد من التضحيات ونجاحهم في كسب مزيد من الدعم الدولي، وهو ما أدى الى سقوط العديد من حكومات الجمهورية الرابعة بداية من حكومة مندس فرانس، ووصولا الى حكومة السيد بفليمان التي، رغم تزكيتها من قبل نواب البرلمان الا انها لم تتمكن من ممارسة سلطتها الدستورية[1]، حيث ان قادة الجيش الفرنسي في الجزائر، وعلى راسهم الجنرالين صالان وماسي، ومن خلفهم المستوطنين اتهموا السلطات المركزية في باريس بالضعف والتخاذل، وهو ما سيمهد لحدوث ديان بيان فو جديدة حسب اعتقاده، تنهي الوجود الفرنسي في الجزائر، وتطبع من جديد عار الهزيمة على جبين الامة الفرنسية، ولهذا نظموا في الجزائر حركة تمرد غير مسبوقة يوم 13 ماي 1958م، ضد السلطات الشرعية، كادت تسقط فرنسا في اتون الحرب الاهلية، ولم ينتهي هذا التمرد الا بعد إرغام حكومة السيد بفليملن على الاستقالة، وافساح المجال امام الجنرال ديغول للعودة الى السلطة، واكراه الطبقة السياسية على تزكيته رغم عداءها الشديد له، وخاصة قوى اليسار، حيث سيبادر بإحداث تغييرات دستورية عميقة في فرنسا، تنهي عصر الجمهورية الرابعة[2] وتدشن عهدا جديدا في ظل الجمهورية الخامسة وسيتخذ خطوات ثورية فيما يتعلق بالمسألة الجزائرية، التي ستشهد تطورات خطيرة، ولكنها ستكون حاسمة.

[1] كان التعذيب سياسة رسمية، كشفت الوجه الحقيقي للدولة الفرنسية، وقد أثار انتقادات حادة لدى الرأي العام العالمي وما يزال إلى اليوم يثير الجدل في فرنسا، ففي شهر أفريل 1956 كتب أستاذ التاريخ القديم في جامعة السوربون، السيد هنري مارو (Henri Marro) مقالة في جريدة لومند (Le Monde) تحت عنوان "فنسا يا وطني" تحدث عن زجود غستابو (Gestapo) حقيقي في الجزائر، وعن مخابر نعذيب، فداهمت الشرطة منزله وفتشت أوراقه التي كتبها حول القديس أوغستين، واتهم وغيره من المثقفين الين نددو علنا بالتعذيب، وبقيام "فرنسيين باستعمال أساليب البربيرية النازية" بأنهم يقومون بإضعاف معنويات الجنود، ويغطون عن "جرائم" جبهة التحرير، ينظر:

Michel Winock, 1957 : **la compagne des intellectuels**, in : les collections de l'Histoire, n° 15 édition SES, Paris, première trimestre, 200, pp, 62.63

[2] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرر ولاية قالمة الذي عرض في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة قسنطينة (8-1983/5/10)، ص 12.

المبحث الثاني: الحركات المضادة للثورة والمصالح الإدارية المتخصصة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى):

إلى جانب التدابير القانونية والعسكرية المتنوعة، اتخذت السلطات الفرنسية قرارات إدارية مكملة لمواجهة الثورة، من أبرزها، قرار خلق حركات مضادة للثورة تتشكل من عناصر جزائرية موالية لها و معادية لجبهة التحرير الوطني، واستحداث شعب إدارية متخصصة لمراقبة السكان المسلمين، وتأطيرهم إداريا لعزلهم عن تأثير جبهة التحرير الوطني و التي جسدت اعمالها في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) مسبقا.

الحركات المضادة للثورة:

أما الحركات المضادة للثورة، فقد قام القادة الفرنسيين في إطار الحرب المضادة للحرب الثورية (La Guerre contre révolutionnaire) بتشكيل وحدات من المسلمين، منها ما أطره ضباط فرنسيون، ومنها من وضعت تحت رقابة خفية لعناصر المصالح الخاصة ولكن قادتها كانوا من الجزائريين[1].

والواقع أن الأمر هنا لا يتعلق بفرق "الحركة"، ومجموعات الدفاع الذاتي، أو المخازنية، أو المجموعات المتنقلة للحماية الريفية، أو فرق "القومية" لأن هذه التشكيلات كانت ملحقة بشكل علني ومكشوف بالجيش الفرنسي، ولم يكن هذا الأمر خافيا على أحد، وإنما يتعلق الأمر بمجموعات تبدو مستقلة، ومعادية للفرنسيين، وتتظاهر بالدفاع عن التطلعات الوطنية، ولهذا اختارت دوائر الاستخبارات الفرنسية لقيادتها عناصر يعتقد السكان المسلمون أنها عناصر وطنية ملتزمة، كحركة بلونيس التي روج أنها تمثل إرادة مصالي الحاج لاستثمار شعبية هذا الأخير لدى الجماهير المسلمة، أو حركة بلحاج جيلالي عبد القادر العضو القيادي السابق في المنظمة الخاصة التابعة لحزب الشعب الجزائري التي سأتخذها نموذجا في هذا المجال، ولكن في الوقت نفسه كانت تحارب جبهة التحرير الوطني بلا هوادة، وتضلل منتسبيها،

[1] Michel Winock, op. cit, p 63.

زاعم أنها تفعل ذلك لأن الجبهة مشكلة من عناصر انتهازية أو شيوعية أو غير ذلك من الأقاويل[1]، وهي بالضبط المهمة التي كلفت بإنجازها من قبل السلطات الفرنسية.

ولقد بدأت الدوائر الفرنسية المختصة بتشكيل هذه المجموعات ابتداء من عام 1955، وإذا كانت عملية فيوليت في منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، قد فشلت بشكل ذريع، ومكنت جبهة التحرير الوطني من التزود بعدد هائل من الأسلحة، فإن حركات الباشا آغا بوعلام، ولونيس، وسي الشريف العربي، وسعدي، قد شكت تحديا خطيرا لجبهة التحرير الوطني، وتسبب الصراع معها بغرض تصفيتها في تبديد طاقات كبيرة، كانت الثورة في أمس الحاجة إليها لمواجهة الإمكانيات الهائلة التي جندتها السلطات الاستعمارية للقضاء عليها، بل خلفت نتائج مأساوية ما تزال آثارها وإفرازاتها ممتدة إلى الوقت الحالي، كما هو الحال بالنسبة لحادثة ملوزة*.

أصبح عبد القادر أمين بلدية مختلطة، ثم تنضم بعد ذلك كعضو قيادي إلى الذراع العسكري السري لحزب الشعب الجزائري (المنظمة الخاصة)،حيث كلف بالإشراف على التكوين العسكري، غير أنه ألقي عليه القبض عام 1950م، بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، ورغم الاعترافات المهمة التي أباح بها للمحققين الفرنسيين، إلا أنه حكم عليه بثلاث سنوات سجنا نافذا**.

وبعد ذلك أطلق سراحه قبل استنفاذ العقوبة، بعد أن وافق على التحول إلى مخبر للشرطة، تحت اسم "أندري"(André) ضمن التنظيم المضاد لجبهة التحرير الوطني الذي شكله بالاتفاق مع أجهزة الأمن الفرنسية، وأقنع العديد من أصدقائه الوطنيين القدامى، بأنه، وإن أبلغ الشرطة بأسماء بعض

---

[1] المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرر ولاية قالمة، المصدر السابق، ص 12.

* تحت رعاية الحاكم العام سوستال، ثم خليفته، الوزير المقيم روبير لاكوست، وفي إطار الحرب المضادة للحرب الثورية جرى تسليح 287 شخص، موزعين على 24 مجموعة تشمل انحاء مختلفة من منطقة القبائل، ولم تكن المصالح الفرنسية المختصة تعلم ان جميع هؤلاء الأشخاص هم في الواقع مناضلين في جبهة التحرير الوطني، ولهذا التحقوا جميعا بعد ذلك بجيش التحرير الوطني، فكانت هذه العملية فشلا فرنسيا مدويا في هذه الحرب السرية'، لمزيد نت التفاصيل حول هذه العملية، ينظر. El Moudjahid Numéro 03,, du s.d. »le peuple français comprendra-t-il enfin que ses gouvernants le mènent à l'abime tome 01,op, citpp,53-56.

** حول هذه الحركات، ينظر على سبيل المثال: Michel Déon, l'armée Française et la pacification

الوطنيين المطلوبين لديها، فإن أسماؤهم يعرفها الجميع، وزعم أنه لم يكشف للشرطة المعلومات الثمينة الخاصة بمصلحة الاستعلامات التابعة للمنظمة الخاصة، غير أنه كان-في الواقع- واحدا من المخبرين الذين أبلغوا، مدير الأمن في الجزائر، الوالي جون فوجور(Jean Vaujour) باحتمال قيام ثورة في الجزائر في نوفمبر 1954م[1].

ومع ذلك لم يخفي بلحاج جيلالي عبد القادر قناعاته الوطنية لضباط الشرطة الذين كانوا يستعملونه، وايمانه باستقلال الجزائر، على أن يتم ذلك في إطار الشراكة مع فرنسا، وكان مخبرا، ولكنه من نوع خاص، بحيث يمكن أن يلعب دورا سياسيا نظرا لماضيه داخل مصلحة مراقبة الإقليم (D.S.T) على تكوين حركة مضادة للثورة لمحاربة جيش التحرير الوطني في منطقة الشلف (Orléans Ville)، وأصبح بلحاج يحمل الاسم الحربي كوبيس، وهو تحريف الكلمة العربية، كابوس، أي مسدس، وكان له بعد بعض المسلحين في هذه المنطقة حاول فيها الحزب الشيوعي الجزائري التنافس مع الحركة الوطنية، ولكن من دون أن ينجح، وهي التي اتخذها مرشح الاحتياط مايو (Aspirant de réserve Mallot) ملاذا له بعد فراره من الجيش الفرنسي بشاحنة محملة بالأسلحة"، غير أنه قتل، والتحق المقاتلون الشيوعيون بجبهة التحرير الوطني، فكان ذلك فرصة جيدة لجيلالي عبد القادر(كوبيس) لإدانة اتفاق جبهة التحرير الوطني مع الماركسية، واعتبار أمرا منافيا لتعاليم الإسلام*.

وقد جند كوبيس في البداية حوالي خمسين (50) شخصا كانوا جميعا يجهلون علاقاته بفرنسا، ما عدا صهره الزيان محمد، المدعو ناصر، وصادق بوزيان محمد، المدعو خالد وهو من أقاربه، وكان

---

[1] Général jacquin S. R : koubus ou le danger des ralliements in M la guerre d'Algérie,Tome 05, pp, 1312.1313

* الحركى، متعاقد مدني مقابل أجرة يومية، توظفه السلطات العسكرية، ويستطيع ترك الخدمة في أي وقت، سواء بطلب منه، أو بتسريحه من قبل السلطات العسكرية، يمكن أ يعين برتبة عريف أ رقيب أو رقيب أول وبعد الحركة مقاتلون، حي تعد مهمتهم مكملة لمهمة الوحدات العسكرية النظامية، بفظاعتهم ومعرفتهم للخصم ولأساليبه يقدمون للوحدات التي يدعمونها مساعدات هامة في كل مهامها العملية كالقتال والتفتيش عن مخابئ الثوار والاستعلامات ينظر: CAOM Aix-En-Provence, Boite n° 81/155, sénat n° 3Rapport d'information fait au nom de la cpmmission des affaires étrangères, et la défense et des forces armées.

كوبيس يعتبر أن جبهة التحرير الوطني ذات توجهات ماركسية، وتنتسب للشيوعية الدولية، وقد انحرفت بالمقاتلين عن المبدأ الذي يستحق التضحية و هو الاستقلال، ولهذا زعم أمام مجنديه أنه يريد أن ينشئ جبهة التحرير الوطني وفي بداية عام 1957 جند كوبيس 400 رجل، وغرس منظمته في أوساط السكان، بنفس الطريقة التي اتبعها جبهة التحرير الوطني، وانتشر رجال حركته بين هضبة الشلف وجبال الونشريس وواد فضة[1].

وفي مارس 1957م كلفت القيادة العسكرية الفرنسية الملازم هوكس(Heux) بجعل قوات كوبيس تنحاز بشكل علني للقوات الفرنسية، وكان كوبيس من قبل على اتصال سري بالنقيب هنتيك (Hentic)، المسؤول عن السير الحسن لحركة (Harkas) بني بودوان[2]،ومع النقيب كونيل (Conille) مسؤول الشعبة الإدارية المتخصصة في لامارتين (Lamartine)، وكلفت القيادة العسكرية الفرنسية الملازم هوكس (Heux) للقيام بأربعة مهام أساسين و هي:

1. معالجة مشكلة التنظيم.
2. تجنب التصادم بين أنصار كوبيس، وأنصار الباشا آغا بوعلام.
3. القيام بمهمة بسيكولوجية لدى إطارات كوبيس لإقناعهم بالسياسة الفرنسية.
4. تقديم اقتراحات فيما يتعلق بمجندي، وسلاح قوات كوبيس[3].

ولا يمكن أن نتعامل بنفس الطريقة مع حركة الباشاغا بوعلام الذي كان يقاتل جيش التحرير الوطني بشكل علني تحت العلم الفرنسي، ومقاتلي كوبيس الذين كان أغلبهم يعتقدون أنهم يقاتلون من أجل الدفاع عن القضية الوطنية، وتحقيق الاستقلال الوطني بعد أن خدعهم عبد القادر بلحاج باستعمال شعارات جيش التحرير الوطني نفسه، لكن أمر **كوبيس** بدأ يفتضح، ففي شهر مارس 1957م قدم

[1] CAOM, Aix en Provence, op. cit, Boite n° 81/115.

[2] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابقن ص 40.

[3] sénat n° 3Rapport d'information fait au nom de la commission des affaires étrangères, et la défense et des forces armées.

لرؤساء قواته الملازم الأول هوكس (Heux)، فاكتشف أغلب أتباعه روابطه بفرنسا، مما تسبب في حركة تمرد دموية، كان مآلها الفشل بسبب صلابة المقدم(Lieutenent-colonel) سلام حميد، المدعو مجيد، مسؤول الشعبة الإدارية في هذا التنظيم، أي أنه كان بمثابة محافظ سياسي[1].

ولم يكن قائد الولاية الرابعة، العقيد سي امحمد يجهل كوبيس وخطورة حركته، بفضل المعلومات التي زوده بها العديد من أفراد قوات كوبيس الذين التحقوا بجيش التحرير الوطني عقب الصراعات الداخلية التي عصفت بهذه الحركة، غير أن بعض عناصر جيش التحرير الوطني التحقوا كذلك بمجموعة كوبيس في أفريل 1957م[2]، و التي قامت بالعديد من العمليات الحربية ضد جيش التحرير الوطني، ولقيت دعما عسكريا من قبل القوات الفرنسية، وأدمجت في المفوضيات الخاصة التي نصبت في البلديات "الريفية" بمبادرة من ضابط الشعب الإدارية المتخصصة، النقيب **ليماري** (Lymarie)، وقد تراجعت نشاطات قوات كوبيس منذ بداية 1958م، في حين ازداد جيش التحرير قوة، وتعزز موقف جبهة التحرير الوطني على الساحة الدولية، خاصة بعد مؤتمر طنجة الذي كرس اعتراف تونس والمغرب بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، والعدوان الفرنسي ساقية سيدي يوسف التونسية، وتداعياته، خاصة عروض الوساطة الأنجلو-أمريكية[3].

وقد ازداد انخراط كوبيس في المشروع الفرنسي، فقد قام السيد سيوسي (Ciosi) المفتش العام للإدارة، بعد أن كلف بالتحقيق في هذه القضية- بلقاء كوبيس خلال شهر ديسمبر 1957م، ووافق على تزويده بالأسلحة، لكي تكون له مشاركة فعالة في المجهود الحربي الفرنسي ضد جبهة التحري وسمح له بأن يزيد عدد قواته إلى 2000عنصر، ولكنه لم يتمكن من رفع تعدادها إلى أكثر من 600

[1] Michel Déon, op, cit,p 91.

[2] Général Jacquin S.R : Koubus ou le danger des ralliments, op, cit, pp1312-1313.

[3] Général Jacquin (S-R), op, cit, pp 13-16.

عنصر، كما سهلت له مصالح الأمن الفرنسية مهمة تكوين شبكة إمداد في مدينة الجزائر متنكرا بغطاء جبهة التحرير الوطني، وقام بعدد العمليات المسلحة ضد عناصر الوطنية*.

غير أن البلبلة بدأت تصيب صفوف إطارات قوات كوبيس، بعد أن أدركت أن قتالها ليس من أجل القضية الوطنية، وإنما هو ضد جيش التحرير الوطني، ويصب في مصلحة القوات الفرنسية.

من جهتها قررت الولاية الرابعة تصفية هذا التنظيم المضاد للثورة، فاتصلت سرا ببعض أعوان كوبيس، الذين دبروا له عملية اغتيال يوم 28 أفريل 1958م، وانضم معظم عناصره إلى جيش التحرير الوطني، وبهذا انتهى هذا التنظيم[1].

إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة:

في سياق تطور السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، شكلت المصالح الإدارية المتخصصة وهي اختصار لاسم (لاصاص) "SAS" فكانت عبارة عن مجموعة من المصالح المدنية والعسكرية في آن واحد، تسمى في الريف بـ (SAS)، وفي المدينة تسمى بـ (SAV) المصالح الإدارية الحضرية، بحيث نجد هذه المؤسسات عبارة عن تنظيمات شبه عسكرية تعمل في إطار العمل المزدوج الاجتماعي والبسيكولوجي للجيش الفرنسي المتخصص في عملية التهدئة في القرى والأرياف والمدن، فكانت بمثابة أداة أساسية في الحرب تسعى إلى إحصاء كل السكان لضبط عدد المتهمين والأبرياء، وكانت العيون المفتوحة للقوات العسكرية[2].

فكانت لها تسميات مختلفة إذ سميت بمراكز العمل الاجتماعي بالصحراء طبقا للقرار المؤرخ في 9 جوان 1957[3].

* حول هذا التنظيم ينظر لخضر بوقعة: **شاهد على اغتيال الثورة**، ط02، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص114.

[1] لخضر بورقعة، المصدر نفسه، ص 114.

[2] رشيد الزوبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة(1956-1962)، دار الحكمة، الجزائر،2010ص41،ص43.

[3] محمد العربي سعدوي: المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، الولاية، البلدية (1962). ص 16.

فالمصالح الإدارية المتخصصة (لاصاص) هي عبارة عن هيئة مدنية موضوعة تحت إمرة ضابط له حراسة مسلحة تتكون من 30 إلى 35 رجل فكان بجانب كل مركز عسكري يوجد مركز لضباط (SAS) أو بداخل محتشد، فهي عبارة عن مكاتب يسيرها عسكريون مختصون في الشؤون المدنية تم استقدامهم منذ سنة 1955 معظمهم من تدرب في مدرسة (المارشال لبرتي) بالمغرب الأقصى[1].

بحيث استطاعت إنشاء شبكات منظمة سرية تسمى "بالبطاقات البيضاء"، التي يتمتع حاملها بامتيازات يلقى أجور مقابل الإدلاء بالمعلومات حول تحركات المجاهدين باستعمالها حيل مختلفة في ذلك،لكن هذه الحركات عجزت بشكل كبير في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى).

فكانت مقراتها في مختلف القرى والدواوير، والتي لها مصالح متعددة مقسمة إلى أقسام وهي: مصلحة الحالة المدنية ومصلحة الاستعلامات، مصلحة الإدارة، المصلحة السيكولوجية بها (مجموعة المرشدات، المصالح الطبية ولممرضات، مصلحة المرشدين الموجهين للتعليم)، ومصلحة الدعاية ومصلحة التنشيط (في بيوت الشباب)، فحسب ادعاء وزارة الدفاع بأن هناك علاقة متكاملة فيما بينهما في منشور لها قائلة: "كل واحد منهما يخدم الآخر، وكل منهما يصب في قالب واحد، ألا وهو خدمة هؤلاء السكان"[2] انتشرت في الأرياف أولا بعدها انتشرت بسرعة في المناطق الحضرية بالمرسوم الصادر في 1956/11/27، ينص على تأسيسها في المدن التي يقطنها أكثر من 100.000 نسمة قبل صدور قانون 1957/7/27 ليحدد من جديد عدد سكان المدن بـ 30.000 ساكن، بحيث كانت ناحية الجزائر تضم 12 مصلحة إدارية حضرية (SAV)[3].

[1] يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، أول نوفمبر 1954-19 مارس 1962، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص ص 235-.236

[2] عمار جرمان: الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، عين مليلة، 2007، ص.116

[3] جمال خراشي: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962)، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 492.

شرع في تأسيسها بعد إعلان حالة الطوارئ بهدف تغطية النقص الإداري وضمان حد من التأطير الأمني للسكان[1].

ولتحصيل المعلومات قسمت جهود مصالحها على ثلاث نقاط: التواجد بالقرب من المحتشدات والتربيعات بإقامة أبراج المراقبة والمكاتب الإدارية واتخاذها مكانا متوسطا حتى تكون قريبة من كل الجهات، استخدام إمكانيات المكتب الثاني للجيش الفرنسي في الاستخبارات، الاعتماد على تجنيد العملاء، ومنه (لاصاص) هيئة ومؤسسة عسكرية بمقتضى عوامل كثيرة أدت إلى ظهورها كمؤسسة أو هيئة منتدبة، أسندت لها مهام كثيرة ومتنوعة ووظائف شتى ذلك من أجل تدعيم ركائز الاحتلال بالبلاد[2].

جذورها التاريخية:

عند الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 وجراء امتناع الجزائريين التعاون مع فرنسا ومهادنتهم، فتقرر في عام 1833 انشاء هيئة خاصة مكلفة بجمع المعلومات و اعتبارها كجسر يربط الفرنسيين والجزائريين بحيث نجد هدف الجنرال "روفيقو" من إنشاء "الديوان العربي" ربط التواصل برؤساء القبائل لتقرب أكثر منهم وذلك عن طريق المترجمين أو المتخصصين في الشؤون العربية، وإيهامهم بفكرة أن الإدارة العسكرية الفرنسية لا تلحق الضرر إذا تعاونتم معها، والتزامها باحترام عاداتكم وتقاليدكم بتوفير الأمن وحماية مصالحهم الخاصة[3].

وفي عام 1837 تحولت لهيئة إلى "إدارة الشؤون العربية" وهذا ما أدى إلى ازدياد دور العملاء المنظمين إليهما، وبسبب ذلك قرر "بيجو" في عام 1844 تأسيس المكاتب العربية، بصفة رسمية فكانت بذلك الوسيلة الأساسية التي سيستعين بها المستعمر الفرنسي لإخضاع الجزائريين، فتمثلت

1 عباس محمد: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبة الجزائر، 2007، ص 397.

[2] عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، دار البحث، الجزء الثاني، قسنطينة، 1991،ص110.

[3] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص ص 129-130.

مهمتها الرئيسية في تقوية نفوذه وإحصاء الأراضي والتعرف على مجاري المياه والتنظيم السياسي الموجود في أوساط العشائر وتحديد نوعية المداخيل المالية للحصول على الأرباح الكبيرة من خلال جمع الضرائب والقيام بدور القضاء لتنفيذ الأحكام القضائية وتعديلها إلى غاية جلها بموجب القرارين الصادرين بتاريخ 24 أكتوبر و10 نوفمبر 1870، لأن الاستراتيجية في الحقيقة كانت تقوم منذ البداية على تحطيم النظام وقوانين العمل الجزائرية وبذلك تكسير العلاقات الجزائرية، وإقامة نظام جديد يحل محل النظام المألوف عند الجزائريين وذلك تحت غطاء المحافظة على الأمن و توسيع نفوذ الدولة[1].

ظروف إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة:

فكان بانتقال الجنرال هيرتز (G.HIRTEZ) يوم 24 أكتوبر 1954 إلى منطقة مشونش لمقابلة "فرانسوا ميتران" (F.MITTERRAND) لاحتمال حدوث ثورة شرق مقاطعته، والإسراع بإجراء إصلاحات سياسية وإلا ازدادت الأوضاع سوءا، كما طالب أيضا الجنرال شيرير (cherrière) بزيادة عدد فيالق إضافية (مكاتب عسكرية للعمل والاستخبار)، وفي نهاية عام 1954 بداية عام 1955[2] دعت ثلاثة شخصيات إلى إجراء إصلاحات سياسية ووسائل عسكرية إضافية وإنشاء مكاتب عسكرية أو ضباط مختصين في الشؤون الإسلامية، والتي سينفذها الجنرال جاك سوستال الذي تم تعيينه في يوم 26 جانفي 1955[3] من قبل حكومة منداس فرانس (P.MENDES-FRANCE) كأول مقيم بالجزائر لكسب معركة الرهان، وبوقوع انقلاب على الحكومة استطاع سوستال بمساعدة ادغارفور (EDGAR-FAURE) الوصول إلى الجزائر يوم 16 فبراير، ومن معاونيه العقيد كونستانس (CONSTANS) أحد قدماء الهند الصينية والباحثة في علم الأعراق جيرمان تيليون (GERMANE TILLION) والرائد فانسان مونتاي (V.MONTEIL) أحد

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 131، ص136.

[2] جمال خراشي: المرجع السابق، ص 492.

[3] يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص 86.

قدماء شؤون الأهالي، فقام سوستال بزيارة كل من باتنة، مشونش، بانيان، أريس، خنشلة، تبسة، القبائل، الجزائر العاصمة، فاستنتج من خلال زيارته التفقدية بأن الأرض فقيرة والمناخ قاسي، والإداريين كانوا مكلفين بمناطق واسعة المساحة وامكانياتهم ضعيفة، وأن القياد كانوا لا يعرفون اللغة الشاوية، وبعد نهاية رحلته استنجد بـ (جيرمان تيون) واتخذ قرار بتعيين الجنرال غاستون بارلنج، قائدا عاما ومدنيا وعسكريا لاستتباب الأمن في منطقة قسنطينة، لكن على ما تؤكده جريدة المجاهد بأن جاك سوستال بعد زيارته لمنطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، لاحظ أن هناك ثلاثة مشاكل والتي بدورها أدت إلى إنشاء هذه المصالح[1]:

فالمشكل الأول: تمثل في سوء تسيير الجزائر دليل على وجود نظام بلدي مختلط يعود إنشاءه إلى سنة 1875 مقسمة إلى مشاتي ودواوير بقيادة موظفون مسلمون، لكن دستور 1947 الذي ألغى نظريا البلديات المختلطة ولكنه لم ينجح سوى في وقف تشغيل الإداريين، أما **المشكل الثاني** فشل العمليات العسكرية الكبرى للتمشيط بالنسبة لقائد المنطقة العاشرة الجنرال شيريير، ويمثل **المشكل الثالث** في نقص الاستعلامات بغياب الاتصالات والاحتكاك بالشعب، وهذا ما أكد جاك سوستال على وجود نقص في الحصول على المعلومات بالنسبة للإدارة والجيش وقال: (فإن ثمرة الأخطاء المتراكمة إلغاء المكاتب العربية وتوقيف تعيين الإداريين[2].

وفي ربيع عام 1955 قرر الجنرال جاك سوستال بإنشاء قيادة مدنية وعسكرية بالأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) فأوكلها للجنرال "غاستون بارلنج" يوم 30 أفريل 1955 [3]والذي بدوره عمل على إقامة عملية نموذجية بالأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) بفريق يتكون من 19 ضابط من قدماء شؤون الأهالي، وتسعة ضباط من الشؤون الصحراوية، لكنه من خلال التعريف بهذه المصالح، وجذورها

[1] قريقور ماتياس: الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائريين المثالية والواقع (1955-1962)، ترجمة محمد جعفري منشورات السائحي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص 23، ص25.

[2] جريدة المجاهد: قصة قمع الرهيب، 4 المسؤولية الجماعية، العدد 31، 1958/11/1، الجزء الأولً ، 16.

[3] جمال خراشي: المرجع السابق، ص 492.

التاريخية، فبعد انتقاله للمكسيك ومشاركته في حركة الأهالي وتأثره بالتجربة المكسيكية سنة 1932، فكان المعلمون والمساعدون والاجتماعيون والأساتذة ينتقلون من قرية إلى أخرى لتربية الهنود، والغاية هنا هي الهنود في الطائفة المكسيكية، وهذا ما سيطبق في الجزائر من خلال الاندماج ونقل التحديثات المكسيكية من الهنود إلى المسلمين في الجزائر[1].

وهذه المشاكل الثلاثة هي التي كانت وراء إنشاء المصالح الإدارية المتخصصة، والأمر الذي جعله في ديسمبر 1955 يبادر بإنشائها بتاريخ 26 سبتمبر 1955، وأنشئ 700منها، فكان أول ظهور لها في الجزائر يرجع إلى سنة 1832[2].

والتي أنشأت منذ سنة 1833على يد الجنرال (تري زيل) وبعده الجنرال (لامورياس) باعتبارها أول شخصية في هذا الميدان يجيد التحدث باللغة العربية، فكانت نواتها الأولى ضباط الشؤون الأهلية القادمين من المغرب الأقصى، وهم متخصصين في علم النفس والجوسسة ويتكلمون اللغة العربية الفصحى و"الدارجة" علاوة على معرفتهم التامة بالعادات والتقاليد الجزائرية سواء في الريف أو المدينة بحيث أنشأت أولى المصالح الإدارية في أفريل 1955، في شهر سبتمبر من نفس السنة أنشئت رسميا كجهاز مستقل هدفها من تكثيف مصالحها زرع الخوف بين أوساط السكان لمنعهم من دعم الثورة[3].

لكن حسب رأي محمد الصغير هلايلي يرى بأن من بين الأسباب التي أدت إلى نشر هذه الفرق في الأرياف والمدن، ويرجع ذلك إلى أربع مشاكل وهي كالتالي:

- فشل العمليات العسكرية الكبرى أمام ضربات الثوار، سوء تسيير البلديات الريفية و(فشل القيادة/ والباشا آغات) وأعوانهم في كسب ثقة السكان الأصليين، فشل المكاتب الإدارية والمتصرفين في البلديات

[1] قريقور ماتياس: المرجع السابق، ص 27،29.

[2] عمار بوجلال: حواجز الموت (1959/1957) الجبهة المنسية، ترجمة، زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954(د،ب،ن)، ص 130،133.

[3] عمار قليل: المرجع السابق، ص 110.

المختلطة، ومن بين الأسباب كذلك سارع المكتب الخامس في نشر الضباط المتخصصين بغية جلب نفوس وقلوب الجزائريين المسلمين وخلق مناخ يساعد على تطبيق الإصلاحات الفرنسية، ففي مطلع 1955 أحضر من المغرب إلى الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) 18 ضابطا من المتخصصين في الشؤون الأهلية ثم أضيف لهم 250 ضابط[1].

غير أنها ارتكزت في انشاءها على العمل الاستخباراتي وأدركت أنه باستطاعتها القضاء على جبهة التحرير الوطني، إذ استطاعت اختراقها وأخذت السلطات الفرنسية منذ البداية في استعمال خبرتها الطويلة من حيث نظامها العسكري (تسليح الأفراد، عددهم، رتبهم، مصادر التسليح والتموين، غير ذلك) مع تركيز الرقابة الشديدة للشعب و تعيد إحصاءه[2]. فمؤسسة (لاصاص) هي في حقيقة الأمر امتداد لمؤسسة المكاتب العربية، طبقا لمحتوى قرار 1955 فهي مؤسسات مماثلة ومتشابهة لكن الاختلاف الوحيد هو أن الفروع الإدارية الحضرية تعمل وتتدخل في المناطق الحضرية، إذ استحدثت في أول الأمر في المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100.000 ساكن بعدما كانت 30.000 ساكن، ونظوا لفاعلية هذا الجهاز والدور الذي قام به في مقاومة الثورة فقد عم بشكل واسع إلى أن وصل إلى 451 مركز موزعة كالتالي: منطقة الجزائر 145، منطقة وهران 81، قسنطينة 185، وإقليم الجنوب 35 مركز، وقد استخدمت هذه المؤسسات عدد كبير من الموظفين والأعيان والمتخصصين بلغ عددهم كالتالي: 815 ضابط محترف، 354 ضابط احتياطي، 644 ضابط صف، 2881 ملحق بالمصلحة و117 19 (مخازني وقومية وحركة)[3].

[1] محمد الصغير هلايلي: شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي (د.ب.ن) 2012، ص 128-129.

[2] عمار قليل: المرجع السابق، ص 109، 110

[3] محمد العربي سعدوي: المرجع السابق، ص207

كما كانت هذه المصالح في الأصل مكملة للمكتب الخامس والذي يختلف عن المكاتب العربية في مسألة الاختصاصات فقط، وهذا ما أكده "روبير لاكوست" بقوله: "إن الفصائل الإدارية المتخصصة (SAS) التي أنشأت هي استمرار تقاليد المكاتب العربية...."[1].

لأن في الحقيقة مكاتب الأهلية أنشئت كرد فعل للتنظيم السياسي للثورة الذي أقره المؤتمر وادي الصومام.[2]

تشكيل وتنظيم المصالح الإدارية المتخصصة:

أ- تشكيل وتوظيف ضباط المصالح الإدارية المتخصصة:

بمجيء "جاك سوستال" بدل "ليونار جلبت الحكومة الفرنسية بعض ضباط الشؤون الأهلية (لاصاص) لهم خبرة في التعامل مع العرب والبربر، فكانت من بعض القوانين التي وضعها: منع الأطباء من معالجة المقاومين الجرحى وبيع الأدوية والقطن لهم إلا بوصفة طبية، بحيث كانت كل مصلحة تتشكل من ضابط المصلحة (رئيس أو مسؤول المصلحة) وهو عموما ضابط سابق للشؤون الإسلامية، فكان على رأس كل مكتب ضابط يسعى للتغلغل وسط السكان للتأثير على عقولهم واستمالتهم وكسب ثقتهم لأن اللجوء إلى العنف مباشرة يؤدي إلى نتائج عكسية[3].

وبالإضافة إلى وجود نائب المصلحة برتبة ضابط صف، ومستخدمين، وكاتب ومحاسب خاص وخوجة ومستخدمين صحيين كذلك لها طبيبها الخاص وممرضين ورجل اتصال خاص بها وشبكة

---

[1] لخضر شريط وآخرون: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ص309.

[2] غربي الغالي: الاستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام (1956-1957)، مجلة الرؤية مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث، الجزائر، 1997.

[3] هلايلي محمد الصغير: المرجع السابق، ص 136.

استعلامات، وكانت كل دائرة تتواجد داخل أو بالقرب من القرية بحيث كان الضابط من قدامى الهند الصينية أجروا تربص متعلق بالمجتمع المسلم بصفة عامة وبالذهبية الجزائرية بصفو خاصة[1].

فمسؤول (لاصاص) ونائبه كانا ضابطين تابعين والتي قدر عددها في الجزائر إلى 192 في جانفي 1956، ثم ارتفع في سنة 1957إلى 697 سنة 1960، وكما كان يخضع ضابط المصالح الإدارية الخاصة للسلطة المدنية الممثلة في رئيس الدائرة والسلطة العسكرية الممثلة في عقيد أو قائد القطاع العسكري[2].

أما عن شروط التوظيف ضمن المصالح الإدارية المتخصصة والتي تحدث عنها "قريقور ماتياس" أولها لكي يصبح الإنسان ضابطا ضمن المصالح الإدارية المتخصصة وجوب عليه التطوع، مع التعويض، وذلك حسب الرتبة بين 9000 و18000 فرنك، ويجب أن يتحول ضابط الاحتياط إلى وضعية عامل لفترة تتراوح بين 6 أشهر وثلاث سنوات قابلة للتجديد محددة بـ 15 سنة من الخدمة، فالعقيد (إ.نيوكس) (Y.NIOX) والذي بدوره وضح حقيقة التوظيف على أن ضابط الفرقة كان يشغلها دون تمييز (رائد، مساعد أول، أو ملازم أول احتياطي)، مهما كانت الأقدمية في الرتبة مع قليل من الأمل في الترقية، وما يلاحظ على سن الضباط لم يشر إليه إلا في العدد 06 سبتمبر 1956 فقط[3]

فهذا يعني بأن الأقسام الخاصة بالمدن (SAV) كانت تسير من طرف ضابط تحت وصابة رئيس الدائرة المختص بالشؤون المدنية، أما فيما يخص الشؤون العسكرية فقد وضع تحت تصرفها حراسة متألفة من المخازنية وهم جزائريون مجندون في عين المكان تعمل من أجل مصلحة الاحتلال وزرع الفتنة والتناحر بين أفراد المجتمع الجزائري، وبالإضافة أنها كانت تتكون من ثلاثة ملحقين من مصلحة الشؤون الجزائرية مهمتهم الترجمة والمالية والاتصال وعدد من المجندات الفرنسيات المرشدات، وهناك مفرزة لحماية

[1] عمار بوجلال: المرجع السابق، ص 132، 133.
[2] جمال خرشي: المرجع اليابق، ص 491، 492.
[3] قريقور ماتياس: المرجع السابق، ص 35، 39.

المصلحة، مشكلة من عناصر المخزن يتراوح عددهم 30 إلى 50 عنصرا وعتاد مادي، فتمثل نشاط الضباط وضباط الصف بنضالهم مع السكان فعالا، أما بالنسبة للجنود المهيؤون أعيد تجنيدهم في الجزائر أفريل 1956 وهذا ما يدل على أنهم كانوا غير مؤطرين وذلك بسبب نقص الإطارات فاستعملوا لملأ الفراغ وتدريبهم واستغلالهم في عمليات الاستعلامات (لاصاص) فكان يكتفي بعضهم بتعلم الرماية في المشبوهين[1].

وعند انتهاء الضابط يومه كبيروقراطي فيتحول إلى قائد عسكري وتأخذ جنوده تنصب كمين على مقربة من القرية، ولم يكن التحاقهم لمقاتلة جيش التحرير الوطني حوالي مائة من ضباط الصف العسكريين، وبالجوانب الاجتماعية والاقتصادية ة السياسية العادية كتنظيم الاقتراع ومظاهرات التأييد للحكومة، وأن الضباط قادرون على القتال لمحو الإهانة التي لحقت بهم الألمان وفشلهم أمام مصر، فكانت من بين أنشطتهم عقد اجتماعات دورية للسكان للترغيب والترهيب واستغلال المناسبات وأوضاع الشعب لزرع الشكوك والأخبار المزيفة والإشاعات التضليلية[2].

فيذكر أن عملية تكوين الضباط لم تكن عملية تجنيد اجبارية وإنما هي عملية تطوعية سواء الضباط النشطاء والاحتياطيين القادمين من الجيش عن قناعة وإرادة كاملة وكانت تمول (لاصاص) المشاة وجيش المدرعات والقوات الجوية أما المتطوعين كانوا من قدامى الشؤون الأهلية بالمغرب الأقصى الذين أرادوا إكمال مهمتهم بالجزائر لكن وفق شروط من بينها السن المحدد 54 سنة، وكان تصنيفهم يتم حسب دوافعهم للتطوع وهي الرغبة كالتالي: قدامى المحاربين في الهند الصينية: الذين رأوا في المصالح الإدارية المتخصصة وسيلة لتقديم خدمات لفرنسا استغلوا التجربة لإنجاحها في الجزائر، مجموعة الخبراء: كانت لهم دراية بأحوال المغرب العربي واللغة العربية لاحتكاكهم بالجماهير الشعبية[3].

---

[1] رشيد أوعيسى: كراسات هاتموت الست هانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، ترجمة: محمد المعراجي وعمر المعراجي، (د.د.ن)، الجزائر، 2010، ص 213، 392.

[2] ا.عمار بوجلال: المرجع السابق، ص 134،135.

[3] العربي الزبيري: السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 55، 56.

أما بالنسبة للمثاليين: الذين كانت غالبتهم كاثوليك يحملون شعار مساعدة السكان على خطى المبشر الجاسوس "شارل دوفوكو" فقد كان الضباط يختارون أساسا من الشباب القادمين من الجزائر بعد الاضراب الأسبوعي بدون رخصة ومن المجندين والقومية "الفارين" والمشردون المكونون حديثا في فرنسا بادعاء الفرار ولكنهم مرسلون من طرف (لاصاص) (SAS) وجنود كانوا مخلصين للثورة وانقلبوا بدافع القلق والاستياء أو تحت غطاء الحركة الوطنية الجزائرية (MN)، ونضيف المتطوعين للمرة الثانية: ليشغلوا مناصب إدارية، وهناك أصحاب الغايات السيئة: الذين قدموا على أساس أنهم سيعملون في وحدات إدارية هم: المحاسبون وعمال البنوك وأعوان التأمين وممثلي التجارة لكنهم انخدعوا بتوليه المخزن والأمن والكمائن والدوريات بالإضافة إلى ضباط منفصلين (لاصاص) (SAS) احتفظو بعملهم كضباط فيالق[1].

فالشؤون الجزائرية كانت تنظم نوعين من التكوين لصالح الضباط وهما: على المدى الطويل من خلال سنة دراسية كاملة لتعلم حروف اللغة العربية والقبائلية وعلم الاجتماع الإسلامي، ويكتمل تكوينهم بتدريب تطبيقي ورحلات دراسية، مع إمكانية مزاولة الدراسة عن طريق المراسلة، كما أوضح الجنرال "بارسيو"، إن أربعين ساعة مخصصة فقط لتعلم العربية منذ شهر واحد، فكانت الاحصائيات تشير إلى 15 بالمئة عدد الضباط يعرفون اللغة العربية والقبائلية و50 بالمئة يتمتعون بأوليات اللغة العربية، كما نجد أن "س.جوبيرتي" S.JAUBERITE بأنه حفظ 1300 كلمة ولا يحتاج إلى

[1] على الكافي: **مذكرات الرئيس علي الكافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946–1962)**، منفتحة ومزيدة، دار القصبة، الطبعة الثانية، 2011، ص 165.

مترجم، زيادة على ذلك كان الضباط مجهزين بكراسات (بمثابة فهرسة إدارية) مع كشف شهري للاتصال[1].

ب– اختصاصاتهم:

فللمصالح الإدارية المتخصصة متخصصون في ميادين الشؤون الأهلية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ونفسيا، بالإضافة إلى تعيين لجان خاصة لتسيير ودراسة فنون ووسائل الاتصال بالسكان، وعادات وتقاليد المجتمع الريفي بإتقان لهجانة للاندماج فيه[2].

فتعددت اختصاصاتهم منها: تفادي العجز الفادح في التغطية الإدارية والأمنية، واستغلال الاحتكاك المباشر بالسكان لأغراض الحرب النفسية باعتبارها واجهة شبه مدنية[3].

فكانت للضابط المشرف ومساعده ضابط اختصاصات متنوعة تمثلت فيما يلي: محاسب جهاز إرسال وممرضة إلى جانب انتداب طبيبا معلم ومدرب رياضي، بحيث التعداد الريفي والعسكري يختلف حسب احتياجات السكان والامتداد الإقليمي لها، حيث يمكن أن تغطي فصيلة إدارية نطاق ريفيا يضم 2000 إلى 20.000 ساكن[4].

بحيث كان تتمحور أعمالهم في كيفية الاتصال بالشعب ورفع معنوياتهم من خلال المعاملة الحسنة والتظاهر بالشفقة وحسن الاستقبال للمقبوض عليهم والذين ...أنفسهم مع التركيز على تعبئة الجماهير ضد المجاهدين وبعث الإصلاحات الإدارية والاجتماعية، ومن خلال عملية غسل الأمخاخ والترغيب والترهيب لتجنيدهم لمحاربة أعضاء جبهة التحرير الوطني بالدفاع الذاتي مع جلب المعلومات لصالح قوات

[1] قزيقور ماتباس: المرجع السابق، ص ص 45-48.

[2] التقارير الجهوية لولايات الشرق، التنظيمات شبه العسكرية والحركات المضادة للثورة، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المجلد الأول، قصر الأمم من 8 إلى 10 ماي 1984، دار الثورة الافريقية، الجزائر، الجزء الثاني، ص 62.

[3] محمد عباس: في كواليس التاريخ (3) ديغول....والجزائر أحداث وقضايا الشهادات، دار هومة، الجزائر2009، ص 397.

[4] لخص شريط وآخرون: المرجع السابق، ص 313، التعذيب والاستنطاق بالمنطقة الرابعة من الولاية السادسة.

الأمن لمعرفة حقيقة الثورة وتنظيمها داخل القرى والمدن باستعمال الأطفال والعجائز والشيوخ المرابطين وكتاب الإدارة[1].

وكسب ثقة الأهالي، بالإضافة إلى إصدار بطاقة خاصة للعملاء والحركة والعناية بعائلاتهم، ذلك أن الإدارة الفرنسية أصبحت على قناعة بأن الثورة تحظى بتأييد جميع السكان ويكفيها أن تستنطق أيا منهم لتحصل على معلومات هامة تخص المنطقة السرية ومسالكها وعناصرها وربما مخططاتها ومراميها فكانت طرق استجواب الناس واحدة والأسئلة المطروحة عليهم أيضا، وقد قام ضباط المصالح الخاصة بعملية مسح شامل لكل التراب الوطني، من حيث التجمعات السكانية عدد البيوت وعدد أفراد كل عائلة من حيث الجنس والسن والمهنة ثم قاموا برسم خرائط فوضع كل ذلك حتى المساحة بين كل بيت وآخر، وعمدوا إلى ترقيم كل بيت على حدا حتى يصبح من السهل على الجنود مداهمة البيت المطلوب أو المشبوه بسرعة[2].

كما ارتبط عمل (لاصاص) أيضا بالمكاتب الخمسة التي أسسها الجيش الفرنسي وهي:

المكتب الأول: خاص بالأشغال والتعيينات effectifs 1er bureau: personnels,

المكتب الثاني: للاستعلامات على العدو: 2eme bureau :renseignement sur l'ennemi

المكتب الثالث: للعمليات والخطط 3eme bureau: opération, plans **المكتب الرابع**: للتسويق والتموين والتجهيز 4eme bureau: logistique, ravitaillement, Matériels

[1] نفطي وافية: مداخلة حول مراكز الجيش الفرنسي للقمع ومخابر التعذيب والاستنطاق بالمنطقة الرابعة من الولاية السادسة التاريخية 1954-1962، في إطار الملتقى حول الأوراس تاريخ وثقافة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم التاريخ وعلم الآثار ص4،

[2] عمار قليل: المرجع السابق، ص 110.

المكتب الخامس: للعمل السيكولوجي ويختص بالأمور التالية: 5eme bureau action psychologiques

a/ la prise en main de la population وضع اليد على السكان

b/ la prolation du miral de l'armée حماية معنويات الجيش

c/ la prolation du miral de la population[1] حماية معنويات السكان

ت- مدربة الأمن الإقليمي D.S.T

ج- جهاز للحماية المدنية مكلف بالمخابرات D.P.U

ح- مكتب دراسات واتصالات داخل هيئة الأركان **B.E.L** كلف بالعمل السيكولوجي ويعمل مع مركز التنسيق بين الجيوش C.C.L

خ- مركز تعليم للرد إلى السلع ولمقاومة المتمردين .C.I.P.C.G (أنشأ بالجزائر وآرزيو).

د- هيئة ضباط متنقلين (O.I) مستشارين في قضايا العمل السيكولوجي.

ذ- سرايا مكبرات الصوت والمناشير C.H.P.T

ر- مراكز الجمعية الطبية والصحية M.S.A.

ز- الجمعية المجانية[2].

أما عن مراكز تواجد المصالح نجدها في مزارع محصنة والمداشر والقرى وبنيت لها أبراج خاصة وصل عددها إلى 270 برجا تسير من طرف 700 مصلحة تابعة لـ (SAS) وتمتد مسؤولياتها على مساحة تتراوح بين 150 كم إلى 250 كم يقطنها حوالي 2000 إلى 3000نسمة، وتضم الأبراج مدرسة

[1] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 39.

[2] عمار قليل: المرجع السابق، ص 208

ومركز تدريب وقاعة للمعاينة والعلاج ووكالة بريدية، سوق وسكنات عائلية لسلك الموظفين ومركز إداري وفلاحي، وراديو وعربات، وميزانية تسيير، يقع مقرها في برج وسط السكان[1].

فكان ارتفاعها في الأرياف من 30 سبتمبر 1955 إلى 700 في شهر ماي 1960، ونظرا لانعدام المعلمين في الأرياف اضطر الأطفال إلى تلقي دروسهم من طرف عسكريين فتوسع التأطير وشمل حق النساء من خلال إحداث نوادي نسوية منها 300 قسم (SAS) وذلك في إحصاء ماي 1960، كما تذكر أحد التقارير أن عدد السكان المجمعين وصل إلى 1.500.000 نسمة، ومن بين مراكز العدو مزرعة سيدي عابد بنواحي تيسمسيلت خاص بضباط للشؤون الأهلية، (لاصاص)، ومن مراكز التعذيب مركز فيلا المسماة بالعصفور حولت إلى ثكنة عسكرية بالأبيار ومراكز أخرى مختصة بالتعذيب النفسي والجسدي وهي المكتب الثاني بحيدرة[2].

كما تمكنا من إعطاء إحصاءات مضبوطة حول عدد المراكز (لاصاص) في نهاية الثورة التحريرية حسب ...لسنة 1961 بالجزائر إحصاء وزارة التسليح والاتصالات العامة[3].

المهام المدنية والعسكرية للمصالح الإدارية المتخصصة:

1. المهام المدنية:

أ. المهمة الإدارية:

والتي تجعل من مسؤول المصلحة الإدارية الخاصة إداريا ضابطا للحالة المدنية ومحافظا قضائيا، والتعرف على النخب الجزائرية التي بإمكانها الترشح للمجالس المحلية والوطنية[4].

[1] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 178.

[2] عثمان الطاهر عليه: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص 233.

[3] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ضباط الشؤون الأهلية وتصدي الثورة لهم، الجزائر في 1997/09/16، ص 8، 12.

[4] جمال خرشي: المرجع السابق، ص 490.

ويمثل السلطة المركزية والوسيط بين الإدارات الحكومية والإشراف على المفوضيات الخاصة ويحدد ويرسل إلى وكيل الوالي الاحتياجات المحلية ورئيس البلدية والمجلس البلدي ومن مهامه كذلك تحضير الانتخابات العامة، والقيام بعمل إحصائي لعدد السكان وإرغامهم على الارتباط بالإدارة الفرنسية والإسراع بإقامة فروع إدارية يتم الإعلان فيها عند الوفاة والولادة واستخراج البطاقات التعريفية وتقديم طلبات القروض الفلاحية واستلام منح التقاعد[1].

إن مهمة رئيس (لاصاص) ارتكزت على ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

ممثل للإدارة المركزية ينسق ويوجه نشاطات الإدارة الزراعية، الصحة، مد الجسور شق وتعبيد الطرق، الإشراف على البريد كونه مستشارا تقنيا، فبالنسبة لعمله السيكولوجي أخذ صورا وأشكالا عدة منها العمل على تكريس وتعزيز المجال الاقتصادي والاجتماعي والسهر على مراقبة إنجاح الأشغال والإبصار عن كثب فعالية الأداء ومردودية العمل[2].

فبالنسبة لمراكز المهام الإدارية نجد يوسف مناصرية تحدث بهذا الشأن بقوله بأن جيش الاحتلال وضع أعداد من العساكر لتسيير الإدارة في شهر أفريل 1959، بحيث بلغ عدد الرجال696 فردا منتشرين في شمال الجزائر والمناطق الداخلية فكان عدد الإطارات الإجمالي الذي يتكون من 1192 ضابطا و659 ضابطا و1579 من المجندين الفرنسيين و1102 من أفراد القوات الخاصة للشمال الإفريقية يعني (المسلمين) فوصلت قواعد الفصائل الإدارية المتخصصة سنة 1960 إلى 40 قاعدة[3].

[1] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 179، 180.

[2] لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص 313، 314.

[3] يوسف مناصرية: **التنظيمات التي أنشأتها فرنسا لمحاربة الثورة**، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقد بولاية البليدة يومي 24-25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص27، 28.

ب. المهمة الاجتماعية والتربوية:

فهي متنوعة بدور اقتصادي لتحقيق "الحاجة الاجتماعية" للسكان وتنفيذ الإصلاحات الاستعجالية في المناطق المسماة بالهادئة منها: تأمين الرعاية الصحية للسكان بواسطة مركز المساعدة الصحية المجانية، توزيع المواد الغذائية (الدقيق، الحبوب، الأدوية، الملابس)، فتح المدارس ومراكز التكوين المهني المتخصص لتأطير الشباب الجزائري[1].

ج. المهمة الاقتصادية:

بحيث نجد أنها أدخلت بقوة فمن المهام الأخرى وكان ذلك من باب الضرورة حسب نظرة ضباط الشؤون الأهلية لإكمال دورهم بأحسن الطرق وأكثر حيوية باتخاذها عدة أشكال منها: كبناء المساكن وهذا ما سمح بترقية السكن مع توفير مناصب الشغل المؤقت وبالإضافة إلى تحسين الزراعة والرعي في البلاد الجزائرية وحتى الماشية ادعت بأنها قامت بتطوير طريقة تربيتها[2].

وهذا ما يدل على أن الجزائري غير مؤهل لخدمة أرضه ومحكوم عليه بحالة من التخلف الثقافي[3].

بناء السكنات الجديدة:

فمن خلال مخطط قسنطينة الذي أطلقه الجنرال من 2 إلى 5 أكتوبر 1958، من أجل تمويله لعدة مشاريع هامة باعتماده على غلاف مالي 1959 بمليار فرنك قديم وفي 1960 وصل إلى 326 مليار والتي بدورها سمحت ببناء 9000 سكن بالأرياف للمحافظة على إعادة البناء والسكن الريفي الذي كان يفتقر لأبسط شروط الحياة وعدم تكييفها مع الظروف المناخية دليل على أنها كانت مبنية بالطوب والاسمنت المجوف بدون طلاء وسقوف من القرميد المسطح دون دعامات وجاء انتقاده للمواد

[1] الغالي غربي: فرنسا، المرجع السابق، ص 180.

[2] قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص111.

[3] كلود ليوزو: العنف والتعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية، ترجمة،: الصادق إبراهيم سعدي، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص211، 213.

المقررة من طرف مصلحة السكن الريفي، بحيث نجد الضابط فرق الإدارية المتخصصة "داندوك" بإحداثه تغييرات على تصميم السكنات بتوفير الوسائل التقنية والبنائين المتخصصين بعين الشجرة كانت إحدى البلديات الثلاث التي تدخل ضمن الألف مسكن بمنطقة قسنطينة إضافة إلى الشمال الوهراني وجنوبه، وعلى كل مستفيد أن يساهم بأيام من العمل[1].

لكن في الواقع اصطدمت هذه السياسة بعدة مشاكل منها: بعد القرى الجديدة عن مناطقهم الأصلية ورغبتهم في العودة إلى أراضيهم مع عدم تكييف النموذج السكني مع الظروف المناخية والحياة الجزائرية، أما بالنسبة لإنجازات الفرق الإدارية المتخصصة في هذا الميدان بحيث نجد مجموعة من الضباط صبوا جهودهم لتطوير ذلك من خلال الإدلاء بشهادتهم، كما سمح مخطط قسنطينة بتسريع وتيرة بناء الهياكل، أما "أ، مايار" بأن الجنوب كان مهملا لم يشهد لإنجاز مخطط قسنطينة لدى الأهالي الرحل ولتثمين ذلك قامت فرق المخزن بحفر مصاريف جانبية لرفع قذرات البئر، وحوض لتجميع المياه النبع القديم وقيام ضابط آخر "بتازولت عياش" بتهيئة سوق وفرشه بالحصى وأعاد نظام صرف المياه القذرة، والقيام بفتح الطريق وهذا ما يسمح بتشغيل صناعة الفخار لأنها كانت لا تتطلب استثمار كبير، كما نجد النقيب "كومبيت" الذي لاحظ بأن هناك تناقص كبير من حيث أن تقام عدة بيانات وإنجازات من جهة وفي وقت تعذرت فيه الوسائل أو هي منعدمة تماما[2]؟ والسؤال يطرح نفسه من خلال قوله أن الأشغال تعطلت كتوسيع شبكة المياه وتوقفها لتعذر الاعتمادات باستثناء ورشة فتح الطرق مازالت مستمرة لكن دون الحصول على أموالها[3].

فكانت المشكلة الوحيدة هي وجود ميزانية كبيرة لأداء مهمة تحسين مستوى معيشة السكان في سياق إصلاح الحكم المحلي[4].

---

1 يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 28.

[2] لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص 313.

[3] قريقور ماتياس: المرجع السابق، ص ص 112-117.

[4] Chartmut elsenhans : la guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre la passage de la vie république, en langue française en Algére, 2010 p.554.

كما يذكر "هيرتز" بأن الوسائل المالية للأسف كانت ضعيفة جدا، فطرح عليه السؤال: إذن كيف كنتم تتصرفون؟ فكان جوابه أنتم وضميركم، افعلوا ما ترونه صالحا فكان الاعتماد على فرق المخزن الافتراضية للبحث عن موارد مالية لدفع مصاريف الورشة بإحداث مناصب شغل افتراضية للتحقيق من وطأة عجز الإدارة فكل ذلك كان خدمة للمصالح الشخصية لضباط الفرق الغير النزهاء، فنلاحظ على ذلك تناقض صارخ على أرض الواقع كيف يدعون بإنجازهم مشاريع ضخمة ولا يملكون ميزانية لتحقيق ذلك.

تطوير الزراعة وتربية المواشي:

فنتيجة الظروف الماضية الصعبة أثرت كثيرا على الزراعة وطغت عليها مساوئ، وهذا ما أدى بالفرق الإدارية المتخصصة بتغيير الأوضاع إلى الأحسن، للمحافظة على التربة، فكلما كان تجديد القطاع النباتي مستحيل بسبب الماعز والغنم، فإن عملية تطوير الزراعة وجدتها الفرق عمل مشترك يعتمد على تحسين وسائل الاستعلام والمحافظة على التربية يبذل جهد التكوين والتجهيز لرفع مستوى المحصول، وحتى في ميدان الري، كما يذكر "داندوك" مرة أخرى فيما يخص هذا الميدان بنقص البذور الممنوحة للفلاحين، وغياب موظفي الشركة الفلاحية للاحتياط، وعملية إعادة توزيع الأراضي كانت من أهم الإجراءات المتخذة من مخطط قسنطينة مع إهمال الجانب الشرعي في توزيع الأراضي ولا حتى القيام بوضع إحصاءات عن انجازاتهم، فكانت نتائج تطوير الزراعة موجودة في إحصاءات مخطط قسنطينة[1] .

[1] قريقور ماتياس: المرجع السابق، ص ص 125-127.

2. المهام العسكرية:

أ. المراقبة السكانية.

كانوا يباشرون مهمتهم التخريبية لدراسة أحوال الناس، ويجيدون التحدث باللهجات المحلية ويحاولون إحياء الروح القبلية وكل عوامل التأخر والرجعية لعلها تساعدهم على بث التفرقة بين الناس.[1]

كذلك كانت من خلال مراقبة الجزائريين والبحث عن المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة بالثورة تدمير التنظيم السياسي والإداري، بالإضافة إلى تشجيع الجزائريين على الانضمام إلى جانب فرنسا فرديا وجماعيا لضمان التواصل معهم وكسب ثقتهم عن طريق الاعلام والدعاية والمشاركة مع الجيش الفرنسي في العمليات العسكرية ونصب الكمائن، وبإسناد السلطات الاستعمارية لهذه المصالح مهام عسكرية فظهرت المصالح الإدارية المدعمة (SAS RENFORCEES)، وكانت عملية مراقبة السكان وتحركاتهم من خلال مراقبة الرأي العام الأهلي باعتبار هذه المسألة كوسيلة فعالة تتم بالتنسيق مع المخابرات والجندرمة والشرطة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة، وفرض الغرامات والتحقيق في السرقات ومنح الجوازات والرخص والشهادات، فكانت المصالح هي الجهة المخولة على منح رخص نقل البضائع وشهادات الإقامة، كما كان تنقل المواد الغذائية تخضع للمراقبة، مهمتهم مضاعفة عسكرية بالبحث عن المعلومة واستغلالها والتي تمكن من تكثيف العمل النفسي والدعائي بين السكان[2].

ب. المنافسة بين الفرق الإدارية المتخصصة والمنظمة السياسية الإدارية ج.ت.و:

كانت الفرق الإدارية المتخصصة تعي الخطر الداهم للمنظمة السياسية الإدارية التي تقيم بين السكان من أجل إحكام سيطرتها عليهم، ولنأخذ رأيين لضابطين للفرق الإدارية في[3] المنظمة السياسية

[1] جريدة المجاهد: قصة القمع الرهيب، المسؤولية الجماعية، المرجع السابق، ص13.

[2] الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 182-183.

[3] وهو ضابط ينشط في وهران بالفرقة الإدارية المتخصصة، للعين الكبيرة من أفريل 1958 إلى جانفي 1959 ،أعيد نقله إلى الجزائر الصحراوية من 1963 إلى 12 جوان 1964م، وغادر الجيش إلى الحياة المدنية، وهو الآن مدير جهوي لسوق مونوبري، انظر قريقور ماتياس، المرجع السابق، ص305.

الإدارية وهما: "س، هاري" بمنطقة وهران والأخر يدعى"س. بوتييه" ببلاد القبائل يقول الأول "إن المنظمة السياسية الإدارية كانت تبتز السكان وتحكم سيطرتها عليهم وتترصد الجيش و"أكد الثاني إنها" كانت فعالة بممارستها الضغط على السكان و"كلا الضابطين يعترفان أن المنظمة السياسية الإدارية لا تضم عدد كبير من المناضلين في صفوفها ثلاثة أو أربعة أشخاص فقط ووصفوها على حد قولهم أنها كالطامة كلما قطع رأسها تكون لديها رأس آخر فكان موضوع محاربتها هو الشغل الشاغل للفرق الإدارية المتخصصة، فقد وصل إلى درجة اعتراف بعض الضباط على عجزهم لمواجهتها، مثل . أ "مايار"[1] الذي ذهب إلى القول أن المنظمة السياسية الإدارية التي لا نستطيع القضاء عليها نهائيا، وهي تصدر أوامرها بحرية متناهية، وأن ضباط الفرق الإدارية تعرف رؤوس المنظمة ومسؤوليها، وانهم مسجلون لديها وقد ألقوا القبض على أفرادها العديد من المرات ولكنهم يعودون إلى ممارسة نشاطاتهم السابقة فور إطلاق سراحهم، مما اضطر بعض الضباط إلى استخدام وسائل جذرية لتدمير المنظمة السياسية الإدارية، كان بعضها ذا أسلوب متطرف اعتمد على تنفيذ مبدأ القصاص على أعضاء المنظمة، فيما ذهب البعض إلى أسلوب أكثر دهاء ومثال على ذلك قيام الملازم الأول **أنتروب** باستدعاء أعضاء الفرقة الادارية المتخصصة واخبارهم بمسارات خاطئة لدوريات المخازن، فأخبروا بدورهم جيش التحرير الوطني الذي نصب عدة كمائن باءت إلى الفشل، فاتهم جيش التحرير المسؤولين عن المعلومة بالخيانة وتمت تصفيتهم[2].

كانت عميلة محاربة الجيش في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) تكون على شكل انضمام المواطنين فرادى إلى صفوف الفرنسيين أو بشكل عفوي ، وقد تعددت عمليات الانضمام إلى الفرقة الإدارية بعد أن لاحظ الجميع ما تقدمه هذه الأخيرة من مساعدات اقتصادية واجتماعية للسكان، كما نجح بعض ضباط الفرق الإدارية المتخصصة في تنظيم بعض عمليات الاستسلام الجماعي منها اثنتان كان لهما صدى كبير وتركتا بصمتهما في الصراع الجزائري وهما قضية "كوبوست" " Kobus

[1] قريقور ماتياس: المرجع السابق، ص ص153-155.

[2] المرجع نفسه، ص ص 156-157.

Guillet" (جويلية 1957–أفريل 1958م)، وقضية أوليفي قوين Guin Oliver (جوان1957 – جويلية 1958م)[1].

بالإضافة إلى المهام الأساسية المباشرة التي كان يؤديها الجيش لاستكمال العمل الإداري فإن هذا الجيش كان يقدم مساعدات للمصالح العمومية، وينتدب بصفة دائمة ومؤقتة بعض تقنييه للقيام بهذه المهام، وما يقال عن مساعدة المصالح العمومية وأيضا عن الأشغال العمومية والبريد) P.T.Tوشرطة الدولة والإدارة الولائية في العمالات والمندوبية الدائمة للحكومة، وكما تتمثل المهمة العسكرية لضبط الفرق الإدارية في تكوين وتجنيد الضباط العاملين[2].

تكوين الضباط العاملين :

منها الفرق المتخصصة بمدينة (stasbourg) الفرنسية وكان من أهدافه تحضير صف الضباط من القوات المتخصصة إما لإدخالهم للمدارس العليا العسكرية للمشاة العاملين ESNA بالنسبة للمتفوقين، واما إدخالهم لمدارس الأسلحة المختلفة وهكذا تطوع بعض الشباب الجزائريين في صفوف هذه القوات وصاروا ضباطا فيها ومنهم:

- 22 توصلوا إلى الترسيم ونالوا رتبهم في أكتوبر 1958م.
- دخل 35 إلى المدارس التطبيقية وترسموا في 1 أكتوبر 1959م.
- تخرج حوالي 40 ملازما من القوات المتخصصة، وتوزعوا على العمل في مختلف المناطق الجزائرية[3].

ج. ضباط الاحتياط:

كانت هناك ثلاث مدارس رئيسية تأسست سنة 1959م لاستقبال المتربصين من ضباط الاحتياط المسلمين وتتم تنقيتهم بحسب التحضير العسكري العالي وأيضا كان يتم اختيار الاحتياطيين

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 20.

[2] يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 201.

[3] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 20.

والعاملين وفق فحص دقيق وهكذا فإن من هؤلاء المجندين الجامعيين الذين كانت لديهم قدرات ثقافية بحسب نتائج الفحص ويوجهون إلى الفرق المتخصصة في السنة التمهيدية بمدرسة شرشال لمدة ثمانية أسابيع وتخرجت عدة مئات من العساكر الضباط[1] أما صف الضباط فكانوا قد تخرجوا بالآلاف كما ذكر ميادين التخصص منها، صف الضباط اللذين كان يتم توجيههم لمختلف الأسلحة وهي سلاح المشاة يقع في مراكز تكوين الطلبة صف الضباط (فرنسيين ومسلمين) بحسب النواحي القطاعية في وهران ودلس، بجاية داخل مراكز التدريب في فيالق الرماة، أما بالنسبة لسلاح الرماة ويقع تدريبهم في مدفعية التدريب في النواحي القطاعية والهيئات العسكرية بوهران والبليدة والتلاغمة و الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، والأسلحة المختلفة: يتكون أفرادها في مراكز التدريب الجهوية[2].

وفي الأخير نستنتج آن المهام التي أنجزتها الفرق الإدارية المتخصصة كانت تصب في المجال العسكري أكثر من المجال الإنساني، وإن بدا أن الغرض من إنشائها للمراكز والمؤسسات التعليمية والصحية وبناء السكنات كان لتحسين ورفع المستوى المعيشي للأهالي الجزائريين، ولكن الحقيقة غير ذلك فهدفهم الرئيسي كان لمراقبة الدائمة للشعب والحصول على معلومات، وأيضا ليسهل عليها تنفيذ إستراتيجيتها النفسية والدعائية وخنق الثورة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) وكل مناطق الوطن بصفة عامة[3].

[1] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 39.

[2] الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 182-183.

[3] ادومنيك فازال: معركة جبال النمماشة (1954-1962 (مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص118.

المبحث الثالث: قوانين الجنسية والمواطنة من خلال تدابير الإصلاح البلدي في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)

عملت السلطات الفرنسية على إضعاف الثورة بالعمل على دمج الشعب الجزائري سياسيا من خلال إشراكهم صوريا في تسيير البلديات في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) وفي الشرق و كل ربوع الوطن و هذا الإدماج غير المباشر في التسيير للنخب الجزائرية من جهة و إستعمال هذه النخب في جلب المعلومات و التقرب من الشعب لأجل محاصرة الثورة و عزل المجاهدين خاصة عن المدن التي طبقت فيها هذه التجربة منذ صدور قانون الجزائر 1947 الى الإستقلال 1962 ،و رغم هذه السياسة الخبيثة التي أريد بها تقسيم المجتمع و تدمير العلاقات الإجتماعية القبلية إلا أن السكان في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) كما هو الحال في باقي مناطق الوطن كشفوا خطورة هذه السياسة وإعتبروها منفذ أراد به الإستعمار تثبيت هيمنته و عليه قاوموه خاصة ان البلدية تمثل لهمرمز الارتباط المباشر مع عالم الريف في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) التي كانت ترتبط بالقبيلة أكثر [1].

تجربة النظام البلدي في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى):

مَرّت تجربة النظام البلدي بين فترتيْ صدور قانون الجزائر (1947) والإستقلال (1962) بثلاثة مَراحل متتالية. و**شملت المرحلة الأولى** البلديّتين المنتخَبتين في سنتي 1947 و1953 وهِيَ لم تختلف عن المراحل السابقة، ذلك أنّها كرّست نظاما تمثيليّا قائمًا على وجود هيئتين منفصلتين وعدد غير متساو من مستشاري البلديّات ممّا جعل إبقاء الهيئتين أمراً متناقضا مع الأحكام التي أدخلها قانون لامين قاي Loi Lamine Gueye لسنة 1946، الذي يعترف بالمواطنة لكافة سكان المستعمرات الفرنسية. وهذا يعني نظريّا أنّ الرعايا الأهالي، اِبتداءًا من هذا التاريخ، أصبحوا يتمتعون بجميع الحقوق التي تمنحها الجنسية الفرنسية[2].

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 21.

[2] المصدر نفسه، ص 22.

أمّا المرحلة الثانية، فقد كانت نتيجة للتطور السياسي الناشئ عن اِندلاع حرب التحرير الوطني منذ أول نوفمبر 1954 وترتب عنها تعطل السير العادي للمداولات البلديّة بسبب اِنسحاب أغلبيّة المستشارين المسلمين في بلديات الولاية الأولى خاصة. كما أدى تصويت "الأحكام الخاصة"[1]، فضلا عن حالة انعدام الأمن العامة، إلى اِستحالة إجراء اِنتخابات لتجديد بعض المجالس، فكان من

ذلك ظهور مرسوم 11 ديسمبر 1956 الذي أعلن عن حلّ جميع المجالس البلديّة المنتخَبة أمّا في مدينة قسنطينة فقد نصبت في شهر مارس 1958 مندوبيّة خاصّة تخضع إلى مراقبة مشدّدة من قبل السلطات العسكريّة ولأول مرّة في تاريخ الجزائر الإستعماري، ألغى الهيكل الجديد، الذي أسنِدَت إدارته إلى "فرنسي مسلم" هو حسين علواش، تمييز بين الهيئتين بالإضافة إلى إشراك النساء بشكل ملحوظ. وفي الواقع كانت هذه المندوبيّة الخاصّة مجرّد جهاز أفرغ من صلاحياته ووقع تحويلها لصالح القطاع الإداري الحضري[2] Section Administrative Urbaine.

أما المرحلة الثالثة، فقد تمثّلت في عودة الوضع العادي وذلك مع بدايات عهد الجمهوريّة الخامسة، حيث تم تنظيم اِنتخابات بلديّة في شهر أفريل 1959 تميزت بمشاركة النساء المسلمات لأول مرة، وفقا لقرار جويلية 1958[3].

تسمح لنا هذه المراحل الثلاث من تاريخ القوانين البلدية بالأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، والتي يمكن تعميمها على أغلب المدن الجزائرية، بطرح عدّة قضايا ترتبط بسيْر المؤسّسة البلديّة في سياقها الإستعماري ويتعلق أهم سؤال بالوضع القانوني الذي ميّز بين أعضاء المجلس البلدي وخلق علاقة مستحدثة، بل ظاهريّة التناقض، بين مصطلحي "الجنسيّة" و"المواطنة" وهكذا أدت هذه الضغوط التأسيسيّة إلى سيْر غير متواز لمجلس بلدي دُعي فيه المنتخَبون الأهالي إلى التآلف مع التسيير الحديث للمدينة.

---

1 يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 90.

2 Léon Blum: cité par Charles André Julien : l'Afrique du Nord en marche.Paris- 1952. P 278.

3 قرار 3 جويلية 1958 رقم 58-568 الذي أثبت ما قُرِّر في 2 جوان 1958 فيما يتعلق بممارسة النساء الأهالي لحق الإنتخاب.

أمّا الهيمنة الإستعمارية التي مارسها منتخَبو الهيئة الأولى إلى غاية سنة 1959 وكرستها تدخلات الإدارة المتعددة، فقد رهنت بشكل فظيع الممارسات السياسيّة، مُحافظة على رعاية العلاقات الزبائنيّة (les rapports clientélistes)، هذا ما يتجلى من خلال تدخّلات أعيان المدينة الذين كانوا يعقدون ويفصلون المناصب السياسيّة حسب أهوائهم وخدمةً لمصالحهم المباشرة. وفي الواقع، أضفت هذه التصرفات الشائعة والمتداولة في الجزائر المستعمَرة، صبغة غريبة على التطور التاريخي للتقدم السياسي، سواء عند النّخب الفرنسية أو الأهليّة[1]، في حين، تسمح لنا بتسليط الضوء على العلاقات والمبادلات التي لم تتم بين الطرفين من خلال التعارض الذي نقلته الإسطوغرافيات الوطنية[2].

لقد سمح قانون الجزائر الذي أقر بتاريخ 20 سبتمبر 1947 ب" دحض ذلك الوهم الأزلي الذي كانت تبديه صيغة "سياسة الإدماج" دحضاً نهائيّا " وبالتالي لم يستطع قانون الجزائر تحاشي معارضة مزدوجة: صدرت الأولى عن المعمّرين والثانية عن الوطنيين. ورغم ذلك فإنْ ألقينا نظرة فاحصة على هذا الملف، نجد أنّ التغييرات المنتظَرة والمتمثلة في المساواة السياسيّة والمدَنيّة بين الفرنسيين والرعايا، قد بقيت حبرا على ورق. ففي جميع المجالس (المجلس الجزائري والمجلس العام والمجلس البلدي) لم يناقش القانون ولو مبدأ الهيئتين المنفصلتين بِاعتبار أنّ الأولى تمثل الناخبين الفرنسيين وأنّ الثانية تمثل الناخبين الرعايا/ المسلمين. ولم يثبت التكافؤ التمثيلي إلا في المجلس الجزائري أمّا في المجالس المحليّة (المجلس البلدي والمجلس العام) فلم يكن عدد المرشحين "الرعايا" ليتجاوز خمْسي العدد الإجمالي[3].

لقد حجب هذا التباين التمثيلي، الذي كرّسه النواب البرلمانيون لصالح الهيئة الأولى، اِلتباسًا خطيرًا لم يجرؤ أحد على التنديد به. وتمثل هذا الإلتباس في عدم وجود فرق في الحالة القانونية بين المجموعتين السكنيتين الموجودتين في الجزائر، وهذا حسب الأحكام التي أدخلها قانون لامين قاي (17 ماي 1946)، الذي كان يفترض اِرتقاء سكان الجزائر، بِاعتبارهم رعايا فرنسيين –غير مواطنين– إلى مستوى

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 22.

[2] Jean Leca: La Citoyenneté et nationalité, Perspectives en France et au Québec, Paris –Puf - 1991 P.P. 505.

[3] Léon Blum : Op.cit. P. 278.

المواطنة الفرنسية ويعني هذا منطقيّا أنّ تمثيل السكان في قلب المجالس المحليّة لم يصبح قائمًا على التفرقة التي ظلت تميّز بين منتخَبي الهيئة الأولى المتمتعين بحقوق الجنسيّة الفرنسية ومنتخَبي الهيئة الثانية اللامواطنين، لِانتسابهم إلى قانون شخصيّ مختلف[1]. وقد أدّى هذا التناقض إلى اِختلاق مواطنة خاصّة سُمِّيت "فرنسي مسلم" وبالتالي أرادت الجمهورية الفرنسية، بحفاظها على تمييز كهذا، أنْ تدخِل إلى جانب المواطنين الفرنسيين – الواضح إنتماؤهم إلى التشكيلة الوطنيّة (laconfiguration nationale) – تعريفا ثانيا للمواطنة، مُقيّدا بالإنتماء الدّيني ورغم ذلك يعود له الفضل في كسر وهم الإدماج.

لكنْ من الغريب أنّ "إغلاق أبواب المواطنة"، لم يستوقف الضمائر المعاصرة رغم ما يكتسيه هذا النزوح المعنوي (glissement de sens) من أهمية في دراسة عرقلة التجربة البلديّة في وضعها الإستعماري. ومن هنا يستوقفنا هذا التشويه للقواعد الديموقراطية أكثر من مرة أمام طبيعة الدولة والأمة التي تشملها هذه القواعد وإنْ كان التمثيل المبهم لأمثال الجمهورية العليا يعني الهيئتين على حد سواء، فقد تأقلمتا مع هذه الإنحرافات القانونية لأسباب تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة*.

وهو الأمر الذي نلاحظه في سلوك حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريّات الديموقراطيّة (PPA-MTLD) الذي شارك في الإنتخابات التشريعيّة للدستور الثاني (1947) ثم اِنسحب من المناقشات حول قانون الجزائر، قبل أنْ يلتحق من جديد بالسّباق الإنتخابي، ممّا زرع الشك في صفوف مناضليه. **و كمثالا عن انتخابات سنة 1947** ، فقد نقلت صحيفة La Dépêche de Constantine أنّ من ضمن 16234 ناخبا مسجلا، لم ينتخب منهم سوى 5327. وهنا

[1] قرار 3 جويلية 1958 رقم 58-568، المصدر السابق.

* ولد جمال: دردور سنة 1917 وهو جرّاح أسنان ومناضل في حزب الشعب الجزائري PPA، قد سيّر خزينته سنة 1944 وانتخِب بعد أن رشح نفسه في الإنتخابات التشريعية لنوفمبر 1946 على قائمة حركة اِنتصار الحريات الديموقراطية ex PPA MTLD.لمزيد من المعلومات، راجع إلى:
Dictionnaire des parlementaires français: tome 3, 1940-1958, Paris, La Documentation Archives ,127/93 ,Le Fonds des réformes ; française, 1994
d'outre-mer, et les mémoires de auteur: l'indépendance à nord-africaine Étoile l'De ,2001 ,Hammouda éd. ,Alger

يظهر الفارق جليّا بين عدد المسجلين وعدد المنتخِبين، رغم أنّ قائمة حزب الشعب الجزائري PPA-MTLD لم تفز فقط في قسنطينة، بل تقريبا في جميع المدن الجزائرية الكبرى..... [1]

وبالفعل، فازت في دورة الإنتخابات الثانية التي جرت يوم الأحد 26 أكتوبر 1947 القائمة التي قدمتها حركة اِنتصار الحريات الديموقراطية MTLD التي حلّت محلّ حزب الشعب الجزائري PPA فوزا مُعلنا. وكان جمال دردور على رأس القائمة التي شملت 22 مستشارًا للبلديّة، جميعهم منضمون إلى حركة اِنتصار الحريات الديموقراطية MTLD. أمّا قائمة الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري UDMA لفرحات عباس، فلم تفز إلا ب 1731 صوتا. مما أدى إلى اِستدعاء منتخَبي حركة اِنتصار الحريات الديموقراطية MTLD إلى تسيير شؤون المدينة[2] صحبة 34 عضوا من الهيئة الأولى اِنتخِبُوا ضمن قائمة إتحاد اليمين والتجمع الشعبي الفرنسي RPF الذي كان يقوده Eugène Valle. وتمّ خلال الجلسة الأولى للمجلس البلدي التي اِنعقدت يوم 30 أكتوبر 1947 تعيين Eugène Valle رئيسا لبلديّة قسنطينة ب 34 صوتا ضمن ال 35 التي كان يحويها صندوق التصويت. واِحتجاجًا على ذلك، اِمتنع منتخَبو الهيئة الثانية عن المشاركة في الإنتخاب على أساس أنّ "كلّ عضو من الهيئة الثانية قد اِنتخِب مستشارًا، يمكنه نظريّا أن يُنتخَب رئيسًا للبلديّة"[3].

وقد شرح جمال دردور اِمتناع فريقه عن التصويت بقوله: "ما دمنا منتخَبين وفقا لبرنامج محدّد، فمن واجبنا أن نكون مُمثلين لرأي الناخبين الذين وثقوا بنا. وفقا لهذا، إنّنا نندد بالطابع اللاديموقراطي الذي اِتصف به تكوين المجالس البلديّة، حيث نجد الأقلية الأوربية متغلبة عدديّا، بينما تمثل الأغلبية المسلمة أقلية. إنّ هذا خلل فرضه النظام الإستعماري، نظام موجّه نظريّا لتفوق المصالح الفرنسية وهو

1 يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 100.

2 أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 56.

3 Claude Collot : Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale, 1830-1962, Paris, Alger, CNRS-OPU, 1987. p 300.

يدوس على السيادة الشعبيّة. وإننا على اِستعداد للمشاركة في المؤسسة البلديّة والدفاع بكل ما نملكه من طاقة عن مصالح مواطنينا. هذا ووفقا لقناعاتنا السياسيّة، سنمتنع عن المشاركة في اِنتخاب رئيس البلديّة. وليُنظر إلى هذا الموقف كاِحتجاج ضد التعسف الذي يطغى على المصائر في بلادنا"[1].

يبقى الأسلوب معتدلا مقارنة بالشعارات التي وُزِّعَت خلال الحملة الإنتخابية:"مع النظام الإستعماري أو ضده، مع الأمة الجزائريّة أو ضدها، مع قانون الجزائر أو ضده، مع اِنتخاب جمعيّة تأسيسيّة جزائريّة مستقلة أو ضده"[2].

أمّا بقيّة الجلسة فخُصّصت لاِنتخاب مساعدي رئيس البلديّة السّبعة الذين كانوا ينتمون جميعا إلى الهيئة الأولى وهم: Manuel Troussel، Cimino Charles، Etna Luciani، Louis Bize، Albert Joly، Albert Bonici و Berthier André. وعبثاً، جرّب الهاشمي بغريش (من الهيئة الثانية) حظه للفوز بمنصب المساعد الثاني والثالث والرابع. وفي كل مرة، لم يتحصل إلا على 23 صوتا، أي أصوات هيئته زائد صوت واحد. وفي عقب هذه التعيينات، اِحتجّ مستشاران أولهما Drai Henri (من الهيئة الأولى) الذي أشار إلى "قلة التمثيل اليهودي" رغم ثقته في"الوحدة في دار الشعب الحقيقية". أي في المجلس البلدي. أمّا الإحتجاج الثاني، فقد صدر عن جمال دردور الذي دعا زملاءه إلى اِحترام مقررات قانون 12 سبتمبر 1945 الذي حدّد عدد مناصب المساعدين إلى خُمسيْ عدد أعضاء الهيئة الأولى الإجمالي. وهو ما أكده منشور 17 أكتوبر 1947 كما أعرب جمال دردور عن تمنيه بأن يحترم المجلس البلدي هذه القاعدة[3].

وقد أشار محضر هذه الجلسة إلى حوادث عديدة ومنها تعرّض منتخَبي الهيئتين لنزاعات عنيفة. وهو ما جعل رئيس البلديّة Eugène Valle يذعن ويعلن عن تحديد الإنتخابات لتعيين مساعدي

1 Jean Luca: Op. cit . P. 491.

2 Léon Blum : Op.cit. P. 278.

3 In le journal Égalité du 22 novembre 1947, Archives d'outre-mer, FM 81F/691 (élections municipales 1947).

رئيس البلديّة خلال الجلسة التي اِنعقدت بتاريخ 4 نوفمبر 1947. بينما اِضطر كل من Louis Bize، Albert Joly، Bonici Albert و André Berhier وهم على التوالي المساعدون الرابع والخامس والسادس والسابع إلى تقديم اِستقالتهم. في حين طلب الرئيس من المجلس البلدي تعيين مساعدي رئيس البلديّة في إطار اِحترام القانون ممّا اِنجر عنه اِرتفاع عدد المساعدين إلى 11 مساعدا وفقا للنصوص. وهكذا اِكتسبت الهيئة الثانية 4 مناصب، فاز بها كل من الهاشمي بغريش (المساعد 4) وإبراهيم عوطي (المساعد 5) وحسان بوجنانة (المساعد 8) وعبد المجيد بن وطاف (المساعد 11). وهو ما مكن المجلس البلدي من الشروع في تعيين اللّجان المختلفة والمتمثلة في الشؤون المالية والنظافة والأعمال الخاصة بالبلديّة والسكن والرياضة والتربية، وكانت النتيجة أن اِنتقد أحمد بن محمد بشدة في مقال كتبه هذا التوزيع المتفاوت للنفقات كما ندّد بتورط الوالي Petitbon واِعتبره "حكَما غير عادِل"[1]. وبالفعل قد تفاقم الإختلاف من جلسة لأخرى واِشتد الصراع، ممّا تسبب في اِستقالة ثلاثة منتخَبين مسلمين قبل نهاية ولايتهم وهم ابراهيم عوطي وزوبير دقسي وعبد السلام زرطيط. وتمحورت أغلب الخلافات حول ممارسة السياسة داخل الساحة البلديّة، الأمر الذي اِضطر حسان بوجنانة إلى التذكير بأن حضورهم في المجلس هو بصفتهم "منتخَبين للدفاع عن مصالح سكان قسنطينة. فنحن هنا لم نرفع صوتنا ولو مرّة للدفاع عن أفكار سياسيّة، لدينا ساحات أخرى لذلك. أودّ أنْ أضيف أنّ حركة اِنتصار الحريات الديموقراطية MTLD قابلة كل التحديات السياسيّة إذا ما تمّ إدخالها إلى هذه الساحة"[2].

بينما تمثل خط الدّفاع الذي اِتخذه آنذاك (1947) معظم منتخَبي الهيئة الأولى (من اليمين) في إعلان أنّ المجلس البلدي لا سياسي، تبعا لشعار René Casagne رئيس بلديّة الجزائر العاصمة وبوسعنا أنْ نضيف أنّه نظرا لتعصب مواقف الهيئتين المفرط فيه، لم يكن لأيّة مبادرة إلا نظرة سياسية واحدة، وهو ما يتجلى من خلال ما عرضه صالح بعزيز إثر الدورة الأخيرة للبلديّة في قوله: "تصوروا...

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 28.

[2] Cité par Jean, Mélia in le journal Démocratie du 22 novembre 1947, FM 81F/691.

عهد منتخَبي الهيئة الثانية منذ 6 سنوات، العوائق التي لاقيناها، المسؤوليات التي لم تعط لنا. أحيانا كانت المناقشات صريحة و خالصة... وأحيانا كنّا نغادر جلسات المؤتمرات إننا نشاهد متألمين والعصر عصر الذرّة والتلفزيون، أننا رجال أذلاء، فعلا، إننا نُمثل خمس السكان عوض ثلاثة أخماس... طبعاً هذا يتجاوز الإطار البلدي. لكنني أؤكد لكم أنه لمؤسف ملاحظة أنّنا أذلّة على هذا المستوى".[1]

كما لم تنجح حركة اِنتصار الحريات الديموقراطية MTLD خلال الإنتخابات البلديّة لشهر أفريل 1953 في تجديد الفوز الباهر الذي حققته سنة 1947 في قسنطينة، وهذا خلافاً لما حصل في الجزائر العاصمة. وبالفعل هزمتها قائمة الحركة الديموقراطية للدفاع عن مصالح المسلمين التي كان على رأسها شريف بن الحاج سعيد وهو محامي ومُناصر الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري UDMA الذي اِلتحق به عدّة زعماء من الحزب الشيوعي الجزائري PCA. أمّا بالنسبة للهيئة الأولى، فقد تم نقل أكثر من نصف منتخَبي سنة 1947 إلى القائمة التي كان يُسيّرها رئيس البلديّة الخارج Eugène Valle.[2]

ما إن اِفتتِحت الجلسة الأولى للمجلس البلدي الجديد في 8 ماي 1953 وبن الحاج سعيد "يُندّد بحالة الظلم المفروضة على المسلمين: إننا ندخل البلديّة بإرادة العمل من أجل تحقيق مطالبات مفوضينا ومن أجل المساهمة في كل عمل مفيد وبنّاء. ورغم التصويت النسبي المطبَّق في فرنسا على مستوى جميع البلديّات التي يتجاوز عدد سكانها 9000 نسمة، لم يُتح القانون الإستعماري لأغلبية السكان إلا تمثيلا أقليًّا. مما جعل المجلس البلدي لقسنطينة يتكون من 31 مستشارا من الهيئة الأولى و21 مستشارا من الهيئة الثانية أي ثلاثة أخماس لهؤلاء وخُمسيْن لأولائك إنّ زملاءنا من الهيئة الأولى لما قرّروا الإستبداد بمنصب رئيس البلديّة و 8 مناصب مساعدين، هم يتحملون مسؤولية التأزم وهذا من دون سبب بيّن حالة هي أصلا حالة ظلم"*.

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 80.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: المصدر نفسه.

* حسب اِبن عبد العزيز، لمداوي، مستشار للبلديّة اِنتخِب سنة 1953، اِستقال منتخَبي الهيئة الثانية الذين كانوا مازالوا متردّدين بعد اِغتيال علاوة عباس.

وفي الحال تبعه أرزقي براهيمي (من الحزب الشيوعي الجزائري PCA) واقترحه لمنصب رئيس البلديّة مقابل Eugène Valle الذي هزم في النهاية شريف بن الحاج سعيد ب 31 صوتا ضد 21 صوتا. بعدها، اِنتخَب المجلس مساعدي رئيس البلديّة التسعة وكانوا ينتمون كافة إلى الهيئة الأولى وهم: Troussel، Dérommaigné، Cimino، Rousseau، Cazeaux، Ghozlan Bonici، Berthier وLuciani. وتقدم علاوة عباس وعز الدين مزري، كلاهما من الحزب الشيوعي الجزائري PCA، دون نتيجة، لمنصبي المساعد الأول والثاني باسم الهيئة الثانية. واِختتِمت الجلسة بخطاب ل Eugène Valle الذي ذكّر لشريف بن الحاج سعيد أنّه كان مستعدًّا "**لتقديم ثلاثة مناصب مساعدين لمرشحي الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري UDMA [...] لكن الشيوعيين فلا أريد السماع بهم**"[1].

ورغم تعقد المعارضة التقليديّة بين الهيئتين بسبب خلافات مذهبية، إلا أنه ابتداء من نوفمبر 1954 تم وضع هذه التوترات التي طالما أرقت المداولات جانباً، في شهر جويلية 1955، وُضِع كل من عز الدين مزري وإبراهيم أرزقي وحسين مساد تحت الإقامة المحروسة في الجنوب القسنطيني (الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)) وقد ندّد شريف بن الحاج سعيد بإجراء الإبعاد هذا خلال الجلسة الأخيرة للمجلس البلدي التي جمعت الهيئتين وبالفعل، بدأت مقتضيات الحرب تؤثر على مجرى الأحداث وهو ما دفع منتخَبي الهيئة الثانية إلى الإنسحاب من المداولات، هذا إنْ لم يقدِّموا اِستقالتهم كالسّيد حسان علي، خوفا من ردود فعل جبهة التحرير الوطني. وقد تبعهم حتى بعض منتخَبي الهيئة الأولى من بينهم Blanc، de Binisti وAlessandri[2].

وبعد اِغتيال علاوة عباس، منتخَب الحزب الشيوعي الجزائري PCA، بتاريخ 20 أوت 1955، لم يعد المجلس البلدي يضم سوى منتخَبي الهيئة الأولى ورغم فصله من مُمثلي الهيئة الثانية، فقد واصل

[1] جريدة المجاهد: قصة القمع الرهيب، المصدر السابق، ص 13.

[2] قريقور ماتياس: المرجع السابق، ص 117.

المجلس نشاطاته حتى بعد تاريخ 11 ديسمبر 1956 إلى أنْ عوّض بالمندوبيّة الخاصة التي عيّنت السلطات العسكرية أعضاءها في 19 مارس 1958[1].

الجنسيّة وإنكار المواطنة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى):

بدا المجلس البلدي بعد أول نوفمبر 1954 بالخصوص كمجلس مزدوج، كان يحتك فيه مواطنون فرنسيون ومواطنون مسلمون غير فرنسيين. وقد شكلت هذه التجربة المتناقضة ميزة للجمهورية الفرنسية داخل المستعمرة حيث كان رفض تطبيق مبدأ المساواة سبب فشل النموذج السياسي للمواطنة. الحاصل أنّ الجمهورية الفرنسية أعدّت وحافظت على أشكال الإقصاء من الميدان السياسي. ولعلّ أهم دليل على ذلك يكمن في وجود قانون ذاتي مختلف (يخصّ المسلمين) اِعتُبِر متناقضًا مع القانون المدَني الفرنسي وكافّة الحقوق المدَنية والسياسيّة. هذا وإنْ كان من المفروض أنْ ينتهي قانون لامين قاي إلى إلغاء الحاجز الذي كان يفصل بين الهيئتين حتى الآن*.

إنّ الرفض الذي عبّر عنه مُمثّلو الإستعمار والتّأييد الذي حظِيُوا به من طرف مجلس النواب إثر المداولات حول قانون الجزائر ينطقان بالكثير عن تفضيل "المواطنة الجزئيّة". وبالتالي جاءت سياسة الإدماج التي خصّت الأوروبيين وحدهم متبوعة بِإستبعاد البقيّة المستعمَرة إلى غاية صدور قانون 1946 وهو ما يشرح لماذا ظل الإنفساخ قائما بين رعايا الأمس الذين اِرتقوا بقوة القانون إلى مرتبة المواطنين وبين المواطنين "الحقيقيين". إلا أنّ حرمان جزء من السكان من التّمتع بحقوقهم المدَنيّة والسياسيّة يُعيد وضع مبدأ المساواة ذاته موضع تساؤل كما يخالف روح العقد الإجتماعي الذي يساهم في بناء المؤسسة البلديّة (organisation communale'l)[2].

---

[1] علاوة، عباس، كان صيدليا بقسنطينة وابن أخ فرحات عباس. وفي نفس اليوم نجا الشريف بن الحاج سعيد من عمليّة اِغتيال.راجعْ إلى صحيفة La Dépêche de Constantine، 22 أوت 1955.

* حُلت في هذا التاريخ جميع المجالس المنتخَبة في الجزائر.

[2] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 23.

إنّنا أمام تطبيق منفرد لقوانين وقرارات المواطنة في وضعيّة إستعمارية؛ تطبيق أبقى على هامش حدود المدينة رعايا هم قانونيًّا فرنسيين ومن ثمّ مالكين جميع خاصيّات الجنسية الفرنسية وقد ثبت على المدى البعيد أنّ هذه البنية ضعيفة ومآلها الفشل: وما دام طريق الإدماج موصداً، فإنّه طريق القطيعة سيفرض نفسه. لقد برّر أنصار هذه الوضعيّة القانونية الراهنة موقفهم بخوفهم أمام اِرتفاع العدد. علاوة على ذلك، سيتبنى هذه الحُجّة القانونية الوطنيون الذين دخلوا المنافسة وهذا مع اِستبطانهم في غير وعي طرح معادلة فقهية قانونية للعلاقات بين المواطنين واللامواطنين.

كما عبّر جميع منتخَبي الهيئة الثانية، بغض النظر إلى اِنتمائهم السياسي، عن عدم المساواة بلفظي "الأقلية" و"الأغلبية". غير أنّ الأمر يتعدّى بكثير الحساب التمثيلي لطرف أو لآخر داخل المجلس البلدي. ففكرة "المواطنة دون حقوق مدنيّة"[1] تعني الرّفض مادام الأهالي المسلمون، ولو أنهم أصبحوا رسميّا فرنسيّين–مسلمين، غرباء عن المدينة ومن هذا الجانب، تبدو "تناقضات الشمولية الصارمة المطبّقة على الواقع الإستعماري"صارخة[2].

إنّ الثنائية مواطنة–جنسية تحدّد نموذجَ رابطٍ قانوني يجمع بين الفرد و الدولة من جهة و يشارك في بناء الهويّة الوطنية من جهة أخرى. بالنسبة للحالة الجزائريّة، ألغت الجماعات المختلفة بعضها بعضاً من هذه الأمّة المتخيّلة[3] والتي لا تدرَك إلا من خلال التقسيم وإعادة التوزيع. ومن ثم أدى هذا الإختلاف الذي يُثبّت المعيار العرقي أو الثقافي لصياغة المواطنة إلى إفشال أقوى الإرادات الراغبة في "بناء المدينة جماعيّاً"[4] وهكذا نجحت السياسة الإستعماريّة في إفراغ المواطنة من معناها كنمط سديد لتقسيم العمل

[1] Pierre, Rosanvallon : Le Sacre du citoyen, histoire du suffrage universel en France, Paris, Gallimard, 1992, p. 427 et suiv.

[2] «Les contradictions de l'universalisme jacobin appliqué au fait colonial » Id, p. 432.

[3] Benedict Andersen : L'Imaginaire national, réflexions sur l'origine et l'essor du nationalisme, Paris, La Découverte, 1996

[4] Simona Cerruti : «Processus et expérience: individus, groupes et identités à Turin», in Jacques Revel dir : Jeux d'échelles, la micro-analyse à l'expérience, Paris, Gallimard-Seuil, 1996, p 200.

السياسي. إنّ إنكار المواطنة الذي ترجمته صيغة "فرنسي مسلم" هو حقّاً منبع إضطهاد حسب المعنى الذي إستعملته[1] Hannah Arendt.

ومن الواضح أنّ التعامل المختلف الذي خصّ الفرنسيين المسلمين كان يسعى إلى إبقاء ممارسات تعسّفية تؤدّي لا محال إلى الحرمان الفعلي من حقوقهم المدَنيّة وكأنهم أجانب. في هذا الصدد، إنّ الجمهورية الفرنسية فشلت في مهمتها في مَدّ نموذجها لتنظيم وإدماج المجتمع المدَني وإلى حدٍّ ما، "الفرنسيون المسلمون" هم دون وطن (apatrides) لا أحد عبّر أفضل من فرحات عباس عن هذه الحيْرة أمام إغلاق أبواب المدينة وعن هذا الفصل بين الجنسية وممارسة المواطنة وتلقائيّا، وُجدَت التجربة البلديّة عكس التصور الذي يفترضها "**ساحة مقبولة لإعادة التوزيع**". غنيّا عن هذه الحدود وعلاوة عن العلاقات شبه الدائمة، جرّب مستشاري البلديّة التّابعين للهيئة الثانية قلب العلاقة التغلبيّة هذه لصالح تركيبة إجتماعية وسياسيّة جديدة تستجيب لمبدأ المساواة في الأدوار والمهام الواجبة على الجميع على حدّ سواء، إنّ ما يتجلى من نشاط المشاركة (participative action'l) للمنتخَبين المسلمين، هو دخول المجتمع المحلّي بدوره في سباق التشييد السياسي. كما ساهم التأييد الذي حظِي به المرشحون وبرنامجهم في إعادة بناء السّاحة السياسيّة فخلق ديناميكيّة جديدة كمُقدّمة لتغيير إجتماعي[2].

ولعل ما صادفه هذا النمط من التنظيم من نجاح يعود نسبياً إلى رفع التحديدات التي كانت تمارس الضغط على جماعة الناخبين. فإبتداءًا من سنة 1946، إتسعت جماعة ناخبي الهيئة الثانية إلى جميع المسلمين البالغين أكثر من 21 سنة، بينما ظلت النساء مُهمّشات[3].

[1] Hannah, Arendt : Les Origines du totalitarisme, Paris, Gallimard, 2002.

[2] Alain, Garrigou : Histoire sociale du suffrage universel en France, 1848-2000, Paris, Seuil, 2002.

[3] Simona Cerruti : op. cit, p 201.

المراسيم الإجرائية للإنتخابات:

اِنحرفت فكرة الإقتراع العام في الجزائر بسبب وجود هيئتين اِنتخابيتين مفترقتين ولم تعرف الإنتخابات العامّة تعبئة مُتزايدة إلا بتطور الحركة الوطنية. فمُجرّد تحديد جماعة الناخبين كان قد أعاق إمكانيّة تدرب المواطنين على ممارسة الإنتخاب[1] (apprentissage citoyen'l) وبالفعل، كان التسجيل على القوائم الإنتخابية مقيّدا بشروط عِدّة؛ حيث جاء فتح الهيئة الإنتخابية لجميع المسلمين البالغين21 عاماً، سنة 1946، في سياق عسير ومنطبع بتدابير القمع التي تبعت مظاهرات 8 ماي 1945 كما يجب لفت الإنتباه إلى التباطؤ الذي أبدته الإدارة المحلية في تطبيق القرارات الجديدة، وأعلمت صحيفة La Dépêche de Constantine في 21 جانفي 1946 أنّ "المواطنين الفرنسيين المسلمين الذين لم يشاركوا في اِنتخابات سنة 1946، بأنّ اللّجنة الإدارية قد ألغتهم تلقائياً خلال جلسة 3 جانفي 1947 على أساس أنهم تركوا البلديّة نهائياً. لكنّهم ووفقا للقانون، لديْهم الحق في الإحتجاج ضدّ هذا القرار بتقديم طلب لرئيس البلديّة (مكتب المصلحة الإنتخابية) قبل تاريخ 4 فيفري 1947".[2]

لا بأس! كتب الناخبون للجريدة وتمرّدوا ضدّ هذا القرار مُتذرّعين بأنّ "القانون لا يُشير إلى طرد من لم ينتخبوا" وجاء الجواب سريعاً وتلخص في ردّ الحُجّة التي قدِّر بأنّها غير مقبولة؛ واِستنادًا إلى قرار تنظيمي ل 2 فيفري 1852 وإلى قانون 7 جويلية 1874، رأت اللجنة الإدارية المكلّفة بمراجعة القوائم الإنتخابيّة أنّهم تركوا البلديّة نهائيّا[3].

وهكذا أصبحت الهيئة الإنتخابيّة، بعدما كانت تضم حوالي 20587 مسجّلا في اِنتخابات سنة 1946 للدستور الثاني، لا تضم سوى 16234 مسجّلا في الإنتخابات البلديّة لأكتوبر 1947، إنّ إجراءاً كهذا يُعطينا فكرة مسبقة عن الحملات الإنتخابية وعن أسلوب تكوين قوائم

[1] Claude Collot : op. cit, p 301.

[2] وزارة الإعلام والثقافة: المرجع السابق، ص 50.

[3] La Dépêche de Constantine 26-27 octobre 1947.

المرشحين وعن المواجهة العنيفة بين المرشحين المتنافسين داخل نفس الهيئة وبين الهيئتين. وأما الجرائد المحلية، فقد نسخت مدى المجادلات والتنديدات والضغوط بشكل نسبي. أخيرًا، إنّ التدخّل المتعمَّد للإدارة الفرنسية في تنظيم الإنتخابات أصبح مُمارسة متداوَلَة وعلى العموم، فهي سابقة لتوسّع جماعة الناخبين مع فرق واحد يكمن في أنّ الإدارة لم تعد تخفي ممارساتها وهذا اِبتداءًا من تنظيم اِنتخابات شهر أفريل 1948 لتعيين مُمَثلي المجلس الجزائري. حيث صار اِنشغالها الرئيسي هو صناعة قائمة بشخصيّات طيعة[1].

وهكذا لتحاشي عودة حركة اِنتصار الحريّات الديموقراطيّة MTLD، تدبّرت الإدارة الفرنسية بحيث أيّدت قائمتين خلال اِنتخابات أفريل 1953: الأولى قائمة مستقلة على رأسها صالح بن جلول والثانية قائمة عمل محليّة مع حسين علواش، لمواجهة قائمة الإتحاد الديموقراطي للدفاع عن المصالح القسنطينية (الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري PCA & UDMA) وقائمة الإتحاد للدفاع عن الحريات الديموقراطيّة والنشاط البلدي (حركة اِنتصار الحريّات الديموقراطيّة MTLD)*.

في الدور الأول، أخفقت قوائم الهيئة الثانية الأربعة مما تسبّب في اِزدياد التوتر بين مختلف المرشحين ما بين الدورين. وهوجم حسان بوجنانة، نائب رئيس البلديّة 1947-1953 (من حركة اِنتصار الحريات الديموقراطية MTLD) في شجار أثاره أنصار الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري UDMA يوم السبت 3 ماي 1953 أي صبيحة الدور الثاني، حيث تلقى ضربة قويّة على الرأس وما كان لينجوَ لولا تدخّل الشرطة التي نقلته على عجل إلى المستشفى. وعاد الفوز في النهاية إلى قائمة الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري PCA & UDMA.

[1] أحداث الثورة في الأوراس، المصدر السابق، ص 28.

* نودِيَ حسين علواش في شهر مارس 1958 لترؤّس المندوبيّة الخاصّة واِنتخِب رئيسا لبلديّة قسنطينة في شهر أفريل 1959.

ولكن هل القائمة مدينة بنجاحها للمساومات التي صرّح بها رئيس البلديّة الذي خرج إثر الجلسة الأولى للبلديّة الجديدة (مشيراً إلى المحادثات بين بن الحاج سعيد وEugène Valle)؟

مرّة أخرى، فإنّ نموذج اِنتخابات 1953 يُعطي فكرة عن ظاهرة الزبائنيّة التي كانت تطبع العلاقات بين المؤسسة (الإدارة) ومختلف الممثلين السياسيّين وفعلا، يصعب علينا فهم التكوين المختلط للقائمتين "المحليّة" و"الحرّة" (أعيان ومُرَشَّحون مُتسترون) بطريقة أخرى. حيث لم تتردد الإدارة، أمام الأحزاب المنظِمة، للجوء إلى "سماسرة إنتخابيين بهدف حمل الناس[1]" لِمنح أصواتهم لهذا أو ذاك من المرشحين. وقد كان هؤلاء السماسرة ينظمون الوفود الإنتخابية ويُثيرون الشجارات ويمدحون فلان وطبعاً يَعِدون بمكافاءات عديدة في نهاية المطاف[2].

إنّ اِنتشار هذه العلاقات الزبائنيّة قد حرّف الفعل الإنتخابي الذي أصبح عبارة عن علاقة تبعيّة شخصيّة متوجة بإعادة توزيع موارد ماديّة. بل نلمح وراء هذه المبادلات الخفيّة تعدد التلقيّات الإجتماعية (la diversité des réceptions sociales) للنشاط السياسي في سياق إستعماري، ومن دون شك إرادة سيطرة ومراقبة مجموعة على كل المجتمع. ولقد جاءت جسامة أساليب التزوير بقدر الإمتيازات التي كان يجب حمايتها، الأمر الذي ندد به، على حدّ سواء، الوطنيون (جريدة *المغرب العربي*) وشخصيّات سياسيّة صُدِمت عميقاً بهذا السلوك. كما شكا الكثير من المرشحين من المصاعب التي واجهتهم إبّان الحملة الإنتخابيّة من قاعات مرفوضة أو مغلقة ومناشير غير مطبوعة[3].

وفي الواقع، إنّ "فبركة" الإنتخابات هذه، التي وُضعت كحاجز أمام تقدّم الوطنيين الحتميّ، قد شكلت دافعاً قوياً لإفشال النظام الإنتخابي والتنديد به، حيث جاء إجراء الإحجام صارخًا: إثر إنتخابات 1947 قاطع الناخبون صناديق التصويت وهذا في جميع المدن الكبرى: كانوا 75% في قسنطينة و60% في وهران و55% في الجزائر العاصمة. أمّا القاعدة الإجتماعية التي تبنّت شعارات

---

[1] Rapport SLNA, 12 décembre 1951, Archives d'outre-mer, Fonds des Réformes 93.

[2] أحداث الثورة في الأوراس، المصدر السابق، ص 28.

[3] وزارة الإعلام والثقافة: المرجع السابق، ص 30.

حركة اِنتصار الحريات الديموقراطية MTLD فلم تتوهّم كثيرًا ولو أنّ هذا السّباق كان سيُبدي التجذر الحقيقي للحزب[1].

وتمّ شرح مدى هذا الإحجام بتأثير سلسلة متتالية من الأسباب على المشهد السياسي لما بعد الحرب، كقمع مظاهرات ماي 1945 والملل الناشئ عن مضاعفة الإنتخابات العامّة والتزوير وليس بالمؤكّد إطلاقاً أنّ أهميّة السباق الإنتخابي كانت حقيقيّة ومتبادلة لدى الجميع. فنظراً لضعف مستوى التعليم في المجتمع الذي كان منشغلاً أكثر بمصاعب الحياة اليومية، لم تكن المشاركة الإنتخابيّة من ضمن أولوياته. ومن جهة أخرى، لعب تضخم المجتمع المدني بسبب النزوح الريفي الهامّ لسنوات 1940 دوراً في إيقاف المشاركة الإنتخابيّة، بدلاً من أن يشكل مصدر تعبئة سياسيّة. هذا لا يعني أنّ السيْر السياسي (le processus politique) كان غائبا تماماً، ولكن كان لابدّ من الأخذ بعيْن الإعتبار توابعه المعقدة في بناء المواقف السياسيّة. وبصيغة أخرى، يظهر أنّ الإمتناع و المشاركة في الإنتخابات لا يعكسان حتميّاً اِهتماماً سياسيّاً[2]، بل تبدو درجة الوعي السياسي تأخذ أهميّة أكبر عند سكان أكثر حُريّة ومن ثمّ أكثر إحساسا بمُراودات زُعماء مُختلف التيّارات السياسيّة.[3]

إنّ هذا الإحتكاك المباشر مع سكان غير مُدرّبين على سريّة الإنتخاب وعلى ما يكتسيه من معنى، لا يكفي لتأسيس خيار اِنتخابي مُحَرّر من الإرغامات المرتبطة بالإنتماء الجماعي.

لقد تجنّدت الجماعات السياسيّة المختلفة عَشيَّة الإنتخابات العامّة وقد سمحت الجغرافية الضيّقة للمدِينة بتحقيق إشهارًا مؤكداً لِمُعظم مظاهراتهم؛ حيث تركزت جميع النشاطات في مساحة توافق منطقة الصّخر (Le Rocher) وتمّ إدخال بعض التعديلات على خطابات الزعماء السياسيّة لتكون أكثر اِنسجاماً مع الحضور فلم يُضايق الخطباء لغتهم بحذاقات البرامج السياسيّة التي أعدّتها مُديريّة الأحزاب

[1] جريدة المجاهد: قصة القمع الرهيب، المصدر السابق، ص 13.

2 قريقور ماتياس: المرجع السابق، ص 118.

[3] Alain Canigou: Histoire Sociale du Suffrage Universel en France. 1848 – 2000. Paris. 2002 P. 180.

بل إستعملوا لغة بسيطة رغم أنّها كانت تأخذ نبرة راديكالية حال تطرّقها إلى مواضيع الحملة الانتخابية و يبقى المجال مفتوحاً لدراسة خطابات الحملات لمن يريد إبراز التّحرّي التاريخي (investigation'l historique) للرؤى النابعة من المؤسسات الرسميّة والتعرّض لتاريخ المصطلحات السياسية في سياق إستعماري*. ولجلب إستفتاء الجماهير الشعبيّة، لم يتردد مُرشحو حركة إنتصار الحريات الديموقراطية MTLD أمام إستعمال وبكثرة "**العبارات المُجنّدة** الأكثر نجوعًا والمشبّعة بالحماس الديني"[1] كالوطن والدين والديموقراطية التي إختلطت في دفعة واحدة وإستعمِلت كمؤشرات لسيْر الفكرة الوطنية.

أمّا بالنسبة للسياسة البلديّة، فلم يكن بوسع منتخَبي الهيئة الثانية إلاّ أن يقترحوا وعودًا غامضة لصالح الدفاع عن مصالح ناخبيهم. ولكن أيّ أثر سيُحدِثه، لدى ناخبي المستقبل، تشابك كهذا للشعارات مع كثافة المراجع المنقولة ؟ بل ليس لنا سوى أن نلاحظ الفجوة الموجودة بين الدّعوات التي كانت تطرح القضيّة الوطنيّة وبين غرض التعبئة الفورية الذي كان يسعى إلى الإنسجام في التشكيلة البلديّة (la configuration municipale). ورغم ذلك يُحسن أنْ نشير إلى أنّ فضل هذه الحملات الإنتخابيّة هو أنّها إسترجعت التوترات المستتِرة التي كانت تشمل العلاقة بين المواطنة والجنسيّة والتي أرادت الهيمنة الإستعماريّة حجبَها. أمّا الرأي العام الذي كان يسعى إلى الظهور، فقد وجد نفسَه رهيناً بين قطبيْ الثنائيّة مواطنة/ جنسيّة ومن ثمّ موجهّا نحو حلّ القضيّة الوطنيّة. ولأنّه كان منشغلا بالتعبير عن رغبات الجماهير "المسلمة"، أهمل مختلف الأشكال المرتبطة بالمواطنة وهو ما أدّى إلى تقوية الإحساس بالإنتماء إلى نفس الأمّة الوطنيّة. ولم تترك هذه الحركة لبناء الهويّة السياسيّة إلا مجالا ضيّقاً

* حول مسألة معنى المصطلحات، راجع إلى:

Gérard, Noirel, «Socio-Histoire d'un concept, les usages du mot 'nationalité' au XIXe siècle », Genèses ,n°20, septembre 1995, p.4-23.

1 Mahfoud, Kaddache : Histoire du nationalisme algérien, question nationale et politique, 1919-1951, Alger, SNED, 1980, p. 13 et suiv.

لممارسة فرديّة مستقلّة. في حين، نلاحظ أنّ التنافس الإنتخابي أو الإحجام قد شاركا في تمتين هذا الإحساس بالإنتماء إلى نفس الأمّة الوطنيّة خاصّة أنّهما اِستوليا على السّاحة العامّة*.

قوانين الإصلاح البلدي 1956 في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى):

لقد جاء الإصلاح البلدي الذي طالما كان منتظرًا في رائعة الحرب. وهكذا بعد أن انتخبت "الأحكام الخاصة"، إلتزمت حكومة Guy Mollet عبْر قرار 28 جوان 1956 ب "تغيير بلديّات الجزائر المختلطة إلى بلديّات خاضعة لقانون 5 أفريل 1884"[1]. في الجزائر، وضع Robert Lacoste، الوزير المقيم، جميع آماله في تحقيق هذا الإصلاح الذي كان يهدف إلى تشجيع عودة السّلام. وبالفعل اِعتُبِر أنّ تأسيس هيئة واحدة واِنتخاب المجالس بالإستفتاء العام كان ضروريّا ل: "ممارسة المسؤوليّات وللتكوين التدريجي والسريع لنخب حقة". إلا أنّ الإصلاح اِصطدم بضخامة عمليّات تحديد المساحة العقارية للبلديّات الجديدة التي كان يجب إنجازها في المناطق الموجودة تحت حراسة عسكريّة عالية[2]. وقد نتج عن ذلك تأسيس 1468 بلديّة في نهاية سنة 1957 ليرتفع عددها إلى 1525سنة 1959 لكنّ الإنتخابات المنصوص عليها ستتأخر ولن تجري قبل شهر أفريل 1959 مما كانت نتائجه حلاّ مؤقتّا تمثل في المندوبيّة الخاصّة طيلة الوقت الضروري[3].

وتمّ في قسنطينةّ حلّ المجلس البلدي فعلا في شهر ديسمبر 1956 وفي الواقع اِستمر المجلس البلدي في التفرّغ لمهامّه مع مستشاري الهيئة الأولى فقط إلى غاية 19 مارس 1958 وهو التاريخ الذي أقام فيه Jacques Aubert، الكاتب العام لعمالة قسنطينة، المندوبيّة الخاصّة لقسنطينة. ولقد كرّم هذا الأخير رئيس البلديّة Eugène Valle والوالي Maurice Papon تكريمًا مزدوجًا ولم يُشِر

* كانت منطقة شمال الجزائر مجزءة بين بلديّات ذات الصلاحيّات التامّة (التي تفترض وجود أغلبيّة سكانيّة أوربيّة) خاضعة لقانون 1884 وبلديّات مختلطة (مُتضمّنة أغلبيّة سكانيّة أهليّة). وكان قانون الجزائر لسنة 1947 قد نصّ على إلغائها. لكن في سنة 1956، كنا لا نزال نحصي 78 بلديّة مختلطة و333 بلديّة ذات الصلاحيّات التامّة.

[1] أحداث الثورة في الأوراس، المصدر السابق، ص 28.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 80.

[3] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 29.

أحد إلى الحرب. لكنّ مفاوضات المندوبيّة الخاصّة الواردة في السّجل العادي لمداولات المجلس البلدي (السّجل رقم 120) تتضمّن الإمضاء المضادّ للعميد قائد منطقة الشمال القسنطيني و الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) و لأول مرّة حدث التحام بين المندوبين الأوربيين ال 25 الجالسين إلى جانب المندوبين المسلمين ال 31 (56 عضو في الإجمال) تحت رئاسة حسين علواش. وكان يساعده 11 نائب رئيس وهم:Eugène Valle (رئيس بلديّة قسنطينة 1947-1956) وحميدة بن شيكو وMarcel Bort، Michel Bousquet، Maurice Dessens، Jacqueline Febvre، Elie Stora ومحمد الشريف بن مصطفى وحاج عبد الكريم خطابي وصالح مبارك ومصطفى رودسلي[1].

وأخيرًا، حققت عدّة مكاتب وحدتها (كالمكتب الخيري للأوربيين والمكتب الخيري للمسلمين). ويندرج خطاب حسين علواش في نطاق "القالب القانوني الذي ينبغي في نظرنا أن يُطبَّق بطريقة مخلصة وسريعة وتامّة وحُرّة، ووفقا لنفس الكلمات التي اِستعملها السيد رئيس المجلس ليس هنا من مسلمين أو نصارى أو يهود، إنّما هناك فقط جزائريون عازمون على العمل لصالح السكان في إطار فرنسي"، وأنهى بأن وجّه "اِعترافا حارّا للسيّد Papon الذي عرف كيف يجمع شمل الطاقات في الشرق الجزائري". وهكذا تركت المندوبيّة الخاصّة مكانها لبلديّة اِنتخِبَت بالإستفتاء العام؛ إستفتاء مفتوح للرجال وللنساء على حدّ سواء، بهيئة موحّدة في 27 أفريل 1959. ومرّة أخرى، كانت القوائم الإنتخابيّة الثلاثة من صناعة الإدارة والجيش. وينقل Collot أنّ بعض مرشحي منطقة قسنطينة تقدّموا بأمر من جبهة التحرير الوطني[2].

اِنتخِب حسين علواش رئيساً للبلديّة ب 34 صوتاً من ضمن 36 وجاء تكوين البلديّة الجديدة كالتالي: 36 مستشاراً من ضمنهم اِمرأة: الأرملة ربيحة شابي و9 أعضاء أوربيِّين. حيث تمّ تطبيق التمثيل النسبي لأول مرة. إلا أنّ تعيين النواب أثار غضب رئيس البلديّة Edgard Guyon والعبارات التي اِستعملها هي تقريبا تلك التي كان يردّدها منتخَبو الهيئة الثانية: "ما دمنا تحت نظام التمثيل النسبي، أرى أنّه من واجبنا أن نحترمه إلى آخر نقطة، أي تقدير التمثيل النسبي لمناصب

[1] جريدة المجاهد: قصة القمع الرهيب، المصدر السابق، ص 13.

[2] لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص 314.

المساعدين". في النهاية، Baptistin Lapica هو الذي اِنتخِب أوّل نائب، متبوعًا بـ Paul Bernard، Guy Auclair ولحسن علام وعبد الحميد درويش ومصطفى رودسلي وربيحة شابي وناصر بودراع*.

في خريف سنة 1960، قتلت جبهة التحرير الوطني ثلاثة أعضاء من هذا المجلس البلدي وهم: محمد أوعمر ومحمد الشريف بن عاشور ومولود نوي. وجُرح ثلاثة آخرون هم: مصطفى بن جلول وحاج عبد القادر خطابي وحمو بن لبجاوي، وانعقدت آخر جلسة لهذا المجلس بتاريخ 4 جوان 1962، في مدينة هجرها سكانها الأوربيون وفي 14 جويلية 1962، تزودت الجزائر المستقلة حديثا هي الأخرى بمندوبيّات خاصّة. وأعادت مندوبيّة قسنطينة تنصيب منتخَبي بلديّة سنة 1947 كحسان بوجنانة رئيسًا وعبد المجيد بن وطاف وعبد السلام راشي. ووفقا لِاتفاقيات إيفيان، مثّل الفرنسيّين الباقين في المدينة: Bianco Emile، Jean Lebail وJean Pierre Murey.[1]

هذا، ويُمكننا القول بأنّ دراسة التجربة البلديّة تشكل مقاربة ممتازة للتاريخ الإجتماعي للسياسة في وضعية إستعماريّة، تلم على حدٍّ سواء بقضيّة العلاقات بالمجتمع المزدوج وبالمؤسسة ذاتها، أي تنظيمها والممارسات التي نجمت عنها. فمن بلديّة إلى أخرى، شهدت مشاركة المنتخَبين في مجملهم، تطورا حاسما وخلقت ديناميّة إجتماعيّة على الصعيد المحلّي[2].

وبالفعل، وراء الحدود المفروضة وقساوة شركاء الهيئة الأولى، ساهمت التجربة البلديّة في إعطاء شكل لِحدود الرابط السياسي والقانوني وبعث الإحساس الوطني. إنّ تسييس النخب والإنتخاب والمهن السياسيّة والمواطنة والجنسية وضغط الإدارة والزبائنيّة... كلها قضايا تستدعي الإهتمام ورفض هذه النصوص المجحفة التي لا تستند على أي دستور انساني وزرعت الذل والعنصرية مما استدعى رفضها

* إعداد قاموس يشمل جميع مستشاري البلديّة لمدينة قسنطينة (1854-1962) هو حالياً في صدد الإنجاز.

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 30.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 81.

من طرف النخب والتأكد بأن الكفاح المسلح هو السبيل لإستعادة الحقوق والحريات[1]، و هو ما يبرز فشل هذه التجربة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) و عموم بلديات الوطن.

المبحث الرابع: موقف الثورة من القوانين الإغرائية الفرنسية 1954-1958 في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)

من مؤتمر الصومام إلى مؤتمر القاهرة (تبلور الخيارات التنظيمية والتوجهات السياسية):

إذ كان الثوار قد أنجزوا بنجاح مهمة تفجير الثورة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) على غرار الوطن، فإن هذه الخطوة على أهميتهما وصعوبتها لم تكن كافية لتحقيق الهدف الجوهري لهذا المشروع الثوري، وهو تمكين الشعب الجزائري من استعادة سيادته الوطنية، فبين هذا الهدف والثوار كانت توجد عقبات رهيبة في كل المجالات يجب أن يذللوها، فكان من الضروري في هذا المجال جعل الثورة أكثر فاعلية، وشمولية، وأكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات المعايير الديمقراطية، ورفع الغموض عن طبيعتها* وتحديد أهدافها ووسائلها، لتسويقها لدى الرأي العام المحلي والدولي بغرض تحقيق مزيد من الدعم والمساندة في مواجهة عسكرية وسياسية ودعائية كانت تشنها السلطات الفرنسية لاحتواء الثورة والقضاء عليها في المهد.

ولهذه الأغراض انعقد مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956م الذي يعد أول مؤتمر وطن للثورة الجزائرية، وتركزت أشغال المؤتمرين على نقطتين أساسيتين هما: تزويد الثورة بمؤسسات تمثيلية، ذات صلاحيات منفصلة ومحددة لإدارتها بنجاح وسط تحديات، وعقبات رهيبة، وتحرير ميثاق بين أهدافها ووسائل تحقيقها، ونظرتها لمختلف المسائل الوطنية والدولية التي لها علاقة بالثورة الجزائرية[2].

---

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 60.

* اعترف بوضياف في إحدى شهاداته أنه:"في بداية الثورة لم تكن لنا فكرة دقيقة عما يجب أن يكون عليه برنامج الثورة الجزائرية، فلا شيء كان دقيق، ما عدا فكرة الاستقلال الوطني، وإشراك الجماهير في الكفاح الوطني"، ينظر: Yves Courrière/la guerre d'Algérie, les fils de la Toussaint, op, cit, p 154.

[2] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 21.

وبعد مداولات، ومناقشات متشبعة أصدر المؤتمرون قرارات هامة يمكن إجمالها في نقطتين أساسيتين، هما:

القرارات التنظيمية في ا لأوراس:

قرر المؤتمرون تزويد جبهة التحرير الوطني بمؤسسات محددة السلطات لإدارتها،* فتمت المصادقة على إنشاء مجلس وطني للثورة، يتكون من 34 عضو، منهم سبعة عشر (17) عضوا دائما، أما بقية الأعضاء، وهم سبعة عشر كذلك، فهم أعضاء إضافيين، واتفق على اعتباره أعلى مرجعية سياسية لجبهة التحرير الوطني، ولأنه لم يكن ممكنا منحه الشرعية الشعبية طبقا للمعايير الديمقراطية لأسباب خارجة عن إرادة المؤتمرين، فقد حاولوا أن تستوعب هذه المؤسسة–التي تعد بمثابة برلمان الثورة–ممثلي مختلف الحساسيات السياسية السابقة التي كانت لها قاعدة شعبية قبل الثورة، لذلك أدمج في هذه المؤسسة كأعضاء أساسيين أو احتياطيين شخصيات من العلماء (أحمد توفيق المدني كعضو أساسي) والمركزيين (محمد يزيد وعيسات ايدير كعضوين أساسيين، وسعد دحلب، صالح الوناشي، عبد الحميد مهري كأعضاء مساعدين) ومن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (فرحات عباس كعضو أساسي، وأحمد فرنسيس كعضو مساعد)، غير أن أغلبية الأعضاء كانوا من مفجري الثورة وهو أمر منطقي، ومنح لهذا المجلس سلطات هامة، كوقف القتال أو الدخول في مفاوضات مع الفرنسيين[1]، ويجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة عدية كل سنة بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ ويتخذ قراراته بأغلبية الأصوات طبقا للمعايير الديمقراطية المعروفة. وتنبثق منه لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث اختار المجلس الوطني من بين أعضاءه المقيمين في الجزائر خمسة (05) أشخاص لتشكيل هذه اللجنة، أبقي المؤتمرون على أسمائهم سرية، وهم في الواقع: عبان رمضان، كريم بلقاسم، سعد دحلب، محمد العربي بن مهيدي، بن يوسف بن خدة، وكلهم مناضلون سابقون في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تبوؤوا سابقا مناصب هامة في الأجهزة القيادية للحزب، أو في ذراعه المسلح (المنظمة الخاصة)[2]، وتعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ بمثابة حكومة جبهة التحرير الوطني، وتكون مسؤولة أمامه، وله حق حجب الثقة عنها، وأقر

* ينظر نص قرارات مؤتمر الصومام كاملة في: El Moujahid, n° 04 (num éro spécial),tome 01

[1] للإطلاع على قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة، المنبثق عن مؤتمر الصومام، ينظر مثلا: أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر بدون تاريخ، ص353.

[2] المرجع نفسه: ص355.

المؤتمرون مبدأ أولوية السياسي العسكري، وأولوية الداخل على الخارج، أي أن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، الذي كان مشكر من أحمد بن بلا، محمد بوضياف، محمد خيضر، أحمد توفيق المدني، فرحات عباس، ومحمد الأمين دباغين يصبح طبقا لقرارات المؤتمر تابعا للجنة التنسيق والتنفيذ التي سيبرز عبان رمضان كزعيم لها، وهو ما سيرفضه خاصة أحمد بن بلة مما يحرم المؤتمر من أن يكسب اجماع قيادات الثورة في الداخل والخارج، كما قرر المؤتمرون تقسيم الجزائر على ست (6) ولايات، وتقسيم كل ولاية إلى مناطق، وكل منطقة إلى ناحية، وتقسيم كل ناحية إلى قطاع، وتزويد كل ولاية بقيادة جماعية تمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، وتتشكل من قائد الولاية، وهو مسؤول سياسي وعسكري في آن واحد، ويحيط به كمساعدين ضباط، أو صف ضباط، عددهم ثلاثة(03)، يتكفلون بالشؤون العسكرية والسياسية والاستعلامات[1].

وفي المجال العسكري كذلك، وضع المؤتمرون تنظيما محكما لجيش التحرير الوطني، على نمط الجيوش النظامية، فحدد مختلف تشكيلاته (الفيلق،الكتيبة،الفرقة،الفوج)، واعتمد الرتب العسكرية التي كان معمو بها في المنطقة الثالثة (منطقة القبائل)، وتبدأ من الجندي، وترتفع لتصل إلى الصاغ الثاني(عقيد) وهو أعلى رتبة في جيش التحرير الوطني، تمنح فقط لقادة الولايات[*].

أما في المجال السياسي الذي يكتسي أهمية بالغة، كون الثورة هي قضية سياسية بالأساس، فقد استحدث المؤتمرون منصب المحافظين السياسيين، وحددوا مهامهم الأساسية في النقاط الآتية:

- تنظيم وتربية الشعب (سياسي)- الدعاية والاعلام.
- الحرب البسيكولوجية (العلاقات مع الشعب، مع الأقلية الأوروبية، مع أسرى الحرب).

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 35.

[*] ظلت هذه الرتبة هي الأعلى داخل جيش التحرير الوطني، وكذلك خلال فترة الاستقلال، حيث كان هواري بومدين، وزير الدفاع الوطني في حكومة احمد بن بلا يحمل رتبة عقيد، ولما قدم الشادلي بن جديد من قيادة الناحية العسكرية الثانية (وهران) لتولي مقاليد رئاسة الجمهورية في مطلع عام 1979م كان يحمل كذلك رتبة عقيد، غير أنه كسر هذا التقليد لما رقى أواسط الثمانينات العديد من الضباط إلى رتبة لواء، كمصطفى بلوصيف، غير أن أعلى رتبة عسكرية هي التي حملها محمد العماري، قائد أركان الجيش الوطني الشعبي سابقا، وهي رتبة فريق.

وبالإضافة إلى هذه المهام، يحق للمحافظين السياسيين إبداء الرأي في برامج النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني، وهو إجراء كان المؤتمرون يتوخون من وراءه إبقاء الرقابة السياسية على النشاط العسكري الذي يجب أن يخدم في النهاية الأهداف السياسية لجبهة التحرير الوطني، لا أن يعرقلها، ولما كانت القاعدة العريضة للثورة الجزائرية تتشكل من سكان الأرياف، فقد قرر مؤتمر الصومام أن تدار المناطق الريفية من قبل جمعيات للشعب ينتخبها السكان وتتألف من خمسة أعضاء بينهم رئيس، وتهتم هذه الجمعيات بالأحوال المدنية والشؤون القضائية والإسلامية والمالية والاقتصادية، ولما جسدت في أرض الواقع أدركت السلطات الفرنسية المختصة الخطورة الكبيرة التي يمكن أن تشكلها هذه، ولهذا كان من بين أهدافها الرئيسية تفكيك الجهاز السياسي الإداري الذي وضعت جبهة التحرير الوطني، وتعويضها بالشعب الإدارية المتخصصة في المناطق الريفية، والشعب الإدارية الحضرية في المدن*.غير أن الملاحظ على تركيبة الهيئات القيادية هو سيطرة عناصر ينتمون إلى حركة الانتصار، سواء من أولئك الذين بادروا بتفجير الثورة أو المركزيين الذين التحقوا بها وأصبحوا يمثلون ثقلا عدديا هاما، بفضل خبرتهم وكفاءتهم[1]، وقد استمر الوضع على هذا الحال إلى نهاية الثورة سنة 1962، وهو ما توضحه المعطيات الآتية:

فبالنسبة للأصول السياسية لتسعة وعشرين (29) قائد ولاية وأعضاء هيئة الأركان العامة نجد أن 69٪ منهم كانوا في السابق أعضاء في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، و4, 10٪ من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و3, 4٪ من العلماء، و2, 17٪ كانوا قبل الثورة لا ينتمون إلى أي حزب سياسي[2].

* يمكن الاطلاع على مجموعة من التقارير التي صدرت عن الجانبين في: Mohamed Harbi Gilbert Meynier, le FLN, documents et histoire(1954-1962) éditions Casbah, Alger, 2004 « la vie éphémère des assemblées du peuple » pp, 284-288

[1] El Moudjahid : n° 04, Numéro spécial : op. cit.

[2] Gilbert Mynier : histoire intérieure du FLN (1954-1962) édition Casbah, Alger 2003,p713

ولا يختلف هذا الأمر كثيرا عن المعطيات الخاصة بالأصول السياسية لسبعة وثمانين (87) عضوا في الهيئات القيادية للثورة الجزائرية، حيث نجد أن 4 , 72٪ كانوا قبل الثورة مناضلين في حركة انتصار الحريات السياسية، و09,26٪ من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، 3, 4٪ كانوا أعضاء في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و9, 14٪ بدون انتماء سياسي سابق، أو مجهولين[1].

وكان قدماء المنظمة الخاصة (OS) يشكلون الغالبية العظمى من الأعضاء السابقين لحركة الانتصار داخل الهيئات القيادية، حيث كانوا يمثلون نسبة 4 ,72٪ من أصل 63 عضوا من مجموع 87 عضوا كانوا يشكلون الهيئات القيادية لجبهة التحرير الوطني[2].

وإذا كانت سيطرة قدامى المنظمة الخاصة لها ما يبررها، باعتبارهم هم الذين بادروا بتفجير الثورة، ولكونهم أكثر العناصر الوطنية انغماسا في الكفاح المسلح منذ بدايته، على عكس التيارات الأخرى التي التحقت بالثورة منذ 1955، كما سبقت الإشارة إليه، إلا أن الغرور ونقص الحس الديمقراطي يمكن أن يفسر جانبا من أسباب ما يمكن أن نعتبره تهميشا للقوى الأخرى، ومما يؤكد هذا التحليل شهادة محمد البجاوي التي قال فيها[3] "كان بعض الإخوة يعتبرون فرحات عباس وأحمد فرانسيس وتوفيق المدني، الأعضاء السابقون للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء، قادة شكليين ويجب أن لا تكون لهم فعليا أية سلطة حقيقية، وكان إخوة آخرون ما تزال تعميهم عصبوية قدامى المنظمة الخاصة واللجنة الثورية يرون الشيء نفسه بالنسبة لبن خدة ودحلب وبن يحي ويزيد، الذين لم يكن ينبغي إعطاؤهم، في نظرهم غير مسؤوليات شكلية، على أساس أنهم مركزيون سابقون"[4].

---

[1] El Moudjahid, N°4 numéro spécial, opcit, p 716.

[2] Ibid-.

[3] Mohamed Lebjaoui : vérités sur la révolution Algérienne, éditions ANEP, Alger, s,d, p113.

[4] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 35.

أ. ميثاق الصومام:

كان هدف ميثاق الصومام كما حدده المؤتمرون هو "تحديد –بطريقة عامة–موقف جبهة التحري الوطني في مرحلة محددة من مراحل الثورة التحريرية"، وهو إقرار ضمني من قبل المؤتمرين أن هذا الميثاق قابل للمراجعة والتعديل، وهو ما حدث بعد ذلك فعلا، سواء خلال مؤتمر القاهرة (أوت 1957م) أو طرابلس (27 ماي 1962م)، أو ميثاق الجزائر لعام 1964م.

وقد قسم المؤتمرون ميثاق الصومام إلى ثلاث أجزاء هي: الوضعية السياسية الحالية، والآفاق العامة، ووسائل النشاط والدعاية.

فبالنسبة للوضعية السياسية الحالية أكد ميثاق الصومام أن الجزائر منذ سنتين وهي تقاتل ببطولة من أجل استقلالها، وأن جيش التحرير الوطني قد خرج منتصرا من محاولات حصاره وتدميره من قبل جيش قوي وحديث، وضع في خدمة نظام استعماري لواحدة من أقوى دول العالم[1].

وأكد الميثاق نجاح جيش التحرير الوطني في تطوير قدراته العسكرية رغم صعوبة التزود بالأسلحة، واستدل على ذلك بانتشاره على المستوى الوطني، وبنوعية العمليات التي يشنها ضد المصالح الفرنسية، وأن هذا الجيش قوي بعدالة القضية التي يقاتل من أجلها، وبالمساندة الكبيرة التي يلقاها من أفراد الشعب. وتحدث الميثاق عن نشاط خلايا جبهة التحرير الوطني في المدن، وبين أن قيامها بعمليات ضد محافظات الشرطة، ومراكز الدرك، اغتيال ضباط الشرطة والمخبرين من شأنه أن يبعثر القوات الفرنسية، ويضعف قدراتها العسكرية والأمنية[2].

وفي المجال السياسي، أكد الميثاق أنه على الرغم من النشاط السري الذي تقوم به جبهة التحرير الوطني إلا أنها أصبحت المنظمة الوطنية الوحيدة، واستدل على ذلك بنجاحها خلال مدة قصيرة في احتواء كل الأحزاب السياسية (الجزائرية) التي كانت موجودة منذ سنوات طويلة، وبرر هذا النجاح

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 35.

[2] لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 123.

بوضوح المذهب، واستبعاد السلطة الشخصية، واعتماد القيادة الجماعية، والتفتح على كل الفئات الشعبية، لأن جبهة التحرير الوطني كانت تدرك منذ البداية أن مشروعها التحريري يعني الشعب الجزائري برمته[1].

وبعد ذلك أكد ميثاق الصومام أن التشكيلات السياسية السابقة قد أفلست، وأفلس معها المشروع الإصلاحي الذي روحت له، ووجه انتقادا شديدا للحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج، معتبرا إياها حركة معادية للثورة، كما انتقد موقف الحزب الشيوعي الجزائري، ومن وراءه الحزب الشيوعي الفرنسي الذي صوت نوابه لصالح منح الحكومة سلطات استثنائية لمواجهة الثورة الجزائرية، ثم تحدث عن العديد من القضايا مثل : الاستراتيجية الإمبريالية الفرنسية، والدروس المستخلصة من التجربتين التونسية والمغربية في مجال الكفاح الوطني من أجل استعادة السيادة الوطنية[2].

أما النقطة الثانية التي عالجها الميثاق فتتعلق بالآفاق السياسية، حيث أكد أن ما تقوم به جبهة التحرير الوطني، هو ثورة شعبية، وطنية ومنظمة تحت قيادة هيئة أركان قادرة على تحقيق النصر النهائي وأن هدف الحرب التي تشنها جبهة التحرير الوطني في ستة (06) نقاط، منها: إضعاف الجيش الفرنسي بشكل تام، بحيث يستحيل عليه تحقيق نصر بواسطة السلاح، وتطوير الثورة بطريقة تجعلها منسجمة مع القانون الدولي، بمنح جيش التحرير الوطني شخصيته القانونية، وإقامة سلطة سياسية يمكن الاعتراف بها، واحترام قوانين الحرب، وإقامة إدارة عادية في المناطق التي يحررها جيش التحرير الوطني[3].

وتحدث الميثاق بعد ذلك عن الشروط السياسية لوقف إطلاق النار، وحددها في الاعتراف بالأمة الجزائرية، غير القابلة للتجزئة، والاعتراف باستقلال الجزائر، وبسيادتها المطلقة، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، والإقرار بأن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وعبر عن استعداد جبهة التحرير الوطني للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، كما تحدث عن

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 38.

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 40.

[3] لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 128.

إيمان جبهة التحرير الوطني بوحدة شمال إفريقيا (الوحدة المغاربية)، وعالج قضايا أخرى لا يتسع المجال لتفصيلها مثل: وسائل الحركة والدعاية، والطريقة التي ينبغي أن تدير بها جبهة التحرير الوطني نشاطها الدولي (النشاط الدبلوماسي)، وتضمنت خاتمة الميثاق قناعة جبهة التحرير الوطني بأن الكفاح صعب وشاق، ولكن النصر آت لا ريب فيه، ووعدت جبهة التحرير الوطني بأن: "تاريخ 05 جويلية 1830م المهين سيمحى مع زوال النظام الاستعماري البغيض"[1].

ومهما يكن من أمر، فإن مؤتمر الصومام قد كرس–على الأقل من الناحية النظرية– فضاء واسعا من أجل الممارسة الديمقراطية من خلال فتح المجال أمام إطارات وطنية تتمتع بقدر جيد من الثقافة والتجربة والكفاءة، لتتبوأ مراكز قيادية في جبهة التحرير الوطني بغض النظر عن انتماءاتها الحزبية السابقة ومشاربها الأيديولوجية، وكرس للسياسي طبقا للمعايير الديمقراطية، ولو أن هذا الهدف لم يتحقق أبدا، حتى أن تحاليل برزت مباشرة بعد المؤتمر، اعتبرت أن هذا القرار الذي ارتبط بعبان رمضان، مهندس مؤتمر الصومام، وقراراته لم يكن نتيجة استجابة طوعية للمعايير الديمقراطية، وإنما استخدمه عبان لفرض نفسه زعيما للثورة، وهي الأطروحة التي سيروج لها خصومه العسكريون ويقومون بتسويقها كحجة لتصفيته جسديا بالمغرب لأقصى يوم 27 ديسمبر 1957م*، والتخلص منه ليفرضوا بعد ذلك هيمنتهم على مراكز السلطة في جبهة التحرير الوطني، وهو ما أصطلح عليه بسلطة الباءات الثلاث: كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف.

كما كرس ميثاق الصومام فلسفة الحزب الواحد، ويمكن أن يفسر هذا التوجه بالتوجهات اليسارية لمحرريه (عبان رمضان، رضا مالك، محمد الصديق بن يحي، محمد بجاوي....الخ)[2]، وتأثر المؤتمرين بخيبة الكفاح السياسي الوطني قبل الثورة، وأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ولهذا وجه المؤتمرون انتقادات

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 43.

* حول ملابسات هذه الجريمة البشعة التي اقترفتها مصالح الاستخبارات التابعة لعبد الحفيظ بوصوف، وزكاها كريم بلقاسم، محمود الشريف، لخضر بن طوبال، عمر أو عمران، ينظر: Lebjaoui,op,cit,pp,151-163

[2] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 81.

حادة لخصوم الجبهة من التيارات الوطنية الأخرى، وتعمد عبان رمضان إقصاء بوضياف وبن بلا من مراكز صنع القرار، ونعني بذلك لجنة التنسيق والتنفيذ رغم دورهما المركزي في تفجير الثورة وفي حشد الدعم المادي والدبلوماسي لها، في حين نال عضوية اللجنة مركزيون سابقون (بن خدة ودحلب)، بالإضافة إلى عبان رمضان نفسه الملتحق بالثورة مطلع 1955، من دون أن نشكك في قيمته، وفي الدور التاريخي الذي اضطلع به، ولعل أبرز إنجاز حققه عبان رمضان –إلى جانب مساهمته الفعالة في تنظيم الثورة، وتحديد فلسفتها، هو توسيع قاعدة الثورة لتشمل المركزيين والعلماء، وبعض العناصر التي كانت تنتسب إلى الحزب الشيوعي الجزائري، وعدد من الفرنسيين المعادين للنظام الاستعماري، الذي قدموا مساعدات ثمينة لجبهة التحرير الوطني مثل الطبيب بيار شولي، وزوجته كلودين شولي التي هربت بواسطة سيارتها عبان رمضان من مدينة الجزائر عقب اضطرار أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مغادرتها نتيجة ضغط الأجهزة العسكرية والأمنية التابعة للجنرال جاك ماسي (Jacque Massu) سنة 1957م[1].

ولهذه الاعتبارات، ونتيجة كذلك لخلفيات أخرى مرتبطة بالصراع على السلطة بين الأشخاص خاصة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) ، لم تلقى قرارات مؤتمر الصومام الاجماع الضروري في الوضع الصعب التي كانت تمر به الثورة، فقد اعتبر عمار بوقلاز ومحمد عواشرية مسئولا منطقة سوق أهراس أن هذا المؤتمر مجحفا في حقهم لأنه لم يكن ممثلا لجميع القيادات الثورية، كما رفضوا الاعتراف بالقاعدة السياسية للمؤتمر لأنها في نظرهم بعيدة عن تحقيق الإجماع، ولا تلبي طموحاتهم في تشكيل إطار سياسي وإداري متميز[2].

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 45.

[2] الطاهر جبلي: "مسألة الاجماع حول مقررات الصومام (20 أوت 1956)، الحلقة الثالثة جريدة الشروق اليومي، عدد 244، أوت 2001، ص07.

ونظرا لهذا الموقف الرافض، عقد اجتماع في 15 ديسمبر 1956م ضم مسئولين عن جيش التحرير الوطني يمثلون منطقتي سوق أهراس والأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)[1]، وبعد أن استعرض هؤلاء قرارات مؤتمر الصومام، وبعد عرضهم لجميع الآراء تبنوا القرارات الآتية:

- المؤتمر غير تمثيلي لعدم وجود ممثلين فيه عن مناطق الوطن كوهران، سوق أهراس وسدراته والأوراس (المرحلة التاريخية الأولى).
- القرارات تخالف الاتجاه الأصلي للثورة.
- منح السلطة للسياسيين على العسكريين يخالف منطق الثورة.

وبغض النظر عن مدى وجاهة هذه الحجج، فإنه لا يمكن أن نتجاهل الطموحات السلطوية الشخصية في تفسير هذا الموقف الرافض، لأن عمار بوقلاز قائد منطقة الحدود التونسية كان من بين أسباب ثورته على قرارات المؤتمر أنه لم يعين عقيدا ولم ترقى منطقة سوق أهراس إلى ولاية، ولذلك أعلن جهارا بأنه سيمنع دخول السلاح من البلاد التونسية، وسيتم تعيينه خلال مؤتمر القاهرة الذي عقد في شهر أوت 1957 عضوا في المجلس الوطني للثورة، وعضوا للجنة التنظيم العسكري الخاصة بالشرق الجزائري[2].

أما منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) التي دخلت أصلا في دوامة من الخلافات عقب استشهاد مصطفى بن بولعيد في ظروف يمكن أن تعتبر غامضة، فقد كتن لقرارات نتائج وخيمة، وخاصة منها مبدأ "أولوية السياسي على العسكري،" حيث رفض القادة العسكريون هذه القرارات، ورفضوا تلقي الأوامر من السياسيين ما داموا هم قادة المعارك، وعجزت لجنة التنسيق والتنفيذ، وقادة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) عن حل خلافاتهم بطرق سلمية ديمقراطية منذ البداية، بل على العكس من ذلك حدثت تجاوزات خطيرة، بلغت حد التصفية الجسدية للعديد من الإطارات التي كان لها دورا

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 82.

[2] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 50.

مشهودا في تفجير الثورة مثل عباس عبد الكريم الذي كان من أبرز الطلبة الجزائريين الذين عادوا من المشرق، وعباس لغرور محمد الصالح زعروري ولزهر الشريط[1]، وبلغ الأمر ببعض المسؤولين في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) أن طرحوا سؤالا على الدوريات القادمة من الولايتين الثالثة والرابعة والمتوجهة إلى تونس للتزود بالسلاح إن هم من جيش التحرير الوطني أو من جبهة التحرير[2]، فإن قالوا بأنهم من الجبهة، تعرضوا للكثير من المشاكل ووجهت تهم لأتباع جبهة التحرير الوطني بالخيانة، وقام عايش مسعود بقتل الطلبة المارين عبر الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) إلى تونس كرد فعل على ما قامت به لجنة التنسيق والتنفيذ من إعدام لضباط الولاية الأولى: شيحاني بشير، عباس لغرور وأحمد نواورة.[3]

ونظرا لتفاقم هذه الخلافات، انتدب قادة مؤتمر الصومام زيغود يوسف وإبراهيم مزهودي لتبليغ وشرح القرارات المتخذة في مؤتمر الصومام لقادة الولاية الأولى الذين تغيبوا عنه، غير أن زيغود يوسف استشهد يوم 23 سبتمبر 1956، بينما مضى المندوب الثاني نحو المهمة التي كلف بها، ولما علم أن قادة الولاية الأولى متواجدين بتونس التحق بهم هناك، فوجد نفسه يواجه نزاعا عميقا حول الزعامة، فقد كانت العناصر المسلحة من المنحدرة من منطقة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) النمامشة ترفض الاعتراف بمقررات مؤتمر الصومام الذي تغيبوا عنه وبسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عنه.

ورغم هذه العراقيل والصعوبات التي واجهها، توصل إبراهيم مزهودي إلى عقد اجتماع ضم معظم قادة الولاية الأولى، وأقنعهم بتبني قرارات مؤتمر الصومام، واتفقوا على ترشيح محمود الشريف* قائدا للولاية، كونه شخصية عسكرية وسياسية في أن واحد، وبهذا تم وضع حد للخلافات في هذه المنطقة الحيوية التي كانت تعد من أهم معاقل الثورة الجزائرية.

---

[1] مصطفى همشاوي: تحديات مؤتمر الصومام": مجلة أول نوفمبر، عدد 164، أوت 1986م، ص25.

[2] توفيق المدني: حياة كفاح، مع ركب الثورة، مصدر سابق، ج،03، ص260.

[3] محمد الطاهر عزوزي: واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنوات الأولى بين توحيد القيادة و تفككها انتصارات واختلافات، الملتقى الثاني للثورة الجزائرية في 12 نوفمبر 1990م، ينظر: جمعية أول نوفمبر 1954 الثورة الجزائرية أحداث وتأملات 1994، ص59-60.

* ولد عام 1914 بتبسة، خلف مكان الشهيد مصطفى بن بولعيد في قيادة الولاية الأولى، أصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ بعد توسيعها، عين وزيرا للتسليح والتموين في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام 1958 ينظر: مجلة الذاكرة، عدد 3 السنة الثانية 1995ص240.

أما فتحي الديب، مسئول المخابرات المصرية، الذي كلف من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر بالإشراف على العلاقة مع جبهة التحري الوطني، فقد أشار إلى أن قادة مناطق جيش التحرير الوطني قد اجتمعوا في مكان ما وقرروا عدم الاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام[1] لأنهم لم يشاركوا في اتخاذها، إلا أنهم تراجعوا عن موقفهم فيما بعد، ومنهم عمار بن عودة الذي كانت له في البداية تحفظات حول العديد من قرارات مؤتمر الصومام مثل خلق الكتائب والأفواج، تعيين بعض الأشخاص كأعضاء في المجلس الوطني للثورة، وأولوية الداخل والسياسي على العسكري[2].

غير أن أخطر الخلافات كانت مع بن بلة، أبرز أعضاء الوفد الخارجي، الذي تسلم محاضر المؤتمر من آيت حسن، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وكانت مرفقة برسالة آمرة من عبان رمضان ومما ورد فيها[3]": القرارات لا رجوع عنها، الآن وقد جرى تسمية سلطة الثورة، وتحديد خطنا السياسي، وتعيين الأهداف الواجب بلوغها، ومسؤوليات الجميع، وكل فرد بمفرده، يهم أن يسود بيننا جميعا التفاهم، لاسيما أننا نجتاز مرحلة حاسمة".

فقام السيد أحمد بن بلة بكتابة رد سريع يعبر من خلاله عن معارضته للمؤتمر وقراراته، قبل أن يخبر زملائه في الوفد الخارجي، وحدد اعتراضاته في ثلاث نقاط أساسية وهي:

- الطابع "غير التمثيلي، فالأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) والبعثة الخارجية وولاية وهران والمناطق الشرقية لم تحضره، ونسي فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا.
- إعادة النظر" في الطابع الإسلامي لمؤسستنا السياسية القادمة"، ويقصد أحمد بن بلا بذلك وفض الطابع العلماني للدولة الجزائرية ربعد استعادة السيادة الوطنية، وبالتالي رفض إتاحة مكان فيها للأقلية الأوروبية التي زرعها الاستعمار في الجزائر بالقوة"[4].

---

[1] فتحي الديب : عبد الناصر و ثورة الجزائر، الطبعة الأولى، دار المستقبل، القاهرة: 1984، ص246.

[2] رفيق علاء الدين: تاريخ ثورة أول نوفمبر كما يروي تفاصيلها وأسرارها، العقيد عمار بن عودة مجلة المجاهد، عدد 1125، فيفر 1982، ص ص 34-33

[3] Claude. B : dossier secret de l'Alg érie, Paris 1962-p265.

[4] محمد حربي: جبهة التحرير، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 159.

– وجود مسؤولي أحزاب قدماء داخل الهيئات القيادية، في إشارة منه–مثلا–إلى فرحات عباس، الزعيم السابق للاتحاد الديمقراطي البيان الجزائري، وأحمد توفيق المدني الكاتب العام السابق لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكانا من بين الشخصيات التي أرسلها بان رمضان إلى القاهرة لتعزيز الوفد الخارجي بعد التحاقهما رسميا بالثورة خلال ربيع عام 1956م*.

إلا أن اعتقال القوات الفرنسية في الجزائر يوم 22 أكتوبر 1956م لبن بلة وخيضر وآيت احمد وبوضياف بعد اختطافها للطائرة التي كانت تنقلهم من المغرب إلى تونس للاجتماع بالملك المغربي محمد الخامس، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، جنب قيادة الثورة الانقسام، وكما قال أحمد توفيق المدني الذي أصبح عضوا في الوفد الخارجي، فإن[1]: "سجن قادة الخارج قد أزال عقبة كأداء في طريق وحدة القيادة، معتبرا أن سجن بن بلة ورفاقه قد ترتب عنه خلق اتحاد بين مختلف الجزائريين، بما في ذلك الذين لم يشاركوا في الثورة، وأنه لو بقي بن بلا وخيضر على رأس الوفد الخارجي لما وافقا إطلاقا على قرارات مؤتمر الصومام".

وبالرغم من اعتقال أحمد بن بلا ورفاقه إلا أن عبان رمضان الذي لجأ، هو والأعضاء الآخرين في لجنة التنسيق والتنفيذ** إلى تونس في نهاية شهر جوان 1957م بعد تضييق الخناق عليهم في مدينة الجزائر من قبل الأجهزة العسكرية والأمنية الفرنسية بقيادة الجنرال ماسي، واجه معارضة جديدة من عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال ومحمود الشريف، وهم القادة السابقون للولايات: الخامسة، والثانية والأولى على التوالي، خاصة إثر توطيده لسلطة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس، بل إنه أصبح كذلك مهددا من مقربيه مثل كريم بلقاسم وعمر أوعمران، ولهذا وجه دعوة لأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية للاجتماع، وهكذا عقد مؤتمر القاهرة في الفترة الممتدة ما بين 20 و28 أوت 1957م،

* للإطلاع على النص الكامل لهذا الرد، ينظر: Mabrouk Blhocine : le Courrier Alger-le Caire (1954-1956) et le congrés de la Soummam dans la révolution, éditions Casbah, Alger: 2000,p 197-198.

[1] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص ص 270-271.

** في غياب العربي بن مهيدي الذي تم اعتقاله يوم 24 فيفري 1957م، واغتياله يوم 03 مارس 1957م.

وحضره قادة الخارج وبعض قادة الداخل، وهم: عبان رمضان، فرحات عباس، عمارة بوقلاز، مصطفى بن عودة، بن يوسف بن خدة، محمد الصديق بن يحي، هواري بومدين، عبد الحفيظ بوصوف، سعد دحلب، سليمان دهيلس (المدعو العقيد صادق)، لخضر بن طوبال، احمد فرانسيس، كريم بلقاسم، محمد العموري، مزهودي، أوعمران، علال الثعالبي، أحمد توفيق المدني، محمد يزيد، لمين دباغين، عبد الحميد مهري، محمود الشريف.

وترأس المؤتمر فرات عباس، وقام بمهام الأمانة محمد الصديق بن يحي، وتمت خلاله دراسة أوضاع الثورة الآنية وخططها المستقبلية، وعرض عبان رمضان حصيلة نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ، فصادق عليه المؤتمرون بإجماع. غير أن أهم قضية درسها المؤتمرون هي الخلاف الذي كان قائما بين قادة الداخل والخارج، وتمت جدولة نقطتين أساسيتين لدراستهما والبت فيهما، وهما:

- توسيع المجلس الوطني للثورة حتى يكون أكثر تمثيلا، وكذلك لجنة التنسيق والتنفيذ.
- إعادة النظر في بعض بنود مؤتمر الصومام[1].

فبالنسبة للنقطة الأولى من جدول الأعمال، قرر المؤتمرون رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة من 34 عضوا إلى 54 عضو، ورفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 05 أعضاء إلى 09 أعضاء. صادق المؤتمرون في هذا الإطار بالإجماع على إعلان المبادئ الآتية[2]:

1. يعتبر المجلس الوطني للثورة المشكل من أربعة وخمسين (54) عضوا الهيئة السيدة للثورة، يجتمع مرة في السنة في دورة عادية، ويمكن استدعاؤه لعقد دورة استثنائية سواء بأغلبية بسيطة من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، أو بأغلبية الثلثين من أعضاء المجلس الوطني للثورة.

[1] صلاح العقاد: المغرب العربي (الجزائر،تونس،المغرب الأقصى)، دراسات في تاريخه الحديث والمعاصر، مكتبة الأنجلو-مصرية، القاهرة 1969م،84.

[2] Mabrouk Belhocine,op,cit, p 64.

2. طوال الفترة الممتدة ما بين دورات المجلس، تكون للجنة التنسيق والتنفيذ سلطات لمعالجة كل المشاكل، ما عدا ما يتعلق بمستقبل البلد، مثل المفاوضات، وقف القتال، الميل إلى هذا المعسكر أو ذاك، الحل الدولي للقضية الجزائرية، تدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري الفرنسي...الخ[1].

3. تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

4. تعيين كل من حسين آيت احمد، أحمد بن بلة، رابح بطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، كأعضاء شرفيين، وبرر المؤتمرون هذا القرار بكون هذه الشخصيات الأربع زعماء تاريخيين للثورة ساهموا في الإعداد لها وتفجيرها، كما أنهم لم يشاركوا في مؤتمر الصومام لظروف خارجة عن إرادتهم، ورغم أنهم يوجدون في السجن إلا أن إشراكهم في هيئات القيادة والتنفيذ يعد مصلحة عامة[2].

وبالنسبة لقرارات المؤتمر الأخرى التي حاولت أن تعالج النقاط الخلافية التي تضمنتها خيارات وتوجهات مؤتمر الصومام فقد ورد في محضر الاجتماع أنه: "نظرا لبعض المواقف التي أثبتها مؤتمر الصومام (20 أوت 1956م) والتي أولت تأويلا غامضا، ونظرا إلى أن الثورة الجزائرية يجب أن تدار بكل شفافية ووضوح، وهو شرط أساسي للمحافظة على وحدة الشعب الجزائري، فإن المجلس الوطني للثورة يعيد التأكيد ما يأتي:

1. إن جميع الذين ساهموا في المعركة التحريرية سواء بالزي العسكري أو بدونه متساوين، ونتيجة لذلك، فليس من أولوية للسياسي على العسكري، و لا فرق بين الداخل والخارج.
وقد امتنع كل من عبان رمضان ودهيليس على التصويت، لما عرضت هذه النقطة الأخيرة على المؤتمرين للتصويت عليها[3].

---

1 أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 50.

[2] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 50.

[3] Mabrouk Belhocine, op cit p 65.

وزيادة على ذلك قرر المؤتمر اعتبار كل أعضاء المجلس الوطني للثورة أعضاء دائمين، وانتخب لجنة تنسيق وتنفيذ جديدة تتشكل من تسعة (09 أعضاء، هم الأشخاص الآتية أسماؤهم: عبان رمضان، فرحات عباس، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الدكتور محمد لمين دباغين، محمود الشريف، عبد الحميد مهري، عمر أوعمران.

وقد حضر هذا المؤتمر ثلاثة عشر (13) مدنيا، وعشرة (10) عسكريين ومع ذلك فرضوا وجهة نظرهم على السياسيين لأنهم كانوا يستندون إلى القوة العسكرية التي ظلت وما تزال وسيلة لتحقيق التفوق في كل النزاعات السياسية التي تحدث في الجزائر، وفي غيرها من بلدان العالم الثالث[1].

ومما يؤكد أن هذا المؤتمر قد كرس ضمنيا وفعليا أولوية العسكري على السياسي هو قرار خلق فريق داخل لجنة التنسيق والتنفيذ له وضع متميز، يتشكل من خمسة قادة عسكريين، ومعهم عبان رمضان[2]، وسيرسخ بن طوبال، بلقاسم، وبوصوف هذا التقليد الخطير داخل الحكومة المؤقتة.

ثانيا–إن هدف الثورة الجزائرية يبقى تكوين جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية لا تكون مناقضة للمبادئ الجوهرية للإسلام، وهنا يكون المؤتمر قد عاد للتأكد على التمسك بما تضمنه بيان 01 نوفمبر 1854م في هذا المجال، وتبنى ضمنيا وجهة نظر أحمد بن بلا رغم وجوده في السجن.

وبهذا تمكنت جبهة التحرير الوطني من تسوية المشاكل الموضوعية المترتبة عن إرادة معركة صعبة ومعقدة بطريقة أبقت على الثورة مستعرة، وهكذا شملت الثورة الجزائرية منذ عام 1956 كل أنحاء القطر الجزائري، وشهدت تطورا مثيرا للانتباه بعد قرار لجنة التنسيق والتنفيذ القيام بعمليات مكثفة ضد المصالح الفرنسية، لتخفيض الضغط الاستعماري على الجماهير الريفية التي ظلت لوحدها تقريبا عبئ الثورة إلى غاية خريف 1956، واشراك الجماهير الحضرية في الثورة، وفي الوقت نفسه إثبات احتكار جبهة التحرير الوطني للتمثيل الشعبي في مواجهة الحركة الوطنية الجزائرية بزعامة مصالي الحاج، والاستفادة

[1] Mabrouk Belhocine, op cit p 65.

[2] محمد حربي: جبهة التحرير، الأسطورة والواقع مصدر سابق ص170.

من دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت المسألة الجزائرية على جدول أعمالها بهدف تدويل النزاع الجزائري–الفرنسي، وتدمير أسطورة الجزائر فرنسية، والبرهان بأن الشعب برمته منخرط في الكفاح المسلح الذي تقود جبهة التحرير الوطني[1]، عكس الدعاية الفرنسية التي كانت تتحدث دائما عن "بعض المجموعات المنعزلة في الجبال" التي لا تلقى أي تعاطف شعبي، وفي هذا السياق، جرى الحديث في مؤتمر الصومام عن انتفاضة مسلحة في المدن، تم تجسيدها ابتداء من شهر نوفمبر 1956م، وساعدت فدرالية جبهة التحرير في فرنسا بشكل غير مباشر على تكريس هذا الخيار، فقد اعتبرت أن فرنسا على حافة الإفلاس المالي[2]، وأن الشعب الفرنسي لن يقبل لإطالة أمد الحرب، فتم استنتاج أن الحرب لن تطول، وساد الاعتقاد أن الكفاح المسلح داخل المدن، خاصة في مدينة الجزائر سيساهم في تقصير أمدها، واعتقد عبان وبن مهيدي أن النصر قريب حيث ذكر لخضر بن طوبال أن محمد العربي بن مهيدي أعطاه موعدا للالتقاء في مدينة الجزائر في بداية بغرض الاحتفال بالنصر[3].

وهكذا بدأ اختبار القوة في جانفي 1957م لما قررت لجنة التنسيق والتنفيذ شن اضراب عام لمدة ثمانية أيام الذي كانت مهمته جعل الجزائر بلدا ميتا "سياسيا أوحى إضراب الثانية أيام الاعتقاد الخاطئة بإمكانية ثورة معممة، كان يعبر عن فرط ثقة في انتصار سريع[4].

كانت معركة الجزائر الدموية بإيحاء من قادة الطبقات الوسط، وخاضتها العامة المدينية المجتمعة حول ياسف سعدي، وجرى خلالها استخدام النساء في تنفيذ العمليات الفدائية على نطاق واسع على، وتسببت ضخامة الوسائل التي استخدمها الجيش الفرنسي لتحطيم جبهة التحرير الوطني في الجزائر العاصمة بأضرار كبيرة، فقد تم:".....تفكيك الجهاز البوليس–العسكري للثورة،... واحتلال المظليين للقصبة، والقمع بكل أشكاله الذي أصاب الشرائح الاجتماعية الميسورة مثلما أصاب الشرائح

[1] المصدر نفسه، ص165.

[2] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 50.

[3] محمد حربي: جبهة التحرير المصدر السابق، ص 167.

[4] ميثاق الجزائر 1964، يجب الإشارة إلى أن هذا الميثاق قد حرر من قبل خصوم عبان رمضان وبن خدة.

الفقيرة من السكان، كما انتقل أعضاء الشبكات بالمئات إلى الجبال أو الى فرنسا والمغرب وتونس، ومنهم من جرى حشرهم في السجون والمعتقلات[1].

وانهارت الحركة العالمية ولجأت البرجوازية إلى الانتظارية ولم تكن تطلب غير الاذن بالحياة، أما الجمهور العامي المحصور في القصبة والمضطرب بسبب خسارته لقادته السياسيين فسوف يثابر لفترة من الزمن على العمليات الفدائية، كما اعتقل العربي بن مهيدي وتم اغتياله، وغادرت لجنة التنسيق والتنفيذ مدينة الجزائر مكسوفة يوم 27 فيفري 1957م، دون علم قواتها*.

وكان من نتائج هزيمة جبهة التحرير في هذه المعركة، حسب تحليل محمد حربي: "أن امتد الإحباط إلى أوساط عديدة حتى أن أناسا من الشعب انخرطوا حديثا في الحياة السياسية[2] وكانوا مقاتلين تنكروا لماضيهم وتحولوا إلى مجموعات من المخبرين، وأصبحوا مساعدين لقوى القمع، واستخدمت دوائر العمل البسيكولوجي تنكرهم وارتدادهم لتطلق باتجاه الأدغال عمليات تسميم كانت لها نتائج قاتلة"[3].

غير أن صحيفة لبارتي (Liberté)، وهي لسان الحال السري للحزب الشيوعي الجزائري، كانت لها قراءة تحليلية أخرى لنتائج معركة الجزائر جديرة بالتوقف عندها، فقد أكدت- وكانت على صواب- أن: "جيش التحرير الوطني لم يزعم قط أنه سيحول معركة الجزائر إلى ديان بيان فو (Dien-Bien-Phu) جديدة، فقد التزم دائما بتكتيكات حر العصابات: مهاجمة العدو في المكان الذي يكون فيه ضعيفا، والانسحاب من المناطق التي يكون فيها أقوى، والحفاظ على المبادرة، واختيار مكان وزمان المعركة، ومن دون تمكين الخصم من أن يفرض هو هذا الأمر...."[4].

---

[1] بن خدة: وثيقة مطبوعة على الرونية سلمت إلى لجنة إعداد مؤتمر جبهة التحرير الوطني الذي عقد سنة 1964م، محمد حربي، جبهة التحرير، مصدر سابق، ص167.

* حول ظروف إلقاء القبض علي بن مهيدي واغتياله، ومغادرة التنسيق والتنفيذ لمدينة الجزائر، ينظر: Ben Youcef Ben Kedda : Alger capital de la résistance (1956-1957), op cit, pp 113-121

[2] محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع مصدر سابق، ص 167.

[3] Liberté, organe clandestin du parti communiste Algérie n, N° 21 du 21 décembre 1957.

[4] Ben Youcef Ben Kedda : op cit, p 121.

وبينت الصحيفة، حسب وجهة نظرها المكانة الحقيقية التي تمثلها معركة الجزائر في حرب التحرير الوطنية، وهي أن: "معركة الجزائر لا تمثل إلا حدثا، بكل تأكيد لا يمكن تجاهله، ولكنه حدث ثانوي بالنسبة لمجموع أحداث حرب التحرير الوطني، أدى وظيفته في المعركة العامة، حيث شغل عشرات الآلاف من العسكريين الفرنسيين، مما سهل عملية تعزيز الكفاح في الجبال"[1].

وإلى جانب هذه المجهودات التي بذلتها جبهة التحرير الوطني في تعزيز قدراتها العسكرية، وتكثيف عملياتها الحربية ضد المصالح الاستعمارية، وترتيب بيتها الداخلي من خلال وضع مؤسسات ذات سلطات واضحة، وتحديد الخيارات الايديولوجية، وهي مهمة كانت شاقة للغاية، إلى جانب ذلك كله، بذلت جبهة التحرير الوطني مجهودات دبلوماسية هامة بغرض تدويل القضية الجزائرية، وخاصة على مستوى الأمم المتحدة، وهي مسألة لم تكن سهلة نظرا للمكانة المرموقة التي كانت تتمتع بها فرنسا[2].

القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (1955-1958م):

لقد حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية احتواء المشكلة الجزائرية باعتبارها مشكلة داخلية فرنسية حتى تتمكن من وأد الثورة في الصمت، ولهذا أدركت جبهة التحرير الوطني منذ البداية أهمية تدويل القضية الجزائرية وخاصة من خلال دفع الأمم المتحدة للتدخل لايجاد حل سلمي يسمح للشعب الجزائري بممارسة حقه في تقرير مصيره مثل بقية الشعوب الأخرى، وهكذا كانت معركة التدويل بمثابة الوجه الآخر لمعركة التحرير[3].

والواقع أن تدخل الأمم المتحدة منذ 1955م في النزاع الجزائري الفرنسي يمثل تطورا إيجابيا في كفاح الشعب الجزائري، حيث أصبحت الثورة الجزائرية مشكلة دولية، ومن هنا سأقوم بدراسة أهداف معركة التدويل خاصة على مستوى الأمم المتحدة التي توخت جبهة التحرير الوطني الحصول عليها،

---

1 Mabrouk Belhocine, op cit p 65.

2 محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 170.

3 El moujahid : numéro spécial n0 04 « proclamation au peuple-aux militants de la cause national » tome 01, op, cit ; p 59.

والدول الهام الذي لعبته مجموعة الدول الأفرو-آسيوية في دفع الأمم المتحدة للنظر في القضية الجزائرية، والاستراتيجية التي أدارت بها كل من جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية المعركة الدبلوماسية في الأمم المتحدة، ومواقف دول المعسكرين: الشرقي والغربي وخاصة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من القضية الجزائرية[1].

1. جبهة التحرير الوطني وتدويل القضية الجزائرية (الاستراتيجية الأهداف والنتائج):

كان قادة جبهة التحرير الوطني يدركون منذ بداية الثورة أن نجاح المشروع التحريري الذي اضطروا من أجل تحقيقه لإشعال فتيل حرب ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، يتطلب بالأساس تجنيد كل طاقات الشعب الجزائري في جبهة التحرير الوطني الوليدة التي تستوعب كل المؤمنين بضرورة تمكن الشعب الجزائري من استعادة سيادته، ولكنها في الوقت نفسه أدكت أهمية تدويل القضية الجزائرية كعنصر أساسي لنجاح المشروع التحريري، وكانت ترى أن[2]: "الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي خاصة من قبل إخواننا العرب والمسلمين"، وقد أثبتت التطورات صحة هذا التحليل، حيث لعبت الدول العربية والإسلامية دورا جوهريا في دعم الشعب الجزائري، ماديا ومعنويا ودبلوماسيا.

ولما كانت الأمم المتحدة أحسن منفذ لتحويل المشكلة الجزائرية إلى قضية عالمية، فقد انتبه محررو بيان 10 نوفمبر 1954م إلى هذه الحقيقة لما حددوا الأهداف الخارجية للكفاح المسلح في ثلاث نقاط هي: "تدويل المشكلة الجزائرية، وتحقيق وحدة شمال افريقيا ضمن الإطار العربي الإسلامي، وهو إطارها الطبيعي، والشكر لكل الأمم التي تدعم الكفاح الجزائري ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة"[3].

1 محمد حربي: المصدر السابق، ص 171.

2 أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 55.

[3] El moujahid : numéro spécial 04: op, cit ; p 09.

ورغم أن جبهة التحرير كانت تدرك أن الكفاح المسلح سيكون الوسيلة الوحيدة لفرض حل سياسي للمشكلة الجزائرية، بما يمكن الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره، إلا أنها لم تتحدث صراحة عن هذا الخيار، وتعمدت عدم تسمية الأشياء بأسمائها، حذرة في تحديد وسائل الكفاح، لأنها أخذت بعين الاعتبار تطورات الأوضاع الدولية في ذلك الوقت، وهي أوضاع كانت تتميز بفترة انفراج دولي وتطلع لتحقيق سلمي بين الأمم، و لهذا كانت تسود الرأي العام العالمي حساسية ضد الحروب، خاصة بعد الأزمات الخطيرة جدا التي شهدها العالم في إطار الحرب الباردة، مثل أزمة برلين سنة 1948م التي كادت تدخل العالم في حرب عالمية ثالثة تستخدم فيها الأسلحة النووية، والحرب الكورية، وحرب الهند الصينية، ولهذا تحاشت ذكر مصطلح الكفاح المسلح، واستعاضت عنه بالعبارة الآتية: "...إننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا"[1].

ولطمأنة من يهمه الأمر، وخاصة المجتمع الدولي، وعلى مجه التحديد الرأي العام الفرنسي والغربي، أكدت جبهة التحرير الوطني بأنها تريد الاستقلال الوطني وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية مع احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، وأكدت رغبتها الحقيقية في السلم وتحديد الخسائر البشرية ووقف إراقة الدماء[2]، برغبتها في فتح مفاوضات مع فرنسا على أساس أن تعترف من خلالها هذه الأخيرة باستقلال الجزائر مقابل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والثقافية المشروعة، ومنح ضمانات للأقلية الأوروبية، وقد ظلت فيما بعد تؤكد أن الأقلية الأوروبية تستطيع —إن أرادت– إيجاد مكانة لها في الجزائر الديمقراطية التي تريد تأسيسها، والتي تضمن المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الفروقات الدينية أو العرقية، ورغم انحياز غالبية يهود الجزائر للموقف الفرنسي منذ القرن التاسع عشر، ومجازر الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، إلا أن

[1] El moudjahid, op, cit, p 09.

[2] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 50.

جبهة التحرير قدمت ضمانات كافية لهذه الأقلية، و ذكرتها بالمكانة المرموقة التي كانت تحتلها في الجزائر، حيث وصل-كما قالت –بعض أفرادها إلى مناصب القناصل والوزارة.*

في الوقت الذي كان الفرنسيون يعتبرونهم أحط من الحيوانات، حيث لا يسمحون لهم حتى بدفن موتاهم، وذكرتهم بأنه على الرغم من أنهم اختاروا المواطنة الفرنسية منذ عام 1870م (قانون كريميو) إلا أن هذه المواطنة نزعت منهم خلال حكم فيشي (1940-1944) بإيعاز من ألمانيا النازية، وتعرضوا لأبشع مظاهر التمييز والقمع، ولهذا، فقد تأسفت على المواقف السلبية لزعمائهم الدينيين، وطالبتهم بتدارك وتصحيح هذا الموقف، وإدانة النظام الاستعماري الفرنسي، وأكدت أنها تعتبر "الإسرائيليين الجزائريين مثل أبناء وطننا، وأنها تأمل أن تكون لزعماء الجماعة الإسرائيلية إرادة المساهمة في بناء جزائر حرة، ومتآخية حقيقة"[1].

وبادرت جبهة التحرير الوطني تعيين وفد من أحسن إطاراتها يتشكل من حسين آيت أحمد وأحمد بن بلا، ومحمد خيضر، فاستقر هذا الوفد بالقاهرة، وعمل على التعريف بالقضية الجزائرية والبحث عن دعم دولي لها، من خلال الاتصال بممثلي مختلف الدول، خاصة دول أفريقيا وأسيا وكذلك بواسطة حملة إعلامية مركزة كان من بين أهم قنواتها إذاعة صوت العرب المصرية التي كانت أول قناة إذاعية تبشر بالثورة الجزائرية[2].

وكانت جبهة التحرير تدرك أن تدويل القضية الجزائرية أمرا حاسما في حل المشكلة الجزائرية بنا يخدم أهدافها، ولكنه أمر في غاية الصعوبة بفعل المكانة الدولية المرموقة التي كانت فرنسا تتمتع بها، وتأثيرها الكبير على المجتمع الدولي، ولهذا وجدت أن المنفذ الوحيد للوصول إلى الأمم المتحدة هو

* كتب السيد رولان بكري، أحد أبناء عائلة بكري مقالا حول دور هذه العائلة، وكذلك دور عائلة بوشناق في Roland Bacri / Bacri-2 = Bousnach, Rois تاريخ الجزائر العثمانية منذ نهاية القرن الثامن عشر، ينظر: d'Alger, il : in Yves Courrières, la guerre d'Algérie, tome 011,librairie Jules Tallandier, Paris, 1976,pp 161-164.

[1] El moudjahid, n° 03 «lettre aux Israelites d'Algérie», 26 out 1956 tome 01, op. cit, p 52.

[2] Gilbert Meynier, op. cite, p 713.

مساعدة الدول العربية والإسلامية، ومجموعة الدول الآسيوية والأفريقية المستقلة عن الكتلتين الشرقية والغربية، حديثا التي بدأت تنسق فيما بينها لإنشاء كتلة قوية مستقلة* من شأنها أن تحافظ على استقلالها السياسي في مواجهة محاولات احتواء هذه الدول التي قام بها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وكان أبرز مظاهر الحرب الباردة الأحلاف العسكرية التي عمدت الولايات المتحدة لتشكيلها مع بعض دول العالم الثالث مثل حلف بغداد الذي أنشأ خلال شهر فيفري 1955م وضم العراق وتركيا، وانضمت إليه بريطانيا في نفس السنة، ثم توسع عام 1957م ليشمل الولايات المتحدة باكستان وإيران، وكان بمثابة امتداد لحلف شمال الأطلنطي في منطقة الشرق الأوسط، ومن أبرز أهدافه: وقف الزحف الشيوعي في المنطقة، وضرب حركات التحرير الوطني والقومي في تلك المنطقة الحيوية من العالم[1].

وهكذا استدعت دول مؤتمر باندونغ جبهة التحرير الوطني لتشارك كعضو ملاحظ في أشغال هذا المؤتمر، فتمكن من كسب أول دعم دولي للقضية الجزائرية بفضل مساعدة السلطات المصرية، وتمكنت جبهة التحرير الوطني منذ ذلك الوقت من نسج شبكة من العلاقات الودية مع مجموعة الدول الأفرو-آسيوية التي ستتكفل منذ شهر سبتمبر 1955م بالعمل على إدراج القضية الجزائرية سواء في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي[2]، وقد ساعد على ذلك استقطاب جبهة التحرير الوطني منذ عام 1955م لمختلف رموز التيارات السياسية الوطنية الأخرى كالمركزيين والعلماء،

* من أبرز مظاهر هذا التنسيق مؤتمر الدول الأفرو آسيوية الـ 29 الذي عقد باندونغ بإندونيسيا خلال الفترة الممتدة ما بين 18 ز 24 أفريل 1955م، والذي يعد أول تجمع لشعوب آسيا وافريقيا في التاريخ. ومن أبرز نتائجه انتهاج سياسة الحياد الإيجابي، ودعم حركات التحرير الوطني في البلدان المستعمرة، وهو الذي مهد الطريق لقيام مجموعة عدم الانحياز التي أسست خلال مؤتمر بلغراد بيوغوسلافيا سنة 1961، للمزيد من التفاصيل، ينظر: مختار مرزاق: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية(1961-1983)م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1988م.

[1] أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 52.

[2] النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 85.

ومناضلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وعلى رأسهم فرحات عباس، وبعض العناصر التي كانت تنتسب للحزب الشيوعي الجزائري، بحيث أصبحت خلال ربيع 1956م تمثل غالبية الشعب الجزائري[1].

كما كان لتزايد قدراتها، ونشاطاتها العسكرية دورا واضحا في إثارة اهتمام الرأي العام الدولي، وفي فرض نفسها كطرف أساسي، لا يمكن تجاهله إذ أريد للمشكلة الجزائرية أن يكون لها حلا سياسيا توافقيا، خاصة بعد هجمات الشمال القسنطيني يوم 20 أوت 1955م التي شنتها قيادة المنطقة الثانية، وعلى رأسها زيغود يوسف ضد مختلف المراكز الاستعمارية المنتشرة في هذه المنطقة الواسعة، التي كان من بين أهدافها الأساسية: "....إسماع صوت الثورة الجزائرية في المنابر الدولية"، وهو ما حدث فعلا، حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 1955/10/01م تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها، بعد أن وافقت على ذلك 28 دولة من أعضائها مقابل اعتراض 27 دولة أخرى، وامتناع 5 دول عن التصويت*.

وقد اعتبر ميثاق الصومام أن مؤتمر باندونغ والدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة يرجع إليهما الفضل في هدم هذه الأسطورة الرسمية الفرنسية القائلة "بالجزائر الفرنسية"، وأضاف البيان متسائلا، ومستنكرا هذه الأسطورة، التي تتنافى مع منطق الأشياء، ومع جغرافيا الجزائر وتاريخها، فقال: "وهل يعقل أو يمكن أن تغيير جنسية شعب لمجرد غزو بلاده واحتلالها من طرف جيش أجنبي؟"[2].

ولطمأنة الرأي العام المحلي والدولي حول حقيقة الثورة أكد الميثاق أن: "هذه الثورة لا تميز نفسها على مختلف الطوائف الدينية التي تسكن البلاد الجزائرية، ولكنها تميز فقط أنصار الحرية والعدل والكرامة الإنسانية"، وبين محررو ميثاق الصومام حقيقة الثورة بقولهم: "وما الثورة الجزائرية رغم الدسائس،

---

[1] Ali kafi : du militant politique au dirigeant militaire (mémoires 1946-1962), traduit de l'arabe par Dahmane Nadjar, éditions Casbah, Alger 2002,P,60.

* Voir le texte intégral in / El moudjahid, numéro spécial, n° 04 national « tome 01 op, cit, p 61-73.

[2] El moudjahid n° 03 26 out 1956.

والتحريضات التي تقوم بها الدعاية الاستعمارية إلا كفاحا وطنيا يعتمد على أساس قومي وسياسي واجتماعي، وليست الثورة تابعة للقاهرة أو موسكو أو واشنطن، وإنما هي جارية مجراها الطبيعي طبقا للتطور التاريخي للإنسانية الذي لم يعد يرضى بوجود أمم أسيرة فوق الأرض"، وأكد ميثاق الصومام على ضرورة المحافظة على استقلال الثورة الجزائرية استقلالا تاما، ودعا إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- حمل دول مؤتمر باندونغ على استعمال الضغط السياسي والدبلوماسي والاقتصادي المباشر على فرنسا علاوة على مساعيها لدى الأمم المتحدة.
- السعي للحصول على تأييد الدول والشعوب الأوروبية بما فيها البلاد الشمالية (الدول الاسكندنافية) والديمقراطيات الشعبية (دول شرق أوربا)، وكذلك بلدان أمريكا اللاتينية.
- الاعتماد على دعم المهاجرين العرب في بلدان أمريكا اللاتينية* ولهذا الغرض أكد الميثاق أن جبهة التحرير الوطني قد قررت تعزيز جانب الوفد الخارجي، فأصبح لها ما يلي:
- مكتب دائم لدى هيئة الأمم المتحدة، ويمارس نشاطه كذلك في الولايات المتحدة الأمريكية.
- وفد في البلاد الآسيوية- وفود متنقلة لزيارة العواصم الدولية، والمشاركة في التجمعات العالمية ذات الطابع الثقافي، وفي تجمعات الطلبة والنقابات وغيرها، - دعاية مكتوبة قائمة على وسائلنا الخاصة من تنظيم مكاتب صحفية ونشر التقارير وعرض الوثائق بالصور والأفلام.

ولقد أدركت جبهة التحرير الوطني أن تدويل القضية الجزائرية رهانا هاما، وضروريا ولكنه في غاية الصعوبة، إنه يتطلب توفير شروط موضوعية من أبرزها إقناع المجتمع الدولي بأنها تعبر عن إرادة غالبية الشعب الجزائري، وتعميم الثورة لتشمل مختلف أنحاء القطر الجزائري، وتطويرها بشكل يجعلها مطابقة للقانون الدولي (إعطاء جيش التحرير الوطني شخصيته، وتنظيم حكم سياسي يمكن الاعتراف به من

* ينحدر أغلبهم من بلاد الشام، وقد استقروا في دول أمريكا اللاتينية منذ القرم التاسع عشر، وعلى عكس الجالية العربية في أوروبا، فإن عرب أمريكا اللاتينية يتمتعون بنفوذ اقتصادي وسياسي هام في مختلف دول هذه المنطقة الحيوية من العالم، حيث وصلوا خلال الثمانينات من القرن العشرين-مثلا- حتى إلى منصب رئيس الدولة، كما هو حال الرئيس الأرجنتيني السابق، كارلوس منعم، المنحدر من عائلة سورية مهاجرة.

قبل الدول واحترام قوانين الحرب التي نصت عليها اتفاقيات جونيف وتنظيم إدارة عادية للمناطق التي يحررها جيش التحرير)[1].

والحق أن جبهة التحرير الوطني كانت وفية لهذه المبادئ التي تم تجسيدها على أرض الواقع، فإضراب الثمانية أيام الذي نظم من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ في الفترة الممتدة ما بين 28 جانفي و14 فيفري 1957م، كان من بين أهدافه الرئيسية : تعزيز موقف وفد جبهة التحرير والوفود الصديقة (الدول الأفرو-آسيوية) في إقناع الأمم المتحدة بالتدخل لحل المشكلة الجزائرية باعتبارها مشكلة دولية وذلك بمناسبة استعدادها لمناقشة القضية الجزائرية، فقد ورد في الأوامر الداخلية لجبهة التحرير الوطني الموجهة إلى مناضليها والمتعلقة بهذا الإضراب أنه: "بمناسبة مناقشة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية فإنه من الحيوي أن يقوم عموم الشعب الجزائري باستعراض يبرز من خلاله إرادته في الحصول على حريته واستقلاله، على أن يترجم هذا الاستعراض أساسا بإضراب عام لمدة ثمانية (8) أيام على امتداد كل التراب الجزائري بمشاركة فعالة لكل الطبقات الاجتماعية من دون استثناء"[2]، وحددت هذه الأوامر أهداف الإضراب في أربعة نقاط، هي:

1. إبراز-بطريقة حاسمة-انضمام كل الشعب الجزائري لجبهة التحرير الوطني.
2. إدخال فئات اجتماعية جديدة في الكفاح الفعال بتحويل مشاعر العداء للاستعمار لدى بعض العناصر إلى حركة فعلية وعنيفة، وهو أمر سيخدم ويرفع قدراتنا الثورية.
3. سيكون هذا بمثابة التجربة الأولى والضرورية من أجل الحصول على الخبرة الضرورية للقيام بانتفاضة معممة[3]، وتخدم هذه الأهداف هدفا جوهريا آخر يمثل الغرض الرابع من هذا الإضراب وهو منح تفويض لاشك فيه لوفودنا في الأمم المتحدة بهدف إقناع الممثلين الدبلوماسيين لبعض الدول

1 أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 53.

2 Ben Youcef Ben Khedda : Alger, capital de la résistance (1956-1957), édition Houma, Alger 2002, pp 137-13.

3 Ben Youcef Ben Khedda : opcit .p138.

الأجنبية –وهم قلائل– الذين ما زالوا مترددين أو لهم التباسات حول السياسة الليبرالية لفرنسا"[1]، في إشارة منها لمختلف المبادرات السياسية والاجتماعية التي اتخذتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة لعزل الثورة عن الجماهير المسلمة، من خلال تحسين أوضاعها المعيشية.

وهكذا، نجحت جبه التحرير الوطني، وحلفائها الأفرو–آسيويين أن يجعلوا من المسألة الجزائرية إحدى القضايا التي أثارت اهتمام الأمم المتحدة، وذلك منذ مطلع عام 1955م.

ففي 05 جانفي 1955م، قامت أربعة عشر (14) دولة من المجموعة الأفرو–آسيوية بطلب تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمال دورة سبتمبر 1955 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتأسست المذكرة التوضيحية لهذا المسعى على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبعد مناقشات طلب مكتب المجلس من الجمعية العامة رفض تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها باعتبارها قضية داخلية فرنسية*.

وخلال الفترة الممتدة ما بين 30 سبتمبر و01 أكتوبر 1955م رفضت الجمعية العامة طلب مكتبها وقررت تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها بأصوات 28 دولة مؤيدة ومعارضة 27 دولة وامتناع 05 دول عن التصويت، وكان أول نجاح لجبهة التحرير الوطني على مستوى الأمم المتحدة، لأن تدويل القضية الجزائرية أصبح أمرا واقعا، فخرجت بالتالي من الإطار الفرنسي، باعتبارها مسألة داخلية فرنسية، خارجة عن اختصاص الأمم المتحدة، كما ظلت الحكومات الفرنسية المتعاقبة، وحلفائها الغربيين يروجون لذلك، وأصبحت مسألة تصفية استعمار تدخل في صميم اختصاص وحلفائها الغربيين

1 Ali Kafi, op.cit, p 60.

* نص عليه بيان الرئيس الأمريكي ويلسن الذي برر دخول الولايات المتحدة الأمريكية كطرف في الحرب العالمية الأولى، كما كرسه بعد ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

يروجون لذلك، وأصبحت مسألة تصفية استعمار تدخل في صميم اختصاص المنتظم الدولي الذي كانت له سوابق في هذا المجال في مناطق أخرى من العالم[1].

غير أن هذا النجاح الأولى لم يكن حاسما، لأن فرنسا وحلفائها كانوا من القوة والعزيمة بحيث لم يكن واردا أن يسلموا بالأمر الواقع، خاصة أن فرنسا أكدت منذ البداية أن طبيعة علاقات مختلف الدول بها، يحددها موقف هذه الدول من المسألة الجزائرية بالذات[2].

وفي هذا السياق اقترح 23 يوم نوفمبر 1955 من الشيلي والاكواتور وكولومبيا وكوبا، وهي دول حليفة لفرنسا أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بإلغاء القضية الجزائرية من جدول أعمالها ولكن هذا الاقتراح رفضه أغلب أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبتاريخ 25 نوفمبر 1955 تمكن مندوب النهد، السيد كريشنا مينون (Menon Krishna) من دقع الجمعية العامة للأمم المتحدة الموافقة بالأغلبية على قرار نص على أن "الجمعية العامة قد قررت عدم الاستمرار في مناقشة النقطة المدرجة في جدول أعمالها بعنوان القضية الجزائرية، وبالنتيجة فهي لن تعالج هذه النقطة"، حيث أخذت الجمعية العامة بالحسبان الموقف الودي للمجموعة الأفرو-آسيوية التي منح "مدة ثقة" للفرنسيين لإيجاد مخرج مشرف، علما أن وزير الخارجية الفرنسي، السيد بينو (Pinau) كان قد صرح يوم 01 أكتوبر 1955م أن فرنسا لا تشارك حتى إشعار آخر في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة*.

وخلال الفترة الممتدة ما بين 02 ماي-19 جوان 1956م قام الممثلون الدائمون لمجموعة الدول الأفرو-آسيوية في الأمم المتحدة بالعديد من الاجتماعات لمعالجة القضية الجزائرية، ثم قامت ثلاثة عشر (13) دولة آفرو-آسيوية يوم 19 جوان 1956م بدعوة مجلس الأمن الدولي إلى التدخل

1 محمد حربي: المصدر السابق، ص 103.

2 Ali Kafi, op.cit, p 61.

* تغير الموقف الكوبي بعد وصول فيدال كاسترو إلى السلطة، حيث أبدى تعاطفا واضحا مع الثورة الجزائرية، فأصبح- وما يزال- صديقا مقربا من الجزائر بعد استعادتها للسيادة الوطنية.

لمعالجة المعضلة الجزائرية[1]، ولكن المجلس رفض هذا الطلب بأغلبية 07 أعضاء مقابل 02 وامتناع دولتين عن التصويت وفي 13 أكتوبر 1956م، وأمام تدهور الوضع في الجزائر، وغياب حل مقبول طالب الممثلون الدائمون لكل من أفغانستان والمملكة العربية السعودية وبرمانيا وباكستان وسيلان ولبنان والفلبين وسوريا بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي يوم 22 أكتوبر 1956م احتجت جامعة الدول العربية والمجموعة الأفرو-آسيوية[2] لدى الأمين العام للأمم المتحدة السيد داغ هامرشولد (Dag Hammar-skjoeld) على اختطاف قادة جبهة التحرير الوطني*، ثم وجهت جبهة التحرير الوطني يوم 12 نوفمبر 1956م مذكرة إلى رئيس الدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تضمنت كل الحجج التي تؤسس لتدخل الأمم المتحدة لحل القضية الجزائرية، وفي يوم 15 نوفمبر 1956م طالب مكتب الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناقشة القضية الجزائرية، حيث سجلت في مناقشة جدول أعمال الدورة.

أما سنة 1957م فقد تميزت بكثافة المجهودات التي بذلتها جبهة التحرير الوطني، وحلفائها المنضوين في مجموعة الدول الأفرو آسيوية داخل أروقة الأمم المتحدة، ففي يوم 02 جانفي 1957م وجهت جبهة التحرير الوطني مذكرة إلى رئيس اللجنة الأولى للدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرة حول المباحثات الفرنسية الجزائرية التي جرت طوال سنة 1956م بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة الجزائرية** .وفي 14 جانفي 1957م: وجهت جبهة التحرير الوطني مذكرة إلى رئيس اللجنة الأولى للدورة الحادية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرة حول الدعم الأجنبي

1 أحداث الثورة في الأوراس: المصدر السابق، ص 50.

2 النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 85.

* وهم أعضاء الوفد الخارجي، أحمد بن بلا، محمد خيضر، محمد بوضياف، آيت احمد، ومصطفى الأشرف، حيث حولت طائرتهم المتوجهة من المغرب إلى تونس إلى مطار الدار البيضاء (مطار هواري بومدين حاليا)، وجرى اعتقالهم حيث ظلوا مسجونين في فرنسا إلى غاية وقف اطلاق النار يوم 19 مارس 1962.

** حول هذه اللقاءات، ينظر: Rédha Malek : l'Algérie à Evian, histoire des négociations secrètes (1956 1962) éditions ANEP, Alger, 2001, pp ,22-33.

للمجهود الحربي الفرنسي في الجزائر، كما نشرت بعثتها الدبلوماسية في نيويورك مذكرة تفصيلية ردا على تصريحات رئيس الحكومة الفرنسية، السيد غي موليه (Guy Mollet)، أكدت أن الجزائر الوجود الفرنسي في الجزائر غير شرعي، ويستند إلى القوة فحسب وأن الأمم المتحدة يجب أن تكون حكما لحل النزاع الجزائري الفرنسي، وطمأنت الرأي العام الدولي، والأقلية الأوروبية في الجزائر بأن: "الدولة الجزائرية الحرة والمستقلة ستكون دولة حديثة في خدمة جميع مواطنيها تحترم أحوالهم الشخصية ولغتهم، وعاداتهم وتقاليدهم"[1].

ومن جهته وجه الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يوم 08 فيفري 1957م مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد داغ هامر شولد (Dag Hammar-skjoeld)، أهم ما ورد فيها مطالبة الأمم المتحدة بأن :"تساعد الأمم المتحدة الشعب الجزائري للحصول على استقلاله وسيادته" و"فتح باب المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني" باعتبارها الممثل الحقيقي للشعب الجزائري، وفي يوم 15 فيفري 1957م صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية سبعة وسبعين صوت على القرار التالي: "إن الجمعية العامة بعد سماعها لتصريحات مختلف الوفود ومناقشة القضية الجزائرية، واعتبارا للوضع السائد في الجزائر الذي يسبب كثير من المعانات والخسائر البشرية، تأمل في أن روح التعاون تسمح بإيجاد حل سلمي، ديمقراطي وعادل طبقا لميثاق الأمم المتحدة"*.

أما الرابطة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فقد وجهت يوم 28 مارس 1957م رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد داغ هامر شولد (Dag Hammar-skjoeld) نددت بتكثيف فرنسا لحربها في الجزائر وطالبت بتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.[2]

---

[1] El Moudjahid, n° 04 (N-spécial), op, cit, pp77M81

* أسس هذا التنظيم النخبوي في صيف عام 1955م من قبل مجموعة من الطلبة الجامعيين، وعلى رأسهم بلعيد عبد السلام وأحمد طالب الإبراهيمي الذي كان أول رئيس له، وفي شهر ماري 1956م شن إضرابا مفتوحا احتجاجا على القمع الاستعماري، والتحق العديد من أعضائه بجهة التحرير الوطني، ينظر: Meynier M OP, cit pp 510-522

[2] Rédha Malek, op. cit, p. 33.

وبعد مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة للمسألة الجزائرية، واتخاذ قرار بشأنها، وجهت جبهة التحرير الوطني يوم 02 أفريل 1957م مذكرة إلى السيد داغ هامر شولد (Dag Hammar-skjoeld)، كشفت فيها النية الحقيقية لفرنسا في الجزائر وهي: الحصول على نصر عسكري بكل الوسائل "لتدمير مقاومة الشعب الجزائري، المتمثلة في جبهة التحرير الوطني، وهي تنظيمه السياسي، ووسيلته في المعركة، وهي: جيش التحرير الوطني"[1].

وبتاريخ 15 أفريل 1957م وجهت المجموعة الأفرو-آسيوية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد داغ هامر شولد Dag Hammar-skjoeld نددت فيها بشدة بالاستعمال المنهجي للعنف وسياسة القمع الجماعي التي تمارسها الحكومة الفرنسية ضد الشعب الجزائري.

وفي 22 أفريل 1957م، وجهت جبهة التحرير الوطني مذكرة إلى الأمم المتحدة ردا على المقترحات الفرنسية حول وقف إطلاق النار في الجزائر من بين ما ورد فيها "أننا مستعدون للبدء في مفاوضات فورية من أجل وقف لإطلاق النار مع السلطات الفرنسية على قاعدة الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال"*.

وبتاريخ 02 جوان 1957م، وجهت جبهة التحرير الوطني برقية إلى السيد داغ هامر شولد Dag Hammar-skjoeld طالبت فيها بضرورة قيام الأمانة العامة للأمم المتحدة بتحقيق حول الممارسات المنتهجة من قبل القوات المنغمسة في حرب الجزائر، في إشارة منها إلى جرائم الاختطاف والإعدام الصوري، والتعذيب المنظم التي ميزت خاصة معركة الجزائر.

---

1 Rédha Malek, op. cit, p. 33.

* أسس السيد غي مولي الذي انتخب رئيسا للحكومة الفرنسية،عقب فوز حزبه الاشتراكي بالانتخابات التشريعية التي جرت خلال شهر فيفري 1956م برنامجه لحل المعضلة الجزائرية على ثلاث مبادئ هي: وقف إطلاق النار ثم الانتخابات ثم المفاوضات.

وفي يوم 04 جوان 1957م، قررت المجموعة الأفرو-آسيوية بإجراءات مناسبة لتسليط الأضواء على مجزرة ملوزة**، وأحداث دموية أخرى وقعت في الجزائر، وبتاريخ 13جوان 1957، اجتمعت وفود سبعة عشر دولة أفرو-آسيوية في الأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية واقترح وفد جبهة التحرير الوطني أن تأخذ المجموعة في الحسبان طلبه الموجه إلى الأمم المتحدة يوم 02 جوان بغرض القيام بتحقيق حول مجزرة ملوزة، وقد بادر يوم 17 جوان 1957، السيد مهدي بن عبو ممثل المغرب ورئيس مجموعة الدول الأفرو-آسيوية لشهري جوان بمساعي لدى الأمين العام للأمم المتحدة[1] طالبا منه التدخل لدى فرنسا لحثها على الموافقة على تحقيق دولي يسمح بتحديد المسؤوليات فيما يتعلق بمجزرة ملوزة، غير أن فرنسا رفضت هذا المسعى رغم إدراكها أن تحقيقا دوليا نزيها سيكشف مسؤولية جبهة التحرير الوطني عن هذه المجزرة، وهو رفض نابع كون مجرد قيام لجنة دولية بالتحقيق في مسألة مرتبطة بالقضية الجزائرية، معناه تكريس تدويلها، وهي التي أسست استراتيجيتها الدبلوماسية على اعتبارها مسألة داخلية تخرج عن دائرة اختصاص الأمم المتحدة.

ومع ذلك استغلت هذه المأساة بكثافة، حيث نشرت صور هذه المأساة المروعة مما أثار استنكار الرأي العالم الغربي، كما عمدت إلى إخفاء السبب الحقيقي لهذه المأساة وروجت لفكرة مفادها "ارتكاب جبهة التحرير الوطني لهذه المجزرة نابع من انحياز هؤلاء السكان لفرنسا، وأن سكان الجزائر كلهم على هذا المنوال[2]".

وفي 17 جويلية 1957م، طالبت المجموعة الأفرو-آسيوية بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الثانية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستفتح في السابع عشر من سبتمبر وأرفق

** تم اقتراقها يوم 22 ماي 1957م بأمر من العقيد أحمدي السعيد، قائد الولاية الثالثة ضد سكان ملوزة ، قتل فيها 301 شخص، وجرح 14 آخرين، اتهموا بالتعاون مع الحركة الوطنية الجزائرية، ينظر: Yves Courrière : la guerre d'Algérie, le temps des colonels, t, 03 éditions Casbah, Alger, 2005, pp 45-49'.

[1] محمد حريب: المصدر السابق، ص 103.

[2] Yves Corrière : op, cit p 49.

الطلب بمذكرة توضيحية ذكرت بقرار الدورة السابقة، وأكدت أن المشكلة الجزائرية تمثل دائما تهديدا للأمن الدولي، كما ذكرت بطلب المجموعة بفتح تحقيق دولي حول مأساة ملوزة، وتم إيداع مذكرة لدى السيد داغ هامرشولد Dag Hammarskjold يوم 23 جويلية 1957م وضحت حقيقة الاتصالات التي جرت في تونس بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والسيد غو برسسونيار Brissonière Goeau المبعوث الشخصي لرئيس الحكومة الفرنسية، كما تضمنت شروط جبهة التحرير الوطني للدخول في المفاوضات[1].

وفي 15 أوت 1957م، وجهت جبهة التحرير الوطني مذكرة طالبت بأولوية مناقشة القضية الجزائرية في اللجنة السياسية للدورة الثانية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة لأن "كل تأخر في مناقشة القضية الجزائرية يمكن أن يتسبب في تعقيد أكثر لحل سلمي للقضية الجزائرية ... كل المعلومات التي بحوزتنا تبين أنه لا الحكومة الفرنسية ولا البرلمان لهما أية نية في حل سلمي للمشكلة الجزائرية يأخذ في الحسبان تطلع الشعب الجزائري للاستقلال[2].

وردت جبهة التحرير الوطني على مزاعم وحلفائها بأن الأمم المتحدة غير مختصة في الفصل في "قضية داخلية فرنسية" بالقول بأن هذا نابع من خرافة قانونية تتمثل في الادعاء بأن الجزائر فرنسية في حين أن وجود الأمة الجزائرية يعود الى فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي[*].

ثم أشارت الى ان فرنسا قد حشدت قوات هائلة لتكثيف مجهودها الحربي في الجزائر فقد ارتفع تعداد قواتها من 400000 رجل خلال شهر سنة 1956م الى 850.000 في جويلية 1957م معززين بالقسم الأكبر من المدرعات والطيران والسفن الحربية التي تملكها فرنسا وهو ما يبين أن الأمر

[1] Rédha Malek, op. cit, p. 34.

[2] El Moudjahid : (orange central du FLN) le conflit M Franco – algérien devant les nations unies, rappel chroologique, N° 10, septembre 1957 Vol,01, op,cit, pp 127-128.

[*] كادت الجزائر دولة ذات سيادة قبل احتلالها من قبل فرنسا، ومما يدل على ذلك التمثيل الدبلوماسي الدولي، ومنه الفرنسي، ومختلف المعاهدات والمراسلات التي كانت قائمة بين الدولة الجزائرية والدولة الفرنسية، ينظر: correspendance des Days d'Alger avec la cour de France (1579-1833), 02 Eugène Plantet tomes, éditions Bouslama Tunis / 1981.

لا يتعلق بمجرد" عمليات للشرطة لاستعادة الأمن" كما تزعم الدعاية الفرنسية و انما بحرب حقيقية** بين جيش وطني آخر، بل بين شعبين و هو ما يفرض تدخل الأمم المتحدة لتمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره مثل بقية الشعوب الأخرى، ثم ان حرب الجزائر تهدد الأمن العالمي بتداعياتها خاصة في شمال افريقيا، حيث بحجة حق المتابعة قامت القوات الفرنسية بالتوغل في الأراضي المغربية والتونسية، ولعل أهم حادثة هي قصف ساقية سيدي يوسف في تونس***، من أجل هذا الأمر اعتبرت جبهة التحرير الوطني ان على الأمم المتحدة ان تتدخل للحفاظ على امن والسلام في العالم من خلال فرض حل سلمي للقضية الجزائرية يقوم على مبدأ حق تقرير المصير، لأن استقلال الجزائر يمثل ضمانة للأمن العالمي[1].

وفي بيان أصدرته لجنة التنسيق والتنفيذ تساءلت عما إذا كان على الأمم المتحدة أن تنتظر إلى الأبد النية "الحسنة لفرنسا من أجل البحث عن حل سلمي ديمقراطي وعادل للقضية الجزائرية طبقا لميثاق الأمم المتحدة"، ولما كانت الأمم المتحدة قد تدخلت في مسار تصفية الاستعمار في تونس والمغرب وليبيا، فإنه لا يمكنها أن تبقى غير مبالية باستغاثة شعب يخضع لقمع غير إنساني في إطار حرب وحشية"[2].

وفي المقابل لم تبقى فرنسا مكتوفة الأيدي أمام هذا النشاط الدبلوماسي المكثف الذي قامت جبهة التحرير الوطني، وحلفائها على مستوى الأمم المتحدة، بل وضعت استراتيجية محكمة لمنع تدويل القضية الجزائرية مهما كلفها، فنالت دعم حلفائها الغربيين.

** وهو ما اعترف به أخيرا البرلمان الفرنسي سنة 1999 بعد جدل كبير بين أعضائه، و في الصحافة وبين رجال السياسة والثقافة والقانون.

*** شاركت فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956م، إلى جانب بريطانيا، وإسرائيل مما تسبب في واحدة من أخطر الأزمات العالمية خلال حقبة الحرب الباردة، لما بعث بولقانين (Boulganine)، عضو القيادة الثلاثية في الاتحاد السوفياتي رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني إيدن(Antony Eden)، هدد فيها" باستعمال القوة لوقف العدوان"، وحذر من أن الصواريخ السوفياتية قادرة على ضرب إنجلترا، ينظر نص الرسالة في:,Le Genet et autres, le monde contemporain, collection d'histoire, Hartier, Paris,p241

[1] El Moudjahid, n° 11, du 01 Novembre 1957, vol 01,op, cit,p 131

[2] Ibid .p139.

الفصل الرابع:

التدابير العسكرية والإصلاحات الدستورية الفرنسية لمواجهة الثورة الجزائرية 1958-1962

المبحث الأول: موقف الجنرال ديغول من الثورة قبل 1958م

إن الحرب العالمية الثانية منحت للمستعمرات الفرنسة أهمية كبيرة، حيث أن سقوط فرنسا في قبضة الألمان خلال شهر جوان 1940م، جعلت الجنرال ديغول يقرر استخدامها لتجميع القوى الفرنسية والاستمرار في المقاومة بعد استسلام الماريشال بيتان (Pétain)، ولهذا شكل "مجلس الدفاع عن الامبراطورية" (conseil de la défense de l'empire) بمدينة برازافيل يوم 27 لأكتوبر 1940م، وأصبح بعد ثلاث سنوات يسمى "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (comité française de libération national) التي اتخذت من الجزائر مقرا لها، وهكذا كان أول اتصال لديغول بالجزائر المستعمرة ومشاكلها[1].

وفي نهاية شهر نوفمبر 1943م، استدعى الجنرال ديغول النائب الاشتراكي، السيد بيار بلوش (Pierre Bloch)، باعتباره نائبا قديما لرئيس لجنة التحقيق حول أوضاع الأهالي في الجزائر عام 1937م، وقد اندهش من اطلاع ديغول على كل النصوص، والقرائن الخاصة بمشروع بلوم فيوليت (Blum-Violette) ، واهتمامه المباشر بالإصلاحات المخصصة للجزائريين، وأكد أنه: "لم يحدثني رجل دولة عن المشكلة الجزائرية بهذا القدر من الوضوح والآفاق"[2].

وبالنسبة للجنرال ديغول، فقد كان ينبغي أن يتم عام 1937م منح النخبة الجزائرية المواطنة الفرنسية التي طالبت بها، غير أن: "عدم استقرار النظام، وتردده حرم السياسة الفرنسية من أن تتبين اللحظة التي يجب فيها القيام بالتغيير الضروري"[3].

وفي فيفري 1943م عقد اجتماع ضم فرحات عباس، إلى جانب ممثلي حزب الشعب الجزائري، الصالح حسين، والدكتور لمين الدباغين، وممثلي العلماء: خير الدين، والعربي التبسي، وأحمد

[1] El Moudjahid, n° 11, du 01 Novembre 1957, vol 01,op, cit,p 13

[2] Mahfoud kaddache, op.cit, pp. 920-921.

[3] Ageron. Ch. R :. op.cit, p 241.

توفيق المدني، وممثلي المنتخبين: الدكتور تامزالي، وغرسي أحمد، وقاضي عبد القادر، وكلفوا فرحات عباس بتحرير البيان الجزائري.

وقد قام فرحات عباس بهذه المهمة بعد عودته إلى سطيف، حيث تضمن القسم الأول من هذا البيان "حصيلة موضوعية ونزيهة لمائة واثنتي عشر سنة من الاستعمار، ثم تذكير بالماضي، وتعبير صادق عن التطلعات الوطنية لشعبنا ...." حسب تعبير فرحات عباس نفسه[1].

أما القسم الثاني من البيان، فتضمن المطالب التي اتفقت عليها كل التيارات السياسية الوطنية وهي:

- إدانة الاستعمار، وإلغائه وتحريم استغلال شعب لشعب آخر، لأن هذا الاستعمار لا يمثل إلا مظهرا جماعيا للعبودية التي كانت سائدة في العصور القديمة.
- تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، مثلما نص عليه تصريح الرئيس الأمريكي ويلسن (Wilson) وميثاق الأطلنطي لعام 1941م*.
- تزويد الجزائر بدستور خاص بها، يضمن:

1. الحرية والمساواة المطلقة بين كل السكان، من دون تفرقة عرقية أو دينية.
2. إلغاء الملكية الإقطاعية بواسطة إصلاح زراعي كبير لفائدة البلورتاريا الفلاحية الواسعة.
3. الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية، على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية.
4. حرية الصحافة، والحق في إنشاء الجمعيات.
5. التعليم المجاني، والإجباري لكل الأطفال من الجنسين.
6. حرية العبادة لكل السكان، وتطبيق الفصل بين الدولة والكنيسة على الديانة الإسلامية.

[1] Ferhat, Abbas : guerre et révolution d'Algérie : la nuit coloniale, édition René Julliard, Paris 1962, p140.

* le Texte complet de la charte atlantique in, Claude Albert Collard : droit international et histoire diplomatique, Paris, 1950-57. Arabe,

7. المساهمة الفورية والفعلية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلدهم كما فعلت الحكومة البريطانية، وكما فعل الجنرال كاترو (Catroux) في سوريا.

8. تحرير كل السياسيين، المحكوم عليهم، أو المعتقلين، مهما كان الحرز الذي ينتمون إليه.

ولكي يضمن فرحات عباس مصداقية أكبر لهذا البيان الذي صادق عليه كل شركاءه السياسيين جال في أرجاء الجزائر لمدة شهر كامل، وعرضه على كل الشخصيات التي تمارس مسؤوليات باسم الشعب الجزائري من أجل المصادقة عليه[1].

وفي يوم 31 مارس 1943م، استقبل الحاكم العام، مارسال بيروتون (Marcel Peyrouton) الذي عين يوم 17 جانفي 1943، وفدا من النواب المسلمين من بينهم فرحات عباس، والدكتور بن جلول، فسلموا له نص البيان الجزائري، وفي اليوم الموالي قدموا نسخة منه إلى ممثلي الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، وبريطانيا في الجزائر، غير أن فرنسا الحرة التي وافقت يوم 24 سبتمبر 1941 على ميثاق الأطلنطي الذي أكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها لم تكن مستعدة للقبول بهذه المطالب الوطنية التي كانت بحق نقلة نوعية في الكفاح الوطني[2].

- **موقف ديغول من البيان الجزائري 1943:**

ولهذا بعد مناورات مختلفة حسم ديغول الموقف الفرنسي يوم 03 ماي 1943م لما قال: "إن قاعدة الوحدة الوطنية تستند على مبدأ السيادة الوطنية الفرنسية الكاملة على كل أجزاء الإمبراطورية، ولا يمكن التخلي عن شيء من هذا المبدأ أبدا"[3].

وإذا كان الجنرال ديغول قد استقبل فرحات عباس، فإنه أحاله على الجنرال كاترو (Catroux) ورفض مطلقا الإشارة إلى البيان الجزائري، خوفا أن يكون ذلك إشهارا لأفكار الخصم، غير أن كاترو المعروف بملوياته الليبيرالية في معالجة المسألة الاستعمارية التي كشف عنها حينما

[1] Ferhat, Abbas : guerre et révolution d'Algérie : la nuit coloniale, op.cit, pp 141-143.

[2] L'Echo d'Alger, du 31 mai 1943.

[3] Ibid.

أيد مشروع بلوم فيوليت، أو كما فعل في سوريا*، رفض البيان الجزائري، وامتنع حتى عن استخدامه مرجعا للمشروع الإصلاحي الذي كان ينوي إنجازه في الجزائر.

وفي يوم 23 جوان 1943م، جدد كاترو رفضه، وأكد أمام أعضاء لجنة الإصلاحات أن الحكومة لن تستطيع أن تلتزم بتغيير قانون الجزائر، أو الإمبراطورية، وأن المذهب الوحيد المقبول هو الذي يعتبر الجزائر تشكل ثلاث مقاطعات فرنسية، تتطور في الإطار الفرنسي.

ولهذا تجاهل ديغول كل نداءات فرحات عباس، ورفض خلال شهر سبتمبر 1943 استقباله، بل قام يوم 23 سبتمبر 1943م، بحل المفوضية الأهلية التابعة للمفوضية المالية، بسبب رفض فرحات عباس وزملائه حضور الجلسة الاستثنائية للمفوضية المالية، وبادر إلى إعتقال فرحات عباس وسايح عبد القادر اللذين اتهمهما بتحريض زملائهما على العصيان المدني وعرقلة السير العادي للمجلس وزعزعت الأمن العام للبلد في زمن الحرب[1].

غير أن الجنرال ديغول كان يدرك أنه لن يستطيع إدارة عجلة التاريخ إلى الوراء، فليس من مصلحة فرنسا أن تتجاهل المطالب الوطنية تماما، لأن ذلك قد يؤدي إلى إنفجار الأحداث بشكل يهدد الوجود الفرنسي في الجزائر، ولهذا قرر أن يقوم بمبادرة إصلاحية محدودة لفائدة المسلمين لسحب البساط من تحت أقدام حركة وطنية ازدادت نضجا، وأصبحت تسير بسرعة كبيرة نحو اعتناق الأفكار الوطنية الراديكالية التي كانت قبل حكرا على حزب الشعب الجزائري وحده ولهذا بادر يوم 12 ديسمبر 1943م إلى زيارة قسنطينة[2]، وأعلن منها: "أن لجنة التحرير قررت فورا منح عشرات الآلاف

* وهو ما جعل – فيما بعد – المستوطنين يثورون في وجه رئيس الحكومة الفرنسية عن موليه لما قرر تعيينه حاكما عاما للجزائر في شهر فيفري 1956م، فرمي رئيس الحكومة بالطماطم، وأحبط حفل التنصيب، واضطر غي مولي للخضوع لإرادة المستوطنين، وسحب ترشيح كاترو).

[1] Mahfoud kaddache, op.cit, pp. 649-650.

[2] L'Echo d'Alger, du 31 mai 1943.

من المسلمين الفرنسيين الجزائريين حقوق المواطنة كاملة، وأنها لن تقبل أن تمنع، أو تقلص ممارساتهم لهذه الحقوق بعوائق تتعلق بأحوالهم الشخصية"*.

وأضاف قائلا: "في الوقت، نفسة سيتخذ قرار برفع نسبة المسلمين الفرنسيين الجزائريين في مختلف المجالس التي تعالج مصالح محلية، بحيث سيمنح عدد كبير من المناصب الإدارية للذين يتمتعون من بينهم بالكفاءة، كما تعتزم القيادة بسلسلة من التدابير الكفيلة بتحسين مستقبل مجموع السكان، وستعلن عنها قريبا"[1]، وشكل لهذا الغرض يوم 14 ديسمبر 1943م لجنة كلفها بتحرير برنامج للإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لفائدة المسلمين الفرنسيين، ضمت 08 أعضاء فرنسيين، منهم ثلاثة من الوطن الأم، كما ضمت 06 أعضاء مسلمين، معروفين بولائهم لفرنسا، من بينهم الدكتور بن جلول، وبن قانة، والشيخ العقبي، وانتهت اللجنة إلى تحرير مشروعين، أحدهما يمنح المواطنة الفرنسية لكل المسلمين، ولكنه يحدد في الوقت نفسه حقوقهم السياسية، والثاني أعدته اللجنة الفرعية، واستلهم خطوطه العريضة من توجيهات اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، وفي سياقه أصدر الجنرال ديغول أمر (Ordonnance) يوم 07 مارس 1944م الذي يمكن اعتباره ردا فرنسيا رسميا على المطالب الوطنية التي تضمنها البيان الجزائري[2].

- **أمر 7 مارس 1944:**

وقد نصت مادته الأولى على أن: "الفرنسيين المسلمين الجزائريين، يتمتعون بكل حقوقهم ويخضعون لكل الواجبات التي يخضع لها الفرنسيون غير المسلمين"[3]، وأكدت المادة الثانية منه أن: "القانون يطبق على الفرنسيين المسلمين" والفرنسيين غير المسلمين من دون تفريق، وكل القوانين

* على كعس قانون سناتيس كونسيلت (Sénatus Consult)، الذي أصدره الإمبراطور نابليون الثالث يوم 14 جويلية 1865م، الذي اعتبر الجزائريين "أهالي مسلمين، ولكي يصبحوا مواطنين فرنسيين، اشترطت المادة الأولى منه: ".... الخضوع للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية .."، أي التخلي عن الإحتكام للشريعة الإسلامية في مجال الأحوال الشخصية، وهو ما رفضه الجزائريون بشدة واعتبروا القبول به "ارتداد عن الإسلام".

[1] L'Echo d'Alger, du 31 mai 1943.

[2] Mahfoud kaddache, op.cit, pp. 953-954.

[3] Ibid.

الاستثنائية المطبقة على الفرنسيين تعتبر ملغاة"، وهي القوانين التي أخضع لها الأهالي المسلمون منذ القرن التاسع عشر، كمحاكم الجنايات (Cours Criminelles) التي أنشأت عام 1903 خصيصا لمحاكمة المسلمين، لتكون أكثر قسوة من محاكم الجنايات (Cours d'assises) المعروفة في القانون الجنائي الفرنسي، والتي كانت متخصصة في البت في الجرائم المنسوبة للمتهمين المسلمين في مناطق الحكم المدني داخل العمالات (Provences) الثلاث منذ تاريخ إنشائها عام 1854م، إلى جانب مجالس الحرب (Conseils de guerre) في مناطق الحكم العسكري، وقانون الأهالي (Code indigénat) العنصري، وغيرها من القوانين المجحفة، التي ظل الجزائريون بكل توجهاتهم الأيديولوجية ينددون بها، ويطالبون بإلغائها منذ أواخر القرن التاسع عشر.

وفي مجال الأحوال الشخصية أقر "الأمر" "بقاء المسلمين الفرنسيين خاضعين لأحكام القانون الإسلامي، والعادات البربرية ..."، وحدد الأشخاص الذين يحق لهم الحصول مباشرة على الجنسية الفرنسية بصفة شخصية، ويسجلون مباشرة على القوائم الإنتخابية* التي تحتوي كذلك أسماء الفرنسيين غير مسلمين، وهؤلاء الأشخاص هم: الفرنسيون المسلمون، الذين بلغوا بين الواحد والعشرين سنة، وينتمون إلى الأصناف الآتية[1]:

- الضباط القدامى الذين انتسبوا إلى مختلف وحدات الجيش الفرنسي.
- الأشخاص الذين حصلوا على الشهادات الآتية: شهادة التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، شهادة الأهلية العليا، شهادة الأهلية الأولية، الأهلية للدراسات البتدائية العليا، شهادة

* يمكن مقارنة هذه القائمة بقائمة الأشخاص الذين منحهم مشروع قانون بلوم فيوليت (Blum-Viollette) لملاحظة مدى التطور الذي استحدثه أمر 07 مارس 1944م في هذا المجال، ينظر نص مشروع بلوم فيوليت في:

Benjamin Stora: Algérie, histoire contemporaine (18301988), édition Casbah, Alger : 2004, p 332.

[1] Benjamin Stora, op.cit, p 332.

نهاية الدراسة الثانوية، شهادة المدارس، شهادة تخرج من مدرسة وطنية كبرى، خاصة بالتكوين المهني: الصناعي والزراعي والتجاري، والحائزين على شهادة الأهلية في اللغة العربية أو البربرية[1].

- ويتبين مما سبق أن عرض المواطنة الفرنسية – بما تحمله من إمتيازات – على هذه الفئة، باعتبارها تمثل نخبة المجتمع المسلم، كان نوعا من الرشوة، يهدف إلى فصلها عن تبني هموم وانشغالات مجتمعنا، والحيلولة دون انغماسها في النشاط الوطني الذي تزايد في ذلك الوقت بوتيرة سريعة[2].

كما عمد ديغول إلى منح فئات أخرى حق الحصول على المواطنة، وهم أشخاص قدموا خدمات جليلة لفرنسا، من خلال مشاركتهم في مجهودها الحربي، سواء من خلال عمليات توسعها الاستعماري، أو مساهمتهم في تحريرها من الألمان، أو عملهم كأعوان للإدارة الاستعمارية في الجزائر، وحدد هوية هؤلاء الأشخاص في القائمة الآتية:

- الأعضاء الحاليون والأعضاء القدامى لغرفة التجارة والزراعة.
- الباشاغوات، والآغوات، والقياد، الذين مارسوا مهامهم على الأقل ثلاث سنوات، ولم يتعرضوا من قبل إلى إجراء تسريح من قبل السلطات الإدارية المختصة.
- الشخصيات التي مارست في الماضي، أو ما تزال تمارس في الوقت الحاضر عهدة مفوض مالي، أو مستشار بلدي في البلديات الكاملة الصلاحيات، أو رئيس جماعة[3].
- الأشخاص الذين كانوا أعضاء في لجنة التحرير.
- الأشخاص الذين حصلوا على ميدالية العمل، والأعضاء الحاليين، أو القدامى في مجالس النقابات العمالية الشرعية، بعد ثلاث سنوات من ممارسة مهامهم.
- كل شخص مارس وظيفة مستشار محكمة سواء في الماضي، أو الحاضر، أو وكيل قضائي.

---

[1] Mahfoud kaddache, op.cit, p 954.

[2] ibid .p 955.

[3] Ferhat, Abbas : op. cit, p 143.

وكان الهدف هو منح خمسة وستون ألف (65.000) مسلم الجنسية الفرنسية، وهو تطور طفيف إذ قورن بمشروع بلوم فيوليت لعام 1937، الذي نصت مادته الخامسة على منح عشرين ألف (20.000) مسلم الجنسية الفرنسية[1].

أما المادة الرابعة، فنصت على أن: "المسلمين الآخرين سيستدعون للحصول على الموافقة الفرنسية، حيث سيحدد المجلس الوطني التأسيسي شروط وأشكال هذه العملية".

وفي إنتظار ذلك، أكد أمر 07 مارس 1944م أن: "هؤلاء – الذكور – الذين تجاوزا سن الواحد والعشرين سنة، يحق لهم التسجيل في القائمة الإنتخابية التي تستدعي لانتخاب الممثلين الخاصيين في المجالس البلدية، والمجالس العامة، والوفود المالية، على أن لا يتجاوز هذا التمثيل (5/2)"، أي أنه لم يحدث تعديلا ذا أهمية على قرار 09 فيفري 1919م.

ولهذا كانت هذه التدابير مخيبة للآمال الحركة الوطنية، التي كانت تمثلها جبهة أحباب البيان والحرية، وهو ما جعل السيد أندري فيليب (André Philip) يقترح عليه الذهاب بإصلاحاته أبعد من ذلك، إلى غاية الإستقلال السياسي الذاتي، كما طالب فرحات عباس، فأجابه الجنرال ديغول قائلا: "الاستقلال الذاتي، فيليب؟ إنك تعلم جيدا أن كل هذا يؤدي إلى الاستقلال"[2].

وقبل مغادرته الجزائر، طلب من الجنرال هنري مارتن (Henry Martin) أن: "يمنع أفريقيا الشمالية من أن تتدحرج من بين أصابعنا، في الوقت الذي نقوم فيه بالتحرير من فرنسا[3]"، بل إنه كان يريد أن يعيد لفرنسا سيفها الذي انكسر، و امبراطوريتها التي قضمت نتيجة هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، ولهذا لما حدثت مظاهرات 08 ماي 1945م، وكان ديغول هو المسؤول عن السياسة الفرنسية، كان الرد الفرنسي في غاية القسوة، إذ أطلقت السلطات الفرنسية يد قواتها التي استخدمت

[1] Benjamin Stora, op.cit, p 332.

[2] Ageron, ch, op.cit, 241.

[3] Ibid.p, 241.

كل إمكانياتها الحربية في مواجهة مدنيين تعتبرهم "فرنسيين مسلمين"[1]، كان يفترض أن توفر لهم الحماية والأمن طبقا لمواثيقها، وللمواثيق الدولية التي ساهمت في صياغتها، فشارك الطيران الحربي في قصف المداشر والقوى، وكذلك فعلت المدفعية وقطع الأسطول الحربي، وجرى تسليح المستوطنين الذين شكلوا مليشيات ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في حق المدنيين العزل، تحت حماية القوات الفرنسيين، ومن خلفها السلطات السياسية، وعلى رئسها الجنرال ديغول، وكانت حصيلة القمع رهيبة، إذ قتل ألاف الجزائريين خاصة في سطيف قالمة وخراطة *، وجرى حسب التقارير الرسمية الفرنسية اعتقال 4781 شخص، من بينهم فرحات عباس والشيخ الابراهيمي والدكتور سعدان الذي طلب الجنرال ديفال (Duval) قائد منطقة قسنطينة من وزير الدفاع نقلهم إلى فرنسا، ومحاكمتهم وإحالتهم هناك على محكمة عسكرية بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة لأن محاكمتهم في قسنطينة يمكن أن: "تتسبب في غليان قد يؤدي إلى اضطرابات عامة"[2] وفرضت حالة الطوارئ، وتم حل حركة أحباب البيان والحرية ونصبت محاكم عسكرية، حرمت المتهمين من حقوق الدفاع، وأصدرت عددا هاما من الأحكام، منها 172 حكما بالإعدام[3].

بالإضافة إلى 64 حكما بالسجن المؤبد، مع الأشغال الشاقة، 329 حكما بالسجن مع الأشغال لمدة محددة[4]، هو ما أثار تنديد العديد من الشخصيات الفرنسية الليبيرالية، مثل السيد بالومبا (Palomba)، أحد الشيوعيين المعروفين في فرنسا، الذي اعتبر أن هذه الأحكام صادرة عن محاكمات نابعة من عقلية عنصرية، وليس من عدالة حقيقية[5].

---

[1] Ferhat, Abbas : op. cit, p 144.

* لم يكن ممكنا لأسباب موضوعية معرفة العدد الحقيق للضحايا، ففي التاريخ الرسمي الجزائري خلفت أعمال القمع 45000 شهيد، في حين اعتبر حزب الشعب في العديد من مذكراته إلى الرأي العام العالمي أن عدد الضحايا هو 90.000، في حين قدمت السلطات الفرنسية عدد 1500 قتيل كرقم رسمي، وهي رواية لم تقنع الولايات المتحدة التي اعتبرت أن عدد الضحايا أكثر من ذلك بكثير، ينظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 204.

[2] CAOM, Aix-en-Provence: Algérie, GGA, 8CAB/84 (dossier communiqué par dérogation).

[3] Idem.

[4] Ainad, Tabet Redouane : le 08 mai 1945 en Algérie, OPU, p114.

[5] Délégation financière, séance du 11 mai 1945, p 479.

ولإبراز دعمه للمنهجية التي سلكتها السلطات الفرنسية في الجزائر في مواجهة هذه الأحداث ولتأييدها في الإجراءات التي تراها مناسبة لقمع أي حركة يمكن أن تمس بالسيادة الفرنسية مستقبلا مهما كانت الوسائل المستعملة[1]، أرسل الجنرال ديغول إلى الحاكم العام شاتينو (Chataigneau) يوم 11 ماي 1945م برقية، تعقيبا على أحداث 08 ماي جاء فيها: "تفضلوا علينا بتأكيد أن فرنسا المنتصرة لن تسمح بأي مساس بسيادتها على الجزائر، وأكدوا أن فرنسا تحتفظ بثقتها بالجماهير الفرنسية المسلمة في الجزائر"، ومنع الجنرال تيبار (Tubert) من التحقيق أو التنديد بالقمع الذي أعقبها وهو يبين تأييده له، وهو ما جعل، فيما بعد قيادة الحزب الشيوعي الجزائري لمنطقة الجزائر تصدر بيانا شديد اللهجة تحت عنوان "فالتسقط الفاشية"[2] ضد زيارة الجنرال ديغول للجزائر خلال نهاية شهر ماي 1951م بغرض تنشيط الحملة الانتخابية لحزب التجمع من أجل فرنسا (Rassemblement pour la France)، ومما جاء فيه: "الشعب الجزائري لن يمشي وراء ديغول الذي يخطى في حساباته، إن الشعب الجزائري، مع حركته الوطنية والديمقراطية لن ينسى دروس التاريخ، وزيادة على ذلك أنه لن ينسى أن ديغول هو المسؤول عن المجزرة التي اقترفت في الجزائر، وذهب ضحيتها 40.000 جزائري"[3].

ولهذا فعلى الرغم من أن مستوى وعي الجنرال ديغول بحركة التاريخ قد مكنه من إدراك أن الاستعمار التقليدي قد تجاوزه الزمن، وأن مصلحة فرنسا هي أن تواجه هذه الحقيقة بشجاعة، إلا أنه كان يريد أن تتحقق تصفية ظاهرة الاستعمار التقليدي بإرادة الدول الاستعمارية نفسها، وبعيدا عن أي إكراه أو ضغط، حتى تحتفظ هذه القوى الاستعمارية على هيبتها ومكانتها الدولية وتكون في موقع يمكنها من الحفاظ على مصالحها الحيوية، ضمن ما أصبح معروفا بالاستعمار الجديد، ويمكن أن يتضح هذا التوجه الديغولي من خلال الإطلاع على مضمون محضر محادثات الجنرال ديغول مع الرئيس الأمريكي هاري ترومان التي جرت يوم 24 أوت 1945م، حيث ورد فيه ما يلي: "وتحدث

[1] Ageron CH-R : l'Algérie algérienne, op.cit, p243.

[2] Benjamin Stora, op.cit, p 332.

[3] CAOM, Aix-en-Provence : 10CAB/03 (Cabinet civil du gouvernement général Léonard).

الجنرال ديغول عندئذ عن مصير الشعوب التي كانت في الماضي مستعمرة في العالم، وقال بأن القرن العشرين سيكون قرن استقلالها، غير أن هذا الاستقلال لا يجب أن يكون، أو يبدو وكأنه قد أخذ عنوة من الغرب ...." [1].

غير أن الجنرال ديغول اضطر إلى مغادرة السلطة عام 1946م، ومع ذلك ظل مهتما بالشأن العام طوال مرحلة "عبوره الصحراء"، وهي فترة امتدت حتى 01 جوان 1958م، تاريخ عودته إلى السلطة من جديد، وتنصيبه رئيسا للحكومة الفرنسية.

ففي بيان سلمه إلى الصحافة يوم 18 أوت 1947م أكد الجنرال ديغول أن: "الجزائر قد تم انتشالها من فوضى دامت ألف سنة بواسطة الغزو الفرنسي ... لقد جلبت فرنسا النظام، والإدارة الشرعية والعدالة والتقنية، وقامت بأشغال واسعة من أجل تنمية البلد، كما بذل جهد عظيم من أجل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية"[2]. وبعد أن نوه بالدور الذي لعبه المستوطنون الأوروبيون في الجزائر أكد أن: "السيادة الفرنسية على الجزائر تعني أولا أننا لا يجب بأي شكل من الأشكال أن نجعل موضع الشك مسألة أن الجزائر هي مجالنا، بحيث لا يمكن أن تتنازل السلطات العمومية التنفيذية والتشريعية والقضائية عن حقها وواجبها في أن تكون الحكم النهائي فيما يتعلق بالقضايا المصيرية للجزائر، إن هذا يعني في الأخير أن سلطة الجمهورية الفرنسية ينبغي أن تمارس بصراحة وبقوة في عين المكان"[3].

وأكد أن: "فرنسا مهما حدث لن تترك الجزائر ..... إن الإنفصاليين يستطيعون بلا شك، بين الفينة والأخرى التسبب في اضطرابات لكنهم سيخسرون الجولة ...."، وفي خطاب ألقاه بمدينة الجزائر أعتبر أن: "خير الجزائر يتمثل في أن تستمر فرنسا في متابعة وتطوير العمل الرائع الذي قامت

[1] شارل ديغول: مذكرات الخلاص (1944-1946م)، ترجمة خليل هنداوي وإبراهيم مرجانة، مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت-باريس، ط 03، 1982م، ص 576.

[2] Philippe Tripier : autopsie de la guerre d'Algérie, éditions France-Empire, Paris : 1972, pp 613-614.

[3] Ibid.

به في الجزائر منذ مئة وسبعة عشر سنة، وهو عمل تم إنجازه تحت سلطتها، وبفضل مجهودات أبنائها القادمين من الوطن الأم، وبفضل عمل الآخرين"[1].

ولكنه تجاهل أن المنجزات العمرانية، ومختلف مظاهر الحضارة التي صنعتها فرنسا في الجزائر كانت لفائدة المستوطنين الأوروبيين وحدهم، على حساب، وعلى كاهل السكان الأصليين الذين يمثلون تسعة أعشار سكان الجزائر، وهم الذين جعلت منهم الإدارة الاستعمارية عبيدا في أرضهم.

ثم واصل الجنرال ديغول كلمته فأصر على أن: "سلطة فرنسا يجب إذن أن تكرس هنا بشكل قوي وجلي، تماما كما في بقية الأراضي الفرنسية"[2].

وحذر من انتهاج أية سياسة يمكن أن تمس بهذا المبدأ الجوهري، لأنها ستؤدي – حسب تصوره – إلى تدهور مكانة فرنسا، وإلى المساس بوحدتها الترابية، فقال: "إن أي سياسة يتم انتهاجها – بذريعة إحداث تطور مزعوم- تتسبب في الإنقاص من حقوق وواجبات فرنسا هنا، أو تؤدي إلى تثبيط همة السكان المنحدرين من أصل فرنسي، أو جعل الفرنسيين المسلمين يعتقدون أنه يمكن السماح لهم بفصل مصيرهم عن مصير فرنسا، إن مثل هذه السياسة لن تتسبب في الواقع إلا في فتح الباب أمام الانحطاط". ووجه تحذيرا ضمنيا إلى الحركة الوطنية، وخاصة إلى الإتجاه الاستقلالي، أكد فيه أن طريق الانفصال هو طريق الفوضى والانتحار، فخاطب الوطنيين الجزائريين قائلا: "إنكم تخدعون أنفسكم، وتخدعون غيركم، إن مستقبلكم كرجال أحرار ومعتزين بأنفسهم، ومستقبل أبنائكم لن تجدوه إلا مع فرنسا، وضمن فرنسا"[3].

ولقد كان قانون الجزائر الصادر يوم 20 سبتمبر 1947م، قد أثار جدلا سياسيا كبيرا بفعل التدابير التي استحدثها لإدارة الشؤون الجزائرية، ومنها إنشاء مجلس جزائري، يتشكل من 120عضوا، ينتخبون مناصفة بين الأوروبيين (الهيئة الانتخابية الأولى)، والمسلمين الفرنسيين (الهيئة الانتخابية

[1] CAOM, Aix-en-Provence : op. cit.

[2] Philippe Tripier, op. cit., p 614.

[3] CAOM, Aix-en-Provence : op. cit.

الثانية)، مما أثار احتجاج الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها على هذا الإجراء الذي يتنافى مع المبادئ الديمقراطية الأساسية، ومع قيم المواطنة، فليس معقولا أن يساوي صوت مستوطن واحد أصوات 10 "مسلمين فرنسيين"، وهي الصفة التي أطلقها هذا القانون على الجزائريين[1].

- **موقف ديغول من الإدماج:**

وكان هدف الإدارة الاستعمارية هو الحفاظ على مصالح الأقلية الأوروبية كمجموعة مهيمنة على الشأن الجزائري، والحيلولة دون أن تتمكن الحركة الوطنية، وخاصة حزب الشعب من استعمال الأطر الديمقراطية التقليدية كأدوات لتفكيك النظام الاستعماري من خلال مبدأ "حكم الأغلبية" ولهذا أيد الجنرال ديغول مبدأ الإبقاء على هيئتين انتخابيتين خلال كلمته التي ألقاها بمدينة وهران يوم 29 ماي 1951م في مهرجان انتخابي ضم 10.000 شخص نظمه حزب التجمع من أجل فرنسا، ذي التوجهات الديغولية بمناسبة الانتخابات التشريعية، وعبر عن ذلك بقوله: "إلى كل فرنسي، من هذه الهيئة، أو من الهيئة الانتخابية الأخرى، لأنه يجب علينا الهيئتين"[2].

وختم خطابه بعبارات منها: "تحيا الجزائر الفرنسية" التي ستصبح مرادفة للإدماج، عقب حركة 13 ماي 1958م التي ستعيد ديغول إلى سدة الحكم، حيث سيتعمد تجاهل استعمال هذه العبارة مما سيثير أزمات حادة بينه وبين رموز حركة 13 ماي من قادة الجيش وزعماء المستوطنين وجدد التأكيد على ضرورة الإلقاء على نظام المجموعتين الانتخابيتين في خطاب ألقاه بمدينة قسنطينة يوم 27 ماي 1958م، وحضره 3000 شخص –حسب تقرير الشرطة- منهم حوالي 10% من المسلمين، من حاملي وسام حقوق الشرف (légion d'honneur) والضباط المتقاعدين، وقد أثار موقفه هذا تصفيق الحاضرين، مما يدل أن الجنرال ديغول قد وضع نفسه في خندق واحد مع المستوطنين الأوروبيين، فهل كان هذا الموقف قناعة شخصية راسخة أم مناورة سياسية لكسب

[1] Agero**n**. ch : op. cit p 243.

[2] CAOM, Aix-en-Provence : 10CAB/3 « rapport du préfet d'Oran au gouverneur général de l'Algérie », N°=6650, Oran, le 30 mai 1951.

أصوات الناخبين الأوروبيين الذين لم تكن له بهم خلال فترة التحرير (1940-1944) علاقات لكسب وثيقة، لأن مصالح أوروبي الجزائر جعلتهم أميل إلى حكومة الجنرال بيتان الموالية للألمان[1].

والحق أنه من الصعب الإجابة عن هذا التساؤل إذا أخذنا بالاعتبار أن الجنرال ديغول سيعمد بعد فترة قصيرة من عودته إلى السلطة إلى إلغاء نظام المجموعتين الانتخابيتين، واستحداث هيئة انتخابية واحدة رغم معارضة المستوطنين لهذه الخطوة "الثورية" إذا تم النظر إليها بمعزل عن السياق الذي حدثت فيه، المتمثل في المأزق الذي وجدت فيه فرنسا نفسها نتيجة الثورة الجزائرية.

وقبل مغادرته قسنطينة تحادث لبعض الثواني مع الباشاغا **قارة حفصي**، حيث خاطبه ديغول قائلا: "أطلب منكم أن تبقوا فرنسيين"، فرد الباشاغا قائلا: "إن هذا الأمر تقليد بالنسبة لنا"[2].

غير أن المسألة الجزائرية شهدت تطورا دراماتيكيا باندلا ع الثورة الجزائرية التي لم تكن مفاجئة للجنرال ديغول، لأنه كان يتوقع هذا الحريق منذ أشهر، بل منذ سنوات، واعتبر ذلك بمثابة التحدي النهائي للنظام، وتساءل ما الذي يمكن أن يفعله منديس فرانس (Mendès France)، أو أي رئيس آخر للحكومة؟ انتظار ديان بيان فو جزائرية، ثم السقوط في الأسر؟

إن هذه السياسة الإغرائية التي جاءت على شكل قوانين مجحفة و إن طبقت بعضها في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) إلا أن الفشل كان كبيرا للساسة الفرنسيين بهذه المحاولات سواء في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) أو باقي أنحاء الوطن الجزائري.

[1] CAOM, Aix-en-Provence : 10CAB/3 « rapport N°= 05162 du principal, chef de la police des renseignements généraux au préfet de Constantine.

[2] CAOM, Aix-en-Provence : 10CAB/3. Op. cit.

المبحث الثاني: التدابير العسكرية 1958 – 1962

سأحاول في هذا المجال تحديد ملامح الخطة العسكرية التي وضعها الجنرال ديغول بغرض إلحاق هزيمة عسكرية تامة بجيش التحرير الوطني، وسنرى القرارات العسكرية والمادية التي جندتها السلطات الفرنسية في هذا المجال، وأسس هذه التدابير ومظاهر تطبيقها على أرض الواقع في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) [1].

- **تدابير الجنرال شال و آثرها في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى):**

أ. **الإمكانيات والاستراتيجيات:** كان صناع القرار في فرنسا وعلى رأسهم الجنرال ديغول، ومن بينهم بطبيعة الحال الجنرال شال يأملون في أن يشكل مخطط شال ضربة عسكرية صاعقة تقضي على جيش التحرير الوطني، لتمهد الطريق لمشاريع ديغول السياسية والاقتصادية التي يراد من ورائها الحفاظ على الجزائر الفرنسية، ولكن على أسس جديدة[2].

والواقع أن مخطط شال يعد استمرارية لما أنجزه الجنرال دي بوي (De Pouilly) التي قال فيها: "إن سالان هو الذي ترك إلى خليفته المخطط الذي أصبح يسمى فيما بعد مخطط شال"[3].

بل إن الجنرال شال نفسه كان يعتبر أن ربط مخطط التهدئة (pacification) باسمه غير صحيح، لأن الخطوط الكبرى لهذا المشروع وضعها الجنرال صلان (Salan)، ونائبه الجنرال ديلاك (Dulac) وأنه لم يقم إلا بتعميم خبرة التهدئة (إعادة فرض الأمن) التي نجح الجنرال صلان في تحقيقها في منطقتي الظهرة، ووهران، حيث تم تنظيم ثمانين (08) دوارا في إطار الدفاع الذاتي خلال شهر أوت 1958م، كما قام بتجنيد كل القوات الموجودة، وأنشأ قوات الاحتياط العام (Réserves générales)، التي ستساهم بفاعلية في العمليات الكبرى التي سيشنها في مناطق: وهران، الونشريس، والقبائل الكبرى في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) [4].

---

[1] Agero**n**. ch : op. cit p 244.

[2] Ibid.

[3] André Figuerras : Salan Raoul : ex général d'armée, édition table rond, Paris : 1965, p. 156.

[4] Francis Attard : le couperet tombe une nouvelle fois, in : Yves Courrière : la guerre d'Algérie, tome 08, op.cit, p. 2339.

غير أن الإمكانيات العسكرية التي وضعت تحت تصرف الجنرال شال كانت أضخم، كما كان يستند على دعم قوي من قبل الجنرال ديغول، على عكس الموقف الذي كان عليه سلفه الجنرال صلان (Salan)، الذي كانت تقف وراءه حكومات الجمهورية الرابعة التي اتسمت بالضعف والتردد، لأسباب مرتبطة بطبيعة النظام البرلماني الفرنسي الذي أفرز حكومات ائتلافية هشة، تخضع للابتزاز السياسي، ولا تستطيع تنفيذ سياساتها بحرية.

ولقد كان الجنرال شال، الذي ينتمي في الأصل إلى سلاح الطيران قد ساعد الجنرال إيلي (Ely) قائد أركان الجيش الفرنسي في وضع خطة لتحقيق النصر أولا، وكان من أكثر الأنصار المتحمسين للحملة العسكرية على مصر (حرب السويس لعام 1956م)، ومن أجل الإعداد لتلك الحملة الدولية دخل في اتصالات، ولقاءات مع العديد من القادة الصهاينة كشيمون بيريس، وموشي ديان، وبن غوريون، حيث جرت هذه اللقاءات في كل من باريس وتل أبيب[1].

وقد تورط الجنرال شال بعد ذلك في حركة 13 ماي 1958م، وهو ما شهد به الجنرال إيلي في مذكراته لما قال: "لقد ذكر فيما بعد أن شال تعهد بنقل وحدات عسكرية مختصة في النقل الجوي إلى الجزائر، حتى يضع تحت تصرف القيادة المحلية الوسائل الجوية الضرورية للقيام بانقلاب في المنطقة الباريسية"[2]، وهو أمر يمكن تصديقه مادام شال قد قاد فيما بعد محاولة انقلابية خطيرة.

ومهما كانت قناعته وتوجهاته السابقة، فقد طاف الجنرال شال قبل تعيينه في أنحاء مختلفة من الجزائر لمدة شهرين، استخلص منها أفكار مهمة حول أنجع الطرق لإدارة حرب، ليست كبقية الحروب الكلاسيكية التي تدرس في الأكاديميات العسكرية المتخصصة[3].

وهكذا، وفور تعيينه قائدا عاما للقوات الفرنسية في الجزائر يوم 12 ديسمبر 1958م، أبدى الجنرال شال تصميمه على القيام بهجوم كاسح ضد معاقل الثوار خاصة في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى)، ولهذا الغرض قام بوضع مخطط محكم في هذا المجال، نال تأييد نواب البرلمان، فقد ذكر قائد

[1] Général Ely : Mémoires tome 02, Suez.... le 13 mai, éditions Plon : 1969, p. 400.

[2] Général Ely, op. cit, pp. 293-297.

[3] Ibid, p. 400.

أركان الجيش الفرنسي، الجنرال إيلي (Ely) في مذكراته أن لجنة شؤون الدفاع صادقت يوم 27 فيفري 1959م على مخطط عملياته، وعلى جعل تعداد القوات المسلحة في المستوى الذي يريده.

وقبل توجهه إلى الجزائر، قام بعرض مخططه على الجنرال ديغول فوافق عليه، وسخر له كل الإمكانيات المادية والعسكرية، وضمن له التغطية السياسية والقانونية عن كل التجاوزات التي يمكن أن تركب حتى ولو شكلت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ذلك أن أهمية الغاية، وهي إنهاء الثورة تبرر الوسائل التي تستخدم لتحقيق هذا الغرض المستعجل الذي ألح عليه رئيس الحكومة السيد ميشال دوبريه (Michel Debré) خلال إجتماعه يوم 09 فيفري 1959م بقيادة الجيش في مقر قيادة الجنرال شال المتواجدة بمدينة الجزائر، حيث: "أثار الإنتباه إلى ضرورة تحقيق نصر عسكري سريع، يبدأ الوطن الأم في تحسسه ابتداءا من فصل الربيع .... وختم كلامه بهذه الجملة: "يجب أن تكون هناك قدرة على تحرير بيان بالنصر خلال شهر جويلية"[1].

وهكذا وضع تحت تصرف الجنرال شال تشكيلة هائلة من قوات الجيش والأمن، والأعوان المسلمين (les Supplétifs Musulmans)، حيث قدرت صحيفة المجاهد عدد القوات النظامية الفرنسية العامة في الجزائر خلال مطلع سنة 1959م بأكثر من 500.000 جندي، كانوا مقسمين على مختلف قطاعات الجيش على النحو الآتي: 400.000 جندي من القوات البرية، 110.000 جنديا من سلاحي الطيران والبحرية[2].

يضاف، حسب صحيفة المجاهد دائما، إليهم قوات أخرى منها من كان خاضعا لوزارة الدفاع، ومنها ما كان تابعا لوزارة الداخلية، وهم: حوالي 30.000 رجل، يمثلون مجموع قوات الدرك، والدرك المتنقل والحرس الجمهوري، و125.000 عنصرا من الوحدات الإقليمية (unité territoriales)، وهي وحدات كانت مشكلة في عمومها من المستوطنين الأوروبيين، وما بين 10.000 و20.000 عنصرا من الكتيبة الجمهورية للأمن (compagnie républicain

[1] Challe Maurice : notre révolte, éditions presse de la cité, Paris, 1968, p 40.

[2] El moudjahid : n°= 52, du 15/10/1959 « Réalités de la pacification et responsabilité internationale : la seul guerre chaud du monde » volume 02, op.cit, pp. 494-495.

(de sécurité، الذين نقلوا من فرنسا إلى الجزائر ابتداء من عام 1956م، وقوات شرطة الدولة التي بلغ عددها سنة 1959م 30.000 رجل، بعد ما كان لا يتجاوز 15000 شخص. وبالإضافة إلى ذلك أشرك السلطات الفرنسية في مجهودها الحربي قوات مشكلة من أعوان جزائريين، يتراوح عددهم بين 60.000 و120.000 عنصر* حسب مختلف التصريحات الرسمية الفرنسية، ويتمثلون في الحركة، والقومية (les goumiers) والحرس المتنقل للحماية الريفية (G.M.P.R)، والمخازنية العاملين تحت سلطة ضباط الشعب الإدارية المتخصصة[1].

وحسب دراسة أعدها الرائد إكس xxx[2] فإن قوات الجيش الفرنسي التي عملت في الجزائر عام 1960 كانت على النحو الذي يمثله الجدول الآتي:

أصناف القوات	عددها
الجيش النظامي	
القوات البرية (منهم 50687 قوات من أصول شمال إفريقيا)	350.000
القوات الجوية	80.000
القوات البحرية	40.000
مصالح هيئات الأركان	49.000
الدرك والشرطة	
قوات الدرك والحرس المتنقل .....إلخ	30.000
شرطة مسلحة (مختلفة)	30.000
C.R.S	20.000
الأعوان المسلمين (les Supplétifs Musulmans)	

* في حين تحدث الجنرال جكان (Jacquin) أن عدد المسلمين الذين كانوا يعملون في الجيش الفرنسي خلال سنة 1959م بلغ 170.000 عنصرا.

Général Jacquin : Challe : Bilan d'une mission, in : Yes Courrière, tome 08, op.cit, p. 2345.

[1] Ibid.

[2] Commandant xxx : « l'armée française et la stratégie du FLN en 1960 », in : la nouvelle Critique, n°=122, janvier 1961.

الحركة (Harkis)	60.000
المجموعات المتحركة للأمن (G.M.S)	8167
المخازنية (Moghaznis)	19442
مجموعات الدفاع الذاتي	60.000
حرس مسلمين مسلحين	10.754
وحدات إقليمية (Unités territoriales)	125.000
المجموع العام	**882813**

وعلق الرائد إكس على هذا العدد الهائل من القوات، قائلا: "لقد كانت الأرمادة الأكثر روعة التي لم تستخدم من قبل فوق أرض مستعمرة أبدا"[1].

وأكد الكاتب نفسه في مقال آخر أن هذه القوات كان يؤطرها 60 جنرالا وما بين 600 و700 عقيد ومقدم، وما بين 1300 و1500 رائد، وهم خريجو المدارس الحربية الفرنسية العريقة ذات السمعة العالمية، كمدرسة سان سير وغيرها[2].

وفي مواجهة هذا الجيش العرمرم، وهذا العدد الهائل من الضباط السامين الذين يمثلون خيرة ما أنجبته المدرسة العسكرية الفرنسية، كان يقف ما بين 03 أو أربعة عقداء، وما بين 10 و15 رائدا تكون أغلبهم في الجبال، يقودون بضعة ألاف من المجاهدين، أغلبهم كانو فلاحين أو عمالا بسطاء ويملك فقط عدد قليل منهم بعض الخيرات العسكرية التي حصلوا عليها خلال أدائهم الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، ومشاركتهم في الحرب العالمية الثانية أو الحروب الاستعمارية الفرنسية كحرب فيتنام، وهو ما جعل الرائد xxx يتساءل متعجبا: "لماذا هذا الجيش الضخم المزود بأحدث

[1] Commandant xxx : « l'armée française et la stratégie du FLN en 1960 », in : la nouvelle Critique, n°=122, janvier 1961.

[2] Commandant xxx «les officiers», in : la nouvelle Critique, n°=107, juin 1959.

الأسلحة، والمحتكر للأغلبية العظمى من سلاح الطيران، لا يستطيع الانتصار على ما بين 10 و15 عنصرا من "الفلاقة الذين يروعون السكان"، حسب الوصفة الغالية لهيئات الأركان"[1].

ولقد وصف الجنرال ديغول في مذكراته أهم نصوص ومبادئ مخطط شال فقال: "كانت الخطة تنطوي على تعبئة القوى اللازمة، وشن الهجمات تباعا على مراكز الثوار، والقضاء عليها الواحدة تلو الأخرى، والإحتفاظ بهذه الأماكن ..... بغية الحيلولة دون إعادة إستعمالها، واختيار الوحدات التي ستتولى شن هذه الهجمات، والخروج من التنظيم العام، والقيام بترتيب خاص عن طريق دعم القوى بالرجال والمعدات، ولاسيما تزويدها بعدد كبير من الطائرات العمودية ...."، التي كانت بحق- حسب شهادة الجنرال أندري زيلر (André Zeller)- أحسن سلاح لمواجهة حرب العصابات ففي المناطق الجبلية الوعرة مثل الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) لا تستطيع قوات الجيش أن تخترقها، سواء مشيا على الأقدام أو بواسطة العربات، استعملت الطائرات العمودية سواء في قصف مراكز تجمع الثوار، أو في عمليات إنزال قوات المظليين على قمم الجبال لوضع الثوار بين فكي كماشة[2]، ونظرا للأهمية الاستراتيجية التي يمثلها هذا السلاح، قامت القيادة العسكرية الفرنسية بإنشاء مفارز التدخل بواسطة طائرات الهلكوبتر (détachement d'intervention par hélicoptère)[3].

ومن جهة نوه الجنرال صلان (Salan) في مذكراته بالدور الريادي الذي لعبه سلاح الطيران وخاصة الطائرات العمودية في المجهود الحربي الفرنسي منذ بداية استعماله في حرب الجزائر، فقال: "لقد كانت القوات الجوية (في الجزائر) أكثر راحة عما كانت عليه في فيتنام، ولكن أغلب عتادها أصبح من صنع أمريكي، وكانت تملك ثلاث تشكيلات مهمة من الطائرات العمودية التي قدمت خدمات ثمينة للجيش"[4].

---

[1] Commandant xxx «l'armée française et la stratégie du FLN en 1960», in : la nouvelle Critique, n°=122, juin 1961.

[2] الجنرال ديغول: مذكرات الأمل- التجديد، مصدر سابق، ص 73.

[3] André Zeller : dialogue avec un général, édition P.U.F, Paris : 1970, p 136.

[4] Raoul Salan : Mémoires-fin d'une Empire, op.cit : 1972, pp. 212-213.

وكان سلاح الجو الفرنسي في الجزائر يملك عددا كبيرا من القواعد العسكرية الجوية المنتشرة في مختلف مناطق البلاد والتي تسمح بتدخل سلاح الطيران في الوقت المناسب، وفي أقل من ربع ساعة لمهاجمة الثوار حال رصد وتحديد مكان تواجدهم أو تحركهم، ومن بين أهم هذه القواعد: قاعدة وهران – السانية التي يغطي نشاط الطيران المرابط بها منطقة الحدود مع المغرب، وكانت مزودة بطائرات مطاردة، وطائرات مقنبلة، وطائرات عمودية، أما قاعدة مدينة الجزائر – الدار البيضاء، فكانت مخصصة لطائرات نقل القوات المسلحة، في حين كانت قاعدة عنابة – الملاحة، تتكفل بحراسة الحدود مع تونس بواسطة الطائرات المقنبلة، والطائرات المطاردة، أما قاعدة بوفاريك فكانت تضم الطائرات المطاردة، وطائرات النقل، والطائرات العمودية وخصصت السلطات العسكرية قاعدة عين أرنات، الموجودة قرب قسنطينة لطائرات نقل الوحدات العسكرية، وللطائرات العمودية، في حين ضمت قاعدة حاسي مسعود، الواقعة جنوب الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) طائرات مطاردة، وأخرى متخصصة في الاتصالات، والنقل، وبالقرب منها كانت توجد قاعدة جوية أخرى متخصصة في مجال نقل القوات العسكرية[1].

وقد زود الطيران الحربي الفرنسي بتجهيزات، وأسلحة حديثة جدا، مثل القنابل الموجهة عن بعد، وأجهزة رصد دقيقة جدا، ولم يتوانى في استعمال القنابل الفسفورية وقنابل النابالم المحرمة دوليا في مواجهة الثوار، وحتى المدنيين العزل.

وحسب الوزير المفوض للقوات الجوية، السيد جون بلكنار (jean Blancard) فقد كانت القوات الجوية الفرنسية

وحسب الوزير المفوض للقوات الجوية، السيد جون بلنكار (Jean Blancard) فقد كانت القوات الجوية الفرنسية سنة 1959م تستخدم 700 طائرة من مختلف الأنواع، وقد قام الطيران الحربي الفرنسي خلال الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 1958 وسبتمبر 1959م بـ142000 طلعة

[1] CAOM, Aix – en – Provence, Boite 81f/155, Sénat, N°=33, 01ère session ordinaire de 1961-1962 : Rapport d'information fait au nom de la commission des affaires étrangère, de la défense et des forces armées.

جوية استغرقت 260.000 ساعة طيران، فكرس سلاح الجو الفرنسي بذلك 30% من مجموع نشاطه الكلي، و40% من ساعات طيرانه للجزائر[1].

ولقد بدأ الجنرال شال في تطبيق مخططه منذ يوم 04 فيفري 1959م، وخطط له أن ينتهي في شهر أكتوبر 1959م، على ان يتم تنفيذه طبقا للأسس التالية:

- إحكام غلق الحدود التونسية والمغربية بواسطة الأسلاك الشائكة المكهربة، وحقول الألغام والمناطق المحرمة، وعمليات الرصد والتدخل السريع بواسطة قوات عسكرية ضخمة بشكل دائم*.
- إبادة جيش التحرير الوطني، واحتلال مواقع تمركزه وتدمير المنظمة السياسية الإدارية لجبهة التحرير الوطني التي كانت تقوم بنشاط واسع لفائدة الثورة في أوساط السكان المسلمين.
- إحداث إدارة أهلية موالية للقيادة العسكرية الفرنسية، تحل محل خلايا جبهة التحرير الوطني ويتحقق هذا الهدف من خلال تكثيف نشاط الشعب الإدارية المتخصصة (Sections administratives Spécialisées)، وإنشاء البلديات الريفية تحت رعايتها، لمراقبة السكان، وكسبهم بواسطة النشاطات الاجتماعية (مساعدات غذائية، التعليم، التشغيل، الرعاية الصحية)، لإعادة ترميم جسور ما سمي التآخي (Fraternisation) بين المسلمين والفرنسيين، حتى يقبل المسلمون ببقاء الجزائر فرنسية، وهو حلم الجنرال شال نفسه، وعقيدته التي قاتل من أجلها [2]وقد تم تطبيق خطة الجنرال شال على النحو التالي:
- فرض حصار محكم على مراكز تجمع الثوار، وإصدار الأوامر للوحدات العسكرية، بأن تكون دائبة الحركة، حتى تراقب باستمرار تحركات جيش التحرير الوطني، وتسخير الطيران الحربي لمراقبة

---

[1] CAOM .AIX en provence : opcit

* حسب خلاصة عمل لجنة استعلامية، زارت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 04 و 11 سبتمبر 1961م، بتكليف من لجنة الشؤون الخارجية والدفاع لمجلس الشيوخ الفرنسي التي نشرت هذا التقرير يوم 13 أكتوبر 1961م، فإنه من مجموع 65 فرقة عسكرية مرابطة في الغرب الجزائري، وتتكون من 140.000 رجل، ترابط 23 فرقة منها على الحدود.

[2] فتحي الذيب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط01، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984م، ص 251-260.

كافة أنحاء التراب الوطني طوال النهار، وتجنيد الوحدات البحرية للقيام بعمليات تفتيش كل السفن المشبوهة، خوفا من تمكن الثوار من التزود بشحنات أسلحة، خاصة أنهم استخدموا السفن في تهريب الأسلحة بدعم ومساعدة السلطات المصرية حيث تمكن الفرنسيون في هذا الإطار من اكتشاف أمر السفينة المصرية أتوس يوم 17 أكتوبر 1956م التي كانت محملة بشحنة هامة من الأسلحة والذخيرة الحربية التي كانت موجهة لجيش التحرير الوطني.

فعلى سبيل المثال، قامت مختلف التشكيلات البحرية الفرنسية خلال السداسي الأول من سنة 1959م بمراقبة 12000 سفينة، وتم تفتيش 1102، وزيارة مسار 44 سفينة أخرى[1].

- القيام بعمليات ضخمة تجمع فيها أغلب القوى العسكرية الموجودة بالجزائر وتركيز هذه القوات على منطقة معينة يتم مسحها وتمشيطها إلى غاية تدمير جيش التحرير الوطني فيها، ثم الانتقال إلى منطقة أخرى وهكذا دواليك، فتم التركيز في البداية على الولاية الخامسة، ثم جبال الونشريس بين الولايتين الرابعة والخامسة، ثم جبال الظهرة وطريق الاتصال بين الولايات الأولى (الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)) والثانية والثالثة، ثم جبال الظهرة وطريق الاتصال بين الولايات الأولى والثانية والثالثة، ثم تمت مهاجمة الولاية الثالثة، وبعدها الولاية الثانية.
- تجنيد مزيد من فرق "القومية" و "الحركى" ، وهي التجربة التي فشلت في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى)، للمساهمة في هذه العمليات العسكرية باعتبارهم من الأهالي، يعرفون أكثر من غيرهم مخابئ الثوار وأسرارهم، ولا يترددون في ارتكاب أبشع الجرائم ضد إخوانهم في الدين لإرغامهم على كشف أسرار الثوار*.

[1] EL moudjahid : n°=52, du 15/10/1959 « Réalités de la pacification et responsabilité internationale : la seule guerre chaude du Monde »,volume 02,op.cit,pp494-495.

* الحركة متعاقدون مدنيون، مقابل أجرة يومية، كانت توظفهما لسلطة العسكرية، ويستطيعون مغادرة الخدمة في أي وقت، سواء بطلب منهم، أو بتسريح من السلطات العسكرية، ويمكن منحهم رتبة عريف (Sergent-chef) ويعتبر الحركة مقاتلون، يكملون مهمة الوحدات العسكرية النظامية، لما يتميو به من فظاعة ، ومعرفة لجيش التحرير الوطني، ولأساليبه، ولروابطهم مع السكان المحليين، كما أنهم يقدمون للوحدات التي يدعمونها مساعدة هامة خلال كل العمليات القتالية من خلال البحث عن مخابئ الثوار، وجمع المعلومات الاستخبارية، ينظر:

وقد بين وزير الجيش ماهية الحركة ووظيفتهم، فقال[1]: "إنني أعتبر أن الحركة يمثلون قوة أمنية مساعدة، ذات صفة مؤقتة أنشأت تشكيلاتهم بسبب الوضع الخاص الذي تمر به الجزائر، ومن الناحية العسكرية لا يمكن استعمال هذه القوة خارج الجزائر، وأحسن دليل على ذلك أن الحركة الذين أرسلوا إلى الوطن الآم (فرنسا) لمكافحة الإرهاب قد وضعوا في إطار جهاز الشرطة وستختفي هذه التشكيلات بمجرد عودة الأمن إلى الجزائر، ولن يتم دمجهم في القوات النظامية"[2].

وقد بدأت السلطات الفرنسية في تجنيد "الحركة" منذ شهر أفريل 1956م، وأصبحت هذه التسمية تطلق على كل الجزائريين الذين خدموا تحت العلم الفرنسي خلال ثورة التحرير، غير أنه ينبغي أن نفرق بين الأفراد الذين أجبروا على أداء الخدمة العسكرية* وبين الذين تطوعوا بمحض إرادتهم، وهم مختلف أصناف الاعوان المسلمين (supplétifs) المتمثلين فيما يلي: المجموعات المتنقلة للحماية الريفية Groupes mobiles de sécurité)) والحرس المسلح للمصالح الإدارية المتخصصة، أو ما يسمى بالمخازنية (Moghznis)، و"الحركة" بحصر المعنى، والوحدات الإقليمية، ومجموعات الدفاع الذاتي، وكان عددهم جميعا في نهاية عام 1960م حوالي 180.000 شخص، منهم 60.000 عسكري، و 120.000 معاون (supplétif)، منهم 60.000 حركي، وهو عدد ضخم يتجاوز بكثير أكبر عدد بلغه مجموع أفراد جيش التحرير الوطني، وهو حوالي 60.000 مجاهد خلال شهر جانفي 1958م حسب تقديرات العسكريين الفرنسيين[3].

---

[1]CAOM, Aix-en-Provenance, Boite 81f/155, Sénat, N°=33,01ére session ordinaire de 1961-1962 : Rapport d'information fait au nom de la commission des affaires étrangère, de la défense et des forces armées.

[2] CAOM, Aix-en-Provenance, Boite 81f/161(Harkis), lettre du ministre des armées à Mer le secrétaire général des affaires algériennes, Paris : 07juin 1960, N°02722.

* عارض الجزائريون التجنيد الاجباري بشدة حتى قبل تطبيقه سنة 1912م، واتخذت المعارضة اشكالا مختلفة، كالهجرة (الهجرة الجماعية التي شهدتها تلمسان سنة 1911م)، والثورة (ثورة الأوراس سنة 1916م، وكانت هذه القضية إحدى أهم انشغالات النخبة.

[3] Guy Pevrillé, La tragédie des Harkis : qui est responsable, in, les collections de l'Histoire, hors-série, N°=07, Avril-Mai 2002, p 92.

وقد نوه الجنرال ديغول في خطابه المشهور يوم 16 سبتمبر 1959م بمساهمتهم الفعالة في محاربة جيش التحرير الوطني، فقال: "إن جيشنا قد أنجز مهمته بشجاعة ومهارة، في قتاله لأعدائنا، وخلق روابط وثيقة مع السكان لم يسبق لها مثيلا، وخاصة منه المئة والعشرين ألف من أفراده المسلمين"[1].

ولا غرابة في ذلك، لأن هذا العدد الهائل من الجزائريين الذين انحازوا إلى المعسكر الفرنسي وتقدموا صفوف الجيش الفرنسي خلال مختلف المعارك، وحاربوا إخوانهم في الدين والعرق بشراسة وارتكبوا ضدهم جرائم مروعة ما تزال صورها راسخة في أذهان الذين اكتووا بنارها خاصة سكان الريف الجزائري، وامتدت جرائمهم إلى فرنسا نفسها، حيث تعرض المهاجرون الجزائريون إلى بطشهم، حتى أن جريدة " الشهادة المسيحية" (Le témoignage chrétien) نقلت شهادات حية لضحايا جزائريين تعرضوا لعمليات اختطاف وتعذيب دامت عدة أسابيع من قبل "الحركة" العاملين تحت أوامر الشرطة الفرنسية بباريس بقيادة موريس بابون (Papon)، ونشرت شهادات طبية تؤكد هذه الوقائع، وعرضت على غلافها الخارجي صورة موريس بابون وكتبت أمامها تصريحه الذي قال فيه[2]: "لا أرى بالنسبة لي أن الأمر يتعلق بجريمة تستحق العقاب"، وهو ما يدل بشكل واضح عن مسؤوليته في اقتراف هذه الجرائم التي تتنافى مع القيم الإنسانية ومن ورائه الدولة الفرنسية التي كان يوجد على رأس إحدى أهم مؤسساتها[3].

---

[1] Soustelle jacques : **l'espérance trahie** (**1958–1961**), édition de l'Alma, Paris, S. d, p. p 273-274.

[2] Témoignage chrétien du vendredi 17 mars 1961,N° 871.

* حول هذا الموضوع الذي ما يزال يثير الجدل بين الجزائر وفرنسا، ويعكر صفو العلاقات بين البلدين، وهو واحد من الأسباب التي عطلت إمضاء الطرفين لاتفاقية الصداقة التي كان مزمعا المصادقة عليها قبل نهاية2005م، ينظر:

Guy Pevrillé : la tragédie des Harkis : qui est responsable ?, in, les collections de l'histoire, Hors-série, N°=07,Avril-Mai 2002, pp. 88-93.

[3] Témoignage chrétien du vendredi 17 mars 1961,N° 871.

ورغم هذه التضحيات الجسيمة التي ساهمت بها مختلف تشكيلات "الحركة" في المجهود الحربي الفرنسي، ونالت تنويه وإكبار الجنرال ديغول ومختلف المسؤولين الفرنسيين إلا أن السلطات الفرنسية طعنت هؤلاء الأشخاص في الظهر لما أزفت ساعة الحقيقة*، حيث بدأت في التخلص من هذه العناصر بشكل تدريجي منذ عام 1961م، بعد أن تبين أن الحل العسكري للمشكلة الجزائرية لا يمكن تحقيقه، وأن الخيار الوحيد للخروج من هذه الأزمة التي أدخلت فرنسا في دوامة لم يسبق لها مثيلا طوال تاريخها هو التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، خاصة أن التكاليف المادية لفرق الحركة كانت باهظة[1]، فقد بينت إحصائيات رسمية حول النفقات الخاصة بها، ما يلي:

1– تكاليف حركي واحد على قاعدة النفقات الحقيقية للثلاثي الأول من سنة 1960 تساوي 3.548.60 فرنك.

2– تكاليف 60.000 حركي = 60.000x 3.548.60 = 212.916.000 فرنك.

3– المصاريف الإضافية: تغذية الحركة، مغاوير القنص= 2.400.000 فرنك.

- تحسين نسبة أصحاب الرتب من مجموع الحركة = 1.686.000 فرنك.
- رفع المبالغ المالية المخصصة للمساعدات ونفقات الاستشفاء = 750.000 فرنك
- الرفع الإضافي لتعداد الحركة بـ2000 رجل = 2000 x 3.548.60 = 7.097.200

مجموع التكاليف: 224.849.500 فرنك[2].

* حول هذا الموضوع الذي ما يزال يثير الجدل بين الجزائر وفرنسا، ويعكر صفو العلاقات بين البلدين، وهو واحد من الأسباب التي عطلت إمضاء الطرفين لاتفاقية الصداقة التي كان مزمعا المصادقة عليها قبل نهاية2005م، ينظر:

Guy Pevrillé : la tragédie des Harkis : qui est responsable ?, in, les collections de l'histoire, Hors-série, N°=07,Avril-Mai 2002, pp. 88-93.

[1] Idem.

[2] CAOM : boite 81f/161 (harkis), lettre du ministre des années à Mer le secrétaire général pour les affaire algériennes N°=3 104 du 24 Juin 1960.

يضاف إلى ذلك التكاليف المادية المترتبة عن الامتيازات التي كانت تقدم لأهل الحركي إذا قتل حيث كانت تطلق عليه صفة " مات من أجل فرنسا" (Mort pour la France)، ويستفيد أهله من معاش طبقا لقانون المعاشات العسكرية[1].

ولهذا السبب اتخذت السلطات الفرنسية المختصة قرارا بحذف مبلغ 13000.000 فرنك فرنسي من الميزانية المخصصة لتمويل فرق الحركة مما تسبب ابتداء من 01 جوان 1961م في إلغاء 7000 منصب حركي، وهو ما أدى إلى خفض التعداد الكلي لهذه الفئة إلى 53000 شخص، ثم هبط عددهم من جديد سنة 1962م فبلغ 52900 شخصا[2].

وقد تقرر حل كل الفرق الجزائرية المرتبطة بالجيش الفرنسي سواء أكانوا حركة أو مخازنية . أو حرس متنقل (Garde mobile)، قبل 01 جويلية 1962م ومنحوا بعض الخيارات حول مستقبلهم فطالب 4900 حركي الذهاب إلى فرنسا مع عائلاتهم، وفي قطاع وهران كان يوجد 10.000 حركي، اختار 500 حركي منهم التجند كمتعاقدين في الجيش الفرنسي، وطالب 750 من بينهم إلغاء عقودهم والعودة إلى منازلهم، وفضل 6300 رجل منهم التسريح مقابل منحهم علاوة أقدمية، واندمج 1200 رجل منهم في القوة المحلية، وهي جهاز شرطة أنشأت بموجب اتفاقيات إيفيان ووضعت تحت سلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تكلفت بتسيير الفترة الانتقالية الممتدة من تاريخ وقف إطلاق النار (19 مارس 1962م) إلى إجراء استفتاء تقرير المصير، الذي نظم كما هو معروف يوم 01 جويلية 1962م، وقيام سلطة جديدة في الجزائر. وفي الأخير أشار التقرير أن1100 عنصر منهم لم يحددوا بعد خياراتهم[3].

---

[1] journal officiel de la république française,N°=07/11/1961 « decrét du 31/10/1961 N°=61-1196 ».

[2] CAOM, Aix-en-Provenance, Boite 81f/161(Harkis), nombre des harkis au budget de 1961 chapitre :37-03) figure un crédit de 205.132950 f correspondant un effectif de 60.000 Harkis.

[3] CAOM, Aix -en- Provence : boite N°=81f/161 (Harkis), l'assemblé national, deuxième session ordinaire de 1961-1962 : rapport d'information sur la mission effectuer en Algérie du 20 au 27 mai 1962 par le bureau de la comité de la défense national et des forces armées.

ولقد حدد الجنرال شال (Challe) ملامح خطته العسكرية التي ينوي تطبيقها للقضاء على الثوار في تعليمة رقم 01 وجهها يوم 22 ديسمبر 1958م إلى القوات البرية والجوية والبحرية، أكد فيها أن وضعية الجزائر خلال سنة 1958م تميزت بالتطورات الآتية[1]:

- في المجال المادي: اعتبر أن المجهودات التي بذلت لقطع التموين الخارجي عن الثوار قد نجحت، فقد اكتملت تقريبا مهمة إحكام سد منذ شهر جوان، في إشارة منه إلى الأسلاك الشائكة والمكهربة وحقول الألغام، ومختلف التحصينات العسكرية التي أقيمت على الحدود مع تونس، والمغرب، حيث بدأ الجيش الفرنسي في إنجازها منذ عهد وزير الحربية موريس، ثم خط شال على امتداد مسافة 460كلم، من مدينة القالة شمالا إلى جنوب نقرين في الصحراء، أما على الحدود مع المغرب، فقد امتد هذا الخط على مسافة 750كلم[2].

وكانت تقارير عسكرية فرنسية قد أجمعت على فاعلية هذه السدود في عزل الثوار، ووقف المدد عنهم، ففي تقرير، مؤرخ في شهر سبتمبر 1958م، ورد أن[3]:"بناء السد الحدودي قد أدى إلى انخفاض محسوس لحركة عبور [الثوار من تونس] إلى القاعدة الشرقية بنسبة 50% وأكدت معلومات موثقة أن نظام الدعم (اللوجستيك) الخاص بالثوار، بدأ يصاب أكثر، فأكثر بالشلل، وأن لجنة جبهة التحرير الوطني في تونس قد أصيبت بالحيرة والارتباك"[4].

في مجال العسكري: اعترف شال بنجاح الثوار في تعزيز قدراتهم العسكرية خارج الحدود بشكل محسوس، في إشارة منه إلى قوات جيش التحرير الوطني المرابطة في تونس على الحدود مع الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) والمغرب والتي قدرتها المصادر الرسمية الفرنسية بخمسة عشر ألف

---

[1] Challe Maurice : notre révolte, op. cit, pp 97-99.

[2] Mohamed Teguia : l'Armée de libération national en Wilaya 04, éditions Casbah , Alger, 2002,p 118.

[3] Mohamed Harbi : **Gilbert Meynier**, **le FLN**, document et Histoire, op.cit, p 88.

[4] CAOM, Aix-en-Provence, boite 81f/156, compte rendu à Mer le président de la commission des finances sur la mission de contrôle budgétaire effectuée en Algérie du 12 au 21 Février 1961. /secret.

جندي، في أفريل1959م، ثم سبعة وعشرين ألف خلال شهر فيفري 1961م، واعتبر شال أنها تشكل تهديدا حقيقيا ودائما للحدود.

وتحدث عن نجاح الجيش الفرنسي في إضعاف القدرات العسكرية للثوار في الداخل، وترجم هذا بتراجعهم إلى ملاجئ في شكل مجموعات مسلحة صغيرة العدد، تتجنب الاحتكاك بالجيش الفرنسي ولا تخرج إلا لترويج السكان، حسب قوله، وقدرت تقارير رسمية فرنسية أخرى أن عدد قطع الأسلحة لدى جيش التحرير الوطني بالداخل انخفض بنسبة 50%، حيث هبط عددها خلال سنتين من 16000 إلى 8000 قطعة سلاح فقط نتيجة مخطط شال[1].

غير أنه اعترف في المقابل أن ما اتبره إرهابا، مازال فعالا، في إشارة منه إلى العمليات العسكرية التي يقوم بها جيش التحرير الوطني، وهو ما يتناقض مع ادعاءه السابق، وأكد قيام جبهة التحرير الوطني بمجهودات " مشتة" لاستعادة سلطتها على السكان، حسب تعبيره.

وتبعا لهذه التطورات التي حددها الجنرال شال (Challe)، بين لأفراد القوات الفرنسية مختلف المهام التي ينبغي إنجازها، وأكثرها إلحاحا، وهي ضع كل السكان تحت سلطة ومراقبة السلطات الفرنسية، لعزل الثورة عن مجالها الحيوي، وهو الشعب*، مصدرها قوتها الأساسي.

واعتبر الجنرال شال (Challe) أن هذا الهدف يمكن بلوغه من خلال اتخاذ التدابير الأتية:

- إحكام الرقابة على الحدود البرية والبحرية والمجال الجوي، بحيث تصبح الجزائر حقلا مغلقا ويستمر بالتزامن مع ذلك تدمير المجموعات المسلحة، والمنظمة السياسية والمدنية لجبهة التحرير الوطني، ويتم اقتناص المجموعات المسلحة بواسطة وحداث خفيفة متخصصة (قوات خاصة)، ولكن هذا الإجراء سيكون في بعض الجبال غير كاف، ولهذا سيبذل جهد أعظم من خلال

[1] Challe Maurice : op.cit, p p.97-99.

* في هذا السياق أكد الجنرال شال في التعليمة نفسها أنه: "لا يكفي فقط القيام بعمليات الغلق والتمشيط ثم المغادرة، يجب البقاء...إذا بقينا طويلا، سيضطر المتمردون إلى الاختفاء، ولكنهم يجب ان يعيشوا، لهذا فالعدو مضطر للاتصال بالسكان، فغذا كان في كل مرة يخرج من مخبئه يسقط في منطقة محروسة، فإن حياته تصبح مستحيلة ".

استعمال وسائل الاحتياط العام، وحتى يكون هذا الاستعمال مكثفا سيطبق أولا في منطقة وهران، ثم في منطقتي الجزائر (الوسط) وقسنطينة (الشرق الجزائري)[1].

ولكي يتمكن من القضاء على الثورة قضاء مبرما، قرر الجنرال شال أن كل منطقة من مناطق تمركز الثوار يجري مسحها، وتمشيطها، يجب أن يتم فيها مباشرة بعد ذلك استعمال وحدات القطاع (Unités de Secteur) من أجل استعادتها كليا ونهائيا للحيلولة دون خلق فراغ- بعد سحب وسائل الدعم- من شأنه أن يسهل عمليات الاختراق التي يمكن أن يقوم بها الثوار من جديد*.

وأكد الجنرال شال أن غلق الحدود، سيتم ضمانه ليس فقط بواسطة تحسين القيمة التقنية والتكتيكية للسدود (خطي شال وموريس)، ولكن كذلك بواسطة تأمين المناطق الواقعة خلفها. ومن أجل ضمان القضاء على الثوار الذين ينجحون في التسرب عبر هذه الخطوط الحصينة، أمر بالعمل على حرمانهم من أي دعم من خلال إفراغ المناطق الواقعة خلف السدود من السكان، على أن تكون المناطق المفرغة واسعة ما أمكن.

وأكد أن إحكام مراقبة المجال الجوي قد تم تحقيقه بواسطة وسائل الدفاع الجوي للإقليم، ووعد بتحسينه عن طريق نظام المراقبة الدائمة، الذي يكون فيه للقوات البرية دورا هاما[2].

وتحدث عن استمرار النشاط الدائم لقوات مراقبة السواحل بهدف إحباط كل محاولات الاختراق التي يقوم بها الثوار، ومنح القوات البحرية إمكانية القيام بعمليات إنزال صغيرة في محيط المدن الساحلية، لإثبات الحضور المكثف للقوات الفرنسية في كل مكان حتى يتم إرهاق وإرباك الخصم. أما تدمير المجموعات المسلحة، فيقتضي-كما قال- ملائمة التكتيكات في أرض الواقع مع استراتيجية جيش التحرير الوطني.

---

[1] CAOM, Aix-en-Provence, boite 81f/156.

* في التعليمة رقم 045 الموجهة إلى القوات العاملة تحت سلطته أمر الجنرال شال بإبقاء فرقة من قوات المظليين في منطقة القبائل خلال فصل الشتاء، وأكد على وجوب إبقاء المظليين في كل مكان إذا اقتضى الأم، لأن الكفاح ضد الثوار يجب أن يزداد كثافة وشدة،

[2] Ibid.

ففي جبال الأطلس والجبال الساحلية، أكد أن عملية "قنص المجموعات المسلحة" تتم بواسطة وحدات خفيفة ومتخصصة (مغاوير القنص)، أساسها "الحركة" الذين سيدعمون من قبل وحدات التدخل التابعة للقطاع، ومفارز التدخل المحمولة جوا Détachements d'intervention (héliportée)، وسلاح الطيران، وهذا سيرغم-حسب تحليله- كتائب جيش التحرير الوطني على اللجوء إلى المخابئ أو التشتت، والبحث عن ملاذ بين السكان، ولهذا أمر بفصل هذه الملاجئ عن السكان لإضعاف القدرات البشرية واللوجستيكية للمجموعات المسلحة،[1] وهذا بتنظيم القرى المحيطة بتلك الملاجئ تدريجيا في إطار نظام الدفاع الذاتي*، ثم أمر الجنرال شال، بعد ذلك القيادة العسكرية مهما كانت مستوياتها بالتكيف مع هذه الاستراتيجية الجديدة، واعتبر ان العمليات العسكرية الواسعة النطاق، ممكنة بفضل إنجازها بالتتابع من الغرب إلى الشرق، واستعمال وسائل الاحتياط، ولهذا تسبق بهجوم حقيقي في المجال الاستخباراتي، يتمثل في جمع المعلومات، وأن يعقبها بذل مجهودات من أجل حضور عسكري دائم في الميدان، يرتكز على الأقل على وحدات مغاوير القنص (Commandos de chasse).

وتحدث بعد ذلك عن ضرورة، وجوب بقاء وسائل الاحتياط العام لوقت كاف في عين المكان، من أجل ضمان استئصال الثوار، وحتى يتم منح عناصر القطاع بشكل تدريجي المساحات الأرضية التي تمت استعادتها، لأنه من الضروري الحلول محل جبهة التحرير الوطني، التي يجب أن تمنع من القيام بأية اختراقات جديدة، لكي لا تذهب المجهودات الحربية التي بذلت هباء منثورا[2].

أما في منطقة الأطلس الصحراوي، فاعترف شال (Challe) أن: "ضعف وسائلنا، والطبيعة الجغرافية، لا تسمح بمتابعة نفس الأهداف، على الأقل في الوقت الحاضر. وفيما بعد، وتبعا لتوفر

---

[1] CAOM, Aix-en-Provence, boite 81f/156.

* ورد في رسالة مؤرخة يوم 24 جانفي 1960م وجهها وزير الجيش إلى الأمن العام المكلف بالشؤون الجزائرية أن الحاجات المادية لفرق الدفاع الذاتي تتمثل في 60.000 قطعة سلاح: ينظر:

/161 (Harkis) lettre du ministère des armées à Mer le secrétaire général pour les affaire alg CAOM : boite 81f n°=3104 du 24juin1960.

[2] CAOM, Aix-en-Provence, boite 81f/156.

إمكانيات الاحتياط العام، يمكن تطبيق مخطط يتيح على الأقل تشتيت جمع الثوار، وستكون هناك تعليمة خاصة تعالج هذه المسألة في الوقت المناسب"[1].

وذكر ان تدمير المنظمة السياسية والمدنية التابعة لجبهة التحرير الوطني، سيكون في نفس أهمية تدمير المجموعات المسلحة، لأن هذه تعيش بفضل الأخرى، والعكس صحيح، وهذا التدمير يستلزم تضافر جهود الجميع، ولكن الوسائل التي ظهرت أكثر فاعلية، هي الجوسسة المضادة التي يطبقها مركز التنسيق بين مختلف قطاعات الجيش(Centre de coordination interarmées)، وأن واجب هذا المركز هو العمل على تزويد القيادات، حتى قيادة القطاع بمفارز متخصصة. غير أن هذه الإجراءات الدقيقة وما سخر لها من إمكانيات بشرية لن تنجح إذا لم تتمكن قوات الجيش من الحصول على تعاون السكان وهو التحدي الذي كان من الصعب تحقيقه[2]، ولهذا قام بتفعيل نشاط ضباط الشعب الإدارية المتخصصةSections administratives spécialisées)) التي أنشأها الحاكم العام جاك سوستال .J) (Soustelle سنة 1955م، كما فعل نشاط العديد من الأجهزة الأخرى من أجل إعادة الحياة الطبيعية في البلاد، والحلول محل المنظمة السياسية والمدنية التابعة لجبهة التحرير الوطني بعد تفكيكها، والتقرب من السكان عن طريق خدمات صحية، ومساعدات غذائية ومهام تعليمية، وتوريطهم في مواجهات مع جبهة التحرير الوطني في إطار ما يسمى بالدفاع الذاتي، أو في إطار ما يسمى بالمخزن، حيث ان كل مصلحة إدارية متخصصة من بين السبعمائة التي كانت موجودة في الجزائر، تضم ما بين 30 و50 مخازني، كانوا يسخرون غالبا للمشاركة في العمليات العسكرية التي يشنها الجيش الفرنسي داخل حدود اختصاص المصلحة الإدارية المتخصصة التي كانوا تابعين لها، والتي تمتد في الغالب على مساحة واسعة[3].

[1] Challe Maurice : notre révolte, op.cit,p.99.

[2] Ibid.

[3] CAOM, Aix-en-Provence, boite 81f/156.

وكانت القوات الضاربة للجنرال شال تتشكل من قوات المضللين، وقوات اللفيف الأجنبي* تحت قيادة الجنرال غراسيو (Gracieux)، ويساعده احسن ضباط فرنسا، ممن يتمتعون بخبرة طويلة في مجال حرب العصابات بالجبال اكتسبوها في حرب الهند الصينية[1].

- **عمليات شال العسكرية الكبرى ضد معاقل الثورة في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى):**

لقد بدأ الجنرال في تطبيق مخططه في منطقة وهران بعمليات عسكرية ضخمة رمز لها باسم عمليات كورون (opérations couronne) امتدت ما بين شهري فيفري ومارس 1959، وكانت نتائجها بالنسبة له مرضية للغاية، خاصة ان المعارك التي قادها غراسيو (Gracieux)، وكذلك جمات المظليين بقيادة العقيد ديكاس(Ducasse) وقوات قطاع بوسعادة قد مكنت خلال شهر مارس 1959م من قتل العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة الذي يعتبر من أصلب قادة الثورة حيث حول منطقة القبائل –خزان الرجال- إلى قلعة الثورة الحصينة، وكان يقود وحدات مدربة جيدا، كما قتل سي الحواس قائد الولاية الخامسة، وقبل أيام قليلة من استشهاد عميروش وسي الحواس، التحق النقيب على أحد حمبلي أحد قادة الثورة في الولاية الأولى بالجيش الفرنسي[2].

* بمناسبة غزو الجزائر، تم تشكيل قوات اللفيف الأجنبي بمقتضى مرسوم ملك أصدره الملك لويس فيليب عام 1831م، وجرى تأسيس مدرسة عسكرية لتكوين وتدريب عناصر اللفيف الأجنبي في سيدي بلعباس سنة1843م، وقد ساهمت هذه القوات في تحقيق الاحتلال الشامل للجزائر، وفي مختلف الحروب الاستعمارية التي خاضتها فرنسا بعد ذلك، وخلال حرب الهند الصينية قتل منهم 1043جنديا و309 ضابطا و1082 صف ضابط، وبعد ابرام اتفاقية جنيف بين فرنسا، والفيتناميين واندلا ع الثورة الجزائرية، تم نقل أغلب قوات اللفيف الأجنبي على الجزائر، حيث أشركت في الحرب منذ البداية الثورة، وكانت هذه القوات يوم 30 سبتمبر تتشكل من: 47% ألمان، 11% ايطاليين، 12% فرنسيين، والبقية من جنسيات أخرى، ينظر:
François Delatour : Légendaire légion étrangére, in, Yves courriéres, la guerre d'Algérie, tome 01,op.cit, pp.136-147

[1] Claude Paillat, le grand tournant : l'autodétermination, in : Historia, numéro spécial « la fin de l'Algérie Française 1959-1962 », librairie jules Taillandier, Paris, 1982, p14.

[2] ينظر قضية حنبلي في: Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Op.cit, p p518-520

وقد استغلت مصالح الدعاية الاستعمارية هذا الحدث أيما استغلال، حتى ان رئيس الحكومة الفرنسية السيد ميشال دوبريه (Michel Debré) انتقل إلى عين المكان، وأعاد التأكيد بأن: "فرنسا حاضرة في الجزائر، وستبقى فيها"[1]، كما أن المصالح المختصة في الحرب النفسية، قامت بإلقاء 200.00 صورة بواسطة الطائرات على الحبال الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية، تبين حسن استقبال السلطات الفرنسية لعلي حنبي وجنوده البالغ عددهم 156 شخصا، وكان هدفها من وراء طلك إغراء مزيد من الثوار، وحثه على الاستسلام، وتسليم أنفسهم للسلطات المختصة[2].

وقد اتسم تقرير قيادة الجيش الفرنسي في وهران بالتفاؤل الحذر حول نتائج عملية "كورون"، حيث ورد فيه أن: «قدرات الثوار في هذه المنطقة انخفضت كثيرا، وأن مناطق واسعة، خاصة سهول وهران، وجزء من واد الشلف، والظهرة هي الآن محررة من سلطة جبهة التحرير الوطني، ولكن هذه الوضعية لا يمكن أن تكون دائمة، فالإرهاب ما يزال فعالا، والعصابات المتمردة ما تزال دائما متحصنة بالمناطق الجبلية.[3]»

اما العقيد **بيجار** (**Bigeard**) ،قائد قطاع سعيدة، فقد أفرط في تفاؤله، فذكر: «أن الثوار قد تخلوا من الآن فصاعد عن كل العمليات ذات الطابع الهجومي، وان النشاط الوحيد الذي قاموا به هو تفتيتهم للكتائب بغرض البقاء على قيد الحياة، وأن معنوياتهم قد انهارت، غير أن السكان المسلمين يريدون الاستقلال ولكن من خلال مخرج آخر غير الثورة».[4]

وخلال منتصف شهر أفريل أطلق الجنرال شال عملية الحزام (Courroie) التي استمرت حتى منتصف شهر جوان 1959م، وشملت السفح الغربي لجبال الونشريس، والقسم الأعظم من

---

[1] Claude Paillat, op. cit, p 14.

[2] l'affaire d'Ali Habli, in, Le Figaro, du 27 Mars 1959.

[3] 19- Rapport corps d'armé d'Oran, 31 janvier 1959 (extrait), in, Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Le FLN, documents et Histoire :op.cit, p93.

[4] Bulletin mensuel du secteur de Saida (colonel Bigeard), in, Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Op.cit, p93

منطقة الجزائر (Algérois) أي الولاية الرابعة التي كان يقودها سي صالح (صالح زعموم)، حيث كانت تأثيرات هذه العملية الضخمة وتقاعس الحكومة المؤقتة عن تقديم المدد رغم النداءات المتكررة من قيادة الولاية، من الأسباب الرئيسية التي جعلت سي صالح يقبل بعرض سلم الشجعان الذي عرضه الجنرال ديغول يوم 23 أكتوبر 1958م[1].

وكانت القوات الفرنسية قد نجحت في قتل قائد الولاية الرابعة العقيد سي أمحمد في جنوب المدية يوم 05 ماي 1959م، كما تمكن النقيب جاك بلانك (Jacques Blanque) وسريته يوم 17 نوفمبر 1958م من اعتقال الرائد عز الدين، القائد العسكري للولاية الرابعة، وحاولت السلطات الفرنسية استغلاله في إطار سلم الشجعان، وفي 04 جويلية 1959مقيم الجنرال ماسي (Massu) قائد منطقة الجزائر في تقريرها الذي وجهه إلى الجنرال شال نتائج عملية الحزام (Courroie) ضد الولاية الرابعة، فأكد أن مجموع الثوار الذين أصبحوا خارج المعركة (Hors combat) بلغ 3700، منهم 1756 قتيل، من بينهم 40 قائدا، وهو ما يعني تراجع القدرات العسكرية للثوار في هذه المنطقة بنسبة 30% حسب تقديره[2].

كما أكد إقامة الجيش الفرنسي لمراكز عسكرية في المناطق التي يحتمي فيها الثوار مثل غابة الزبربر، وجبل لوش، وكورنو، ومرتفعات شرشال، والونشريس الغربي، وشق 191كلم من الطرق، وإقامة 29 مركز. غير أنه اعترف أن هذه العمليات لم تبلغ كل أهدافه، وأن مردوديتها انخفضت خلال أربعة أو خمسة أسابيع، وعلل هذا التراجع بلجوء الثوار إلى التشتت والاختباء تطبيقا لقرارات قيادتهم التي تعود إلى شهر أفريل 1959م، حيث لم يعد الجيش الفرنسي في أحسن الأحوال يشتبك إلا مع فضائل (sections) صغيرة، لهذا تكون النتائج محدودة بالمقارنة مع حجم القوات المجندة والنفقات المادية، وفي بداية صيف 1959م توقفت العمليات العسكرية الفرنسية في جبال الونشريس، فاعتقد الملاحظون أن منطقة القبائل ستكون من دون شك الهدف الموالي، بعد استراحة

[1] Bilan des opérations «Courroie) 04 Juillet 1959 (extrait», in, Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Op.cit, p 95.

[2] Ibid.

الجنود، غير أن شال أطلق خلال شهر جويلية 1959م هجوما مفاجئا في منطقة الحضنة تحت تسمية الشرارة (Etincelle) رغم الحرارة الشديدة وصعوبة التضاريس[1].

وفي يوم 22 جويلية 1959م بدأت فرقتين عسكريتين هجومها على منطقة القبائل (الولاية الثالثة) تحت تسمية المنظار (Jumelles) واستمرت حتى مارس 1960م، وعززتها دعاية مكثفة في إطار الحرب النفسية، وقاد الجنرال شال بنفسه هذا الهجوم، واختار مقر قيادته في عمق الجبال القبائلية على علو 1600م، وجند حوالي 40.000 رجل من صفوة رجال الجيش الفرنسي وشاركت قوات الطيران بكثافة غير مسبوقة، وقامت القوات البحرية بعمليات إنزال في رأس سيغلي، بين بجاية، وبورغيدون (Port-Gueydon) ، وكانت عملية المنظار محاولة عسكرية غير مسبوقة لإبادة الثوار في هذا المعقل الهام من معاقل الثوار، حيث شملت مساحة 800 كميسكنها 700.000 نسمة، انهمكت خلالها القوات الفرنسية مدة طويلة في التفتيش عنهم في الكهوف والمغارات والقرى والمداشر، ونصبت الكمائن طوال الليل والنهار، وراقبت منابع المياه وقامت بنشاطات استخباراتية مكثفة، وشنت عمليات عسكرية خاطفة بواسطة الوحدات العسكرية المحمولة جوا، ومغاوير القنص[2](Commandos de chasse) ، ووحدات الحركة.

وأمر الجنرال شال "أن تستقل فرقة من قوات المظليين خلال فصل الشتاء في منطقة القبائل، وإذا اقتضى الأمر في الجزائر كلها، يجب أن يكثف الكفاح ضد التمرد حتى يتم استعادة الأمن"[3].

وفي ذروة هذه العملية العسكرية الضخمة زار الجنرال ديغول منطقة القبائل يوم 29 أوت 1959م، والتقى بالجنرال شال، والعديد من الضباط، وخاطبهم قائلا:

---

[1] Claud Paillat, Le grand tournant : l'autodétermination, in : Historia, numéro spécial Op.cit, p14.

[2] Philippe Masson, Challe à la poursuite des « djounoud », in Yves courriére, la guerre d'Algérie, tome 08, op.cit, p p 2309-2310.

[3] La Dépêche de Constantine, du mardi 22 septembre 1959, 53éme année, N°163.

" يجب أن تحققوا أو لا التهدئة، والباقي سيأتي بعد ذلك لوحده، يجب عليكم أن تتغرسوا في الجبال، وأن تبقوا فيها"[1].

كما زار **آرطو** (**Artois**) وهو المقر الذي اتخذه شال لقيادة هذه القوات، وصرح قائلا: "إن العالم برمته يعلم أن ما نفعله في الجزائر ليس عمل احتلال أو غزو، يجب أن يفهم أننا نفعله مع السكان، ومن أجلهم، وبواسطتهم"[2].

ولقد اعتبر القادة العسكريون الفرنسيون أن نتائج هذه العمليات بالنسبة لهم، كانت مرضية للغاية، فالجنرال فور (Faure) قائد منطقة الجزائر – شرق (Z.E.A) الذي كان مكلفا- في إطار عمليات المنظار – بالهجوم على منطقة بالفو (Pelvoux) التي تشمل مناطق واسعة من الولاية الثالثة، حدد في تقرير مفصل، مؤرخ بمدينة تيزي وزو يوم 25 أكتوبر 1959م، هدف الهجمات في منطقة القبائل في: "تدمير قدرات المتمردين، من خلال توجيه ضربات عسكرية عنيفة لهم، وإشاعة الفوضى خلالهم، وتدمير نظام تمينهم بواسطة الضغط المستمر لقواتنا المنتشرة في كل تراب الولاية الثالثة... لتحرير السكان من قهرهم، وتوسيع مجال حضورنا في هذه المناطق"[3].

واكد أن قدرات الثوار تضررت كثيرا، وخاصة في البنى التحتية والتأطير، وفصل النتائج المتحصل عليها على النحو الآتي:

- **الخسائر البشرية**: أصبح 2868 ثائرا خارج المعركة، منهم 1460 قتيل، و1323 أسير، و85 عنصرا فروا من صفوف الثوار، والتحقوا بالجيش الفرنسي، وأحصى من بينهم 74 مسؤولا، كما أكد تضرر المنظمة السياسية والإدارية التابعة لجبهة التحرير الوطني.

[1] la dépêche de Constantine, du 30 et 31/08/1959, 53éme année, N°16346.

[2] Idem.

[3] Rapport du général de division Faure, commandant la Z.E.A et la 27éme division d'infanterie Alpine sur les opérations en wilaya 03, du 22 juillet au 17 Octobre 1959 (opération Pelvoux), in, Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Op, cit, p p 98-100.

- **التسليح:** تحدث التقرير عن خسارة الثوار لحوالي 1270 قطعة سلاح، منها: 14 قطعة حربية جماعية و190 سلاح حربي فردي من ن ب.م. وأف.ج (P.M,F.G)، و1066 قطعة سلاح فردي (Armes individuelles d'appoint : P.A et F.C)[1].
- وأكد أن معظم الأسلحة الجماعية التي تمت مصادرتها وجدت في مخابئ، وهو ما يمثل نسبة (14/10)، وأن هذه الخسائر تسببت في انخفاض القدرات التسليحية للثوار بنسبة الثلث (3/1) في مجال الأسلحة الجماعية، كما فقدوا خمس (5/1) أسلحتهم الحربية الفردية، وربع (4/1) أسلحتهم الفردية (Armes individuelles d'appoint: P.A et F.C).
- تدمير **البنى التحتية:** تحدث التقرير عن اكتشاف وتدمير 570 مخبئ، من دون حساب المخابئ الفارغة، و18غرفة تمريض، و11معمل سلاح، ومصادرة عتاد هام، مثل آلات الخياطة والكتابة وأجهزة راديو، وأكثر من 25 طن من المئونة، ومخازن هامة من الألبسة.
- **الاضطراب في صفوف الثوار:** تحدث التقرير عن الفوضى التي وجد الثوار أنفسهم يتخبطون فيها، نتيجة اكتشاف مقرات القيادة، بما فيها مقر الولاية، وتدمير المخابئ، الضغط المستمر الذي تفرضه القوات الفرنسية–قد وجدوا أنفسهم تائهين، ولا يمارسون عمليا سلطتهم، لأن اتصالاتهم انقطعت[2].

والواقع أن هذه العملية، وإن لم تؤدي إلى إبادة الثوار تماما، فإن آثارها–بلا شك–كانت مدمرة، ذلك أن قيادة الولاية التي حذرتها مصالح الاستخبارات من هجوم وشيك لقوات الفرنسية، اكتفت بالإجابة الآتية:" الولاية الثالثة خبرت باستمرار خطة شال"، إلا أنها سرعان ما غيرت من موقفها بعد أن تلقت صدمة الهجوم العسكري الفرنسي الكاسح، فقد كتب الضابط حسين زهوان

[1] La Dépêche de Constantine, du mardi 22 septembre 1959.

[2] Rapport du général de division Faure, op. cit, p 100.

يوم 29 جوان 1960م قائلا[1]: "سيكون من قبيل العبث عدم الاعتراف بان عملية المنظار انزلت بنا خسائر جدية أذا لم نقل بالغة الأهمية، فقد فقدنا قسما من أفضل الإطارات، ومن أفضل المعدات ولم تعد توجد لدينا الأسلحة الجماعية إلا في المخابئ، اما الأسلحة الفردية فتنقصها الذخيرة".

أما النقيب حامل لعمارة، فقد أشار من جانبه أن الولاية الثالثة خسرت في ظرف شهرين إلى ثلاثة أشهر فقط عشرات الآلاف من الرجال... بدل 5000 في أربعة عشر شهرا، وفي نهاية عملية المنظار...وجدنا أنفسنا وليس لدينا قوات تقريبا"، وكان النزف عظيما إلى حد أنه ذكر في مداخلته يوم 20 ديسمبر 1963 أمام لجنة الاعداد لمؤتمر جبهة التحرير الوطني "أنه عشية وقف إطلاق النار، لم يبق لدينا في أحد القطاعات غير خمسة رجال مسلحين"[2].

وفي رسالته المؤرخة يوم 01 نوفمبر 1960م، والموجهة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كشف المرشح السياسي (Aspirant politique) رشيد عجود، دلائل عن الكارثة التي حلت بالولاية الثالثة نتيجة هجوم شال، فذكر أن المنطقة الأولى (برج بو عريريج، خراطة، الضفة الجنوبية الشرقية لوادي الصومام) لم يبقى فيها إلا بعض الجنود المتشتتين، أما المنطقة الثالثة (صدوق، واد أميزور، برباشة، بني ورتيلان)، فبقي فيها مئات من الجنود موزعين على خمس مجموعات، في الوقت الذي كان فيه عددهم قبل عمليات المنظار يتجاوز 1500 مجاهد[3].

كما تحدث عن اختفاء الفرق والفيالق التي كانت موجودة في السابق، وتحدث عن تجميع السكان وعن معاناة الجنود نتيجة انقطاع المئونة، وندد بعجز الحكومة المؤقتة عن نجدة الداخل، وعن ثقتها في نوايا ديغول في الوقت الذي يشن فيه جيشه أكبر الهجمات ضد معاقل الثورة*.

---

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص ص 198-199.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص ص 198-199.

[3] المصدر نفسه، ص 199.

* عمليات المنظار (Jumelles) التي بدأت يوم 22 جويلية 1959م، غير أن فرقة المظليين العاشرة، بقيت في الميدان ولم تنسحب حتى يوم 03 أفريل 1960م.

وفي الأخير، وجه من جديد نداء استغاثة، وطلب فيه "بتفعيل الدعم الصيني والسوفييتي، أو الدعم من أي مصدر آخر، من أجل تحسين وضع تضرر كثيرا، إن الجنود الذين بقوا [على الحياة] مستعدون للذهاب إلى موسكو، وبكين للبحث عن السلاح، وإذا اقتضى الأمر الموت في الحدود، لأن الجميع هنا ينتظرن موتا باردا من دون سلاح..."[1].

ب- قرارات الأحجار الكريمة:

وفي شهر نوفمبر 1959م أطلق الجنرال شال عملية الأحجار الكريمة (Piérres Précieuses) الولاية الثانية، واستمرت إلى غاية شهر مارس 1960م، وفي إطار هذه العملية العسكرية الكبرى، جرت عمليات عسكرية مركزة ضد المعاقل الأساسية للثورة في هذه الولاية.

فقد أطلق عملية الفيروز (Turquoise) ضد الثوار المرابطين في جبال جيجل* في الوقت الذي كانت فيه قوات عسكرية ضخمة تشن هجوما عسكريا على جبال القل باسم عملية إمرود (Emeraude) وهجوما آخر على جبال إيدوغ تحت تسمية " عملية الياقوت الأصفر (Topaze)[2].

ولقد اكد تقرير سري فرنسي أن عملية الأحجار الكريمة كانت لها نتائج مهمة في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) ، وخاصة في مناطق قالمة والمسيلة وعين مليلة وفج مزالة، ولكنه لم يقدم أرقاما تفصيلية، واقر- في المقابل- أن العمليات التي قام بها الثوار بلغ عددها 22 عملية في اليوم، نفذت نسبة 41% منها ضد قوات الأمن، منها: سبعة (07) كمائن، وستة (06) عمليات اختراق للمراكز والتجمعات الفرنسية، وأن هذه العمليات قد خلفت 51 قتيلا و59 جريحا، وبين في الأخير

[1] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 199.

* تزامن هذا الهجوم مع أزمة الحكومة المؤقتة، واجتماعات العقداء، وما نتج عنه من تشكيلة جديدة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتعديل حكومي، وتنظيم عسكري جديد، ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 205-212.

[2] Témoignage sur la wilaya 03, sept mois après la fin de l'opération jumelles, in, Mohamed Harbi, Gilbert Meynier,Op.cit,p p 108-109

أن المناطق الأكثر حساسية هي منطقة القبائل الكبرى (الولاية الثالثة)، ثم منطقة الشمال القسنطيني (الولاية الثانية)[1].

لكن تقريرا عسكريا فرنسيا آخر، مؤرخ يوم 10 ديسمبر 1959م اعترف – ضمنيا-بفشل عملية إمرود (Emeraude) في جبال القل، نتيجة صعوبة التضاريس، وتشتت الثوار إلى وحدات صغيرة يصعب اكتشافها[2].

ج – تدابير الجوسسة وتوسيع المناطق المحرمة في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى):

وبالإضافة إلى هذه العمليات العسكرية الكبرى جرى توسيع المناطق المحرمة في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) ، لحرمان الثوار من إمكانيات الدعم الشعبي الضرورية لاستمرارهم في الكفاح، فزج بمزيد من السكان المسلمين في المحتشدات (Centres de regroupements) التي بلغ عددها في مطلع عام 1961م ألفين وستمائة (2600) مركز، تضم مليوني شخص تقريبا، يشرف على مراقبتهم الجنرال برلنج (Parlange). عمدت مصالح الاستخبارات الفرنسية إلى القيام بالعديد من العمليات السرية ضد الثوار بغرض نشر البلبلة والفوضى في صفوفهم، وتفجير تنظيمهم من الداخل[3]، وكان أبرز هذه العمليات ما سمي بعملية أكفادو، أو المؤامرة الزرقاء ضد الولاية الثالثة* التي أوقعت العقيد عميروش في شباكها، فقام بعملية تصفية جسدية رهيبة لإطارات شك في تعاملها مع الاستخبارات الفرنسية.

ويمكن أن ندرك أسباب نجاح هذه العملية الخطيرة، استنادا إلى التقرير الذي كتبه الضابط حسين زهوان يوم 29 جوان 1960م حول الأوضاع في الولاية الثالثة، باعتباره كان آنذاك أحد

[1] AOM, Aix-en-Provence, Boite 81f/154, groupe Algérie, synthèse de renseignement, semaine du21-27/11/1960/très secret

[2] Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op.cit, p.100.

[3] Ibid, pp. 104-105.

* حول ملابسات هذه العملية الخطيرة، ينظر:

Ali Kafi, du militant politique au dirigeant militaire, op.cit, p p 118-129.et : Pierre Leroy, terreur dans les maquis,in : Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 06, op.cit, p 1785-1792.

قادتها، فقد ذكر أن الوضع في هذه الولاية في نهاية 1957م وبداية عام 1958م كان كالتالي: "كان قد بدأ في تكوين الكتائب، وحلول الأسلحة الحربية محل أسلحة الصيد، وسوف تؤدي صدمة نفسية إلى إرساء الأساس لمعنويات صلبة... كانت تنفتح فترة ستدوم حتى نهاية عام 1958م، وتشهد تفوق جيش التحرير الوطني على الأصعدة العسكرية والسياسية والإدارية، غير أن كثافة التزود بالأسلحة بين جانفي 1957م وجانفي 1958م دفعت مسئولي الولاية إلى تعزيز التجهيز العسكري على حساب تسييس الجماهير والمقاتلين"[1].

أما الجمعيات الشعبية التي كانت تهتم بالتنظيم السياسي – الإداري وتنتقد بعض التوجهات وبعض المسؤولين فتم خنقها تدريجيا حسب تقرير السيد عبد الحميد بوضياف الذي بلغه إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 12 أوت 1959م.

وإذا كان لإضعاف التنظيم السياسي انعكاسات سلبية على جيش التحرير الوطني منذ بدأ يحصل نقص في التسليح، فأصبح المناضلون "النشاطيون" (Activistes) فريسة سهلة لاختصاصي الحرب النفسية، ولاقت عملية التسميم المعروفة باسم المؤامرة الزرقاء أرضا ملائمة في الولاية الثالثة منذ شهر أفريل 1958م، وقد وصف كلوديا الخطة التي اعتمدتها مصالح العقيد غودار (Godard) فقال: "كان النهج يتمثل بإرسال عضو في جيش التحرير الوطني موقوف منذ مدة إلى ولايته، بعد إيهامه بأن عددا من ضباط منطقته وضباط الصف كانوا جواسيس للجيش الفرنسي وعلى اتصال به"[2].

وقد استهدفت مصالح العقيد غودار (Godard) في المقام الأول الإطارات المثقفة، لحرمان جبهة التحرير من العناصر التي لا يمكن تعويضها بسهولة وسقط عميروش في الفخ وقام بعملية دموية، وسادت أجواء خطيرة من الشك في أوساط الثوار، فقد كتب بلقاسم صالح في يومياته قائلا:

[1] Claude Paillat : dossiers secrets de la guerre d'Algérie, T.01, presse de la cité,Paris, 1963, p98.

[2] محمد حربي، جبهة التحرير، مصدر سابق، ص 195.

"منذ بداية التطهير بدأ الحذر يسود داخل البلد، في البدء بين المثقفين والجمهور الأمي، ثم بين الجنود والمؤولين، ثم بين المسؤولين ذاتهم، فكان كل واحد يحذر الآن من الآخر[1].

- **قرارات التعذيب المنافية للمواثيق الدولية في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى):**

ويؤكد حربي أن الاستخدام المنهجي للتعذيب بهدف الحصول على اعترافات بالذنب لم يكن يترك للضحايا أي فرصة للدفاع عن أنفسهم في مختلف الثكنات خاصة في سجن لومباز بباتنة، وقد نقل حسين زهوان في تقريره إلى الحكومة المؤقتة شهادة مسؤول مخابرات الولاية الثالثة، البروفيسور سي إسماعيل الذي أكد أن "المؤامرة الزرقاء" قد حصدت قرابة ألفي (2000) قتيل، وبناء على طلب عميروش انتشر هاجس الجواسيس في الولاية الرابعة، ثم في مناطق الولاية الخامسة المجاورة لها، واستنادا إلى تقارير فرنسية، فإن مصالح الاستخبارات الفرنسية قد وضعت يدها على وثيقة وقعها سي صالح، قائد الولاية الرابعة، وأرسلتها إلى الجنرال ديغول، عنوانها "تقرير حول مؤامرة مضادة للثورة، اكتشفت في الولاية الرابعة" مؤرخة يوم 16 أوت 1959م تحدثت عن إعدام 486 شخص اشتبهت قيادة الولاية في انتمائهم إلى مخطط مضاد للثورة، وأكد التقرير أن هدف هذه المؤامرة هو: "وقف الحرب في الجزائر عن طريق وقف إطلاق نار مشرف"[2].

ولقد علقت صحيفة بريد قسنطينة La Dépêche de Constantine) في احد مقالاتها على هذه القضية بقولها أن "سبب هذه الحركة هو وجود تذمر له أسباب مختلفة، وأن زعماء هذه المؤامرة يعتقدون أن الاستقلال الجزائر تماما يضر بها، وأنهم يأملون ان تمنح فرنسا للمثقفين منهم مكانة متميزة في جزائر الغد"[3].

[1] محمد حربي، جبهة التحرير، مصدر سابق ، ص 196.

[2] La Dépêche de Constantine du mardi 06/10/1959, 53éme année, N°16375'' purges massives au sein de la wilaya 04, ou un complot contre révolutionnaire aurait été découvert.

[3] Idem.

ومن جهته أكد المؤرخ الجزائري، محمد حربي أن الاستخبارات الفرنسية كانت تستهدف القضاء على عمر أو صديق الذي اعتبره الرأس السياسي الوحيد للولاية الرابعة، وهو الذي وجه إليه الاتهام من قبل العقيد سي محمد، قائد الولاية بتحريض من سي عميروش الذي كان يعتبره شيوعيا وكانت بينهما خلافات تعود إلى الأزمة البربرية التي عصفت بحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1949م، وأن أوصديق نجى من تصفية أكيدة لولا أنه كان في تونس، حيث استدعى لتولي منصب سكرتير دولة في الحكومة المؤقتة[1].

وكان من افرازات هذه الأزمة أن فرت من صفوف جيش التحرير الوطني بعض العناصر التي تعرضت للتعذيب والاستنطاق، والتحقت بالجيش الفرنسي على سبيل الانتقام. من ذلك أن ضابطا في جيش التحرير الوطني برتبة مرشح (Aspirant) حول إلى منطقة المدية يوم 06 ماي 1960م بعد أسابيع من استجوابه، لأنه أتهم للمرة الثانية منذ ربيع 1959م بالتعبير عن مواقف انهزامية، فالتحق بأقرب مركز للجيش الفرنسي، وتجند في وحدات مغاوير القنص (Commandos de chasse) وشارك في المحاولة الانقلابية التي قام بها الجنرال شال ورفاقه ضد ديغول بين 22 و26 أفريل 1961م، كما انضم بعد ذلك إلى منظمة الجيش السري الفرنسي (OAS) واستمر ناشطا في صفوفها إلى غاية نهايتها. ولما كان يعرف كثيرا من مواقع قيادة النواحي وملاجئ الثوار سواء في الجبال أو في مدينة المدية، فقد كشفها للفرنسيين، الذين أغاروا عليها فورا، فاكتشفوا في الجبال مركز التدريب العسكري، ومراكز الدعاية التابعة للولاية، ومركز الإرسال عن طريق الراديو[2].

وفي مدينة المدية تم نتيجة لذلك حصار ملاجئ تابعة للثوار، وقتل الدكتور سي يحي، واعتقل الملازم عبد الرزاق، المسؤول السياسي والعسكري لهذه المنطقة بعد أن أصيب بجروح، وتم تعذيبه إلى

[1] محمد حربي، جبهة التحرير، مصدر سابق، ص 195.

[2] Mohamed Teguia, l'Armée de libération national en wilaya04, op.cit, p p 146-147.

حد الموت من قبل المرشح (Aspirant) الملتحق بالجيش الفرنسي كمبادرة لتصفية حسابات سابقة معه، لأن عبد الرزاق هو الذي اتهمه في السابق، وقام بتعذيبه والتحقيق معه[1].

د – تقييم شال (Challe) لمخططه: اعتبر الجنرال شال أن مخططه قد حقق الأهداف التي نفذه من أجلها، فذكر أن هذا المخطط أدى تطبيقه في نهاية 1959م إلى إلحاق أضرار فادحة بالولايتين الثالثة والرابعة، ففي الولاية الرابعة اعتبر أن مخططه أدى إلى خفض قدرات "المتمردين" بحوالي 50% بالنسبة للأسلحة، و45% بالنسبة لتعداد الجنود، أنه تم إرغام الكتائب القبائلية على التشتت بعد أن منيت بخسائر فادحة خلال عمليات المنظار يمكن تقديرها بحوالي 45%، وأكد انه قبل 16 سبتمبر 1959م، وهو تاريخ اعتراف الجنرال ديغول بحق سكان الجزائر في تقرير مصيرهم، لكي يحافظ قادة الثوار على سلطتهم قاموا بعمليات تطهير غاية في القسوة[2].

وإذا كان قد اعترف بصعوبة تقدير عدد ضحايا التطهير، فإنه أكد أن وثائق أرسلتها قيادة الولاية الرابعة إلى تونس، وصادرتها أجهزة الأمن الفرنسية تشير إلى إعدام 189 إطارا في هذه الولاية، لأنهم رفضوا مواصلة الكفاح[3]، حسب زعمه.

وتحدث عن الولاية الثالثة، فأكد أن محمد أولحاج، خليفة عميروش استمر في عمليات التطهير واستدل على ذلك بمصادرة قواته خلال العمليات العسكرية لوثائق رسمية صادرة عن قيادة هذه الولاية تتضمن أسماء الأشخاص المدانين، وعددهم حوالي 2000 شخص، وتحدث الجنرال شال عن نتائج عمليات التطهير، فأكد أنها لم تؤدي إلى النتائج المرجوة، فقد استمرت الانتقادات العنيفة للقيادة في الخارج، حيث صودرت وثائق في نهاية عام 1959م تبين أن قادة الولايتين الثالثة والرابعة، اتهموا

[1] Ibid.

[2] Challe Maurice : notre révolte, op.cit, p41.

[3] Challe Maurice : notre révolte, op.cit, p41.

قيادة الخارج بمتابعة كفاح بدون مخرج، ليس من أجل نصرة فكرة الاستقلال، وإنما لإرضاء طموحاتهم الشخصية، كما طلبوا من الخارج مدهم بالرجال والأسلحة والأموال ولكن من دون جدوى[1].

وهكذا، كان اعتقاد الجنرال شال في خريف 1959م أنه قاب قوسين أو أدنى من تحقيق نصر عسكري على الثوار، ولهذا أطلق تصريحا متفائلا للغاية، يوم 07 نوفمبر 1959م جاء فيه يمكن أن ننتظر اللحظة التي يفقد فيها الثوار أي أمل للنجاح من الناحية العسكرية، ويقتنعون أن المخرج الوحيد هو الاستسلام....إن وقف إطلاق النار لا يمكن أن يمثل بالنسبة لنا إلا مصلحة إنسانية...ولكن من الناحية العسكرية الصرفة، ومن أجل تحقيق النصر، فإننا لسنا بحاجة إلى وقف لإطلاق النار"[2].

وكتب في مذكراته متباهيا، أنه حقق انتصارا عسكريا حاسما على جيش التحرير، وأنه في ربيع 1960م لم تعد هنالك كتائب، وأن مسار تحوله إلى جيش ثوري قد قطع، وأن قدراته البشرية والتسليحية قد انخفضت بشكل سريع، وباستثناء منطقة الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى)، فلا يوجد في كل الأماكن الأخرى إلا نواة فصائل Embryons de sections)) منشغلة فقط بالفرار من الجيش الفرنسي، واستخلص أن:" المتمردين لم يعودوا سادة الجبال، لقد تمت مطاردتهم، فتحولوا إلى مجموعات صغيرة انغمست أكثر، فأكثر ف الإرهاب، وقد انتهت المرحلة العسكرية للتمرد في داخل الجزائر، وفي المقابل، جمعت ونظمت قوات المتمردين المرابطة في تونس والمغرب، لكن محاولاتهم لاختراق الحدود باءت بالفشل"[3].

[1] Maurice Challe, op.cit,p 42.

[2] Rédha Malek, **l'algérie à Evian**, **histoire des négociations secrétes** (**1956–1962**), éditions ANEP, alger, 2001, p 58.

[3] Maurice Challe, op.cit.p 43.

وزعم أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم يعد لها بعد عملياته أي أمل في تحقيق نصر عسكري*، وأنها تعتمد فقط على نشاطها الدبلوماسي في العالم الذي اعترف أنه يتميز بقوة وفاعلية أقوى بكثير من الحركة الدبلوماسية الفرنسية التي تعتمد على أساليب بالية وغير فعالة، كما قال، وهو الموقف نفسه الذي عبر عنه الجنرال جكان (Jacquin) في دراسته لحصيلة مخطط شال لما تحدث بالتفصيل عن فاعلية النشاط الدبلوماسي الذي قامت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكلل بمزيد من التعاطف الدولي والدعم السياسي في الأمم المتحدة، ودعم مادي معتبر قدره بـ7.870.500.000 فرنك فرنسي، معترفا في النهاية أن مخطط شال، وإن حقق نتائج عسكرية كبيرة فإنه لم يحقق أهدافه السياسية[1] .

وأضاف شال أنه:" في الوقت الذي تحقق فيه قواتنا انتصارات على التمرد داخل الجزائر، إلى درجة توشك أن تؤدي إلى زواله، تتدهور وضعيتنا الدولية، حيث تقوم الحكومة الفرنسية بتقديم تنازلات لا ترضي أحدا، إن السياسة الإمبريالية للسوفيت واضحة، غير أن السياسة الأمريكية ليست أقل عدائية لنا، إننا نشهد ظاهرة مذهلة، تتمثل في تدمير العالم الغربي لنفسه بنفسه".

واستشهد على ذلك بأن الغرب هو الذي أرغم الهولنديين على مغادرة الهند الهولندية (مستعمرتهم في الهند)، وتركها فريسة للدكتاتورية، كما دفع البلجكيين للإنسحاب بسرعة من الكونغو، وتركه فريسة للفوضى، وغيرها من الشواهد التي ساقها في هذا المجال[2].

* لم يتحدث الثوار قط عن تحقيق نصر عسكري حاسم، كما جرى في فيتنام التي اعتمدت على دعم عسكري صيني وسوفيتي مكثف، فحدد ميثاق الصومام أهداف الكفاح المسلح كالأتي: " إضعاف الجيش الفرنسي تماما، بحيث يستحيل عليه تحقيق نصر عسكري، وتخريب الاقتصاد الاستعماري لجعل الإدارة العادية أمرا صعبا، وإلحاق أقصى اضطراب اقتصادي واجتماعي في فرنسا، حتى يستحيل عليها مواصلة الحر". ينظر:
El Moudjahid, numéro spécial 04, du, s.d, « extrait du procés verbal du congrés du 20/08/1956 »

[1] Général Jacquin, Challe, bilan d'une mission, in : Yves courriere,tome08, Op.cit, pp 2342-2348.

[2] Maurice Challe,op.cit, p48.

وبعد ذلك وجه اتهاما غير مسبوق للحكومة، قال فيه:" إننا سنشهد هذه الظاهرة الغريبة، حيث ان الجيش انتصر، ولكن الحكومة تقوم بمنح هدية نصره إلى عدوه[1]، وهذا لم يحدث في فرنسا منذ منح لويس التاسع إنجلترا مجانيا أونيس (Aunis) وبواتو (Poitou) وسانتون (Saintonge).

وأضاف أن: "الهدية منحت للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي لا تمثل إلا تلفيقا، منظما على بنى دكتاتورية، معادية لغرب، وللمسيحيين، تتجاوز حدود المعقول"[2].

ولهذا، لما أكد الجنرال ديغول في مؤتمر صفي عقده يوم 11 أفريل 1961م استعداده للاعتراف باستقلال الجزائر بشروط والتفاوض مع الحكومة المؤقتة على الأساس، قام شال وصلان (Salan)، وجنرلات أخرون بأخطر محاولة انقلابية في تاريخ فرنسا الحديث، في الفترة الممتدة ما بين (22 و26 أفريل 1961م)، وهي آخر محاولة يقوم بها الجيش لإنقاذ "الجزائر الفرنسية"، حيث اتهم الجنرال ديغول بتحويل النصر العسكري للجيش الفرنسي إلى هزيمة سياسة، وقرر إنشاء محكمة عسكرية لإحالة الجنرال ديغول أمامها، بتهمة الخيانة العظمى، ولكن وجد نفسه- بعد فشل حركته- أمام المحكمة العسكرية العليا التي أدانته يوم 31 ماي 1961م بخمسة عشر (15) سنة سجنا نافذا، وتجريده من رتبته طبقا للمادة أ من مرسوم 16 مارس 1852م.[3]

- استمرار التدابير العسكرية الفرنسية في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) بعد رحيل الجنرال شال:

لقد أخطأ الجنرال شال لما اعتقد أنه يمكن القضاء على ثورة شعبية بواسطة القوة العسكرية، وبمعزل عن الحلول السياسية التوفيقية، بل لقد كشف بعض الجنرالات الذين شاركوا في تنفيذ مخططه أن تقييم الجنرال شال لنتائج عملياته ضد الثوار كان مبالغا فيه، ففي شهادة الجنرال ديلاك

[1] Ibid, p.92.

[2] Ibid, p.92.

[3] Mourise Challe : op.cit, p 90.

(Dulac) ورد أن مخطط شال :" لم ينجح جزئيا، وأن نصف فشله تأكد من خلال إرادة الجنرال ديغول في إنهاءه من دون تأخير بواسطة المفاوضات"[1].

أما الجنرال آرغو (Argoud) الذي كان ينتمي إلى معسكر الصقور داخل الجيش الفرنسي، وهو شخص معروف بقسوته، وبربريته*، فقد أكد من جهته أن: "هذا اللمخطط المعتمد على السدود العازلة، وعمليات التمشيط المنهجية، من الغرب إلى الشرق، انطلق من تحليل غير صحيح للمشكلة....لقد كيف الثوار بسرعة تنظيمهم مع هذا المعطى الجديد....وإذا استمر الجنرال شال في هذا الطريق، فغنه سيسخر حرب الجزائر بكل تأكيد، وأكد أن:" لحظة المفاجئة مرت، أن مخطط شال قدم الحجة بطريقة لا إرادية على قدرة على قدرة المناورة التي كان يتمتع بها جيش التحرير..."[2].

غير أن تعاطف الجنرال شال مع أنصار الجزائر الفرنسية الذين نظموا خلال شهر جانفي 1960م حركة تمرد في مدينة الجزائر ضد سلطة الجنرال ديغول، سميت بأسبوع الحواجز، دفع هذا الأخير إلى إنهاء مهامه، واستدعاءه إلى باريس يوم 23مارس 1960م/ حيث غادر الجزائر نهائيا يوم 22 أفريل 1960 من دون أن يقوم: "بعملية عسكرية في منطقة الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى)- النمامشة، وهي المنطقة الوحيدة التي بقيت فيها جميع كتاتب جيش التحرير الوطني محتفظة بكل قوتها"، حسب اعترافه هو نفسه في مذكراته[3].

وبذلك غادر الجزائر من دون أن ينفذ المخطط الذي كان يريد تطبيقه خلال ربيع وصيف 1960م هو: استعمال قوات الاحتياط العام من جديد في المناطق التي لم تحقق فيها القوات الفرنسية نتائج عسكرية مرضية، خاصة في منطقتي الجزائر وقسنطينة، مع تركيز مجهوداتها على

---

[1] André Dulac : Nos guerres perdues, éditions Fayard, Paris : 1969, p 130.

* أكد ألان جاكو بأن آرغة أكد ببرودة دم أنه هو نفسه أعدم رميا بالرصاص 200 شخص خلال قيادته للقوات المرابطة في منطقة الأربعاء، ينظر: Alain Jacop, d'une Algérie à l'autre, éditions grasset, Paris : 1963,p 83

[2] Antoine Argoud : **l'Armée française et la stratégie du FLN en 1960**, **in** : la nouvelle Critique, N°=122.janvier 1961.

[3] Maurice Challe ; Notre révolte, op.cit, p41.

"معالجة" منطقة الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى)، وهي المعقل الأول للثورة، وكذلك منطقة الأطلس الصحراوي، وهي ما تضمنته تعليمته رقم 03 التي وجهها إلى القوات المسلحة يوم 18 ديسمبر 1959م.[1]

غير أن عملية تريدان (Trident) التي كان ينوي الجنرال شال شنها ضد ولاية الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى)- نمامشة قد قام بها خليفته الجنرال كربان (Crépin) تحت تسمية أرياج (Ariège) خلال الفترة الممتدة ما بين 06 أكتوبر 1960م، و20 ماي 1961م، وشاركت فيها الفرقتين العاشرة والخامسة والعشرين لقوات المظليين، ومجموعات تكتيكية، مشكلة من عدد كبير من الفيالق والكتائب، و"وحدات المغارات" التابعة للهندسة العسكرية، والوحدات التابعة لقطاعات أريس، باتنة وخنشلة، ووحدات مغاوير القنص، وعززت هذه التشكيلة الهائلة من القوات بمدفعية قوية، وبسلاح الطيران وبأفواج عسكرية مدرعة[2].

وإذا كان تقرير المكتب الثاني، الخاص بقطاع خنشلة في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) ، المؤرخ يوم 01 سبتمبر 1960م قد أفرط في التفاؤل، وزعم أن "العصابات المسلحة جرى تدميرها، أو تشتيتها"، فغن تقريرا آخر اصدر يوم 13 أكتوبر 1960م عن الناحية العسكرية العاشرة (جيش قسنطينة)، عبرضمنيا عن فشل هذا الهجوم، ونوه بفاعلية التكتيكات التي اعتمدها الثوار في هذه المنطقة الصعبة، رغم الإمكانيات العسكرية الهائلة التي سخرت لإنجاح هذه العلمية، حيث ورد في هذا التقرير أن :" العدو استخدم تكتيكا فعالا لمواجهة التفوق الذي أسلحتنا الثقيلة، وهو تكتيتك بسيط يعتمد على انضباط تام خلال عمليات إطلاق النار، وبرودة أعصاب كبيرة"[3].

[1] Philippe Masson : **Challe à la poursuite des Djounoud**, **in** : Yves Courrière, tome08, op.cit,p.2314.

[2] Mohamed Harbi : **Gilbert Meynier**, **le FLN**, document et histoires, op.cit, p104.

[3] Ibid,pp.104-105.

وأكد التقرير نفسه، أن الثوار أسسوا أسس تكتيكاتهم على الشكل الآتي:

- إطلاق النار على مسافات بعيدة، في الوقت الذي كون فيه قواتنا متجمعة.
- لا يشكون أسلحتهم الجماعية إلا تدريجيا، تبعا لاستخدام وسائلنا، وهذا-إلى جانب صعوبة التضاريس- يجعل تحديد موقع هذه الأسلحة أمرا صعبا للغاية.

واعترف التقرير بأن القوات الفرنسية لم تجد الخطة المناسبة لمواجهة هذه التكتيكات، ولهذا طلبت إلى أن: "يقوم كل واحد باستدعاء خياله لتقديم الاقتراحات في هذا المجال"[1].

ولقد اعترف تقرير صدر عن الجنرال غورو (Gouraud) يوم 19 أكتوبر 1960م بكفاءة أفراد جيش التحرير الوطني المرابطين في منطقة الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) كل صعوبات معركة ضد خصم يتحكم جيدا وبطريقة استثنائية في استخدام الموارد الدفاعية التي توفرها أرض ملائمة، تلك الصعوبات برزت خاصة خلال المرحلة الحرجة المتعلقة باقتحام المواقع التي يتحصن بها الخصم بعد أن نظمها بطريقة باهرة، ودافع عنها بطريقة إطلاق نار مثالية"[2].

غير أن فشل مخطط شال في سحق الثوار في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) ، وتزايد الدعم الدولي للقضية الجزائرية، وتزايد مؤشرات حرب أهلية منذ أسبوع الحواجز، والتكاليف العسكرية الباهضة التي أرهقت كاهل الخزينة الفرنسية، وتعطيل حرب الجزائر لمشروع ديغول في تحويل فرنسا إلى قوة دولية مؤثرة، قناعته بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960م المفاجئة أنه لا مناص من استقلال الجزائر، كل ذلك جعله يعدل من أهداف استراتيجيته الحربية، التي أصبحت وسيلة للضغط على الثوار بهدف تعزيز موقف فرنسا التفاوضي، لضمان الوصول إلى اتفاق يحفظ مصالح فرنسا "الحيوية" في الجزائر المستقلة[3].

[1] محمد حربي، جبهة التحرير، مصدر سابق، ص 199.

[2] Mohamed Harbi : Gilbert Meynier, op.cit, p104.

[3] André Dulac : op. cit, p 130.

ولهذا استمرت عمليات الجيش الفرنسي ضد معاقل الثوار في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) و باقي الوطن، رغم الهدنة التكتيكية التي أعلنها الجنرال ديغول من جانب واحد يوم 20 ماي 1961م من جانب واحد، ورفضتها جبهة التحرير الوطني، استمرت تذثمانين (80) يوما، كما حافظ على حضور عسكري فرنسي مكثف خلال مرحلة المفاوضات التي بدأت خلال شهر جوان 1960م[1].

فقد أكد تقرير رسمي فرنسي أن تعداد الجيش الفرنسي في الجزائر بلغ يوم 01 فيفري 1961م: 416.000 عنصر، منهم 386.000 عنصر متعلم، وينقسم هذا التعداد على النحو الآتي:

- عدد القوات من أصول أوروبية: 318-7.500 عنصر.
- عدد القوات المنحدرة من مقاطعات ما وراء البحار: 100 عنصر.
- عدد قوات من أصول شمال إفريقية: 65.500 عنصر.
- عدد اللفيف الأجنبي: 20.700 عنصر.
- عدد الأفارق: 11400 عنصر.
- عدد العناصر النسوية: 1300 امرأة.

ويضاف إلى تعداد القوات المنحدرة من أصول شمال أفريقية المبنية أعلاه ما يلي:

- 3720 جنديا من عناصر وحدات الاحتياط.
- 62.939 حركي.
- 8.620 من الحرس المتحرك للأمن (G.M.S)
- 19.120 مخزني (Moghznis).

قوات أخرى: 1.408 فرد.

[1] Idem.

وبهذا بلغ تعداد هؤلاء الأعوان الجزائريين الملحقين بالقوات الفرنسية حوالي 95.000 عنصر.

وإذا أضفنا إليهم عدد عناصر الجيش المنحدرين من أصول شمال أفريقية، وغالبيتهم العظمى جزائريين، نجد أن المجموع الكلي للعناصر الشمال أفريقية التي ساهمت في المجهود الحربي الفرنسي ضد الثوار الجزائرين بلغ شهر فيفري 1961م حوالي 160.000 رجل.[1]

وكانت قوات الج الفرنسية في الجزائر تلك يوم 01 مارس 1962م 379 طائرة هيلكوبتر، وما مابين ثقيلة ومتوسطة وخفيفة منها 87 طائرة كانت مرابطة في الجزائر، و 121 أخرى في وهران و155 في قسنطينة و16 في الصحراء[2].

ومجمل القول أن العمل العسكري الذي بذلته قوات الجنرال ديغول، وإن ألحق خسائر فادحة بالثوار، إلا أنه لم يحقق أهدافه السياسية، لأن الثورة ظلت قوية وظلت جبهة التحرير الوطني متمسكة بمبدأ استعادة السيادة الوطنية التي أكدت عليه منذ بيان 01 نوفمبر 1954م، واصل جيش التحرير الوطني نهج الكفاح المسلح، رغم قساوته، ولما اقتنع الجنرال ديغول بأن: "السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن طريق مبادرات سياسية" وأن استمرار الحرب يهدد الوحدة الوطنية الفرنسية، ويرهق فرنسا اقتصاديا، ويزهدها عزلة على الساحة العالمية، ويعيق تحولها إلى قوة عظمى مؤثرة في العلاقات الدولية[3]، دخل مع الحكومة المؤقتة في مفاوضات شاقة، انتهت باتفاقيات ايفيان (Evian) التي وقع عليها يوم 18 مارس 1962م، ومهدت لاستقلال الجزائر يوم 05 جويلية 1962م، وبذلك تحقق هدف الاستقلال الوطني الذي نص عليه بيان 01 نوفمبر 1954م.

---

[1] CAOM, Aix-en-provence, boite N°=81f/156 « les effectifs de l'armée française en algérie au 01er février 1961 »

[2] CAOM, Aix-en-provence, boite N°=81f/156, documentation E.MI/03 OP/A ; sous-dossier (Air) du 01 Mars 1962/ secret.

[3] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص 85.

المبحث الثالث: الإصلاحات الدستورية.

تزكية البرلمان لحكومة ديغول والقوانين المطبقة:

في يوم الأحد 01 جوان 1958م دخل الجنرال ديغول مقر الجمعية الوطنية لأول مرة منذ شهر ديسمبر عام 1946م، فألقى بيانا قصيرا تعرض فيه للوضع الراهن: "تدهور مركز الدولة، والوحدة الوطنية المهددة، والجزائر التي تتخبط في العواصف، وكورسيكا المعرضة لعدوى محمومة، والجيش الذي عجم عوده في مهمات دموية جديرة بالمفخرة" على حد تعبيره، واتهم السلطات بالمسؤولية عن الإهانة التي لحقت بالجيش بسبب عجزها، كما حملها مسؤولية تدهور مركز فرنسا على الساحة الدولية[1].

وخاطب أعضاء البرلمان قائلا: "إذ قمتم بتزكية الحكومة، فإنها تطلب منكم "السلطات الكاملة" حتى تكون قادرة على التصرف بفاعلية وسرعة والاستجابة إلى ما تقتضيه الظروف، تطلبها منكم لمدة ستة أشهر، وهي تأمل أن يتم بنهاية هذه المدة إعادة النظام إلى مؤسسات الدولة، والأمل إلى الجزائر، وإعادة بناء وحدة الأمة، وتمكين السلطات العمومية من العودة لممارسة مهامها في ظروف عادية"، وتحدث عن الإصلاحات الدستورية العميقة التي ينوي إدخالها على النظام السياسي الفرنسي، وعلى الإطار القانوني الذي ينظم علاقة فرنسا بمستعمراتها[2].

ورغم العداء الشديد الذي كان يكنه له اليسار وخاصة الشيوعيين إلا أن ديغول شهد أن خطابه تم في ظل التزام جميع الحاضرين بالسكوت التام[3]، وبعد أن أنهى خطابه غادر مقر المجلس تاركا للجمعية إجراء نقاش شكلي تميز بخطابات معادية له من رموز الكتلة الاشتراكية مثل مندس فرانس (Mendès France) (وفرنسوا متيران) (François Mitterrand).[4]

---

[1] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص ص: 36-37

[2] CACOM , Aix-en-Provence; F.M, 811f/87 « débat à l'assemblée national sur l'investiture du général de Gaule ; déclaration du général de Gaulle ».

[3] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص 37.

[4] علق فرنسوا ميتران في تدخله أمام البرلمان على خطاب الجنرال ديغول بقوله: "إن هذا الإعلان يتضمن إدانة بليغة و دقيقة وصارمة كعادتها دائما للنظام الذي ينتهي اليوم، ومع ذلك يتم استعمال رجاله الأكثر تمثيلا لممارسة السلطة في النظام الجديد، إن الأكثر شهرة بين الفرنسيين الذي تقدم أمامنا، لا أستطيع أن أنسى أن الجنرال دييغول، قد تم استدعاؤه قبل كل شيء من قبل جيش غير منضبط..."، ينظر:

وقد تمت الموافقة على ديغول بأغلبية 329 صوتا مقابل اعتراض 224 نائبا، ووسط صياح الشيوعيين الذين رددوا عبارة "لتسقط الديكتاتورية، لن تمر الفاشية"[1].

وقد كانت حكومة الجنرال ديغول موسعة، أشبه ما تكون بحكومة وحدة وطنية، حيث ضمت أربعة وزراء دولة، هم: غي موليه وبيار فليملان وفيلكس هوفويه-بوانيه ولويس جاكينو الذين يمثلون مع وزير العدل ميشال دوبريه التجمعات السياسية المعروفة في فرنسا ما عدا الشيوعيين وأبقى لنفسه ملف قضية الجزائر نظرا لصعوبته وحساسيته، وكان يستهدف من وراء هذا الإجراء إبعاد شبهة الدكتاتورية التي طالما اتهمه بها خصومه السياسيين خاصة الاشتراكيين والشيوعيين، وإشراك أكبر عدد ممكن من الحساسيات السياسية في الإصلاحات الدستورية الجوهرية التي ينوي تحقيقها وما يعقبها من إصلاحات اقتصادية واجتماعية[2].

كما أن اشراكه لرموز العهد السابق، خاصة غي موليه وبيار فليملان الذين كانوا سببا في تمرد الجيش الفرنسي في الجزائر يوم 13 ماي 1958م، والتمهيد لعودته إلى السلطة، وفي المقابل إبعاده لجاك سوستال أحد المهندسين السياسيين لهذه الحركة، ومهندس سياسة الإصلاح التي كانت مطلبا رئيسيا لرموز حركة 13 ماي 1958م كان بمثابة رسالة قوية إلى صلان ورفاقه، مفادها أن الجنرال ديغول لن يقبل بالابتزاز، وأن على الجيش أن يخضع لإرادة السلطة السياسيةوقد لخص رسالته هذه بقوله: "هكذا ينبغي أن يتعلموا ما هي الدولة"[3].

Journal officiel de la république Française, n° 55 débats parlementaires/assemblée national, 1 ère séance du dimanche 01 juin 1958.

[1] De la Gorce P. M : de Gaulle au gouvenail …,op, cit, pp 1637-1646.

[2] لما زار مدينة الجزائر يوم 04 جوان 1958م، صرح أمام أعضاء لجنة الإنقاذ العمومي أن وزارة الجزائر يحتفظ ها لنفسه، وأنه بفوض الجنرال صالان (Salan) للاضطلاع بمهام السلطات المدنية و العسكرية في الجزائر، ينظر: Marie Elbe, Alger, 04 juin M « je vous ai compris », in : Yves Courrières, la guerre d'Algérie, tom 06,op.cit,p,1674

[3] أثارت هذه التشكيلة الحكومية امتعاض رموز حركة 13 ماي، وتم التعبير عن هذه المشاعر في مقر لجنة الإنقاذ العمومي بمدينة الجزائر يوم 01 جوان 1958م، بسبب وجود رموز النظم السابق، خاصة وزير الدولة، السيد بفليمان (Pflimlin) الذي كان تشكيله للحكومة سببا في حركة 13 ماي، كما أن الجنرال ميكال (Miquel) الذي كان مفترضا أن يقود التدخل العسكري في فرنسا قدم إلى الجزائر، وبحث الموضوع مع الجنرال صالان، ينظر:, De la Gorce (Paul-Marie), De Gaulle au gouvernail…op cit pp 1637 -1646

بل لقد كانت كذلك رسالة حتى إلى أنصاره داخل لجنة الإنقاذ الوطني، الذين كافحوا من أجل عودته إلى السلطة من تلقاء أنفسهم ومن دون طلب منه، حيث، وإن كانت مجهوداتهم تصب في مصلحته، فهو امتنع عن التنسيق معهم، حتى لا يجد نفسه رهينة بين أيديهم، فلم يتشاور معهم، ولم يعين جاك سوستال في التشكيلة الحك مية، وهو ما أثار أبرز أنصاره في لجنة الإنقاذ العمومي وأحد المهندسين الرئيسيين لحركة 13 ماي، وهو السيد ليون دالباك (Léon Delbecque)، الذي علق علنا أمام الصحافة على التشكيلة الحكومية التي أعلنها ديغول بقوله: "هل تعتبرون هذه حكومة؟ في وزارة الشؤون الخارجية، موظف! وفي وزارة الداخلية موظف! هذه ليست حكومة الإنقاذ العمومي التي كنا ننتظرها"[1].

ولكن الرأي كان غالبا لجنة الإنقاذ العمومي في مدينة الجزائر حول حكومة ديغول-بغض النظر عن وجود شخصيات مثيرة للجدل داخلها-يعتمد أساسا على موقف هذه الحكومة في عمومها من المسألة الجزائرية، ما دام الجنرال ديغول هو الذي يرسم سياستها، ولهذا رؤوا من المفيد التريث، وعدم التسرع في اتخاذ أي موقف إلى غاية توفر المعطيات الضرورية خاصة أن ديغول نفسه سيزور الجزائر يوم 04 جوان، وسيلتقي بالجنرال صالان (Salan) وزعماء لجنة الإنقاذ العمومي، وستتم معالجة كل المسائل المطروحة[2].

أما الناطق الرسمي باسم العسكريين، العقيد **لاشوري** (**Lacheroy**)، فقد اعتبر في تعليقه على التشكيلة الحكومية الجديدة أن: "هذا اليوم العشرين (01 جوان) من الانتفاضة الوطنية يمثل نصرا عظيما بالنسبة لنا، نحن لم نتوقف عن المطالبة بحكومة برئاسة ديغول، وقد حصلنا عليها الآن،

[1] Max Gallo, De Gaulle, le premier des Français, op,cit,p262.

[2] Marie Elbe : **Alger**, **04 juin**/ »**je vous ai compris** », in/Yves Courrières, la guerre d'Algérie, tome 06,op,cit,pp 166.

أما بالنسبة لاختيار هذه الشخصية أو تلك في التشكيلة الحكومية، فإنه لا يتبادر إلى أذهاننا إلا منح ثقتنا إلى رئيسها، فحينما نقرر منح الثقة إلى طبيب، فإننا نقبل بتفاصيل العلاج الذي يصفه"[1].

وفي يوم 02 جوان 1958م عاد الجنرال ديغول من جديد إلى مقر الجمعية الوطنية التي كانت تستعد للمصادقة على منحه سلطات استثنائية وتعديلات قانونية، تعطي لحكومته حق تغيير الدستور، حيث وافقت الجمعية الوطنية على هذا الأمر بأغلبية 320 صوت[2].

- **التغييرات الدستورية "دستور الجمهورية الخامسة":**

ولقد كان أهم شغل للجنرال ديغول بعد ذلك هو الإشراف على التغييرات الدستورية التي كانت هاجسا قديما بالنسبة له، وهو ما عبر عنه بقوله: "ما سنتولى عمله في الواقع هو ما أطلق عليه اسم دستور بايو، لأنني هنالك رسمت بتاريخ 16 جوان 1946م الدستور الذي تحتاج إليه فرنسا"[3].

وقد أوكل ديغول أمر تهيئه مشروع الدستور إلى وزير العدل، السيد ميشال دوبريه، وهو شخصية تتميز بالكفاءة والخبرة اللازمة، والإخلاص له بمساعدة فريق من شباب مجلس الدولة، وكان يتولى نفسه تدقيقه مه الوزراء المعنيين، وبعد ذلك طلب رأي "المجلس الاستشاري الدستوري" الذي كان يرأسه بول رينو ويتألف من تسعة وثلاثين (39) عضوا منهم ستة وعشرون (26) برلمانيا، وقد أنشأ بموجب نفس القانون الذي أقر التعديل، وكثيرا ما كان ديغول يتردد على هذا بعد ملاحظاته، وأخيرا يقوم مجلس الوزراء بمناقشة المشروع ويبدي الجميع ملاحظاتهم، وفي معدمتهم الرئيس كوتي، ثم تتم تهيئة الظروف لعرض هذا المشروع على الشعب للاستفتاء عليه[4].

---

[1] Marie Elbe : op. cit, p 166.

[2] Max Gallo, De Gaulle, le premier des Français, op, cit, p 262.

[3] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص: 38.

[4] وزير العدل في حكومة ديغول الأولى، ثم رئيسا للحكومة حتى سنة 1962، ولد سنة 1912م، وينتمي إلى عائلة برجوازية، تركت كل أملاكها، و غادرت الألزاس بعد احتلالها من طرف الألمان سنة 1870م، دكتور في العلوم السياسية، شغل العديد من المناصب السياسية منذ عام 1938م، وساهم في المقاومة ضد الاحتلال الألماني، يعتبر أحد مؤسسي المدرسة الوطنية للإدارة التي زودت الجمهوريتين، الرابعة و الخامسة يعتبر أكثر الشخصيات الفرنسية تأييدا لديغول، إلى درجة جعلت أحد الصحفيين الأمركيين يعتبره أكثر ديغولية من ديغول، كافح من أجل عودة ديغول السلطة،(Marie Elbe, Alger, 04 juin : « je vous ai compris », op, cit, pp 1670-1671)

ولعل أزمة الحكم التي حرمت فرنسا من الاستقرار السياسي الضروري لمواجهة مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكادت أن تلقى بها في هوة الحرب الأهلية بفعل طبيعة النظام الدستوري الذي كان قائما هي التي سهلت مهمة الجنرال ديغول في تمرير إصلاحاته الدستورية التي تحقق رغباته القديمة ي أن يكون رئيس الدولة رئيسا فعليا للسلطة، وأن يكون هو المسؤول عن فرنسا وعن الجمهورية وأن يعين الحكومة ويرأس اجتماعها، ويعين الموظفين المدنيين والعسكريين والقضائيين، وأن يكون قائد الجيش، وأن يصدر عنه كل قرار هام وكل سلطة، ويتمكن بإرادته من حل الجمعية الوطنية، وأن تكون له سلطة في أن يقترح-بواسطة الاستفتاء- كل مشروع قانون يتناول تنظيم السلطات العامة، وأن يتمكن في حال حدوث أزمة خطيرة داخل البلاد وخارجها من اتخاذ التدابير التي تقتصيها الظروف، وأخيرا أن يتم انتخابه من قبل هيئة أوسع بكثير من البرلمان. كما يتناول التعديل أيضا تعيين رئيس مجلس الوزراء الذي يتولى مع زملائه رسم السياسة وتسيير دفتها، وبما أنه يستمد سلطته من رئيس الجمهورية الذي يلعب الدور الرئيسي، فإنه لا يستطيع حتما البت في القضايا الخطيرة إلا وفق توجيهاته[1].

أما بالنسبة للبرلمان فقد أدخلت العديد من التعديلات على سلطاته، مثل إخضاع بعض اقتراحاته إلى مراقبة مجلس دستوري تم احياؤه، والأحكام التي تحدد بدقة المجال التشريعي، والأحكام التي تفرض عن طريق الاقتراع المقيد، ووجوب احترام جدول الأعمال، وانتفاء الاستجوابات على الطريقة القديمة، والتصويت على الثقة التي كانت تدعمها، مما يحرر الحكومة من وسائل الضغط والإكراه والمكايدة المهنية التي كثيرا ما كان يساء استعمالها، والتي كانت تتميز بها مناقشات العهد السابق، والأحكام التي لا تبيح الجمع بين منصب الوزير والمهمة البرلمانية، والأحكام التي تضع قيودا صارمة على ممارسة قرار سحب الثقة[2].

[1] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص: 39.

[2] Max Gallo, De Gaulle, le premier des Français, op, cit, p 262.

أما المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار فقد اعترف لها بحق البقاء ضمن الجمهورية الفرنسية مع التمتع بنظام خاص، إما بصفة دولة مستقلة أو الدخول في رابطة الوطن الأم، أو أن تتشارك معها فيما إذا استقلت، بموجب التزامات تعاقدية، أو أن تنفصل عنها فورا وبصورة كاملة[1].

وعلى الرغم من كل هذه التعديلات الجوهرية، فقد وافقت عليها كل المؤسسات والشخصيات التي استشارها الجنرال ديغول، إلا أن هذا لم يمنع من بروز هواجس لدى البعض أثارتها جوانب معينة من هذا الإصلاح الدستوري حددها الجنرال ديغول في ثلاث قضايا اقتضت تبادل وجهات النظر بينه وبين اللجنة الاستشارية، فقد سأل النواب بقلق: "هل يمكننا بعد الآن إسقاط الوزارة بعد أن أصبحت مرتبطة برئيس الجمهورية؟"، وكان جوابه أن: "قرار حجب الثقة الذي تصدره الجمعية الوطنية يؤدي لزوما إلى استقالة الحكومة"، كما سألوه من عدة جهات: "ما هو مبرر المادة 16 التي تكلف رئيس الدولة بأن يعمل على انقاذ فرنسا في حال تعرضها للنكبة ما" فأثار انتباههم أنه نظرا لانعدام مثل هذا النص، فقد اضطر الرئيس لوبران إلى استدعاء الماريشال بيتان، وفتح بذلك باب الاستسلام، بدلا من أن ينتقل إلى الجزائر مع السلطات العامة، وأنه على العكس من ذلك تمكن الرئيس كوتي (Coty) عندما أشار إلى مضمون المادة 16 قبل إقرارها من تجنب الحرب الأهلية، إذ طلب من البرلمان أن يتوقف عن رفضه لعودة الجنرال ديغول[2].

وسئل ديغول عن ماهية "الرابطة" التي ستنظم العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها فيما وراء البار" هل أن هذه الرابطة ستكون اتحادا مركزيا كما اقترح فيلكس هوفويه بوانيه، أم اتحادا استقلاليا، كما اقترح ليوبولد سنغور؟"، فأجاب أنه لن تكون في البداية من هذه الفئة أو تلك، وأن التطور الذي ينص عليه المشروع سيبلورها دون هزة أو عنف[3].

[1] CACOM , Aix-en-Provence; F.M, 811f/87, op, cit, p 266.

[2] الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص 40.

[3] المرجع نفسه.

ونصت المادة 73 من دستور 04 أكتوبر 1958م، على أن تطبيق القوانين واللوائح في المقاطعات والأقاليم الواقعة وراء البحار لزوما، ويجوز تعديلها في ضوء السمات والنظم الخاصة بهذه الجماعات ويجوز لهذه الأخيرة أن تقرر تعديل القوانين واللوائح في المجالات التي تمارس فيها اختصاصاتها متى منحت هذا الحق بموجب القانون أو اللائحة وهو ما يمهد لاستعمال المراسيم واللوائح في الجزائر، رغم أنه أكد عدم جوازية تتناول هذه القواعد مواضيع الجنسية والحقوق المدنية وضمانات الحريات العامة ووضع الأشخاص وأهليتهم وتنظيم القضاء وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية والسياسية الخارجية والدفاع والأمن والنظام العام والعملة والقروض والصرف وكذا قانون الانتخابات. ويجوز توضيح هذه المواضيع وحصرها بموجب قانون أساسي[1] إلا أن استمرار العمل بالتعليمات خارج الدستور أطلق العنان لعناصر الجيش المساس بالحقوق والحريات بالجزائر[2].

إن المادة 74 من الدستور نصت على تمتع الجماعات الواقعة فيما وراء البحر التي تحكمها هذه المادة بنظام أساسي تراعي فيه مصلحة كل جماعة منها داخل الجمهورية، يتحدد هذا النظام الأساسي بموجب قانون أساسي يصادق عليه بعد أخذ رأي المجلس الإقليمي ويضبط ما يلي:

- الشروط التي تطبق فيها القوانين واللوائح.
- اختصاصات هذه الجماعة المحلية ومع مراعاة الاختصاصات التي تمارسها لا يجوز أن يتناول نقل الاختصاصات من الدولة المواضيع المذكورة في الفقرة الرابعة من المادة (73) والتي يوضحها ويكملها قانون أساسي عند الاقتضاء.
- قواعد تنظيم المؤسسات التابعة للجماعة المحلية وطريقة عمليها والنظام الانتخابي للمجلس الإقليمي فيها[3].

[1] محمد حربي: المصدر السابق، ص 200.

[2] المصدر نفسه.

[3] CACOM , Aix-en-Provence; F.M, 811f/87, op, cit.

– الشروط التي تستشار بمقتضاها مؤسسات الجماعة بشأن مشاريع أو اقتراحات القوانين أو مشاريع المراسيم أو الأوامر التي تتضمن أحكاما تخص الجماعة المحلية وكذا بشأن التصديق أو الموافقة على التزامات دولية ابرمت بشأن المواضيع التي تدخل ضمن نطاق اختصاصها.

كما يجوز أن يحدد القانون الأساسي بالنسبة لاختصاصات الجماعات المحلية التي تتمتع بالاستقلالية الشروط التي:

– يمارس فيها مجلس الدولة رقابة قضائية خاصة على العديد من القرارات التي يتخذها المجلس الإقليمي وتدخل ضمن نطاق الاختصاصات التي يمارسها في مجال القانون.

– يجوز أن يعدل فيها المجلس الإقليمي قانونا صدر بعد بدء سريان النظام الأساسي للجماعة المحلية إذا قرر المجلس الدستوري الذي أبلغ من قبل سلطات الجماعة على وجه الخصوص بأن القانون كان قد تدخل في مجال اختصاص هذه الجماعة[1].

– يجوز أن تتخذ فيها الجماعة المحلية تدابير تبررها الضرورات المحلية في مصلحة سكانها في مجال التشغيل أو حق الإقامة لممارسة نشاط مهني أو حماية الأملاك العقارية.

– يجوز أن تشارك فيها الجماعة المحلية تحت رقابة الدولة في ممارسة الاختصاصات التي تحتفظ بها الدولة مع احترام الضمانات الممنوحة عبر كامل أرض الوطن لممارسة الحريات العامة.

– –تحدد الطرق الأخرى للتنظيم الخاص بالجماعات المحلية المذكورة بهذه المادة وتعدل بموجب قانون بعد استشارة المجالس الإقليمية فيها[2]:

إن المادة 74-1: أتاحت للجماعات المحلية الواقعة فيما وراء البحار المنصوص عليها في المادة (74) و في كاليدونيا الجديدة أنه يجوز للحكومة بموجب مراسيم أن توسع مجال تطبيق الأحكام ذات الطابع التشريعي السارية المفعول في الوطن الأم (المتروبول) في المواضيع التي بقيت من اختصاص الدولة مع ادخال التعديلات الضرورية أو أن تطبيق الأحكام ذات الطابع التشريعي السارية المفعول مع التنظيم الخاص بالجماعة المعنية شريطة ألا يكون القانون قد استثنى صراحة اللجوء إلى هذا الإجراء فيما يخص الأحكام المعنية، هو يبرز نية المشرع الدستوري فتح الباب للأوامر والتعليمات[3].

[1] CACOM , Aix-en-Provence; F.M, 811f/87, op, cit, p 266.

[2] Ibid.

[3] Rédha. Malek : op. cit, p 58.

وجاء في المادة (75):

"يحتفظ مواطنو الجمهورية الذين لا يتمتعون بنظام الحالة المدنية للقانون العام المذكور فقط المادة (34) بحالتهم الشخصية ما لم يتنازلوا عنها".

ونصت المادة (75-1):

تنتمي اللغات الإقليمية إلى تراث فرنسا. وهو ضرب صارخ للغة العربية التي هي إحدى مقومات الشعب الجزائري[1].

ولقد كان ديغول راضيا كل الرضا عن مسودة الدستور لتطابق مضمونها مع ما اعتبره ضروريا للجمهورية، فكان التحدي الحقيقي بالنسبة له- بعد المصادقة عليه من قبل الشعب الفرنسي- هو تطبيق بنوده حرفيا، ولهذا قرر أن يضطلع شخصيا بهذه المهمة، خاصة أنه كان مدركا لرغبة الشعب الفرنسي في إنشاء نظام سياسي سوي، يحترم الحريات ويكون قادرا على العمل والاستمرارية وتحمل المسؤولية، وتشكيل حكومة تقبل وتستطيع فعلا حل القضايا الطارئة[2].

إستفتاء 28 سبتمبر 1958:

ولهذا قرر إجراء استفتاء شعبي يوم 28 سبتمبر 1958م، في فرنسا والجزائر للمصادقة على مسودة الدستور الجديد الذي أعده، كما استفتى في الوقت نفسه مختلف شعوب المستعمرات الفرنسية الأخرى وخيرها بين الجماعة الفرنسية (Communauté Française)، والاستقلال ومن أجل البحث عن دعم شعبي واسع نشط الجنرال ديغول بنفسه العديد من التجمعات الشعبية في مختلف المدن الفرنسية خلال شهر أوت 1958م، ثم قام بزيارة الجزائر يوم 27 أوت، واستقبل في اليوم الموالي عددا كبيرا من الشخصيات المسلمة، والأوروبية، وفي يوم 29 أوت وجه كلمة عبر إذاعة الجزائر، ومما جاء فيها أنه: "في يوم 28 سبتمبر القادم، سيقوم الجزائريون من كل المجموعات- في ظل

[1] Rédha. Malek : op. cit, p 58.

[2] Max Gallo, De Gaulle, le premier des Français, op,cit,p 284.

مساواة كاملة- بالتأثير بشكل مباشر على مصير فرنسا، من خلال قولهم كلمة واحدة هي: "نعم" أو "لا"، لأن شكل اختيارهم سيؤدي إما إلى تجديد المؤسسات، أو العودة إلى النهج المعتاد الذي تسبب في إلقاء الجمهورية في الحضيض"[1].

وبعد أن حدد الجنرال ديغول مدى تأثير مشاركة الجزائريين المكثفة، وطبيعة تصويتهم على مستقبل فرنسا ككل، واصل كلمته مبينا تأثير ذلك على مستقبل الجزائر نفسها، فقال: "إن تصويتكم سيساهم أيضا في تأسيس روابط على الأسس الجديدة بين الوطن الأم، وأيضا الجزائر مع أراضي عموم فرنسا [المستعمرات]التي تقع جنوب الصحراء....وأخيرا، وبواسطة انتخابهم سيجيب سكان الجزائر على مسألة مصيرهم الخاص بهم"[2].

وقد شعر الجنرال ديغول بعده بأن هناك تأييدا شعبيا ساحقا لمشروعه، وهو ما ترجمته فعلا نتائج الاستفتاء التي جرت في الوطن الأم يوم 28 سبتمبر 1958، حيث وافق 17.500.000 ناخب على الدستور، وهو ما يمثل نسبة 79٪ من مجموع الناخبين، وفي المقابل رفض 4.500.000 ناخب هذه الإصلاحات الدستورية، وامتنع 15٪ من الناخبين عن التصويت.

وكانت النتائج التفصيلية على النحو الآتي: نسبة المصوتين من مجموع الناخبين: 84,9٪، وهي أعلى نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات في فرنسا، حيث وافق 79,25٪ من الذين أدلوا بأصواتهم في الوطن الأم و96٪ في الجزائر من مجموع الناخبين الذين شاركوا في الاقتراع، وبلغ عددهم 3.477.181 شخص، وحاز على تأييد هام في مقاطعات ما وراء البحار، تراوحت نسبته ما بين 78٪ و99٪، ولم يشذ عن القاعدة –حسب النتائج الرسمية- إلا سكان غينيا الذين رفضوا

[1] Raoul Salan : Mémoires, fin d'un Empire/L'Algérie de De Gaulle et moi (07 juin 1958-10 juin 1960). Edition presse de la cité,Paris : 1974,p,72.

[2] Idem.

معظمهم البقاء ضمن الجماعة الفرنسية (Communauté Française)، واختاروا الاستقلال[1].

ولقد تباينت قراءة فرقاء الأزمة الجزائرية لهذه النتائج بتباين مقاصده، فالفرنسيون في عمومهم منحوا ثقتهم للجنرال ديغول من أجل أن يجد حلا نهائيا للمعضلة الجزائرية، أما فرنسي الجزائر فإن الذين صوتوا منهم بنعم، كانوا يعتقدون بأن الجنرال ديغول سيتبنى سياسة الادماج، وسيبقى على الجزائر كجزء من فرنسا، معتمدين على هتافه يوم 06 جوان 1958م بعبارة: " تحيا الجزائر الفرنسية، تحيا الجمهورية، تحيا فرنسا" أثناء زيارته لمستغانم بمنطقة الغرب الجزائري، أما الجيش الذي لعب دورا حيويا في تنظيم وتأطير الاستفتاء، فكان يريد أن يجعل من نتيجته انتصارا لسياسة الإدماج التي كان يعتقد أن الجنرال ديغول هو أقدر الناس على تحقيقها، ولهذا دفع به إلى السلطة عقب حركة 13 ماي 1958م[2].

والواقع أن هذه القناعة هي التي دفعت بالجنرال صالان (Salan) في توجيهاته إلى الجيش، ولجان الإنقاذ العمومي إلى القول بكل وضوح[3]"ساعدوني في المهمة التي كلفني بها الجنرال ديغول وسننجح في تحقيق الجزائر الفرنسي"، على الرغم من أن ديغول، كان قد تحدث مع الجنرال زيلر (Zeller)، فيما يتعلق بالإدماج الذي يعد روح "الجزائر فرنسية" فقال: "أنظر زيلر إن الإدماج (Intégration) كلمة لا عنى لها "، ولما عاد إلى باريس، وأظهر له بعض الديغوليين اليساريين قلقهم إزاء حديثه عن الجزائر الفرنسية، رد قائلا: "لقد أفلتت مني هذه العبارة"[4].

[1] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص:41

[2] Philippe Masson : **la décision vient de Paris in Yves Courrière**, **la guerre d'Algérie**, tome 06, op, cit, pp 1793-1798.

[3] François-Xavier de Vivie : le zénith illusoire de l'Algérie française, in : Historia, Numéro spécial « **la fin l'Algérie française 1959-1962**), éditions libraire Jules Tallandier, Paris, 1982,p 8.

[4] François-Xavier de Vivie, op. cit, p 1783.

غير أنه كان الأوروبيون قد شاركوا طواعية في هذا الاستفتاء، فلا شك أن الغالبية العظمى من الناخبين المسلمين قد أجبرهم الجيش الفرنسي على المشاركة، لأن قيادته، المؤمنة بالجزائر الفرنسية اعتقدت أنها وجدت أخيرا الحل السياسي السحري لكل المشاكل بواسطة الأخوة (Fraternisation) بين الأوروبيين والمسلمين، ولهذا نظمت الاستفتاء بفاعلية في كامل أنحاء الجزائر[1].

والواقع أنه، إذا كان لا يمكن لنتائج هذا الاستفتاء أن تلزم المسلمين لأنها بالنسبة لهم لم تجرى في مناخ حر، فلا يمكنها بالتالي أن تعبر عن إرادتهم السيدة، فقد كانت بالنسبة لقيادة الجيش الفرنسي في الجزائر، وحلفائها من المستوطنين مصيدة حقيقية أوقعهم فيها الجنرال ديغول بفضل تصريحاته التي انتقى كلماتها بشكل جعلها عن قصد غامضة وقابلة للتأويل نظرا لحساسية الموقف وخطورته، بحيث يستطيع كل فريق أن يفسرها لمصلحته، وحسب توجهاته السياسية[2].

ولهذا يمكن القول أن هذه النتائج كانت إمضاء على بياض مكن ديغول من تعزيز مركزه ليس فقط في مواجهة القوى الفرنسية المناوئة له، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الحلول التي يراها ضرورية لحل المشكلة الجزائرية، بل عززت كذلك موقفه على الساحة العالمية، حتى أنه أصبح يكلم بصوت مسموع وقوي الأمريكان والإنجليز، عن أن حلف شمال الأطلسي ليس فقط "شيئا" أمريكيا[3].

ولما كانت الجمعية الوطنية قد تم حلها بعد إقرار الشعب الفرنسي للدستور الجديد فإن هذا النصر الانتخابي الكاسح لم يكن ليحجب عن ذهن ديغول صعوبة الحصول على أغلبية برلمانية مريحة ومنسجمة تمكن- عن طريق التصويت على القوانين- من دعم وإنجاز مختلف المشاريع الإصلاحية التي ينوي تحقيقها، فالاستفتاء يتطلب جوابا واحدا "بنعم" أو "لا" حول قضية جوهرية.

---

[1] François-Xavier de Vivie, op. cit, p 1783.

[2] André Nouschi : **l'Algérie amère** (**1914-1994**), édition de la maison des sciences de l'homme, Paris, 1995, p225.

[3] Max Gallo, De Gaulle, le premier des Français, op, cit,p289.

لكن الانتخابات التشريعية تحكمها معطيات أكثر تعقيدا تتمثل في تعارض المصالح والأوضاع المحلية والدعاية الانتخابية وطبيعة الأشخاص المرشحين ومدى قدرتهم على الدعاية الانتخابية.

ولكي يضمن لنفسه أغلبية مريحة قام ديغول بتعديل النظام الانتخابي بموجب السلطات الاستثنائية التي يملكها، فاعتمد مبدأ الأغلبية في القانون الانتخابي الجديد، وتخلى عن نظام القوائم الانتخابية الذي اعتبره بتعارض مع الدعم المستمر لسياسة معينة، كما أنه يسمح بتجديد المنتخبين، والتخلص من الوجوه القديمة التي ظلت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية...[1].

ويبدو أن الجنرال ديغول كان يخشى من أن تكون نتائج الانتخابات غير مرضية لطموحاته فامتنع عن الانخراط بنفسه في الحملة الانتخابية لأنصاره حتى لا تبدو نتائج الانتخابات في هذه الحالة استفتاء على شخصه، فهو، وإن كان في أشد الحاجة إلى أغلبية برلمانية، فإنه مع ذلك لم يكن مستعدا لأن يفقد أي قدر من الدعم الشعبي الهائل الذي كسبه خلال الاستفتاء على تغيير الدستور ولهذا طلب من رفاقه عدم الاستعانة باسمه لدى ترشيحهم لأنفسهم[2].

وبالنسبة للجزائر، كان الجنرال ديغول يأمل بأن هذه الانتخابات، التي ستجرى لأول مرة من خلال مجموعة انتخابية واحدة ستسمح بإفراز قوة ثالثة، ينجز بالتعاون معها مستقبل الجزائر، كما يريده وهو ما عبر عنه بقوله: "لما يبرز في برلمان الغد جزائريون مؤهلون، وشرعيون، وخاصة من بين المسلمين، مهما كان رأيهم حول مستقبل الجزائر وفرنسا، وحول كل المواضيع الأخرى، إننا مقتنعون بقوة أن هذا سيحدث، خاصة أن أهم أهداف حركتنا هو أن تنهض الجزائر سياسيا"[3].

---

[1] تقوم الأحزاب في النظام الانتخابي المبني على التمثيل النسبي بتقديم قائمة تتنافس مع قوائم أخرى على مجموع مقاعد دائرة الدائرة الانتخابية، وتكون حصتها من هذه المقاعد تبعا لنسبة الأصوات التي حصلت عليها، وفي العادة، فإن زعماء الأحزاب يرتبون في رأس القائمة، ولهذا يكون نجاحها مضمونا مسبقا، خاصة إذا كان الحزب كبيرا، على عكس الانتخابات المبنية على مبدأ الأغلبية، حيث يقدم كل حزب شخصا-وليس قائمة- يتنافس مع المرشحين الآخرين على المقعد الوحيد الذي يمثل الدائرة الانتخابية في المؤسسة التشريعية، ولهذا تكون المنافسة شرسة.

[2] François Mille : **De Gaulle**, **seul maitre à bord**, **in** : Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 06, op,cit,p1782.

[3] François Mille, op-cit,p 1783.

ولقد تعمد الجنرال ديغول عدم الإعلان صراحة عن تأييده لأي من الأحزاب السياسية المتنافسة لكي يظهر كحكم ورجل إجماع، ومع ذلك لما جرت الانتخابات التشريعية يومي 23 و30 نوفمبر 1958م أيد الناخبون الفرنسيون بكثافة مرشحي الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة(U.N.R) الذي يتشكل من أنصاره، حيث فاز هذا الحزب بـ 194 مقعد، وأصبح بذلك أكبر كتلة في الجمعية الوطنية الفرنسية، في المقابل تراجع تمثيل اليسار الفرنسي المعادي لديغول بشكل كبير[1].

فقد كان الحزب الشيوعي الفرنسي-خصم ديغول الرئيسي-أكبر ضحية للنظام الانتخابي الجديد إذ على الرغم من فوزه بأصوات 3800.000 ناخب، أي ما يعادل نسبة 19٪ من مجموع الأصوات المعبر عنها، والتي احتل بها المرتبة الثانية بعد الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (U.N.R)، إلا أنه لم يحصل إلا على عشر (10) مقاعد فقط من مقاعد الجمعية الوطنية، وهو أمر جعل صحيفة الإنسانية (L'Humanité) الناطقة بلسانه تنشر مقالا في أحد أعدادها بعنوان "فليسقط اقتراع اللصوص"، كما فقد الاشتراكيون 50 مقعدا، بالمقارنة مه انتخابات عام 1956م، و لم يحصلوا إلا على 40 مقعد، أما البجديين (Boudjadistes)، الذين حصلوا في انتخابات 1956م على 3000.000 صوت، فقد كسبو تأييد 170.000 ناخب فقط.

كما تحققت رغبة الجنرال ديغول في تجديد الوجوه السياسية المنتخبة، حيث اضطر مجموعة من أساطين السياسية الفرنسية إلى الانسحاب من دون انتظار حكم الصندوق في الدور الثاني، مثل بورجيس (Bourgès)، وبونفو (Bounnefous)، ودلاديه (Daladier) رئيس وزراء فرنسا عشية الحرب العالمية الثانية[2]، وبهذا تم فقط إعادة انتخاب 131 شخص من مجموع 537 شخص

[1] البوجدية: حركة متطرفة تجمع صغار التجار حول بيار بوجاد (Pierre Poujade)، يتمحور برنامجها حول رفض دفع الضرائب"، وفي انتخابات 02 جانفي 1956م حصل حزبه على 12.5٪ من أصوات الناخبين، وهي نسبة معتبرة ، إذا قيست بنسبة 4.4٪ وهي نتيجة الأصوات التي حصل عليها أنصار الجنرال ديغول، ينظر:Max Le premier français, op, cit,p 182 et 186 Gallo, De Gaulle

[2] François Mille, op-cit,p 1783.

كانوا يشكلون الجمعية الوطنية الفرنسية السابقة، مما جعل الجنرال ديغول يعترف أن نتائج فاقت توقعاته.

وهكذا بدد الناخبون الفرنسيون مخاوف الجنرال ديغول، الذي علق في مذكراته على نتائج هذه الانتخابات بقوله : "لقد تجاوزت النتائج ما كنت أمله، ففي الجمعية الوطنية التي تضم 476 عضوا، تتكون كتلة "الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة" من 206 عضو كانت نواة صلبة مستعدة لفرض نفسها مدة طويلة إلى جانب فئتي "اليمين" و"الوسط" المتعددتي الأشكال وفئة «اليسار" التي تراجع عدد أعضائها كثيرا، والدليل المميز لهذا التجديد الجذري هو انتخاب جاك شابان دلماس رئيسا للجمعية الوطنية طوال عهدتها التشريعية"[1].

وبالنسبة للجزائر، فإن هذه الانتخابات، وإن أفرزت سبعة و ستين(67) نائبا يمثلونها في البرلمان الفرنسي، منهم 46 نائبا مسلما، فإن جميعهم كان من الأنصار المغالبين، المؤيدين لفكرة الإدماج (Intégration) التي لم يكن الجنرال ديغول يؤمن بها، و بالتالي فإن هذه الانتخابات لم تفرز محاورين شرعيين من اتجاهات مختلفة، كان يأمل أن يقرر مستقبل الجزائر بالتعاون معهم[2].

ولهذا لما قام بجولته الخامسة في الجزائر تجاهل الحديث عن الإدماج، وركز حديثه على التقدم الاقتصادي والإنساني الذي يسعى أن يمكن منه سكان الجزائر، فقال: "إن الأمر يتعلق هنا بأن يتمتع كل رجل وامرأة هنا (في الجزائر) بحريته وكرامته، وسعادته، وبقدر ما ينجز هذا الأمر ستبرز أكثر الشخصية الحية للجزائر، وطبيعة الأشياء التي توحدها مع فرنسا"، كما وجه نداء جديدا إلى الثوار جاء فيه: "فليفهم الذي يطيلون أمد الحرب الأهلية أن صفحة المعارك قد طويت، وأنه قد فتحت الآن صفحة التقدم، والحضارة والتآخي، إنها صفحة الرجال"[3].

[1] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص 42.

[2] François Mille : De Gaulle, seul maitre à bord, in : Xves Courrière, **la guerre d'Algérie**, tome 06 éditions, op,cit, p 1784

[3] Idem.

وبادر باستدعاء الجنرال صالان(Salan) يوم 19 ديسمبر 1958م، في مسعى للتخلص من رموز حركة 13 ماي، وعوضه بالجنرال شال(Challe) كقائد للقوات الفرنسية في الجزائر وعين بول دولوفريه (P.Delouvrier) في منصب المفوض العام للحكومة الفرنسية في الجزائر[1].

- **انتخاب ديغول رئيسا للجمهورية:**

وبتاريخ 21 ديسمبر 1958م انتخب ديغول رئيسا للجمهورية من قبل الناخبين المحددين في الدستور وهم: النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، والمستشارون العامين ورؤساء البلديات وعدد من مستشاريهم، وواجه في هذه الانتخابات مرشح الشيوعيين "جورج ماران" (Georges Marrane) والعميد ألبير شاتله (Albert Chatelet) مرشح "اتحاد قوى ديمقراطية" وكانت الهيئة الانتخابية تتألف من ستة وسبعين ألف (76000) عضو، فاز الجنرال ديغول بنسبة 78٪ من أصواتها، وهو ما عزز من مركزه، وكانت هذه هي المرة الأولى التي رشح فيها نفسه، على عكس عام 1945م حينما انتخبته الجمعية الوطنية مرتين رئيسا بمبادرتها الخاصة[2].

وقد تولى مهام منصبه رسميا يوم 08 جانفي 1959م، فبادر بتخفيف العقوبات لفائدة عدد من الثوار المعتقلين الذين صدرت ضدهم أحكام قضائية، حيث استفاد 180 شخص محكوما عليهم بالإعدام بتهمة "الإرهاب" من تخفيض العقوبة إلى السجن المؤبد، كما خففت عقوبة 7000 رجل وامرأة ممن كانوا عرضة للحجز الإداري في الجزائر، واستفاد بقية الثوار المسجونين الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن من إلغاء عشرة (10/1) مدة عقوبتهم، وسمح لمصالي الحاج، زعيم الحركة الوطنية الجزائرية الموضوع تحت الإقامة الجبرية في بال أون مار (Belle-lle-en-er) بحرية الحركة

[1] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 43.

[2] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 43.

في فرنسا، وجرى نقل أحمد بن بلا ورفاقه من زعماء الثورة المحبوسين في سجن لاسنتي (La Santé) منذ اختطاف طائرتهم في أكتوبر 1956م إلى مكان أفضل[1].

ولقد تم الإعلان يوم 14 جانفي 1959م عن هذه التدابير التي تعد تقليدا يتخذه كل رئيس جديد لفرنسا عقب دورة استثنائية لمجلس الوزراء، وكان الهدف السياسي الذي أراد الجنرال ديغول تحقيقه بفضل هذا الإجراء، هو إحداث صدمة بسيكولوجية في الجزائر[2].

وإذا كانت هذه الإجراءات قد حظيت بتأييد واسع في فرنسا، واعتبرها بعض الملاحظين خطوة أولى نحو تحقيق وقف إطلاق النار الذي طال انتظاره، فإنها لقيت استهجانا واسعا من قبل قيادات تنظيمات المستوطنين الذين كانوا وراء حركة 13 ماي 1958م، حيث بعثوا برسائل استنكار إلى المفوض العام للحكومة، بول دولوفريه، ورئيس الحكومة ميشال دوبريه نددوا فيها بهذا الإجراء الذي اعتبروه بمثابة مكافئة "للقتلة"، وطالبوا منتخبي الجزائر باتخاذ موقف معاد للحكومة[3].

ومن جانبهم، طالب زعماء طلبة مدينة الجزائر (المستوطنين)، باستدعاء البرلمان لتقنين الشروط التي تتم في إطارها ممارسة سلطة العفو، وذكروا بأن: "الجزائر صوتت بنعم من أجل الإدماج، لا من أجل المحكوم عليهم بالإعدام مثل أحمد بن بلا، المسؤول الرسمي عن مئات المجازر في حق الضحايا الأبرياء"، حسب زعمهم[4].

وبالتزامن مع هذه الإصلاحات الدستورية التي تمكن الجنرال ديغول بواسطتها من تعزيز مركزه في أعلى هرم السلطة، بادر بالقيام بإصلاحات سياسية لفائدة المسلمين الجزائريين بغرض إدماجهم في الحياة السياسية، وإشراكهم في صنع القرار السياسي في فرنسا والجزائر على حد سواء، حتى يشعروا

[1] François Mille, op-cit,p 1784.

[2] Pierre-Albert Lambert, le présidant parle, in : Yves Cpirrière, op,cit,p 1890.

[3] Pierre-Albert Lambert, le présidant parle :Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 06 op, cit, p 1891.

[4] Idem..

أنهم مواطنون فرنسيون، تتحقق مصلحتهم ضمن الإطار الفرنسي، فيبتعدوا بذلك عن تبني فكرة الانفصال التي تقاتل من أجلها جبهة التحرير الوطني[1].

وفي هذا السياق قدم الجنرال ديغول يوم 04 جوان 1958م إلى مدينة الجزائر لأول مرة مباشرة بعد تعيينه رئيسا للحكومة، وألقى خطابا أمام جموع غفيرة من أنصار الجزائر الفرنسية الذين أطاحوا بالجمهورية الرابعة عقب حركة 13 ماي 1958م، وخاطب هذه الجموع مطمئنا: "لقد فهمتكم"، وأكد أنه يعلم جيدا ما حدث في الجزائر، وأن الطريق الذي فتحوه هو طريق التجديد والأخوة، طريق من شأنه أن يحافظ على الجزائر الفرنسية، ولكن بشرط عدم تكرار أخطاء الماضي، والقيام بإصلاحات سياسية واسعة لإدماج المسلمين الذين يشكلون .....سكان الجزائر في الحياة السياسية، من خلال منحهم حقوق المواطنة الفرنسية، أي تحقيق المساواة بينهم وبين المستوطنين الأوروبيين، ولهذا صرح قائلا: "....لقد اتخذت قرارا باسم فرنسا أنه من الآن، تتبر فرنسا أنه لا يوجد في كل التراب الجزائري إلا صنف واحد من السكان، لا يوجد إلا فرنسيين كاملين يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات"[2].

ثم تطرق بعد ذلك إلى الدلالات السياسية لهذه الخطوة وما يترتب عليها من إجراءات، فذكر أن هذا الأمر معناه أنه يجب منح وسائل العيش للذين لا يملكونها، والاعتراف بشرف أولئك الذين انتهكت كرامتهم، في إشارة إلى المسلمين، كما يعني ذلك ضمان وطن لؤلئك الذين يخشون أن يحرموا منه، في إشارة إلى مخاوف أوروبي الجزائر من تطور أحداث الجزائر بالشكل الذي يقضي على وجودهم فيها، مع ما يتمتعون به من امتيازات هائلة منذ زمن بعيد.

ثم خاطب الجموع التي كانت تستمع له، ومن وراءهم كل سكان الجزائر، فقال: "فرنسيين كلكم، في مجموعة انتخابية واحدة وحيدة، (un seul collège électoral)، وسنبين هذا

[1] François Mille, op-cit,p 1784.

[2] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 44.

الأمر عما قريب، بعد ثلاثة أشهر لما تكون للفرنسيين، بما فيهم فرنسيو الجزائر العشر ملايين الفرصة ليقرروا مستقبلهم بأنفسهم"، في إشارة منه إلى استفتاء 28 سبتمبر 1958م[1].

ولا تقتصر هذه الخطوة فقط على مجرد دمج كل الناخبين الجزائريين في مجموعة واحدة، وإنما تتجاوز ذلك إلى تحقيق المساواة في وزن أصوات الناخبين المسلمين مع غيرهم من الفرنسيين وهو ما قصده من قوله: "إن الأصوات الانتخابية لهؤلاء العشر ملايين من الفرنسيين (الجزائريين)، تساوي أصوات الفرنسيين الآخرين، وسيعينون وينتخبون ممثليهم في السلطات العمومية كما يفعله بقية الفرنسيين، وأكرر أن ذلك سيتم من خلال مجموعة انتخابية واحدة"*[2].

ولم يحدد الجنرال ديغول ماهية النهاية التي يتوخى الوصول إليها من خلال هذه الإصلاحات السياسية، ولكنه أضاف قائلا: "مع هؤلاء الممثلين، سنرى كيف نفعل الباقي"، وكرر هذا الالتزام في العديد من المناسبات. وهذا يعني أن التفاوض على مستقبل الجزائر، لن يتم مع جبهة التحرير الوطني، ممثلة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وإنما يجري مع أشخاص تفرزهم عملية انتخابية تنظمها المؤسسة العسكرية الفرنسية، والإدارة الفرنسية في الجزائر التي تسيطر عليها أنصار الجزائر الفرنسية، وبالتالي يمكن أن نتصور أن فرنسا في هذه الحالة لن تتفاوض إلا مع نفسها، لأن النتائج لن تكون إلا مطابقة لإرادتها، وستبين أيام الثورة فيما بعد أن هذا المسعى كان عقيما، وأنه كان مجرد جهد ضائع، وسيجد الجنرال ديغول نفسها مجبرا على ترتيب مصير الجزائر مع الثوار وحدهم، وهم الذين تجاهلهم، واستبعدهم من مبادراته السياسية في هذا المجال[3].

[1] المصدر نفسه.

[2] * ولكن من الناحية العملية لم يتحقق هذا الأمر قط في الواقع، قد أرغم الجيش المسلمين الجزائريين على المشاركة في مختلف الاستحقاقات الانتخابية منذ الاستفتاء الذي نظم يوم 28 سبتمبر 1958م، مرورا بمختلف الانتخابات المحلية والتشريعية، ووصولا إلى استفتاء تقرير المصير الذي نظم يومي 07 و08 جانفي 1961م، حيث جرى التلاعب بأصواتهم على طريقة الحاكم العام السابق "نايجان".

[3] Les collections de l'Histoire, N0 01-1998 (hors série) n° 01 p 36.

- الإجراءات القانونية للإنتخابات التشريعية والمحلية وتطبيقها في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى):

والواقع أن الاستحقاقات الانتخابية (تشريعية، جهوية، ومحلية) التي نظمت يوم 30 نوفمبر 1958م، و15 أفريل 1959م، و31 ماي 1959م تمثل المراحل الثلاث لتجسيد هذه الإصلاحات السياسية على أرض الواقع، حيث اعتمدت ثلاث إصلاحات قانونية أساسية قبلها كما ذكرنا سابقا، وهي[1]:

- إنشاء هيئة انتخابية واحدة، على عكس ما كان سائدا من قبل منذ قانون الجزائر الصادر يوم 20 سبتمبر عام 1947م، حينما عمد المشرع الفرنسي إلى العمل بنظام مجموعتين انتخابيتين، واحدة خاصة بالمسلمين والأخرى خاصة بالمستوطنين الأوروبيين، وهو ما يتنافى مع سياسة الإدماج.
- منح حق الانتخاب للنساء المسلمات.

تكوين قائمة انتخابية واحدة سجل فيها كل الناخبين والناخبات مهما كانت أصولهم ولقد كتب لوشير (Luchaire)[2] أن الأحداث التي أعقبت 13 ماي 1958م اتخذت شكل حركة ... الإدماج الكامل، غير أن الحكومة الفرنسية لم تكن تريد أن تطبق هذه السياسة إلا بعد موافقة السكان عليها من خلال استفتاء شعبي.

وقد أكد ديغول فكرة المساواة السياسية بين المسلمين والمستوطنين الأوروبيين في خطبه المتهددة، ففي خطابه الذي ألقاه في قسنطينة يوم 30 أكتوبر 1958م، وقدم فيه مختلف الخطوط العريضة للإصلاحات التي يعتزم تطبيقها في الجزائر أعلن أنه: "خلال شهرين فقط ستنتخب الجزائر ممثليها، على الطريقة نفسها المعمول بها في "الوطن الأم"، ولكت الثلثين على الأقل يجب أن يكونوا

[1] CAOM, Aix-en- Provence, Boite 81f/82 «Elections législatives, municipales et sénatoriales en Algérie/document datée le 23/11/1959 ».

[2] Luchaire François : **droit d'autre-mer**, **P**.**U**.**F**, Paris, 1959,p 222.

من المسلمين. وهو تطور واضح بالمقارنة مع قانون الجزائر لعام 1947م الذي منح لتسع مئة ألف (900.000) مستوطن أوروبي 60 مقعدا في المجلس الجزائري مقابل العدد نفسه للمسلمين الجزائريين، رغم أن عددهم كن يزيد عن 09 ملايين نسمة، وهو ما يجعل صوت ناخب أوروبي يساوي عشرة أصوات جزائريين[1].

وقد تحققت المساواة بشكل نظري بموجب مراسيم 03 جويلية 1958م التي أنشأت نظام الجماعة الانتخابية الواحدة (Collège unique)، ومنحت النساء حق الانتخاب، ومراسيم 20 أوت 1958م التي دعت الناخبين الجزائريين إلى الاشتراك في الاستفتاء، والمراسيم التنظيمية الصادرة يومي 07 و15 نوفمبر 1958م، التي منحت للمقاطعات الجزائرية التمثيل البرلماني الذي يتناسب مع عدد سكانها، وهو سبعة وستين (67) نائبا، وواحد وثلاثين (31) شيخا (Sénateur)[2].

كما اتخذت إجراءات إدماج في المجال الإداري، منها إلغاء النقد الخاص بالجزائر وطوابع البريد الجزائرية، وإدماج كادر الموظفين الجزائريين في كادر دولة الأصل، وهو ما يبدو استجابة من الجنرال ديغول للمطالبين بالإدماج، وعلى ر أسهم رموز حركة 13 ماي 1958م، وبالإضافة إلى ذلك أعلن الجنرال ديغول في خطابه بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م أنه سيمنح نسبة 10٪ على الأقل من الوظائف العامة للملمين الجزائريين، وأكد أن مستقبل الجزائر سيؤسس على قاعدتين هما: الاعتراف بشخصية الجزائر، وارتباطها الوثيق بفرنسا[3].

وبموجب هذه الإصلاحات أصبح لبرلمان الجمهورية الفرنسية في الجزائر نفس الاختصاصات التي يتمتع بها في دولة الأصل، غير أن المادة 73 من دستور 1958م سمحت بوجود نظام تشريعي خاص بالجزائر وفق شروط معينة منصوص عليها في الدستور، كما حدث تغيير في طريقة حكم

[1] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 45.

[2] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 45.

[3] François Mille, op-cit,p 1785.

الجزائر، فإلى غاية سنة 1956م، كان الحاكم العام الذي يتبع وزير الداخلية يدير كل أجهزة الحكم في الجزائر، ما عدا المصالح المرتبطة (Les services rattachés) وهي الدفاع، العدل والتعليم، ولكن الإصلاحات الإدارية التي اعتمدها الجنرال ديغول، أدت إلى استحداث منصب مفوض عام (Délégué général) يباشر كل اختصاصات الحاكم العام في المجالين المدني والعسكري[1].

أما الاختصاصات التي كانت في الماضي لوزير الداخلية، فقد أصبحت من صلاحيات رئيس الحكومة يساعده على الاضطلاع بها أمين عام للشؤون الجزائرية (Secrétaire général des affaires algériennes)، وحل المفوض العام محل الحاكم العام والمجلس الجزائري في كل الاختصاصات التي كانت لهما، فهو المسؤول عن النظام والأمن، وهو الذي يدير المرافق العامة باستثناء المرافق المتصلة، ويساعده أمين عام، وأمينان عامان مساعدان، أحدها للشؤون الاقتصادية والآخر للشؤون الإدارية، وهو ما نص عليه مسوم 28 جوان 1958م، وبهذا هيأ الجنرال ديغول المناخ الذي رآه مناسبا لمواجهة المعضلة الجزائرية، بعد أن استكمل إصلاحاته الدستورية التي عززت مركز رئاسة الجمهورية وأنجز في الجزائر إصلاحات سياسية لتعزيز رقابته على الشأن الجزائري، وتوفير الأدوات الضرورية لمعالجة المعضلة الجزائرية بطريقة تمكن من حفظ المصالح الفرنسية الأساسية، ولا يتجاهل حقائق الواقع الجزائري[2].

ومجمل القول إن الدور الذي قام به الجنرال ديغول في تاريخ فرنسا ومستعمراتها، وفي تاريخ العلاقات الدولية، جعل منه واحد من الشخصيات السياسية البارزة خلال القرن العشرين ودفعت به تلك التحديات إلى واجهة الساحة السياسية الفرنسية، فتكفل بمهمة انقاذ بلاده من المأزق الذي وجدت نفسها تتخبط فيه نتيجة الاحتلال الألماني عام 1940م[3]، فشكل في لندن حكومة فرنسا

[1] François Mille, op-cit,p 1785.

[2] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 45.

[3] المرجع نفسه.

الحرة ثم انتقل إلى الجزائر واتخذها مقرا مؤقتا له، فتعرف على المشكلة الجزائرية، و قام بمبادرات سياسية لمعالجة المسألة الأهلية من خلال مرسوم 07 مارس 1944م، الذي كان نسخة منقحة ومكررة لمشروع بلوم فيوليت لعام 1937م، المخيب للآمال الوطنية[1]، و رغم المحاولات الديقولية إلا أن الثورة إستطاعت أن تكشفها و تبين للشعب الجزائري و للعالم ولفرنسا نفسها أنه لا حل إلا بإستقلال الجزائر .

[1] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 45.

المبحث الرابع: استراتيجية جبهة وجيش التحرير الوطني في مواجهة التدابير العسكرية الفرنسية 1958– 1962 في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى):

اذا كانت فترة 1954-1957 قد شهدت نجاحا عسكريا واضحا لجبهة التحرير الوطني، وتمكنه من فرض سلطته على المناطق ريفية واسعة، وقيامه بعمليات عسكرية نوعية ضد المصالح الفرنسية*، فإن القرارات العسكرية الهائلة التي بذلتها السلطات الفرنسية، والإمكانيات المادية والبشرية التي سخرتها قد مكنتها من ان تلحق بالثورة في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) خصوصا ضربات عسكرية موجعة، ابتداء من سنة 1958م، وهو ما تبينه بوضوح قوائم الشهداء التي تتضمنها مختلف النصب التذكارية المخلدة لذكراهم، حيث ان اغلبهم استشهدوا خلال الفترة الممتدة ما بين 1958م-و1962م، وقد اعترفت بهده الحقيقة كذلك التقارير الداخلية لقيادات جبهة التحرير الوطني .[1]

تقرير لجنة التنسيق والتنفيذ:

ففي تقرير مطول اعده العقيد عمر او عمران عضو لجنة التنسيق والتنقيد، ومسؤول مديرية التسليح والتموين العام، مؤرخ يوم 08جويلية 1958م ذكر أن*: «جيش التحرير الوطني الذي بلغ قدرا، محترما من القوة من حيث العدد والتسليح والتنظيم قد مني بخسائر فادحة حاليا، حيث استشهد خلال شهرين فقط 6000 مجاهد في المنطقة دفيفيه (Duvivier) وحدها، ويعني بها بشفوف، في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) في إشارة منه لما يصطلح عليه في «بعض الأحيان «بمعارك الحدود»، وأضاف قائلا: "اذا كنا نجحا في السنة السابقة1957م في التسريب كميات معتبرة الأسلحة الى الجزائر، فاءنا التزود بأسلحة والذخيرة حاليا اصبح امرا في غاية الصعوبة بفعل

[1] Mohamed Harbi : Gilbert Meynier, op. cit, pp 565-566.

* للإطلاع على النص الكامل لهذا التقرير: ينظر: Harbi Mohamed, les archives de la révolutionne, Paris, jaune Afrique, 1981, pp 189-192.

احكام غلق الحدود"، في إشارة منه الى الخطوط المكهربة وما يحيط بها من حقول للانغام ومراكز رقابة وقوات عسكرية ضخمة وضعتها السلطات الفرنسية على الحدود مع تونس والمغرب.

وبعد ذلك بين التقرير الاثار المرتبة على الثورة من هذه الوقائع، فذكر أن: "الخسائر في الصفوف الإطارات المؤهلة، والمكونة سياسيا لم تعوض لسوء الحظ بترقية الشباب المتدرب على الحرب"، وأبدى أوعمران خشيته من ان يؤدي هدا الواقع الى تراجع الدعم الشعبي للثورة، فقال: "أن الشعب يؤيد حتما الثورة، غير أنه تعرض لقمع رهيب، ولهذا فإن فقدان الإطارات السياسية والشباب على العموم، وكذلك القمع بكل أشكاله لا يمكن إلا أن يضعف مقاومته ودعمه للثورة"، وأعترف التقرير بعد ذلك أن الموقف الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية قد تحسن، "ففي البداية تمكنت الثورة الجزائرية من مباغتة فرنسا، وزعزعة جهازها السياسي والعسكري، ولكن العدو إستعاد زمام المبادرة، حيث نجح في البداية في تجميد الوضع، ثم وجه لنا بعد ذلك ضربات رهيبة في المجالات العسكرية والسياسية والديبلوماسية"[1].

وأعتبر التقرير أن مجيء ديغول الى السلطة قد عزز مركز فرنسا، فمن الناحية المعنوية، تراصت فرنسا المحبطة والمنقسمة على نفسها قد تراصت حول ديغول، واستعادت ثقتها في عظمتها وتجدد املها في النصر. وفي المجال العسكري، تمكن الجيش الفرنسي من استعادة ثقته في نفسه وأصبح لديه إرادة هجومية، وسيحصل من الان فصاعدا على ما تحتاجه من إمكانيات[2].

وفي المجال الديبلوماسي، أكد او عمران ان الجنرال ديغول القادر على اتخاذ مبادرات كبيرة – يمكن ان لم يكن قد حدث بعد – أن يقطع املنا نهائيا في كسب دعم من الغرب، وأن يحيد الكتلة الشرقية، وقد نجح في ان يقطع صلتها جزئيا بإخواننا في تونس والمغرب.

في مقال بعنوان:"شال ضد ديغول"[3]، بينت جريدة المجاهد تناقص تصريحات الحكومة الفرنسية مع بلاغات القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر، ففي الوقت الذي اكدت فيه الحكومة الفرنسية أنه

[1] محمد حربي: المصدر السابق، ص 200.

[2] المصدر نفسه.

[3] El modjahid N°=45, 06 juillet 1959 « Challe contre De Gaulle », T. 02, op.cit, pp. 336-337.

منذ ستة أشهر "طويت صفحة المعارك"، ولم يعد منطقيا الحديث عن الحرب في الجزائر، نجد قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر، والقيادات الجهوية التابعة لها تصدر كل يوم، وكل أسبوع بلاغات عسكرية، وتصريحات للصحافة تتعارض مع الرواية الرسمية للحكومة الفرنسية، وعلقت على بطاقة الاحصائيات العسكرية الفرنسية ونتائجها في الفترة الممتدة ما بين 01 و23 جوان 1959م كما وردت في البلاغات العسكرية والروايات والتفاصيل التي أوردتها الصحافة الفرنسية، فذكرت ان هذه التفاصيل يعترف بها الفرنسيون وحدهم، ومع ذلك، فهي تثير بعض التعليقات منها: -أنها تؤكد أن المعارك ما تزال مستمرة في كل أنحاء الجزائر، وهو ما يدحض المزاعم الاستعمارية التي تقول بان العمليات العسكرية أصبحت مركزة فقط على الحدود[1].

- وأن معاركا هامة اعترف الفرنسيون انهم تكبدوا خلالها خسائر تجري في الجزائر الوسطى، أي في الولايات التي يزعم الفرنسيون انهم زعزعوا مركز الثورة فيها أو اجتثوها تماما، وهي الولايات: الثالثة (القبائل)، والرابعة، والسادسة.
- رغم نجاح مخطط شال في الولاية الأولى كما تزعم الدعاية الفرنسية مند أربعة أشهر إلا أننا نلاحظ أن جبال الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) والونشريس ومنطقة تيارت ما تزال مسرحا لمعارك عنيفة.
- يزعم الفرنسيون أنهم نجحوا في بسط الأمن في "الجزائر المفيدة" أي المدن الكبرى إلا أننا نلاحظ تزايد العمليات المسلحة ضد الجواسيس والمنتخبين، وتعرض «بعض المقاطع الهامة من خطوط السكك الحديدية للتخريب، كما جرى على خط الجزائر – وهران، قرب مدينة الشلف، وخط الجزائر – بجاية، قرب أقبو. [2]

وأكدت صحيفة المجاهد في الأخير ان الفرنسيين لا يجرؤون حتى على كشف نصف الحقيقة، فهم لا يتحدثون عما يتعرضون له من كمائن عن وعن شاحناتهم التي فجرتها الألغام، ومراكز المراقبة

[1] El Moudjahid, n° 45, 06 juillet, 1957, op, cit, p 337.

[2] Idem.

التي دمرت، وقالت انه اذا سلمنا جدلا بصحة الأرقام التي أوردتها التقارير الفرنسية حول الخسائر البشرية الجزائرية، فائن اغلب الضحايا مدنيون أبرياء قتلتهم القوات الفرنسية.[1]

وفي المقابل أصرت الصحفية التي تعبر عن موقف جبهة التحرير الوطني* بأن الفرنسين يعمدون الى إخفاء الحجم الحقيقي لخسائرهم، ويقدمون دائما أرقاما بعيدة عن الحقيقة في الوقت الذي ما تزال فيه الاسر الفرنسية تستقبل باستمرار جثث أبنائها الدين قتلوا في الحرب"، أما الولاية الرابعة التي تحملت عبئ مخطط شال، فقد اعتبر الرائد لخضر برقعة، وهو أحد قادتها البارزين أن: "مخطط شال الجهنمي قد سقط علينا كصاعقة، ولم نحسب له أي حساب، وكانت بذلك خسائرنا فظيعة في الأرواح والمعدات فلم نكن على علم به، ولا بعملية كورون (Courroie) فلا القيادة العامة في الخارج اشعرتنا بهذا المخطط، ولا استطعنا بوسائلنا الخاصة أن ننتبه إليه رغم توفر المؤشرات الدالة عليه، وهكذا واجهنا مخططا عسكريا محكما بإذعان.[2]

- **التدابير العسكرية لجبهة التحرير الوطني:**

لقد كيفت قيادات الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) مختلف الولايات استراتيجيتها الحربية حسب الوضع الذي فرضه مخطط شال، فحسب شهادة الرائد لخضر بورقعة عضو مجلس قيادة الولاية الرابعة، فإن جيش التحرير الوطني بهذه الولاية الاستراتيجية قام بهجمات متتالية ومركزة على القوات الفرنسية في شهر مارس 1959م لمنعها من التمركز وبناء التحصينات، وقد استخدم فيها ما لا يقل علن ألف (1000) مجاهد، قسموا على خمس كتائب من الولاية الرابعة وكتيبتان من القوات التي لجأت من الولاية الخامسة وبعض الفصائل الأخرى.[3]

---

[1] El Moudjahid, n° 8 du 07-8-1957.

* أكدت لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني في بلاغ لها أنه ابتداء من اليوم تصبح صحيفة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني: والصحيفة الرسمية الوحيدة الناطقة باسمهما: ولهذا تتوقف صحيفة المقاومة الجزائرية (la résistance algérienne) عن الظهور: ينظر: «El modjahid N°=08, du 07/08/1957, p. 84"

[2] لخضر بورقعة: المصدر السابق: ص: 43.

[3] المصدر نفسه.

كما قامت قيادة الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) بإعادة تقسيم قواتها بتجنب الخسائر الكبيرة، وحتى تكون أكثر خفة ومرونة في الحركة، فقسمت الوحدات إلى أفواج، والافواج إلى مجموعات صغيرة[1]، كما اجتهدت في تكثيف العمليات المحدودة والعمليات المضادة السريعة ونقل المعركة من جديد إلى المدن وأعيد تقسيم الولاية في نهاية عام 1959م ، فأصبحت تضم خمسة مناطق عوضا عن ستةبعد إنشاء الولاية السادسة، ومن جهته، أكد السيد محمد تقية الذي كان ضابطا في الولاية الرابعة، أن القيادة أمرت بتفكيك الوحدات، وخروجها من المناطق المستهدفة بعملية الحزام (courroie)، واللجوء إلى المناطق الغير المستهدفة، ففي السهول والمشاتي الصغيرة وهضبة الشلف، وبعض مناطق متيجة التي أصبحت ملاجئ لجهود لم يخرجوا من الجبال منذ سنوات، وبهذا نجت العديد من الكتائب جيش التحرير الوطني من ضربات الجيش الفرنسي[2].

أما الولاية الثالثة، فقد اتخذت قيادتها مجموعة من التدابير لمواجهة عملية المنضاد (opération jumelles) لخصها مسؤولها، العقيد محند أولحاج في تعليمة مؤرخة يوم 09 ماي 1959م، ومما جاء فيها: "خلال الأسابيع القادمة يجب أن تتم مواجهة تكتيكات العدو من خلال تجنب تجميع قواتنا، ولهذا من الأفضل تقسيم الكتائب إلى فرق حتى تكون أكثر قدرة على الحركة ، ويكون من الصعب ملاحقتها....." [3].

وأكدت تعليمة أخرى صدرت يوم 11 ماي 1959م عن الناحية الثالثة التابعة للمنطقة الثالثة من الولاية الثالثة هذه المبادئ، غير أنها دعت كذلك إلى: "بذل كل المجهودات في المدن، وأمرت باستهداف- الخاصة- ضباط الشعب الإدارية المتخصصة (section administrative) -

[1] El Moudjahid, n° 45, 06 juillet, 1957.

[2] Mohamed Teguia, l'armée de libération national en Wilaya 04, op.cite, pp 122-123.

[3] Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, le FLN, documents et histoire: 1954-1962, p 97.

(spécialisées والطيران، وغيرهم من المتخصصين الذين يصعب تعويضهم، كما اعتبرت أن القنابل هي الوسيلة أكثر فاعلية ومردودية وأقل تكلفة لإلحاق الضرر بالعدو.[1]

أما صحيفة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني، فأكدت في مقال بعنوان: "فشل عملية المنظار" في تحقيق أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في تدمير الوجود العسكري والسياسي لجبهة التحرير الوطني في الولاية الثالثة التي تعتبرها الدوائر الفرنسية –المعقل الرئيسي للثوار الجزائريين واستثمار ذلك في الدعاية الاستعمارية في الداخل والخارج بهدف حل للمعضلة الجزائرية على المقاس الفرنسي[2]، وأيدت صحيفة المجاهد موقفها بنتيجة استخلصتها من قراءتها– كما قالت– لما بين سطور الصحف الفرنسية الكبرى، وهي أنه يوجد هناك: "فرق بين عظمة الوسائل المسخرة، والضربات العنيفة، وما يقابلها من النتائج الاستراتيجية التي تم الحصول عليها في هذا النوع من الحروب"[3]، وعززت موقفها بتعليق حول هذه العملية نشرته صحيفة العام (le Monde) الفرنسية بعنوان: "النتائج الأولية لعملية القبائل الكبرى تبدو متواضعة"، واستدلت على خيبة أمل الجنرال شال بقراره يوم 29 جويلية 1959م تخفيض عدد الندوات الصحيفة التي كان ينظمها الناطق الرسمي باسمه من مرة إلى مرتين في الأسبوع، وختمت مقالها بقولها: "بعد إنتهاء عملية الشرارة في الحضنة، انطلقت عملية المنظار في القبائل، وهو ما يؤكد نية هيئة الأركان للقائد العام [شال] استغلال أشهر الصيف إلى أقصى حد لتوجيه ضربات حاسمة للتمرد، لأنه حال بداية فصل الشتاء ستكون الظروف أقل ملائمة لعمليات واسعة، بينما ينتظر جيش التحرير الوطني هذه الفترة التي ستعرقل عمل القوات الفرنسية بفعل الظروف المناخية ليقوم بتكثيف نشاطه، حتى يبين أن قدراته الأساسية لم تتعرض للأذى".[4]

---

[1] Idem.

[2] El modjahid N°=47, du 03 Aout 1959 « l'échec de l'opération Jumelles » volume 02, op.cit, p. 355 et 377-378.

[3] El modjahid N°=47, du 03 Aout 1959 « l'échec de l'opération Jumelles » volume 02, op.cit, p. 355 et 377-378.

[4] La wilaya 02 avertit la Wilaya 01 de l'arrivée prochaine de l'offensive Challe, in, Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, le FLN, documents et histoire, op.cit, p.p. 101-104.

وقد حذرت قيادة الولاية الثانية، في رسالة مؤرخة يوم 13 مارس 1960 قيادة الولاية الأولى (الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) – النمامشة) من مؤشرات قوية على هجوم فرنسي محتمل ضدها، وبينت لها خطط الجيش، وأهدافه، وكشفت الاستراتيجية التي طبقتها لمواجهة عمليات الأحجار الكريمة (Pierres Précieuses) التي شنها الجيش الفرنسي ضدها منذ 01 نوفمبر 1959م.[1]

وتتمثل الخطة التي اتبعها الجيش الفرنسي في عمليات الأحجار الكريمة فيما يلي:

- إقامة مراكز مراقبة حول المنطقة المراد تمشيطها، يتم تحويلها إلى مراكز لقوات الاحتياط العام (Forces De Réserves Générales) لتكون مستعدة للتدخل بسرعة في حالة حدوث أية اشتباكات مع جيش التحرير الوطني.
- هجوم عام على كل المناطق بغرض تصفية الثورة، وبناء مراكز مراقبة في المناطق الاستراتيجية التي يتحرك فيها جيش التحرير الوطني بهدف شل تحركاته، وحرمانه من مصادر التموين، وعزل السكان عن إدارة جبهة التحرير الوطني.
- تحرك مستمر لدوريات القوات الفرنسية بغرض تجميع السكان، ونشر الاشاعات والكوك والبلبلة في صوف جيش التحرير الوطني، من خلال المناشير التي تلقي بها الطائرات.[2]
- مسح الأراضي، بحثا عن مخابئ المئونة، ومحاولة الاشتباك مع جيش التحرير الوطني.
- وبعد أن طمأن التقرير قيادة الولاية الأولى بأن جيش التحرير الوطني لم يتضرر كثيرا، بعد خمسة أشهر على انطلاق عمليات الأحجار الكريمة، كشف بالتفصيل الاستراتيجية التي اتبعتها قيادة الولاية الثانية لمواجهة مخطط شال، ومنها:
- تثبيت كل وحدة في مكان تمركزها، وتقسيمها إلى أفواج خفيفة، يتشكل كل فوج من 12 رجل وتجنب تجميع عدد كبير من الجنود في منطقة ضيقة، لأن وسائل تدخل الجيش الفرنسي كبيرة.

[1] El Moudjahid, n° 47, du 03 Aout 1957, op, cit, p 377.

[2] La wilaya 02 avertit la Wilaya 01 de l'arrivée prochaine de l'offensive Challe, in, op.cit, p.p. 101-104.

- نشر الأفواج على كل المناطق لتسهيل المراقبة، وتسهيل الاتصالات، والحصول على المؤونة[1].
- تجنب الاشتباكات الكبيرة، غير المفيدة لاستمرار المقاومة الوطنية، وضرب دوريات العدو حال خروجها من مراكزها، ثم الانسحاب بسرعة، ومهاجمة مراكز المراقبة الصغيرة والمعزولة (Les guérites) وتخريب وتلغيم الطرق الكثيرة التي قام الجيش الفرنسي بشقها حديثا.
- تعزيز الاتصالات بين مختلف الهيئات والأقسام للحفاظ على وحدة وانسجام كل قواتنا، ويتم هذا الأمر بواسطة جندي مسلح، يعرف المنطقة جيدا.
- من علامة هجوم محتمل، قيام طائرة هليكوبتر بطلعة جوية فوق المنطقة، ومن علامات وجود جنود الفرنسي في مكان محدد، قيام طائرة استطلاع من طراز بيب كلاب(Pipe Club) بالتحليق فوق المكان، لونها ابيض وذهبي[2].
- اذا اكتشف الجيش الفرنسي مركزا، فيجب تلغيمه، لأنه لن يقوم بقنبلته، بل يحاصره مدة من الزمن، ثم يقوم باقتحامه، وحرقه.

وبالإضافة إلى هذه التدابير العملية التي اتخذتها مختلف قيادات جيش التحرير لمواجهة مخطط شال، كان لزاما على جبهة التحرير الوطني أن تبحث عن أنجع السبل لمواجهة التحدي الرهيب الذي شكله خطأ شال وموريس "خطأ الموت" على قوافل الأسلحة والمؤونة التي كان جيش التحرير في الداخل في أمس الحاجة إليها، وهو ما سأعالجه فيما يأتي:[3]

- **جبهة التحرير الوطني في مواجهة خطي موريس، وشال في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى):**

لقد انتهت أشغال بناء خط موريس على حدود الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) أي الحدود الجزائية التونسية، وعلى الحدود مع المغرب الأقصى في نهاية عام 1957م، ومطلع عام 1958م، وتم

[1] Ibid.

[2] La wilaya 02 avertit la Wilaya 01 de l'arrivée prochaine de l'offensive Challe, op.cit, p. 104.

[3] Idem.

تعزيز خط موريس بخط مواز له هو خط شال، ويتراوح متوسط المسافة الفاصلة بينهما ما بين 20 و60كلم، ولا يوجد أي محور تقل المسافة فيه بين الخطين عن 04كلم، واعتبرت المناطق الفاصلة بينهما مناطق محرمة، وجرى تهجير سكانها إلى المحتشدات لمنعهم من تقديم الدعم الضروري لقوات جيش التحرير الوطني.[1]

ولتوضيح خطورة هذه الخطوط، التي تعد خلاصة إبداع المهندسين الفرنسيين في هذا المجال، ولتصور حجم الصعوبات التي كان يواجهها جيش التحرير الوطني لعبور هذه السدود من الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) باتجاه تونس والمغرب، بغرض ضمان التواصل بين الداخل وقيادة جبهة التحرير الوطني في الخارج، وجلب الأسلحة والذخيرة، والمئونة الضرورية لاستمرار قدرة جيش التحرير لمواجهة الضغط العسكري.

لقد أصبحت الأسلاك الشائكة مصيدة حقيقية لأرواح جنود جيش التحرير الوطني الذين كانوا يعبرونها لتسريب السلاح وضمان التواصل بين الثوار في الداخل والخارج، ومع ذلك لم تتخذ لا القاعدة الشرقية*،ولا لجنة التنسيق والتنفيذ أية اجراءات لعرقلة إنجاز هذا المشروع الخطير وبرر العقيد عمارة بوقلاز، قائد القاعدة الشرقية هذا الموقف السلبي، بقوله أن سبب عدم قيام جبهة التحرير الوطني بمنع المواطنين من العمل في هذا المشروع، هدفه تمكينهم من القدرة المادية على دفع الاشتراكات للثورة، والحصول منهم- فيما بعد- على معلومات تدل جيش التحرير الوطني على مواقع الألغام المزروعة في محيط السد[2].

[1] Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op. cit, pp 565-566.

* أنشأت في منطقة سوق أهراس الواقعة على الحدود مع تونس: وكان يقودها عمارة بوقلاز: لم تشارك في مؤتمر الصومام بسبب تعمد المؤتمرين تغييبها: حسب شهادة السيد عوادي عبد الحميد: وهو أحد ضباطها: ولهذا لم تعترف بمؤتمر الصومام: وشكلت سلطة مستقلة عن الولايتين الأولى والثانية: رغم أن مؤتمر الصومام لم يعترف بوجودها: وخلال مؤتمر القاهرة الذي عقد في أوت 1957م أعترف بها كأمر واقع: وأصبح لها تمثيل في المجلس الوطني للثورة: لمزيد من المعلومات حولها: ينظر: عبد الحميد عوادي: القاعدة الشرقية: مصدر سابق.

[2] Gilbert Meynier, histoire intérieur du FLN op.cit, p296.

ولا شك أن هذا التبرير غير مقنع، وهو محاولة واضحة للتملص من المسؤولية، لأن بناء هذه السدود شكل بسرعة خاصة مع نهاية سنة 1958 عقبة خطيرة أمام جيش التحرير الوطني كانت لها انعكاسات خطيرة على قدرات وحداته العسكرية في الداخل، بعد أن عجزت قوافل السلاح القادمة من تونس إلى الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) و الولايات الداخلية عن اختراق هذا السد، وتكبدت خسائر فادحة سواء نتيجة انفجار الألغام، أو تدخل القوات الفرنسية التي تقوم بحراسة هذه السدود[1]، حتى أن تقريرا أعده العقيد عمر أو عمران، ووجهه لكريم بلقاسم رسم لوحة سوداوية عن الوضع الذي يعانيه جيش التحرير الوطني في مواجهة هذه السدود، فقد أكد أو عمران أنه خلال شهرين فقط استشهد 6000 مجاهد في منطقة دوفيفي (Duvivier) ، أي منطقة بوشقوف حاليا بالأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى).

ولا شك أن هذا الرقم مبالغ فيه، لأن التقارير الرسمية الفرنسية حول حصيلة المعارك، على مستوى كل مناطق الوطن خلال الفترة الممتدة ما بين 21 جانفي، و28 ماي 1958م تحدثت عن 4000 قتيل و588 أسير في صفوف جيش التحرير الوطني، مقابل 279 قتيلا في صفوف الجيش الفرنسي، كما تحدثت عن استيلائها على حوالي 4000 قطعة سلاح، أغلبها من دون شك نتج عن اعتراضها لقوافل السلاح في منطقة السدود، ولهذا يمكن افتراض أن غرض أعمران من تضخيم أرقام هذه الخسائر هو دفع كريم بلقاسم لجعل مسألة مواجهة هذه التحصينات الفرنسية الخطيرة تحظى بالأولوية المطلقة[2].

غير أن هذا الأمر لا يقلل أبدا من خطورة هذا "السد القاتل" الذي ترسخ في أذهان جنود جيش التحرير الوطني، وحتى الجماهير الريفية التي نسجت حوله الأساطير، إلى درجة أن المجاهدين الذين عبروا هذا السد مازالو يحظون بسمعة متميزة عن غيرهم في هذه الأوساط.[3]

[1] Harbi Mohamed, les archives de la révolutionne Algérienne, op.cit, p 189.

[2] Idem p296.

[3] S.H.A.T, 1H1539, rapport de si Larbi du 10 janvier 1958, in : Gilbert Meynier : histoire intérieur du FLN, op.cit. pp. 297-298.

ففي تقرير أعده في بداية عام 1958م نقيب في جيش التحرير الوطني ينتسب إلى الولاية الثانية حول إحدى محاولات اختراق السد التي قام بها هو وجنوده، قال: "بعد أربع محاولات عقيمة لاختراق السد والعبور إلى تونس من دون أن تكون لنا أي وسيلة لتحقيق ذلك وخاصة المقصات الضرورية لقطع الأسلاك الشائكة، تراجع جنود الولاية الثانية إلى الوراء مخضبين بالدماء، وممزقي الثياب بفعل الأسلاك الشائكة، بعد أن فقدوا نصف رفقائهم، فتم استقبالهم بعداوة من قبل رجال القاعدة الشرقية، الذي رفضوا إعارتهم مقصاتهم...»[1].

ولقد حاول جيش التحرير الوطني بإمكانياته المتواضعة اختراق السدود، فعمد إلى حفر أنفاق تحتها، واجتيازها زحفا بعد عزل الأسلاك المكهربة بواسطة الأخشاب، ولقطع الأسلاك استعمل المقصات ذات المقابض المغلقة بالبلاستيك لتجنب الصدمة الكهربائية، كما استخدم أنابيب (البنغلور)، وهي أنابيب طول الواحد منها متر ونصف، ويمكن ربط أنبوبين أو ثلاث ببعضها البعض، ثم يتم حشوها بمادة (ت-ن-ت) ولكن هذه العملية كانت خطيرة على المجاهدين، ولم تكن فعالة بما فيه الكفاية، ولهذا أصبحت هذه السدود مشكلة عويصة تقض مضاجع الثوار.[2]

وإدراكا منها للتحديات الاستراتيجية التي تشكلها هذه السدود على مستقبل الثورة، قررت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في شهر أوت 1958 م شن هجوم شامل في منطقة الحدود، اما كريم بلقاسم الذي أصبح في شهر أوت 01 نوفمبر 1958م مسؤولا عن مديرية الحرب في لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم وزيرا للقوات المسلحة في الحكومة كالمؤقتة الأولي، فقد بادر خلال شهر سبتمبر 1958م بمعاقبة لجنة العمليات العسكرية (Comité opérationnel militaire de l'Est) فخفض رتب بعض كبار ضباطها، وجمد ترقيات البعض الآخر[3].

والواقع أن كريم بلقاسم كان يدرك أن خط موريس يشكل خطرا جديا على مستقبل الثورة، فعلق على هذا الأمر بقوله: "يجب أن يزول هذا العائق، أو يجب إيجاد الطريقة التي تسمح بتمرير العتاد، وإن مساعدة الأجنبي عندئذ ستكون ضرورية ، ينبغي إنزال هذا العتاد بالمضلات".[4]

---

[1] Ibid 297.

[2] عبد الحميد عوادي: مصدر سابق: ص: 102.

[3] Gilbert Meynier : histoire intérieur du FLN, op.cit. p .298.

[4] تقرير من كريم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ: 05 أوت 1958: نقلا عن: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع: مصدر سابق: ص: 184.

وفي هذا الإطار يذكر السيد فتحي الذيب الذي كان مكلفا من قبل عبد الناصر بالإشراف على الدعم المصري للثورة الجزائرية[1] أن السلطات المصرية كلفت فريقا متخصصا في سلاح الهندسة بدراسة إمكانية وضع خطة لتدمير خط موريس، فقام بدراسة هذا الخط على الطبيعة، واعد خطة تدميرهن وعرضها عليه يوم 09 أكتوبر 1958م بكل تفاصيله، واحتياجاتها من الأفراد والمعدات والمتفجرات، وأكد أن الخطة بنيت على الأسس الآتية:

- يتم الاقتحام في ليلة مظلمة تماما، وليست ممطرة لتجنب أضرار التيار الكهربائي.
- الترتيب الراقي للقوة المكلفة بتدمير المانع على طول بامتداده في 25 قطاعا، وأهمية الاستكشاف الجيد والدقيق لكل قطاع بمعرفة قائد الاقتحام.
- توفير احتياطي للتعامل مع العدو وحماية مجموعات الاقتحام، والقيام بعدة هجمات خداعية.
- أهمية الالتزام بالسرية التي يتوقف نجاح الخطة على تأمينها في جميع مراحل التنفيذ.
- كما وضعت الخطة على أساس إتمام تنفيذها في حدود ساعة زمن تقريبا.
- احتياج الخطة إلى 6000 مقاتل لتدمير المانع في 25 قطاعا، كما شملت الخطة إجمالي المهمات، والموارد المطلوب توفيرها لتدمير خط موريس.[2]

وتحدث عن إقامة جزء حي من خط موريس خلف أهرمات الجيزة، وكيف قام سلاح الهندسة بمناورة لتدميره كللت بنجاح أثار دهشة وإعجاب رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس، والعقيد محمدي السعيد، مسؤول هيئة الأركان الشرقية في جيش التحرير الوطني، وقد شارك في هذه المناورة 30 طالبا جزائريا، يمثلون أول دفعة من الضباط الجزائريين الذين تخرجوا من الكلية الحربية المصرية بعد أن تدربوا على أعمال القيادة وإدارة حرب العصابات[3].

[1] فتحي الذيب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، مصدر سابق، ص ص: 395-397.

[2] فتحي الذيب: مصدر سابق، ص ص: 395-397.

[3] المصدر نفسه.

ولكن الغريب في الأمر أن كاتب هذه المذكرات الهامة لم يتحدث عن مصير هذه الخطة، التي من المؤكد أنها لم تنفذ أبدا، رغم الخطورة التي ظل خط موريس، المعزز بتحصينات شال يشكلها على الثوار، بحيث يمكن اعتباره أكبر تحدي واجهه جيش التحرير على الإطلاق.

وعلى الرغم من أن هذه الخطوط كانت فعالة، وكان اختراقها من قبل جيش التحرير الوطني في غاية الصعوبة، إلا أن القضية كانت بالنسبة لقيادة الثورة مسألة حياة أو موت وهو ما جعل مساعي تسريب الأسلحة والرجال تتواصل بشكل دائب، رغم الخسائر الفادحة التي لحقت بوحدات جيش التحرير الوطني، مما دفع السلطات الفرنسية إلى تحميل الحكومة التونسية مسؤولية هذه الاختراقات، وهو ما يبينه مضمون وثيقة رسمية، وسرية للغاية وجهت من رئيس الحكومة الفرنسية إلى وزيره للشؤون الخارجية، وجاء فيها[1]: "ألتمس منكم أن تقوموا بتدخل سري لدى السيد بورقيبة من أجل أن تبينوا له المخاطر التي تجلبها إلى تونس اختراقات وحدات جيش التحرير الوطني القادمة من تونس للسدود المكهربة ... ولا تنسوا أن تؤكدوا لهم أن مثل هذه العمليات ستكون مضرة، ليس فقط بمستقبل العلاقات الفرنسية التونسية، ولكن كذلك بموقف تونس كدولة ليست في حالة حرب [مع فرنسا]".

وقامت وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة في تونس، ابتداءا من 21 جانفي 1958م بهجمات متكررة لفتح ثغرات في خط موريس، وهكذا بدأت معركة الحدود التي بلغت ذروتها خلال الفترة الممتدة ما بين 27 و29 أفريل 1958م[2].

[1] CAOM, Aix – en – Provence, Boite n° 81f/83, « lettre du président du conseil à Mer le ministre des affaires étrangère (très secret).

[2] Charles-Robert Ageron: «**une vesant de la guerre d'Algérie**: **la bataille des frontières** (**1956–1962**», in: Revue d'Histoire moderne et contemporaine, n°=46-2, avril-juin 1999, pp. 348-359.

وقد اعترفت القيادة الفرنسية أن[1]: "جيش التحرير الوطني بلغ مستوى لم يسبق له مثيلا، سواء من الناحية البشرية أو المادية»، و أن الخسائر كانت كبيرة في صفوفه، غير أنه ألحقا خسائر بالقوات الفرنسية لا يمكن تجاهلها، وأن عددا كبيرا من الطائرات تم إسقاطها».

وقبل يومين من انطلاق عمليات المنظار (Jumelles) التي شنها الجنرال شال ضد الولاية الثالثة(منطقة القبائل)، صدر العدد السادس والأربعين من صحيفة المجاهد يوم 20 جويلية 1959م[2]، وكرست افتتاحية التي جعلت عنوانها «عين زانة» لرد فعل جيش التحرير الوطني، وخاصة وحداته المرابطة في تونس قرب الحدود مع الجزائر التي هاجمت العديد من مراكز الجيش الفرنسي المنتشرة على الحدودمع الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى)، وخاصة هجومها الناجح على مركز منطقة عين زانة يوم 14 جويلية 1959م، استعمل فيه أسلحة ثقيلة لأول مرة مثل المدفع غير المرتد من عيار 75، وكانت موضوعا لمقال تضمنه العدد نفسه تحت عنوان «مرحلة جديدة في حربنا التحريرية الوطنية»[3]، نقل فيه مضمون الندوة الصحفية التي نشطها الرائد إيدير* الناطق باسم القيادة العليا لجيش التحرير الوطني، وأكد فيها الأهمية الاستراتيجية لهذا الهجوم، وغيره من الهجمات التي شنها جيش التحرير منذ 08 جويلية 1959م على مختلف مراكز الجيش الفرنسي الواقعة قرب الحدود.

وتضمن المقال نفسه رسالة السيد كريم بلقاسم، رئيس الحكومة، ووزير القوات المسلحة نوه فيها بهذه الهجمات، وهنا بحرارة من خلالها قادة هيأتي الأركان الشرقية والغربية، كما تضمن عرضا دقيقا لمختلف الخسائر الجزائرية والفرنسية، حيث تحدث مثلا عن م185 جندي فرنسي، وأسر 04 جنود جزائريين، وجرح 23 آخرين.

---

[1] S.H.A.T, 1H1102-3, rapport de du 10 janvier 1958, in : Gilbert Meynier : histoire intérieur du FLN, 1954-1962, op.cit. p. 296.

[2] El modjahid N°=46, du 20 juillet 1959 « Ain Zana » volume 02, op.cit, p. 355.

[3] El Moudjahid N°=46, du 20 juillet 1959 «une nouvelle phase dans notre guerre de libération national» volume 02,op.cit, p.358-359.

* فر من الجيش الفرنسي، وانضم على جبهة التحرير الوطني عام 1956م، كان مسؤولا عسكريا على الحدود الجزائرية الليبية، ثم مستشارا لكريم بلقاسم، وزير القوات المسلحة (1958-1960)، شغل بعد الاستقلال منصب سفير في باكستان (1960-1962) ، استدعى عام 1963 مؤقتا للعمل كمستشار في وزارة الدفاع الوطني أثناء حرب الرمال مع المملكة المغربية،ينظر: محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، مصدر سابق،ص 350.

وفي هذا السياق، سجل تقرير رسمي آخر[1] في الجدول الآتي العمليات العسكرية التي قامت بها قوات جيش التحرير المرابطة في تونس والمغرب ضد المصالح الفرنسية في المناطق الحدودية، وهي العمليات التي أثارت احتجاج السلطات الفرنسية لدى حكومتي المغرب وتونس، بحجة أن أراضي هاتين الدولتين تحتوي انطلقت منها وحدات جيش التحرير لتنفيذ هذه العمليات.

التاريخ	عدد العمليات انطلاقا من تونس	عدد العمليات انطلاقا من تونس
جانفي 1960	27	02
فيفري 1960	35	01
مارس 1960	76	07
أفريل 1960	53	22
ماي 1960	104	31
جوان 1960	16	07

ولاحظ التقرير نفسه أن: "عددا كبيرا من العمليات التي قام بها جيش التحرير الوطني ضد الحدود لم تثر احتجاج الحكومة الفرنسية لدى حكومتي المغرب وتونس"[2].

ولما كان المجهود الحربي الفرنسي يعتمد بشكل كبير على مساهمة عشرات الآلاف من الجزائريين، سواء منهم المجندين في الجيش الفرنسي، كمتعاقدين محترفين، أو في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية، أو كأعوان ملحقين بالجيش كالحركة، والمخازنية وغيرهم، فقد أدركت جبهة التحرير خطورة هذا الأمر، وأهمية القيام بعمل تحسيسي اتجاه هؤلاء الأشخاص لتحريضهم على الفرار من صفوف الجيش الفرنسي، والالتحاق بجيش التحرير، وذلك بواسطة حملة دعائية مؤثرة، اعتمدت القيم الدينية، والوطنية، لتحريك ضمير هذه الفئة، وهو ما يتضح فيما يأتي[3].

[1] CAOM,Aix-en- Provence, boite n°=81f / 154 « incidents de frontiére ayant donnés lieu à des protestations auprés du gouvernements interéssés.

[2] CAOM, Aix – en – Provence, Boite n° 81f/154, « incidents de frontière ayant donnés lieu à des protestations auprès des gouvernements intéressés.

[3] Idem.

- استقطاب المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى):

عززت جبهة التحرير الوطني مجهوداتها لاستقطاب الجزائريين الذين كانوا يعملون في الجيش الفرنسي خاصة أن الكثير منهم كان لهم تكوينا عسكريا جيدا، ويملكون تجربة كبيرة استخلصوها من مشاركتهم في مختلف الحروب، مثل: الحرب العالمية الثانية، وحرب الهند الصينية، وكان العديد منهم قد استهوته المبادئ الوطنية، فقد وجه مجموعة من الضباط الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي رسالة شديدة اللهجة، على كل من رئيس الجمهورية الفرنسية، ورئيس حكومته والماريشال جوان، والحاكم العام روبير لاكوست نشرتها جريدة المجاهد، ومما جاء فيها: «لقد بينا لكم ثلاث مرات مشاعرنا حول المأساة التي غرق فيها بلدنا، ولكنكم لم تأخذوا بعين الاعتبار موقفنا هذا، وإننا نعلم الآن بطريقة نهائية أنكم عبيد لكل ما هو غير نزيه ، وأنكم مجردون من كل قيمة أخلاقية....أنتم الفرنسيون، إن هدفكم ليس جلب الخير لنا، لأننا رأينا دائمان ويا للأسف ان الخيرات حكر على الفرنسيين وحدهم...لقد عانينا معنويا وجسديا لما لاحظنا أنكم في كل فرصة تؤكدون شعبنا، في بشكل فاضح تفوقكم علينا بواسطة الإشارات، والكلام، وبطرق أخرى أنتم متخصصون فيها....إن هدفكم هو إبادة كل ما هو مسلم....وإذا واصلتم ارتكاب الجازر في حق شعبنا، فإن جرائم فرنسا الرسمية ستترسخ في ذاكرتنا....للمرة الأخيرة تريد مجموعة من اضباط الفرنسيين المسلمين لفت انتباهكم على الجرائم التي تقترف كل يوم على الأرض الجزائرية....»[1].

وكشف هؤلاء المجندون عن جرأة استثنائية، لما أكدوا فشل سياسة التهدئة (Pacification) على عكس ما تزعمه التقارير الرسمية، وجهروا بتبنيهم لمطالب جبهة التحرير الوطني، فقالوا: "إننا مع الحلول التي تقترحها جبهة التحرير الوطني، لكونها حلولا سليمة، وعادلة، ومنطقية، لأن لنا رجال في المستوى منظمتنا المستقبيلة، يتحدث عنهم العالم أجمع....لقد برهنا عن شجاعتنا لما ت علق الأمر

[1] El Moudjahid, N°=02, s.d « Lettre d'un groupe d'officiers Musulmans », t.01,op.cit, pp.38-39 .

بالدفاع عن فرنسا ضد عدو أجنبي، ولكن هذه الشجاعة تنقصنا الآن، لما يتعلق الأمر بقتل إخواننا، فحتى انتم أنفسكم تعتبروننا في أعماقكم خونة...» [1].

وخلال افريل 1957م اتخذ ضباط من اصل جزائري موقفا علنيا متعاطفا مع كفاح الشعب الجزائري، فبعثوا رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، السيد رونيه كوته (R .Coty) ورد فيها قولهم:«إذا لم تتجه السياسة الفرنسية نحو حل عادل، فنحن لم تعد لدينا الوسائل، والأسباب التي تصلح لتبرير مهمتنا داخل الجيش الفرنسي».

ولكن السلطات الفرنسية ردت عليهم بإنزال العقوبات بهم، مما دفع ببعضهم كالنقبين: زرقيني وعبد المؤمن، والملازمين الأولين، سليمان هوفمان، وبوتلة وبوعنان، وشابو إلى تقديم استقالتهم في سبتمبر 1957م والالتحاق بوحدات جيش التحرير الوطني المرابطة في تونس والمغرب، فلعبوا دورا كبيرا جدا في تاطيرها، ثم أصبحوا بعد الاستقلال يشكلون قيادة الجيش الوطني الشعبي، بل إنهم لعبوا دورا جوهريا في صناعة القرار السياسي في الجزائر المستقلة[2].

وفي شهر مارس 1958م أنشأت جبهة التحرير الوطني مع بوعلام او براهيم مصلحة مكلفة بالشؤون العسكرية لتشجيع الضباط من أصل جزائري، العاملين في وحدات الجيش الفرنسي المرابط في ألمانيا على الفرار منه، والالتحاق بالثورة، فلقي هذا المسعى نجاحا مقبولا، حيث سجل المسؤولون على هذه المصلحة في 08 أفريل 1959م*، فرار خمسة عشر (15) ضابطا وضابط صف، وهو النقيب علاهم محمد (38سنة)، والملازمون: علاهم عبد المجيد (24سنة) بوزاده (26سنة)، علاهم محمد (27سنة)، كركد مختار (24سنة)، ومحمد بن محمد (27سنة)، ثم انضم إليهم فيما بعد كل

[1] ibid, p 39.

[2] Rahmani. AK : l'affaire des officiers algériens, loussoui, 1958, p 41.

* أي في ذروة تطبيق مخطط شال، وبعد ستة أشهر من عرض ديغول لسلم الشجعان.

من خالد نزار، سليم سعدي، مداوي، العربي بلخير، عبد المالك قنايزية، آيت مسعودان، وشلوفي، وخليل، وغيرهم[1].

وكان يمكن تقدير عددهم في صيف 1959م بحوالي 40 فردا، وقد ساهموا في تأطير قوات جيش التحرير الوطني المرابطة في تونس والمغرب، قرب الحدود مع الجزائر، وبد الاستقلال ارتقى عدد كبير منهم على أعلى الرتب العسكرية، وتقلدوا مناصب سامية، كخالد نزار الذي تولى منصب وزير الدفاع الوطني في بداية التسعينات والرجل القوي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين1991 و1994، وقنايزية، الذي تولى منصب الوزير المنتدب المكلف بالدفاع الوطني[2].

وقد استمرت ظاهرة فرار المجندين الجزائريين من الجيش الفرنسي، على الرغم من تأكيد قادته، بانهم حققوا النصر العسكري على الثوار، ولهذا اشارت العديد من التقارير السرية إلى هذه الظاهرة بكثير من القلق، ففي تقرير حول الوضعية العسكرية خلال أسبوع (12-20 نوفمبر 1959م)[3] ورد ان عمليات الفرار من الجيش قد شهدت نموا محسوسا، فقد فر 22 شخص ومعهم 31 قطعة سلاح، وفي المقابل، اعترف التقرير بأن عمليات الفرار من جيش التحرير والالتحاق بالجيش الفرنسي، قد شهدت تراجعا شديدا، لم يزد عن ثلاثة افراد، معهم ثلاث قطع سلاح.

وقد تكون هذه الحالات نتيجة تعرض هؤلاء الأفراد للأسر، ثم لغسيل مخ من قبل مصالح الحرب النفيسة التابعة للجيش الفرنسي، خاصة ان هذه الفترة كانت تمثل ذروة هجوم شال.

وقد اعترف الجنرال جكان (Jacquin) في تقييمه لحصيلة مهمة الجنرال شال انه على الرغم من أن سنة 1959م هي مرحلة ذروة تطبيق مخطط شال، إلا أن عدد الفارين من الجيش الفرنسي

[1] محمد حربي: المصدر السابق، ص 191.

[2] المصدر نفسه.

[3] AOM, Aix- en – Provence, Boite 81f/154, Plan opérations militaires, situations militaire, du 12au 20 novembre 1960/ très secret.

الذين التحقوا بجيش التحرير الوطني، تجاوز عدد العناصر المحسوبة على جبهة التحرير الوطني التي التحقت بالمعسكر الفرنسي، وقدم في هذا المجال الجدول الآتي[1]، الذي يصعب التحقق من صحته.

السنة	عدد الفارين من الجيش الفرنسي	عدد الفارين من الثوار
1958	872	899
1959	1191	1184

وخلال الأسبوع الممتد ما بين يومي 18 و24 جويلية 1960م تم تسجيل فرار 39 مجند يحملون 39 قطعة سلاح، والتحاقهم بالثورة في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) [2].

ونظرا لخطورة هذه الظاهرة على معنويات الجيش الفرنسي، وعلى تقاليده في مجال الانضباط فقد كان الفارون هدفا لعقوبات قاسية نص عليها المرسوم الذي أصدرته السلطات الفرنسية يوم 12 فيفري 1960م تحت رقم 60113، خاصة المادتين: 64 و65، حيث ورد فيه ما يلي: «يعاقب بالسجن ما بين 10 و20سنة، وبالسجن المؤبد إذا كان ضابطا، كل عسكري عامل في الجزائر، أو شخص ملحق بالجيش يفر ملتحقا بعصابة مسلحة، ويتم تسليط عقوبة الإعدام على المذنبين الذين يأخذون معهم أسلحة، أو ذخائر حربية»[3].

وفي هذا السياق تم الحكم بالإعدام على الملازم أحمد بن الشريف يوم 1960/11/08م من قبل المحكمة العسكرية الموجودة بمدينة المدية بتهمة قتل أربعة عشر (14) عسكريا فرنسيا، والفرار من

[1] Général Jacquin : Challe, bilan d'une mission, in : Yves Courrier, t,08, op.cit, p 2344.

[2] CAOM, Aix – en – Provence, Boite 81f / 154, secrétariat général des affaires algériennes, synthèse de renseignements, semaine du 18 au 24 juillet 1960 / très secret.

[3] CAOM, Aix – en – Provence :FM / 93/443 «communicable en 2021», direction général en Algérie, direction d'information, fiche d'information n°=81D.I «des exécutions capitales des terroristes».

مركز عمله يوم 1957/07/27م، ومعه 06 عسكريين من أصول شمال أفريقية، وقد حمل معه أسلحة المركز الذي كان يقوده[1]، غير ان هذا الحكم لم يتم تنفيذه.

ورغم هذه التدابير العقابية الشديدة، والنشاط البسيكولوجي الذي كانت تقوم به المصالح المختصة في أوساط المجندين الجزائريين، إلا أن ذلك لم يحل دون تفاقم هذه الظاهرة، رغم مزاعم السلطات الاستعمارية بأنها ألحقت هزيمة كاسحة بالثوار، وأنها أي التحاق بالثوار هو انتحار مؤكد.

وهكذا، ففي تقرير آخر، سري للغاية مؤرخ يوم 30 ماي 1961م، ورد أن عمليات فرار المجندين المسلمين من الجيش الفرنسي والتحاقهم بالثوار، قد شهدت تطورا خطيرا، وسجل أن:« عمليتي فرار جماعي مهمتين قد حدثنا، فمست عملية الفرار الأولى العناصر العسكرية ومست الثانية عناصر من الدفاع الذاتي[2]، وهو ما يعطي مؤشرا على القلق الذي أصبح ينتاب اعواننا المسلمين، غير أنه من السابق لأوانه التنبؤ بما ستؤول إليه التطورات في هذا المجال، في مواجهة الدعاية المكثفة التي اخضعتهم لها جبهة التحرير الوطني».

ولكن تقارير أخرى بينت ما آلت إليه التطورات في هذا المجال، أو في مجال العمليات العسكرية التي شنها جيش التحرير الوطني ضد الأهداف الفرنسية في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) ، حيث سجلت مزيدا من العمليات المسلحة، ومزيدا من العمليات المسلحة، ومزيدا من الفارين من الجيش الفرنسي والملتحقين بجيش التحرير الوطني، فقد تحدث تقرير فرنسي سري[3] عن قيام جيش التحرير الوطني خلال شهر جويلية 1961 بـ1457 عملية مسلحة تسببت في مقتل 157 جندي فرنسي، وجرح 386 آخرين، وستة مفقودين، والتحاق اوربيين إثنين بسلاحيهما بجيش التحرير الوطني، و35

[1] Idem.

[2] CAOM, Aix – en – Provence, Boite 81f/154, Etat-major général de la défense national, colonel de Massignac, rapport sur la situation militaire «la recrudescence des désertions» /très secret.

[3] CAOM, Aix – en – Provence, Boite 81f/ 154, Etat-major général de la défense national, colonel de Massignac, rapport sur la situation militaire « statistiques .mensuelles, juillet, Octobre, Novembre 1961 ».

آخرين بدون سلاح، إلى جانب 160 جزائري بسلاحه، و45 من دون سلاح. وخلال شهر أكتوبر 1961، قام جيش التحرير الوطني بـ1168 عملية، أدت إلى مقتل 145 جندي فرنسي، وجرح 335، وفقدان 06 جنود، وتحدث تقرير شهر نوفمبر 1961م عن قيام جيش التحرير الوطني بـ1388 عملية.

وخلال شهر جانفي 1960م، فر 80مسلما من الجيش الفرنسي بسلاحهم، و58 آخرين من دون سلاح، وشملت العدوى العنصر الأوروبي، حيث تحدث التقرير نفسه عن فرار 78 أوروبي، ولكن من دون أن يحملوا معهم أسلحتهم، وبين هذا التقرير أن أجهزة الأمن الفرنسية فقدت خلال شهر جانفي 1962م وحده، حوالي 745 قطعة سلاح حربي، نتيجة ظاهرة فرار المجندين منها، والتحاقهم بجيش التحرير الوطني[1].

وقد استمر هجمات جيش التحرير على المصالح الفرنسية في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) كما هو الحال في مختلف مناطق البلاد، ورفضت الحكومة المؤقتة كل عروض وقف إطلاق النار التي اقترحتها السلطات الفرنسية وهو ما اعترفت به التقارير الرسمية السرية التي تمكنت من الاطلاع عليها، ومن خلالها شكلت الجدول الآتي الخاص بعمليات جيش التحرير الوطني التي قام بها خلال الفترة الممتدة ما بين جوان 1961 وجانفي 1962م[2]:

[1] Ibid, «rapport sur la situation militaire «statistiques mensuelles, janvier 1962».

[2] CAOM, Aix–en–Provence, Boite 81f/154, Etat-major général de la défense .National, division des renseignements, fiche Algérie, statistiques mensuels/très secret.

- **تشكيل هيئة الأركان العامة:**

في يوم 01 أكتوبر 1958م، تم تشكيل لجنتي العمليات العسكرية (Commissions des opérations militaires)، واحدة في الشرق، حيث اتخذت من غارديما وبتونس قاعدة

لها وهي قريبة من الحدود الجزائرية–التونسية، وتكفل بقيادتها العقيد محمدي السعيد، اما لجنة العمليات العسكرية الغربية بزعامة العقيد هواري بومدين، فقد اتخذت من الناظور بالمغرب الأقصى، قرب الحدود الجزائرية–المغربية مقرا لها، وأوكلت لهاتين اللجنتين مهمة ضمان التموين، وقيادة العمليات العسكرية, غير أن الولاية الثانية بقيادة علي كافي، رفضت هذا القرار، واعتبرته إهانة للثورة ولجيش التحرير الوطني:« من وجهة نظر ثورية لا نستطيع أن نتصور، كيف يمكن لهيئة ان تدير من خارج

البلد عمليات عسكرية تجري داخله»[1]، واشترطت للقبول بها ان تستقر هاتين الهيئتين داخل الجزائر، وأرسل مجلس الولاية بقيادة على كافي رسالة إلى الحكومة المؤقتة يوم 1958/10/19م ضمنها موافقة من هذه القضية ومن قضايا أخرى[2].

والواقع ان هذه الهيئة العسكرية لم تؤدي وظيفتها، نتيجة عدم الانسجام بين أعضائها، وفي الوقت الذي بدأ فيه الجنرال شال في تنفيذ مخططه، ولهذا قرر المجلس الوطني للثورة في اجتماعه الذي عقده بطرابلس في الفترة الممتدة ما بين 16 ديسمبر 1959م و18 جانفي 1960م تعديل الحكومة، وإلغاء وزارة الحرب، وعوضها بلجنة وزارية مشتركة للحرب (Comité interministériel de guerre) تتشكل من كريم بلقاسم، ولخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف، مهمتها الاشراف على الجيش، كما قرر المجلس إنشاء هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد

[1] محمد حربي: المصدر السابق، ص 100.

[2] Ali Kafi, op.cit, p p 137-142.

هواري بومدين، وعضوية الرواد: علي منجلي، قايد أحمد، وعزالدين زراري، وأمرها بتكثيف العمليات العسكرية ضد المراكز العسكرية الفرنسية المنتشرة في المنطقة الحدودية، ومحاولة تدمير خطي موريس وشال لتسهيل عمليات تسريب الأسلحة على جيش التحرير الوطني في الداخل[3].

كما أمر المجلس الوطني للثورة القيادة العسكرية بتسريب وحدات من جيش التحرير المرابط على الحدود إلى الداخل لتعزيز القدرات العسكرية للأوراس و لقوات مختلف الولايات التي الحق بها مخطط شال خسائر فادحة، وامر هيئة الأركان العامة، والوزراء الذين ترتبط مهمتهم مباشرة بالداخل بالعمل على العودة إلى داخل البلاد للإشراف على الثورة عن قرب، ولكن هذه المهمة لم تتحقق[4].

وعلى الرغم من الصراعات التي كانت تميز العلاقات بين الوزراء الفاعلين داخل الحكومة المؤقتة، ثم الصراعات بينها وبين الحكومة، إلا ان هيئة الأركان بذلت جهدا كبيرا لتقوية القدرات العسكرية لوحداتها المرابطة في تونس والمغرب، وفرض ضغط مستمر على الحدود، لإستنزاف جهود القوات الفرنسية في هذه المناطق الحيوية، وتخفيض الضغط على جيش التحرير الوطني في الداخل، وهو ما اعترفت به العديد من التقارير السرية الفرنسية[1].

فقد ذكر تقرير لجنة المالية والاقتصاد العام والتخطيط التابعة للمجلس الوطني الفرنسي المؤرخ يوم 13 مارس 1961م، والذي أنجزته في الجزائر ما بين 12 و 21فيفري 1961م أن عدد قوات جيش التحرير الوطني خلال شهر أفريل 1959م كان يقدر بحوالي 34000 عنصر، منهم 19000 في الداخل، و 10.000 في تونس، و 5000 في المغرب، وخلال شهر فيفري 1960م ارتفع تعدادهم بشكل طفيف في الخارج، ولكن تعدادهم انخفض في الداخل، وبلغ حوالي 10.000 عنصر، وتراجعت قدراتهم التسليحية بنسبة 60%. وخلال شهر فيفري 1961م ازداد تعداد جيش التحرير الوطني في الداخل انخفاضا ليبلغ 7000شخص، غير أن عددهم في الخارج ارتفع بشكل

[3] Ibid, p p 208-209.

[4] محمد حربي: المصدر السابق، ص 100.

1 محمد حربي: المصدر السابق، ص 100.

مطرد، حيث بلغ عدد أفراد قوات جيش التحرير الوطني في تونس 18000 جندي، مقابل ما بين 9000 و10.000 جندي يرابطون في المغرب[2].

واعترف التقرير نفسه بأثر ضغط جيش التحرير الوطني على الحدود في مضاعفة السلطات الفرنسي لنفقاتها العسكرية لتطوير السدود المكهربة على الحدود مع المغرب وتونس، ومما جاء فيه أنه: «منذ سنة 1956م تجهيزات السدود المكهربة قد تم تحسينها بشكل مستمر من الناحية التقنية (الكهربة، حقول الألغام، تحسين نظم الكشف والانذار، الرادارات، المدفعية، تهيئة طرق للدخول والاتصال داخل الجبال)، وعززت هذه السدود من جديد سنة 1961م نتيجة الخوف من ظهور أسلحة ثقيلة لدى الثوار، وكثرة هجماتهم، وبلغت نفقات الجيش على هذه الأعمال في منطقة وهران 1200مليون فرنك قديم...»[3] .

وعبر تقرير فرنسي آخرعن قلقه من تنامي القدرات العسكرية لقوات جيش التحرير الوطني المرابطة في تونس والمغرب قرب الحدود الجزائرية[1]، فسجل تعزيز كتائب جيش التحرير الوطني بتخرج دفعتين عسكريتين، الأولى من 400، والثانية من 500 جندي، والتحاقها بالوحدات المرابطة على الحدود، وبذلك ارتفع تعداد كتائب جيش التحرير الوطني، من 11 إلى 13 كتيبة في المغرب، وأصبح عدد كتائبه في تونس اثنين وعشرين (22) كتيبة، ولاحظ تعزيز نشاط جيش التحرير الوطني على الحدود مع ليبيا وفي الصحراء[2].

وأشار تقرير رسمي آخر إلى خطورة أي دعم عسكري ومادي يمكن ان يقدمه الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية إلى الثوار، لأن ذلك يمكن ان يغير طبيعة العمليات التي سيقوم بها جيش التحرير الوطني، ضد القوات الفرنسية. وبين ان المعلومات المتحصل عليها، تؤكد أن هذا الدعم كبير، حيث

---

[2] AOM,Aix- en- Provence, Boite 81f/156, compte rendu à Mr le président de la commission des finances sur la mission de contrôle budgétaire effectuée en Algérie du 12 au 21 février 1961 ,Paris, 13/03/1961/secret/

[3] AOM,Aix- en- Provence, Boite 81f/156, compte rendu à Mr le président de la commission des finances sur la mission de contrôle budgétaire effectuée en Algérie du 12 au 21 février 1961 ,Paris, 13/03/1961/secret/

[1] CAOM, Aix – en- Provence, Boite 81f/154, Etat-major général, division des renseignements, N°=73, Paris, 08 mai 1961/secret

[2] CAOM, Aix – en- Provence, Boite 81f/154 : op. cit,.

ستقوم الصين الشعبية خلال جوان 1961 بتقديم دعم مالي ثان للحكومة المؤقتة مقداره 05 ملايين جنيه إسترليني.

وأشار التقرير نفسه إلى ضغط الثوار في مناطق مينيه (Munier) وساقية سيدي يوسف، وجبل حرابة وعين بودريس على الحدود التونسية، وعن استمرار تزود جيش التحرير الوطني بأسلحة ثقيلة ووصول عشرات المدافع الثقيلة إلى ليبيا.

وتحدث التقرير عن مواصلة قيادة الثوار في المغرب تنفيذ مخطط بومدين، من خلال قيامها بهجمات عنيفة ضد السد الدفاعي، وحصولها على شحنة من الأسلحة مقدارها 734طن وذكر أن جيش التحرير بصدد تهيئة الظروف المناسبة لزرع عناصره في تافلالت، والمحاميد[3].

والجدول الآتي يبين حصيلة نشاط جيش التحرير الوطني في المنطقة الحدودية (1958-1962)

السنة	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
58	175	138	160	142	205	173	163	110	172	106	165	181
59	219	217	239	192	176	146	173	181	183	133	131	253
60	187	155	258	141	349	192	499	211	252	142	252	186
61	261	269	269	296	353	441	344	321	294	221	360	262
62	154	76	355	//	//	//	//	//	//	//	//	//

أما مجموع النشاطات حسب السنوات، والمتوسطات الشهرية لكل سنة، فهي على النحو الآتي:

- 1958م:1890، المتوسط الشهري: 157 نشاط.

[3] Ibid, N°= 75, Paris, 05/06/1961/ secret/.

- 1959م: 2234، المتوسط الشهري: 187 نشاط.
- 1960م: 2824، المتوسط الشهري: 243 نشاط.

1961م:3634، المتوسط الشهري: 303 نشاط.

أما عدد نشاطات جيش التحرير الوطني في المنطقة الحدودية في الفترة الممتدة ما بين 01 جان

ومجمل القول، أن مخطط شال قد ألحق فعلا خسائر فادحة بالثوار، غير أنه لم يقضي على الثورة، ولم يحقق بذلك الهدف السياسي الاستراتيجي لمشروعه العسكري، لأنه، وإن أبدع في وضع استراتيجيات الحرب، فهو لم يدرك ان هذه الثورة تجسد الإرادة الشعبية، التي عبرت عنها فجأة مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، والمقاطعة الواسعة التي واجه بها المسلمون استفتاء تقرير المصير الذي نظمه الجنرال ديغول يوم 08 جانفي 1961م، والذي جعله يقتنع ان هزيمة ثورة شعبية عسكريا أمرا غير ممكن، ولهذا بادر إلى فتح باب المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1] لإيجاد حل للمعضلة الجزائرية التي أضرت بسمعة فرنسا، ومكانتها الدولية، وخلقت سلسلة من الأزمات كادت ان تعصف بفرنسا، دولة ومجتمعا، حتى أنه أعلن هدنة يوم 20 ماي 1961م من جانب واحد، استمرت ثمانين (80) يوما، رفضتها جبهة التحرير الوطني*.

وأطلق سراح عدد كبير من الثوار المسجونين والمتعاطفين معهم، وتسبب هذه هـ المبادرة حسب تقارير سرية فرنسية في تراجع إرادة القتال لدى القوات الفرنسية، وانهيار معنويات المجندين المسلمين، والتحاق العديد منهم بصفوف جيش التحرير الوطني الذي ازدادت قدراته لأن العديد من الأسرى المسرحين أعادوا تشكيل خلايا مسلحة[2] .

---

[1] CAOM, Aix – en- Provence, Boite 81f/154, Etat-major général, division des renseignements, «activités de l'ALN en zone frontière » /secret/

* علقت جريدة المجاهد قائلة أنه: « بعد 10 أيام من الهدنة من جانب واحد (التي أعلنها ديغول) مازالت الحرب مستمرة في الجزائر، وما تزال معها الحرب النفيسة التي تقوم بها السلطات الفرنسية مستعرة. إن مقاتلي وفدائي جيش التحرير الوطني، والمظاهرات الشعبية القوية تحدث يوما بعد يوم في المدن الجزائرية تبين للرأي العام العالمي، والفرنسي بدرجة أولى ان السلام في الجزائر يمر من خلال مفاوضات جدية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية...."، وعددت مختلف العمليات التي قام بها جيش التحرير الوطني في مختلف انحاء الجزائر، واضطراب أوضاع الجيش الفرنسي، والتحاق الحركة بصفوف جيش التحرير الوطني .

[2] CAOM, Aix – en- Provence, Boite 81f/155, Sénat, N°=33, 01ére session ordinaire de 1961-1962 : Rapport d'information fait au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées.

أما الجنرال شال، فقد خرج عن الانضباط المعهود الذي تميزت به المؤسسة العسكرية الفرنسية عبر تاريخها، وقاد اخطر محاولة انقلابية في تاريخ فرنسا الحديث (22-26 أفريل 1961م) وكان فشلها نهاية الأسطورة الجزائر الفرنسية التي كرسها مرسوم 1834م.

إن توسع الثورة و إزدياد عدد الملتحقين بها في الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) مكن جبهة التحرير الوطني من الوقوف الند للند للجيش الفرنسي من خلال تكثيف العمليات العسكرية وأصبحت كل قرى الأوراس (لمرحلة التاريخية الأولى) مسرحا لهذه العمليات التي هزمت عزيمة كل القواة الفرنسية مما أجبر القادة الفرنسيين إلى إتباع أساليب إغرائية كما سنرى في الفصل الخامس.

الفصل الخامس:

التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الفرنسية لمواجهة الثورة 1958-1962 وموقف الثورة في الأوراس

المبحث الأول: التدابير السياسية للجنرال ديغول

في الوقت الذي آمن فيه سكان الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) وحتى من كانوا ينعتون بالمعتدلين بأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد للخلاص من المستعمر، و على هذا الأساس ذابت الأحزاب السياسية و الحركات الإصلاحية في أتون الثورة،وتكرست جبهة التحرير الوطني كقوة ضاربة تستمد وجودها من كل القوى الحية في البلاد، سواء ذلك الفلاح أو العامل أو المثقف و ذلك في نطاق لم شمل فئات الشعب ، وهو ما أفشل كل مخططات فرنسا التي رفضت في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) و في كل أنحاء الجزائر[1].

فخلال جولاته التي قادته إلى الجزائر، وزار خلالها مواقع الجيش الفرنسي في المناطق الساخنة بالجبال الجزائرية، وخلال تصريحاته ورسائله إلى القوات المسلحة، كرر ديغول الحديث عن المهمة التي يجب على الجيش الفرنسي إنجازها في الجزائر، وهي: تحقيق نصر عسكري حاسم على الثوار، يسمح لفرنسا بأن تنجز –بواسطة إرادتها الحرة– إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تحفظ الجزائر الفرنسية، وتحول دون حدوث نزاع جديد في المستقبل، قد يكون أكثر عنفا وتهديدا لفرنسا، دولة ومجتمعا، وهو ما عبر عنه في رسالته إلى القوات المسلحة المؤرخة يوم 29 أكتوبر 1959م بقوله: "إن مهمة الجيش الفرنسي في الحاضر هي استعادة الأمن على هذه الأرض الجزائرية بشكل كامل، ولكن بإنسانية"[2].

وخاطب الجنود الفرنسيين يوم 29 جانفي 1960م قائلا: "إنني أقولها لكم جميعا، إن مهمتكم لا تحتمل الغموض أو التأويل، عليكم بتصفية قوة المتمردين الذين يريدون أن يطردوا فرنسا من الجزائر، ويخضعوا هذا البلد لدكتاتورية البؤس والرعب"، وصرح يوم 03 مارس 1960م فقال: "إننا لن نستطيع أن نفعل شيئا إذا لم نحقق نصرا لا شك فيه على الأرض، وإن هذا النصر العسكري ضروري قبل استشارة الشعب"[3] .

---

1 أحداث الثورة في الأوراس المصدر السابق ،ص 02

2 CAOM, Aix-en-Provence, boîte n°=81f/ 26-27« conférence de presse tenue par le général De Gaulle à l'hôtel Matignon le 23 octobre 1958 ».

3 CAOM, Aix-en-Provence, FR CAOM/934359.

ولهذا لم تكن فرنسا، خاصة فرنسا الديغولية مستعدة لأن تقبل بهزيمة عسكرية أخرى، بعد الكارثة العسكرية التي حلت بها في ديان بيان فو على يد الثوار الفيتناميين خلال ربيع 1954م، فلا مجال إذن للتهاون في الميدان العسكري، ولهذا قرر تعيين الجنرال شال (Challe) قائدا عاما للقوات الفرنسية في الجزائر، وفرق في القمة بين مهام القوات الحربية، ونشاط الشؤون المدنية، واعتبر هذا الإجراء كفيل بجعل العمليات الحربية أكثر فاعلية وديناميكية، كما أن الجنرال شال كان يتمتع في تقدير الجنرال ديغول بالصفات اللازمة لتحقيق هذه الغاية، وبذلك دخل الاستراتيجية العسكرية الديغولية في مواجهة الثورة الجزائرية مرحلة التطبيق[1].

سلم الشجعان (23 أكتوبر 1958م):

تعتبر مبادرة "سلم الشجعان" محاولة من الجنرال ديغول لإيجاد حل قانوني وأمني لمسألة سياسية، بعد أن رفض المعالجة السياسية للأزمة الجزائرية، بامتناعه عن الاعتراف بجبهة التحرير التي أعلنت تشكيل حكومة منفى* يوم 19 سبتمبر 1958م، وحاول تجاوزها بواسطة البحث "عن وقف إطلاق نار محلي" مع القادة العسكريين في الداخل، واستسلام مقنع، أطلق عليه "سلم الشجعان"[2].

ففي خطابه الذي ألقاه 04 جوان 1958م بمدينة الجزائر في أول زيارة له إلى القطر الجزائري بعد تنصيبه رئيسا للحكومة، طالب الجنرال ديغول أولئك الذين يكافحون بترك الحرب، "أولئك الذين يقومون بمعارك فوق التراب الجزائري والذين أعترف أنا بأنهم شجعان، لأن الشجاعة لا تنقص على الأرض الجزائرية..."

[1] محمد حربي: المصدر السابق، ص 100.

[2] المصدر نفسه.

* يعود إنشاء حكومات المنفى إلى فترة الحرب العالمية الثانية، لما تعرضت العديد من الدول الأوروبية إلى الاحتلال الألماني، فلجأت الشخصيات الوطنية إلى لندن، ومنها الجنرال ديغول، وأنشأت حكومات منفى. وبالنسبة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم يعترف بها ديغول قط، ولما اضطر إلى التفاوض، اعتبر أنه يتفاوض مع جبهة التحرير وليس معها، رغم أن الوفد الجزائري المفاوض كان يتشكل من شخصيات تحتل مناصب وزارية في الحكومة المؤقتة.

في إشارة منه إلى أفراد جيش التحرير الوطني[1].

وخاطب العقيد بواسيو (Boissieu) بعد نهاية خطابه قائلا: "سيجري في الجزائر يوم 28 سبتمبر استفتاء، فلا تمنعوا قوائم الوطنيين، أو أولئك الذين يريدون التصويت بلا، وإذا قرر المتمردون النزول من معاقلهم والمساهمة في الاستفتاء، فهذا سيبرهن على أنهم يريدون حل المشاكل، وستكون بداية عودة السلم بخلاف استمرارهم في حمل السلاح"، وبعد أن بشر ديغول السكان المسلمين في خطابه الذي ألقاه بقسنطينة يوم 03 أكتوبر1958م بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية التي يعتزم إنجازها لفائدتهم لتحسين ظروف معيشتهم، ومواقعهم السياسية كمواطنين فرنسيين يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها كل المواطنين الفرنسيين، تساءل قائلا: "هذا العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الضخم الذي نريد إنجازه هنا، من يستطيع وضعه قيد التحقيق؟ نعم من؟ إن لم تكن فرنسا؟..... إن فرنسا تريد القيام بهذا العمل ولها الإمكانيات الضرورية لتحقيقه، وقد أقره الجزائريون، وهم يريدون أن يتحقق، وأن يتم مع فرنسا"[2].

ثم تساءل قائلا: "لماذا نقتل؟ لماذا نخرب؟ إنني ألتفت باتجاه أولئك الذين يطيلون صراع الإخوة، ويدبرون في الوطن الأم عمليات مؤلمة، ويطلقون سبابهم من خلال البعثات، والمقرات، والإذاعات، والنشرات الرسمية لبعض العواصم، أقول لهم: لماذا القتل؟، إن الأمر يتعلق بالحياة، لماذا التدمير؟، إن القدرة هي البناء، لماذا الحقد؟، ينبغي التعاون، يجب إذن أن توقفوا المعارك العبثية، وسيزهر بسرعة الأمل من جديد في كل أنحاء الجزائر، وبسرعة ستفرغ السجون وسيفتح مستقبل عظيم لكل الناس، وخاصة أنتم أنفسكم"[3].

---

[1] CAOM, Aix-en-Provence, boîte n°=81f/26-26.

[2] Max Gallo, De Gaulle, le premier des Français, op.cit, p.270.

[3] CAOM, Aix-en- Provence, Boîte 81f/347: discours prononcé par le général De Gaulle à Constantine le 03/10/1958.

غير أن التطور الأهم في هذا المجال، هو الجديد الذي أعلن عنه الجنرال ديغول في ندوة صحفية عقدها بقصر ماتنيون (Matignon) يوم 23 أكتوبر 1958م أمام 300 صحفي، حيث طرح عليه السؤال الآتي*: "لقد أطلقت جبهة التحرير الوطني تصريحات فيما يتعلق باحتمالات السلام في الجزائر، ما هو الموقف الذي تعتزم الحكومة إتخاذه في هذا الصدد؟"، في إشارة إلى ما تضمنه نص التصريح الذي أذاعه الرئيس فرحات عباس يوم 26 سبتمبر 1958م عقب أول اجتماع للحكومة المؤقتة، وجاء فيه: "إننا أكدنا دائما إرادتنا في إيجاد حل سلمي ومتفاوض عليه للقضية الجزائرية، وإن رفض الحكومات الفرنسية المتعاقبة للتفاوض هو سبب استمرار الحرب.... إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة من جهتها دائما للتفاوض، ولهذا الغرض فهي مستعدة في أية لحظة للقاء ممثلي الحكومة الفرنسية"[1].

فأجاب قائلا: "إن المنظمة التي تتحدثون عنها قامت بإرادتها بتفجير الكفاح، وهي مستمرة فيه منذ أربع سنوات، سأترك للمستقبل تحديد فائدة هذا الكفاح، ولكن على كل حال، فلا معنى له حاليا، بالتأكيد نستطيع إن أردنا القيام بعمليات، وتنصيب كمائن على الطرق، ورمي قنابل في الأسواق، والتسلل إلى قرى وقتل بعض البؤساء، ويمكن اللجوء إلى مغارات في الجبال، أو الانتقال كمجموعات من جبل إلى جبل، وإخفاء أسلحة في تجاويف الصخور لأخذها في الفرصة المناسبة، غير أن المخرج ليس هنا، ولا يوجد كذلك في الأحلام السياسية، وفي بلاغة دعاية اللاجئين إلى الخارج"، في إشارة منه إلى نشاطات وتصريحات الحكومة المؤقتة[2].

ثم وضح أهمية نتائج استفتاء 28 سبتمبر 1958م الذي حدد حسب قناعته بداية وطبيعة المسار السياسي الذي يريده للجزائر، فقال: "في الحقيقة وبكل وعي، لقد رسم المخرج الآن بمظاهرة

* يمكن الإطلاع على النص كاملا في: CAOM, Aix-en-Provence : boite 81f/27 (paix des braves

[1] El Moudjahid, N°=30,du 10 octobre 1958 «première déclaration du gouvernement provisoire de la république Algérienne ».

[2] CAOM, Aix-en-Provence : boîte 81f/27(paix des braves.

28 سبتمبر، ومع ذلك أقول من دون لبس أن أغلب رجال الثورة قد قاتلوا بشجاعة. إنني على ثقة أنه لما يأتي سلم الشجعان ستمحى الأحقاد". وبعد ذلك قام بتوضيح مفهوم سلم الشجعان الذي يقصده فقال: "إنني أتكلم عن سلم الشجعان، ماذا نعني به؟ ببساطة هو أن: "يوقف إطلاق النار، أولئك الذين فتحوا النار، وأن يعودوا إلى عائلاتهم وعملهم من غير إذلال".

وبين الطريقة العملية التي على أفراد جيش التحرير الوطني إتباعها لإلقاء السلاح تطبيقا لمشروع سلم الشجعان، فتحدث قائلا: "يقال لي: ولكن كيف يمكنهم أن يفعلوا من أجل ترتيب نهاية المعارك؟، أجيب: هناك حيث هم منظمون من أجل الكفاح، يمكن لرؤسائهم فقط أن يتصلوا بالقيادة [قيادة القوات الفرنسية في الجزائر]. فالحكمة العسكرية القديمة المتبعة منذ زمن بعيد، لما يراد توقيف صوت السلاح هو رفع الراية البيضاء للنواب، وأجيب أنه في هذه الحالة سيستقبل المقاتلون ويعاملون معاملة مشرفة"[1].

ثم تحدث بعد ذلك عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دون أن يسميها، لأنه لم يكن يعترف بها، فسماها "المنظمة الخارجية" وقال عنها: "بالنسبة للمنظمة التي تحدثنا عنها قبل قليل، والتي تجتهد من أجل إدارة الكفاح، أكرر بصوت مرتفع ما كنت قد بينته من قبل، إذا عينت موفقين للمجيء [إلى فرنسا] من أجل التخطيط مع السلطة لنهاية النزاع، فما عليهم إلا التوجه إلى سفارة فرنسا في تونس أو في الرباط، وهذه أو تلك ستضمن لهم النقل إلى الوطن الأم، وهناك سيضمن لهم الأمن الكامل، وسأضمن لهم حرية المغادرة"[2].

ولما كان الجنرال ديغول يدرك أن رفع جيش التحرير الوطني برمته الراية البيضاء أمر في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلا –وهو ما بينته الوقائع فيما بعد– خاصة أنه اعترف بأن أغلب أفراد هذا الجيش قاتلوا بشجاعة، فإن الهدف الحقيقي الموضوعي بالنسبة له هو السعي لإحداث انشقاقات

[1] CAOM, Aix-en-Provence : boîte 81f/27(paix des braves).

[2] Ibid.

في جسم الثورة الجزائرية، بطريقة تسمح له بإرغام الحكومة المؤقتة على القبول بحلوله السياسية للمشكلة الجزائرية، حلول تتجاهل حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال[3].

وقد استغل في مسعاه حالة التململ لدى قيادات الداخل نتيجة الصعوبات الجمة التي كان يواجهها جيش الداخل، بفعل تأثيرات العمليات العسكرية الفرنسية، وتراجع حركة التموين بالسلاح والمؤونة من الخارج بسبب فاعلية السدود المكهربة والملغمة التي أقامتها فرنسا على الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب، وتقصير الحكومة المؤقتة في هذا المجال حسب اتهامات العديد من قيادات الداخل كما هو الشأن بالنسبة للولايتين الثالثة والرابعة[1].

ومن أجل أن يكون مشروعه مغريا للثوار، ولكي لا يبدو وكأنه مجرد استسلام بعد أربع سنوات من كفاح مرير، من دون مكاسب سياسية وهي سبب الثورة، تحدث الجنرال ديغول عن الإصلاحات السياسية التي يعتزم القيام بها في الجزائر، فقال: "البعض يقول: ولكن ماهي الشروط السياسية التي تقبل الحكومة بمناقشتها"، فأصر قبل أن يجيب عن هذا التساؤل على التأكيد بأن الإصلاحات ليست نتيجة الضغط العسكري للثوار، بل هي نتيجة قناعة وإرادة فرنسية خالصة: "إن المستقبل السياسي للجزائر، هو في الجزائر نفسها، ولكن اكتساب هذا الحق لم يكن نتيجة القيام بإطلاق رصاصات من البنادق"[2].

ثم تحدث عن آفاق المستقبل السياسي للجزائر كما كان يتصوره، قال: "لما يفتح طريق الديمقراطية في الجزائر، ولما تكون للمواطنين إمكانية اختبار إرادتهم، لن يقبل شيء آخر، والحال هذه، فقد فتح هذا الطريق في الجزائر، وجرى الاستفتاء، وستكون هناك انتخابات تشريعية في شهر نوفمبر [1958م]، وستجري انتخابات المجالس البلدية في شهر مارس [1959م]، وستكون هناك انتخابات مجلس الشيوخ خلال شهر أفريل"[3].

---

[3] محمد حربي: المصدر السابق، ص 105.

[1] محمد حربي: المصدر السابق، ص 105.

[2] المصدر نفسه.

[3] Max Gallo, op. cit, pp 270.

ثم تساءل عن ماهية الأفق السياسي البعيد، قائلا: "وماذا بعد؟"، فأجاب بحذر، من دون أن يحدد بدقة ما يريده لحساسية الموقف، وخاصة أن المستوطنين، وقيادة الجيش الفرنسي في الجزائر لم يكونوا مستعدين للقبول باي حل آخر، لا يبقي الجزائر فرنسية، فقال: "إنها مسألة خاضعة للتطورات، ولكن على كل حال لقد بدأت في الجزائر تحولات مادية ومعنوية واسعة، وستضع فرنسا هذه التحولات قيد التحقيق، لأنها تعرف واجبها، ولأنها الوحيدة القادرة على الفعل، وتبعا للتطور ستتحدد الحلول السياسية"[1].

وبعد هذا العرض الحذر تحدث بشكل أكثر وضوحا عن تصوره للمستقبل السياسي للجزائر، أي لفكرة الجزائر الجزائرية –التي تعد قناعته الحقيقية– وهي جزائر متمتعة بشخصيتها، ومرتبطة ارتباطا وثيقا مع فرنسا، فقال: "إنني أعتقد، كما سبق أن قلت أن الحلول المستقبلية سيكون أساسها –وهذا منطق الأشياء– الشخصية الشجاعة للجزائر وارتباطها الوثيق مع الوطن الأم الفرنسي"[2].

تأثيرات سلم الشجعان على الثورة الجزائرية:

سأتطرق في هذا الإطار إلى دراسة تأثيرات سلم الشجعان على انضباط وتماسك جيش التحرير الوطني من خلال قضيتي الرائد عز الدين، والعقيد سي صالح قائد الولاية الرابعة.

أ. قضية الرائد عز الدين:

التحق عز الدين الزراري، الذي أصبح يعرف بالرائد عز الدين بخلايا جبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر منذ بداية الثورة وكان عمره 21 سنة، وأصيب بجروح خطيرة في ربيع عام 1955م، وكان أول مجاهد تجرى له عملية جراحية في أحد مستشفيات مدينة الجزائر بمساعدة الدكتور بيار

[1] Max Gallo, op. cit, pp 270.

[2] Ibid.

شوليه (Pierre Chaulet)، وهو أول أوروبي يلتحق بالثورة الجزائرية*، ثم أصيب من جديد في الأطلس البليدي عام 1956م، حيث ألقت عليه القوات الفرنسية القبض، واعتقل في سجن تابلاط، وبعد ثلاثة أشهر من الاعتقال فر من السجن، وأصبح القائد العسكري للولاية الرابعة، غير أن النقيب جاك بلانكي (Jacques Planet)، وهو قائد سرية تابعة لقوات المظليين التي يقودها الجنرال ماسي (Massu) تمكن يوم 17 نوفمبر 1958م من اعتقاله بعد أن أصيب من جديد بجروح بليغة في معارك جرت على بعد 10 كلم جنوب بالسترو (Palistro)، الأخضرية حاليا[1]، حيث سارع الجنرال ماسي لرؤيته، ولم يجد حرجا في التعبير عن إعجابه به، فخاطبه قائلا: "ممتاز، أيها الرائد، لقد كنت على الأقل صلبا، فمنذ سنوات وأنا أجري خلفك، سنقوم بنقلك إلى مدينة الجزائر، وسأراك هناك فيما بعد".

ونظرا للقيمة التي يتمتع بها عز الدين بين جنود جيش التحرير الوطني في الجبال، فقد قرر الجنرال ماسي (Massu) استغلاله في إطار ما سمي بسلم الشجعان، فعولج جيدا، وعومل معاملة حسنة، ثم تكفل به ضابط المكتب الثاني، النقيب ماريون (Marion)، الذي سمح له بالتجول في شوارع مدينة الجزائر، وزيارة أهله، ثم بدأ في مهمته معه، حيث سجل له تصريحا يعبر فيه عن إخلاصه وصدقه، وطلب منه كتابة رسائل إلى مجلس الولاية الرابعة، وخاصة إلى قائدها سي أمحمد من أجل إقناعه بمزايا سلم الشجعان[2].

وهكذا، فبعد عشرة أيام من اعتقاله، كتب يوم 27 نوفمبر 1958م رسالة إلى قائد الولاية الرابعة العقيد سي أمحمد، أكد له في بدايتها أنه لم يسلم نفسه كما يمكن أن يعتقد، بل قاتل حتى

* ملابسات التحاق الرائد عز الدين بالثورة الجزائرية ينظر:

Jacques Simone, et la guerre s'organise, in Yve Courrière, tome 01, Op.cit.pp301-310.

[1] Mohamed Teguia, l'armée de libération nationale en Wilaya 04, op cit, p96.

[2] Yves Courrière: la guerre d'Algérie, l'heure des colonels, op.cit, p379.

أصيب في المرفق الأيمن، رغم أن الهجوم الفرنسي كان مباغتا، وبعد ذلك أكد لسي أمحمد بأنه سيقول له أشياء ستدهشه، ونفي أن يكون قد أكره على ذلك من قبل الفرنسيين، ومما قاله:

1- أين نسير مع هذه الحرب التي كلفتنا الكثير، وإلى متى نستمر في التقاتل هكذا؟ ألا تعتقد أن كثيرا من الدم قد سال بعد؟ فكر يا أخ أمحمد[1].

2- أين يريد أن يسوقنا هؤلاء السادة الموجودين في الخارج -في إشارة إلى الحكومة المؤقتة- ماذا يرون؟ آه أخ أمحمد، إنهم لا يرون شيئا، لأنهم بعيدون عن الخطر. إنهم يعطون الأوامر ويطلقون تصريحات إلى العالم، مفادها أن الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني مستعدون لمحاربة الفرنسيين عشر سنوات إن لزم الأمر، ولكن يوجد شيء لا يعلمونه، هو أن المعاناة والصعوبات التي تواجهنا أعظم من تلك التي واجهها القادة الأوائل سنتي 1955م، و1956م، وبرر هذا الحكم بأن قدرات الحرب لدى الخصم أكثر صلابة، ولهم زعيم يسمى الجنرال ديغول، ولهذا نصح سي أمحمد بوضع حد لهذه الدوامة[2].

ثم وجه بعد ذلك انتقادات حادة لقادة الثورة الموجودين في الخارج، فوصفهم بأنهم سلة من السرطانات: "إن هؤلاء القذرين -لا أكثر ولا أقل- يتجولون من جهة إلى أخرى، في الوقت الذي نعاني فيه، فمرة نجد ما نأكله، ومرة لا، ومرة ننام، ومرة لا، من دون حساب كم من مرة في اليوم نضطر لوضع أنفسنا في حالة طوارئ، ومع ذلك أهملونا". ثم نفى عن نفسه صفة الخائن وطلب من سي أمحمد أن يفكر بعمق في المسألة وأن يلتقي به للتحاور، وقدم له ضمانات بسلامته، وذكر له أن النقيب ماريون (Marion) سيقدم له رخصة مرور، وجدد له التأكيد بأنه يستحيل أن يخدعه، وبينهما أربعين شهرا من العلاقات الأخوية في الجبال[3].

---

[1] Lettre du commandant Azzedine au colonel Si M'hamed, 27 novembre 1958, in: Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, le FLN, documents et histoire , op.cit, pp 561-562

[2] Lettre du commandant Azzedine…, op.cit,p.562.

[3] Ibid.

وفي نوفمبر 1958م صرح عبر أمواج إذاعة الجزائر أن وصول الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا، والضمانات التي قدمها من خلال أفعاله وتصريحاته، وخاصة خطابه الأخير بقسنطينة، في إشارة منه إلى خطاب 03 أكتوبر 1958م، يسمح له أن يصرح رسميا بأن استمرار الكفاح لا معنى له وهو يسبب معاناة هائلة للجزائر من دون فائدة، ثم عبر عن أسفه إزاء عدم رغبة المسؤولين في الخارج في فهم كلام الجنرال ديغول، وعن اعتقاده بضرورة مبادرة المسؤولين في الداخل بهذه الاتصالات بدلا عنهم[1].

ثم أعلن أنه سيكرس جهده لوقف ما سماها حرب الإخوة، ولبناء الجزائر الجديدة، تلك التي يريدها الجنرال ديغول، وأكد في الأخير أن الكلمات التي صرح بها، قد جرت تحت القسم، وأنها تلزمه شخصيا وتلزم أسرته، وشرفه كمسلم، وكجندي وكإنسان[2].

وبعد هذا التصريح الذي بدا فيه، وكأنه تبنى فيه حرفيا تصورات الجنرال ديغول لحل الأزمة الجزائرية، أطلق سراحه في الجبل بعد أن قدم ضمانات للسلطات الفرنسية بأنه سيعود بالنتائج المرجوة، وهي إقناع قيادة الولاية الرابعة بالقبول بعرض سلم الشجعان، فقام بثلاث رحلات إلى معاقل الولاية الرابعة، حيث أطلع قيادتها على حقيقة ما جرى له، وأقنع السلطات الفرنسية بضرورة التعبير عن حسن نواياها اتجاه الثوار، من خلال السماح له بتزويد رفقائه القدامى بالمئونة، مكافئة لهم على الاستعداد الذي أبدوه للقبول بسلم الشجعان، فسمحت له في كل مرة ينتقل فيها إلى الجبل بنقل حمولة شاحنة من الأطعمة والألبسة إليهم[3].

وأخيرا، قرر الرائد عز الدين في المرة الثالثة عدم العودة إلى مدينة الجزائر، والالتحاق من جديد بزملائه، رغم أن النقيب ماريون (Marion) هدده صراحة بقتل كل أفراد عائلته بعد أن مكنه من زيارة عائلته، فقال له: "عز الدين أنت تحب عائلتك، ستذهب إلى الجبل، فلتدرك جيدا أنك إذا لم تعد، فإن عائلة الزراري كلها، ستتم تصفيتها، وستمحى من الوجود"، وأكد عز الدين أن تظاهره بقبول سلم الشجعان مجرد مناورة اضطر للقيام بها من أجل التملص من العدو[4].

---

[1] Déclaration enregistrée du commandant Azzedine, 30 novembre 1958, In, Op.cit, pp. 562-563.

[2] Yves Courrière: la guerre d'Algérie, l'heure des colonels, op.cit, p 384.

[3] Ibid, p 383.

[4] شريط فيديو حديث الرائد عز الدين: على قناة اليوتوب.

وعلى الرغم من أن الرائد عز الدين، بفضل علاقاته وماضيه المشرف لم يتعرض للتصفية الجسدية، ولم يحاكم، رغم أجواء الشك والتصفيات الجسدية الرهيبة التي حدثت في إطار ما سمي بالمؤامرة الزرقاء (La Pleuite) في الولاية الثالثة وامتدت إلى الولاية الرابعة، إلا أن سمعته تضررت كثيرا ولهذا قرر رفاقه تجريده من مسؤولياته وإرساله خلال شهر جانفي 1959م إلى تونس مع مجموعة الحراسة التي رافقت عمر أوصديق الذي كان قد عين سكرتيرا للدولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عند إنشاءها يوم 19 سبتمبر 1958م[1].

ويظهر أن الرائد عز الدين لم يتنكر لماضيه الثوري، ولم ينسى أن أخا له قد ذهب ضحية القمع الاستعماري، وأن ابنة أخيه ما تزال معتقلة بتهمة وضع قنبلة، وهي معطيات لم تعط لها مصالح المكتب الثاني الأهمية التي تستحقها لما تعاملت معه، ولهذا كانت ردود فعلها مضطربة وحادة، فقد بادرت إلى إعادة بث تصريحه المؤيد لسلم الشجعان، واتهمت قيادة الولاية الرابعة بسجنه، وبعد أن تجلت الحقيقة للجميع نددت بنفاقه وممارسته لأدوار مزدوجة حسب تعبيرها[2].

وإذا كان الرائد عز الدين لم يواجه أية مشكلة في تونس، حيث استغلت الحكومة المؤقتة وسائل دعايتها قضيته للترويج لفشل سياسة وقف إطلاق النار المحلي، وهو عنوان الحوار المطول الذي أجرته معه صحيفة المجاهد، فإن الولاية الرابعة قد ازدادت فيها الشكوك بين الجنود، إلى درجة أنها اضطرت أن توضح لهم قضية عز الدين من خلال المناشير والأوامر، خاصة وأن ضباط المصالح الخاصة الفرنسية قد دأبوا من مدة طويلة على تقديم عروض للمجاهدين لتسليم أنفسهم والانضمام إلى القوات الفرنسية من خلال المناشير، أو رسائل بعض المجاهدين الأسرى الذين تعرضوا لغسيل مخ[3]. ومع ذلك يمكن القول أن قضية الرائد عز الدين لم يكن لها تأثير ذو قيمة على تماسك موقف جهة

[1] Mohamed Teguia : l'Armée de libération nationale en Wilaya 04, op.cit, p 97.

[2] Mohamed Teguia : op.cit, p 97.

[3] El Moudjahid : n° =38, 17/03/1959, « Echec de la politique des cessez le feu local : les révélations du comandant Azzedine », tome 02, op. cit, pp. 193-196.

التحرير الوطني في مواجهة السياسة الديغولية*، وذلك لم يحل دون استمرار مساعي السلطات الفرنسية المختصة، وعلى رأسها الجنرال ديغول في محاولة تجاوز الحكومة المؤقتة، والتفاوض مع قيادات جيش التحرير الوطني في الداخل لحثها على وقف إطلاق النار، وإلقاء السلاح وفق متطلبات سلم الشجعان، وهو ما حدث مع سي صالح قائد الولاية الرابعة، وبعض معاونيه**، كما سنرى فيما يأتي:

ب- قضية الرائد سي صالح، قائد الولاية الرابعة:

كانت مبادرة صالح زعموم قائد الولاية الرابعة، وبعض رفاقه لقبول سلم الشجعان، الذي عرضه الجنرال ديغول على الثوار منذ يوم 23 أكتوبر 1958م، ولقاءه بالجنرال ديغول في قصر الإلزي من دون علم، وموافقة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، من أخطر المبادرات التي كادت تفجر وحدة الثورة، بغض النظر عن الأسباب والنوايا والمبررات التي تقف وراء هذه المبادرة.

وقد أولى الجنرال ديغول هذه المبادرة عناية خاصة، وتحدث عنها في مذكراته، فقال: "منذ شهر جوان 1960 طلب زعماء الثورة في المنطقة التي يسمونها: الولاية الرابعة، أي منطقة الجزائر، المباشرة بالمفاوضة على إيقاف القتال بالنسبة إلى ثوارهم، وقد استقدمت إلى باريس في سرية تامة واستقبلت بنفسي بالحفاوة والتكريم مندوبيهم المؤلفين من رجلين عسكريين يدعيان، سي صالح وسي لخضر، ورجل سياسي يدعى سي محمد، وبعد أن شاهدوني واستمعوا لي، أبدوا رغبتهم الملحة في الوصول إلى تسوية، وتأكيدهم من أنهم سيجذبون معهم إلى الطريق السوي معظم رفاقهم، وأعربوا رغم تحذيراتي عن قناعتهم التامة بالحصول على الموافقة الضمنية الزعماء الجبهة، وإنه لصحيح أنه بعد عدة أشهر من الذهاب والإياب والاجتماع مع الثوار وحتما بعد تدخل الجهاز الأعلى، فإن المسؤول السياسي

* عين عضوا في هيئة الأركان العامة التي شكلها المجلس الوطني للثورة في دورته سنة 1959م، ينظر: محمد حربي: جهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 211.

** ينظر لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الطبعة الثانية، الجزائر 2000، ص ص 333-344.

قد حمل بعضهم على اغتيال رفيقيه، ولكن هذه المحاولة كانت ذات تأثير بالغ على زعزعة المعنويات التي سببتها أحاديثي لدى المحاربين"[1].

أما الرائد سي لخضر بورقعة* فقد قدم تفاصيل مهمة حول هذه الوقائع، فذكر أنه تعرف على صالح زعموم سنة 1956م إثر عودة هذا الأخير من مؤتمر الصومام برفقة سي محمد بوقرة ونظرا لبطولته، ولما كان يتمتع به من ثقافة واسعة، وإتقان للغتين العربية والفرنسية ولشخصيته القوية واحترام الجميع له، أصبح عضوا في مجلس قيادة الولاية الرابعة، فأرسلته قيادة الولاية إلى الخارج في نهاية سنة 1957م لجلب الأسلحة، فشعر بالصدمة نتيجة الصراعات التي وجدها مستعرة بين قيادات الخارج، وحياة الترف التي كانوا يعيشونها، وبعد استشهاد سي محمد بوقرة جنوب المدية يوم 05 ماي 1959م أصبح سي صالح زعموم قائدا للولاية[2].

ونظرا للمشاكل العويصة التي كانت تمر بها الولاية نتيجة شغور مجلس الولاية من إطاراته والعمليات العسكرية الفرنسية الكبرى التي تعرضت لها، عقد اجتماعا لقيادة الولاية يوم 14 جانفي 1960م، كان من بين نتائجه تعيين محمد بونعامة نائبا له، وعبد الحليم خريج الكلية الحربية المصرية مسؤولا سياسيا نظرا لما كان يتمتع به من ثقافة واسعة، وسيكون لهذين المسؤولين دورا مركزيا في تحضير اللقاء الذي جمع سي صالح بالجنرال ديغول في قصر الإيليزي لاحقا.

ولقد جرى اللقاء بين سي صالح، والجنرال ديغول يوم 10جوان 1960م في ظروف عسكرية قاسية كانت تمر بها الثورة بصورة عامة، والولاية الرابعة بصورة أخص لخصها لخضر بورقعة بقوله: "إن تجربة القائد سي صالح مع القيادة العليا في الخارج كانت مريرة ومحبطة بالإضافة إلى ما عانته ولايتنا

[1] شارل ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص ص 111-112.

* ولد يوم 15 مارس 1933م بولاية المدية، التحق بالثورة عام 1956م، عين قبيل الاستقلال في مجلس قيادة الولاية الرابعة، ثم عضوا بالمجلس الوطني للثورة، شارك بعد الاستقلال في المجلس الوطني الأول، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير عقب مؤتمرها الأول سنة 1964م، وكان من أبرز معارضي جيش الحدود، ومن المؤسسين الأوائل لجبهة القوى الاشتراكية، أدخل السجن بتهمة التحالف مع الزبيري وكريم بلقاسم.

[2] لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص ص 62-64.

من عزلة عن ولايات الأطراف** ذات المنافذ إلى الأقطار المجاورة التي كان من الممكن أن تخفف علينا مرارة العزلة، بمدنا بالسلاح والذخيرة فضلا عن الحصار المضروب حولنا والذي تجاوز كل التقديرات لاسيما عند مجيء الجنرال ديغول إلى السلطة... وفصل الجماهير في محتشدات عن الثورة، واعتبار كل الأرض مناطق محرمة.. واستمرار القتال اليومي في عمليات مسح كبرى كان هدفها القضاء على جيوب الثورة... وعدم تمكين قواتنا من فرص إعادة بناء نفسها وتجديد رجالها.... لكن هذا الوضع على أهميته لم يكن هو الوحيد الذي كان يقف وراء لقاء الإليزي، وأن اللقاء لم يكن بدافع الياس والخضوع للأمر الواقع، وهو ما يبرره حديث القائد سي صالح ومواقفه اتجاه مقترحات ديغول"[1].

ولقد وجه قادة الولاية الرابعة انتقادات حادة للحكومة المؤقتة، واتهموها بتجاهل نداءات النجدة التي وجهت لها، وترك المجاهدين في الداخل يواجهون مصيرا مرعبا، ففي تقرير كتبه الرائد لخضر* يوم 22 مارس 1960م حول الولاية الرابعة ورد أن: "الهيئة العليا للثورة أصبحت جامعة للمغامرين والجهلة الطامعين الذين يستغلون معركتنا، ومن أجل تحقيق رغباتهم في الهيمنة لا يتورعون في اقتراف الجرائم، والاختطافات والفساد والمساومة"[2].

وقد أكد هذا الموقف فتحي الذيب لما قال في مذكراته: "وتؤكد مصادرنا الموثوقة افتقار المكافحين إلى السلاح والذخيرة نتيجة تراخي مسؤولي الحكومة في تهريب السلاح إلى الداخل رغم تكدس كمياته، وتعدد أنواعه المخزنة بليبيا وتونس، وكذا إهمال الحكومة في فتح الثغرات المطلوبة بمانع

** خاصة الولاية الاولى (الأوراس)

[1] لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 64.

* لخضر بوشامة: (29 سنة)، ينتمي إلى أسرة من أعيان شرشال، موظف قديم في مصلحة البريد والمواصلات، كان يتسم بالصدق والهدوء، وهو مثقف لجنة الولاية، كان بمثابة الابن العزيز للعقيد سي أمحمد، كان سياسيا متميزا، ومسلما ملتزما بتفسير مقنع للإسلام، معادي للشيوعية، كان يرى أن الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية قد اخترقت من الشيوعيين، يعتبر مهندس ما سمي بقضية سي صالح، ينظر:
Gilbert Meynier : Histoire intérieur du FLN, op. cit, p 425.

[2] Rapport du 22 mars 1960, in: Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, op.cit, pp. 563-464.

خط موريس وإبعادهم الضباط الثلاثين الذين تخرجوا من الكلية الحربية المصرية والذين دربوا على تدمير مانع خط موريس وتركهم بتونس بلا عمل"[3].

وفي يوم 15 أفريل 1960 وجه سي صالح خطابا إلى الحكومة المؤقتة جاء فيه: "نظرا لأنه يبدو أننا جعلنا بشكل نهائي الحوار الذي يدور بيننا حوار طرشان، فإننا سنرسل لكم هذا الخطاب الأخير... إنكم أوقفتم بصورة نهائية تزويدنا بالسلاح والرجال منذ 1958م.... إنكم لا تقدرون دائما وضعية الشعب وجيش التحرير الوطني، لقد بقيتم مكتوفي الأيدي أمام التدمير التدريجي لجيشنا الوطني الشعبي الحبيب"[1].

ومهما يكن من أمر، فقد قام سي صالح بإجراء اتصالات سرية خلال منتصف شهر أفريل 1960م في منطقة الونشريس مع مسؤولين فرنسيين، فالتقى في منزل الباشا آغا بوعلام بالعقيد فورنيه- فوش (Fornier Foch)، كما جرت لقاءات أخرى بعد ذلك بوساطة قاضي المدية مع مبعوثي الجنرال ديغول، وهما: برنار تريكو (Bernard Tricot)، والعقيد ماتون (Mathon).

وكانت الأوساط العسكرية الفرنسية في الجزائر تعتقد أنه يمكنها من خلال سي صالح، وأولئك الذين يقاتلون أن تمسك بالخيط الذي يؤدي إلى إضعاف جبهة التحرير الوطني.

وفي نهاية شهر ماي توصل الطرفان إلى إتفاق مبادئ على شروط سلم الشجعان الذي سيطبق على الولاية الرابعة، خاصة فيما يتعلق بإلقاء الأسلحة، وإطلاق سراح عدد كبير من الأسرى ووقف إطلاق النار والعفو[2].

وأكد الجنرال شال (Challe) في مذكراته أن الإتفاق تضمن النقاط الآتية:

- يضع "الفلاقة" -ويعني جنود جيش التحرير الوطني- أسلحتهم لدى قوات الدرك الفرنسي.

[3] فتحي الذيب: المصدر السابق، ص 399.

[1] Gilbert Meynier, histoire intérieur du FLN, op. cit, 427.

[2] Gilbert Meynier : Op.cit, p 427.

- أولئك الذين يودون العودة إلى ولاياتهم، يمكنهم فعل ذلك.
- "الخارجون عن القانون" الذين اقترفوا جرائم القانون العام يتم تسوية مصيرهم فيما بعد، بعد أن يستتب الأمن في ربوع الجزائر.
- "المتمردون" الذين يودون أن يبقوا مجتمعين، يتم تجميعهم في شكل وحدات من العمال، ويستعملون في مجال الأشغال الكبرى[1].
- لم يطلب زعماء "المتمردين" إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين، والتمسوا السماح لهم بالاتصال بتونس حتى يطلعوا المنظمة الخارجية (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) بنواياهم، ولكن الحكومة الفرنسية رفضت إقرار هذا الاتصال.

وإذا صح أن هذه هي الشروط الحقيقية للاتفاق، فإن الأمر لا يتعلق إذن باتفاق ذو أبعاد سياسية بل باستسلام مقنع، يسمح للطرف الفرنسي بأن يحدد بنفسه التدابير السياسية التي تخدم مصالحه[2].

ومهما يكن، فقد كان آخر مراحل هذه الاتصالات، لقاء 02 جوان 1960م، الذي عقد بمدينة المدية وتقرر فيه نهائيا سفر صالح زعموم إلى فرنسا يوم 09 جوان 1960 ومقابلة الجنرال ديغول بقصر الإليزي في اليوم الموالي، وهو ما تم فعلا، حيث جرى اللقاء في سرية تامة، وبدأه الجنرال ديغول بقوله*: "أريد أن أقول لكم قبل أن تبدأ الحديث أن موقفي الذي أعبر عنه هو موقف فرنسا..."، وفي أقل من ساعة واحدة تم عرض وتلخيص كل ما جاء في المفاوضات الأولية التي جرت في الجزائر، وبعد أن استمع الجميع لهذا العرض، قال ديغول: "سينظم استفتاء بشرط أن يضع المقاتلون أسلحتهم في أماكن يتم تحديدها مسبقا والاتفاق عليها بين الطرفين"[3].

---

[1] Maurice Challe : notre révolte, op. cit, p 418.

[2] محمد حريب: المصدر السابق، ص 105.

* للإطلاع على تفاصيل أوسع حول هذه المفاوضات، ينظر: Gilbert Meynier, Op.cit, pp427-428

[3] Compte rendu manuscrit de l'entrevue du 10 juin 1960, in: Gilbert Meynier, op.cit, p.428 et sa marge N=174.

ثم تدخل سي صالح وتلاه سي محمد بونعامة، ثم سي لخضر الذي أكد أنه مستعد لإ شاء "حزب وطني معتدل"، وطمأن ديغول بأن الجزائريين يتمنون أن يكون بينهم وبين فرنسا تعاونا واسعا، ولكنه أكد أنه سيكون من الصعب للغاية أن يضع الجنود أسلحتهم.

أما سي محمد، فقد تكلم عن معاناة الجنود، وعبر عن قلقه على مصير معطوبي الحرب، وضحايا العمليات العسكرية وطالب بحل وحدات الدفاع الذاتي والحركة.

وانتهى الطرفان إلى اتفاق على مبدأ تقرير المصير طبقا لشروط موضوعية، وسلمية، وأضاف سي صالح قائلا: "أرجو أن لا تعتبروا مجيئنا إلى الإيليزي موقفا انعزاليا أو معارضا لأي من رفاقنا في جيش وجبهة التحرير الوطني"[1].

ثم تلاه سي لخضر بقوله: "سنعمل من أجل الاتفاق مع باقي المسؤولين والقادة في الداخل ...وعليه لابد أن تسهلوا مهمة تنقلنا عبر مختلف الولايات"[2].

وقد وافق الجنرال ديغول على ذهابهم إلى الولاية الثالثة، والقيام باتصالات في الولايتين الأولى والثانية بغرض إقناعهم بالانضمام إلى إجراء وقف إطلاق النار، ولكنه رفض ذهابهم إلى تونس للقاء الحكومة المؤقتة، أو مقابلة بن بلا ورفاقه المسجونين في فرنسا، وأبلغ قادة الولاية الرابعة أنه سيوجه نداء إلى الحكومة المؤقتة يقترح فيه وقفا لإطلاق النار. ورد سي صالح قائلا: "إذا استمعت الحكومة المؤقتة لندائكم واستجابت لطلبكم، وهذا ما نرجوه عندها لم يعد بد لمفاوضتنا معكم، ولا حتى للقائكم لأننا لا نملك صلاحيات حوار باسم الثورة، أما إذا رفضت مقترحاتكم فإننا سنستمر من جهتنا في دفع حركة التفاوض والحوار بهدف وقف شلال الدم من الطرفين".

وهكذا انتهت المحادثات، ووقف ديغول وهو يقول: "أيها السادة أتمنى أن نلتقي مرة أخرى وعندها أتمنى أن يكون باستطاعتي أن أشد على أيديكم، أما في هذه المرة فتحيتي لكم، تحيتي لكم،

[1] لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص ص: 73-74.

[2] المصدر نفسه.

تحيتي لكم". وبعد ذلك وجه –كما تعهد بذلك– نداء إلى الحكومة المؤقتة يوم 14 جوان 1960م، جاء فيه: "إنني أتوجه مرة أخرى، باسم فرنسا إلى زعماء الثورة، فنحن بانتظارهم هنا لنجد نهاية مشرفة للقتال الذي ما زال مستمرا: تسوية مصير الأسلحة، ضمان مصير المقاتلين وبعدها سنهيئ كل شيء لكي يكون للشعب الجزائري الرأي في تهدئة الأمور، فالقرار في هذا سيكون ما يقرره هو غير أنني موقن أنه سيتبع المنطق السليم، بإقدامه على تحويل الجزائر الجزائرية إلى بلد مزدهر وأخوي، بالاتحاد مع فرنسا، وبالتعاون مع الاتحاديات الفرنسية"[1].

وكان هذا الخطاب مقدمة للقاء ميلان (Melun) بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية يوم 25 جوان 1960م، وفشل بسبب إصرار الطرف الفرنسي على ضرورة وقف إطلاق النار، ورفض أية محادثات حول الضمانات المتعلقة بتطبيق مبدأ تقرير المصير، أو مستقبل الجزائر[2].

أما سي صالح، فقد حاول إقناع العقيد محند أو الحاج، قائد الولاية الثالثة بالانضمام إلى مسعاه ولكن من دون جدوى، وسرعان ما انقلب عليه نائبه الرائد محمد بونعامة، فأمر باعتقاله، وإقالته من مهامه، وأعدم بسرعة النقباء: عبد اللطيف، لخضر، وحليم بتهمة الترتيب للقاء الإليزي وكانوا من أحسن إطارات الولاية الرابعة، وبهذا كان مصير مهندسي هذه القضية مأساويا[3].

وعلى الرغم من أن الرائد لخضر بورقعة، هو من أقنع سي محمد بالانقلاب على سي صالح وكان عنصرا رئيسيا في إحباط هذه المبادرة، إلا أنه نفى صفة الخيانة عن سي صالح ورفاقه، واعتبر أن الخطأ الذي وقعت فيه هذه القيادة، هو أنها: "ارتكبت سابقة في حق الإجماع العام للثورة... بحيث تجاوزت صلاحياتها كقيادة ولاية من بين ست ولايات أخرى، ووافقت على الالتقاء برئيس دولة تحاربنا... دون أدنى شرط، ودون إذن القيادة العامة السياسية أو العسكرية..." [4].

---

[1] CAOM, Aix-en-Provence, FRCAOM/93/4359, Section des affaires politiques, 23/09/1959 «radiotélévisée du général De Galle prononcé le 14 juin 1960».

[2] Gilbert Meynier, Histoire intérieur du FLN., op. cit, p 428

[3] Rédha Malek, op.cit, p.64.

[4] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص 79-80.

وفي 20 أوت 1960م كان الأمر في الولاية الرابعة قد استتب لسلطة سي محمد (جيلالي بونعامة) فوجه أمرا عاما للثوار في ولايته، وأرسل نسخة منه إلى قيادة الأركان بتونس، أكد فيه أن الولاية الرابعة قد خرجت منتصرة من وضعية خطيرة نتجت عن ما سماه تسيبا إجراميا، وعدم تنفيذ الأوامر، وإهمال مراقبة كل فروع جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني، والجهوية، وتحويل الأموال، وهو انحراف كلي عن الطريق الذي رسمه الشهداء منذ 01 نوفمبر 1954م[1].

- **استفتاء 08 جانفي 1961م وتداعياته:**

لقد كان نجاح استفتاء 08 جانفي 1961م رهانا حاسما بنا عليه الجنرال ديغول سياسته الجزائرية لهذا كل يريد من الناخبين أن يقبلوا بكثافة على صناديق الاقتراع ويوافقوا بأغلبية مريحة على منحه سلطة تقرير المصير بالنسبة للجزائريين على أساس "الجزائر الجزائرية"، وسلطة وضع تنظيم جديد للسلطات العمومية، ولهذا نظم حملة دعائية مكثفة لصالح هذا المشروع، امتدت من 19 ديسمبر 1960م إلى غاية يوم 07 جانفي 1961م، حيث تم في فرنسا التركيز على الشعارات الآتية: "طريق المحبة"، "نعم من أجل الجزائر الجديدة"، "من أجل السلم في الجزائر"، "نعم لديغول"، في حين جرى الترويج في الجزائر لشعارات مثل "نعم لاستفتاء تقرير المصير"، "نعم من أجل السلم"، "نعم للجنرال ديغول"[2]، لكن جبهة التحرير الوطني وقفت ضد هذا الاستفتاء باعتباره مبادرة فرنسية خالصة، ومسعى أحادي الجانب، ويتعارض مع مبدأ الاستقلال التام الذي قاتلت من أجله منذ 01 نوفمبر 1954م، ولهذا قامت بحملة مكثفة ضده، ففي أحد مناشيرها اعتبرت أن: "شعبنا قاطع منذ 01 نوفمبر 1954م كل الانتخابات التي نظمها العدو، الذي يبدو أنه نسي هذه الحقيقة، ولهذا فلنتكفل بتذكيره بها يوم 08 جانفي 1961م، بتجاهل هذا الاستفتاء"، ولما اطلعت مع مصالح الاستخبارات التابعة للجيش الفرنسي على محتوى هذا المنشور، قرر عدد كبير من ضباطه بذل

[1] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص 79-80.

[2] CAOM, Aix-en- Provence, FM, 93/443 (communication en 2021), direction général du gouvernement en Algérie, direction d'information, Alger : 22/12/1960/ secret.

قصارى جهودهم –مثل ما جرى في استفتاء 1958/09/28م- من أجل إنجاح الاستفتاء، ليس لأنهم يؤمنون بغرضه الذي حدده الجنرال ديغول، وإنما من أجل إحباط مسعى جبهة التحرير الوطني في جعل السكان المسلمين يقاطعونه بكثافة*.

ولقد اعتبر السيد لتان ألبرت بول (Lentin Albert Paul) أن جبهة التحرير قد دأبت على الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات والاستفتاءات التي نظمت في الجزائر منذ قيام الجمهورية الخامسة، وحجتها أن العملية الانتخابية في ظل الاحتلال تعد باطلة، لأن الناخب يجد نفسه محروما من المناخ الذي يسمح له بالتعبير الحر عن إرادته، ولكنه يؤكد أنها المرة الأولى التي تقوم فيها جبهة التحرير بحملة نشطة وفعالة للمقاطعة، حيث نشطت خلايا المنظمة السياسية والإدارية (OPA) التابعة لها في مختلف المناطق، ووضعت خططا مفصلة ومرنة، تراعي خصوصيات كل منطقة[1].

وأكد أن كلمة السر العامة، هي عدم وضع أوراق صالحة في صناديق الاقتراع، وأن هذا الهدف يمكن تحقيقه بوسائل مختلفة جدا، وحددت ثلاثة أشكال للرفض، وهي: الامتناع عن التصويت في هدوء، أو إلغاء بطاقة الاقتراع، أو الامتناع عن الانتخاب المصحوب بمظاهرات[2].

ولما كانت جبهة التحرير حريصة على أمن وسلامة المواطنين، فقد دعت السكان المسلمين في مدن الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) خاصة لتجنب أية حوادث، أولا، لأن السكان قد أنجزوا استفتائهم خلال مظاهرات ديسمبر 1960م، حسب تعبيرها، وثانيا، لأن سلطات الاحتلال عززت احتياطاتها الأمنية في مختلف الأماكن، خاصة في المدن الكبرى، فنشرت 50.000 رجل مسلح في مدينة الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)، و25000 في مدينة وهران التي شهدت مظاهرات كذلك

---

* boite 81f/891, préfecture de police, direction des renseignements du matin, 12/12/1960, généraux, revue du presse du matin, 12/12/1960.

Lentin (Albert Paul), L'Algérie entre deux mondes- le dernier quart d'heure, René Julliard, Paris, 1963, p p 164-165.

[1] CAOM, Aix-en- Provence, FM, 93/443, op.cit, p 165.

[2] Albert PAUL Lentin, L'Algérie entre deux mondes, op.cit, p 165.

في بداية جانفي 1961م، فكانت تخشى من تعرض الجماهير الشعبية لقمع دموي جديد، ولهذا كانت تعليماتها لهذه الجماهير هي: "التزموا بيوتكم، ولا تتظاهروا، إلا إذا أتوا يبحثون عنكم ليجبروكم على المشاركة في الاستفتاء بالقوة"، كما كانت تعليماتها لسكان القرى والأرياف هي: "الامتناع عن التصويت في ظل الهدوء" لتجنب ضغط الإدارة، والجيش، أما الذين يجبرهم الجيش الفرنسي على الذهاب في شاحناته إلى صناديق الاقتراع، فقد طلبت منهم وضع بطاقتي الموافقة والرفض معا في صندوق الاقتراع، أو تمزيق البطاقة قليلا حتى يكون صوتهم لاغيا، على ألا يعرضوا أنفسهم للخطر[1].

أما خيار الامتناع عن التصويت المصحوب بمظاهرات ترفع فيها الأعلام الوطنية، فهو خاص إما بمدن يعتقد الفرنسيون أنها مضمونة، وبالتالي، من المفيد الإضرار بهيبته، وإما بمن متوسطة تتميز بضعف تركيز الجيش الفرنسي فيها، والسواد الأعظم من سكانها مسلمون[2].

وقد زار السيد لتان ألبرت بول Lentin Albert Paul مناطق مختلفة من الجزائر عشية الاستفتاء، ويوم إجراءه، وشهد أن دعوة جبهة التحرير الوطني لمقاطعة الانتخابات لقيت استجابة واسعة في أنحاء مختلفة، وذكر نماذج كثيرة من هذه المقاطعة، في منطقة القبائل، التي زارها أثناء الاستفتاء، في إطار جولة نظمتها السلطات لوفد صحفي، تحدث عن نزول الثوار من الجبال إلى القرى، وتوزيعهم لمناشير تدعو للمقاطعة، وفي بلدة فور ناسيونال (Fort National)، الأربعاء نايث إراثن حاليا، خاطبه، هو ومرافقيه أحد الإداريين قائلا: "إنهم يقاطعوننا يا سادة، وسنكون محظوظين إذا بلغ تعداد الناخبين ربع (4/1) عدد المسجلين"[3].

وتحدث عن امتناع سكان بلدة مكلة (Mekla) عن التصويت، رغم المجهودات الضخمة التي بذلها ضباط الجيش الفرنسي لإقناعهم بالمشاركة في التصويت، حيث لم يصوت من بين 7771

[1] Lentin (Albert Paul), l'Algérie entre deux mondes, op.cit, p 165.

[2] Ibid.

[3] Lentin (Albert Paul), op.cit,p.167 .

ناخب مسجل إلا 711 ناخب، وعلق على هذه الظاهرة، بقوله: "إن زمن الانتخابات في الإطار الفرنسي قد ولى، وأن سكان مكلة رفضوا دعوة أعيان الإدارة، والمنتخبين المصطنعين، وفضلوا ركوب المخاطر، وسماع تعليمات الخطباء السريين، متضامنين بذلك مع الجبل والغابة، أي مع الثوار"[1].

وأكد أن ظاهرة المقاطعة بدت عامة، وأن زميلا له كان ضمن الوفد الصحفي الذي كان يزور منطقة وهران أبلغه هاتفيا، أن تعليمات جبهة التحرير الوطني قد احترمت، وأن مقاطعة المسلمين كانت كثيفة، وأن هذا الأمر أحدث حالة طوارئ في مدينة الجزائر، حيث أن القيادة الفرنسية العليا أصيبت بالذهول أمام النتائج الأولية للتصويت، وأنها طلبت من القيادات المحلية أن تقوم بجهد إضافي "لدفع الناس بسرعة إلى التصويت بأي ثمن"، وقامت بتمديد فترة التصويت، حيث قررت غلق مكاتب الاقتراع على الساعة الثامنة ليلا، عوضا عن الساعة السادسة مساء، وتحدث كيف أن الجيش ساق الناس كقطعان الماشية بالقوة من المحتشدات، وأرغمهم تحت التهديد على التصويت بنعم، وذكر أن أحد الضباط حدثه قائلا: "لقد أجبرتهم على التصويت بنعم نكاية في جبهة التحرير الوطني، أما أنا فصوت بلا، لأنني أكره الجنرال ديغول وأرفض سياسته"[2].

ولما كانت نتائج اليوم الأول من الاستفتاء مخيبة للآمال، رغم الارتياح المزيف الذي أبداه مدير الإعلام على مستوى المفوضية العامة (Délégation général)، فقد قام الجيش بحملة دعائية مكثفة لتدارك الأمر والمشاركة في المرحلة الثانية التي تجري يوم 08 جانفي، فقد ذكر السيد لتان ألبرت بول (Lentin Albert Paul) الذي كان شاهد عيان على وقائع هذه الحملة الانتخابية في حي القصبة بمدينة الجزائر والتي تحولت إلى مهزلة حقيقية، أن ضابطا فرنسيا برتبة رائد خاطب السكان عبر مكبرات الصوت قائلا: "يا مواطني القصبة، عليكم أن تنتخبوا غدا، عليكم أن تذهبوا للتصويت غدا، ستنتخبون من أجل الأخوة بين الجماعات (Communauté)، فلتنتخبوا بكثافة، هذا ما تطلبه منكم فرنسا، وما يريده الجنرال ديغول"[3].

---

[1] Ibid, p. 170.

[2] Lentin (Albert Paul), l'Algérie entre deux mondes, op.cit,p. 170.

[3] Ibid.p 172.

ولما أعيدت قراءة هذا البيان باللغة العربية، التحق البالغون فورا بمنازلهم، ولم يبق حول القافلة الدعائية الفرنسية إلا الأطفال الذين أسمعوها كلاما نابيا في غاية الفحش، سجله المؤلف بألفاظ عربية، وحروف فرنسية، ليس ممكنا أخلاقيا ذكره في هذا المجال، رغم أنه يدل دلالة عميقة على وجود قطيعة تامة بين الغالبية العظمى من السكان المسلمين، والسلطات الاستعمارية الفرنسية، كما تعرض لوابل آخر من الشتائم، تعبر عن مشاعر الكره والاحتقار التي يكنها هؤلاء الأطفال، وهم رجال الغد لجلاديهم، فقد شتموا هذا الضابط بالكلام الآتي: "نعل بوك، وبو بوك يا رومي، يا قواد، يا طحان... كلب بن كلب"[1].

وفي منشور وزعته جبهة التحرير في مدينة الجزائر في نهاية سنة 1960، ومطلع 1961، حيت في بدايته الشهداء الذين قتلوا خلال مظاهرات ديسمبر 1960م ثم واصلت تقول: "ينبغي الآن كسب معركة الاستفتاء... فببقائك في منزلك، ستسجل بغيابك المكثف رفضك لهذه التمثيلية المضحكة التي تسمى "استفتاء"، ستطبع كذلك يوم الاثنين 09 جانفي بإضراب عام، وتأمل ودعاء، وحداد على شهدائك الأبرار، وسخط على أعمال القتل المستمرة، والاعتقالات التي أعقبت المجازر الأخيرة، في هدوء وعزة، ولكن بحماسة وإرادة سترد على نداء الواجب والشرف"[2].

وعلى الرغم من أن جبهة التحرير الوطني والمستوطنين قد أجمعوا على معارضة استفتاء تقرير المصير، ولكن لاعتبارات متناقضة، إلا أن ديغول أصر على تحقيقه، وكانت النتائج التفصيلية حسب وكالة الصحافة الفرنسية (AFF) في تقريرها الصادر في باريس يوم 14 جوان 1961 على النحو الآتي[3]:

[1] Harbi Mohamed, Meynier Gilbert : le FLN, documents et histoire ..., op.cit, p829.

[2] Ibid.p 174.

[3] CAOM, Aix- en Provence, Etat Major Général, division des renseignements «les résultats définitifs du référendum du 08 janvier 1961

– في فرنسا:

- عدد الناخبين المسجلين: 27.184408.
- عدد المصوتين: 20.791246 .
- عدد المصوتين بنعم: 15.200.073.
- عدد المصوتين بلا: 4.996,476

– في الجزائر:

- عدد الناخبين المسجلين: 4.470215
- عدد المصوتين: 2.626.689
- عدد الأصوات المعبر عنها: 2.517.515.
- عدد المصوتين بنعم: 1.747.969
- عدد المصوتين بلا: 767.546.

وإذا كانت النتائج في الوطن الأم يمكن أن تكون حقيقية على أساس أن فرنسا بلد ديمقراطي، وأن هذه النتائج تبين ارتفاع نسبة المشاركة ونسبة التأييد لشخص الجنرال ديغول، وهو ما يدل على أن المجتمع الفرنسي يثق فيه وفي سياساته، ويريد حلا للمعضلة الجزائرية، وهو ما جعله، يؤكد في مذكراته أن: نتائج الاستفتاء كانت مرضية للغاية، وأن الشعب الفرنسي قد منح مستعمرته الحرية، ومنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم، وأنه من المؤكد أنهم سيختارون الاستقلال، ولهذا اعتبر أنه لم يبق إلا تسيير القضية بحيث يتم هذا الخيار في الوقت الذي تختاره فرنسا، وتحويل بلادهم إلى دولة ذات سيادة بقرار تصدره[1].

غير أن نتائج هذا الاستفتاء في الجزائر لم تكون نزيهة، أولا، لأنها جرت في ظل الاحتلال، وكان للجيش الفرنسي دورا كبيرا في جلب السكان المسلمين بالقوة إلى صناديق الاقتراع، ولا أحد

[1] الجنرال ديغول: مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص 109.

يعرف بعد ذلك كيف تم التعامل مع أصواته إذا افترضنا أن مشاركتهم كانت بهذا الحجم، وهو أمر مستبعد، خاصة أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، أي أقل من شهر على تاريخ الاستفتاء، قد بينت أن غالبية المسلمين مع جبهة التحرير الوطني التي نادت بمقاطعة الاستفتاء ورفضت نتائجه مسبقا[1].

فهل يعقل أن يؤيده المسلمون بأغلبية ساحقة، ويرفضه المستوطنون بنسبة ثمانين من المئة (80%)، حسب تقرير سري نقلته شعبة الاستعلامات التابعة لهيئة الأركان العامة للدفاع الوطني الفرنسي، ولهذا رفضته جبهة التحرير الوطني، وأكدت أن النتائج قد جرى تزويرها، وأن الشعب الجزائري لم يكن أبدا مهتما بهذا الاستفتاء، وقد أدانه مسبقا يوم 10 و11 ديسمبر خلال مظاهراته التي عمت مختلف أنحاء الجزائر[2].

وقد زار الكاتب والصحفي الفرنسي، لتان ألبرت بول (Lentin Albert Paul) مناطق مختلفة من الجزائر خلال الاستفتاء، وشهد أن دعوة جبهة التحرير لقيت استجابة واسعة جدا من قبل الناخبين المسلمين، وأكد أن نتائج الانتخابات كانت مزورة وقدم دلائل قوية جدا ومفصلة في منا المجال[3].

أما صحيفة صدى الجزائر (Echo d'Alger)، واسعة الإطلاع، وأكبر الصحف الفرنسية الصادرة في الجزائر فأوردت أنه: "طبقا للتعليمات فإن الجيش قام في عمومه بتوجيه الاستفتاء في الأرياف نحو التصويت بنعم، وفي المدن، اتبع بشكل واسع المسلمون طوعا أو كرها أوامر جبهة التحرير الوطني بالامتناع عن التصويت، أما الأوروبيين فقد صوتوا بنعم بكل وضوح ضد سياسة لديهم حجج قوية على أنها تقود إلى المغامرة، إن لم تكن إلى الفوضى"[4].

---

[1] المصدر نفسه.

[2] CAOM, Aix- en Provence, Boîte 81f/346, Etat Major Général, division des renseignements, documents n°=435et 436.

[3] Lentin Albert Paul : op.cit, pp. 164,192.

[4] CAOM, Aix- en Provence, Boîte 81f/346, Etat Major Général, division des Renseignements, Agence de France presse.

وقد أكد آجرون (Ageron) أن الغالبية العظمى من المسلمين استجابوا لدعوة الحكومة المؤقتة لمقاطعة الانتخابات[1]، حيث تراوحت نسبة المقاطعة في مدينة الجزائر بين 89، و95 % من مجموع الناخبين المسلمين، وهي نتيجة صدمت ديغول، وعبر عنها بقوله: "لقد عرضت الشراكة ضمنيا على الجزائريين، ولكن لم يجد 100/01 من السكان المسلمين في وهران والجزائر، و50/1 من مسلمي قسنطينة أن هذا الأمر يهمهم... حسنا، فليأخذهم الشيطان"[2].

كما أن الدول الفاعلة في الشأن الجزائري، رأت أن نتائج الاستفتاء توفر فرصة ضرورية وأكيد لفتح باب المفاوضات بين الحكومة الفرنسية، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد علق وزير خارجية تونس، السيد مصمودي على نتائج الاستفتاء بقوله: "إننا نعتبر أنه كان هناك استفتاءين، أحدهما في فرنسا، والآخر في الجزائر، أما الأول فقد حدد محاور فرنسا، وسنرى ما إذا كانت فرنسا ستجد ذريعة للفرار من التفاوض الصادق مع الحكومة المؤقتة"[3].

أما وزير الإعلام المغربي، فقال في تصريح له أن: "الفرنسيين منحوا ديغول إمضاء على بياض لحل المشكلة الجزائرية، أما رفض الجزائريين المشاركة فيه، فهو دليل جديد على إخلاصهم للحكومة المؤقتة، ولهذا فلدينا الآن شريكين، كل واحد منهما قويا بالثقة التي منحها له مواطنوه، فلم يبق أمامهما إلا تسوية المشكلة طبقا لميثاق الأمم المتحدة"[4].

كما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية (AFP) الموقف الأمريكي الذي عبر عنه الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوم 10 جانفي 1961م، ومما جاء فيه أن: "الولايات المتحدة تأمل الآن في أن تكون الأطراف المعنية بإيجاد حل للمشكلة الجزائرية قادرة على الالتقاء .... إن الولايات

---

1 Ageron Ch.-R : l'Algérie algérienne de Napoléon 03 à De Gaullo, op.cit, p 250.

2 Louis Terrenoire, De Gaulle et l'Algérie, témoignage pour l'histoire, Paris, 1964, p.237.

3 CAOM, Aix- en Provence, Boîte 81f/346, Etat Major Général, division des renseignements, documents n°=436.

4 CAOM, Aix- en Provence, Boîte 81f/346, Etat Major Général, division des renseignements, Agence France presse.

المتحدة مرتاحة للغاية للدعم المثير الذي منحته فرنسا لسياسة ديغول التي تنص على منح الجزائر حقها في تقرير مصيرها"[1]. ولهذا اقتنع الجنرال ديغول نفسه، أنه لا معنى لأي حل "لا يشارك فيه بالدرجة الأولى الذين يناضلون في سبيل الاستقلال، لأنهم أصبحوا اليوم [1961] يمثلون الأغلبية الساحقة من الجزائريين.... فيجب حمل جبهة التحرير الوطني على الاتفاق معنا، حتى إذا توقف القتال، أمكننا أن نقترح على المواطنين في كلا البلدين أن يقرروا بتصويتهم إنشاء الجزائر المستقلة، وإحداث نظام تعاقدي (Association) لعلاقاتها مع فرنسا[2].

ونتيجة لذلك قرر الجنرال ديغول التفاوض على الاستقلال مع الحكومة المؤقتة وحدها، رغم قناعته بأن: "هذه عصابة من أشخاص عاجزين عن حكم أنفسهم، ومع ذلك يعتقدون أنهم قادرين لوحدهم على حكم الجزائر"[3]، خاصة أن القوة الثالثة البديلة لجبهة التحرير الوطني لم تظهر رغم تشكيل لجان المنتخبين المسلمين، كما أن الحركة الوطنية بقيادة مصالي الحاج قد انهارت، ولم يعد بين يده بدائل يمكن أن يهدد بها جبهة التحرير الوطني، ولهذا أخطر الشعب الفرنسي في مؤتمر صحفي عقده يوم 11 أفريل 1961م، بأنه: "...إذا أراد سكان الجزائر قطيعة مع فرنسا فلن يعارض رغبتهم"، ولكنه أكد في هذه الحالة أنه سيوقف المجهودات التنموية التي تبذلها فرنسا في الجزائر، وسيدعو رؤوس الأموال الفرنسية إلى مغادرتها، وهدد بتقسيم الجزائر لإقامة مناطق خاصة بالمستوطنين والمسلمين الذين يصرون على البقاء فرنسيين، حيث يتم تجميعهم فيها وتضمن لهم فرنسا الحماية. ولكنه أكد أنه يفضل حلا للمعضلة الجزائرية، يكون: "نتيجة اتفاق مسبق بين الحكومة الفرنسية ومختلف العناصر السياسية الجزائرية وخاصة الثوار، وستكون فرنسا، من دون شك مستعدة لتقديم الدعم الاقتصادي والإداري والمالي، والثقافي والعسكري، والتقني للدولة المتوسطية الفتية، بشرط أن

[1] Ibid, Etat Major Général, division des renseignements, document, N°-436

[2] الجنرال ديغول: مذكرات الأمل-التجديد، مصدر سابق، ص 110.

[3] Charles Rebert Ageron, l'Algérie Algérienne...., op.cit, p.250.

يتم ضمان التعاون الوثيق (organique) بين مختلف المجموعات التي تشكل سكان الجزائر، ونظام تفضيلي للتبادل الاقتصادي والثقافي، والقواعد والتسهيلات الضرورية لدفاعنا"[1].

وقد تسبب هذا الخطاب في أخطر محاولة انقلابية في تاريخ فرنسا يوم 22 أفريل 1961م، ففي الساعات الأولى من ذلك اليوم توجه الجنرال شال الذي كان قد طلب خلال شهر جانفي 1961م إحالته على التقاعد لمعارضته السياسية الجزائرية للحكومة –سرا على متن طائرة عسكرية إلى مدينة الجزائر، فاستولى على السلطة[2]، ونفذ ما كان قد هيأه العقداء: آرغو (Argoud)، وبروازا (Bourwaza)، وغارد (Gardy)، وغودار (Godard)، وأصبحت تحت إمرته عدة كتائب من المظليين، مما سمح له بإلقاء القبض على المندوب العام جان موران (Jean Mouron)، والقائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، الجنرال غامبيز (Gambiez)، وقائد منطقة الجزائر، الجنرال فيزينة (Vézinet)، وقائد الشرطة ريني جانان، والوزير روبير بيرون الذي كان يقوم بجولة تفتيشية وتم الاستيلاء على أهم الأبنية الحكومية، وانضم إلى حركة التمرد الجنرالان زيلر (Zeller)، وجوهو(Jouhaud)، والتحق بهما الجنرال صالان (Salan)، وكون شال مع هؤلاء الثلاثة مجلسا إداريا تولى إعلان الأحكام العرفية، ومنح نفسه جميع اختصاصات الحكومة[3].

وبرر الجنرال شال حركته في كلمة وجهها إلى القوات الفرنسية، ومما جاء فيها: "إنني في مدينة الجزائر مع الجنرالين جوهو، وزيلر، وعلى اتصال مع الجنرال صالان من أجل الوفاء لقسمنا، قسم الجيش للحفاظ على الجزائر، حتى لا يكون قتلانا قد ماتوا من أجل لا شيء"[4].

وأضاف يقول: "إن حكومة ضياع علمتنا بالتتابع: الجزائر الفرنسية، الجزائر في فرنسا، الجزائر الجزائرية، الجزائر المستقلة الشريكة مع فرنسا، إنها تستعد الآن لتسليم الجزائر بشكل نهائي للسلسة

[1] Charles Rebert Ageron, l'Algérie Algérienne…., op.cit, p.251.

[2] Peyrefitte, op cit, p 205.

[3] الجنرال ديغول: مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص ص 118-119.

[4] Pierre -Albert Lambert, fin inattendue d'une révolte, in: Yves Courriere, la guerre d'Algérie, tome 09, p.2701.

الخارجية للتمرد... هل يجب علينا أن نتخلى عن إخواننا المسلمين والأوروبيين وعن إطاراتنا، وجنودنا، وأعواننا المسلمين، ونتركهم عرضة لانتقام المتمردين؟..". وأكد في الأخير أن حركته شرعية، وتدخل ضمن المهام التي خولها الدستور للمؤسسة العسكرية، فالجيش قبل كل شيء في خدمة فرنسا، ومكلف بالحفاظ على وحدتها الترابية[1].

وفي تصريح آخر بثته إذاعة فرنسا أكد شال أن: "الجيش تدخل من أجل إنقاذ الجزائر من استعباد المتمردين، وتسليم الجزائر التي أعيد لها السلم إلى فرنسا، في هذا المجال، أنا الجنرال شال، سأذهب حتى النهاية.... أحد العسكريون السلطة من أجل إنقاذ الوطن الأم من الخطر الشيوعي الذي يهدده، وتوطيد دعائم السلم الحقيقي في الجزائر"[2]، ولذلك أعلن أن: "الأشخاص الذين اشتركوا مباشرة في مشروع التخلي عن الجرائر والصحراء سيحالون على محكمة عسكرية أنشأت للنظر في الجرائم التي ارتكبوها ضد أمن الدولة"، ولقد أدرك الجنرال ديغول خطورة هذا التمرد، فقال في مذكراته: "... لم أتجاهل أن هذه المحاولة الجامحة قد تحظى في الجزائر بالنجاح في بادئ الأمر، وكنت أتوقع أن يحملها التيار على إرسال حملة إلى باريس. وقد تتمكن من القضاء على السلطة بمؤازرة بعض المتمردين النشطين دون أن تحرك جماهير الشعب ساكنا، ولذلك قررت القضاء على الانشقاق دون مساومة أو تأخر، والعمل بكل جزم وقوة على دعم شرعية رئاستي بغية حمل الشعب على الوقوف إلى جانب القانون، وإرغام الجيش على الطاعة والانضباط"[3].

وكان أول قرار في هذا المجال، إعلان مجلس الوزراء الذي انعقد مساء يوم 22 أفريل 1961م حالة الطوارئ، وأحال زعماء التمرد على محكمة عسكرية ولم يخفي ديغول نيته في اللجوء إلى المادة السادسة عشر من الدستور لفرض الأحكام العرفية إن اقتضى الأمر ذلك، وهو ما حدث فعلا في اليوم الموالي (23 أفريل) بعد استشارة رؤساء مجلس الشيوخ، والجمعية الوطنية والمجلس الدستوري،

---

[1] Ageron. Ch : op. cit, p 250.

[2] Idem.

[3] الجنرال ديغول: مذكرات الأمل – التجديد، مصدر سابق، ص 119.

وارتدى لباسه العسكري، ووجه خطابا إلى الأمة عبر الإذاعة والتلفزيون ومما جاء فيه: "لقد أقيمت في الجزائر سلطة ثورية عن طريق انقلاب عسكري... ولهذه السلطة طابعا خاصا، إذ يقف وراءها أربعة جنرالات متقاعدين، وتتميز بحقيقة واضحة، هي أنها تجمع بين ضباط حزبيين وطامحين، ومتعصبين.. إنها مجازفة تؤدي مباشرة إلى كارثة وطنية"[1].

ثم وجه أمرا صارما، جاء فيه: "باسم فرنسا آمر باستعمال كل الوسائل، أقول كل الوسائل لقطع الطريق على هؤلاء الرجال في انتظار القضاء عليهم، وأحظر على كل فرنسي، وعلى كل جندي تنفيذ أي أمر من أوامرهم.... إن مستقبل هؤلاء المتمردين لن يكون سوى ما أعدته لهم صرامة القوانين"[2]، ولتأكيد عزمه على القضاء على التمرد مهما كلفه الأمر، واصل خطابه بقوله: "وفي مواجهة الشر الذي يحوم حول الوطن، والخطر الذي يحدق بالجمهورية، قررت العمل بالمادة السادسة عشر من الدستور، فابتداء من اليوم سأتخذ مباشرة، عند الضرورة جميع التدابير التي تبدو لي أن الظروف تقتضيها..... أيتها الفرنسيات أيها الفرنسيون ساعدوني"[3].

واتخذت تدابير عسكرية عاجلة، لمواجهة غزو محتمل للعاصمة باريس، يقوم به المتمردون واصطفت مختلف القوى السياسية والاجتماعية الفرنسية خلف الجنرال ديغول، واتفق المجتمع الدولي على نبذ المتردين، حيث أعلنت الحكومة السوفيتية دعمها لديغول، وعرض الرئيس الأمريكي جون كندي مساعدة الجنرال ديغول عسكريا لمواجهة الانقلابيين، ولهذا سرعان ما انهارت حركة التمرد بسرعة يوم 26 أفريل 1961م بعد أن حبست أنفاس الفرنسيين، ودفعت بهم إلى حافة الحرب الأهلية، وشكل الجنرال ديغول محكمة عسكرية عليا، أصدرت يوم 31 ماي 1961م حكما بالسجن لمدة 15 سنة مع الأشغال الشاقة ضد كل من شال وزيلر، وقد "أخذت بعين الرأفة

[1] Philippe Masson, A Paris :un Zeus tournant, in : Yves Courrière , tome, 09,p.2726.

[2] الجنرال ديغول: المصدر السابق، ص 121.

[3] Philippe Masson, A Paris:un Zeus tournant, op.cit,p.2728.

خدماتهم السابقة، وكونهم سلموا أنفسهم إلى السلطات دون إراقة الدماء، ولأن الدوافع التي حملتهم على ارتكاب ما أقدموا عليه لم تكن دنيئة القصد"[1].

ولقد أدى فشل هذه المحاولة الانقلابية الخطيرة إلى سقوط فكرة الجزائر الفرنسية نهائيا، مما مهد طريق المفاوضات الجدية بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية والتي أدت إلى استقلال الجزائر.

وبالتوازي، والتكامل مع هذه المبادرات السياسية، التي كان هدفها تجسيد فكرة "الجزائر الجزائرية" على أرض الواقع، قام الجنرال ديغول بمبادرات اقتصادية واجتماعية –ذات أهداف سياسية– لفائدة المسلمين الجزائريين، وهو ما تضمنه مشروع قسنطينة الذي أعلن عنه يوم 03 أكتوبر 1958م، من قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري[2]، وهو ما سأعالجه فيما يأتي.

[1] محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 540.

[2] الجنرال ديغول، مذكرات الأمل – التجديد، مصدر سابق، ص 125.

المبحث الثاني: التدابير الاقتصادية والاجتماعية للجنرال ديغول و آثارها في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى)

مشروع قسنطينة و آثاره في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى):

في الوقت الذي كان فيه المستوطنين يرفضون مبدئيا أي تسوية مع جبهة التحرير الوطني، ويتمسكون بضرورة تحقيق نصر عسكري ساحق عليها، يجعل فرنسا في موقف قوة يسمح لها بترتيب أوضاع الجزائر بشكل يحفظ مصالحهم، ويبقي الجزائر فرنسية.

أما الأوساط الإدارية والسياسية الفرنسية في الجزائر، فقد اعتبرت بأن الإصلاح الاقتصادي لم يشكل الضمانة القوية التي كانوا ينتظرونها بفعل غياب كلمة الإدماج، مما سيمنح جبهة التحرير الوطني سلاحا جديدا.

إلا أن المسلمين من دعاة الإصلاح عبروا عن ارتياحهم العميق للوعود الاقتصادية والاجتماعية، ولكنهم انتقدوا المبالغة في تمثيل الأوروبيين، كما اعتبر أن البرجوازية الجزائرية قد اتخذت موقفا انتهازيا فهي وإن كانت حضرت بقوة بالأمس للاستماع إلى خطاب ديغول –حسب تعبير التقرير– فإنه من الصعب تحديد مواقفها الحقيقية التي ستتضح فقط لما تعرف حجم المنافع والعقبات التي ستمثلها لها الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

الخطوط العريضة لمشروع قسنطينة ومصادر تمويله:

لتجسيد مشروع قسنطينة على أرض الواقع، قررت الحكومة الفرنسية إنشاء مجلس أعلى لهذا المشروع يتشكل من خمسة وأربعين (45) عضو، يمثل خمسة عشر (15) عضوا من بينهم الوطن الأم، أما الجزائر فيمثلها ثمانية وعشرون (28) عضوا (14 أوروبيا، و14 مسلما)[2].

[1] CAOM, Aix-en-Provence, boîte 81f/347«conférence de presse de Me Delouvrier ,délégué général du gouvernement à la suite des travaux du conseil supérieur /10 février 1959.

[2] Ibid.

وفي يوم 01 نوفمبر 1958م نشر مرسوم في الجريدة الرسمية الفرنسية تم بموجبه إنشاء مديرية للمخطط وللدراسات الاقتصادية لدى المفوضية العامة للحكومة في الجزائر، ووضعت تحت سلطة الأمين العام للإدارة في الجزائر، وكلفت بالمهام الآتية:

1-ترقية وإعداد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، طبقا للتعليمات الموجهة من رئيس المجلس (رئيس الحكومة) إلى المفوض العام للحكومة في الجزائر.

2-متابعة تنفيذ المخطط الخماسي والبرامج السنوية المقررة من قبل الحكومة، ولهذا الغرض تراقب المديرية مشاريع الاستثمار التي ستستفيد، بأي شكل من أشكال من دعم الدولة والجزائر، وكل شخص معنوي، ومدى تطابقها مع مخطط قسنطينة والبرامج السنوية[1].

ولقد حدد المفوض العام للحكومة السيد وولوفريه (Delouvrier) الأوراق الرابحة لمشروع قسنطينة في ثلاث نقاط أساسية هي:

- الدعم الفرنسي غير المشروط الذي تبلغ قيمته السنوية 100 مليار فرنك.
- الثروة الصحراوية، ويقصد بها البترول والغاز.
- إرادة الجزائريين في إنجاح هذا المشروع ما دام يصب في مصلحتهم[2].

ولقد اعتبر الخبراء الذين أنجزوا مخطط قسنطينة أن التطور الاقتصادي للجزائر هو قبل كل شيء ضرورة اجتماعية، لأن سكانها يزداد عددهم كل سنة بـ 250.000 نسمة، كما أن مستوى معيشتهم ضعيف للغاية، فإلى جانب قطاع حديث وحضري يوفر مستوى معيشي مشابه لما هو سائد في أوروبا، ويسيطر عليه الأوروبيون، يوجد قطاع اقتصادي تقليدي يضمن معيشة أربعة أخماس

[1] Agence économique, financière, lundi, 01er décembre 1958, 108, rue de Richelieu, Paris 02 « d'oeuvre française dans les départements algériens ».

[2] CAOM, Aix-en-Provence, boîte 81f/347«discours de M" Delouvrier, délégué général du gouvernement à l'ouverture du conseil supérieur /10 février 1959.

(5/4) سكان الجزائر، أي السكان المسلمون، بمتوسط دخل سنوي للفرد الواحد لا يتجاوز ثلاثين ألف (30.000) فرنك فرنسي.

وفي دراسة أنجزها فريق عمل لدى وزارة الجزائر بعنوان "آفاق عشرية التنمية الاقتصادية للجزائر" تم تحديد الأهداف التي يرام تحقيقها بواسطة هذه السياسة فيما يلي:

- نمو ثابت لمستوى المعيشة يساوي 05% في كل السنوات، وإذا أخذ بعين الاعتبار النمو السكاني، فستكون نسبة النمو الاقتصادي الخام 7.5%.
- خلق 8750.000 منصب شغل منتج خلال عشر سنوات في القطاعات غير الزراعية، مع التركيز سياسة التصنيع[1].

وأكدت اللجنة أن المشروع الخماسي (1959-1963) الذي أعلن عنه الجنرال ديغول سيكون بمثابة المرحلة الأولى لتحقيق هذه الأهداف.

ويهدف مشروع إلى إنجاز تحول عميق في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا التطور ستكون القطاعات الأساسية المستهدفة هي:

- تنمية الإنتاج وقدرات التشغيل.
- تنمية نسبة التمدرس.
- تنمية وتحسين قطاع السكن[2].

أما بالنسبة لتنمية الإنتاج وقدرات التشغيل، فيجب حسب ما تضمنه المخطط خلق 400.000 منصب شغل خلال فترة (1959-1963)، وإذا أضفنا الفرص التي تتيحها هجرة العمال إلى الوطن الأم بوتيرة 20.000 كل سنة، حسب تقديرات المحافظة العامة لمشروع قسنطينة،

[1] Agence économique, financière, lundi, 01er décembre 1958, op. cit.

[2] CAOM, Aix-en-Provence, boîte 81f/347, op. cit.

سيبلغ عدد مناصب الشغل الجديدة 500.000 منصب، وسيتم تحقيق ذلك -بالأساس- بواسطة القطاعات غير الزراعية، وهي: الصناعات التحويلية، البناء والأشغال العمومية، الخدمات[1].

ويمكن تقدير عدد مناصب الشغل الجديدة التي سيتم خلقها خلال خمس سنوات، على النحو الآتي حسب القطاعات:

1. **القطاعات غير الزراعية: -البناء والأشغال العمومية**:150.000 منصبا، أي ما نسبته 37% من مجموع مناصب الشغل المستحدثة.
   - الصناعات المختلفة: 80.000 منصب، أي ما يعادل 20% من المناصب الجديدة.
   - النقل والتجارة والخدمات: 100.000 منصبا، ما يمثل 25% من مجموع المناصب[2].

وبهذا يفترض أن توفر هذه القطاعات حوالي 330,000 منصب جديد، ما يمثل نسبة 82% من مجموع مناصب الشغل التي سيتم استحداثها، مما يدل على أن الرهان يتمثل في تغيير نمط حياة السكان المسلمين الذين ظلوا يعتمدون على القطاع الزراعي التقليدي كمصدر رزق أساسي.

وفي المجال الزراعي: توقع الخبراء الذين حرروا هذا المشروع أن يوفر هذا القطاع 70.000 منصب شعل، أي ما يعادل 17% من مجموع مناصب الشغل المزمع خلقها، وستكون هذه المناصب الجديدة موزعة بالتساوي بين العالم الريفي، والقطاع الحضري[3].

وبعد ذلك تطرق محررو المشروع إلى تحليل القطاع الزراعي التقليدي، فقدروا أنه يوظف 1600.000 عامل، ولكن العمل المنجز لا يتجاوز متوسطه 100 يوم في السنة*، ولهذا اعتبروا أن

[1] CAOM ex en provence. BN°81.opcit.

[2] Agence économique, financière, lundi, 01er décembre 1958, op. cit.

[3] Ibid.

* كان هذا القطاع يعتمد بالأساس -إلى جانب حرفة الرعي- على زراعة الحبوب (القمح والشعير) التي تستهلك عمليتي زرعها، وجني المحصول مدة 3 أشهر تقريبا، وتتميز بمردودية ضعيفة جدا، نتيجة رداءة التربة، وبدائية المناهج والوسائل الزراعية، مما جعل الغالبية العظمى من الفلاحين يعيشون تحت عتبة الفقر.

الجهد الذي يمثل أولوية هو حث السكان على تكريس الأيام الأخرى للعمل على تحسين إطار الحياة الريفية، سواء بشكل فردي أو جماعي، وهو استثمار سيؤدي إلى ارتفاع هام في حجم الإنتاج، مما سيسمح بنمو القدرات الاستهلاكية الذاتية، وهو ما سيشكل عاملا جوهريا في رفع مستوى معيشة الفلاحين[1].

وتحدث المشروع عن الإصلاح الزراعي*، فأكد أنه يستهدف في النهاية استبدال الملكيات الكبرى بمستثمرات عائلية صغيرة، ذات تجهيزات جيدة، ومؤطرة من قبل صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الريفي (Caisse d'accession a la propriété et l'exploitation rurale)، وبهذا يسمح الإصلاح الزراعي بنمو عالم الشغل، وقطاع الإنتاج الذي سيوجه جزء كبير منه نحو الاستهلاك العائلي للمستثمر.

وتضمن المشروع توزيع 250.000 هكتار على صغار المزارعين المسلمين في غضون 05 سنوات، حيث اشترت الدولة قبل نهاية عام 1958م حوالي 110.000 هكتار، منها الملكيات الكبرى التي بحوزة الشركة الجزائرية (Compagnie Algérienne)** . وستتم المرحلة الأولى من توزيع هذه الأراضي خلال شهر ديسمبر 1958م، وجانفي 1959م[2].

---

[1] CAOM, Aix-en-Provence, boîte 81f/347, op. cit.

* كانت مسألة تحقيق إصلاح زراعي لتحسين ظروف حياة الفلاح الجزائري من المطالب الأساسية المستعجلة التي كانت محل إجماع الحركة الوطنية، ولهذا تضمن البيان الجزائري الصادر في فيفري 1943م هذا المطلب.خلال الثمانينات من القرن التاسع عشر، منحت السلطات الاستعمارية هذه الشركة 100.000 هكتار من الأراضي المصادرة من الفلاحين الجزائريين، فقامت هذه الشركة بإعادة تأجيرها لملاكها الأصليين الذي نزعت منهم، أو تشغيلهم كخماسية، ينظر: رمضان بورغدة، الجزائريون والعدالة الفرنسية بعمالة قسنطينة خلال القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر غير منشورة، نوقشت بجامعة قسنطينة سنة 2000، ص 217.

** خلال الثمانينات من القرن التاسع عشر، منحت السلطات الاستعمارية هذه الشركة 100.000 هكتار من الأراضي المصادرة من الفلاحين الجزائريين، فقامت هذه الشركة بإعادة تأجيرها لملاكها الأصليين الذي نزعت منهم، أو تشغيلهم كخماسية، ينظر: رمضان بورغدة، الجزائريون والعدالة الفرنسية بعمالة قسنطينة خلال القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر غير منشورة، نوقشت بجامعة قسنطينة سنة 2000، ص 217.

[2] CAOM, Aix-en-Provence, boîte 81f/347, op. cit.

أما المئة والأربعون ألف (140.000) هكتار الأخرى التي ستهيئ وتوزع فيما بعد، فتشمل 20.000 هكتار مسقية، و120.000 هكتار غير مسقية، ولكنها صالحة لزراعة الحبوب.

وستمكن هذه العملية في نهايتها من توفير مصدر رزق قار لحوالي 10.000 عائلة مسلمة.

أما في مجال التعليم، الذي كان يتميز بارتفاع نسبة الأمية بشكل كبير للغاية في أوساط السكان المسلمين، فقد أكد مشروع قسنطينة من جديد هدف تحقيق التمدرس الكلي لأطفال الجزائر في غضون ثماني سنوات، وهو هدف نص عليه الأمر(Ordonnance) الصادر يوم 20 أوت 1958م[1].

فقد تقرر استحداث 1800 منصب مالي كل سنة، خاص بمعلمي الطور الابتدائي لمدة ثماني سنوات متعاقبة*، وبناء 2025 مقر يستعمل كحجرات دراسية، واستقبال 4650 تلميذ إضافي في التعليم الابتدائي العالي، وتعليم الدرجة الثانية، كما سيستقبل قطاع التعليم التقني والمهني 3550 تلميذ إضافي. وسيتم ضمان مكافحة الأمية من خلال توسيع المراكز الاجتماعية للتربية القاعدية التي سمحت بعد بالحصول على نتائج جديرة بالاهتمام، حيث سينتقل عددها من 35 مركز سنة 1958م إلى 700 مركز سنة 1966م[2].

أما في مجال السكن، فقد حاول مشروع قسنطينة تحسين ظروف المسلمين في هذا المجال الاجتماعي الحيوي، وهي أوضاع كانت سيئة للغاية، ولا مجال حتى لمقارنتها بإسطبلات تربية الحيوانات التي كان يملكها المستوطنون الأوروبيون في الجزائر، وإذا كانت السلطات الاستعمارية قد

---

[1] CAOM, Aix-en-Provence, boîte 81f/347, op. cit.

* بلغ مجموع المعلمين 14000 معلم مدني، ولمواجهة العجز سخر كذلك 1000 عسكري لأداء هذه المهمة.

Entreprise (Hebdo),N°=031, du 26/09/1959, un interview exclusive de Paul Delouvrier « en tout état de cause, il faudra réussir le plan de Constantine » .

[2] Mahfoud Kaddache : **histoire du nationalisme Algérien**, tome 02, annexe N°=02 «contraventions spéciales à l'indigénat relevant de la compétence des juges de paix», op. cit. p. 888.

بنت للمستوطنين قرى استيطانية حديثة جدا على النمط الأوروبي، فهذا لم يحدث بالنسبة للمسلمين الذين ظلوا يعيشون إما في أكواخ حقيرة مبنية بالحجارة، ومغطاة بنبات الديس، كما هو حال سكان منطقة التل، أو خيام من الصوف بالنسبة للمناطق الداخلية والصحراء، وحرم السكان المسلمون حتى من أغصان الأشجار لبناء أكواخهم، حيث كان حراس الغابات يسلطون عليهم غرامات باهظة، ولهذا حاول مشروع قسنطينة تدارك ما يمكن تداركه في هذا المجال، خاصة أن السياسة السكنية تشكل، إلى جانب سياسة التمدرس والتربية القاعدية (محو الأمية) عاملا جوهريا في تطور الجماهير المسلمة، وهي شرط أولي لكل تحسين في مستواهم المعيشي[1].

وزيادة على ذلك، فإن بناء السكنات سيلعب دورا أساسيا في الانطلاقة الاقتصادية، لأنه إذا تحرك قطاع البناء يتحرك الاقتصاد برمته.

وفي هذا الإطار تقرر في غضون خمس سنوات (1959-1963م) بناء 200.000 وحدة سكنية لفائدة 1000.000 شخص، و735.000 وحدة سكنية لفائدة 3.500.000 شخص خلال عشر سنوات، على أن يتركز الجهد بالأساس على السكن الريفي، من خلال استعمال صيغ اقتصادية، توفر في الوقت نفسه عدد كبير من مناصب الشغل.

ونص المشروع على أن ينصب دعم الدولة على تقديم العتاد، وضمان التأطير للمستفيدين الذين يوفرون بأنفسهم اليد العاملة، وبهذه الطريقة يمكن بناء 100.000 شقة سكنية خلال خمس سنوات، أي بمتوسط 20.000 وحدة سكنية كل سنة[2].

وفيما يتعلق بالوسائل التي ستجند من أجل إنجاح المشروع، فقد أكد واضعو المشروع أنه يعتمد على الجهد المالي، وعلى طريقة استعماله، وفاعلية هذا الجهد تقتضي الانضمام الفعال للجماهير للعمل الجماعي الذي تخضع له ترقيتهم الاجتماعية، كما أن تحقيق المشروع يتطلب استثمار عمومي

[1] Mahfoud Kaddache: op. cit. p. 888.

[2] CAOM, Aix-en-Provence, boîte 81f/347, op. cit.

وخاص، يبلغ في مجموعه 2000 مليار فرنك، حيث ستنتقل وتيرة الاستثمار السنوية من 270 مليار سنة 1958م، إلى 500 مليار فرنك سنة 1963م[3].

وعلى العموم، فإن المخطط التقريبي للتمويل المالي سنة 1958م، سيكون على النحو الآتي:

- **مساهمة الوطن الأم:** 270 مليار فرنك، وهي مساهمة تنسجم مع نتائج عمل لجنة ماسبيترول (Maspetrol) التي أوصت بأن يقدم المتروبول دعما ماليا متزايدا للجزائر ليبلغ سنة 1962م: 150 مليار فرنك، وهو السقف الأعلى، ولهذا، فإن مبلغ 730 مليار فرنك يتوافق مع هذا الاستحقاق، بعد مراجعة مكررة من أجل الأخذ بعين الاعتبار الارتفاع المتزايد للأسعار منذ سنة 1954م وتحويل الاستثمارات الخاصة بالصحراء (في مجال المحروقات) إلى ميزانية الدولة.
- **الجهد الخاص بميزانية الجزائر:** القروض المحلية للخزينة الجزائرية، الجماعات الجزائرية: 270 مليار فرنك، وهو أمر يتوافق مع جهد ضريبي مطلوب بذله من دافعي الضرائب الجزائريين لتحقيق مبدأ المساهمة الفعالة للجزائر في التنمية الخاصة بها[1].
- **المؤسسات النصف عمومية:** 100 مليار فرنك، يتم توفيرها من قبل المؤسسات الكبرى المتخصصة، وهي: الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، صندوق الودائع، القرض الوطني، القرض العقاري لفرنسا، الذين سيجندون الادخار المحلي بواسطة صناديق الادخار، وشركات التأمين.

أما الاستثمارات الخاصة التي قدرت بـ 900 مليار فرنك، فقد تم حسابها من خلال الموازنة بين القيمة الإجمالية للمدخرات الخاصة، التي يحتمل أن تبلغ خلال خمس سنوات 1600 مليار فرنك وبين المبالغ المستعملة من هذه المدخرات في العمليات الاستثمارية[2].

[3] Ibid.

[1] Mahfoud Kaddache: op. cit. p. 88.

وإلى جانب هذه الاستثمارات الضخمة، أولى واضعو مشروع قسنطينة أهمية كبيرة للبترول المستخرج من أعماق الصحراء الجزائري، ليس فقط في نجاح المشروع، وإنما في رفع وتيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر وفرنسا على حد سواء، خاصة أن فرنسا تفتقر لهذه المادة الحيوية.

فقد كان الإنتاج الفرنسي من إفريقيا السوداء، ومن فرنسا نفسها تبلغ طاقته القصوى 02 مليون طن من البترول الخام، في حين أنها تستورد 24 مليون طن سنويا، منها 78% من الشرق الأوسط. ولهذا، فإن حقل حاسي مسعود الذي يحتوي على احتياطي مؤكد قدره 300 مليون طن، مع إمكانية وجود 600 مليون طن كاحتياطيات إضافية، يمكن بسهولة أن يستخرج منه 14 مليون طن سنويا، أما بالنسبة للغاز الطبيعي، فإن احتياطيات حاسي الرمل تقدر بـ1800 مليار متر مكعب، وهي احتياطات ضخمة، ولهذا اعتبر الخبراء الفرنسيون أنه: "من الآن إلى [1958م] غاية 1962م يمكن أن نستجيب لحاجاتنا، وأن نستعمل الغاز الطبيعي لحل مشكلة الطاقة في الجزائر[1]".

وتنبأ تقرير رسمي آخر نمو إنتاج البترول الخام الصحراوي بشكل مطرد، حيث سينتقل من 09 ملايين طن سنة 1960 إلى 39 مليون طن سنة 1963م.

وهكذا فقد بدأت السلطات الفرنسية في تجسيد ما تضمنه مشروع قسنطينة، ابتداء من مطلع عام 1959م، وبدأت النتائج الرسمية الأولية تظهر عشية الذكرى الأولى لإعلانه، على لسان الجنرال ديغول، والسيد بول دولوفريه، المفوض العام للحكومة، الذي كانت مهمته الأساسية التي من أجلها اختاره الجنرال ديغول لتولي هذا المنصب هو إنجاح هذا المشروع، نظرا لخبرته الاقتصادية الكبيرة[2]، وهو ما سأقوم بتحليله فيما يأتي.

---

[2] Agence économique, financière, lundi, 01" décembre 1958, 108, rue de Richelieu, Paris 02 «l'oeuvre française dans les départements algériens».

[1] Jacques d'Houel, possibilités des pétroles sahariens. in: la dépêche industrielle, commerciale et agricole, journal mensuel, décembre 1958, nouvelle série, n°=65.

[2] Ibid.

تقييم مشروع قسنطينة عشية الذكرى الأولى للإعلان عنه:

في الخطاب الشهير الذي ألقاه الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959م، واعترف فيه بحق سكان الجزائر في تقرير مصيرهم وفقا لشروط محددة، أشار إلى مشروع قسنطينة، فأكد أنه سيجري انتخاب في السنة القادمة (1960م) مجالس عامة، يشكل من بين أعضاءها مجالس إدارية واقتصادية واجتماعية كبيرة، تتداول –لدى المفوضية العامة– حول تنمية الجزائر[1].

وأكد أن: "حل المشكلة الجزائرية لا يتم فقط بفرض الأمن والنظام، ومنح الناس حق تقرير مصيرهم بأنفسهم، وإنما كذلك –وخاصة– معالجة المشكلة الإنسانية، هنا يتضاعف عدد السكان كل خمسة وثلاثين سنة، فوق أرض أغلبها غير صالح للزراعة، ومحرومة من المناجم والمصانع، ومن مصادر قوية للطاقة، وثلاثة أرباعهم (4/3) يعانون من البؤس، مثل طبيعتهم فالأمر يتعلق بأن يجد الجزائريون ما يعيشون به من خلال العمل .... وأن تنتج أرضهم وباطنها أكثر وأحسن، وهذا يقتضي بذل جهد كبير من أجل التنمية الاقتصادية، والتطور الاجتماعي وهو جهد يجري الآن بذله"[2].

ووعد بأن تكون فرنسا مع انتهاء سنة 1959م قد أنفقت حوالي 200 مليار فرنك في الجزائر كاستثمارات عمومية، من دون حساب نفقات الإدارة المدنية، واستثمارات القطاع الخاص، وأنها ستنفق أكثر خلال كل سنة من السنوات القادمة حتى تحقيق مشروع قسنطينة، وتحدث عن طلب مئات المصانع –منذ عشرة أشهر– الاستقرار في الجزائر، وأن 5000 هكتار من أجود الأراضي بصدد توزيعها على مزارعين مسلمين، وأن عدد العمال الجزائريين في الوطن الأم (Métropole) ازداد بـ50.000 عامل، كما حصل 5000 مسلم على مناصب جديدة في الوظيف العمومي، وبالنسبة لاستغلال الطاقة، أكد أنه في غضون عشرة أشهر، سيصل بترول حاسي مسعود إلى ساحل بجاية، وفي غضون سنه سيصل بترول ايجله (Edjelah)*، وسيتم البدء سنة 1960م في توزيع غاز حاسي الرمل في مدينتي الجزائر ووهران، في انتظار توزيعه في مدينة عنابة، وفي غضون خمسة عشر سنة، ستكون الجزائر بلدا مزدهرا ومنتجا[3].

---

[1] Jacques Soustelle, op. cit, p 274.

[2] Jacques Soustelle, op. cit, p 274.

* حقل بترولي يقع في جنوب شرق الجزائر قرب الحدود الجزائرية الليبية،

El Moudjahid, N=36, du février 1959, la Standard oil au Sahara, tome 02, op.cit, p. 155.

[3] Jacques Soustelle, l'espérance trahie sop cit, pp 275-276.

وكشف الجنرال ديغول بعد ذلك أن مشروع قسنطينة يستهدف تحسين ظروف حياة السكان المسلمين، وهو ما سينفعهم بعد ذلك إلى القبول باستمرار الروابط العضوية مع فرنسا في إطار الجزائر الجزائرية، ويرفضون فكرة الانفصال التي اعتبرها خيارا انتحاريا، لأن من شأنها —حسب تعبيره– أن تمهد الطريق "لمعاناة رهيبة، ولفوضى سياسية شاملة ولعمليات القتل المعمم ولإقامة دكتاتورية شيوعية مقيتة، وحذر من أن فرنسا –في هذه الحالة– ستغادر الجزائر"، و"ستوقف فورا عن إنفاق الملايير من أجل قضية بلا أمل"، أي وقف تنفيذ مخطط قسنطينة.

ولما كان البترول قد ظهرت أهميته الإستراتيجية في مجهودات التنمية التي يمكن أن تقوم بها الجزائر المستقلة التي تعد جبهة التحرير الوطني ببنائها، فقد تعمد ديغول استعماله كوسيلة ضغط[1] للتأثير على خيارات الناخبين الجزائريين، حتى يمتنعوا عن التصويت لصالح الانفصال، لما يجرى الاستفتاء، فقال: "وفي هذه الحالة، ستتخذ كل الإجراءات –مهما كان الثمن– لضمان استغلال ونقل، وشحن البترول الصحراوي الذي يعتبر ثمرة جهد فرنسا، وهو يهم العالم الغربي[*]".

أما السيد **بول دولوفريه** (**Paul Delouvrier**)، فبمناسبة الذكرى الأولى لمشروع قسنطينة قدم حصيلة مفصلة حول تطبيق هذا المشروع أمام الصحافة يوم 06 أكتوبر 1959م، فتحدث في البداية عن المالي للمشروع، حيث أكد أن صندوق التجهيز استفاد سنة 1959م من 120 مليار فرنك من الميزانية، منها نسبة 11% وفرتها الجزائر، بفضل رفع المداخيل الجزائرية الضريبية

[1] محمد حربي: المصدر السابق، ص 200.

[*] Jacques Soustelle, op.cit p 276.

بنسبة 30%، وتوقع أن ترتفع الموارد المالية للصندوق سنة 1960م بنسبة تتجاوز 25% بالمقارنة مع سنة 1959م، وهو ما يسمح له بالحصول على أكثر من 150 مليار فرنك[1].

أما في مجال التصنيع، فتحدث عن تلقي السلطات الفرنسية المختصة خلال الفترة الممتدة ما بين 01 أكتوبر 1958م، و30 سبتمبر 1959م ملفات طلبات الاعتماد من 215 مؤسسة أبدت رغبتها في الاستثمار بالجزائر، فوافقت المفوضية العامة مبدئيا على 192 طلب، منها 49 طلب لخلق فروع في الجزائر لمؤسسات عاملة في فرنسا، والبقية لتوسيع فروع مؤسسات فرنسية تعمل منذ مدة في الجزائر، واعتمدت بشكل نهائي 132 طلب من بينها بقيمة استثمارية قدرها 31 مليار فرنك، يمكن أن تؤدي إلى خلق 11150 منصب شغل مباشر[2].

وأكد المفوض العام أن تصريح 16 سبتمبر 1959 م، حول تقرير المصير لم يؤد إلى تخفيض وتيرة إيداع طلبات الاعتماد[3]، وكشف أن رجال الأعمال الأجانب بدأوا يهتمون أكثر، فأكثر بالفرص والإمكانيات التي يوفرها برنامج تنمية الجزائر، وهو ما يترجمه تزايد عدد الرحلات الاستكشافية التي يقومون بها إلى الجزائر[4].

ولما كان مركب الحديد الذي يعتزم إنشاؤه في مدينة عنابة يكتسي أهمية كبيرة في استراتيجية التصنيع التي نص عليها مشروع قسنطينة، وله أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة أكد السيد دولوفريه (M^er Delouvrierm) أنه سيتم اتخاذ كل الترتيبات الضرورية (1959) من أجل بداية الأشغال قبل نهاية السنة، ويمكن في غضون 04 أو 05 سنوات إنجاز هذا المشروع، وكانت قد أنشأت الشركة العنابية للحديد (Société Bônoise de sidérurgie) في شهر جويلية

[1] Français. Attard : op. cit, p 2145.

[2] Français. Attard : op. cit, p 2145.

[3] Mahfoud Kaddache: op. cit. p. 88.

[4] CAOM, Aix-en-Provence, boîte 818/347 «le bilan du plan de Constantine selon M Delouvrier, délégué général du gouvernement qui a dressé le 05/10/1959 devant la presse à l'occasion du premier anniversaire.

1959م التي ستتكفل ببناء مركب عنابة، أما رئيسها فهو السيد فوكار (Vaucaire)، الذي هو في الوقت نفسه رئيس مؤسسات شنيدر (Schneider)، وقد عقد مؤتمرا صحفيا أكد فيه أن أول ضربة فأس إيذانا ببداية الأشغال في هذا المشروع الهام ممكن أن تتم خلال شهر أكتوبر 1959م[1].

غير أن السيد **دولوفريه** (**M Delouvrier**) الذي كان حاضرا، تدخل وخاطبه قائلا: "السيد الرئيس، إذا سمحتم أن أطرح في البداية كمقياس مبدئي أن ما يهمني شخصيا بصفتي مفوضا عاما هو الضربة الأخيرة لهذا الفأس"، في إشارة منه إلى نهاية الأشغال، فرد فوكار ضاحكا: "إذا سارت الأمور بشكل جيد، فإنه سيتم البدء في الإنتاج نهاية عام 1962م، وبداية عام 1963م"[2].

وفي مجال التشغيل، لم يقدم دولوفريه أية إحصاءات تتعلق بعدد مناصب الشغل المنجزة.

ثم تطرق بعد ذلك إلى "التنمية الفلاحية"، فتحدث عن توزيع ما بين 03 و10 هكتارات على 2500 عائلة، وأكد أن 150.000 هكتار هي بصدد التوزيع، وفي إطار برنامج الألف (1000) قرية تحدث إنجاز 160 قرية جديدة، وهو ما يسمح بترقية حياة الفلاحين، حسب تحليله.

وفي مجال السكن، أعلن دولوفريه عن بناء 11000 وحدة سكنية حضرية خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 1959م، مقابل 18000 وحدة سكنية طوال سنة 1958م، وأشار إلى قرار مباشرة الأشغال لإنجاز 45000 وحدة سكنية جديدة. أما في المناطق الريفية، فإن المئة والستينقرية* قرية التي تم إنجازها تتضمن 12000 شقة سكنية جديدة، يمكن أن توفر المأوى لـ 70.000 شخص[3].

---

[1] Français Attard: «Delouvrier: un bilan positif», in Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 06, op. cit, p 2145.

[2] Français Attard: «Delouvrier: un bilan positif», in Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 06, op. cit, p 2145.

* بدأ دولوفريه في تجسيد مشروع ألف قرية في المناطق الريفية لتعويض المحتشدات التي حشر فيها –في ظروف وحشية- السكان الذين نقلوا إليها من نواحي اعتبرت مناطق محرمة، حيث تلقى الولاة، ورؤساء الدوائر، وضباط الشعب الإدارية المتخصصة (SAS) اعتمادات مالية لتحويل هذه الغيتوهات إلى قرى حقيقية، ينظر:.Francais Attard 06,op.cit, p 2145

[3] CAOM, Aix-en-Provence, boîte 81f/347, op. cit.

وفي مجال التعليم، تحدث عن استقبال التعليم العمومي خلال سنة 1959م لـ 807000 تلميذ (في حين استوعب التعليم الخاص 36000 تلميذ)، وهو ما يمثل زيادة بحوالي 130.000 تلميذ، منهم 120,000 تلميذ في المرحلة الابتدائية، وتحققت هذه الزيادة بفعل بناء 2540 قسم جديد خلال الموسم الدراسي 1958-1959م، أي ما يعادل 07 أقسام كل يوم بالنسبة للمدارس الابتدائية، وأشار البيان إلى أفاق التمدرس بحلول سنة 1960م، فأكد أن المجهودات في هذا المجال ستغطي حاجيات ثلثي (3/2) أطفال الجزائر، وبحلول سنة 1963م ستصل نسبة التمدرس إلى 100%[1].

وفي المجال الإداري، أكد البيان الصحفي للسيد دولوفريه (M^er Delouvrier) أن دور الجيش في المجال الإداري في الوقت الحالي (1959م) مهم للغاية، لأن الشعب الإدارية المتخصصة البالغ عددها 700 شعبة، تمثل بنية تحتية إدارية قريبة جدا من السكان، ومع ذلك، فإن الإدارة المدنية قد تعزز دورها، حيث تضم 46000 موظف، مما يمثل نموا معتبرا في عدد الموظفين مقداره 20% بالمقارنة سنة 1954م، وأكد أن نسبة المسلمين من هؤلاء الموظفين في كل مراتب السلم الإداري انتقلت من 18% سنة 1954م إلى 22% سنة 1959م، أما بالنسبة للأجور، فقد اعترف السيد دولوفريه (M^er Delouvrier) أن متوسط الأجور في الجزائر سنة 1959م أقل بنسبة 30% عن متوسط الأجور في المتروبول، غير أنه قدر أن تتحقق المساواة في هذا المجال في غضون عشر (10) سنوات[2].

وبمناسبة زيارة الوزير الأول الفرنسي للجزائر السيد مشال دوبريه (M. Debré) يومي 03 و04 أكتوبر 1960م قدم السيد دولوفريه (M^er Delouvrier) عرضا حول حصيلة المشروع جاء فيه عدد الأطفال المتمدرسين في التعليم الابتدائي بلغ مليون تلميذ سنة 1960م، مقابل حوالي

[1] CAOM, Aix-en-Provence, boîte 81f/347, op. cit.

[2] CAOM, Aix-en-Provence, boîte 81f/347 « le bilan du plan de Constantine selon Mer Delouvrier, délégué général du gouvernement op.cit.

650.000 تلميذ سنة 1958م، وتحدث عن إتمام إنجاز مشروع "1000 قرية"، من خلال استلام أكثر من 40.000 سكن ريفي، كما تم اعتماد 400 مؤسسة في المجال الصناعي، وارتفع الإنتاج الصناعي في ظرف سنة بنسبة 10%، كما تم استثمار 100 مليار فرنك قديم خلال سنتين، مع توقع استثمار 400 مليار فرنك خلال سنة 1961م، تساهم الدولة بنسبة 45% من هذا المبلغ، غير أن هذا العرض المتفائل لم يمنعه من أن يعبر بنفسه عن بعض التحفظات، فقد قال: "هذه الحصيلة، لا تعتبر أغنية نصر، إذ يوجد غموض كثير على اللوح، فسلوكيات الإدارة لم تتغير وما نزال نفتقد إلى التقنيين، كما أن الأطباء العسكريين لم يأتوا، ولم تتحول كل المحتشدات إلى قرى، وما زال عمل الإدارة ثقيلا جدا"[1].

غير أن الإحصاءات والنسب تكشف حقيقة أخرى، هي أن أكثر من نصف (50%) الأطفال لم يذهبوا إلى المدرسة، كما أن التعليم لم ينطلق تقريبا، ولم يتم تجسيد عدد كبير من المشاريع الصناعية التي اعتمدت في أرض الواقع، وتم خلق 28000 منصب شغل جديد فقط، معظمها في القطاع البترولي، إضافة إلى أن ثلثي (3/2) المؤسسات التي بدأت العمل ركزت نشاطها في مدينة الجزائر وضواحيها، والثلث الباقي في المدن الساحلية، ولهذا ظلت الهوة تتسع بين المناطق الساحلية حيث يتمركز المستوطنون الأوروبيون، والمناطق الداخلية حيث يطغى العنصر المسلم كما لم يتم إدماج إلا سبعة وثلاثين (37) مسلما في الهيئات الكبرى للدولة طوال سنتين، وهو ما يتعارض مع أهداف المشروع، كما حدده الجنرال ديغول نفسه، غير أن خطاب 04 نوفمبر 1960م الذي تحدث فيه الجنرال ديغول لأول مرة عن "الجمهورية الجزائرية»، أي عن إمكانية استقلال الجزائر*، وهو ما أفقد مشروع قسنطينة أهميته السياسية ودفع المفوض العام للحكومة في الجزائر، السيد دولوفريه (M^er

[1] Philippe Masson : « Jean Morin au coeur de la mêlée», in Yves Courrière, la guerre d'Algérie , tome 08, op. cit, p 2549.

* يتعارض هذا الموقف مع الهدف السياسي لمشروع قسنطينة على الأقل كما تصوره دولوفريه (Mer Delouvrier)، حيث صرح لجريدة لومند: "إن مشروع قسنطينة يسهل للجزائريين تحديد خياراتهم السياسية، ويسمح بربط مصير الجزائر بفرنسا بحبل وثيق"، ينظر:
Le Monde, 06 octobre 1959.

Delouvrier) إلى إبداء رغبته للجنرال ديغول في مغادرة منصبه بعد أن اعتبر أن مهمته أصبحت بلا معنى[1].

وقد استجاب الجنرال ديغول إلى هذا الطلب، وتم استدعاء السيد دولوفريه (M^er^ Delouvrier) إلى باريس يوم 23 نوفمبر 1960م، وعين مكانه السيد جون موران (Jean Morin) في منصب مفوض الحكومة، وأصبح يتبع مباشرة وزير الدولة للشؤون الجزائرية، السيد لويس جوكس (Louis Joxe) الذي يرتبط بدوره مباشرة برئيس الجمهورية، وتغيرت الأولويات، حيث أصبح تركيز الجنرال ديغول منصبا على توفير أحسن الظروف بالنسبة لفرنسا للدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني يتم من خلالها حل المعضلة الجزائرية على أساس تقرير المصير، مع الحفاظ على مصالح فرنسا في جزائر الغد، هو ما ستكرسه اتفاقيات إفيان، فيما بعد[2].

ومجمل القول أن وطنية الجنرال ديغول، وخبراته التاريخية، وخلفيته الثقافية، وقدرته على النظر إلى الواقع نظرة موضوعية، بمعزل عن العواطف الجياشة بالشكل الذي يخدم أولا وأخير مصلحة فرنسا، جعلته يقتنع أن الحفاظ على ما سماه "جزائر بابا" التي أرادها المستوطنون، قضية مستحيلة لأنها مسألة عفا عنها الزمن، فالقرن العشرين هو قرن التحرير، كما أن "ادماج الجزائر بفرنسا" حسب قناعته يتعارض مع مصالح فرنسا لأسباب ديمغرافية، واقتصادية وثقافية، وهو في الوقت نفسه منبوذ من قبل الغالبية العظمى من السكان المسلمين لأسباب دينية، فالخطر، كل الخطر أن تتجاهل فرنسا هذه الحقيقة، وأن تحاول السباحة ضد التيار، ومع ذلك، فإن الأهمية الاستراتيجية والرمزية للجزائر بالنسبة لفرنسا، جعلت ديغول يحاول باستماتة "إنقاذ ما يمكن انقاذه" من خلال الاعتراف المشروط بحق سكان الجزائر في تقرير مصيرهم، وفضل ما سماه "حكم الجزائريين بالجزائريين، وبمساعدة فرنسا،

[1] Philippe Masson : op. cit, p 2549.

[2] Ibid.

ومن خلال وحدة وثيقة معها في مجالات الاقتصاد، والتعليم، والدفاع، والعلاقات الخارجية"، أي ما عرف باختصار بـ"الجزائر الجزائرية"، الذي اعتقد أنه يمثل الخيار المفضل للأغلبية "الصامتة"[1].

وحاول الجنرال ديغول أن يقنع المسلمين بأن مصلحتهم هي القبول بهذا الخيار، ولهذا أعلن عن مشروع قسنطينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو مشروع ضخم وطموح، ولكنه كان متأخرا للغاية، في وقت لم تعد فيه الامتيازات الاقتصادية قادرة على أن تؤثر على خيارات الناخبين المسلمين الذين حسموا أمرهم، فاعتنقوا خيار الاستقلال التام، وهو ما بينته أحداث 11 ديسمبر 1960م، ومقاطعة المسلمين لاستفتاء تقرير المصير الذي نظمه الجنرال ديغول يوم 08 جانفي 1961م، وكانت نتائجه بمثابة رصاصة الرحمة التي أنهت حياة الجزائر الفرنسية، وكانت آخر صرخة لها المحاولة الانقلابية الخطيرة التي قام بها الجنرال شال، وجنرالات آخرون ضد ديغول وكادت تلقي بفرنسا في أتون حرب أهلية مدمرة[2].

[1] Mahfoud Kaddache: op. cit. p. 888.

[2] Ibid.

المبحث الثالث: التدابير والقرارات في الميدان الثقافي

خطاب ديغول 1958م وتقييم الأوضاع الثقافية:

في نهاية عام 1958م بدأت العمليات العسكرية الفرنسية ضد الثورة الجزائرية تأخذ أبعادا خطيرة بفضل الإمكانيات البشرية والمادية الهائلة التي وفرها الجنرال ديغول لقادة الجيش الفرنسي في الجزائر وهي عمليات كان يستهدف من وراءها إلحاق الهزيمة العسكرية بالثوار الجزائريين بشكل يسمح له بتوفير مناخ ملائم للقيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية جذرية من شأنها اقتلاع جذور الثورة، والحيلولة دون تكرارها في المستقبل والحفاظ على الجزائر الفرنسية في ثوب جديد.

ولهذا اعترف خطاب 04 جران 1958م -ضمنيا- أن الأوضاع السياسية، والاقتصادية والاجتماعية للمسلمين الذين يمثلون تسعة أعشار (10/9) سكان الجزائر يمكن أن تبرر "حركة التمرد"، وأن هذه الأوضاع هي نتيجة أخطاء الحكومات الفرنسية المتعاقبة، ولهذا، فللحيلولة دون استقلال الجزائر وجد الجنرال أن هناك حاجة مستعجلة لأن تواكب هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لفائدة المسلمين المجهودات العسكرية للقوات الفرنسية في الجزائر[1].

وهكذا بادر يوم 20 أوت 1958م، أي بعد شهر ونصف من تنصيبه رئيسا للحكومة إلى إصدار أمر بأن يتم خلال كل سنة من السنوات الثماني القادمة إنشاء 1800 منصب جديد خاص بالمدرسين وبناء 2000 حجرة دراسية، وخلق 600 مركز اجتماعي، وتم في فرنسا إنشاء صندوق النشاط الاجتماعي خصيصا للعمال الجزائريين، حيث تنشغل هذه الهيئة باستقبالهم وإيوائهم، وتكوينهم مهنيا، كما تقرر أن يقوم الشباب الفرنسيون الموظفون لدى الدولة بالخدمة لمدة سنة في الجزائر في بداية مسارهم المهني لرفع مستوى تأطير الإدارة الجزائرية[2].

---

[1] Paul Marie De La Gorge : le discours de Constantine, in Yves Courrière : la guerre d'Algérie, tome 06, op.cit, pp 1721-1729.

[2] Ibid.

غير أن مهمة انتشال الجزائر من التخلف الشامل الذي يمثل تركة الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ بداية الاحتلال كان مهمة أكثر تعقيدا، وتقتضي جهدا جبارا، ومتكاملا يشمل شتى المجالات.

- **سياسة الإدماج التربوية:**
- **الإدماج كمفهوم عنصري:**

الدمج لغة: هو الدخول في الشيء والاستحكام فيه واصطلاحا يعني ضم مجتمعين مختلفين حضاريا وثقافيا، بينهما اختلاف كلي أو جزئي، عن طريق التربية والتعليم، وسياسيا يعني جعل الجزائريين عقائديا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها، ويتلقون التعليم الذي يتلقونه إلى الوظائف العامة بالطرق التي تخولها القوانين الفرنسية، كما تكون لهم نفس الميزات الاجتماعية[1].

والواقع أن لهذه السياسة وجهين، وجه تبرر به وجودها الاستعماري في الجزائر، ظاهرة تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، ووجه آخر ذو بعد توسعي الغرض منه ضم أرض الجزائر إلى فرنسا وإخضاع سكانها لقوانين استثنائية بالغة القساوة، والظاهر على هذه السياسة أنها كانت وظلت غير عادلة، لأنها تقوم على دمج تعسفي قهري، استعجالي، ولم تقم على تنازل طرفين، وعلى ضوء ذلك يطلب دعاة الاندماج من المجتمع الجزائري التنكر لمقوماته ولغته ودينه[2].

إن جوهر هذه السياسة كان يعتمد محاولات المسخ الثقافي ويهدف أساسا إلى خنق اللغة العربية وتشويه الإسلام، ولهذا فإن تعليم الثقافة الفرنسية لم يستمل إليه قلوب الجزائريين وحاستهم كونه وسيلة نفوذ لا غير أراد المستدمر من خلاله محاربة الهوية الجزائرية.

[1] ترتيب قاموس المحيط، الطاهر احمد الزاوي: الدار العربية للكتاب، ط3، ج2، ص209.

[2] Alain Safari, Révolution Algérienne, p 85.

- **وسائل الدمج وتقنياته:**

قامت هذه السياسة على وسائل وآليات "الميكانيزمات" استهدفت طمس العناصر المميزة للمجتمع الجزائري المراد ضمه قهرا إلى فرنسا.

ومن أبرز الوسائل التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية لتحقيق هذا الدمج كانت التربية والتعليم لتحقيق عدة أهداف ظلت استعمارية في جوهرها، لعل أبرزها ما يلي:

1. ترويض المجتمع الجزائري والتحايل عليه حتى يقبل بالتبعية ويخضع كرها أو طوعا للاستعمار، وهذا هو الهدف الجوهري والأساسي لتلك السياسة.
2. القضاء على الشخصية الجزائرية واللغة العربية خاصة لأنها الوسيلة الوحيدة التي يحافظ الشعب بها على دينه وقيمه.
3. وفي هذا السياق يقول أحد الجنرالات: "... إن اللغة العربية هي التي تعطي المناعة والقيمة لهذا الشعب، كما أن الدين الإسلامي والشخصية الجزائرية يقومان على اللغة العربية، ولا يمكن ضرب الإسلام إلا بضرب اللغة العربية"[1].
4. التمويه: الدمج سياسة تمويهية وظفتها فرنسا لتغطي على وجودها الاستعماري الذي استنزف كل مبررات وجوده ومبرراته التاريخية والحضارية، كما أن المنطق السياسي لم يعد يستسيغ الوجود الاستعماري، لهذه الأسباب أحدثت سياسة الدمج للتمويه.

بيداغوجيا الدمج: ولما كان الدمج يقوم على أساليب بيداغوجية بالدرجة الأولى، فإن الهدف منه كان تربويا بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين اللغة الفرنسية من الأهالي عن طريق التعليم، واقتصاديا عن طريق إعداد اليد العاملة غير المكلفة ماديا لتدفع بالاقتصاد الفرنسي إلى الأمام، وهذا عن طريق التكوين المهني[2].

---

[1] Mahfoud Kaddache: op. cit. p. 88.

[2] Alain. Safari : op. cit, p 85.

5. استمرار الوجود الفرنسي: مكنت سياسة الدمج الاستعمار من البقاء لفترة أطول حتى ولو بعد الاستقلال، لتحافظ على الوجود السياسي والثقافي والاقتصادي للاستعمار، وحتى وإن لم يكتب لهذه السياسة من نجاح مع كافة فئات الشعب، لكن فرنسا استمرت على نهج الإدماج حتى ولو نجحت مع فئة معينة محدودة، كي تحافظ من خلالها على مصالحها في أرض الجزائر.

6. تكوين نخب علمية: تعتبر سياسة الإدماج حقلا خصبا لزرع القنابل الموقوتة لكي يفجرها المستعمر في الوقت والمكان المناسبين، وذلك بالضغط على أزرارها المتمثلة في تواجدها برؤوس بعض العملاء من أبناء هذه الأمة الذين انطلت عليهم هذه الحيلة[1].

7. ولما كانت هذه السياسة من أخطر وأخبث الأهداف الاستعمارية فإنها قامت على وسائل وتقنيات نذكر منها ما يلي:

أ- المجال التربوي واللغوي:

ظلت التربية واللغة من المجالات التي استغلتها فرنسا، وسعت عن طريقها إلى تحقيق سياسة الاندماج والإقصاء بعدة أساليب نذكر منها:

- **إنشاء المؤسسات التربوية:**

عبر كامل التراب الجزائري بهدف تحقيق أغراضها السياسية من خلال التربية: عمد المستعمر إلى نشر المؤسسات التعليمية بين الأهالي وأحدث لذلك قرارات وأصدر مراسيم تخول حق التعليم للأهالي في المؤسسات التي أنشأها لهذا الغرض.

وقد عرفت فترة انتشار هذه المؤسسات التعليمية الدعاية والتضخيم لسياسة الدمج وتلميعها[2].

وقد دلت الإحصائيات على أن عدد المدارس زاد عن تلك التي شيدت في الفترة التي صاحبت سياسة الدمج، لكن تلك الزيادة في عدد المدارس كان يقابلها شح في محتوى ونوع التعليم المقدم

[1] Mahfoud Kaddache: op. cit. p. 889.

[2] Paul Marie De La Gorge : op. cit, p 172.

لأبناء الجزائريين لأن الأطروحة الاستعمارية كانت ترى من جهة أخرى أن نشر الثقافة الفرنسية على نطاق واسع بين السكان يمثل خطرا على الاستعمار الاستيطاني، وبالفعل طبق الاستعمار الفرنسي سياسة التجهيل[1].

- **إلزامية التعليم والتدريس باللغة الفرنسية:**

كانت لغة التدريس المعتمدة في المؤسسات التي أوجدتها الإدارة الفرنسية تهدف لتحقيق غرض سياسي هو فرض سيادة اللغة الفرنسية على اللغة العربية واللهجات الوطنية، فمعظم المواد الأدبية والعلمية والتقنية حتى وإن كانت قليلة تعطى باللغة الفرنسية، ولم يخصص للغة العربية إلا ساعات قليلة لا تفي بالغرض، تم ذلك عن قصد ونية مبيتة، ورغم قلة ساعات الدوام لمادة اللغة العربية فقد كانت الإدارة الفرنسية تتجاهل اللغة العربية الفصحى وتعمل جاهدة على التدريس باللهجة الدارجة مع الإكثار من تطعيمها بالكلمات الفرنسية[2].

وتهدف هذه الأساليب إلى إعادة شيوع استخدام اللهجات المحلية وتلويثها بالمفردات الفرنسية والأجنبية بقصد تقطيع أوصال المجتمع الجزائري وفئاته وأجياله من خلال تكسير وحدة اللسان الموحدة في اللغة العربية الفصحى، كي يصبح الجزائريون في قطيعة لغوية فيما بينهم من جهة وفي قطيعة مع ماضيهم وتاريخهم المكتوب باللغة العربية من جهة أخرى، وبذلك تتغرب الأجيال عن ماضيها وتراثها الحضاري، إن منظري هذه السياسة الاندماجية الخطرة عن طريق فرنسة اللسان تقوم على حجج غير منطقية رددها الكثير من دعاة الفرانكفونية بالأمس ولازال يرددها البعض منهم حتى اليوم، حجتهم تقوم على أن اللغة هي مجرد أداة للتفاهم والاتصال[3].

[1] Paul Marie De La Gorge : op. cit, p 172.

[2] تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الوطنية، شونت، الجزائر، ط11975، ص 105.

[3] Mahfoud Kaddache: op. cit. p. 889.

والمستعمر في تعامله مع الأهالي لا يحتاج إلى التفاهم معهم، بقدر ما كان يحتاج إلى إيصال أوامره التي يراد لها أن تطبق من دون مناقشة، وهذا الإدماج لا يتم إلا بتنازل الطرف الجزائري عن لغته التي يبلغ بها مشاعره وعواطفه ويعوضها بلغة جامدة محدودة الاستعمال[1].

- **محاربة اللغة العربية والعمل على القضاء عليها:**

الساعات القليلة التي كانت تخصص لتدريس اللغة العربية لم تكن أصلا تسعى نحو تدريس هذه اللغة وإنما كانت تهدف إلى تكسيرها وتشويهها من خلال تدريس اللهجة العامية وتقديمها كلغة.

وغالبا ما يطلق عليها اللغة الوطنية وكأن اللهجة الدارجة والعامية هي لغة خاصة بالشعب الجزائري، وللأسف فإن مصطلح وعبارة "اللغة الوطنية" لازال شائع الاستعمال حتى اليوم، إن اللغة العربية هي لغة قومية ووطنية في آن واحد للشعب الجزائري والشعوب العربية، أما اللهجات فهي جزء من الموروث اللغوي العربي لها خصائص ومفردات محلية يستخدمها العوام وتكاد تقترب من اللغة العربية بعد تهذيبها من الكلمات الأجنبية ومن بعض المفردات المتسللة إليها من اللهجات المحلية المحكية شفويا[2].

إن المؤسسات التربوية الاستعمارية –وهي تدرك تماما الفرق بين اللغة العربية واللهجات المحلية الدارجة– فإنها سعت وعن قصد نحو محاولات إحلال اللهجة العامية واعتبارها أحيانا "لغة أكاديمية" والترويج لها بل وفرضها كمحاولة من محاولات التدمير اللغوي للسان الجزائري، تليه مرحلة الدمج اللغوي وإحلال الفرنسية كليا مكان العربية في كل مجال في الحياة والعمل، وهي من أخطر أساليب الدمج اللغوي والثقافي[3].

[1] تركي رابح: المرجع السابق، ص 105.

[2] المرجع نفسه.

[3] أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص372.

كان المستعمر يعي تماما أن استخدام اللهجات الدارجة كلغة يجرد بها الفرد والمجتمع من حصانته الثقافية واللغوية، ويجعله لا يستطيع أن ينافس اللغة الفرنسية بدارجة مختلطة الكلمات والعبارات وليس لها من خصائص اللغة سوى جزء بسيط من الكلام المحكي الدارج[1].

ومع أن الأكاديميات الفرنسية وعلماء اللسانيات العنصريين قد بذلوا جهدا كبيرا في الترويج لقضية اللهجات العامية وفرضها وتوفير القواميس والكتب التعليمية والتربوية لها، ليس في الجزائر فقط، بل في لبنان ومصر وغيرها من البلدان العربية إلا أن لغة القرآن ظلت رصينة ومحفوظة في وجدان الشعب.

ومن هنا كان حظر المستعمر استعمال اللغة العربية في المجال المدرسي حظرا مطلقا، وحقق بذلك أحد أهداف الإدارة الفرنسية، وبذلك عمدت السلطات الاستعمارية إلى إصدار كل المستندات والوثائق باللغة الفرنسية، وحتى تزهد الأهالي وتشغلهم عن استعمال اللغة العربية ظلت الدعاية الاستعمارية، وحتى اليوم، تحاول دفع الناس إلى الاعتقاد بأن اللغة العربية غير صالحة لهذا الزمان[2].

- **محاربة المدارس العربية:**

كتب د. أحمد بن نعمان: "... واصلت الإدارة الاستعمارية حربها على المدارس العربية بدون هوادة إلى أن وصلت إلى غلق جميع المدارس الرسمية العربية، ولم تبق في البلاد غير المدارس التي أسستها الإدارة سنة 1850 بغرض تخريج الموظفين في المجال الديني والقضائي"[3].

[1] أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص372.

[2] تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الوطنية، م س، ص 166.

[3] أحمد بن نعمان: التعريب بين المبدأ والتطبيق، ش و ن ت الجزائر، ط1، 1981، ص 178.

- **محاولة تشويه تاريخ الجزائر:**

انحصرت جهود عدد من المستشرقين وعلماء التاريخ الفرنسيين في البحث والتركيز على تاريخ الجزائر تحت الحكم الروماني وفي العهد الاستعماري فقط، مع تجاهل تاريخ الجزائر العربي الإسلامي.

كان الغرض من ذلك واضحا، وهو محاولة إقناع الجزائريين بأن بلادهم فرنسية حاضرها ومستقبلها وكانت رومانية في ماضيها[1].

- **عدم تدريس جغرافية الجزائر لأبناء الجزائريين:**

تمت الاستعاضة عنها بتدريس جغرافية فرنسا بهدف قتل الروح الوطنية، الهدف الجوهري العام من كل هذه السياسة هو صبغ البلاد بالصيغة الفرنسية حتى تتقطع جميع الروابط التي تريد الجزائر ماضيا وحاضرا ومستقبلا بثقافتها ولغتها القومية وتاريخها الإسلامي وانتمائها الحضاري، وبهذا ستنشأ الأجيال نشأة مقطوعة الجذور، لا يوجد ما يذكرها بماضيها، وبهذا تسهل عملية الدمج[2].

ب- في مجال التشريع القانوني:

كانت سياسة فرنسا في حربها على الشعب الجزائري قد حضّرت العديد من الوسائل والسبل لدمجه، من أبرزها إصدارها ترسانة من القوانين في هذا الشأن، من أهمها:

1. **المرسوم الصادر في 7 مارس 1944**، القاضي بقبول بعض الجزائريين الذين تتوفر فيه شروط معينة، كمواطنين فرنسيين لهم حق الاقتراع والترشيح في القسم الأول الذي يضم أعضاء الجالية الأوربية في الجزائر.

[1] تركي رابح، المرجع السابق: ص 106.

[2] المرجع نفسه.

هذا القانون صدر نتيجة لقرار "ديغول" حين زار قسنطينة في ديسمبر 1943، وأعلن حينها أنه: يمكن فتح باب المواطنة الفرنسية أمام بعض فئات المجتمع الجزائري تدريجيا[3].

- **القانون الصادر في 20 سبتمبر 1947**، نشر في الصحافة الفرنسية باسم الدستور الجزائري، وهو يقع في 60 مادة، كما ذكرنا سابقا اتسمت بأنها متضاربة ومتناقضة في معظمها فمن جهة تقر بمبدأ المساواة نظريا، ومن جهة أخرى تنسفه عمليا في نصوص المواد الأخرى، وفيها تمييز عنصري واضح ومغالطات سياسية وقانونية مفضوحة. وقد ظل مطبقا حتى 1962م[1].

ورغم اعتراف هذا القانون باللغة العربية كلغة رسمية في التعليم ومساواتها باللغة الفرنسية في الإدارة والصحافة، وكل المنشورات الرسمية، وفصل الدين الإسلامي عن إدارة الاحتلال وتسليمه إلى الهيئات الإسلامية في الجزائر، إلا أن إدارة الاحتلال في الجزائر وبتواطؤ مع أعضاء الجالية الأوربية حالت دون تنفيذ ذلك وأوعزت إلى المجلس الذي كانت تسيطر عليه بعدم البث فيها، وبذلك لم يتحقق مبدأ فصل الدين الإسلامي عن الإدارة.

كان الحاكم العام الفرنسي على الجزائر هو الرئيس الأعلى للشؤون الإسلامية ولم يتغير هذا الوضع حتى نالت الجزائر استقلالها[2].

- **من أبرز الخصائص المميزة لهذا القانون ما يلي:**

1. أنه يتعارض مع مقومات الشخصية الوطنية (اللغة، الثقافة والدين).

2. وضع هذا القانون بدون استشارة الشعب الجزائري، فهو قانون مفروض على الأهالي من طرف الاحتلال.

---

[3] أحمد بن نعمان: المرجع السابق، ص 178.

[1] أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 372.

[2] تركي رابح، التعليم القومي، المرجع السابق، ص ص 80-81.

3. لا يحقق مطامح الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، لأنه يسد في وجوههم جميع الأبواب التي تؤدي إلى الانفصال عن فرنسا.

لقد ظل العمل جاريا بهذا القانون حتى عام 1955 حيث توقف العمل به نظرا لقيام ثورة نوفمبر 1954 وإعلان الأحكام العرفية في البلاد، وتوقف كل النشاطات السياسية إلا سياسة الادماج وإحلال الفرنسية مكان العربية[1].

على المستوى الديني والاجتماعي:

أما على المستوى الديني والاجتماعي فقد انتهجت فرنسا سياسة التنصير، تجلت هذه السياسة وتجسدت في قول الحاكم العام الفرنسي للجزائر في عام 1832 حين قال "إن آخر أيام الإسلام قد دنت، وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر غير المسيح، نحن إذا شككنا في أن هذه الأرض تملكها فرنسا فلا يمكننا أن نشك على أية حال بأنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد..."[2].

وقد ركز المستعمر الفرنسي في أكثر من مناسبة على سياسته في محاربة الإسلام وأعاد مقولاته في هذا الشأن بمناسبة احتفالاته بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر "... إن المغزى الحقيقي وراء إقامة الاحتفالات هو تشييع جنازة الإسلام في الجزائر"، وقد تعاونت الإدارة الفرنسية مع الكنيسة وشنت بواسطتها حملة واسعة النطاق لتنصير الجزائريين، خصصت لذلك وسائل وميزانيات كبيرة، وأيدت وسهلت مهام المبشرين ماديا ومعنويا حتى يتمكنوا من الترويج للنصرانية في الجزائر والقضاء على الإسلام، لذا عملت على تحويل المساجد إلى كنائس، رغم معارضة الجزائريين ومقاومتهم الشديدة لها[3].

---

[1] Jeason Golette et Françis : L'Algérie hors de la paris seuil, 1955, p 93.

[2] Jeason Golette et Françis : op. cit, p 93.

[3] محمد البشير الإبراهيمي: مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ، عدد 21، 1966 ص 147.

ورغم ادعاء فرنسا أنها دولة لائكية، فإن المرسوم الصادر عام 1905 والمطبق في الجزائر سنة 1907 على الديانات المسيحية واليهودية يكشف زيف مثل ذلك الادعاء، لم تتوان سلطات الاحتلال الفرنسي عن تطبيق ذلك المرسوم على الإسلام، لذلك بقيت شؤون الإسلام والمسلمين خاضعة للحاكم العام الفرنسي في الجزائر، رغم رفض الجزائريين تطبيق هذا المرسوم على الإسلام وكان الوجه الثاني لهذه السياسية على مستواها الاجتماعي السماح للفرنسيات بالزواج من الجزائريين، وشجعت هذا الاتجاه إدراكا منها أنها بهذه السياسة أي عن طريق المرأة تستطيع التأثير على طبيعة الأسرة والمجتمع الجزائري، فالجيل الذي ينشأ عن هذا الزواج تكون الأم الفرنسية قد أثرت فيه، وصبت فيه كل قيمها الثقافية والاجتماعية ونشأته على تربية فرنسية يدين بها لأمه، وبهذا تكون قد أحكمت تبعيته لها[1].

إن انتشار هذا النوع من العلاقات عبر التراب الجزائري يسهل عملية الادماج بسهولة ويسر عن طريق التأثير الثقافي وإشعاعه على المحيط المجاور له، وبهذه الأساليب تتكاثف العوامل السياسية والاجتماعية والدينية والتربوية من أجل تحقيق الهدف الاستعماري الواحد وهو الدمج الظاهري للمجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي[2].

كان إدماج الجزائر بشكل تام في فرنسا بالنسبة لقيادة الجيش الفرنسي في الجزائر، والمستوطنين بمثابة العصا السحرية لحل المشكلة الجزائرية، رغم أن هذا المسعى قد تبناه الحاكم العام جاك سوستال، وسعى إلى تجسيده في أرض الواقع، ولكنه لم يفلح*، لأن المستوطنين الأوروبيين والمسلمين كانوا يعارضونه على حد سواء، وهي الحقيقة التي كان ديغول يدركها جيدا منذ البداية، ويدرك أن أي جهد يبذل في هذا المجال سيكون بمثابة صيحة في واد، أو نفخة في رماد[3].

---

[1] تركي رابح، التعليم القومي، المرجع السابق، ص 81.

[2] محمد البشير الإبراهيمي: المرجع السابق، 147.

* علق فرحات عباس على مخطط الحاكم العام جاك سوستال لدمج الجزائر بفرنسا، فقال: "إن إدماجه، يبدو كأنه أخت النظام الاستعماري"، ينظر: Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, op.cit, p. 109 .

[3] Max Gallo, De Gaulle : le premier des français, op.cit, pp 273-274,

ومما يدل على هذا الموقف، أنه في يوم 06 جوان 1958م كان الجنرال ديغول في سيارة خارجا من مطار فيلا كوبلاي (Villacoublay) لما أسر إلى مدير ديوانه السيد بيار لوفران (Pierre Lefranc) الذي كان برفقته، وكان محل ثقته فقال: "إنهم يحلمون، لقد نسوا أنه يوجد تسعة ملايين مسلم، مقابل مليون أوروبي، إن الإدماج معناه ثمانين (80) نائبا مسلما في الجمعية الوطنية الفرنسية، ستكون لهم بذلك القدرة على صناعة القانون، والجيش ماذا يعني؟ بعض العقداء أخذوا من قبل جياب (Giap)... لن نستطيع الحفاظ على الجزائر، ثق جيدا أنني أول من يحزن على فقدانها، ولكن نسبة السكان الأوروبيين فيها ضعيفة جدا، آه لو كنا كثيرين!.... ولكن تسعة ضد واحد! وزيادة على ذلك فإن تونس والمغرب يتمتعان حاليا بالاستقلال، فإذا أغلقنا الحدود، فإن الأفكار تمر، ولا أحد يستطيع منع الجزائريين من التطلع إلى ما يملكه جيرانهم [الاستقلال]"[1].

وأضاف يقول: "لقد تبعثرت بعد أوراق هذه المأساة الجزائرية، لن نستطيع إلا محاولة قيادتها بطريقة مشرفة نحو نهايتها، من خلال محاولة الحفاظ على بعض الأوراق الرابحة، إنهم يتحدثون عن الأخوة، إنها وهم، فلو قلنا لفرنسي الجزائر بأن الأخوة هي المساواة بينكم وبين المسلمين سيركبون رؤوسهم، وسيقومون فورا بعزل العرب في أكواخهم... ينبغي البحث عن صيغة للتعاون تراعي فيها مصالح فرنسا"[2].

وفي قسنطينة، قدم الجنرال صالان (Salan) يوم 03 أكتوبر 1958م إلى الجنرال ديغول أطفالا مسلمين يحملون العلم الفرنسي، ليبين له إمكانية تحقيق الإدماج، فسمعه صلان يتمتم: "وقل إنهم سيقفون بعد عشر سنوات ضدنا"، ذلك أن ديغول كان يعتبر أنه لا يمكن أن يكون المسلمون فرنسيين، وأن نموهم الديمغرافي الكبير سيجعل الجزائر المدمجة تبتلع فرنسا.

[1] Max Gallo, De Gaulle : le premier des français, op.cit, pp 273-274,

[2] Max Gallo, De Gaulle : le premier des français, op.cit, p 274,

وكانت قناعته أن الحفاظ على الجزائر الفرنسية يعتبر شيئا يستحيل تحقيقه، وأن تجاهل هذه الحقيقة سيجعل فرنسا تنفع ثمنا باهظا، فمهمته ليست إنقاذ الجزائر الفرنسية كما يريدها المستوطنون وأنصارهم داخل مؤسسات الدولة الفرنسية، وخاصة مؤسسة الجيش، بل هي إنقاذ فرنسا نفسها، ومحاولة ضمان أكبر قدر من المصالح الفرنسية في جزائر الغد[1].

وفي يوم 16 جانفي 1959م خاطب السيد جاك فندرو (Jacques Vendroux)، وهو أحد مقربيه قائلا: "إن الجزائر علبة عقارب، ألا ترى يا جاك أن كثيرا من الفرنسيين لديهم أوهام فيما يتعلق بهذا الموضوع، قد تجعلنا ندفع ثمنا غاليا، إنهم مقتنعون بأنني عدت إلى السلطة من أجل الحفاظ على ما يسمى بالجزائر الفرنسية، في حين أن مهمتي في الحقيقة هي إنقاذ فرنسا نفسها"[2].

وأضاف يقول: "منذ مدة طويلة ووضعيتنا في الجزائر تسوء، ولكن منذ خمس سنوات ازدادت المجابهات عنفا إلى درجة أننا وصلنا إلى الفوضى، إننا لن نستطيع من الآن فصاعدا القضاء على الثورة، لما نغرقها في الدماء، هل يجب علينا التصميم على خوض حرب إبادة ؟"[3].

وتساءل قائلا: "لكن أين سيوصلنا هذا الأمر؟، إلى مضاعفة المجازر! أم إلى موت الآلاف من شباب وحدات القوات المسلحة، أم إلى نبذنا من قبل العالم بأسره، وفقداننا لهيبتنا؟ سيكون هذا الأمر بمثابة سرطان أخلاقي في خاصرتنا، لا أريد أن يحدث هذا، وزيادة على ذلك، فإن إعادة الأمن والسلام بواسطة حرب قمعية حقيقية يعد وهما"، وأكد أنه: "لا يوجد إلا حلين هما: حكم الجزائر بواسطة الجزائريين أنفسهم في إطار قانون خاص للتعاون الوثيق مع فرنسا التي لا تبخل بتقديم الدعم لهم، أو الانفصال، مع ما يحمله هذا الحل من مخاطر"[4].

---

[1] François-Xavier De Vivie : le zénith illusoire de l'Algérie française, in: Historia, Numéro spécial «la fin de l'Algérie française 1959-1962), op.cit, pp 04-12.

[2] Max Gallo: De Gaulle, le premier des français, op.cit, p.315.

[3] Ibid.

[4] Max Gallo: De Gaulle, le premier des français, op.cit, pp 315-316.

ثم تابع حديثه قائلا: "أتمنى أن يكون في استطاعتنا تغليب الحل الأول، ولكننا تركنا الأمور تتسم إلى درجة الخشية من أنها لن ننجو من الحل الثاني قبل أن يمر زمن طويل، ولهذا علينا أن نعمل من الآن بحيث إذا حصلت الجزائر على استقلالها، أن يتم هذا الأمر في مناخ ووفق شروط سمح لنا بالحفاظ على المصالح الخاصة لفرنسي الجزائر، وعلى المصالح العامة لفرنسا"، ثم تحدث عن صعوبة تقبل المجتمع الفرنسي بكل فئاته لهذه الحقيقة، فقال: "إن الرأي العام الفرنسي ليس مهيئا بعد لهذا الاحتمال، وستكون أمامي مهمة صعوبة لجعله يستوعب شيئا، فشيئا هذه الحقيقة، ليس فقط بالنسبة للمواطنين الفرنسيين المتوسطين، ولكن كذلك بالنسبة لبعض الوزراء وكثير من أصدقائك النواب، وآخرين كذلك...." [1].

والواقع أن المعضلة الجزائرية قد شغلت حيزا كبيرا من اهتمامات الجنرال ديغول خلال نشاطه اليومي، فعلى سبيل المثال، لما دخل مكتبه على الساعة التاسعة والنصف صباحا، واطلع على الصحف، والبريد الوارد، وبرقيات السفراء، كانت مشكلة الجزائر حاضرة في كل هذه الوثائق، فالأمم المتحدة تريد دائما النظر في هذه المسألة، ومناشير المستوطنين المتطرفين التي وزعت في الجزائر تؤكد إصرارهم على تحقيق الإدماج، كما لو أن هذا الأمر ممكن بالنظر إلى الاختلال الديمغرافي الكبير لصالح المسلمين الجزائريين[2].

ولهذا استقبل يوم 26 نوفمبر السيد بيار لفون (Pierre Laffont) مدير صحيفة صدى وهران (L'Echo d'Oran)، وأكد له بأنه لم يكن في يوم من الأيام يؤمن بفكرة الإدماج "لا تقل لي يا لفون أن أشخاصا ملك يعتقدون أنني كنت في أي لحظة مهما كانت مؤيدا لفكرة الإدماج، إنني لم أتفوه قط بهذه الكلمة، لأنني لم أؤمن بها قط... يوجد في الجزائر سكان يختلفون عنا في كل شيء، في الأصل والدين، وفي نمط الحياة، ولم نفعل شيئا لتذليل هذه الهوة، إن فرنسي الجزائر يريدون حقا العيش مع العرب ولكن بشرط أن يبقوا خاضعين لهم، وهذا ما لا يريده المسلمون، لأن هذا الوضع قائم منذ 130 سنة، ولا يمكن أن يستمر أكثر"[3].

[1] François-Xavier : op. cit, p 12.

[2] Ibid.

[3] Pierre Cannagacio, l'Entretien De Gaulle-Pierre Laffond, op cit, p 68.

وأضاف يقول: "وبكل تأكيد، نستطيع أن نواصل الحرب، وقد قتلنا بعد 200.000 شخص، وما نزال نقتل كل أسبوع 500 شخص، ولكن إلى أين يوصلنا هذا الأمر؟ إن الجيش لا يرى أبعد من أفق الجبل، لا يريد أن يحرم من الانتصار... ولكن هذا الأمر أين سيوصلنا إذا كانت الثورة ستندلع من جديد بعد 05 أو 10 سنوات لما يكون المسلمون أكثر عددا مما هم عليه الآن؟"[1].

وقرر أن يفصح عن حقيقة ما يؤمن به، فقال: "ما يريده المتطرفون هو الحفاظ على جزائر بابا (Algérie le papa)، ولكن جزائر بابا قد ماتت، وإذا لم نفهم هذه الحقيقة فسنموت مثلها".

وأكد أن: "الإدماج حاليا كلمة لا معنى لها، فهي غطاء يختفي وراءه العجز والمخاوف"[2] في إشارة منه إلى خوف المستوطنين على امتيازاتهم ومصالحهم في جزائر الغد، وعجزهم عن القبول بحلول عقلانية وواقعية لهذه المشكلة. دعو فرنسا إلى إدارة الصراع الطويل مع الجزائريين عسكريا بمواجهة حركة الاستقلال[3]. وفي هذا السياق يقول الكاتب كزامايور "Casamayor" معلقا على مشروع قسنطينة: "...بتضامن أم غير تضامن، فتحتم الأبواب أم لم تفتحوها، تهتمون بالجزائريين أم لم تهتموا بهم، فقد فات الأوان عند سنة 1954، كان عليكم فعله في سنة 1854، وعلى الجزائريين تحرير أنفسهم وكفى"[4].

ورغم ذلك فإن جدية ديغول وتمسكه بهذا المشروع يدل على استراتيجية جديدة تتوافق مع الزمن. وفي هذا المضمار يقول ديغول في خطابه الذي ألقاه يوم 12 ديسمبر من عام 1943 بقسنطينة: "يجب فتح باب الاندماج عن طريق الإدارة والتعليم"، ويؤكد على نفس المبدأ والاتجاه في خطابه الذي ألقاه بنفس المكان بعد 15 سنة، ليقول بتاريخ 1958/10/03: "...لا داعي

[1] Max Gallo: De Gaulle, le premier des français, op cit, pp 317

[2] Idem.

[3] Max Gallo: op cit, p 69.

[4] Idem.

لتضييع الوقت في الكلام فعملنا سيرسم ويطبق ميدانيا لأنها طبيعة الأشياء، وسيشيد على قاعدة مزدوجة بشخصيتها، مع تضامنها الواسع مع الأم فرنسا". ولهذا القول مغزى:

1. إن قرارات ديغول الفردية وجرأته الكبيرة تستهدف وضع حد للمواجهة العسكرية.
2. تنم عن فهم ديغول للمتغيرات الدولية وسعيه للتكيف مع الأحداث، وذلك باللجوء إلى تبني مصطلح الاستعمار الحديث.
3. محاولته لتدارك ما فات من الزمن للاحتفاظ بالجزائر كمقاطعة فرنسية، والذي كان يحد من سياسة الاستعمار العسكري ويبقى على التبعية الثقافية[1].

ولتحقيق هذه الأهداف كان عليه أن يعمل على ثلاث جبهات:

- جهة يواجه بها دعاة "الجزائر فرنسية".
- جهة يواجه بها دعاة الاستقلال الكامل والمحافظة على الشخصية العربية الإسلامية.
- جبهة يؤكد بها حضور فرنسا الثقافي في الجزائر حتى بعد استقلالها[2].

4. ومن هنا كانت الإجراءات المتخذة على مستوى مشروع قسنطينة تركز على تقريب الجزائريين من فرنسا عن طريق خدمات المستشفيات والمؤسسات الصحية والتعليمية.
5. إقامة البلديات بهدف جمع الجزائريين في نقاط يسهل مراقبتها وعزلهم عن جيش التحرير وغرس الثقافة الفرنسية لأطفالهم.

كل هذه الإجراءات كانت تصب في قالب الترويض وتهدف إلى تمهيد الاندماج عن طريق سلاح فتاك هو الثقافة والتربية[3].

---

[1] Casamayor, Contact, Edition julliard, 1979, p 164.

[2] Discoure du général de gaulle du 12 décembre 1943, CAOM, Aix-en-Provence, boîte 81f/347.

[3] Mémoires d'espoir, Edition Gallimard, Charles de Gaulle.

كما يعتبر مشروع قسنطينة التربوي إجراء تكتيكيا عسكريا حديثا يقوم على فلسفة الاندماج ووسيلته المثلى التربية والثقافة. فالتربية الاستعمارية لا تكون إلا بهذه الفلسفة التي تسمح بنشر الثقافة الفرنسية على أوسع نطاق، جاعلة من المجتمع الجزائري قطعة فرنسية ولو لسانيا، كما كانت تنشط في نطاق هذا المشروع مدارس الكنائس[1].

ومع بداية مشروع قسنطينة، وصل عدد الملتحقين بمقاعد الدراسة إلى مليون وخمسة وستين ألف 1065000 تلميذ وتلميذة، وارتفعت بذلك النسبة إلى 70% وفي هذا كانت المعركة في أوجها، وبفتح باب الصراع الثقافي على أوجه بالسماح لكل تلميذ بالالتحاق بالمدرسة في أي شهر من شهور السنة الدراسية، أي أن التسجيلات كانت في كل وقت حتى في أواخر شهور السنة الدراسية[2].

لم تنته قرارات ديغول الاستعمارية بعد عند هذا الحد، بل تتابعت بعدة إجراءات متممة ومكملة لهذا الصراع الثقافي، حيث تلتها عدة تنظيمات وتشريعات على مستوى المؤسسات العسكرية والإدارية، أهمها ما يلي:

أ. إصدار مراسيم تكلف الفرق الإدارية المتخصصة S.A.S وهو تنظيم فريد أوجده ديغول في الجيش الفرنسي، يقوم على تنظيم وتهيئة الدخول المدرسي ويشرف على تسييره.

ب. رفع نسبة المعلمين من بين العسكر والتي كانت مرتفعة جدا.

ج. إعطاء الصلاحيات التامة لقوات الجيش ليتصرفوا في الميدان حسب الظروف والطوارئ الراهنة.

د. د.إمداد أفراد الجيوش الفرنسية بمعلومات سطحية وتافهة عن العرب والمسلمين حتى يؤججوا الحقد بين هذين العنصرين[3].

---

[1] Goutay ad, Soeur Louis leclerc de la conpregatio de la doctrine chetienne, Adition casterman Tounai, Paris 1936, 97.

[2] Armand Fremont, Les carnets de guerre et de terrain du geographe Herodote, 1982, p 155.

[3] Sigg W Bernard, Le silence de honte neroses de la guerre d'Algérie messidore Edition sociale 1989, p98.

إن القرارات السابقة تشير بوضوح إلى دور العسكريين الفرنسيين في تطبيق الخطط التربوية الاستعمارية المرسومة، وقد عمل في هذا المجال أكثر من 356 جنرال فرنسي لخدمة هذا المشروع الاستعماري، إضافة إلى خدمتهم العسكرية، لا يقابلهم في الجهة الأخرى سوى (6) عقداء من قادة جيش التحرير الوطني في الميدان.

من هنا يتضح أن الجمهورية الخامسة تعد أصعب مرحلة في تاريخ الجزائر الثقافي والتربوي لأنها عمدت إلى أساليب مغايرة للإدماج من خلال القضاء على العروبة والإسلام بأفكار خبيثة وعلى كل ماله علاقة بالشخصية الجزائرية، بل أنها مهدت لنوع جديد من الاستعمار لمحاولة تغريب المجتمع الجزائري وفرنسته[1].

[1] صبحي حسان: النظام التربوي الاستعماري (1830-1960)، رياض العلوم، الجزائر، ط1، 2005، ص 101.

المبحث الرابع: جبهة التحرير في مواجهة التدابير السياسية والاقتصادية والثقافية الديغولية

سنرى في هذا المبحث، كيف أن جبهة التحرير الوطني، رغم اختلال موازين القوى المادية والعسكرية لصالح فرنسا لم تبق مكتوفة الأيدي في مواجهة الاستراتيجية السياسية والاقتصادية التي اعتمدها الجنرال ديغول في صراعه معها، بل قامت بتكييف مواقفها، وتعديل استراتيجيتها بشكل حرمه من تحقيق أهدافه السياسية الاستراتيجية، فاعتمدت بالأساس على الدعم الشعبي سواء داخل الجزائر، أو دعم المهاجرين الجزائريين في فرنسا، وسنرى كيف أن مظاهرات 11 ديسمبر 1960م التي قامت بها الجماهير المسلمة في مدينة الجزائر، وغيرها من المدن الجزائرية الكبرى كانت نقطة تحول جوهرية مفاجئة في الصراع الجزائري الفرنسي لفائدة جبهة التحرير الوطني.[1]

وسأعالج في هذا المجال كذلك تشكيل جبهة التحرير الوطني لحكومة منفى، سمتها "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، وذلك يوم 19 سبتمبر 1958م، والاستراتيجية الدبلوماسية الفعالة والناجحة التي اعتمدتها هذه الحكومة، وكسبت بفضلها مزيدا من التأييد الدولي، وهو ما اعترفت به التقارير السرية الرسمية الفرنسية. وسأبين من خلال تحليل مختلف مواقف جبهة التحرير من المشاريع السياسية (تقرير المصير)، والاقتصادية (مشروع قسنطينة) التي بادر بها ديغول، كيف أن مذهبها كان واضحا ومتجانسا، حيث أبدت من خلاله تصميمها على التمسك بأهدافها الجوهرية وعلى رأسها "الاستقلال التام" رغم المناورات، والضغوطات الفرنسية المكثفة.[2]

- تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

لقد أدرك قادة جبهة التحرير الوطني مبكرا أهمية تشكيل حكومة مؤقتة تكون لها سلطة الإشراف على كفاح الشعب الجزائري تحت رقابة المجلس الوطني للثورة، لتعزيز المجهود الحربي لجيش التحرير الوطني في مواجهة الهجمة العسكرية الفرنسية الشرسة التي بلغت ذروتها في عصر الجنرال

[1] محمد حربي : المصدر السابق، ص .107

[2] المصدر نفسه.

ديغول من خلال مخطط شال، وكذلك تأطير الجماهير الشعبية، والعمل على كسب مزيد من الاعتراف والدعم الدولي، من خلال إقناع المجتمع الدولي بعدالة القضية الجزائرية[1].

وتبعا لذلك منح مؤتمر الصومام لجنة التنسيق والتنفيذ سلطة إعلان حكومة مؤقتة على أن تتشاور مع ممثلي جبهة التحرير الوطني في الخارج، وجدد المجلس الوطني للثورة في مؤتمره الذي عقده بالقاهرة خلال شهر أوت 1957 تفويضه للجنة التنسيق والتنفيذ بإعلان حكومة مؤقتة متى رأت الوقت مناسبا لذلك[2].

وهكذا قررت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 09 سبتمبر أن تحول نفسها إلى حكومة مؤقتة مدفوعة بأوضاع صعبة كانت تمر بها، فقد أكد محمد حربي أن هذه اللجنة وجدت نفسها إزاء وضع عجزت عن التحكم فيه، وأنها كانت مشلولة بتناقضات تغذيها تقديرات متباينة حول سياسة الجنرال ديغول ولهذا قررت توسيع مجال العمليات المسلحة لتشمل فرنسا، وتشكيل حكومة مؤقتة، وأضاف أن الأوساط القيادية لم تخف أن هدفها من هذه المبادرة هو تجنب الصعوبات الموضوعية لإزالتها، ونقل عنهم قولهم: "لقد اجتزنا طريقا وبلغنا بعض الأهداف، كما بدأنا ندور حول أنفسنا، محشورين في المأزق الذي كان الجميع يشعر به، والبعض يشرحونه. إن وجود حكومة سوف يؤدي إلى تبدل جذري للخارج حيالنا"[3].

وفي سبتمبر قدمت اللجنة المشكلة لدراسة تأليف الحكومة استنتاجاتها، وجاء جوابها إيجابيا، حيث أكدت أنه على الصعيد الجزائري، سيقنع هذا الإجراء الشعب بالعمل والتضحية من أجل إفشال سياسة الدمج التي نادى بها ديغول*، وإذا كان على الصعيد الفرنسي صحيحا أن الحكومات

[1] محمد حربي: المصدر السابق، ص 108.

[2] أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص 245.

[3] المصدر نفسه: ص 331.

* كان من نتيجة هذا القرار، شن خلايا جبهة التحرير الوطني لعدد من العمليات المسلحة ضد اهداف اقتصادية فرنسية خاصة خزانات الوقود، ينظر على سبيل المثال:

المتتالية سمعت تقول وتكرر أن تشكيل حكومة قد يحول دون مفاوضات محتملة، فينبغي تفسير هذا التهديد برغبة التصدي لتطور وسائل عملنا[1].

أما على صعيد شمال أفريقيا، فأكدت اللجنة أنه يمكن أن تكون هناك صعوبات، لكن حكومة جزائرية هي شرط مسبق لأي تكوين كنفدرالي مغربي، ولكي يتم إقناع الحكومتين التونسية والمراكشية قد يكون مناسبا تركهما تعتقدان بإمكانية انحيازنا إلى سياستهما لأننا لا نخاطر بخسارة شيء بهذا الصدد، على أساس أن لكل من البلدين سياسة مختلفة عن سياسة الآخر. فمراكش حيادية وتونس موالية للغرب، كذلك وعند الاقتضاء، جعل عودة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس تنازلا محتملا، لكن يجب القيام بكل ذلك، في حين يجري إعلام المصريين بتكتيكنا.

- **على الصعيد الدولي**: سنجد أنفسنا في وضع أفضل، ربما أجبر العدو على القيام بأعمال انفعالية مفيدة لقضيتنا، كما ستتعزز القدرة المادية والمالية للثورة[2].

وحسب محضر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ ليوم 1958/09/09م، فقد حضر الاجتماع الأعضاء الآتية أسماؤهم وهم : فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف، محمود الشريف، كريم بلقاسم، محمد لمين دباغين، عبد الحميد مهري، عمر أو عمران، وكانت النقطة الوحيدة في جدول الأعمال هي تشكيل حكومة مؤقتة[3].

albert Paul Lentin, le terrorisme en métropole, in Yves Courrière, la Guerre d'Algérie, tome 06, op.cit, pp. 1730-171739 et aussi mEl Moudjahid, N°=28, du1958/08/22 « le FLN passe à l'action en France, tome 01, opp.cit, p.552.

[1] محمد حربي: المرجع السابق، ص 120.

CCE, considérations générales sur la création d'un gouvernement algérien, 1958, in جبهة التحرير

[2] محمد حربي: المصدر نفسه، ص: 186.

[3] المصدر نفسه.

وبعد مناقشة تقرير اللجنة التي كلفت بدراسة قضية تشكيل هذه الحكومة[4]، وبعد معالجة الوضعية السياسية والعسكرية على ضوء المعلومات التي قدمها مسؤولو الثورة في الداخل، وبعد تحليل تطور السياسة الفرنسية والوضع الدولي، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ بإجماع أعضائها ما يلي:

- تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في أقرب وقت ممكن.
- تركيبة الحكومة (أسماء الوزارات).
- القيام فورا بسبر لآراء الحكومات الصديقة حول إمكانية الاعتراف بهذه الحكومة.

وبموجب تفويض من المجلس الوطني للثورة (قرار 2 أوت 1957م) قررت لجنة التنسيق والتنفيذ باسم الشعب الجزائري تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وحددت تشكيلتها على أن تباشر عملها يوم الجمعة 1958/09/19م على الساعة الثالثة عشر زوالا بالتوقيت الجزائري، علما أنها مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1].

وفي تحليلها للأوضاع السياسية السائدة اعتبرت لجنة التنسيق والتنفيذ أن حرب الجزائر في الوقت الراهن أصبحت إحدى القضايا الدولية الأكثر خطورة التي تثير انتباه كل الدول، وأن الشعب الجزائري قد تحمل تضحيات جسيمة، وأن الدعم المعنوي للرأي العام الدولي يؤكد عدالة التطلعات الوطنية لهذا الشعب، وهو يدعو إلى التفاوض كوسيلة للوصول إلى حل عادل للمشكلة الجزائرية[2].

وحددت لجنة التنسيق والتنفيذ المعطيات الأساسية للمشكلة الجزائرية في النقاط الآتية:

1. السيادة الوطنية تم بعد بعثها.
2. قد أصبح الفعل الوطني حقيقة واقعية.

---

[4] أحمد توفيق المدني : المصدر السابق، ص 45.

[1] CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/530 «extrait du procès verbal de déclaration du C.C.E/ réunion de 09/09/1958, publié par le département de l'information de la presse, bureau du Maroc.

[2] محمد حربي: المرجع السابق، ص 188.

3. إن خاصية الدولة التي تتمتع بها جبهة التحرير الوطني قد تم الاعتراف بها في مؤتمر طنجة من قبل تونس والمغرب.

4. إن عجز الحكومات الفرنسية عن حل المشكلة الجزائرية ثابت.

5. إن امتداد حرب الجزائر واستمرارها سيخلق حالة أزمة قادرة على التسبب في توسع وامتداد النزاع، مما سيؤدي إلى تهديد السلم العالمي[1].

أثار قرار تشكيل الحكومة المؤقتة داخليا وخارجيا:

والواقع أن قرار تشكيل الحكومة المؤقتة لم يثر أي اعتراضات بين مختلف قيادات جبهة التحرير الوطني رغم ما كانت تعانيه من خلافات وصراعات على السلطة، ويؤكد سعد دحلب هذا الإطار أن: "لجنة التنسيق والتنفيذ حولت نفسها إلى حكومة مؤقتة، وأنني لا أذكر أن أحدا من أعضاء المجلس الوطني للثورة قد طلب حتى مجرد توضيح حول هذا القرار، بل إن الجميع صفق له بحرارة، ورغم أنني كنت عضوا في المجلس الوطني للثورة، إلا أنني لم أعلم بهذا الأمر إلا من خلال الصحافة الفرنسية والألمانية حينما كنت في مهمة لدى قيادة فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا التي اتخذت من ألمانيا الاتحادية مقرا لها[2]".

كما أن الدول الشقيقة والصديقة لم تستشر مسبقا، ولم تعلم إلا ليلة إعلان الحكومة، وفسر سعد دحلب هذا التصرف بحرص قيادة جبهة التحرير الوطني على الحفاظ على استقلاليتها وسيادتها في اتخاذ القرارات السياسية، رغم خطر رد تلك الدول بعدم الاعتراف بها[3].

وفي هذا الإطار صور السيد أحمد توفيق المدني رد الفعل المصري بقوله: "لقد سلمت بيان تشكيل الحكومة المؤقتة، ليلة الإعلان إلى كل السفارات العربية، وإلى السيد فتحي الذيب ليبلغها بدوره إلى السيد الرئيس عبد الناصر[4]، فقال لي الأخ فتحي وهو يضحك ضحكة صفراء فاقع لونها:

---

[1] CAOM, Aix-en-provence, boîte 81f/530: Proclamation du GPRA par la C.CE, réunion du 09/09/1958, documents produits à l'appui de cette proclamation, publié par le département de l'information de la presse, bureau du Maroc.

[2] Dahleb Saad, pour l'indépendance de l'Algérie, mission accomplie, éd. Dahleb, Alger, pp96-97.

[3] Ibid, p98.

[4] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص 400.

سجل من الآن، أننا أول معترف بهذه الحكومة، إنما سجل عندك خاصة أننا لسنا راضين بها ونخشى أن تسوء العاقبة من جراء وجودها"، وأجل تطبيق هذا القرار شكلت لجنتين، ترأس اللجنة الأولى كريم بلقاسم وضمت مجموعة من السياسيين وهم: بن يوسف بن خدة وعبد الحميد مهري وأحمد فرانسيس ومحمد يزيد، تكفلت بتحرير مذكرة وجهت إلى السفارات وإلى الأمم المتحدة حيث أكدت على أن الدولة الجزائرية كانت موجودة قبل الاحتلال الفرنسي، وتكفل محمد بجاوي بالجانب القانوني من المسألة، أما اللجنة الثانية فقد ترأسها عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، واضطلعت بمهمة تشكيل الحكومة، واقتراح اسم رئيسها وأسماء الأشخاص المرشحين لتولي مختلف المناصب الوزارية[1].

وذكر فرحات عباس أنه اقترح أن يعين كريم بلقاسم أو لمين دباغين في منصب رئيس الحكومة وبرر اقتراحه بكون كريم واحد من القادة التاريخيين الذين فجروا الثورة، في حين أن لمين دباغين كان قد ترأس الوفد الخارجي، غير أن هذا الاقتراح قوبل بالرفض، من قبل أحمد بن بلة بالنسبة للمين دباغين، وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال بالنسبة لكريم بلقاسم، لأنهما لم يكونا مستعدين لمنح كريم بلقاسم سلطة أعلى من سلطة كل واحد منهما، وذكر بأنهما قالا له: "إن السير الحسن للأمور يقتضي أن نكون متساوين"[2].

وكان بوصوف وبن طوبال يريدان أن تتولى هذا المنصب شخصية سياسية معروفة على الصعيد الدولي، لأن الحكومة المؤقتة كان في انتظارها معارك دبلوماسية ضارية على الساحة الدولية في مواجهة فرنسا التي أصبحت تتمتع بثقل هام في العلاقات الدولية بفضل شخصية الجنرال ديغول ولهذا وقع اختيارها على السيد فرحات عباس، باعتباره شخصية سياسية متمرسة، ويتمتع بقدر كبير من الثقافة، كما أنه يمثل رمزا للاعتدال وهو رسالة واضحة إلى فرنسا وإلى المجتمع الدولي وإلى الشخصيات الجزائرية المعتدلة، مفادها أن جبهة التحرير الوطني مستعدة للدخول في مفاوضات سلمية[3] مع الحكومة الفرنسية بغرض التوصل إلى حل مشرف للقضية الجزائرية يستجيب لتطلعات الشعب

[1] Ferhat Abbes, Autopsie d'une guerre, OP.cit, p244.

[2] Gilbert Meynier, histoire intérieur du FLN 1954-1962, op.cit, pp352-353.

[3] محمد حربي: المرجع السابق، ص 190.

الجزائري، ولا يتجاهل المصالح "المشروعة" لفرنسا، ولقد راعت تركيبة الحكومة المؤقتة التوازنات الداخلية التي كانت سائدة داخل جبهة التحرير الوطني، ومدى تمثيل شخصياتها لمختلف الحساسيات السياسية الموجودة داخلها، حيث أكد فرحات على أنه طالب بأن يكون للتشكيلات الأربعة الموجودة في جبهة التحرير تمثيل في الحكومة المؤقتة، وهذه التشكيلات كما حددها هي: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، واللجنة الثورية للوحدة والعمل، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1].

ولإرضاء طموحات كريم بلقاسم في رئاسة، عن نائبا لرئيسها، ووزيرا للقوات المسلحة، كما عين أحمد بن بلة، المسجون في فرنسا منذ أكتوبر 1956م نائبا للرئيس، ومنح منصب وزير دولة للمعتقلين الأخرين معه، وهم: محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، وحسين آيت أحمد، أما لخضر بن طوبال فقد أختير لتولي منصب وزير الداخلية، وعين عبد الحفيظ بوصوف وزيرا للاتصالات العامة والمواصلات، وأنشات ثلاثة مناصب لكاتب دولة، حتى يتمكن كل واحد من الباءات الثلاثة (بوصوف، بن طوبال، بلقاسم) من تعيين أحد رجاله في هذه المناصب، فاختير لشغلها كل من عمر أوصديق المقرب من كريم بلقاسم، ولمين خان المقرب من بن طوبال ومصطفى سطمبولي الذي كان محافظا سياسيا للولاية الخامسة خلال قيادة بن طوبال لها، وكان موجودا في الداخل، فوقع في قبضة الفرنسين مباشرة بعد تعيينه في الحكومة[2].

وتولى العقيد محمود الشريف منصب وزير التسليح والتموين، في حين تولى لمين دباغين منصب وزير الشؤون الخارجية، وهو الذي كان مكلفا بهذا الملف في لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر المجلس الوطني للثورة الذي عقد في القاهرة خلال شهر أوت 1957م[3].

---

[1] Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, op.cit, p.244.

[2] Gilbert Meynier, op.cit, p353et sa marge n°-244.

[3] محمد حربي: المرجع السابق، ص 191.

ومن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) عين بالإضافة إلى فرحات عباس ومحمود الشريف، أحمد فرانسيس الذي منح له منصب وزير الشؤون الاقتصادية والمالية.

أما السيد أحمد توفيق المدني فقد عين وزيرا للشؤون الثقافية، وكان قبل التحاقه بجبهة التحرير الوطني كاتبا عاما لجمعية العلماء المسلمين، ومدير تحرير لسان حالها: "مجلة البصائر".

وبالإضافة إلى ذلك، عين في مناصب وزارية ثلاثة أعضاء سابقين في آخر لجنة مركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهم: عبد الحميد مهري، وزيرا لشؤون شمال أفريقيا، وبن يوسف بن خدة وزيرا للشؤون الاجتماعية، ومحمد يزيد وزيرا للإعلام[1].

وكان الرهان الأساسي بالنسبة لقيادة الثورة، بعد إعلان تشكيلة الحكومة المؤقتة هو كسب الاعتراف الدولي وهو ما حدث فعلا، خاصة من الدول العربية والإسلامية، إذ بعد تلاوة بيان تشكيلها على الساعة الواحدة وخمسة دقائق زوالا من يوم 19 سبتمبر 1958م، اعترفت بها أربعة دول خلال خمسة دقائق فقط وهي على التوالي: الجمهورية العربية المتحدة، الجمهورية العراقية، جمهورية باكستان، المملكة الليبية، ثم تلتهم اليمن في اليوم نفسه على الساعة السادسة مساء وتونس على الساعة التاسعة ليلا وثلاثين دقيقة[2].

وفي هذا السياق، ورد في صحيفة المجاهد الصادرة يوم 10 أكتوبر 1958م أن 800 مليون إنسان اعترفوا بالحكومة المؤقتة، في إشارة منها لمجموع مواطني الدول التي اعترفت بها[3]، وهي: الجمهورية العربية المتحدة، العراق، اليمن، ليبيا، تونس، المغرب، المملكة العربية السعودية، جمهورية الصين الشعبية، فيتنام الشمالية، السودان، إندونيسيا، ومنغوليا، كما أكدت أن الحكومة المؤقتة ما

[1] El Moudjahid, Numéro spécial, du 19 septembre 1958 & 22 heures« le GP.R.A est constitue, tome 02, op. cit., pp 05-08.

[2] El Moudjahid, Numéro spécial, du 19 septembre 1958 « le G.P.R.A est constitue», op.cit p.08

[3] El Moudjahid, Numéro 30, du 10 octobre 1958 << 800 millions d'hommes reconnaissent la république Algérienne», tome 02, op.cit, p.13.

تزال تتلقى سيلا هائلا من برقيات ورسائل التهنئة، من إفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، وأمريكا الشمالية، وأن السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة قد استقبل العديد من الشخصيات السياسية، وذكرت من بين هذه الشخصيات، السيد محمود فوزي وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة (مصر، وسوريا)[1].

وقد علق الفرنسيون على تشكيل الحكومة المؤقتة، واعتراف العديد من الدول بها بأن الأمر يتعلق "بفعل لا سابق له"، وهو خلاصة تحقيق قام به صحفي جريدة لو فيغارو(Le Figaro) الفرنسية السيد فيليب نوري (Philippe Nourri) لدى عدد من فقهاء القانون، وذلك لأن هذه الحكومة:

1. ليس لها أية أرض تمارس عليها سيادتها.
2. أنها حكومة منفى من دون أن تكون قد نفيت من قبل.
3. أنها لن تستطيع أن تعتبر نفسها منتخبة من قبل السكان، أو حتى من مجموعة محدودة منهم ومع ذلك تزعم أنها مسؤولة عنهم[2].

وعلى أساس هذه المبررات وصلوا إلى نتيجة مفادها أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "ولدت من العدم، وتبسط سلطتها على العدم، ولهذا يمكن القول أنها لا شيء"[3].

وفي هذا المجال كتب موريس فلوري (Maurice Flory) أنه على ضوء القانون الدولي، لا تستحق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الاعتراف بها، لأنها لا تتوفر على أي شرط من ثلاثة شروط تتطلبها الممارسة الدولية التي أصبحت عرفا، وهي:

1- أن وجود حكومة في المنفى، يفترض وجودا سابقا للدولة، في حين أنه لا توجد هناك دولة جزائرية.

---

[1] El Moudjahid, Numéro spécial, du 19 septembre 1958.

[2] Ibid.

[3] CAOMI, Ah-en-Provence : boite 81f/197 : Le Figaro, 22/09/1958.

2- أن لجوء حكومة إلى المنفى، هو نتيجة، إما لحرب دولية، أو لحرب أهلية، فالاحتمال الأول مستبعد، لأن القانون الدولي لا يعتبر الجيش الفرنسي جيشا أجنبيا غازيا، وأن الحكومة المؤقتة لم تطرد من الجزائر، ولكنها تشكلت في القاهرة، أي في أرض أجنبية، كما أن فرضية الحرب الأهلية مستبعدة أيضا، إلا إذا كانت هذه الحكومة تراقب بصورة فعلية جزءا من الأرض الجزائرية.

أما الشرط الثالث، حسب الكاتب نفسه فيقتضي أن تكون الحكومة اللاجئة منتخبة، وإن لم يتوفر هذا الشرط فعليها أن تبرهن أنها تمارس سلطة فعلية على الأرض التي تراقبها، خاصة أن فرنسا قد ردت على إدعاءات جبهة التحرير بتأييد 96% من الناخبين لها في استفتاء عام 1958م[1].

غير أن محمد بجاوي* الذي كلف بوضع الأسس القانونية التي تبرر شرعية الحكومة المؤقتة من وجهة نظر القانون الدولي، أنجز دراسة هامة في هذا المجال بعنوان "الثورة الجزائرية والقانون" (La révolution Algérienne et le droit)، رد على هذا التحليل بقوله أن: "صاحبه يجهل الأوضاع السائدة في الجزائر، فالشروط التي تحدث عنها تلزم الحكومات الموجودة في المنفى، في حين أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لا تعتبر حكومة لاجئة، لأنها استمدت شرعيتها من المؤسسات الجزائرية التي أنشأت داخل الجزائر في إطار مسار الشرعية الثورية، ثم تطورت بشكل متزامن في داخل الجزائر وخارجها في إطار مسار الشرعية الثورية"، في إشارة منه إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) ولجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E)[2].

---

[1] Maurice Flory : évolution internationale du problème algérien, revue de l'action, décembre 1959 ,pl83.

* من أشهر رجال القانون الجزائريين، أشهر بمؤلفه "الثورة الجزائرية والقانون" الذي صدر عام 1961، شغل منصب مستشار لفرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة (1959-1961م)، ثم أمين عام للحكومة (1962-1965م)، كما شغل منصب سفير في باريس (1971-1979)، ثم تولى منصب سفير الجزائر في الأمم المتحدة، ثم رئيس محكمة لاهاي، استدعاء الرئيس السابق لمين زروال عام 1999م، وعينه رئيسا للهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات الرئاسية التي جرت في أفريل 1999م، ثم عين بعد ذلك رئيسا للمجلس الدستوري الجزائري، ثم أصبح وزيرا للشؤون الخارجية منذ سنة 2004م.

[2] بجاوي محمد : الثورة الجزائرية و القانون ، المرجع السابق ، ص. 201.

ومن جهتها نشرت فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا منكرة الأسس القانونية التي تستمد منها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مشروعيتها، ومما جاء فيها[1]:

أن إعلان الحكومة المؤقتة جاء طبقا لإرث تاريخي، ولتطور سوسيولوجي، وللإرادة السياسية للشعب الجزائري، وإنشاء الدولة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يتطابق مع متطلبات القانون الدولي وفقا للمبررات الثلاث الآتية:

1- إن الدولة والحكومة المؤقتة التي نتشرف بالمطالبة بالاعتراف بها، لا تشكل كيانات قانونية جيدة، ولكنها تمثل مؤسسات قديمة بعثت من جديد، فالأمر لا يتعلق بالاعتراف بدولة جيدة، ولكن تكريس انبعاث جديد لدولة كانت موجودة*.

2- وحتى لو أن الدولة الجزائرية لم تكن موجودة في الماضي، وحتى لو أن حقوقها صودرت من قبل المحتل، فإن نشأتها الحالية مطابقة للقانون الدولي الحالي الذي يكرس حق الشعوب في حكم نفسه بنفسها.

3- وحتى، ولو افترضنا أن الدولة الجزائرية لم تكن موجودة في الماضي، وحتى ولو افترضنا أن القانون الدولي الحالي لم يكرس حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها، فإن الإنشاء الحالي للدولة الجزائرية ليس أقل تطابقا مع القانون الدولي الذي يوافق على أن ميلاد دولة ما يعتبر حدثا يستحيل الاعتراض عليه من الناحية القانونية[2].

---

[1] CAOM, Aix en Provence : boîte 818197, FLN documents, mémorandum juridique, éditée par la fédération de France du FLN.

* كانت من الحكومات الفرنسية المتعاقبة قبل 1830 تعترف بدولة الجزائر السيدة، وهو ما يدل عليه المعاهدات والمراسلات التي كانت قائمة بين الدولة الجزائرية والدولة الفرنسية، ينظر:

Correspondances, Eugène Plantet Days d'Alger avec la cour de France (1579-1833), 02 tomes, op.cit.

[2] بجاوي محمد : المرجع السابق، ص. 201.

وتحدث مذكرة فدرالية جبهة التحرير في فرنسا بعد ذلك عن الوجود القانوني للدولة الجزائرية قبل الاحتلال، فأكدت ما يأتي:

1- إن سيادة الشعب الجزائري لا يمكن اعتبارها من الناحية القانونية لاغية بفعل الاحتلال الفرنسي منذ 1830م، فالدولة الجزائرية تعتبر عضوا في المجتمع الدولي.

2- إن قرار إلحاق الجزائر بفرنسا يعتبر لاغيا من الناحية القانونية.

3- لا يمكن اعتبار الغزو الفرنسي للجزائر إلا "احتلالا حربيا"، أي أنه ظاهرة مؤقتة لا يمكنها أن تلغي السيادة الجزائرية[1].

أما الجنرال ديغول، وإن اعترف بأن جبهة التحرير الوطني تمثل قوة معتبرة، فقد رفض الاعتراف بها، وبالحكومة المؤقتة التي شكلتها، وهدد بأن فرنسا ستعمد إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بها، ومما جاء في تصريحه: "لقد رغبت جبهة التحرير في البداية أن أرسل مبعوثا رسميا لإجراء محادثات معها في بلد محايد، على أمل أن يكون ذلك اعترافا ضمنيا بها من قبل فرنسا، وهو ما أرفضه لأنني لا أريد أن أعترف بهذه المنظمة، إنها تمثل حقا قوة معتبرة ولكنها لا تمثل الجزائر، بل لا تمثل حتى مسلمي الجزائر"[2].

وعلق على مساعي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لكسب مزيد من الاعتراف الدولي بها فقال: "لقد حاولت المنظمة الخارجية -في إشارة منه إلى الحكومة المؤقتة- كسب الاعتراف من عدد كبير من الدول، ولكن دون جدوى، وقد بينت لكل الأمم الرصينة أن فرنسا ستسحب سفرائها مباشرة من كل البلدان التي تعترف بهذه المنظمة، وأنا لا أتحدث عن الأمريكان والإنجليز، بل عن الاتحاد السوفيتي والهند"[3].

---

[1] CAOM, Aix-en-Provence : boite 810197, FLN documents, mémorandum juridique, op cit.

[2] CAOM, Aix- en Provence: FRCAOMI 93/4359.

[3] Ibid.

غير أن الحكومة المؤقتة كانت مدركة أن تطورات الثورة الجزائرية وما سينجر عنها من مزيد من الانقسامات داخل فرنسا، ومن مخاطر عزلة دولية، وإفلاس اقتصادي، سيدفع الحكومة الفرنسية إلى الاعتراف بها، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري وهو ما سيمهد لمفاوضات مباشرة بين الطرفين على أساس حق تقرير المصير باعتباره حقا شرعيا لكل الشعوب كرسته المواثيق الدولية منذ عهد عصبة الأمم، ولهذا باشرت فورا نشاطها من خلال تسويق وجهات نظرها فيما يتعلق بسبل حل النزاع الجزائري الفرنسي، أملا في كسب مزيد من الاعتراف والدعم الدولي، وهكذا، فعقب أول اجتماع للحكومة المؤقتة، أدلى رئيسها فرحات عباس بأول تصريح حكومي شرح فيه مواقف حكومته من العديد من القضايا من خلال مجموعة من المحاور، فأشار إلى أن الإعلان عن الحكومة المؤقتة تم باسم الشعب الجزائري الذي يقاتل منذ أربع سنوات من أجل بعث الدولة الجزائرية من جديد، بعد أن محاها الغزو العسكري الفرنسي سنة 1830 من الخارطة السياسية لإفريقيا الشمالية، ثم وجه شكره وتقديره للشعب الجزائري ولجيشه على التضحيات الجسيمة التي تحملاها، وأكد أن تشكيل الحكومة المؤقتة هو ترجمة للإرادة الشعبية[1].

وبين بعد ذلك أن الشعب الجزائري، شعب مسالم، وأن المستعمر الفرنسي أكرهه على حمل السلاح من أجل الحصول على حريته واستقلاله بعد أن استنفذ كل الوسائل السلمية، وأن الجزائر ليست فرنسا، وأن الشعب الجزائري ليس فرنسيا، وأن وهم الجزائر الفرنسية، وأسطورة الإدماج ليس لهما أساس، إلا سياسة القوة.

ونوه بعد ذلك بدعم الدول العربية، ودعم الدول الأفرو آسيوية، ودعم كل المؤمنين بالقيم الديمقراطية في فرنسا وأوروبا وأمريكا الذين أكدوا على أن قضية الشعب الجزائري قضية عادلة[2]، ثم

[1] El Moudjahid, N°-30, du 10 octobre 1958 « Première déclaration du gouvernement provisoire de la république algérienne », tome 02,op.cit, p.10.

[2] Ibid.

أعلن استعداد الحكومة المؤقتة للدخول في مفاوضات مع فرنسا لإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية*، فالشعب الجزائري، رغم قوة الدعم الذي يستفيد منه، إلا أنه لا يريد الحرب من أجل الحرب، وهو عدو للاستعمار، وليس للشعب الفرنسي.

وطمأن الأقلية الأوروبية بأن الجزائر المطهرة من الاستعماريين لن تعرف مواطنين فوق العادة أو مواطنين من الدرجة الثانية، وأن الجمهورية الجزائرية لن تقوم بأي تفرقة على أساس ديني أو عرقي بين الذين يريدون أن يكونوا أبنائها. وأشار إلى أن استقلال الجزائر لن يكون عقبة أمام تأسيس علاقات جديدة بين الجزائر وفرنسا مبنية على احترام سيادة بعضهما البعض.

وفي الأخير نوه باعتراف العديد من الدول بالحكومة المؤقتة، وأعلن التزام حكومته بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1].

- **أول مرسوم للحكومة المؤقتة في 3 أكتوبر 1958:**

وكبادرة عن حسن النية تضمن أول مرسوم صادقت عليه الحكومة المؤقتة في اجتماعها الذي عقدته بالقاهرة يوم 03 أكتوبر 1958م عفوا عن الجنود الفرنسيين الذين أسرهم جيش التحرير الوطني بدون شروط، وتسليمهم إلى أسرهم بواسطة مبعوثين عن منظمة الصليب الأحمر الدولي.

وفي سنة 1959م كان الحقل الأساسي للنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو الأمم المتحدة، لمواجهة مخطط ديغول الذي استند على الحيلولة دون تحول القضية الجزائرية إلى مسألة دولية، تدخل في اختصاص الأمم المتحدة، وعلى مخطط شال العسكري، ومشروع

* اعترف فرحات عباس أنه كان يستحيل تحقيق الثورة، أي تغيير النظام الاستعماري بواسطة القانون، كما كان يعتقد خلال مسيرته النضالية قبل التحاقه بالثورة الجزائرية، وهو ما تضمنه الفصل الثالث من كتابه ليل الاستعمار الذي جعله تحت عنوان "استحالة الثورة بالقانون"، أو تجربة جيلي« L'impossible révolution par la loi ou l'expérience de ma génération »، حيث أكد في مقدمته أن: "هذا الفصل هو تاريخ فشل... إنه فشل الرجال الذين ينتمون إلى جيلي".

Ferhat Abbes: guerre et révolution d'Algérie – la nuit coloniale, op.cit, p.106.

[1] El Moudjahid, N°=30, du 10 octobre 1958 « Première déclaration du gouvernement provisoire de la république algérienne», tome 02, op. cit, p.10.

قسنطينة الاقتصادي والاجتماعي، ذو الأبعاد السياسية، وعلى مبدأ تقرير المصير الذي أعلنه يوم16 سبتمبر 1959م، وهو مشروع كان يهدف في عمومه إلى الحفاظ على الجزائر كأرض فرنسية[1] ولكن على أسس جديدة أي تحقيق ما سماه ديغول "الجزائر الجزائرية" كبديل عن الجزائر المستقلة التي تقاتل من أجلها جبهة التحرير الوطني منذ 01 نوفمبر 1954م.

وهكذا نجحت الحكومة المؤقتة في تحقيق نصر دبلوماسي هام خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في الفترة الممتدة ما بين 13 و21 ديسمبر 1958م، حيث أن الوزراء الثلاث الذين انتدبهم فرحات عباس، وهم: وزير الخارجية، الدكتور لمين دباغين، والدكتور أحمد فرانسيس، وزير المالية، والسيد أمحمد يزيد وزير الإعلام، عوملوا كشخصيات مهمة جدا من قبل الوفود الأفرو-آسيوية، وخاصة الوفدين، التونسي والمغربي الذين نظما على شرفهم مأدبة غذاء مشهودة في فندق سافوي بلازا (Savoy Plaza)[2].

وقد أعقب هذه الهالة، نجاحا سياسيا، حيث صادقت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة على اقتراح يقر بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ويطالب بفتح فوري "للمفاوضات الجزائرية-الفرنسية" لتحقيق السلام، ولم ينقص إلا صوت واحد عن أغلبية الثلثين الضرورية لإصدار قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث صوت لصالحها 35 عضوا، وعارضها 18 عضوا، وامتنعت عن التصويت 12 دولة، منها الولايات المتحدة الأمريكية، وأربعة دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي (NATO)، وهم: تركيا، الدانمرك، النرويج وأيسلندا، وهو ما جعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية توجه أمرا إلى ممثليها في الولايات المتحدة الأمريكية تطالبهم فيه بأن يبذلوا قصارى جهودهم حتى "يزداد اطرادا هذا التطور الإيجابي لموقف الولايات المتحدة"، وقد جعل هذا التطور الإيجابي صحيفة المجاهد تجعل افتتاحية عددها الصادر يوم 24 ديسمبر افتتاحيتها بعنوان "نصر دبلوماسي"، جاء في مقدمته أن: "الوفد الجزائري لدى الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة قد حقق

[1] «premier décret du gouvernement provisoire de la république algérienne» ,p.15.

[2] Albert Latin : G.P.R.A: offensive diplomatique, op.cit, p 1974.

كل الأهداف التي حينها له الحكومة المؤقتة، يجب أن تعتبر المناقشات ونتائجها الأكثر إيجابية، وقد يترتب عنها تداعيات هامة على المستوى الدولي"[1].

وكان كل من حسين آيت أحمد وأمحمد يزيد قد أنشنا سنة 1955م "مكتبا إعلاميا لجبهة التحرير الوطني"، وكان يقوده سنة 1958م شخصية مثقفة، تتقن جيدا اللغة الفرنسية، وهو السيد عبد القادر شندرلي الذي كان يملك خبرة جيدة في المجال الصحفي، حيث كان سنة 1944م محررا في صحيفة الوطن (Patrie)، التابعة للقوات الفرنسية التي شاركت قوات الحلفاء في غزو إيطاليا، كما كان عضوا في منظمة اليونسكو (U.N.E.C.O)، وفي بداية الثورة اتخذ قرار الالتحاق بجبهة التحرير، وكان إلى جانب مسؤوله المباشر أمحمد يزيد "مهندس العلاقات العامة"، حيث نجح في أن يحول البناية الصغيرة التي تحوي مكتب جبهة التحرير إلى مقر "للوبي جزائري فعال"[2].

ولم يكن لعبد القادر شندرلي كمساعدين دائمين إلا زوجته الإيطالية، وثلاثة شباب أمريكان، فكان يوزع كل صباح 2800 نسخة من نشرة أخبار باللغة الإنجليزية عنوانها: "الجزائر الحرة" (Free Algeria)، استغلت فيها مقتبسات من الصحف اليسارية الفرنسية المعادية للحرب في الجزائر[3].

وكان يقوم كذلك بالكتابة إلى الصحف، كما اجتهد في كواليس الأمم المتحدة، وضاعف من زيارات الدبلوماسيين الذين يمثلون مختلف الدول، وشارك في مختلف النقاشات الإذاعية والتلفزيونية، وفي الملتقيات التي تناقش المسألة الجزائرية، وقدم عروضا حول القضية الجزائرية في مختلف الجامعات الأمريكية كهارفارد (Harvard)، وكولومبيا (Columbia)، وغيرهان وبفضل هذا العمل القاعدي نجح شندرلي في أن يكون معروفا في مختلف الأوساط الأمريكية وأن يحظى باحترامها، فكان

[1] El Moudjahid, N°=34, du 24 décembre 1958 « une victoire diplomatiques », tome 02, op.cit,p101.

[2] محمد حربي: المصدر السابق، ص 198.

[3] المصدر نفسه.

له عدد كبير من الأصدقاء بين الصحفيين الأمريكيين، كما ربط علاقات ممتازة مع العديد من الزعماء النقابيين، مثل زعماء اللجنة الدولية للنقابات الحرة التي قبلت عضوية الإتحاد العام للعمال الجزائريين، وقام بمساعي مثمرة لدى الزعماء الدينيين الذين كان لهم دورا مؤثرا في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل ليستر غريفث (Lester Griffith)[1] الذي كان قد وقع في أسر جيش التحرير الوطني في منطقة القبائل، ولكنه أطلق سراحه بأمر من العقيد عميروش، فلما عاد إلى الولايات المتحدة أصبح مؤيدا متحمسا لقضية جبهة التحرير الوطني، وقد وصلت أصداء هذه المساعي إلى وزارة الخارجية الأمريكية، حيث أن مجموعة من كبار الموظفين مثل وليام بورتر (Wilim Bauter) مدير الشؤون الأوروبية، ولورام (Loraam) مدير الشؤون المغاربية لم يترددوا في استقبال شندرلي، أو أمحمد يزيد حين يزور نيويورك، أما السيد روبرت مورفي (Rebert Murphy)، المستشار القوي للسيد فوستر دلاس (Foster Dallas) وزير الخارجية الأمريكي، والخصم القديم لديغول منذ نزاعاته معه في مدينة الجزائر 1943م، فقد شجع أصدقاءه على معالجة أطروحات جبهة التحرير الأكثر اعتدالا بنوع من التعاطف[2].

وبعد عودة السيد جون ستارثوايت (John Stterthwaite) نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية من جولة إفريقية في بداية شهر جانفي 1959م وجه تقريرا مطولا إلى كل من الرئيس إيزنهاور (Eisenhower)* ووزير الخارجية فوستر دلاس (Foster Dallas) وضح فيه أن تضامن الولايات المتحدة مع فرنسا المنغمسة في حرب الجزائر تضايق كثيرا حكومة واشنطن التي يجب أن يكون هدفها هو كسب أكبر عدد من المحايدة إلى سياستها، كما تقلق رجال الأعمال الأمريكيين الذين يتطلعون إلى تنمية صادراتهم إلى أسواق تلك الدول[3].

---

[1] يحياوي محمد: المرجع السابق، ص 202.

[2] يحياوي محمد: المرجع السابق، ص 206.

* في ذروة تطبيق مخطط الجنرال شال العسكري بغرض إبادة جيش التحرير الوطني، صرح الرئيس إيزنهاور خلال شهر أوت 1959م قائلا: "إنني لم أساند أبدا، بأي طريقة كانت أطروحة استقلال الجزائر".

La Dépêche de Constantine, dimanche - lundi 30-31 août 1959, 53éme année, No-16346.

[3] Albert Latin: «G.P.R.A: offensive diplomatique, op.cit, p1975-1976.

واقترح صاحب التقرير –الذي لم ينشر– أن تمارس السلطات الأمريكية ضغوطا على ديغول حتى يقوم بوضع حد للنزاع، ويقبل بحل يتمثل في "فدرالية جزائرية–مغربية–تونسية متعاونة مع فرنسا، ومنضوية في المعسكر الغربي"، وبهذا –يقول صاحب التقرير– ستكون هناك مصداقية لبرنامج الدعم الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط الذي عرضه الرئيس أمام الأمم المتحدة[1].

غير أن مساهمة الشركات الأمريكية في الاستثمارات النفطية الفرنسية في الصحراء الجزائرية أثارت امتعاض وتنديد جبهة التحرير الوطني، واعتبرت ذلك موقفا عدوانيا.

ففي يوم 21 جانفي 1959م أبرمت الشركة الفرنسية للبترول، وشركة ستندار أوبل أوف نيوجرسي (Standard Oil of Niew Jersy) عقدا لاستكشاف واستغلال النفط في الصحراء الجزائرية، ما جعل وزير الإعلام أمحمد يزيد يعقد مؤتمرا صحفيا يندد فيه "بالمساهمة غير المباشرة لشركة ستندار (Standard) في الحرب الاستعمارية التي تشنها فرنسا في الجزائر، وبهذا العمل العدواني ضد الشعب الجزائري، وحذر الأمريكيين بشكل واضح قائلا: "إن استقلال الجزائر أمرا محتوما وإن العقود التي أبرمت حديثا لها صفة مؤقتة، فلا الشعب الجزائري، ولا حكومته ملزمان بعقود أبرمت مع العدو زمن الحرب"[2].

غير أن جبهة التحرير كانت واقعية فهي تدرك النفوذ القوي الذي تتمتع به الشركات البترولية الأمريكية وتأثيرها على صناع القرار السياسي الأمريكي، ولهذا لم تشأ أن تفقد حبل الاتصال مع هذه الشركات، وحاولت التأثير عليها من خلال تقديم ضمانات عرضتها سرا على هذه المؤسسات للحفاظ على مصالحها، حيث كلفت الحكومة المؤقتة مكتب جبهة التحرير الوطني في نيويورك بأن يعلم ممثلي الشركات الكبرى "يانكس" (Yankees) أنها إذا أرادت أن تحفظ مركزها في الجزائر

[1] Albert Latin, op. cit., pp. 1975-1977.

[2] يحياوي محمد: المرجع السابق، ص 207.

الذي حصلت عليه حاليا من فرنسا لما تقوم حكومة جزائرية في مدينة الجزائر فعليها أن تدعم – سريا– لدى أصدقائها في وزارة الخارجية الأمريكية الأطروحات الدبلوماسية للحكومة المؤقتة[1].

وهكذا كانت الحكومة المؤقتة تلعب لعبة مزدوجة، فكانت تحاول سريا دفع هذه الشركات لدعم موقفها لدى صناع القرار في واشنطن، وفي الظاهر كانت تندد "برأسمالية يانكس" (Yankees) وهو ما يضمن لها تعاطفا في المعسكر الاشتراكي.

وقد شنت جبهة التحرير الوطني بواسطة وسائلها الإعلامية، وخاصة المجاهد حملة مركزة ضد الدعم العسكري والمادي الذي تقدمه الولايات المتحدة لفرنسا مثل الطائرات المقنبلة من طراز ت– 26 (T-26) وطائرات الهلكوبتر الثقيلة، وعربات النقل من طراز ج أم سي (GMC)، وطائرات سيكورسكي (Sikorsky)، وهو دعم أكدت صحيفة المجاهد في أحد مقالاتها أن "من دونه ما كان لفرنسا أن تواصل حرب الإبادة التي تشنها"، وأضافت: "أن الحرب تكلف الخزينة الفرنسية نفقات مالية ضخمة مقدارها 02 مليار فرنك يوميا، ولكن هذا لا يهم، فيكفي سفرا يقوم به رئيس الدولة الفرنسية، أو موفديه الخاصين إلى الضفة الأخرى من الأطلسي ليتم العودة بالدولارات الثمينة التي تجنب فرنسا الوقع في الإفلاس المالي"[2].

وقد تردد صدى هذا التنديد على لسان القيادة الصينية ممثلة في الزعيم الصيني ماوتسي تونغ ورئيس وزراءه شون أون لاي الذين استقبلا في الفترة الممتدة ما بين 02 و20 ديسمبر 1958م وفدا يمثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يتشكل من وزير الشؤون الاجتماعية، السيد بن يوسف بن خدة، ووزير التسليح، السيد محمود الشريف، كما زار هذا الوفد هانوي، واستقبل بحماسة شديدة، وزار موسكو وحظي باستقبال جيد[3].

---

[1] محمد حربي : المصدر السابق، ص 119.

[2] El Moudjahid, N°= 19, du 28 février 1958 « les U.S.A. devant le problème Algérien », tome 01 op.cit., p.346.

[3] Ibid.

واستغلت الحكومة المؤقتة هذا النصر الدبلوماسي فنشرت شائعات رئيس الحكومة فرحات عباس قد وجهت له دعوة غير رسمية من قبل الزعماء السوفييت لزيارة الكريملن، وأنه يمكن أن يزوره في القريب العاجل، وأنه من المحتمل بمناسبة هذه الزيارة أن يعترف الإتحاد السوفيتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، غير أن خروتشوف سارع إلى نفي هذه التسريبات لأنه كان يدرك أهمية سياسة الاستقلال الوطني في مواجهة الهيمنة الأمريكية التي تنتهجها فرنسا في غرب أوروبا بالنسبة لبلده، فلم يكن مستعدا أن يحرج موقف الجنرال ديغول أمام شعبه[1].

والواقع أن توجهات الحكومة المؤقتة باتجاه المعسكر الاشتراكي لم تكن هدفا في حد ذاته، خاصة بالنسبة لفرحات عباس المعروف بتوجهاته الليبرالية المعادية للشيوعية، وإنما كان مسعى تكتيكيا يستهدف تحقيق جملة من الأهداف منها البحث عن الدعم العسكري والمادي*، وكسب دعم هذه الدول للموقف الجزائري داخل الأمم المتحدة، كما أن هذا المسعى يمثل وسيلة ضغط على الولايات المتحدة المنزعجة من تنامي النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط منذ حرب السويس عام 1956م لكي تغير من موقفها المؤيد للحكومة الفرنسية[2].

وقد أدت توجهات الحكومة المؤقتة نحو المعسكر الشرقي إلى انزعاج الجنرال ديغول من خطر حدوث تقارب بين جبهة التحرير الوطني والدول الشيوعية، حتى ولو كان هذا الأمر احتمالا بعيدا، خاصة أنه لاحظ أن جبهة التحرير الوطني تملك فاعلية كبيرة في المجال الدبلوماسي، وهو ما يدل عليه نجاح دبلوماسي الحكومة المؤقتة في عملية التموقع في واشنطن، وتساءل الجنرال ديغول عن ما إذا كان

---

[1] El Moudjahid, Ne= 34, du 24/12/1958, Tome 02, p. 100,

* حسب تقرير سري فرنسي مؤرخ في نوفمبر 1960م، فإن الدعم الصيني للثورة الجزائرية قد بدأ سنة 1959م، وأن إمكانيات الدعم المادي الصيني محدودة، ولكنها تزايدت منذ زيارة كريم بلقاسم قبل لقاء ميلان (Melun)، فهو الممول الوحيد للثوار بالعتاد والألبسة والتجهيزات، وأن الدعم الصيني قبل أكتوبر 1960 معروف، ويتمثل في أجهزة الراديو من طراز 75 أس، آر(75 SR)، تكوين التقنيين في المدارس الصينية، ومدافع هاون من عيار 120مم، وأن هنالك خطة صينية مستقبلية لتعزيز ترسانة الثوار بأسلحة ثقيلة.

CAOM, Aix-en-Provence, Boite 81f/154, groupe Algérie, synthèse de renseignement, semaine du12-20/11/1960/ très secret.

[2] محمد حربي المرجع السابق: ص 199.

"المتمردون الجزائريون" الذين تركوا أنفسهم تحملهم رياح الشرق تارة، ورياح الغرب تارة أخرى لن ينجحوا أخيرا في أن يستفيدوا من مزايدة دائمة بين موسكو وواشنطن وعن ما إذا كانت سياسة التوازن بين العملاقين، المشابهة لتلك التي استعملت مع جمال عبد الناصر ستؤدي في النهاية إلى فقدان قنوات الاتصال بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا، "شريكها الحقيقي الذي يحدده منطق التاريخ والجغرافيا"[1].

وتبعا لهذا التحليل، اتخذ الجنرال ديغول يوم 13 جانفي 1959م -بعد تنصيبه رئيسا للجمهورية- إجراءات عفو لفائدة سبعة آلاف (7000) سجين سياسي جزائري وبادر بتحسين ظروف احتجاز بن بلة وبوضياف ورفقائهم، حيث حولوا من سجن لاسنتي (La Santé) إلى إقامة محروسة في جزيرة إكس، وهي مبادرات كانت بمثابة رسالة ضمنية موجهة إلى الحكومة المؤقتة، مفادها، أنه إذا كان طريق المفاوضات قد سد بسبب سوء التفاهم الذي تسبب فيه عرض "سلم الشجعان"، فإنه لم يقطع، ولقد فهمت جبهة التحرير الوطني جيدا أهداف هذه المبادرة التي كانت تبحث عنها، وهو ما وضحه في تونس الوزير أحمد فرنسيس للسيد ألبار بول لتان (Albert Latin) حينما أراد أن تكون فكرته واضحة وأن تصل إلى الإيلزي (Elysée)، فاستعمل تعابير لعبة البليار (Billard) وقال: "لقد دفعنا الكرة البيضاء لخروتشوف، ولكن من أجل أن نحرك الكرة الحمراء لديغول وهي التي تهمنا قبل كل شيء، فإذا كنا قد استهدفنا موسكو، فذلك من أجل الوصول إلى باريس"[2].

أما أمحمد يزيد الذي كان يعرف جيدا خفايا السياسة الرسمية الفرنسية والأمريكية، فقد برر هذه السياسة المنتهجة من قبل الحكومة المؤقتة بوجود تناقضات داخل الحلف الأطلسي، وقال: "لقد طلب ديغول بإلحاح شديد أن تكون قيادة التحالف مضمونة بشكل جوهري من قبل قوى ثلاث هي: الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا، وسنرى جيدا خلال الأشهر القادمة أن الرئيس الأمريكي

[1] محمد حربي المرجع السابق: ص 110.

[2] Albert Latin :«G.P.R.A :offensive diplomatique, op. cit, p 1979.

ايزنهاور سيرفض جملة وتفصيلا هذا الاقتراح الفرنسي الذي يعتبره غير معقول، وفي هذه الحالة سيجد الجنرال ديغول نفسه مجبرا –بطريقة معينة– على لعب دور الفارس بمفرده في العالم الغربي، وخاصة في البحر الأبيض المتوسط، والعالم العربي الذي تملك فيه فرنسا أوراقا رابحة، غير أن استمرار حرب الجزائر سيعرقل هذا الدور، ولهذا سيجد الرئيس الفرنسي أنه من الضروري القيام بخطوة جديدة اتجاهنا"[1].

وقد كان هذا التحليل صحيحا، فكانت الخطوة الجديدة التي تحدث عنها أمحمد يزيد هو إعلان الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959م عن قبوله بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم[2]، وحديثه عن الانفصال –وهو هدف جبهة التحرير الوطني– كواحد من بين خيارات ثلاثة ستعرض على الجزائريين في استفتاء حر ونزيه لاختيار واحد من بينها، وإن أبدى عدم تفضيله لهذا الحل، غير أن الحكومة المؤقتة المشكلة من أعضاء كانوا ينتمون قبل الثورة إلى تيارات سياسية مختلفة وهم: الأعضاء السابقون في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والمركزيين السابقين وأعضاء المنظمة الخاصة لم تستطع أن تتخطى انقسامات الماضي، كما دخلت في أزمة عميقة، نتيجة الصراعات بين كريم بلقاسم، وبوصوف، وبن طوبال، الذين كانوا يحتكرون السلطة الفعلية ولهذا أصيبت الحكومة بالشلل، فتقرر تحكيم القادة العسكريين، وهكذا عقد اجتماع العقداء (صيف–خريف 1959)، وهم: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، باعتبارهم أعضاء في الحكومة، و أمحمدي السعيد مسؤول هيئة الأركان الشرقية، وهواري بومدين، مسؤول هيئة الأركان الغربية، والحاج لخضر عبيد مسؤول الولاية الأولى، وعلي كافي قائد الولاية الثانية وسعيد يزوران، ممثل للولاية الثالثة، ودهيليس سليمان، المدعو صادق ممثل الولاية الثالثة، ودغين بودغان، المدعو لطفي، عن الولاية الخامسة، ولم يتم تمثيل الولاية السادسة ودام 94 يوما[3].

[1] يحياوي محمد : المرجع السابق، ص 108.

[2] محمد حربي المرجع السابق: ص 105.

[3] Ali Kafi, op. cit, pp 204-205.

وتخللته صراعات كثيرة، فتقرر استدعاء المجلس الوطني للانعقاد، وتحول العقداء العشرة إلى لجنة لإعداد لدورة المجلس، وضموا إليهم العديد من الإطارات المتخصصة في شتى المجالات، وشكلت فرق عمل لإعداد الوثائق القاعدية التي سيعالجها المجلس[1].

ومن أبرز الوثائق التي عرضت على المجلس الوطني للثورة الجزائرية اجتماعه بالعاصمة الليبية طرابلس، في الفترة الممتدة ما بين 16 ديسمبر 1959م، و18 جانفي 1960م تلك التي أنجزتها لجنة برئاسة بن يوسف بن خدة بعنوان "المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، والقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني"[2].

ففيما يتعلق بالمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، اعتبر الدولة الجزائرية ستكون جمهورية وستكون الجمهورية الجزائرية المستقلة ديمقراطية واجتماعية، وسيكون هناك فصل بين السلطات التشريعية والقضائية، وستضمن الجمهورية الجزائرية لكل المواطنين المساواة أمام القانون، مهما كانت انتماءاتهم الدينية أو العرقية[3].

أما الفصل الثاني فكرس للسلطة التشريعية التي تتمثل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث منح سلطات هامة منها:

- إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية مؤتمن على السيادة الوطنية، ويقوم بمهمة التشريع بشكل مؤقت إلى غاية تحرير التراب الوطني، ويراقب عمل الحكومة، ويمكن أن يفوض الحكومة سلطة التشريع بواسطة أوامر، ويحدد سياستها، وهي ملزمة بأن تعرض عليه حصيلة عملها خلال كل دورة من دوراته، ويمكنه أن يعين لجان لها مهمة محددة.
- يملك المجلس سلطة تعيين الحكومة، ومنحها الثقة بأغلبية ثلثي أعضاءه الحاضرين أو الممثلين.

[1] Philippe Tripier : Autopsie de le guerre d'Algérie, éditions France Empire, Paris 01; s.d, annexe 04, p.602-610.

[2] Ibid.

[3] Chapitre premier, principes fondamentaux, articles: 1-3, in: op.cit.p.603.

- يعلن المجلس موافقته على وقف إطلاق النار بأغلبية أربعة أخماس (5/4) أعضاءه الحاضرين أو الممثلين، ويصادق على الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها الحكومة بأغلبية الثلثين.
- لا يمكن للمجلس أن يتخلى عن سلطاته الدستورية مهما كانت الظروف والمبررات.
- يجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة عادية كل سنة بدعوة من مكتبه، أو في دورة استثنائية بدعوة من ثلثي أعضاءه أو بدعوة من الحكومة[1].

أما الفصل، فقد كرس للسلطة التنفيذية التي تمثلها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي منحها العديد من السلطات منها:

- إن الحكومة المؤقتة تضطلع بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى غاية تحرير التراب الوطني، ووضع المؤسسات النهائية.
- هي المسؤولة عن إدارة حرب التحرير التي يجب أن تمنحها الأولوية، وتشرف كذلك على مصالح الأمة، وهي مؤهلة للدخول في مفاوضات، وإبرام اتفاقيات مع دول أخرى[2].
- تستطيع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إقامة علاقات دبلوماسية.
- تعين الحكومة المؤقتة الضباط السامون، وأعضاء هيئة الأركان، ورؤساء البعثات إلى الخارج.
- تستطيع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد في دورة استثنائية، وتناقش وتصوت في المجلس على الميزانية[3].

أما الفصل الخامس، فقد خصص للجهاز القضائي، حيث منحت الحكومة سلطة تعيين أعضاء المحاكم الثورية* المتواجدة فوق التراب الوطني، وجعل الدفاع حق مكفول للمتهمين، الذين إن

---

[1] Articles : 4, 6, 7, 8, 11, 13, pp.603-604,

[2] Ibid, articles : 18-20, op.cit, p.604.

[3] Chapitre 04, articles : 18-24, op.cit, pp.604-605.

* حول القضاء خلال الثورة الجزائرية، ينظر:

Said Benabdallah, la justice du FL.N, pendent la guerre de libération, éditions SNED, Alger 1982.

لم يختاروا محاميا في القضايا ذات الطابع الجنائي، فإن رئيس المحكمة يقوم آليا بتعيين محامين لهم وأكدت الوثيقة أنه سيتم وضع قانون جنائي من قبل لجنة ستقوم الحكومة بتعيينها لهذا الغرض[1].

وفيما يتعلق بالقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني، فقد أكدت الوثيقة في مقدمتها أن: "جبهة التحرير الوطني هي المنظمة الوطنية للشعب الجزائري في حرب الاستقلال"[2]، وحدد الأهداف التي وجدت جبهة التحرير الوطني من أجل تحقيقها فيما يأتي:

- إن هدف جبهة التحرير الوطني هو إنشاء جمهورية جزائرية حرة، ديمقراطية واجتماعية، لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية.
- من أجل تحقيق استقلال البلاد ستوظف جبهة التحرير كل الوسائل، بما فيها الكفاح المسلح ويعتبر جيش التحرير الوطني جزءا لا يتجزأ من جبهة التحرير، وكل جندي هو مناضل فيها، وكل مناضل في جبهة التحرير الوطني يمكن أن يكون جنديا في جيش التحرير الوطني.
- ستواصل جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال مهمتها التاريخية كمرشد ومنظم للأمة الجزائرية من أجل تحقيق الديمقراطية الحقيقية، والازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية[3].

ومن بين أهم القرارات التي اتخذها المجلس كذلك، تعديل الحكومة، حيث احتفظ فرحات عباس بمنصبه كرئيس لها، وعين كريم بلقاسم وزيرا للخارجية، وألغيت وزارة القوات المسلحة التي كان مسؤولا عنها واستبدلت بلجنة ما بين الوزارات للحرب، وتم تشكيل هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين، كما انسحب بن يوسف بن خدة من الحكومة، وحل محله في وزارة الشؤون الاجتماعية عبد الحميد مهري الذي كان يشغل منصب وزير شؤون شمال إفريقيا، في حين احتفظ الوزراء الآخرون بمناصبهم، بن طوبال (الداخلية)، محمد يزيد (الإعلام)، أحمد فرانسيس (المالية).

---

[1] Chapitre 05, articles :26-28,in: Philippe Tripier, op.cit, p.605.

[2] Statuts du Front de libération nationale, op.cit, p.604.

[3] Philippe Tripier, op.cit, pp.605-607.

وقد حدد المجلس برنامج عمل يستجيب لمتطلبات المرحلة التي تمر بها الثورة، وكلف الحكومة بتطبيقه، فعلى الصعيد السياسي، كلفت الحكومة بما يلي:

- أن تتولى تطبيق مبدأ تقرير المصير، بواسطة استفتاء تنظمه، وتشرف عليه الأمم المتحدة*.
- أن تعيد إطلاق فكرة الوحدة المغربية دون القبول بشروط تفسد التحالفات مع البلدان العربية والكتلة الشرقية، وأن تطالب البلدان العربية بقطع مبادلاتها الاقتصادية مع فرنسا، ومقاطعة السفن والطائرات الفرنسية، وإجلاء القوات الفرنسية التي كانت، وما تزال في تونس والمغرب[1].
- أن تحصل من البلدان الإفريقية على سحب رعاياها المندمجين في الجيش الفرنسي، والعاملين في الجزائر، وتعني بهم اللفيف الأجنبي.
- أن تقنع الاتحاد السوفيتي والصين، كي يرسلا متطوعين وتقنيين إلى الحدود**.

وعلى الصعيد العسكري، قرر المجلس الوطني للثورة القيام بأعمال عسكرية على الحدود لإتاحة تدويل النزاع الفرنسي-الجزائري، واستئناف العمل المسلح في فرنسا، وعودة الضباط الكبار إلى الجزائر، وإرسال مبعوثين لإعادة ربط الصلة بالداخل.

أما في الصعيد المالي، فقد أوصى المجلس بتشكيل لجنة لحسابات الأمة، وبإتباع سياسة تقشف صارمة، وتقديم مساعدة مالية للولايات. وفي المجال التنظيمي، دعا المجلس إلى ضرورة تخفيف الجهاز الإداري، ووضع المناضلين المحررين من وظائفهم في خدمة جيش التحرير الوطني[2].

ولقد استمرت الحكومة المؤقتة تقود الثورة رغم التحديات الجسيمة التي شكلتها مخططات الجنرال ديغول، سواء منها العسكرية (مخطط شال، وما بعده) أو السياسية (مبادرة تقرير المصير)،

* يعتبر بمثابة رد فعلي على إعلان الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959م نيته في إجراء استفتاء يختار خلاله الجزائريون مستقبلهم السياسي: الفرنسة الكاملة أو الانفصال، أو الشراكة (الجزائر الجزائرية).

[1] محمد حربي: المصدر السابق، ص 205.

** لاشك أن الهدف من وراء هذا المسعى هو البحث عن مساعدة لمواجهة حطي شال وموريس اللذين شكلا تحديا كبيرا لجبهة لتحرير الوطني، حيث شكل عقبة رهيبة أمام قوافل السلاح، مما خلق أزمة بين القيادة في الداخل، والخارج.

[2] محمد حربي: المصدر نفسه، ص 211-212.

وكذلك الصراعات التي كانت قائمة بين أعضائها، ثم بينها وبين قيادة أركان جيش التحرير الوطني التي بلغت ذروتها باستقالة هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين، وكان نتيجتها عقد دورة جديدة للمجلس الوطني للثورة في مدينة طرابلس الليبية خلال الفترة الممتدة ما بين 09 و27 أوت 1961م، تم خلالها تعيين حكومة جديدة بقيادة بن يوسف بن خدة، فكان أهم عمل قامت به هذه الحكومة، هو إدارة سلسلة من المفاوضات الشاقة مع الحكومة الفرنسية، انتهت بإبرام اتفاقيات إيفيان يوم 18 مارس 1962م التي وضعت حدا للحرب، وفتحت الطريق أمام استقلال الجزائر[1].

وبهذا ساهمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بفاعلية في إدارة معركة التحرير، وخاصة المعركة الدبلوماسية، ومعركة المفاوضات برغم التحديات التي واجهتها، والصراعات الداخلية التي عصفت بها، ولم تسمح فيما بعد بانتقال سلس للسلطة منها إلى مؤسسات وطنية منتخبة.

المفاوضات والإستقلال:

تعد المفاوضات المخرج الضروري لما يعجز السلاح عن تحقيق النصر لهذا الطرف أو ذاك، ورغم أن الحديث عن التفاوض ظل يمثل حاجزا بالنسبة للطبقة السياسية الفرنسية أما بالنسبة لجبهة التحرير الوطني فإن الحل النهائي لن يتم إلا بواسطة المفاوضات وأن الحرب ماهي إلا وسيلة لتوفير الشروط الموضوعية لنجاح المفاوضات وهو ما أكد عليه بيان أول نوفمبر[2].

ورغم انقطاع المحادثات السرية بعد حادثة اختطاف الزعماء يوم 22 أكتوبر 1956 لكن تزايد الدعم الدولي لجبهة التحرير الوطني وفشل مخطط شال في تحقيق أهدافه الاستراتيجية والانقسامات السياسية الخطيرة التي كانت تنذر بحرب أهلية جعلت ديغول يقتنع بحتمية التفاوض وهو ما بدأ فعلا في ميلان من 25 إلى 29 جوان 1960 بفتح قنوات الحوار مع الحكومة المؤقتة والتخلي عن فكرة

[1] النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني: المصدر السابق، ص 260.

[2] المصدر نفسه.

الاستسلام دون شروط[1] وبعد فشل هذه المفاوضات تجددت في 29 جوان 1960 ولكن تباين المواقف وتمسك الوفد الجزائري بالاستقلال التام انتهت دون تحقيق نتائج ليتجدد اللقاء في إيفيان الأولى 20 ماي إلى 13 جوان 1961 بعد الوساطة السويسرية ومهما يكن فإن انتشار الثورة والتأييد الدولي والدروس التي استخلصها ديغول من حركة 22 أفريل 1961 هي التي دفعته إلى الجدية في التفاوض وهكذا انطلقت مفاوضات لقران 20-1961/07/28 التي أعقبتها محادثات أكتوبر- نوفمبر 1961 ثم جاء لقاء ليروس 11 فيفري 1962 ثم لقاء سويسرا حتى ترضخ فرنسا لمطالب الوفد الجزائري في إيفيان الثانية من 07 إلى 18 مارس 1962[2].

لقاء إيفيان الثاني (07-18 مارس 1962):

إن الثغرات التي كانت متواجدة في المشروع الذي تم الاتفاق حوله في لي روس، والتحفظات التي أثارها بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة، وخاصة أعضاء هيئة الأركان العامة ورئيس الحكومة السابق، السيد فرحات عباس* لن تجعل لقاء إفيان الرسمي، مجرد لقاء شكلي، وحفلا رسميا للإعلان عن اتفاق جرى التوافق حوله مسبقا، ولكن على العكس من ذلك سيكون موعدا للتفاوض حول النقاط التي ما تزال عالقة، والعديد من التفاصيل التي تحتاج إلى توضيح.

ومهما يكن، فقد ترأس الوفد الجزائري إلى مفاوضات إفيان السيد كريم بلقاسم، وضم الوزراء: لخضر بن طوبال، سعد دحلب ومحمد يزيد، ومدير ديوان رئيس الحكومة، السيد محمد الصديق بن يحي ورضا مالك، الناطق الرسمي باسم الوفد، والطيب بولحروف، ممثل جبهة التحرير الوطني في فرنسا،

---

[1] CAOM, Aix-en-provence, FRCAOM/93/4359, section des affaires politiques, 23/09/1959 «déclaration radiotélévisée du général De gaule prononcé le 14 juin 1960.

[2] Ibid.

* وجه فرحات عباس انتقادات حادة للجانب الاقتصادي من اتفاقيات لي روس، حيث أكد أنها أفرغت الاستقلال من معناه، ومما جاء في تدخله، قوله: "ليس لدينا الحق أن نقول: لدينا علم وحكومة وبرلمان، بالنسبة للفلاحين يجب أن يكون هناك استقلال اقتصادي، لا يجب أن نحكم شعبا بالشعارات، لا يجب أن تجلس حكومتنا غدا على الأرائك في الوقت الذي يموت فيه شعبنا جوعا"، ينظر: Redha Malek, op.cit, p 228.

والخبير المالي، السيد صغير موصطفاي، والرائد عمار بن عودة، كممثل عن جيش التحرير الوطني، بعد رفض قيادة هيئة الأركان العامة إرسال ممثل عنها[1].

أما الوفد الفرنسي، فقد ترأسه لويس جوكس[2]، وضم الوزيرين: الأمير جون دوبروجلي Jean (de Broglie)، وروبير بيرون (Robert Buron)، كما ضم برينو ديلوس (Bruno de leusse)، مدير مكتب الشؤون السياسية لدى وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، ورولان بيلوكار (Rolland Billecart)، المستشار التقني للشؤون الاقتصادية وجون دو بروجلي، والمستشارين العسكريين لديوان جوكس: الجنرال دو كاما (deCamas)، والعقيد سيغان بازي (Seguin Pazzis)، وكلود شايي (Claude Chayet)، المستشار القانوني في الشؤون الجزائرية، وبرنار تريكو (Bernard Tricot)، الملحق بديوان جوكس، والمستشار التقني في رئاسة الجمهورية، وفيليب تيبو (Philippe Thibault)، الناطق الرسمي باسم الوفد، وبليزان (Plaisant)، مستشار الدولة، والمكلف بإعداد محضر جلسات المفاوضات.

ولقد دشن هذا اللقاء النهائي نقطة اللاعودة بالنسبة للطرفين، فالجنرال ديغول كان مستعجلا التوقيع الرسمي على الاتفاقيات، للتخلص من حمل ثقيل أرهق كاهله، وشكل تهديدا للوحدة الوطنية الفرنسية لم يسبق له مثيل، ولهذا كان يأمل أن يؤدي التوقيع على هذه الاتفاقيات وتطبيقها إلى وضع خصومه الشرسين داخل منظمة الجيش السري الفرنسي أمام الأمر الواقع، والتمكن من التحكم في حالة الفلتان الأمني التي تسببت فيها، وأسالت فيها دماء غزيرة، وأصبحت تنذر بتجدد حركة تمرد جديدة على شاكلة حركة 22-26 أفريل 1961م[3].

أما رئيس الوفد الجزائري، السيد كريم بلقاسم فلم يكن واردا بالنسبة له التراجع عما تم الاتفاق حوله في لي روس (Les Rousses)، أو تشديد المواقف، وكان يرى ضرورة أن تتركز هذه الجولة

[1] Ben Youcef Ben Kedda, op. cit, p 36.

[2] Redha Malek, op.cit,p.229.

[3] Ben Youcef Ben Kedda, op. cit, p 36.

من المفاوضات على معالجة القضايا التي لم يتم إنهاء العمل فيها[1]، ولهذا انصبت المفاوضات على جوانب معينة من القضايا العسكرية، كالوضعية المستقبلية للقوات الفرنسية في الجزائر، ومسألة جيش التحرير الوطني، حيث أكد الوفد الفرنسي أن فرنسا لن تقبل بدخول عناصر جيش التحرير إلى المدن الجزائرية كمحررين، وبالتالي إعطاء الانطباع بأنهم حققوا نصرا عسكريا، في حين لم تكن الحكومة المؤقتة مستعدة للموافقة على حشر أولئك الذي قاتلوا من أجل استقلال الجزائر في مخيمات فور تحقيق هذا الاستقلال. وتم التطرق كذلك إلى مسألة عودة 250.000 لاجئ جزائري من كل من تونس والمغرب، فتم الاتفاق على أن تشرف على هذه العملية لجنة تشترك في تشكيلها السلطات الفرنسية، والهيئة التنفيذية المؤقتة والمفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة[2].

ولما كان الفرنسيون قد طالبوا خلال المفاوضات من جبهة التحرير الوطني أن تمتنع عن الانتقام من العناصر الجزائرية التي اختارت الوقوف إلى جانب فرنسا خلال الحرب، وهو ما وافقت عليه جبهة التحرير، ومهد لاتفاق لي روس الذي نص على إعلان عفو عام، فقد طالب الوفد الجزائري من جهته باستفادة العناصر الفرنسية التي قدمت لها الدعم من العفو العام كذلك، وهو ما رفضته الحكومة الفرنسية التي أكدت أن هؤلاء الأشخاص يعتبرون رعايا فرنسيين وأن الحكومة الفرنسية، هي الوحيدة التي تملك الأهلية لتقرير مصيرهم[3].

وكانت العديد من الشخصيات الفرنسية المعادية للاستعمار قد عبرت بأشكال مختلفة عن تعاطفها مع جبهة تحرير الوطني، معترفة بعدالة قضيتها، كلفيلسوف الفرنسي الشهير جون بول سارتر، والأستاذ أندري مندوز (André Mandoz)، مؤسس مجلة الوعي المغربي (La Conscience Maghrébine) وفي حين من انتقلت شخصيات أخرى من القول إلى الفعل، وقدمت مساعدات ثمينة لجبهة التحرير الوطني، كطبيب بير شولي Pierre Chaulet

[1] Redha Malek, op.cit, p.233.

[2] CAOM, Aix-en-provence, FRCAOM/93/4359, op. cit.

[3] CAOM, Aix-en-provence, FRCAOM/93/4359, op. cit.

وزوجته، الذي خاطب قادة جهة التحرير الوطني قائلا: "إننا جزائريون مثلكم، إن أرضنا ووطننا هو الجزائر، سندافع عنها مثلكم، إننا من جبهة التحرير الوطني[1]، والقس أبي برونغي (Abbé Bereaguer) الذي قدم دعما هاما لجبهة التحرير، وكان نتيجة لذلك عرضة للعديد من الأحكام القضائية بعد أن نفي من الجزائر، فالتحق سرا بتونس، رابطا بذلك نهائيا مصيره بجبهة التحرير الوطني، حيث كلف من قبل الهلال الأحمر الجزائري بتمثيله في كل أمريكا اللاتينية[2].

أما المفكر اليساري فرنسيس جونسن (Francis Jeanson)، فقد شكل أهم شبكة سرية فرنسية ظلت تقدم مساعدات ثمينة للغاية لجبهة التحرير، مثل نشر أعداد مجلة المقاومة الجزائرية لكسب تأييد الجالية الجزائرية في فرنسا، وتوفير وثائق الهوية والملاذ الآمن لعناصر جبهة التحرير في فرنسا، وتهريب ما قيمته 400.000.000 فرنك فرنسي من اشتراكات المهاجرين الجزائريين خارج فرنسا ووضعها تحت تصرف جبهة التحرير الوطني، وهو مبلغ يمثل على الأقل حمولة 08 حقائب كبيرة، ولهذا أطلق على أفراد هذه الشبكة اسم "حملة الحقائب"[*].

وقد أدى اكتشاف هذه الشبكة الهامة يوم 27 أفريل 1960 التي كانت تتشكل من ثمانين فردا، منهم 60 امرأة إلى صدمة الرأي العام الفرنسي، بعد أن ظهرت صور بعض أفراد الشبكة على الصفحات الأولى للجرائد الفرنسية الصادرة يوم 27 فيفري 1960م[3] وتسبب جدل إعلامي حاد وكان من نتائجه صدور بيان الـ121 مثقف، على رأسهم جون بول سارتر، أكد البيان على "الحق في العصيان" (le droit à l'insoumission)، ودعا الجنود إلى عصيان أوامر السلطة، وهو موقف شجاع، وغير مسبوق كان بمثابة تبرئة للذمة قام به مثقفون فرنسيون للاحتجاج على الجرائم

---

[1] Jacque Simone, des pieds - noirs su F.LN, in: Yves Courriere, tome 04, op cit,p 1042.

[2] André Nozière, les Chrétiens dans la guerre d'Algérie, éditions Cana, Paris 1979, p.226.

[*] حول نشأة هذه الشبكة، وأهمية الدعم الذي قدمته لجبهة التحرير الوطني، ينظر:

véronique Vucher- Bondet, les porteurs des valises, in Historia numéro spécial, op.cit, pp 41-46 et aussi : Jacques Simone, qui êtes vous, Francis Jeanson, in: Yves Courrière, tome 06, op cit, pp. 1814-1815.

[3] voir: Paris - Presse, L'intransigeant du samedi 27 février 1960« voici les Parisiens du F.L.N »

التي تقترفها حكومتهم في الجزائر باسم الشعب الفرنسي، وهو في الوقت نفسه تأييد لأعضاء شبكة جونسن بمناسبة افتتاح جلسة محاكمتها*.

ومهما يكن، وعلى الرغم من أن محادثات إفيان الثانية قد استمرت لمدة أكثر مما كان متوقعا إلا أن الطرفين كانا على موعد مساء يوم 18 مارس 1962م على الساعة الخامسة وثلاثين دقيقة للخروج نهائيا من النفق، لما أفلحا في التوقيع على اتفاقيات أنهت 07 سنوات من حرب مريرة[1].

وقد أثار هذا التطور المثير ارتياح المجتمع الدولي الذي سارع إلى مباركة مضمون هذه الاتفاقيات**، فبعد قليل من إعلانها نشر البيت الأبيض البيان الأمريكي بيانا جاء فيه: "إن إمضاء اتفاقية وقف إطلاق النار بين السلطات الفرنسية ومسؤولي جبهة التحرير الوطني هي حدث تاريخي، أتاحته صفات رجال الدولة، والاعتدال التي تحلت بها كل الأطراف المعنية. إن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم هذه المجهودات بغرض تحقيق حل مشترك للمشكلة الجزائرية، وهي تهنئ نفسها على هذا الاتفاق الذي يتيح إنشاء قواعد صلبة لعلاقات ودية ومثمرة بين الجزائر وفرنسا"[2].

أما الموقف المغربي، فقد عبر عنه الملك الحسن الثاني شخصيا، حيث وجه برقية تهنئة لرئيس الحكومة المؤقتة، السيد بن يوسف بن خدة، في حين صرح السيد محمد شرقاوي، سفير المغرب في باريس قائلا: "إننا مسرورون لنهاية هذا الكابوس الرهيب، ولأن فجر السلام قد لاح في الأفق، وإن الحسن الثاني لم يتوقف عن تكريس كل مجهوداته لتحقيق هذا السلام الذي قدم الآن"[3].

---

* حول محاكمة هذه الشبكة والنقاش الذي واكبها، وكشف للراي العام الفرنسي خطورة تداعيات الثورة الجزائرية، ينظر:
Marcel Péju, le procès du réseau Jeanson, éditions Casbah, Alger, 2004.

[1] El Moudjahid n°=91, du 19 mars 1962 «Belkacem Karim déclare», tome 03, op.cit, p.706.

** للإطلاع على النص الكامل لهذه الاتفاقيات، ينظر: Redha Malek, op.cit. 313-365.

[2] Redha Malek, op.cit, p.265.

[3] Combat, le Journal de Paris, N°= 5514, du lundi 19 mars 1962.

أما الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان أكبر سند للثورة الجزائرية، فقد صرح أن هذا الاتفاق الذي تم انتظاره طويلا "سيفتح الطريق لإمكانية حدوث تقارب بين الثورة العربية وفرنسا"[1].

وعلى العكس من ذلك، ورغم أن اتفاقيات إيفيان منحت الأقلية الأوروبية امتيازات استثنائية، إلا أن ذلك لم يؤد إلى مراجعة منظمة الجيش السري الفرنسي لاستراتيجيتها الدموية، بل انتقلت إلى سياسة الأرض المحروقة، للحيلولة دون تطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع، ومهاجمة المسلمين الجزائريين بواسطة العبوات الناسفة لحصد أكبر عدد من الضحايا على أمل دفع جبهة التحرير الوطني إلى القيام برد انتقامي ضد المدنيين الأوروبيين، وهو ما سيدفع الجيش الفرنسي إلى التدخل، وإزاحة ديغول من السلطة، وإعادة الأمور إلى نقطة الصفر.

والواقع أن هذه الاستراتيجية الدموية قد تم اعتمادها على أعلى مستوى منذ بداية سنة 1962م، بعد أن تبين لقيادة هذه المنظمة الإرهابية أن الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني في طريقهما للتوصل إلى اتفاق، ففي وثيقة[2] تعود إلى مطلع عام 1962[3] طلب قائد منظمة الجيش السري الفرنسي، الجنرال صالان (Salan) من أتباعه أن ينتقلوا من استراتيجية الدفاع إلى استراتيجية الهجوم، أما العقيد قائد منظمة الجيش السري الفرنسي في الشرق الجزائري فقد وضح الاستراتيجية الإجرامية والبربرية لمنظمته لما قال: "إن استراتيجيتنا تعتمد على خلق كل الإضطرابات الممكنة خاصة في حالة حدوث مظاهرات يقوم بها المسلمون، بحيث تدفع أجهزة الأمن إلى ضرب المسلمين الموالين لجبهة التحرير الوطني"[4].

[1] Combat, le Journal de Paris, N°= 5514, du lundi 19 mars 1962.

[2] El Moudjahid n°=91, du 19 mars 1962, op.cit, p. 10.

[3] Le Monde, N°5340, du mardi 20 mars 1962.

[4] Redha Malek, op.cit, p.266.

وفي وثيقة أخرى صادرتها أجهزة الأمن الفرنسية ورد أن: "التجربة قد بينت أن عددا كبيرا من أفراد القوات المنحدرين من أصول شمال إفريقية، وخاصة الجزائريون، المرابطون في مدينة الجزائر أعلنوا تطوعهم من أجل القيام بعمليات عنف داخل أحيائهم في المدينة"[1].

كما كشفت وثيقة أخرى سعي منظمة الجيش السري الفرنسي إلى إبادة النخبة المثقفة الجزائرية ومما ورد فيها أنه: "يجب القيام بالتصفية الجسدية للشخصيات المثقفة المسلمة، العاملة في المهن الحرة التي تعد الدعامة الأساسية للمتمردين، وخاصة الأطباء، وأطباء الأسنان، والصيادلة المسلمون، كل مرة تراودنا شكوك -وأقول شكوك- في تعاطف أحدهم مع جبهة التحرير الوطني يجب على الفور قتله، يجب أن يدرك المسلمون أن بقاء فرنسا في الجزائر يعد -بشكل دائم- ضرورة حيوية لحياتهم اليومية"[2].

وحددت منظمة الجيش السري الفرنسي أهداف نشاطها في النقاط الآتية التي تضمنتها الوثيقة الصادرة عنها بتاريخ 16 فيفري 1962م، أي خلال مفاوضات ليروس (Les Rousses)، وهي[3]:

- منع حصول اتفاق بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية.
- العمل على دفع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على نبذ الاتفاق الذي يحتمل أن يتحقق.
- منع تطبيق مضمون الاتفاقيات على أرض الواقع[4].

وكرد فوري على إعلان اتفاقيات إيفيان، دعت منظمة الجيش السري الفرنسي إلى إضراب عام تمت الاستجابة له على نطاق واسع، حيث شلت الأحياء الأوروبية في مدينتي وهران والجزائر.

---

[1] Le Monde du mardi 20 mars 1962, N°=5340.

[2] Ibid.

[3] El Moudjahid n°=91, du 19 mars 1962.

[4] Le Monde du mardi 20 mars 1962, N°=5340. «la grève ordonnée par l'O.A.S paralyse les quartiers européens d'Alger et d'Oran ».

وقام كومندو تابعا لها متنكرا في زي عسكري رسمي، ويحمل وثائق هوية عسكرية مزورة يوم 18 مارس بالاستيلاء على كمية هامة من الأسلحة من مستودع عسكري في مدينة وهران، تتمثل في: 209 سلاح مضاد لدبابات، و83 رشاش ثقيل عيار 12.7و 2872 قطعة سلاح حربي[1].

ولسحب البساط من تحت أقدام منظمة الجيش السري، ودفع المستوطنين للتخلي عنها، قام الوزير لويس جوكس بحملة إعلامية مكثفة لشرح الامتيازات التي انتزعتها فرنسا لفائدة الأقلية الأوروبية، ففي تفسيره للضمانات التي قدمتها اتفاقيات افيان للأقلية الأوروبية تحدث لريس جوكس عبر أمواج قناة فرنس 02، مؤكدا أنه قد قطعت تعهدات لفائدة كل سكان الجزائر تشمل إدانة كل عمليات الانتقام، وتكفل حرية الحركة بشكل مطلق من فرنسا والجزائر، وضمان الحفاظ على أملاك ومصالح الجميع من دون استثناء، كما أن تدابير القانون الخاص بمساعدة العائدين إلى الوطن ستطبق من دون تمييز بين الجماعتين [الأوروبية والمسلمة][2].

ولإظهار اهتمام فرنسا كذلك بالمسلمين الجزائريين، وخاصة أولئك المنحازين إلى صفها خلال الحرب، أكد أن الموظفين المسلمين يستطيعون في المستقبل العمل في الوظيف العمومي الجزائري أو الفرنسي مع تمتعهم بكل الضمانات للحصول على حقوقهم. وطمأن بأن المسلمين الذين لهم الحق في تقاضي منحة المعاش سيحتفظون بها، ووعد بإمكانية إدماج أولئك الذين قاتلوا إلى جانب فرنسا في الجيش، كما يحق لهم اختيار التسريع الفوري مع منحهم الوسائل الضرورية للعمل، أما الفرنسيون (الأوروبيون، والإسرائيليون، وبضعة آلاف من المسلمين المتجنسين)، فأكد أن لهم مهلة ثلاث سنوات يفكرون خلالها في مصيرهم، وخلال هذه المدة يكون لهم حق التمتع بكل الحقوق المدنية الجزائرية، وبعد ذلك يقررون الخيار الذي يناسبهم، فعليهم أن يختاروا بين الحصول على الجنسية الجزائرية، أو العيش في الجزائر كأجانب.

---

[1] Combat, le Journal de Paris, lundi 19 mars 1962, N-5514.

[2] CAOM, Aix-en-Provence, FM, 81f/ 351 « Texte de l'allocution télévisée de M" Joxe sur les antennes de France 02 ».

وذكر أن: "أولئك الذين يختارون الجنسية الجزائرية مع الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية لهم الحق في الحصول على ضمانات أخرى تحفظ تقاليدهم وقناعاتهم وخصوصياتهم ولغتهم، على أن يكون لهم دور فعال في المجالس السياسية والإدارية والاقتصادية الجزائرية[1]، وأكد أن: "لهم الحق في التقاضي أمام قضاة وهيئات محلفين منهم"[*].

وضمن هذا المنطق تحدث عن سعي فرنسا لحفظ مصالحها الأساسية، سواء تعلق الأمر بالشؤون العسكرية (قاعدة المرسى الكبير، التجارب النووية في الصحراء، اتصالات جوية دائمة، بقاء الجيش الفرنسي في الجزائر لمدة ثلاث سنوات)، وضمن هذا المنطق حافظنا على مصالحنا في مجال استغلال الثروات الصحراوية، وحددت كل أشكال التعاون بين الجزائر وفرنسا، فتم الاحتفاظ بالتبادل التقليدي، والانتساب إلى منطقة الفرنك، حرية التحويلات، دعم مكثف للجزائر الفتية[2].

وطمأن المستوطنين الأوروبيين بأن فرنسا لم تعترف قط بالحكومة المؤقتة، ومما قاله: "إننا بلا شك لم نعترف بالحكومة المؤقتة، فقد أمضينا الاتفاقيات مع جبهة التحرير الوطني"[3].

وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها منظمة الجيش السري إلا أن الأمور سارت طبقا حسب ما مخطط لها، حيث دخلت الجزائر بسلاسة في المرحلة الانتقالية.

---

[1] CAOM, Aix-en-Provence, FM, 81f/ 351, op. cit.

[*] هذا الحق حرم منه المتقاضون المسلمون أمام محاكم الجنايات الفرنسية في الجزائر منذ تأسيسها عام 1854م، حيث كانت هيئات المحلفين لدى محاكم الجنايات الفرنسية في الجزائر تتشكل كليا من المستوطنين، فقد كانت تنطلق من اعتبار المتهم المسلم مذنبا مهما كانت براءته، ولهذا كانت الأحكام في أغلب الأحيان قاسية، مما أثار الرعب من جهاز العدالة، وهو شعور ما يزال ينتاب الجزائريين داخل المحاكم إلى الآن عدم مجال لمقارنتها بالعدالة الجزائرية خلال الاحتلال.

[2] Redha Malek, op.cit, p.267.

[3] CAOM, Aix-en-Provence, FM, 81f/ 351 « Texte de l'allocution télévisée de MC Joxe sur les antennes de France 02 ».

المرحلة الانتقالية (19 مارس–03 جويلية 1962):

لقد نصت اتفاقية وقف إطلاق النار المبرمة يوم 18 مارس 1962م على وقف كل العمليات العسكرية في كل التراب الجزائري يوم 19 مارس 1962م على الساعة الثانية عشر (منتصف النهار)، وأن يتعهد الطرفان بمنع اللجوء إلى أعمال العنف الجماعية، والفردية، وأن يوضع حد لكل نشاط سري، يتعارض مع الأمن العام، وأن تبقى قوات جيش التحرير الوطني في أماكن تواجدها لحظة سريان مفعول وقف إطلاق النار، ولا يتنقل عناصرها خارج مناطق تمركزهم إلا كأفراد غير مسلحين، ولا تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود إلا بعد إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير، أي بعد نهاية المرحلة الانتقالية. وبغرض حل المشاكل المرتبطة بتطبيق وقف إطلاق النار، تم الاتفاق على إنشاء "لجنة مختلطة لوقف إطلاق النار"[1]

وتم الاتفاق كذلك على إطلاق سراح المساجين خلال مدة أقصاها 20 يوم إبتداء من سريان مفعول وقف إطلاق النار، مع اخبار اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمكان تواجد هؤلاء المساجين وبالإجراءات المتخذة لإطلاق سراحهم[2].

ولتطبيق وقف إطلاق النار، صدرت أوامر متزامنة من عند بن يوسف بن خدة والجنرال ديغول يأمر كل واحد منهما قواته بتنفيذ هذا القرار[3]، وورد في أوامر بن خدة قوله: "باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من قبل المجلس الوطني للثورة، أعلن وقف إطلاق النار فوق كامل التراب الجزائري ابتداء من يوم الاثنين 19 مارس 1962 على الساعة 12..."[4].

وقد نجح الطرفان في تجسيد وقف إطلاق النار على أرض الواقع وبادر القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، الجنرال أيوري (Ailleret) إلى توجيه أمر يومي إلى قواته لتوضيح مهمتها ورفع

[1] Ben Youcef Ben Kedda, les accords d'Evian, op.cit, pp.81-82.

[2] Ibid, p.82.

[3] El Moudjahid, 1991, du 19 mars 1962, op.cit, p. 70.

[4] El Moudjahid, 1991, du 19 mars 1962, op.cit.

معنوياتها، والحفاظ على انضباطها، ومما جاء فيه قوله: "إن وقف إطلاق النار الذي حصل قد وضع حدا لأكثر من سبع سنوات من المعارك، التي كانت مهمة جيشنا خلالها مواجهة أعمال القوة التي قام بها الخصم، والتي اتسمت بالحماسة والشجاعة، فقد قاتل العصابات المسلحة في الجبال، وحولها إلى مجموعات صغيرة، وأبقى بعيدا قوات المتمردين المرابطة في الخارج.... لقد ضمن الشروط العسكرية الضرورية للحل السياسي، فيجب أن يفتخر الجيش بالنجاحات التي حققها بواسطة السلاح"[1]، وحدد بعد ذلك المهمة التي على جيشه القيام بها خلال الفترة الانتقالية بقوله: "إن دوره هنا لم ينته بعد، يجب أن يساهم بحضوره، وإذا اقتضى الأمر بعمله في منع حدوث الفوضى، مهما كانت هوية الذين يحاولون إثارتها من جديد"[2].

غير أن اتفاقيات إيفيان نصت على تخفيض تعداد القوات الفرنسية في الجزائر إلى 260.000 عنصر يوم 01 جويلية 1962، ثم إلى 117.000 عنصر يوم 01 جويلية 1963م، وهو ما سيقلل من دورها إلى غاية انسحابها النهائي من الجزائر[3].

وعلى الرغم من التزام الطرفين بمقتضيات وقف إطلاق النار التي اتفقا عليها، إلا أن ذلك لم يحل دون حدوث اختراقات محدودة، وهو أمر متوقع، في ظل وضع كان ينتابه شيء من الغموض وكثير من التوتر نتيجة العمليات الوحشية التي كانت تشنها منظمة الجيش السري، والتي تحولت إلى تنفيذ سياسة الأرض المحروقة في الجزائر بعد فشلها في وقف تنفيذ اتفاقيات ايفيان، بل امتدت عملياتها إلى فرنسا نفسها حيث حاولت عدة مرات اغتيال الجنرال ديغول نفسه، ومنها العملية التي استهدفته في بوتي كلامار (Petit Clamart) يوم 22 أوت 1962م[4].

---

[1] Le Monde, No=5340, du mardi 20 mars 1962.

[2] Le Monde, No=5340, du mardi 20 mars 1962.

[3] CAOM, Aix-en-Provence : boîte N°=81f/161(Harkis), lettre du ministre des armées à Mer le secrétaire général pour les affaires algériennes, N°=02722, Paris:07 juin 1960,

[4] Marie Dumot, O.A.S., la stratigie de terreur, in: les collections de l'Histoire, op.cit, p.83.

وهكذا، سجلت التقارير الرسمية الفرنسية العديد من عمليات اختراقات وقف إطلاق النار، حيث ورد أن عدد الأشخاص الذين جرى اختطافهم من قبل جبهة التحرير الوطني خلال شهر أفريل 1962 بلغ 83 شخصا، منهم: 72 أوروبي، وأن الاشتباكات بين جيش التحرير والجيش الفرنسي منذ وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 إلى غاية نهاية شهر أفريل 1962م بلغ عددها 23 اشتباكا، خلفت 06 قتلى و09 جرحى من الجانب الفرنسي، و94 قتيلا من جيش التحرير الوطني.

وفي المقابل خلفت اشتباكات الجيش ومختلف أجهزة الأمن الفرنسية مع عناصر منظمة الجيش السري (OAS) مقتل 10 عناصر من الجيش، و46 دركي، و17 عنصرا من الشرطة[1].

في حين أن إحصائيات رسمية أخرى صادرة عن هيئة الأركان العامة للدفاع الوطني الفرنسي[2] بينت أن جيش التحرير الوطني قام خلال شهر ماي 1962م بشن 848 عملية ترتب عنها ما يأتي:

- الخسائر في الصف المعادي (جيش التحرير الوطني): 69 قتيلا، و16 جريحا، والتحاق 02 من عناصره بالقوات الفرنسية.
- الخسائر الصديقة (خسائر القوات الفرنسية، والجزائريين المتعاونين معها):

أ. **خسائر القوات الفرنسية:** 10 قتلى، و43 جريحا، واختفاء 27 عنصرا، كما فر من صفوفها 632 من المجندين المسلمين والتحقوا بجيش التحرير الوطني، وهم يحملون أسلحتهم، وكذلك فعل 750 من هذه العناصر، ولكن من دون أسلحة.

ب. **الخسائر المدنية الصديقة:** مقتل 93 عنصرا من قوات ذات أصول أوروبية (F.S.E)، وجرح 102 عنصرا منها، واختفاء 194 عنصرا آخر، في حين أن القوات من أصول شمال

[1] CAOM, Aix-en-Provence : boite N°=81f/161«document N°=01: nombre des attentats commis en Algérie au cours des récents mois (l'Algérie entière).

[2] Ibid, boîte N°=81f/154 «Etat major général de la défense national, division des renseignement ,fiche Algérie, statistiques mensuels, mai 1962.

إفريقية (F.S.N.A) منيت بمقتل 25 عنصرا منها، وجرح 40 آخرين، واختفاء 92 عنصرا منها.

- الخسائر في الأسلحة: فقدت القوات الفرنسية حسب هذا التقرير الرسمي خلال شهر ماي 1962م 745 قطعة سلاح، منها 09 قطع جرى فقدانها في المعارك، و736 قطعة فقدت نتيجة عمليات الفرار من صفوفها، في حين ذكرت أجهزة الأمن الفرنسية أنها تمكنت من الاستيلاء على 290 قطعة سلاح من دون أن تبين بوضوح مصدرها[1].

ويمكن المقارنة بين عدد العمليات المقترفة من قبل كل من جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري (OAS)، وأهداف كل منهما حسب ما يوضحه الجدول الآتي[2]:

عمليات جبهة التحرير الوطني			**عمليات منظمة الجيش السري (OAS)**		
الشهر	ضد الأوروبيين	ضد المسلمين المتعاونين مع فرنسا	الشهر	ضد الأوروبيين	ضد المسلمين
أكتوبر 1961	178	430	نفسه	74	62
فيفري 62	466	401	فيفري 62	95	817
أفريل 62	92	78	أفريل 62	145	1387

[1] CAOM, Aix-en-Provence : boite N°=81f/161 op. cit.

[2] Ibid.

ولقد اتفق الطرفان على أن تبدأ المرحلة الانتقالية حال بدأ سريان وقف إطلاق النار وهو ما حدث فعلا يوم 19 مارس 1962م، وتستمر إلى غاية إجراء استفتاء تقرير المصير، حيث تبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية، وهو ما يجعل الجنرال ديغول يملك سلطة إصدار مراسيم لتكوين المؤسسات المكلفة بإدارة المرحلة الانتقالية، ولكنه إجراء شكلي، لأن مضمون هذه المراسيم تم الاتفاق حولها مسبقا بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية، ولا يملك سلطة تعديلها.

وفي هذا السياق أصدر الجنرال ديغول عدة مراسيم لتكوين المؤسسات التي نصت عليها اتفاقيات إفيان لإدارة المرحلة الانتقالية*، فعين في منصب المفوض السامي للحكومة الفرنسية في الجزائر السيد كريستيان فوشي (Christian Fouchet)، وهو شخصية موالية له، كان يشغل لتوه سفيرا لفرنسا في الدانمرك، كما شغل من قبل منصب وزير الشؤون المغربية في حكومة مندس فرانس عام 1954م. أما عبد الرحمان فارس، الرئيس السابق للمجلس الجزائري، والذي كان محتجزا في سجن سنتي (La Santé)، فقد عين في منصب رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة، وهي بمثابة حكومة المرحلة الانتقالية[1]، وكانت تشكيلتها على النحو الآتي[2]:

- الرئيس: عبد الرحمان فارس (مستقل).
- نائب الرئيس: روجر روث (Roger Roth).
- مفوض الشؤون العامة: شوقي مصطفاي (جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الشؤون الاقتصادية: بلعيد عبد السلام (جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الفلاحة: أمحمد الشيخ.

* حول سلطات المحافظ الأعلى (commissaire-Haut)، والهيئة التنفيذية المؤقتة (Exécutif provisoire) ومختلف مؤسسات المرحلة الانتقالية، ينظر: Redha Malek, op.cit, pp 322-325.

[1] Le Monde du mardi 20 mars 1962, N°5340.

[2] Benyoucef Ben Khedda, les accords d'Evian, op.cit., p.118.

- مفوض الشؤون المالية: جون مانوني (Jean Mannoni).
- مفوض الشؤون الإدارية: عبد الرزاق شنتوف (جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الأمن العمومي: عبد القادر الحصار (جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الشؤون الاجتماعية: بومدين حميدو.
- مفوض الأشغال العمومية: شارل كونيغ (Charles Koenig).
- مفوض الشؤون الثقافية: الشيخ إبراهيم بيوض.
- مفوض البريد: محمد بن تفتيفة.

وقد اتخذت الهيئة التنفيذية المؤقتة من الصخر الأسود (بومرداس) مقرا لها في مطلع شهر أفريل 1962م، وكانت "مسؤولة عن تسيير الشؤون العامة الخاصة بالجزائر إلى غاية تزويد الجزائر بمؤسسات منتخبة بواسطة الاقتراع العام، والتي سيتم إنشاؤها بعد إجراء استفتاء تقرير المصير"[1]، أما السياسة الخارجية والدفاع، وأمن التراب الوطني، والعدالة والسياسة النقدية والعلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى، فتخضع مباشرة لسلطة الحكومة الفرنسية[2].

وفي الوقت الذي كانت فيه الاستعدادات تجري على قدم وساق لإنجاح استفتاء تقرير المصير، قام الجنرال ديغول كعادته بعرض اتفاقيات إيفيان على استفتاء شعبي يوم 08 أفريل 1962م، وجه قبل ثلاثة أيام من إجراءه خطابا إلى الشعب الفرنسي، دعا فيه كل مواطن، لدى تصويته بكلمة نعم وأن "يسهم في هذا الحدث الواسع المدى، والذي ينهي مسعى فرنسا في تصفية الاستعمار"[3]

وقد نال تأييد الغالبية العظمى من الناخبين الفرنسيين، ما يساوي 91% من الأصوات المعبر عنها، ومع ذلك لم يثن هذا التأييد الشعبي الكاسح لسياسة الجنرال ديغول في الجزائر منظمة الجيش

[1] Redha Malek, op. cit., p.324.

[2] محمد حربي: المصدر السابق، ص 206.

[3] الجنرال ديغول: مذكرات الأمل – التجديد، مصدر سابق، م هـ 141-142.

السري الفرنسي من مضاعفة جرائمها، وكان شعارها "لنترك الجزائر كما وجدناه عام 1830م" وحسب شهادة الجنرال ديغول، فقد[1]: "كانت الحرائق المنظمة ترسل لهيبها في كل مكان: في المدارس والبلديات والمخازن والمكاتب والمعامل، وهكذا اندلعت النيران في مدينة الجزائر: في دار الحكومة والجامعة ومستودعات البترول ومنشآت المرافئ"، ولم تتخلف إسرائيل في صب الزيت على النار كعادتها، فقد أرسل بن غوريون عناصر اسرائيلية لتدريب أفراد منظمة الجيش السري، وهو ما دفع الجنرال ديغول إلى توجيه تحذير شديد اللهجة إلى الحكومة الاسرائيلية لسحب عناصرها، وإلا تضررت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية[2].

وإذا كانت هذه الجرائم المروعة قد خلفت خسائر فادحة يصعب تعويضها، فإنها مع ذلك قد أفرزت تطورات كانت في مصلحة جبهة التحرير الوطني، ومن ورائها الشعب الجزائري، فقد تسبب تورط أوروبيي الجزائر مع هذه المنظمة واحتضانهم لها في جعل إمكانية التعايش مستحيلة بينهم وبين الشعب الذي فقد عددا هائلا من أبناءه نتيجة جرائم منظمة الجيش السري، وهو ما جعلهم يسارعون إلى الرحيل خوفا من انتقام الضحايا، مما تسبب في نزوح مكثف للمستوطنين الأوروبيين باتجاه فرنسا خلال شهري ماي وجوان 1962م، فقد كتبت مجلة نيوزويك تحت عنوان "وداعا للجزائر"[3]: "أن الأقدام السوداء أخذوا يفرون بالألوف من الأرض التي أقسموا يوما ما أن لا يغادروها أبدا، ففي الأسبوع الأول من جوان وصل منهم إلى فرنسا بطريق البر والجو. في الاثني عشر يوما الأولى من يونيو اثنان وتسعون ألفا، أي بمعدل عشرة آلاف شخص يوميا".

وهو تطور كان في الواقع في مصلحة حكومة الجزائر المستقلة فيما بعد، حيث وجدت نفسها آليا في حل من الامتيازات الهامة التي منحتها اتفاقيات ايفيان للأقلية الأوروبية.

---

[1] المصدر نفسه: ص142

[2] Redha Malek, op.cit,p.248.

[3] محمد حسين: الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 1، الجزائر: 1986، ص 551.

والواقع أنه على الرغم من إصرار الجنرال ديغول الشديد خلال المفاوضات على انتزاع أكبر قدر ممكن من الامتيازات والضمانات لفائدة المستوطنين الأوروبيين إلا أنه في قرارة نفسه –كما يبدو فيما كتبه في مذكراته– كان يعتقد أن بقاء الأوروبيين في جزائر مستقلة أمرا مستبعدا، وأنهم على الرغم من عدائهم لسياسته، وتشبثهم –كما يبدو للعيان– بالبقاء في الجزائر، إلا أنهم سيختارون في نهاية الأمر العودة إلى فرنسا، ولهذا تمت المصادقة خلال شهر ديسمبر 1961م على القانون الذي ينظم الوسائل الأولى لنقل الذين سيختارون الإقامة في فرنسا، وإعادة تصنيفهم[1].

أما الحكومة المؤقتة، فقد ازداد مركزها ضعفا في مواجهة قيادة هيئة الأركان العامة، بعد أن نجح العقيد هواري بومدين في تشكيل تحالف قوي مع أحمد بن بلة، كان مبنيا ليس على توافق إيديولوجي، وإنما على حسابات مصلحية، فقد كان كل واحد من الرجلين يحاول استغلال الآخر لمصلحته الخاصة، فكان هواري بومدين يحاول استغلال الشخصية الكريزماتية التي كان يتمتع بها أحمد بن بلة، وكان هذا الأخير في حاجة إلى قوة منظمة يستند عليها لتحييد الحكومة المؤقتة ومختلف المنافسين المحتملين كمحمد بوضياف وآيت أحمد، لشق طريقه نحو السلطة.

وفي هذا الجو المتأزم الذي أصبح يهدد جبهة التحرير الوطني بالانفجار في مرحلة حرجة من تاريخ الجزائر، انعقد مؤتمر طرابلس في الفترة الممتدة ما بين 25 ماي و07 جوان 1962م، وقد جرى التصويت بسهولة على برنامج طرابلس ذو التوجهات الاشتراكية الذي علق عليه فرحات عباس بقوله: "إنه نوع من الشيوعية غير المطحونة جيدا"، ولكنه وافق عليه خلال التصويت[2].

وقد انتهت المرحلة الانتقالية بإعلان نتائج استفتاء تقرير المصير الذي نظم يوم 01 جويلية 1962م، وأجاب خلاله 99% من الناخبين بنعم على السؤال الذي طرح عليهم، على النحو الآتي: "هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المحددة في

[1] الجنرال ديغول: مذكرات الأمل – التجديد، مصدر سابق، ص 143.

[2] محمد حربي: جبهة التحرير، الأسطورة و الواقع، مصدر سابق، ص 278.

تصريحات 19 مارس 1962"، وهو ما دفع الجنرال ديغول إلى الاعتراف الرسمي باستقلال الجزائر يوم 03 جويلية 1962م، وبهذا وضع حد لاحتلال استيطاني دام 132 سنة، وكانت له تأثيرات ما تزال تسمع العلاقات الفرنسية الجزائرية إلى يومنا هذا[1].

وهكذا نستنتج أن المفاوضات الجزائرية الفرنسية التي ولدت نتيجة مخاض عسير، وانتهت باتفاقيات إفيان التي فتحت المجال أمام تقرير المصير والاستقلال، لم تكن بديلا للحرب، بل كانت مواكبة لها، وترجمة صادقة لموازين القوى التي كانت سائدة على أرض المعركة، ولكنها كانت مخرجا وحيدا من حرب شرسة، ودموية لم يستطع أي من الفريقين حسمها لصالحه، واعتقد كل طرف أن نتائجها [اتفاقيات إيفيان] تشكل مكسبا، ومخرجا مشرف بالنسبة له.

يتم الإعلان الرسمي عن الإستقلال الوطني يوم 5 جويلية 1962م رحم الله الشهداء وبارك الله في المخلصين الأحياء الذين ساهموا في تحرير الجزائر أرضا وشعبا لترفرف رايتها عاليا بين الأمم، ويسترد شعبها كامل حقوقه وحرياته وينعم بخيراته بين الأمم.

[1] محمد حسنين: المرجع السابق، ص 552.

الخاتمة

خاتمة:

إن أهمية النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث العلمي تكمن بالذات في كونها نسبية وقابلة للمراجعة على ضوء المعطيات الجديدة التي يمكن أن يحصل عليها الباحث.

ومن هنا فإن أهم خدمة يمكن أن يقدمها الباحث هي أن يمهد للذين يأتون من بعده طريق البحث وذلك بأن يضع في متناولهم نتائج قابلة لأن تتحول إلى تساؤلات مهمة، تفتح آفاقا ومسارات جديدة للقيام بأبحاث أكثر عمقا وشمولية ومردودية. وفي هذا السياق، توصلت من خلال ما سبق عرضه ومناقشته في مختلف فصول هذا البحث إلى استخلاص النتائج الآتية:

- لقد جاءت التشريعات والقوانين والقرارات والتعليمات الفرنسية منذ بداية الإحتلال لتعطي عملية النهب والتشريد صبغتها "القانونية" الرأسمالية الإستعمارية، هذه القوانين التي خلطت بين قانون القوة وقوة القانون في الاستيلاء على الأرض واحتقار السكان وتشريدهم وترحيلهم خارج وطنهم واستعبادهم والسيطرة على ممتلكاتهم ومحو شخصيتهم واستبدال إيديولوجيتهم الثقافية، بعد أن مهدت لهذه التشريعات بتجنيد كل الفلاسفة والمفكرين الغربيين للتمهيد لهذا النتاج القانوني وإعطائه صبغة مجتمعية وتشرع للأعمال اللاإنسانية التي قام بها الجيش الفرنسي في الجزائر منذ بدء الإحتلال عبر مراحل الجمهوريات الفرنسية المتعاقبة.
- لقد باغت إندلاع الثورة الجزائرية السلطات الفرنسية التي اتسمت ردود فعلها الأولية بالاضطراب في غياب معطيات حول من يقفون أمام ما سمته الصحف الفرنسية "زنزالا جديدا" غير أنها أفرطت في استعمال العنف ضد عناصر لا علاقة لها بالأحداث، ومن بينها رموز اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، غير أن تشغيل السلطات الفرنسية لآلة العنف تسبب في نتائج عكسية كانت في صالح جبهة التحرير الوطني التي تمكنت بذلك من توسيع قاعدتها السياسية باستيعاب رموز التيارات الوطنية كالمركزيين وقيادة الاتحاد الديمقراطي للبيان

الجزائري وجمعية العلماء المسلمين، كما وسعت قاعدتها الاجتماعية حيث نالت تأييدا واسعا من قبل الجماهير الشعبية في الأرياف والمدن على حد سواء.

- لقد بينت المواجهة بين الثورة الجزائرية والقوة الاستعمارية، أن رجال الثورة وقادتها كانوا من أبناء خريجي مدرسة الحركة الوطنية، وهم بذلك نتاج واستمرار لذلك الصراع المرير مع قوة الإحتلال، لهذا فإن انطلاقتهم لم تكن وليدة العدم، وإنما استفادوا من تجارب ومحن المسيرة النضالية الطويلة للشعب الجزائري وكفاحه عبر مراحل الإحتلال.

إن الحكومة الفرنسية وفي إطار استراتيجيتها الشاملة الرامية للقضاء على الثورة وامتداداتها الداخلية والخارجية ركزت في البداية على جانبين الأول عسكري والثاني سياسي ذا طابع قانوني وردعي، فالأول اعتمد على وضع نصوص قانونية ردعية لتدمير البنى والأطر السياسية والإدارية والتنظيمية لجبهة وجيش التحرير الوطني تحت شعار التهدئة وإعادة الأمن والثاني اعتمد على وضع نصوص قانونية واستراتيجيات إغرائية لعزل الثورة عن الشعب والمجتمع الدولي.

إن الثورة الجزائرية والإنتصارات التي كان يحققها جيش التحرير والصمود المثالي للشعب الجزائري، لم تكن فرنسا تعاملها الند للند، بل كانت تواجه فشلها وهزائمها العسكرية، أمام ثوار أبطال بمختلف الوسائل غير المباحة إنسانيا ودوليا من عمليات القمع والتعذيب والإعدام خارج كل الأعراف والأطر القانونية.

ووضع ترسانة من النصوص القانونية لخدمة جيشها بمختلف أسلاكه وقد كونت لذلك وفي إطار نصوص قانونية جائرة لم تحترم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومنها حتى النصوص القانونية التي كانت تتغنى لقرون "حقوق الإنسان والمواطن ورموز الثورة الفرنسية".

لقد عرفت المنظومة التشريعية الفرنسية بعد إندلاع الثورة بالإحالة المعتمدة إلى النصوص التنظيمية والتي تكون بدون رقيب ولا حسيب، وبالتالي جاءت هذه المراسيم قاسية ومتعجرفة تعبر عن حقد واضعيها بمشاركة جنرالات حاقدين على الشعب الجزائري.

فالمراسيم التي تلت اندلاع الثورة ميزتها الخروج عن كل المبادئ والقيم التي تحكم المجتمع الدولي بل أكثر من ذلك وضعت قوانين خاصة بالجزائر عرفت بالقوانين الخاصة.

إن دستور 1958 في مواده المتعلقة بالجزائر عرف بالإحالة إلى القوانين التي بدورها أطنيت في الإحالة على التنظيم الذي هو من صلاحيات الإدارة وقادة الجيش الفرنسي في الجزائر، وبالتالي فشل في ترجمة موضوع الحرية التي تغنى بها إلى نصوص تطبيقية.

إن النصوص القانونية التي واجهت فرنسا بها الثورة الجزائرية في الأوراس كانت جزءا رئيسيا من منظومة تشريعية أرست وضعا جديدا للحريات بالنسبة للمعمرين في الجزائر، في حين جعلت من أصحاب الأرض مقيدي الحرية ويعانون من الطبقية والقوانين العنصرية التي طبقت عليهم دون غيرهم.

كان خط سير الثورة محدد الأهداف ومعروف الوسائل فالثورة قضية عادلة ومشروعة وكان من مظاهرها التناسق في البيانات والقرارات والمواثيق من بيان أول نوفمبر إلى مؤتمر طرابلس. بينما وقعت فرنسا في تناقضات سياسية ما جعلها تحيد عن المواثيق الدولية التي نشرت في تلك الفترة وجعل قوانينها العنصرية المجحفة تخرج عن هذا الإطار العالمي، وفي النهاية اصطدمت بواقع مخزي ألا وهو انهزام آلتها التشريعية أمام عزم وعدالة القضية الجزائرية.

لم تكن معالم الخريطة السياسية محددة في فرنسا حيث كانت تشهد زوال أحزاب قديمة وبروز أحزاب جديدة وتصدع وانقسام تشكيلات سياسية عريضة كبرى إلى فروع صغيرة تطورت فيما بعد إلى مجموعات حزبية جديدة وتناقضات كثيرة مثل التحالفات غير المتجانسة، وتطبيق اليسار سياسة اليمين أو العكس، وهذا ما أضعف تأثير الطبقة السياسية والبرلمان في صناعة نصوص قانونية فيما تعلق بالثورة الجزائرية.

إن سلبية النصوص القانونية لمجابهة الثورة وسياسة الهروب إلى الأمام من طرف القادة كان يجسد سكوت فئة واسعة من الشعب الفرنسي التي وصفها السياسيون بالأغلبية الصامتة، هذه الأغلبية تحولت إلى عنصر فعال وقائد للرأي العام فيما بعد خاصة في السنوات الأخيرة من عمر الثورة، عندما

أصبح الشعب الفرنسي يخرج إلى الشارع وهو ما استغله الجنرال ديغول لتغطية فشله في إخماد الثورة وسهل له مهمة الرضوخ إلى مطلبها الأساسي المتمثل في الحرية والإستقلال.

ولقد أدركت السلطات الفرنسية أن القوانين والتدابير، على أهميتها لن تقضي على الثورة، ولذلك لجأت إلى سلاح القوانين الاقتصادية والاجتماعية لفائدة السكان المسلمين لاحتواء الثورة، ودفع الجماهير إلى نبذها، إلا أن تلك الإصلاحات لم تحقق غرضها، ولهذا تسببت الثورة الجزائرية في تفاقم أزمة النظام السياسي الفرنسي، وتساقطت العديد من الحكومات الفرنسية، وبلغت الأزمة ذروتها في ربيع 1958م، لما تمرد الجيش الفرنسي في الجزائر على السلطات الدستورية الشرعية، وأكرهها على ترك مكانها للجنرال ديغول تحت تهديد الإنقلاب العسكري وهو أمر خطير بالنسبة لبلد ديمقراطي ظلت مؤسسته العسكرية ملتزمة باحترام الوصاية السياسية خلال أحلك الظروف التي مرت بها فرنسا عبر تاريخها الحديث.

ثالثا: وهكذا بدأ عصر جديد مع تنصيب الجنرال ديغول رئيسا للحكومة يوم 01 جوان 1958 فاحتكر لنفسه ملف الجزائر نظرا لأهميته وحساسيته، وأدرك أن حل المعضلة الجزائرية لن يتحقق إلا إذا ضمن وضعا دستوريا ملائما، فبادر بتغيير النظام الدستوري بواسطة استفتاء شعبي عزز بواسطته مركز رئيس الجمهورية في مواجهة المؤسسات الدستورية الأخرى، وتخلى تدريجيا عن رموز حركة 13 ماي 1958 لكي يتخلص من ابتزازهم وقيودهم، وبسط يده على مؤسسة الجيش، وبالتزامن مع ذلك بشر المسلمين بمزايا المواطنة الفرنسية، واتخذ إجراءات قانونية لتعزيز دورهم في الحياة العامة، ورفض الاعتراف بجبهة التحرير الوطني، عارضا عليها ما سماه "سلم الشجعان"، وهو استسلام مقنع مقابل وعود بالعفو، وبإعادة إدماج الثوار في الحياة الاجتماعية والسياسية الجزائرية، وهو ما لم يكن متوقعا أن تقبل به.

رابعا: لقد أدرك ديغول أن حل المعضلة الجزائرية لمصلحة فرنسا، يتطلب وضع خطة متعددة الجوانب لمواجهة جبهة التحرير الوطني، يتم تطبيقها بالتزامن مع بعضها البعض، فجند الطاقات

العسكرية الفرنسية، وحصل على دعم عسكري هام من قبل حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إلحاق الهزيمة العسكرية بها، وتجنب وقوع ديان بيان فو جديدة، وبرزت هذه الاستراتيجية العسكرية بشكل واضح على يد الجنرال شال الذي نفذ خطة عسكرية كانت غاية في الدقة والإبداع، والوحشية كذلك، وشكلت أكبر تحد واجهته جبهة التحرير على الإطلاق، حيث تمكن الفرنسيون من استعادة المبادرة العسكرية، وألحقوا بجيش التحرير الوطني خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، ولكن من دون أن يحققوا الأهداف الاستراتيجية التي شنوا الحرب من أجلها، حيث تمكنت جبهة التحرير الوطني من تكييف استراتيجيتها العسكرية مع المعطيات الجديدة التي فرضها الجنرال شال على أرض المعركة، وعادت إلى أسلوب حرب العصابات، بشكل جعل العمليات العسكرية الفرنسية الكبرى أقل مردودية، مما كانت عليه خلال سنة 1959م، وبنت جيشا حديثا كان مرابطا في تونس والمغرب قرب الحدود مع الجزائر، شكل هاجسا حقيقيا للسلطات الاستعمارية على الرغم من عجزه عن اختراق وتدمير خطي شال وموريس، وتسريب الأسلحة والمؤونة إلى قوات جيش التحرير الوطني في الداخل، وهو ما أثر على أدائها القتالي، وسبب خلافات بين قيادة جبهة التحرير في الداخل والخارج، وكان من إفرازاتها مبادرة سي صالح، قائد الولاية الرابعة بلقاء الجنرال ديغول للبحث عن مخرج للمعضلة الجزائرية تحت سقف مبادرة وسلم الشجعان، ولكن سرعان ما تمكنت جبهة التحرير الوطني من احتواء هذه الأزمة وتجاوزها.

خامسا: لم يكن الجنرال ديغول يؤمن بسياسة الإدماج التي سماها "الفرنسة الكاملة" لاعتبارات موضوعية، وهو ما حوله بسرعة إلى عدو لدود للقوى التي أوصلته إلى السلطة، وبفضل ثقافته التاريخية أدرك أنه يستحيل الحفاظ على الجزائر الفرنسية على النمط القديم، والتي أطلق عليها "الجزائر بابا"، وكان يملك تصورا خاصا به لحل المعضلة الجزائرية، على أساس الجزائر الجزائرية، وهي جزائر تتمتع باستقلال ذاتي واسع، وترتبط ارتباطا وثيقا بفرنسا.

وكان يظن أن هذا الحل يؤيده أغلب سكان الجزائر، خاصة أنه اعتقد أن مشروع قسنطينة الإقتصادي الضخم الذي أعلن عنه يوم 03 أكتوبر 1958م سيحسن الوضع الإجتماعي والاقتصادي للمسلمين، ويجعلهم يقتنعون بأن ارتباطهم بفرنسا يعتبر مصلحة حيوية بالنسبة لهم، وهو ما يمكن من خلق قوة ثالثة تسحب البساط من تحت أقدام جبهة التحرير الوطني، وهي الثقة التي جعلته يتحداها، ويعلن اعترافه بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم بواسطة استفتاء عام، يخير خلاله الناخبون بين: "الانفصال (la sécession)، والفرنسة الكاملة Francisation (complète)، وحكم الجزائريين بالجزائريين (Algériens par Gouvernement des les Algériens).

وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت جميع المبادرات الديغولية، وقبلت بالاحتكام للاستفتاء الشعبي، ولكن بشرط أن يتم تحت رقابة أممية تجنبا لتزوير إرادة الناخبين المسلمين، وهو ما دأبت عليه الإدارة الاستعمارية، فإن المستوطنين عبروا عن رفضهم لهذا المسعى بما سمي "بثورة الحواجز" في جانفي 1960م التي شكلت تحديا خطيرا لنظام الجنرال ديغول، الذي وإن كسب جولة جديدة من الحرب في مواجهة خصومه، غلاة قادة المستوطنين، بإحالة العديد من المسؤولين عن ثورة الحواجز على القضاء العسكري، فإنه لم يكسب الحرب كاملة ضدهم، فأصبح يدرك أكثر من أي وقت مدى خطورة حرب "إن استمرت ستؤدي إلى تقويض دعائم الدولة الفرنسية"، وهي حقيقة أدركها مبكرا، حيث خاطب يوم 16 جانفي 1959م أحد مقربيه، السيد جاك فنترو (Jacques Vendroux) قائلا: "إن الجزائر علبة عقارب، ألا ترى يا جاك أن كثيرا من الفرنسيين لديهم أوهام فيما يتعلق بهذا الموضوع قد تجعلنا ندفع ثمنا غاليا، إنهم مقتنعون بانني عدت إلى السلطة من أجل الحفاظ على ما يسمى بالجزائر الفرنسية، في حين أن مهمتي في الحقيقة هي إنقاذ فرنسا نفسها"، ولهذا علق آمالا عريضة على نتائج استفتاء تقرير المصير الذي حدد يوم 08 جانفي 1961 كموعد له.

ولما قدم إلى الجزائر في مطلع شهر ديسمبر 1960م لدعوة الجزائريين إلى المشاركة الواسعة في الاستفتاء والتصويت لصالح خيار "الجزائر الجزائرية" واجهه المستوطنون بمظاهرات عاصفة وفرت مناخا ثمينا لمظاهرات مضادة قام بها المسلمين، بلغت ذروتها يوم 11 ديسمبر 1960 وبعثرت أوراق السياسة الديغولية بشعاراتها المؤيدة لجبهة التحرير، التي فاجأت الجميع بما فيهم جبهة التحرير نفسها، وأنهت بشكل عملي أسطورة "الجزائر الفرنسية"، ومنحت الثورة الجزائرية ديناميكية أكبر، وعمرا جديدا. وتأكد هذا التحول الجوهري لما استجاب المسلمون لنداءات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقاطع أغلبهم استفتاء 08 جانفي 1961م.

سادسا: لقد شكلت نتائج استفتاء تقرير المصير المنطلق الحقيقي لحل المشكلة الجزائرية، حيث أن الجنرال ديغول استخلص منها كثيرا من العبر، فهو قد نال تأييدا واسعا من الناخبين الفرنسيين لحل المشكلة الجزائرية على أساس تقرير المصير، أما تصويت غالبية المستوطنين ضد مشروعه، فقد قطع شعرة معاوية التي كانت تربطه بهم، وأدرك أن نيل تزكيتهم لمشروعه مسألة مستحيلة بفعل تحكم فلول حركة 13 ماي 1958م في توجهاتهم وقناعاتهم السياسية.

أما مقاطعة المسلمين الواسعة للاستفتاء، فكانت للجنرال ديغول القدرة على أن يستخلص منها حقيقة مفادها أنه لا يمكن إيجاد حل للمعضلة الجزائرية بمعزل عن الاتفاق مع جبهة التحرير الوطني وبذلك وجد نفسه أمام خيار طالما استبعده، خيار محفوف بالمخاطر، يتطلب تنازلات، على رأسها القبول بمبدأ الاستقلال إذا قرر الناخبون الجزائريون ذلك، ولهذا أكد في مؤتمر صحفي عقده يوم 11 أفريل 1961 أنه "إذا أراد سكان الجزائر قطيعة مع فرنسا فلن يعارض رغبتهم".

وكان هذا الموقف كافيا لدفع الجنرال شال (Challe)، وجنرالات آخرين للقيام بأخطر محاولة انقلابية يوم 22 أفريل 1961م كادت تطيح بالجنرال ديغول، غير أن فشلها بفضل شخصية ديغول الكريزماتية، وشدة بأسه وإجماع المجتمع الدولي على إدانة الانقلابيين أنهى آخر محاولة لإنقاذ الجزائر الفرنسية ومهد الطريق لحل تفاوضي للمعضلة الجزائرية.

سابعا: لقد عرضت جبهة التحرير الوطني في مناسبات مختلفة على الحكومات الفرنسية المتعاقبة سبيل المفاوضات لحل المعضلة الجزائرية، ولكن على أساس الاعتراف بالسيادة الوطنية، غير أن هذه العروض تم تجاهلها، وسعت تلك الحكومات للبحث عن حل من جانب واحد، يقصي جبهة التحرير الوطني، ومعها مبدأ الاستقلال، وهو ما لم يتحقق. كما أن الحديث عن مبدأ المفاوضات مهما كانت طبيعتها، وأهدافها كان كافيا لإسقاط الحكومة، وهو ما جرى لحكومتي غي موليه Guy (Mollet)، وبيار بفليملن (Pierre Pflimlin)، ولهذا تحاشى الجنرال ديغول الخوض في هذه المسألة الحساسة طوال الفترة الممتدة ما بين 01 جوان 1958م، وجوان 1960 وهو تاريخ أول لقاء بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والحكومة الديغولية في ميلان (Melun).

ولما "كانت المفاوضات تمثل استمرارا للحرب بوسائل أخرى"، فقد كانت المفاوضات الجزائرية-الفرنسية عسيرة وشاقة، ومعقدة، ومتشعبة، ولم يكن سهلا على الطرفين أن يتوصلا إلى حل توافقي نظرا لتناقض منطلقات وأهداف، واستراتيجية كل منهما.

فبالنسبة لجبهة التحرير الوطني لم يكن واردا التنازل عن قضايا أساسية، وهي: الاعتراف بالاستقلال الوطني، وأن تكون الطرف الجزائري الوحيد الذي يجلس حول مائدة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، والحفاظ على الوحدة الترابية للجزائر، والاعتراف بوحدة الشعب الجزائري.

ومقابل ذلك أبدت جبهة التحرير الوطني استعدادا لتقديم تنازلات معقولة في قضايا تتعلق بمستقبل المستوطنين الأوروبيين، ومصالحهم، ومطالب فرنسا في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية في الجزائر المستقلة كتعبير عن رغبتها في وضع حد لمآسي الحرب.

أما الجنرال ديغول، فقد كان يدرك أن تحويل فرنسا إلى قوة عالمية -وهو الحلم الذي ظل يسعى لتحقيقه- يتطلب منها أن تلقي من على كاهلها أوزار المشكلة الجزائرية، ولهذا تشكلت قناعة لديه بأن استقلال الجزائر مسألة لا مفر منها، وليس من مصلحة فرنسا تجاهل هذه الحقيقة، ولهذا بنى استراتيجيته التفاوضية على تسليط ضغوط قاسية على جبهة التحرير الوطني لدفعها إلى تقديم أقصى

التنازلات، وذلك بإشهار ورقة فصل الصحراء، وتقسيم شمال البلاد، وإقامة مناطق خاصة بالمستوطنين الأوروبيين، والمسلمين الذين ربطوا مصيرهم بفرنسا، كما أخرج ورقة الحركة المصالية والمنتخبين المسلمين في المؤسسات الفرنسية، وأغرى الدول المجاورة للصحراء الجزائرية بإمكانية الاستفادة بشكل ما من خيراتها المتمثلة في البترول والغاز.

ولكن تزايد الدعم الشعبي لجبهة التحرير الوطني الذي كشفته مظاهرات المهاجرين في باريس يوم 17 أكتوبر 1961م، واستجابة الجزائريين الواسعة لنداء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بجعل يوم 01 نوفمبر 1961م، يوما وطنيا ضد التقسيم، وتنامي مخاطر منظمة الجيش السري الفرنسي على نظام الجنرال ديغول نفسه، وإلحاح المجتمع الدولي على الطرفين للإسراع في البحث عن حل تفاوضي للنزاع، وهو ما تضمنته توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كل ذلك وضع المفاوضات في مسار سليم كانت محطته النهائية مدينة إيفيان التي أمضى فيها الطرفان يوم 18 مارس 1962م ما أصبح يسمى "باتفاقيات ايفيان" التي وضعت حدا لما سماه المؤرخ الإنجليزي أليستير هورن (A.Horne) "حربا وحشية من أجل السلام" (Savage War for peace)، وحققت الأهداف الجوهرية لجبهة التحرير الوطني، وعلى رأسها الاستقلال الوطني.

و هكذا فإن الثورة في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) على غرار باقي مناطق الوطن و رغم تطبيق فرنسا لنصوص قانونية غير دستورية و تناقض المواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان بل كان هدفها إعطاء المجال للعسكريين بالتصرف خارج القوانين من خلال قرارات يصدرونها لأنفسهم و في كثير من الحالات يرتكبون المجازر اللاإنسانية ثم تصدر النصوص مثل ما حدث في الأوراس (المرحلة التاريخية الأولى) خاصة خلال سنة 1954 و 1955 ،إلا أن الثورة الجزائرية أفشلت كل هذه المحاولات الفرنسية و أجبرت فرنسا على تطبيق مادة واحدة و هي حق الشعب الجزائري في الحرية التي أخذها بالقوة مقابل ملايين من الشهداء الذين دفعوا أنفسهم فداء لتحيا الجزائر حرة مستقلة .

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

أ. المصادر الأرشيفية: (مركز أرشيف ما وراء البحار بفرنسا)

1. AOM, Aix-en-Provence, Boite 81f/154, groupe Algérie, synthèse de renseignement, semaine du21-27/11/1960/très secret.
2. AOM, Aix-en–Provence, Boite 81f/154, Plan opérations militaires, situations militaire, du 12au 20 novembre 1960/très secret.
3. AOM, Aix-en-Provence, Boite 81f/156, compte rendu à Mr le président de la commission des finances sur la mission de contrôle budgétaire effectuée en Algérie du 12 au 21 février 1961 ,Paris, 13/03/1961/secret/
4. CACOM , Aix-en-Provence; F.M, 811f/87 « débat à l'assemblée national sur l'investiture du général de Gaule ; déclaration du général de Gaulle».
5. CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/530 «extrait du procès verbal de déclaration du C.C.E/ réunion de 09/09/1958, publié par le département de l'information de la presse, bureau du Maroc.
6. CAOM : boite 81f/161 (harkis), lettre du ministre des années à Mer le secrétaire général pour les affaire algériennes N°=3 104 du 24 Juin 1960.
7. CAOM, Aix – en – Provence, Boite 81f/155, Sénat, N°=33, 01ère session ordinaire de 1961-1962 : Rapport d'information fait au nom de la commission des affaires étrangère, de la défense et des forces armées.
8. CAOM, Aix – en – Provence, Boite n° 81f/83, « lettre du président du conseil à Mer le ministre des affaires étrangère (très secret).

9. CAOM, Aix en Provence : boîte 818197, FLN documents, mémorandum juridique, éditée par la fédération de France du FLN.

10. CAOM, Aix en Provence : Algerie. CGA, 1183 cab/8 (communicable en 2015), lettre du gouverneur général de l'Algerie à Mr. Le Ministre de l'Intérieur (A/S des Affaires suivies par les différents parquets d'Algerie et se rapportant aux activités terroristes et séparatistes.

11. CAOM, Aix -en- Provence : boite N°=81f/161 (Harkis), l'assemblé national, deuxième session ordinaire de 1961-1962 : rapport d'information sur la mission effectuer en Algérie du 20 au 27 mai 1962 par le bureau de la comité de la défense national et des forces armées.

12. CAOM, Aix- en Provence, Boîte 81f/346, Etat-major Général, division des renseignements, documents n°=435et 436.

13. CAOM, Aix- en Provence, Boîte 81f/346, Etat-major Général, division des Renseignements, Agence de France presse.

14. CAOM, Aix- en Provence, Etat-Major Général, division des renseignements «les résultats définitifs du référendum du 08 janvier 1961.

15. CAOM, Aix en Provence: Algérie, département d'Alger, 4161 (communicable en 2018.

16. CAOM, Aix en Provence: Algérie, département d'Alger.

17. CAOM, Aix- en Provence: FRCAOMI 93/4359.

18. CAOM, Aix–en- Provence, Boite 81f/154, Etat-major général, division des renseignements, N°=73, Paris, 08 mai 1961/secret

19. CAOM, Aix-en- Provence, Boîte 81f/347: discours prononcé par le général De Gaulle à Constantine le 03/10/1958.

20. CAOM, Aix-en- Provence, Boite 81f/82 «Elections législatives, municipales et sénatoriales en Algérie/document datée le 23/11/1959».

21. CAOM, Aix-en- Provence, FM, 93/443 (communication en 2021), direction général du gouvernement en Algérie, direction d'information, Alger: 22/12/1960/ secret.

22. CAOM, Aix-en-Provenance, Boite 81f/161(Harkis), lettre du ministre des armées à Mer le secrétaire général des affaires algériennes, Paris : 07juin 1960, N°02722.

23. CAOM, Aix-en-Provenance, Boite 81f/161(Harkis), nombre des harkis au budget de 1961 chapitre :37-03) figure un crédit de 205.132950 f correspondant un effectif de 60.000 Harkis.

24. CAOM, Aix-en-Provence : boîte N°=81f/161(Harkis), lettre du ministre des armées à Mer le secrétaire général pour les affaires algériennes, N°=02722, Paris:07 juin 1960,

25. CAOM, Aix-en-Provence : boite N°=81f/161«document N°=01: nombre des attentats commis en Algérie au cours des récents mois (l'Algérie entière).

26. CAOM, Aix–en–Provence :FM/93/443 «communicable en 2021», direction général en Algérie, direction d'information, fiche d'information n°=81D.I «des exécutions capitales des terroristes».

27. CAOM, Aix-en-Provence : 10CAB/3 « rapport du préfet d'Oran au gouverneur général de l'Algérie », N°=6650, Oran, le 30 mai 1951.

28. CAOM, Aix-en-Provence : 10CAB/3 « rapport N°=05 162 du principal, chef de la police des renseignements généraux au préfet de Constantine.

29. CAOM, Aix-en-Provence : Algérie, GGA, 11 cap/8/communicable en 2015, message du ministre de la défense

national au général commandant la 10ème région militaire, objet «instruction fixant l'attitude à adopter vis-à-vis des rebelles en Algérie».

30. CAOM, Aix-en-Provence, boîte 818/347 «le bilan du plan de Constantine selon M Delouvrier, délégué général du gouvernement qui a dressé le 05/10/1959 devant la presse à l'occasion du premier anniversaire.

31. CAOM, Aix–en–Provence, Boite 81f/154, Etat-major général de la défense national, colonel de Massignac, rapport sur la situation militaire «la recrudescence des désertions»/très secret.

32. CAOM, Aix–en–Provence, Boite 81f/154, Etat-major général de la défense national, colonel de Massignac, rapport sur la situation militaire «statistiques. mensuelles, juillet, Octobre, Novembre 1961».

33. CAOM, Aix–en–Provence, Boite 81f/154, Etat-major général de la défense. National, division des renseignements, fiche Algérie, statistiques mensuels/très secret.

34. CAOM, Aix–en-Provence, Boite 81f/154, Etat-major général, division des renseignements, «activités de l'ALN en zone frontière » /secret/

35. CAOM, Aix-en-Provence, Boite 81f/154, groupe Algérie, synthèse de renseignement, semaine du12-20/11/1960/ très secret.

36. CAOM, Aix–en–Provence, Boite 81f/154, secrétariat général des affaires algériennes, synthèse de renseignements, semaine du 18 au 24 juillet 1960/très secret.

37. CAOM, Aix–en-Provence, Boite 81f/155, Sénat, N°=33, 01ére session ordinaire de 1961-1962 : Rapport d'information fait au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées.

38. CAOM, Aix-en-Provence, boite 81f/156, compte rendu à Mer le président de la commission des finances sur la mission de contrôle budgétaire effectuée en Algérie du 12 au 21 Février 1961. /secret.

39. CAOM, Aix-en-Provence, boite 81f/156.

40. CAOM, Aix-en-Provence, boîte 81f/347«conférence de presse de Me Delouvrier, délégué général du gouvernement à la suite des travaux du conseil supérieur /10 février 1959.

41. CAOM, Aix-en-Provence, boîte 81f/347«discours de M" Delouvrier, délégué général du gouvernement à l'ouverture du conseil supérieur /10 février 1959.

42. CAOM, Aix-en-provence, boîte 81f/530: Proclamation du GPRA par la C.CE, réunion du 09/09/1958, documents produits à l'appui de cette proclamation, publié par le département de l'information de la presse, bureau du Maroc.

43. CAOM, Aix–en–Provence, Boite n° 81f/154, «incidents de frontière ayant donnés lieu à des protestations auprès des gouvernements intéressés.

44. CAOM, Aix-en-Provence, boîte n°=81f/ 26-27«conférence de presse tenue par le général De Gaulle à l'hôtel Matignon le 23 octobre 1958».

45. CAOM, Aix-en-Provence, boite n°=81f/154 «incidents de frontiére ayant donnés lieu à des protestations auprés du gouvernements interéssés.

46. CAOM, Aix-en-provence, boite N°=81f/156 «les effectifs de l'armée française en algérie au 01er février 1961»

47. CAOM, Aix-en-provence, boite N°=81f/156, documentation E.MI/03 OP/A; sous-dossier (Air) du 01 Mars 1962/ secret.

48. CAOM, Aix-en-Provence, boîte n°=81f/26-26.

49. CAOM, Aix-en-Provence, FM, 81f/ 351 « Texte de l'allocution télévisée de MC Joxe sur les antennes de France 02».

50. CAOM, Aix-en-Provence, FR CAOM/934359.

51. CAOM, Aix-en-Provence, FRCAOM/93/4359, Section des affaires politiques, 23/09/1959 «radiotélévisée du général De Galle prononcé le 14 juin 1960».

52. CAOM, Aix-en-Provence: 10CAB/03 (Cabinet civil du gouvernement général Léonard).

53. CAOM, Aix-en-Provence: Algérie, GGA, 8CAB/84 (dossier communiqué par dérogation).

54. CAOM, Aix-en-Provence: boîte 81f/27(paix des braves.

55. CAOM,GGA services des l'information du ministre résident en Algérie :programme et action du gouvernement en Alg. – mesures de pacifications et réformes, alger aout 1956.

56. CAOMI, Ah-en-Provence : boite 81f/197: Le Figaro, 22/09/1958.

ب. المؤلفات باللغة العربية:

1. أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج الثالث، الجزائر.

2. جون بول سارتر، عارنا في الجزائر، ترجمة عائدة، وسهيل ادريس، دار الأدب، بيروت، بدون تاريخ.

3. شارل ديغول: مذكرات الخلاص (1944-1946م)، ترجمة خليل هنداوي وإبراهيم مرجانة، مراجعة أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت-باريس، ط 03، 1982م.

4. عبد الرحمان العقون: الكفاح القومي والسياسي. ج.3 المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر – 1985. عبد الحميد عوادي: القاعدة الشرفية: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.

5. فتحي الديب : عبد الناصر و ثورة الجزائر، الطبعة الأولى، دار المستقبل، القاهرة: 1984.

6. لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، ط02، دار الحكمة، الجزائر، 2000.

7. محمد الصغير هلايلي: شاهد على الثورة في الأوراس، دار القدس العربي (د.ب.ن) 2012.

8. محمد حربي: حزب جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983.

1. المصادر باللغة الفرنسية:

1. A. Magherbi : la paysannerie face à la colonisation Ed. APN Alger, 1973.
2. A .BENSLIMANE; (pouvoir et société dans l'Algérie précoloniale» doctorat 3ème cycle département université, Alger. 1972.
3. A. George Tolaidoros: La Culture Politique Arabo Islamique et naissance du nationalisme Algérien. 1930-1962.
4. A. Magherbi : la paysannerie face à la colonisation Ed. APN Alger, 1973.
5. A.R. GOLDZE IGUER : «le Royaume Arabe», SNED Alger 1977.
6. AK. Rahmani: l'affaire des officiers algériens, loussoui. 1958.
7. Alain Canigou: Histoire Sociale du Suffrage Universel en France. 1848 – 2000. Paris. 2002.
8. Alain Safari, Révolution Algérienne.
9. Ali kafi: du militant politique au dirigeant militaire (mémoires 1946-1962), traduit de l'arabe par Dahmane Nadjar, éditions Casbah, Alger 2002.
10. Andersen Benedict : L'Imaginaire national, réflexions sur l'origine et l'essor du nationalisme, Paris, La Découverte, 1996.
11. André Dulac : Nos guerres perdues, éditions Fayard, Paris : 1969.
12. André Figuerras : Salan Raoul : ex général d'armée, édition table rond, Paris : 1965.
13. André Nouschi : l'Algérie amère (1914-1994), édition de la maison des sciences de l'homme, Paris.
14. André Nozière, les Chrétiens dans la guerre d'Algérie, éditions Cana, Paris 1979.

15. André Zeller : dialogue avec un général, édition P.U.F, Paris : 1970.

16. Angels F Duhring: Ed. Sociales, Paris 1975.

17. Armand Fremont, Les carnets de guerre et de terrain du geographe Herodote, 1982.

18. Ben Youcef Ben Khedda : Alger, capital de la résistance (1956-1957), édition Houma, Alger 2002.

19. Benyoucef. BENKHEDDA : Les Origines du 1er Novembre, Ed. Dahleb .Alger. 1988.

20. boite 81f/891, préfecture de police, direction des renseignements du matin, 12/12/1960, généraux, revue du presse du matin, 12/12/1960.

21. Budreau Georges : traité de schence politique, tome 4: le statut du pouvoir dans l'état, LGDJ, Paris, 1984.

22. C. COLLOT et Henry: J.R Le Mouvement national Algerien, Textes 1912-1954 Ed. OPU. Alger 1978.

23. ch Ageron: Histoire de l'Algérie Contemporaine, paris 1871.

24. Challe Maurice : notre révolte, éditions presse de la cité, Paris, 1968.

25. charle De Gaulle: (Mémoires-fin d'Empire,l'Algérie, 07 juin 1958-10-juin 1960)

26. Charles Robert Ageron : Les Algériens Musulmans et la France, (1871 / 1919) – PUF, Paris 1968.

27. Charles-Robert Ageron: «une vesant de la guerre d'Algérie: la bataille des frontières (1956-1962», in: Revue d'Histoire moderne et contemporaine, n°=46-2, avril-juin 1999.

28. Chartmut elsenhans : la guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre la passage de la vie république, en langue française en Algére, 2010.

29. Chartmut elsenhans: la guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre la passage de la vie république, en langue française en Algére, 2010.

30. Claud Paillet: deuxième dossier secret de l'Algerie 1954-1958, Presse de la cité, T.1 Paris, 1962.

31. Claude Collot: Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale, 1830-1962, Paris, Alger, CNRS-OPU, 1987.

32. Claude Delmas : la guerre révolutionnaire, éditions P.U.F.P Paris 1972.

33. Claude. B : dossier secret de l'Alg érie, Paris 1962.

34. Commandant xxx «les officiers», in : la nouvelle Critique, n°=107, juin 1959.

35. Commandant xxx : « l'armée française et la stratégie du FLN en 1960 », in : la nouvelle Critique, n°=122, janvier 1961.

36. D .SARI: Dépossession des Fellahs, Par HALIMAOUI «les réformes Agraires et les changements socio-économique et culturels. Thèses doctorat ULB (Belgique).

37. D. W. self – Defense in Int. Law, Manchester University press, 1958.

38. D. W. self – Defense in Int. Law, Manchester University press, 1958.

39. E. Robe : les lois de la propriété immobilière en Algérie PP. 10-11, Par BENAOUM - Revue algérienne des sci. N° 1 1973.

40. Ely Général : Mémoires tome 02, Suez.... le 13 mai, éditions Plon : 1969.

41. Fanon Frantz : Les damnés de la terre, F. Maspero, 1961.

42. Ferhat, Abbas : guerre et révolution d'Algérie : la nuit coloniale, édition René Julliard, Paris 1962.

43. Francis et Colette Jeanson: L'Algérie hors la loi, éditions ENAG, Alger:1993.

44. François Luchaire : droit d'autre-mer, P.U.F, Paris, 1959.

45. GABRIEL CONESA : 1954: La Toussaint rouge in : Yves Courrier, La Guerre d'Algérie, Tome 1, Librairie Jules Tallandier – Paris 1976.

46. Gabriel Conesa: 1954: la Toussaint rouge, in: Yves COURRIERES, la Guerre d'Algerie, Tome, 1, Librairie Jules Tallandier, Paris, 1976.

47. Général jacquin S. R : koubus ou le danger des ralliements in M la guerre d'Algérie,Tome 05.

48. Gérard, Noirel, «Socio-Histoire d'un concept, les usages du mot 'nationalité' au XIXe siècle », Genèses, n°20, septembre 1995.

49. Gilbert Mynier : histoire intérieure du FLN (1954-1962) édition Casbah, Alger 2003.

50. Gotovitc. J: cité par Benhenni Abdelkader, le constitutionnalisme et la pratique institutionnelle en Algérie, thèse de doctorat d'état en droit, université de Paris VIII, 2003.

51. GOURDAN ET HENRI IN: «Roman colonial et idéologie coloniale en Algérie» (Revue algérienne des sciences juridiques eco). Et pli. N1 Mars 1974.

52. Goutay ad, Soeur Louis leclerc de la conpregatio de la doctrine chetienne, Adition casterman Tounai, Paris 1936.

53. Guy Pevrillé, La tragédie des Harkis : qui est responsable, in, les collections de l'Histoire, hors-série, N°=07, Avril-Mai 2002.

54. Hannah, Arendt : Les Origines du totalitarisme, Paris, Gallimard, 2002.

55. Henri Pellegrin. le statut de l'Algérie, la maison des livres Alger 1953.

56. J. C. Vantin: l'Algérie politique histoire et société. Colin 1974.

57. J. C. Vantin: l'Algérie politique histoire et société. Colin 1974.

58. J. R. Tournous: secrets d'Etat, editions plon, Paris : 1960.

59. J. R. Tournous: secrets d'Etat, éditions Plon, Paris: 1960.

60. J.O.F. n° 3480, du 7/04/1955: Loi n° 55-385 du 3 Avril 1955 instituant un état d'urgence et en déclarant l'application en Algérie.

61. Jacques C. Duchemin : histoire du FLN, edition Table Ronde, Paris: 1962.

62. jacques Soustelle : l'espérance trahie (1958-1961), édition de l'Alma, Paris, S. d.

63. Jaques Massu: la vrai bataille d'Alger, éditions plon, paris: 1972.

64. JARQUET. J: la révolution Algérienne et le parti communiste français – Paris . 1973. T1.

65. Jean Leca: La Citoyenneté et nationalité, Perspectives en France et au Québec, Paris –Puf – 1991.

66. Jeason Golette et Françis : L'Algérie hors de la paris seuil, 1955.

67. K .Mark: préface d'introduction à la critique de l'économie politique. Edition en langue étrangère Pékin 1980 .

68. Léon Blum: cité par Charles André Julien : l'Afrique du Nord en marche. Paris- 1952.

69. Louis Terrenoire, De Gaulle et l'Algérie, témoignage pour l'histoire, Paris, 1964.

70. M A. Maccichi: in «Pour GRAMCI» Ed. seuil 1975.

71. M. AGULHON: La conquête de la liberté, in pouvoirs, N84, 1998.

72. M.E. Haegelen: Mission en Algérie, Ed. Pla Marion Laffont Paris; 1965.

73. Maamer KHELFA: ABAN Ramdan Héros de la Guerre d'Algérie, Ed. Rahma .Alger 1985.

74. Maamer KHELFA: ABAN Ramdan Héros de la Guerre d'Algérie, Ed. Rahma .Alger 1985.

75. Mabrouk BELHOCINE : le Courrier Alger-Le Caire (1954-1956) et le Congrès de la Soummam dans la révolution. Ed. Casbah – Alger- 2000.

76. Mahfoud KADDACHE: Histoire du nationalisme Algérien, Tome 2, 2ème Ed. ENAL, S.D.

77. Mahfoud, Kaddache : Histoire du nationalisme algérien, question nationale et politique, 1919-1951, Alger, SNED, 1980.

78. Michel Winock, 1957 : la compagne des intellectuels, in : les collections de l'Histoire, n° 15 édition SES, Paris, première trimestre, 200.

79. Mohamed BRAHIM: Le pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionnelle. OPU. Alger. 1995.

80. Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, le FLN, documents et histoire: 1954-1962.

81. Mohamed HARBI: Le FLN Mirage et Réalité, de Origines à la prise du Pouvoir, 1945-1962- Paris. 1995.

82. Mohamed Lebjaoui : vérités sur la révolution Algérienne, éditions ANEP, Alger, s,d.

83. Mohamed Teguia: l'Algérie en guerre, éditions OPU, Alger.

84. Mohamed Teguia: l'Armée de libération national en Wilaya 04, éditions Casbah, Alger, 2002.

85. Monique Lafon: La lutte du P.C.F. contre le colonialisme, ed. Sociales, Paris: 1962.

86. Mostefa Lacheraf : L'Algérie : Nation et Société, Masero, Paris 1965.

87. Mouloud HAMDI: Le Constitutionnalisme en Algérie, Le Processus d'Institutionnalisation du pouvoir dans une société postcolonial. Thèse de Doctorat, Université de Droit d'Economie et de Science Social. Paris. 1986.

88. Philippe ardant: Institution politique et droit constitutionnel. 7ème Ed. LGDJ. 1995.

89. Philippe Tripier : autopsie de la guerre d'Algérie, éditions France-Empire, Paris : 1972.

90. Philippe Tripier : Autopsie de le guerre d'Algérie, éditions France Empire, Paris 01; s.d, annexe 04.

91. Pierre Henri Simon: Contre la torture, éditions du Seuil, Paris 1957.

92. Pierre Henri Simon: Contre la torture, éditions du Seuil, Paris 1957.

93. Pierre Leuliette : Saint Michel et le dragon, éditions de Minuit, Paris ,sd.

94. Pierre Leuliette : Saint Michel et le dragon, éditions de Minuit, Paris ,sd.

95. Pierre Mendès-France, in le Monde, 25 Mai 1956

96. Pierre Philippe: le role de police de l'armée dans la bataille d'Alger (Janvier-octobre 1957) mémoire de D.E.A, Sciences Politiques, Paris 01, 1970.

97. Pierre Vidal Naquet : face à la raison d'Etat, un historien dans la guerre d'Algerie, éditions la découverte, Paris, V 1989.

98. Pierre, Rosanvallon : Le Sacre du citoyen, histoire du suffrage universel en France, Paris, Gallimard, 1992.

99. R. BELAMRI: l'œuvre de louis Bertand. Ed. OPU Alger 1980.

100. R. MOULIANOVSKI: & V. PAVLOV : «les traits spécifiques de l'évolution des pays d'Asie et d'Afrique»: sciences sociales ed. Nouaks, N° 4, Moscou 1980.

101. Redha AMEZRAR: Dde la Conception de notre histoire National. Le Quotidien d'Oran du 09.02.2012.

102. Rédha Malek, l'Algérie à Evian, histoire des négociations secrétes (1956-1962), éditions ANEP, alger, 2001.

103. René Schaefer, révolution en Algérie, éditions France empire, Paris – SD.

104. Roger Trinquier: le cout d'Etat du 13 Mai, editions esprit nouveau, Paris, 1962.

105. Saad Dahleb, pour l'indépendance de l'Algérie, mission accomplie, éd. Dahleb, Alger.

106. Salam Raoul, Mémoires-fin d'un Empire/L'Algérie de De Gaulle et moi (07 juin 1958-10 juin 1960), presse de cité, Paris 1974.

107. Sigg W Bernard, Le silence de honte neroses de la guerre d'Algérie messidore Edition sociale 1989.

108. Simona Cerruti : «Processus et expérience: individus, groupes et identités à Turin», in Jacques Revel dir : Jeux d'échelles, la micro-analyse à l'expérience, Paris, Gallimard-Seuil, 1996

109. Slimane CHIK : L'Algerie en Arme, Ed. Casbah, Alger, 1998, mare 01.

110. Slimane Chikh: L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, OPU, Alger, 1981.

111. Slimane Chikh: L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, OPU, Alger, 1981.

112. SMAIL. GOUMEZIAN: Algérie l'Histoire en Héritage. Edif. 2000 Alger. 2011.

113. Tabet Redouane, Ainad: le 08 mai 1945 en Algérie, OPU.

114. Y. TURIN : Affrontement culturels dans l'Algérie Coloniale. Ep .cité.

115. Yves Courrière : La Guerre d'Algérie «les fils de toussaint» Ed. Casbah, Alger, 2005.

ثانيا: المراجع الحديثة:

1. المراجع باللغة العربية:

1. أحمد بن نعمان: التعريب بين المبدأ والتطبيق، ش و ن ت الجزائر، ط1، 1981، ص 178.

2. ادومنيك فازال: معركة جبال النمماشة (1954-1962 (مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

3. أعمار بلحسن: "الإيديولوجية الوطنية والرواية الوطنية" 1930 – 1962 – مرقونة سنة 1986 جامعة وهران.

4. بشير الإبراهيمي: تاريخ الجزائر الثقافي. ج. 10 ط.1 دار الغرب الإسلامي - بيروت –لبنان. 2007.

5. بشير الإبراهيمي: في قلب المعركة. ط. 1 دار الأمة - الجزائر. 1997.

6. التقرير الجهوي للولاية الأولى: الملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة من 20 أوت 1956 إلى ديسمبر 1958 – دار الشهاب – للطباعة والنشر - باتنة- الجزائر.

7. جمال خراشي: الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962)، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009.

8. جودي لخضر بوطمين: لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها. ط.1 دار البحث للطباعة والنشر – قسنطينة – الجزائر. 1981م.

9. جون بول سارتر: عارنا في الجزائر. ترجمة عايدة وسهيل ادريس. ط1 دار الأداب - بيروت لبنان 1958.

10. جيلالي صاري، محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية (1900-1954)، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث. المؤسسة الوطنية للكتاب.1987.

11. حسان صبحي: النظام التربوي الاستعماري (1830-1960)، رياض العلوم، الجزائر، ط1، 2005.

12. حسان محمد شفيق العاني: الحريات العامة، محاضرات القيت على طلبة الماجستير في كلية القانون/جامعة بغداد في السنة الدراسية 1996 -1997.

13. حسب اِبن عبد العزيز، لمداوي، مستشار للبلديّة اِنتخِب سنة 1953، اِستقال منتخَبي الهيئة الثانية الذين كانوا مازالوا متردّدين بعد اِغتيال علاوة عباس.

14. حسن نافعة: المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة 1993.

15. حسن يومالي: التحضيرات المادية والبشرية لإندلا ع الثورة المسلحة، (مجلة الذاكرة)، العدد، 3 السنة 3 الجزائر خريف 1995.

16. حميدة عميراوي: فاتح الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات العالمية – مقال بمجلة المصادر. عدد 9 السنة 2004.

17. خطاب الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في 1974 وخطاب عام 1988.

18. د. الغوتي بن ملحة: القانون القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1995.

19. د. بن عامر تونسي: قانون المجتمع الدولي المعاصر – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1988.

20. د. حازم محمد عتلم: قانون النزاعات المسلحة الدولية، الطبعة الأولى – القاهرة – 1994.

21. د. خالد المعيني: مقدمة في إستراتيجية المقاومة العراقية – الجزء الأول – دمشق – 2006.

22. د. عز الدين فودة: الإحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث بيروت– 1969.

23. د. علي صادق أبو هيف: القانون الدولي العام – منشأة المعارف – الإسكندرية – مصر – ط. 12، 1975.

24. د. علي عواد: عقيد ركن. قانون النزاعات المسلحة– القانون الدولي الإنساني – دليل الرئيس والقائدط.1 – دار المؤلف. بيروت – لبنان–2004.

25. د. محمد زكريا جاسم: حق المقاومة أصالة النشأة وشرعية الإستمرار – مجلة الفكر السياسي – إتحاد الكتاب العرب – العدد 30 – دمشق – صيف 2007.

26. د. مختار فيلالي: تنظيم الثورة في الأوراس ، اليوم الوطني لإحياء ذكرى استشهاد عزيل عبد القادر، المركز الثقافي ببريكة – 1989 – محاضرة غير منشورة.

27. د. موسى لقبال: محاضرة غير منشورة ألقيت بالمركز الثقافي بريكة، 11 ديسمبر 2000.

28. د. موسى لقبال: الثورة في الأوراس، اليوم الوطني للثراث أيام 10 – 11 ديسمبر 2003- باتنة - محاضرة غير منشورة.

29. رابح بلعيد: رسالة الأطلس، عدد 107 – الحلقة 20 ص. 11 جريدة الإقدام العدد الخامس 1927.

30. رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية، شونت، الجزائر، ط11975، ص 105.

31. رشيد الزوبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة(1956-1962)، دار الحكمة، الجزائر،2010ص41.

32. رشيد أوعيسى: كراسات هاتموت الست هانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، ترجمة: محمد المعراجي وعمر المعراجي، (د.د.ن)، الجزائر، 2010.

33. رمضان بورغدة: الجزائريون والعدالة الفرنسية بعمالة قسنطينة خلال القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر غير منشورة، نوقشت بجامعة قسنطينة سنة 2000.

34. ريموت أرون: مأساة الجزائر: ترجمة سعيد صالح ط.1 منشورات جمعية متخرجي المقاصد – بيروت – 1957.

35. سعيد عليوان: قيم الإسلام في مواثيق الثورة الجزائرية (بيان أول نوفمبر، ميثاق الصومام 56، وبرنامج طرابلس 1962) مقال كتاب: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة الجزائرية (1954-1962) ط.1 ج.1 منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفة– جامعة منتوري– قسنطينة- الجزائر 2003.

36. سلمان نور: الأدب الجزائري في رحاب الرفض والتحرير، دار العلم للملايين، بيروت 1981.

37. سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين – ترجمة محمد حافظ الجمالي ط.1 دار القصبة للنشر - الجزائر 2003.

38. سيمون هنري: ضد التعديب في الجزائر. ترجمة بهيج شعبان. ط.1 دار العلم للملايين- بيروت -1957.

39. شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا....، المقدمة: بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة وبع صدور القوانين التي ترخس لإنشاء المنظمات والجمعيات في القانون الفرنسي.

40. شاوش حاسي: "من وثائق الثورة الجزائرية"، القسم الثاني، مجلة دراسات إنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد1، السنة الأولى 2001.

41. صلاح الدين عامر: المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، دار الفكر العربي، القاهرة – 1977.

42. صلاح العقاد: المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) ط.3، مكتبة الأنجلو مصرية. القاهرة. 1969م.

43. الطاهر جبلي: "مسألة الاجماع حول مقررات الصومام (20 أوت 1956)، الحلقة الثالثة جريدة الشروق اليومي، عدد 244، أوت 2001.

44. عامر رخيلة: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية (مقال) مجلة المصادر عدد 7 نوفمبر 2002.

45. عبد العزيز بوكنة: الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1945، دار القصبة للنشر، الجزائر 2010.

46. عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث. ط. 1 المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر.

47. عثمان الطاهر عليه: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995.

48. عثمان خليل: القانون الدستوري، الكتاب الأول ، القاهرة، 1956.

49. العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.

50. العربي الزبيري: السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر، مجلة أول نوفمبر، العدد، 1981.

51. على كافي: مذكرات الرئيس علي الكافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، منفتحة ومزيدة، دار القصبة، الطبعة الثانية، 2011.

52. علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي، ط.2، دار القصبة للنشر – الجزائر – جوان 2011.

53. عمار بوجلال: حواجز الموت (1959/1957) الجبهة المنسية، ترجمة، زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954(د،ب،ن).

54. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

55. عمار بوحوض: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962 م. ط 1، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1997.

56. عمار جرمان: الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، عين مليلة، 2007.

57. عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، دار البحث، الجزء الثاني، قسنطينة، 1991.

58. عمر سعد الله: القانون الدولي، الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر، 2007.

59. العمري مومن: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني (1926-1954) ط.1 دار الطبع للنشر –قسنطينة – الجزائر – 2003.

60. الغالي غربي: الاستراتيجية الفرنسية بعد مؤتمر الصومام (1956-1957)، مجلة الرؤية مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث، الجزائر، 1997.

61. الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية (1945-1958)، دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة، الجزائر، 2009.

62. الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 - غرناطة للنشر والتوزيع. الجزائر – 2009.

63. الغوتي بن ملحة: القانون القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1995.

64. فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، الطبعة الأولى، دار المستقبل، القاهرة: 1984.

65. فرانس فانون: معذبو الأرض، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الرابعة، ترجمة الدكتور: جمال الأتاسي: 1981.

66. قريقور ماتياس: الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائريين المثالية والواقع (1955-1962)، ترجمة محمد جعفري منشورات السائحي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013.

67. كارل ماركس: الحرب الأهلية في فرنسا - دار التقدم موسكو 1970.

68. كلود ليوزو: العنف والتعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية، ترجمة،: الصادق إبراهيم سعدي، دار القصبة، الجزائر، 2007.

69. لخضر شريط وآخرون: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

70. مبارك صابحي: الجانب التشريعي للثورة التحريرية. مجلة العلوم، جامعة منتوري قسنطينة- الجزائر- عدد 11 . 1999.

71. محمد البشير الإبراهيمي: مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ، عدد 21، 1966.

72. محمد الصالح شيخي: القضاء في الثورة التحريرية – جمعية أول نوفمبر – باتنة – 1989.

73. محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954)، ط.3، الجزائر 2000.

74. محمد العربي سعدوي: المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، الولاية، البلدية (1962).

75. محمد الميلي: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط01، الجزائر 1984م.

76. محمد حسين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مجلة الرؤية، مجلة دورية تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثالث، الجزائر، 1997.

77. محمد حسين: الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 1، الجزائر: 1986.

78. محمد شوقي عبد العال: الوضع القانوني للمقاومة الفلسطينية المسلحة في ضوء أحكام القانون الدولي من بحوث مؤتمر المقاومة خيار أم ضرورة- مركز الإعلام العربي – مصر 2008.

79. محمد صديقي: الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح، ترجمة أحمد الخطيب. دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة.

80. محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبة الجزائر، 2007.

81. محمد عباس: رواد الوطنية. ط 1 دار هومة - الجزائر – 2005.

82. محمد عباس: في كواليس التاريخ (3) ديغول....والجزائر أحداث وقضايا الشهادات، دار هومة، الجزائر2009.

83. محمد مدان: الأصول السوسيو– تاريخية للسلطة السياسية في الجزائر 1962-2002، دراسة أنثروبولوجية، رسالة دكتوراه، كلية الأدب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تلمسان، 2007-2008.

84. محند أمقران بوبشير: النظام القضائي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية.

85. مسعود خرنان: الوحدة المغاربية من خلال مواثيق الثورة الجزائرية، (مقال) كتاب القيم الفكرية والإنسانية.

86. مسعود كواتي: "مقارنة بين خطي ماجينو وموريس"، محاضرة ألقيت في الملتقى الأول للأسلاك الشائكة وتصدي الثورة لها" بتاريخ 18-19 جوان 1996م.

87. مصطفى أطلاس وأخرون: الإستراتيجية السياسة العسكرية - الجزء الأول - مكتبة دار أطلاس - دمشق 2003.

88. مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس، 1948.

89. مصطفى هشماوي: التنظيم العسكري والسياسي للثورة الجزائرية - الملتقى الأول للثورة – باتنة – 1989.

90. مغنية الازرق: نشوء الطبقات في الجزائر، دراما عن الإستعمار والتغيير الإجتماعي السياسي، مؤسسة الابحاث العربية، القاهرة 1980.

91. مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر ط.1 1404هـ-1984م. قسنطينة - الجزائر.

92. وافية نفطي: مداخلة حول مراكز الجيش الفرنسي للقمع ومخابر التعذيب والاستنطاق بالمنطقة الرابعة من الولاية السادسة التاريخية 1954-1962، في إطار الملتقى حول الأوراس تاريخ وثقافة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم التاريخ وعلم الآثار.

93. يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، أول نوفمبر 1954-19 مارس 1962، دار الأمة، الجزائر، 2004.

94. يحي بوعزيز: ثورات في القرنين 19 و20 ثورات القرن العشرين، دار البصائر، الجزائرية 209.

95. يوسف مناصرية: التنظيمات التي أنشأتها فرنسا لمحاربة الثورة، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقد بولاية البليدة يومي 24-25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

2. المراجع باللغة الفرنسية:

1. Antoine Argoud : l'Armée française et la stratégie du FLN en 1960, in : la nouvelle Critique, N°=122.janvier 1961.

2. Français Attard: « Delouvrier un bilan positif », in, la guerre d'Algérie, tome 06.

3. Francis Attard, un nouveau gouverneur général : Soustelle, in Yves Courrière, la Guerre d'Algerie. tome 01.

4. Attard Francis: le couperet tombe une nouvelle fois, in: Yves Courrière: la guerre d'Algérie, tome 08.

5. Roland Bacri/Bacri-Bousnach, Rois d'Alger, il: in la guerre d'Algérie, tome 011, librairie Jules Tallandier, Paris, 1976.

6. Mohamed BOUDIAF: «la préparation du 1er Novembre» El Djarida, n°15, Novembre, Décembre 1974.

7. Bondet véronique Vucher, les porteurs des valises, in Historia numéro spécial.

8. BROMBERGE Serge : « Qui tient la barre de l'Algérie en 1954 », in : Yves COURRIERES, la Guerre d'Algérie, Tome.

9. Cannagacio Pierre, l'Entretien De Gaulle-Pierre Laffond.

10. Commandant xxx : « l'armée française et la stratégie du FLN en 1960 », in: la nouvelle Critique, n°=122, janvier 1961.

11. CONESA GABRIEL: 1954 La Toussaint rouge in: Yves Courrier, La Guerre d'Algérie, Tome 1, Librairie Jules Tallandier – Paris 1976.

12. Paul Marie De La Gorge : le discours de Constantine, in Yves Courrière : la guerre d'Algérie, tome 06.

13. François Delatour : Légendaire légion étrangére, in, Yves courriéres, la guerre d'Algérie, tome 01.

14. Dumot Marie, O.A.S., la stratigie de terreur, in: les collections de l'Histoire.

15. Jacques d'Houel, possibilités des pétroles sahariens. in: la dépêche industrielle, commerciale et agricole, journal mensuel, décembre 1958, nouvelle série, n°=65.

16. Maurice Flory: évolution internationale du problème algérien, revue de l'action, décembre 1959.

17. François-Xavier de Vivie : le zénith illusoire de l'Algérie française, in : Historia, Numéro spécial « la fin l'Algérie française 1959-1962), éditions libraire Jules Tallandier, Paris.

18. Général jacquin S. R : koubus ou le danger des ralliements in M la guerre d'Algérie,Tome 05.

19. Général Jacquin : Challe : Bilan d'une mission, in : Yes Courrière, tome 08.

20. Général. J : Constants, Soustelle et l'Aurès, in Yves Courrière, la guerre d'Algérie, t01.

21. Général le Normand «Priorité à l'effort militaire», in Historia Hebdo, paraissant le Mercredi, n° 209 Décembre 1971.

22. Général Beaufre : les paras dans l'Ile d'Homère, in : Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 03.

23. Jacqus Hogard: guerre révolut, et pacification, in: Revue. Militaire d'information, n° 280, j. 57.

24. Pierre-Albert Lambert, le présidant parle:Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 06.

25. Pierre-Albert Lambert, fin inattendue d'une révolte, in: Yves Courriere, la guerre d'Algérie, tome 09.

26. Paul Lentin albert, le terrorisme en métropole, in Yves Courrière, la Guerre d'Algérie, tome 06.

27. Albert Paul Lentin, L'Algérie entre deux mondes- le dernier quart d'heure, René Julliard, Paris.

28. Pierre Leroy, terreur dans les maquis,in: Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 06.

29. Philippe Masson, A Paris: un Zeus tournant, in : Yves Courrière, tome.

30. Philippe Masson, Mollet: dilemme guerre ou paix, in Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 03.

31. Philippe Masson, Challe à la poursuite des « djounoud », in Yves courriére, la guerre d'Algérie, tome 08.

32. Philippe Masson: la décision vient de Paris in Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 06.

33. Philippe Masson : « Jean Morin au coeur de la mêlée», in Yves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 08.

34. Michel Winock, 1957 : la compagne des intellectuels, in : les collections de l'Histoire, n° 15 édition SES, Paris, première trimestre, 200.

35. François Mille : De Gaulle, seul maitre à bord, in : Xves Courrière, la guerre d'Algérie, tome 06.

36. Claude Paillat : dossiers secrets de la guerre d'Algérie, T.01, presse de la cité,Paris, 1963.

37. Claude Paillat: dossier secret de l'Algérie, Tome 02, éditions pesses de cité, Paris: 1962.

38. Claude Paillat, le grand tournant : l'autodétermination, in : Historia, numéro spécial « la fin de l'Algérie Française 1959-1962 », librairie jules Taillandier, Paris, 1982.

39. Raphaëlle Branche, torture: la République en accusation, in: les collections de l'histoire, n° 15 édition SES, Paris 1ier Trimestre, 2002.

40. Jacque Simone, des pieds - noirs su F.LN, in: Yves Courriere, tome 04.

41. Jacques Simone, qui êtes vous, Francis Jeanson, in: Yves Courrière, tome 06.

ثالثا: المقالات والدوريات (باللغة العربية):

أ. المقالات:

1. حسن بومالي: أول نوفمبر 1954 بداية النهاية "خرافة" الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

2. محمد الطاهر عزوزي: واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنوات الأولى بين توحيد القيادة وتفككها انتصارات واختلافات، الملتقى الثاني للثورة الجزائرية في 12 نوفمبر 1990م.

3. رفيق علاء الدين: تاريخ ثورة أول نوفممبر كما يروي تفاصيلها وأسرارها، العقيد عمار بن عودة مجلة المجاهد، عدد 11، 25 فيفري 1982.

4. مصطفى همشاوي: تحديات مؤتمر الصومام": مجلة أول نوفمبر، عدد 164، أوت 1986م.

ب. الدوريات:

1. البصائر (لسان حال جمعية العلماء المسلمين): عدد 311، 1955/03/25/ عدد 312، ليوم 20 ديسمبر 1955/ عدد 324، الصادر بتاريخ 25 جوان 1955م/ عدد 297، 1954/12/17م/ عدد 312 ليوم 1955/04/08م.

2. المجاهد باللغة العربية (لسان حال جبهة التحرير الوطني): عدد 14، الصادر بتونس بتاريخ 15 ديسمبر 1957/ عدد 90، الصادر بتونس بتاريخ 15 ديسمبر 1961/ عدد 88، تونس 1961/12/30/المجاهد محمد الشبوكي: معركة الجرف – مجلة الجيش/ عدد 388، نوفمبر 1995.

3. جريدة المنار، العدد السابع، السنة الأولى، الأربعاء 15 أوت 1951، تحت عنوان: "يوم مشهود في تاريخ النضال التحريري" .

2. المقالات والدوريات باللغة الفرنسية:

أ. المقالات:

1. Charles-Robert Ageron: «une vesant de la guerre d'Algérie: la bataille des frontières (1956-1962», in: Revue d'Histoire moderne et contemporaine, n°=46-2, avril-juin 1999.

ب. الدوريات:

1. Combat, le Journal de Paris, lundi 19 mars 1962, N-5514.
2. La Dépêche de Constantine, du mardi 22 septembre 1959, 53éme année, N°163.
   - 26 - 27 Octobre 1947.
   - mardi 06/10/1959, 53éme année, N°16375''.
   - mardi 22 septembre 1959.
   - 07 Novembre 1954.
   - 2 Novembre 1954.
   - 2 décembre 1954.
   - 2 Novembre 1954.
3. Echo d'Alger du Mercredi 03 novembre1954, 43ème année, n° 15676.
   - L'Echo d'Alger, du 31 mai 1943.
4. El Moudjahid n° 20 du 15 Mars 1958, volume 01.

   volume 01: Numéro spécial 04, du s.d, du 20/08/1956, tome 01/.n° 11, du 01 Novembre 1957/ n° 20 du 15 Mars 1958/n° 20 du 15 Mars 1958, n° 40 du 24 Avril 1959.

   volume 02: n°=91, du 19 mars 1962/ n° 03 26 out 1956/ n° 47, du 03/08/ n° 47, du 03/08/1959/ N°=30,du 10 octobre 1958/ Numéro spécial, du 19 septembre 1958/ n° 40 du 24 Avril 1959/ n° 47, du 03/08/1959/ N°=30,du 10 octobre 1958/ Numéro spécial, du 19 septembre 1958/n° 40 du 24 Avril 1959/ n° 47, du 03/08/1959/ N°=30,du 10 octobre 1958/ Numéro spécial, du 19 septembre 1958.

   Tome 03 : n°=91, du 19 mars 1962. tome 03.

5. Entreprise (Hebdo), N°=031, du 26/09/1959, un interview exclusive de Paul Delouvrier «en tout état de cause, il faudra réussir le plan de Constantine».

6. Le Figaro 7 Novembre 1954.

7. Le Figaro 10 Novembre 1954.

8. Le Figaro 14 Novembre 1954.

9. Le Figaro 22 Novembre 1954.

10. Le Figaro, 22/09/1958.

11. Le Figaro, du 27 Mars 1959.

12. Le Journal Officiel de la République Française n° 2656 du 19 Mars 1956.

13. Le Journal Officiel Français, du 10 Décembre 1954, 2ème

14. Le Monde 07 Novembre 1954.

15. Le Monde 14 – 15 Novembre 1954

16. Le Monde 16 Novembre 1954.

17. Le Monde 21 et 22 Novembre 1954.

18. Le Journal d'Alger, du 6 Novembre 1954

19. Le Parisien Libéré, 20 Novembre 1954.

20. Journal d'Alger 03 novembre 1954.

21. journal officiel de la république française,N°=07/11/1961 « decrét du 31/10/1961 N°=61-1196».

22. L'intransigeant du samedi 27 février 1960« voici les Parisiens du F.L.N».

23. Liberté, organe clandestin du parti communiste Algérie n, N° 21 du 21 décembre 1957.

24. Le Monde du mardi 20 mars 1962, N°=5340.

- Le Monde, No=5340, du mardi 20 mars 1962.
- Le Monde du mardi 20 mars 1962, N°=5340.

- Le Monde du 07 novembre 1954.
- Le Monde du 25 Novembre 1947.
- Le Monde, 15 Novembre 1954.
- Le Monde, 25 Novembre 1954.
- Le Monde, 26 Novembre 1954.
- Le Monde, 29 Novembre 1954.
- Le Monde, 9 Décembre 1954.
- Le Monde, 21 et 22 Novembre 1954.

25.la nouvelle Critique, n°=122, janvier 1961.

26.Témoignage chrétien du vendredi 17 mars 1961,N° 871.

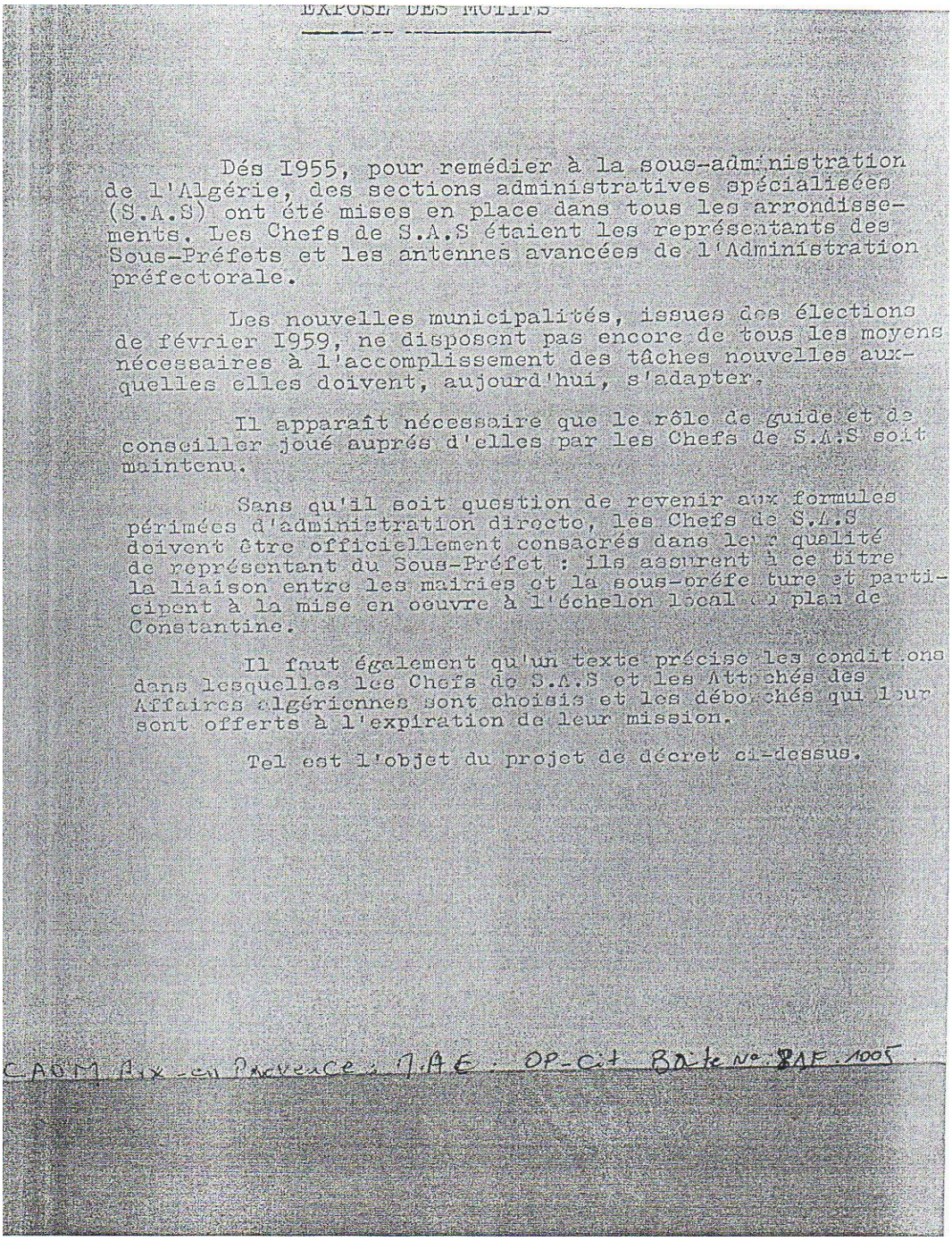
المواقع الالكترونية:

1. Intervention de François Mitterrand ? Ministre de l'Interieur du Gouvernement Mendès-France, devant L'assemblée Nationale le 12 Novembre1954.

الملاحق

ملحق رقم 01: توسيع مهام الفرق الخاصة

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/1005



EXPOSE DES MOTIFS

Dés I955, pour remédier à la sous-administration de l'Algérie, des sections administratives spécialisées (S.A.S) ont été mises en place dans tous les arrondissements. Les Chefs de S.A.S étaient les représentants des Sous-Préfets et les antennes avancées de l'Administration préfectorale.

Les nouvelles municipalités, issues des élections de février I959, ne disposent pas encore de tous les moyens nécessaires à l'accomplissement des tâches nouvelles auxquelles elles doivent, aujourd'hui, s'adapter.

Il apparaît nécessaire que le rôle de guide et de conseiller joué auprés d'elles par les Chefs de S.A.S soit maintenu.

Sans qu'il soit question de revenir aux formules périmées d'administration directe, les Chefs de S.A.S doivent être officiellement consacrés dans leur qualité de représentant du Sous-Préfet : ils assurent à ce titre la liaison entre les mairies et la sous-préfecture et participent à la mise en oeuvre à l'échelon local du plan de Constantine.

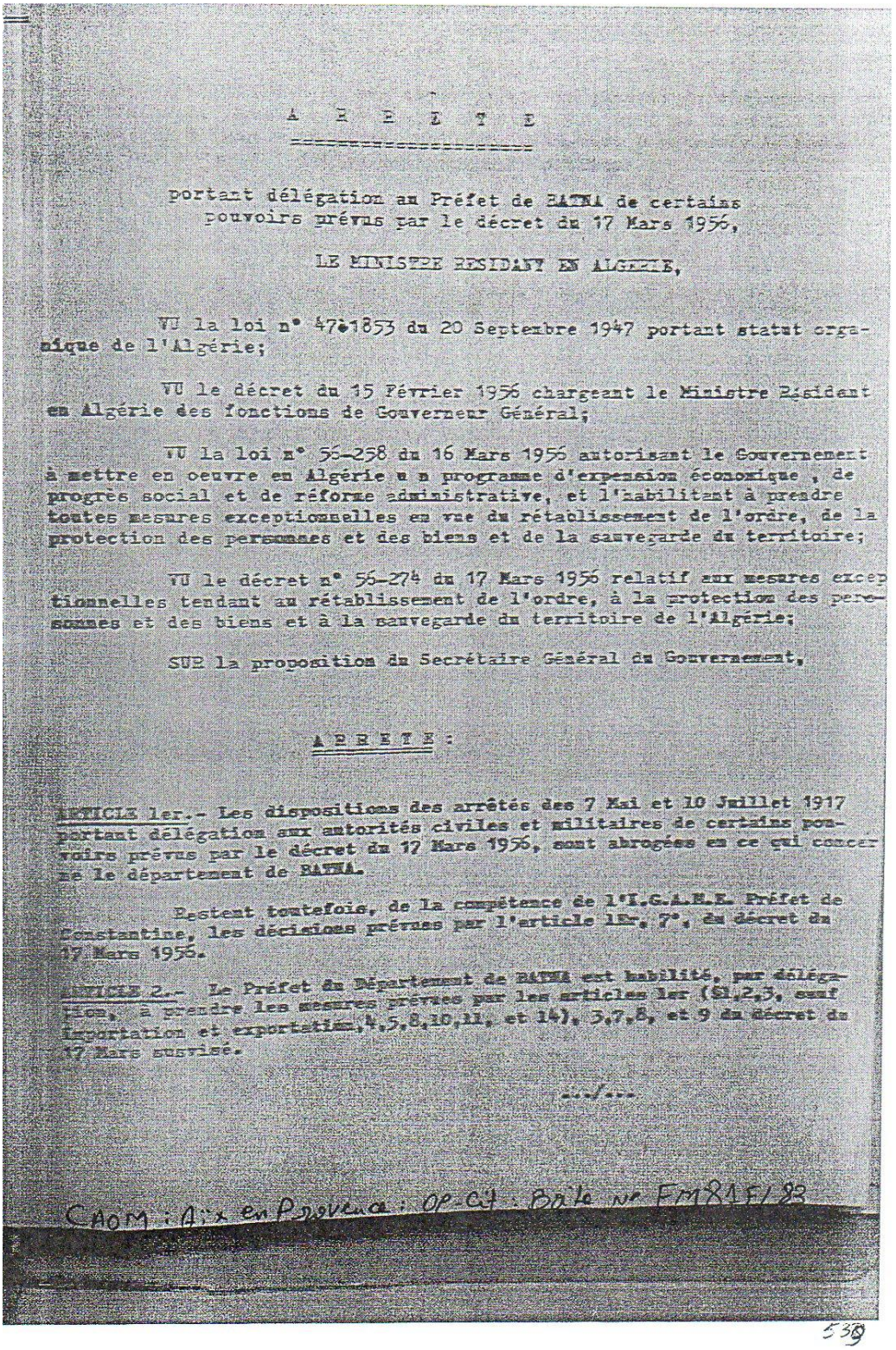
Il faut également qu'un texte précise les conditions dans lesquelles les Chefs de S.A.S et les Attachés des Affaires algériennes sont choisis et les débouchés qui leur sont offerts à l'expiration de leur mission.

Tel est l'objet du projet de décret ci-dessus.

CAOM Aix-en-Provence : 1AE : Op-Cit Boîte no 81F/1005

ملحق رقم 02: توسيع صلاحيات رئيس دائرة باتنة

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/530



A R R E T E

portant délégation au Préfet de BATNA de certains pouvoirs prévus par le décret du 17 Mars 1956,

LE MINISTRE RESIDANT EN ALGERIE,

VU la loi n° 47-1853 du 20 Septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie;

VU le décret du 15 Février 1956 chargeant le Ministre Résidant en Algérie des fonctions de Gouverneur Général;

VU la loi n° 56-258 du 16 Mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en oeuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative, et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire;

VU le décret n° 56-274 du 17 Mars 1956 relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde du territoire de l'Algérie;

SUR la proposition du Secrétaire Général du Gouvernement,

ARRETE :

ARTICLE 1er.- Les dispositions des arrêtés des 7 Mai et 10 Juillet 1917 portant délégation aux autorités civiles et militaires de certains pouvoirs prévus par le décret du 17 Mars 1956, sont abrogées en ce qui concerne le département de BATNA.

Restent toutefois, de la compétence de l'I.G.A.E.E. Préfet de Constantine, les décisions prévues par l'article 1Er, 7°, du décret du 17 Mars 1956.

ARTICLE 2.- Le Préfet du Département de BATNA est habilité, par délégation, à prendre les mesures prévues par les articles 1er (§1,2,3, exportation et exportation),4,5,8,10,11, et 14), 3,7,8, et 9 du décret du 17 Mars susvisé.

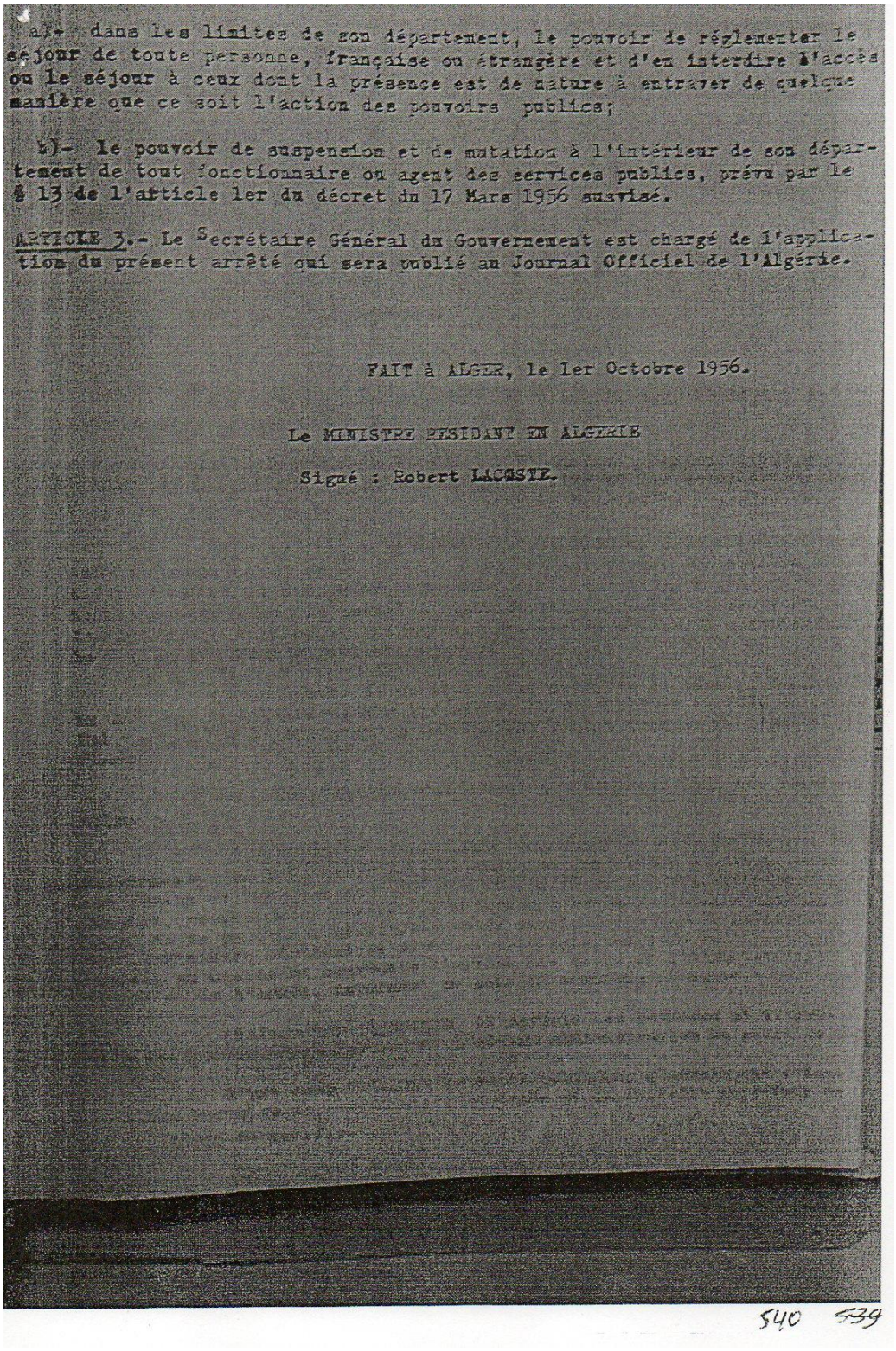
.../...

CAOM : Aix en Provence : OP-CJ : Boîte n° FM81F/83

539

ملحق رقم 03: صلاحيات رئيس دائرة عين البيضاء

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/154



a)- dans les limites de son département, le pouvoir de réglementer le séjour de toute personne, française ou étrangère et d'en interdire l'accès ou le séjour à ceux dont la présence est de nature à entraver de quelque manière que ce soit l'action des pouvoirs publics;

b)- le pouvoir de suspension et de mutation à l'intérieur de son département de tout fonctionnaire ou agent des services publics, prévu par le § 13 de l'article 1er du décret du 17 Mars 1956 susvisé.

ARTICLE 3.- Le Secrétaire Général du Gouvernement est chargé de l'application du présent arrêté qui sera publié au Journal Officiel de l'Algérie.

FAIT à ALGER, le 1er Octobre 1956.

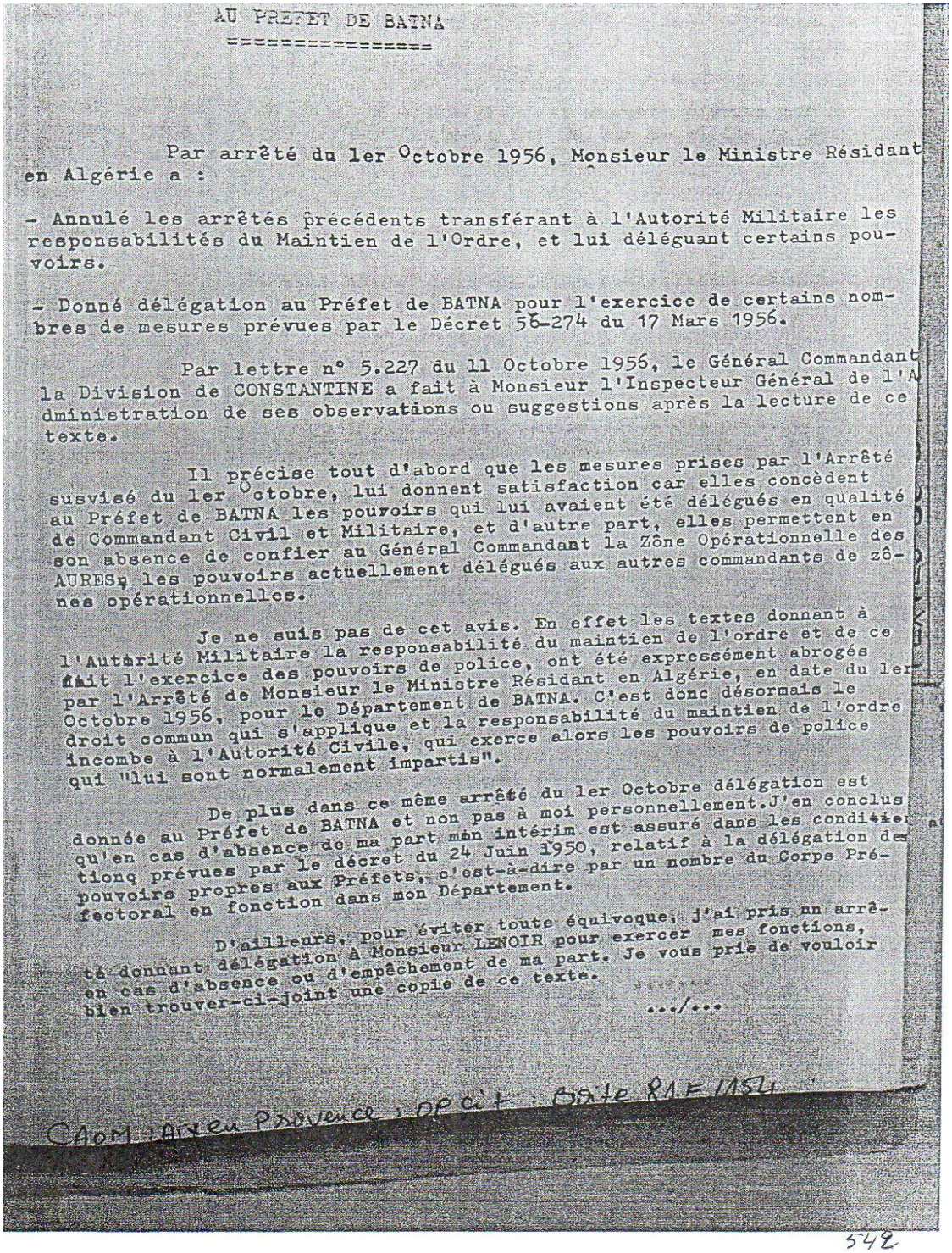
Le MINISTRE RESIDANT EN ALGERIE

Signé : Robert LACOSTE.

540 539

ملحق رقم 04: المناشير الخاصة في منطقة باتنة

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/155



AU PREFET DE BATNA
==========

Par arrêté du 1er Octobre 1956, Monsieur le Ministre Résidant en Algérie a :

- Annulé les arrêtés précédents transférant à l'Autorité Militaire les responsabilités du Maintien de l'Ordre, et lui déléguant certains pouvoirs.

- Donné délégation au Préfet de BATNA pour l'exercice de certains nombres de mesures prévues par le Décret 56-274 du 17 Mars 1956.

Par lettre n° 5.227 du 11 Octobre 1956, le Général Commandant la Division de CONSTANTINE a fait à Monsieur l'Inspecteur Général de l'Administration de ses observations ou suggestions après la lecture de ce texte.

Il précise tout d'abord que les mesures prises par l'Arrêté susvisé du 1er Octobre, lui donnent satisfaction car elles concèdent au Préfet de BATNA les pouvoirs qui lui avaient été délégués en qualité de Commandant Civil et Militaire, et d'autre part, elles permettent en son absence de confier au Général Commandant la Zône Opérationnelle des AURES, les pouvoirs actuellement délégués aux autres commandants de zônes opérationnelles.

Je ne suis pas de cet avis. En effet les textes donnant à l'Autorité Militaire la responsabilité du maintien de l'ordre et de ce fait l'exercice des pouvoirs de police, ont été expressément abrogés par l'Arrêté de Monsieur le Ministre Résidant en Algérie, en date du 1er Octobre 1956, pour le Département de BATNA. C'est donc désormais le droit commun qui s'applique et la responsabilité du maintien de l'ordre incombe à l'Autorité Civile, qui exerce alors les pouvoirs de police qui "lui sont normalement impartis".

De plus dans ce même arrêté du 1er Octobre délégation est donnée au Préfet de BATNA et non pas à moi personnellement. J'en conclus qu'en cas d'absence de ma part mon intérim est assuré dans les conditions prévues par le décret du 24 Juin 1950, relatif à la délégation des pouvoirs propres aux Préfets, c'est-à-dire par un nombre du Corps Préfectoral en fonction dans mon Département.

D'ailleurs, pour éviter toute équivoque, j'ai pris un arrêté donnant délégation à Monsieur LENOIR pour exercer mes fonctions, en cas d'absence ou d'empêchement de ma part. Je vous prie de vouloir bien trouver-ci-joint une copie de ce texte.

.../...

CAOM : Aix en Provence : DP c/t : Boîte 81 F 1151

548

portant délégation de la responsabilité
du maintien de l'ordre au Sous-Préfet d'Ain Beïda

LE GENERAL DE DIVISION PREFET DE BATNA

Grand Officier de la Légion d'Honneur

Vu la loi n° 56-258 du I5 Mars I956 autorisant le Gouver-
ent à mettre en oeuvre en Algérie un programme d'expansion écono-
ue,de progrès social et de réforme administrative,et l'habilitant
rendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement
l'ordre,de la protection des personnes et des biens et de la sau-
garde du territoire,

Vu le décret 56-274 du I7 Mars I956 relatif aux mesures excep-
onnelles tendant au rétablissement de l'ordre,à la protection des
rsonnes et des biens et à la sauvegarde du territoire de l'Algérie,

Vu l'arrêté en date du I Octobre I956 de M.le Ministre résí-
nt en Algérie portant délégation au Préfet de Batna de certains pou-
irs spéciaux prévus par le décret du I7 Mars I956,

Sur proposition du Sous-Préfet d'Ain Beïda

A R R E T E

---

rticle I - La responsabilité du maintien de l'ordre dans l'arrondis-
ment d'Ain Beïda à l'exception des Communes Mixte et de plein exer-
ce de KHENCHELA passe à dater de la signature du présent arrêté à
le Sous-Préfet d'Ain-Beïda.

rticle 2 - Le Secrétaire Général de la Préfecture,le Sous-Préfet
Ain Beïda sont chargés chacun en ce qui le concerne de l'exécution
présent arrêté.

BATNA LE I2 NOVEMBRE I956

Le Préfet

CAOM : Bx en Provence : Opérat. Boîte 12 RAF 454

5 69

- J'ai délégué au Général Commandant Militaire ceux prévus par les paragraphes 1 et 10 de l'Article 1er.

Sur toute l'étendue de son commandement.

- Je lui ai également délégué l'exercice des mesures prévues aux paragraphes 8 et 9, sauf à BATNA et dans les villes où réside un Sous-Préfet (Ain-Beida et Biskra).

o
o o

Le Général NOIRET fait quelques observations au sujet des délégations qui me sont données pour l'application de certains pouvoirs spéciaux.

Les reprenant point par point, j'ai l'honneur de vous donner les précisions ci-après :

1°)- Article 1§3 (achat, ventre.....etcde produits, matières premières et animaux).

Je n'ai pas délégué ce pouvoir au Général Commandant la Z.O.A., de ce fait il n'est exercé que par moi et il ne peut pas y avoir de mesures contradictoires prises par les Autorités Civiles et Militaires.

2°)- Article 1 § 4 (institution de zônes où le séjour est réglementé).

Ces pouvoirs n'ont, pas été délégués par moi. Je suis tout prêt à demander l'accord préalable à l'Inspecteur Général de l'Administration en Mission Extraordinaire avant tout commancement d'exécution.

3°)- Article 1 § 6 (réglementation du séjour des personnes).

Il meparaît également souhaitable de prendre son accord avant d'expulser de mon département toute personne, De ce fait les mesures que je serais à prendre ne seraient pas susceptibles de créer des difficultés, dans les autres départements de la région.

4°)- Article 3 (prestations à titres de répartions).

Je n'ai pas délégué ces pouvoirs au Général Commandant la Z.O.A.

Enfin, les conclusions mêmes du rapport du Général NOIRET appellent de ma part les observations suivantes :

.../...

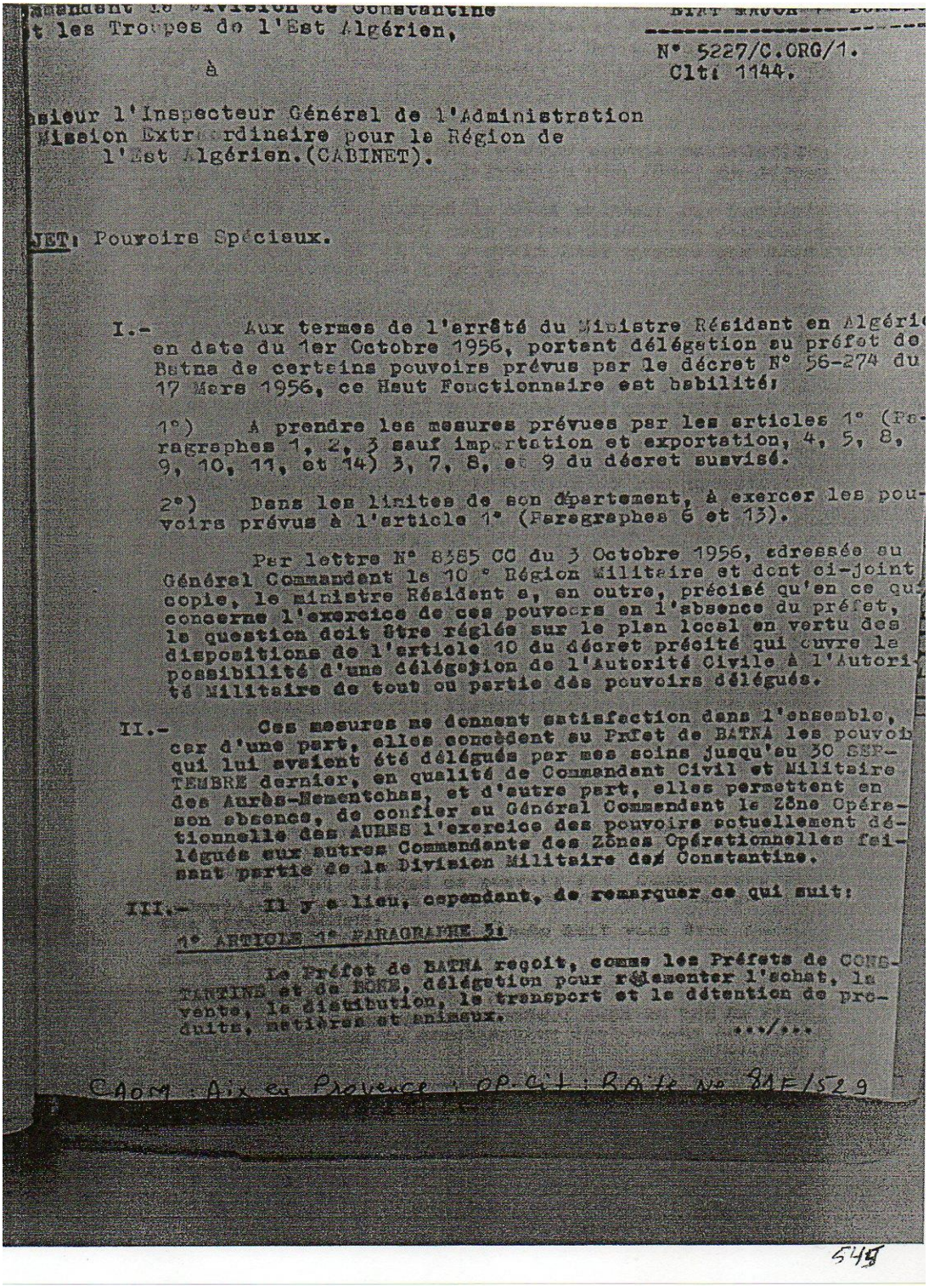
1°)- L'exercice du pouvoir défini au § 3 me paraît relever, au premier chef, de l'Autorité CIVILE.

2°)- Je suis tout prêt à demander l'accord de l'I.G.A.M.E. pour la création dans mon département de zô nes où le séjour des personnes est réglementé ou interdit, mais je ne pense pas devoir le faire par l'intermédiaire du Général Commandant la Division de Constantine.

3°)- Si je demande l'accord de l'I.G.A.M.E. avant de prendre toute décision d'expulsion de mon département, il ne me paraît pas nécessaire de me retirer la délégation que j'ai reçu à ce sujet.

ملحق رقم 05: توسيع صلاحيات المسؤولين العسكريين

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/156



...mandant la Division de Constantine
...t les Troupes de l'Est Algérien,

N° 5227/C.ORG/1.
Clt: 1144.

à

...sieur l'Inspecteur Général de l'Administration
...ission Extraordinaire pour la Région de
l'Est Algérien.(CABINET).

OBJET: Pouvoirs Spéciaux.

I.- Aux termes de l'arrêté du Ministre Résidant en Algéri... en date du 1er Octobre 1956, portant délégation au préfet de Batna de certains pouvoirs prévus par le décret N° 56-274 du 17 Mars 1956, ce Haut Fonctionnaire est habilité:

1°) A prendre les mesures prévues par les articles 1° (Paragraphes 1, 2, 3 sauf importation et exportation, 4, 5, 8, 9, 10, 11, et 14) 3, 7, 8, et 9 du décret susvisé.

2°) Dans les limites de son département, à exercer les pouvoirs prévus à l'article 1° (Paragraphes 6 et 13).

Par lettre N° 8385 CC du 3 Octobre 1956, adressée au Général Commandant la 10 ° Région Militaire et dont ci-joint copie, le ministre Résidant a, en outre, précisé qu'en ce qui concerne l'exercice de ces pouvoirs en l'absence du préfet, la question doit être réglée sur le plan local en vertu des dispositions de l'article 10 du décret précité qui ouvre la possibilité d'une délégation de l'Autorité Civile à l'Autorité Militaire de tout ou partie des pouvoirs délégués.

II.- Ces mesures ne donnent satisfaction dans l'ensemble, car d'une part, elles concèdent au Préfet de BATNA les pouvoirs qui lui avaient été délégués par mes soins jusqu'au 30 SEPTEMBRE dernier, en qualité de Commandant Civil et Militaire des Aurès-Nementchas, et d'autre part, elles permettent en son absence, de confier au Général Commandant la Zône Opérationnelle des AURES l'exercice des pouvoirs actuellement délégués aux autres Commandants des Zônes Opérationnelles faisant partie de la Division Militaire de Constantine.

III.- Il y a lieu, cependant, de remarquer ce qui suit:

1° ARTICLE 1° PARAGRAPHE 3:

Le Préfet de BATNA reçoit, comme les Préfets de CONSTANTINE et de BONE, délégation pour réglementer l'achat, la vente, la distribution, le transport et la détention de produits, matières et animaux.

.../...

CAOM : Aix en Provence : OP.Cit : Boîte N° 81F/529

548

tané de ce pouvoir par les Autorités Civiles et par les Autorités Militaires est susceptibles de provoquer des mesures différentes, ou même contradictoires, pour un même objet.

2° ARTICLE 1°-PARAGRAPHE 4:

Le Préfet de BATNA, a sans aucune restriction, la possibilité de créer sur son territoire des Zônes de séjour réglementé ou interdit.

J'ai bien délégué le même pouvoir aux Commandants des Zônes Opérationnelles, mais notre Directive commune du 3 Juin 1956 a précisé qu'il ne pouvait être exercé que sous réserve de votre approbation préalable.

3° ARTICLE 1° -PARAGRAPHE 6. :

J'avais seul, jusqu'à présent, la possibilité,de réglementer l'entrée, la sortie ou le séjour des personnes, et d'interdire l'accès ou le séjour sur tout ou partie du territoire sous réserve de votre approbation préalable.

Ce pouvoir est désormais acquis également au Préfet de BATNA, dans les limites de son département, mais sans aucune restriction. Il en résulte la possibilité, pour ce Haut Fonctionnaire d'expulser des individus de son territoire, ce qui pourrait les amener à venir résider dans les autres Départements de l'Est Algérien sans que vos services ni les miens n'aient été consultés.

4° ARTICLE 1°-PARAGRAPHE 7:

Les préfets de CONSTANTINE et de BONE ont le pouvoir d'assigner à résidence-surveillée ou non- mais le Préfet de BATNA n'a pas reçu délégation à cet effet.

Il suffirait donc que ce droit soit retiré au Préfet de BONE pour que puissent être appliquées sans difficultés les prescriptions de notre Directive complémentaire commune du 24 JUILLET 1956 qui prévoient que tous les arrêtés d'assignation sans exception vous seront soumis aux fins de décision ou de signature.

5° ARTICLE 3:

Le Préfet de BATNA peut, sans aucune restriction, imposer des prestations à titre de réparation des dommages causés aux biens publics ou privés.

Je n'ai délégué ce pouvoir aux Commandants des Zônes Opérationnelles qu'en ce qui concerne les dommages causés aux biens publics.

En outre, un compte-rendu doit vous être fourni pour chaque imposition.

IV.- DE COORDINATION:

J'ai l'honneur de demander, dans un but de simplification, et afin que la coordination des actions des autorités

.../...

ANNEXE 2

546

de l'article 1er du décret susvisé ne soit confié, dans les circonstances actuelles, qu'aux autorités militaires.

2°- Que le Préfet de BATNA soit invité à solliciter, par mon intermédiaire, votre accord préalable pour la création des Zônes de séjour réglementé ou interdit (Article 1-Paragraphe 4)

3°- Que la délégation de pouvoir consentie à ce Haut Fonctionnaire en ce qui concerne la réglementation de séjour des personnes (Article 1-Paragraphe 6), lui soit retirée.

4°- Que la délégation de pouvoir consentie au Préfet de BONE, pour les assignations de résidence (Article 1-Paragraphe 7), soit annulée.

5°- Que le Préfet de BATNA n'ait la possibilité d'imposer des prestations, à titre de réparation des dommages (Article 3 du décret), que pour les atteintes aux biens publics, et qu'il lui soit prescrit en outre de vous en rendre compte et de s'en informer.

signé: J. MOINET

P.A. le Général LEGRAND
Général Adjoint.

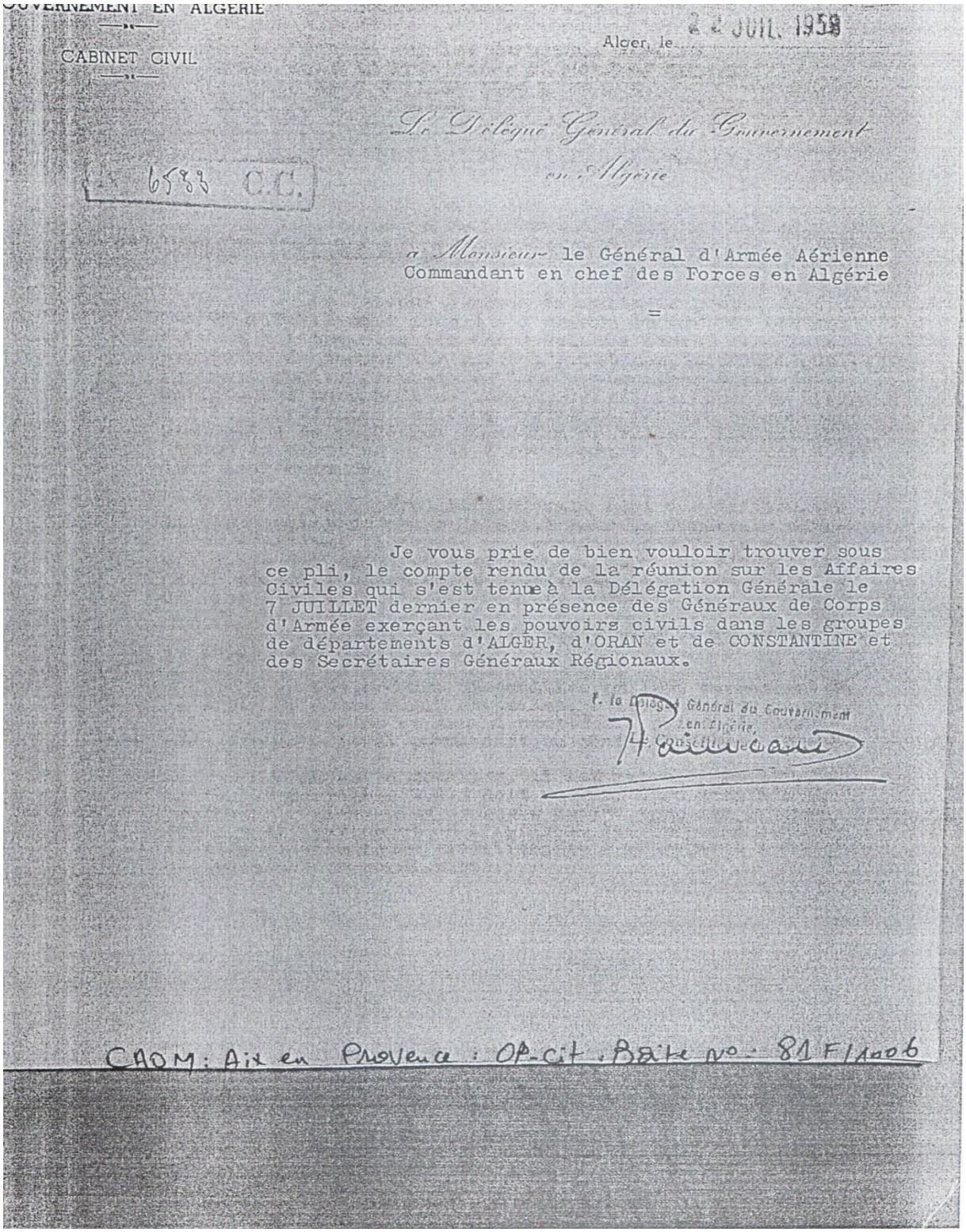
1 Cdt le 10° RM
B) à titre de C.R.

bordereau N° 3.929/EM.10/3/OPE
1956

547

ملحق رقم 06: دور اللجان الخاصة في تقديم المعلومات للقائد العام في الجزائر

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/157



GOUVERNEMENT EN ALGERIE

CABINET CIVIL

Alger, le 22 JUIL. 1958

Le Délégué Général du Gouvernement en Algérie

N° 6583 C.C.

à Monsieur le Général d'Armée Aérienne
Commandant en chef des Forces en Algérie

=

Je vous prie de bien vouloir trouver sous ce pli, le compte rendu de la réunion sur les Affaires Civiles qui s'est tenue à la Délégation Générale le 7 JUILLET dernier en présence des Généraux de Corps d'Armée exerçant les pouvoirs civils dans les groupes de départements d'ALGER, d'ORAN et de CONSTANTINE et des Secrétaires Généraux Régionaux.

P. le Délégué Général du Gouvernement en Algérie,
Le Conseiller [illegible]

CAOM: Aix en Provence : Op-Cit. Boîte no. 81 F/1006

ملحق رقم 07: توزيع الميزانية

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/158

Les crédits de paiement pour I959 seront ainsi supérieurs à ceux de I958.

Le Délégué Général indique son intention de ne pas prévoir dans le prochain budget d'importants crédits d'engagement sur le chapitre des T.I.C. Les opérations menées dans le cadre des T.I.C sont en effet pour la plupart constituées par de petits travaux dont la durée n'excède pas un ou deux ans. Les crédits d'engagement sont seulement nécessaires pour éviter les ruptures dans le rythme des travaux en fin d'exercice.

Le chapitre pour travaux de pacification a été doté en I959 de 5 milliards à raison de I,9 milliard pour les regroupements et 3,9 pour la pacification.

Le crédit regroupement a été entièrement délégué à l'exception d'une somme de I00 millions. Les crédits de pacification l'ont également été pour ALGER et ORAN et le seront pour CONSTANTINE dés la transmission du programme de pacification de cette région.

Il n'y aura pas de nouvelles dotations en I959 pour les crédits de pacification. Au contraire, le Délégué Général cherche à dégager certains crédits supplémentaires pour les regroupements (un milliard au plus) qui seront délégués vers le mois d'Octobre sur le vu des résultats des enquêtes et des programmes des équipes itinérantes.

Le Délégué Général voudrait modifier l'esprit dans lequel sont utilisés les crédits T.I.C, ainsi que ceux de pacification et de regroupements.

Les communes reçoivent actuellement ces crédits sous forme de subventions à I00 %. Le Délégué Général voudrait utiliser ces crédits comme un moyen d'éducation des municipalités. Dans la mesure où la commune consentirait elle-même l'effort financier pour la réalisation des travaux(pour commencer un effort de 5 % suffirait) le Maire recevrait la gestion du crédit. Au contraire, de façon à éveiller le sens des responsabilités des municipalités et à ne pas habituer les communes à être totalement assistées, lorsque le budget communal ne participerait pas à la dépense, la gestion de la subvention à I00% serait retirée au maire et donnée au Chef de S.A.S.

Cette réforme de la gestion des subventions aux communes sera mise en vigueur en I960.

Le Délégué Général voudrait également mettre en oeuvre une réforme de la gestion des crédits des Services techniques.

.../

55

Le préfet et le sous-préfet devraient se voir confier un pouvoir de coordination des crédits des services techniques destinés à la mise en valeur du bled avec pouvoir pour eux de décider des virements de crédits. Cette question est également mise à l'étude à la Délégation Générale.

4°) STAGES D'ETUDIANTS

La fiche jointe au dossier expose en détail l'esprit et l'organisation de ces stages en Algérie.

5°) FORMATION DES FONCTIONNAIRES

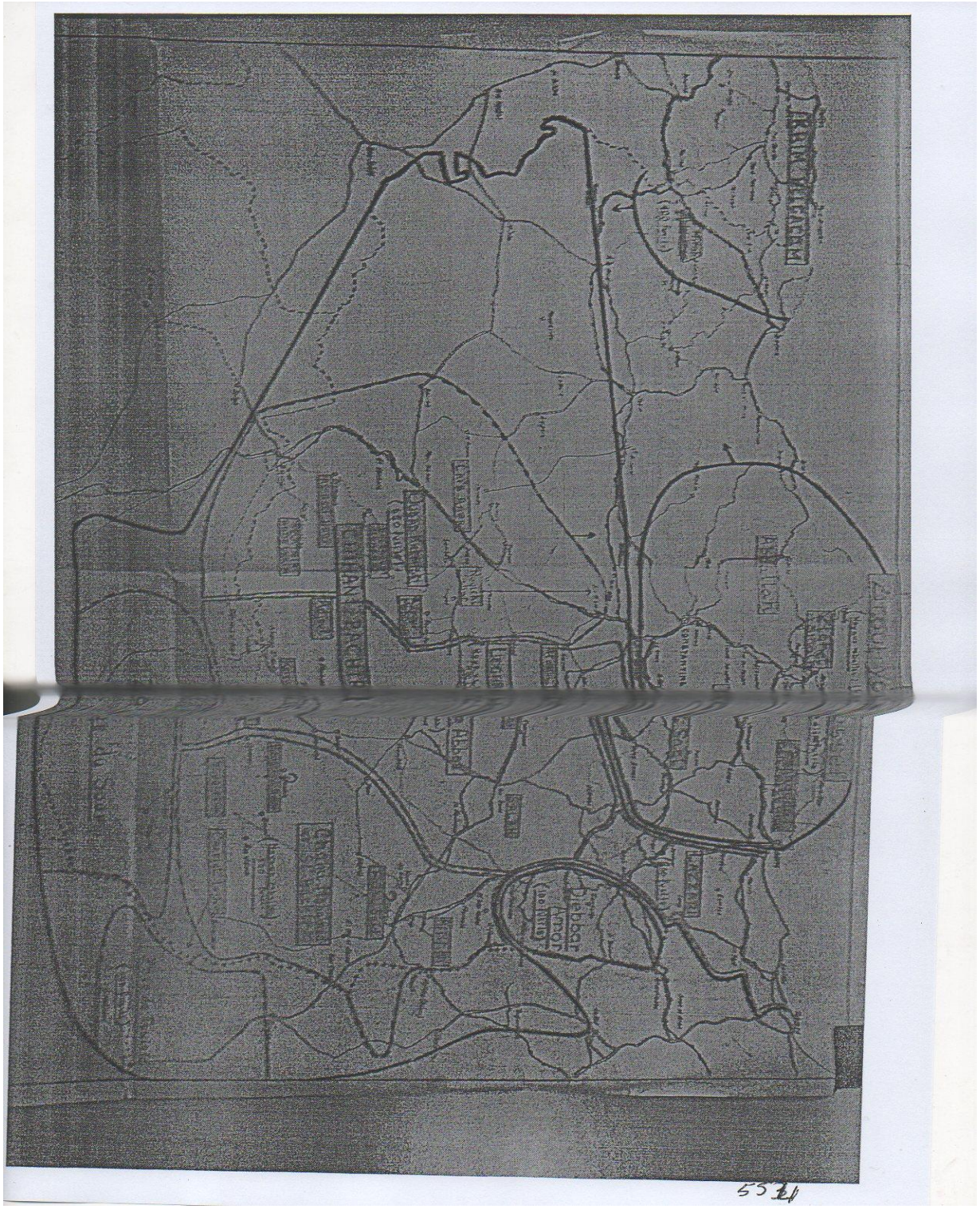
M. JACOMET expose les efforts faits sur le plan universitaire par le centre de formation administrative de l'Université d'Alger qui prépare actuellement 200 candidats aux postes des catégories "B" et "C". La capacité de ce centre sera doublée et la création de centres analogues à CONSTANTINE et à ORAN est projetée.

M. JACOMET attire l'attention sur la nécessité de faire un effort de perfectionnement des agents déjà en activité. Cette question a fait l'objet d'une circulaire du 7 Juillet 1959.

La formation des Secrétaires de Mairie par des stages dans les sous-préfectures et les préfectures doit être accélérée.

ملحق رقم 08: خريطة تركيز القوات الفرنسية

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 82f/100



ملحق رقم 09: حالة الطوارئ

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/183

PREMIER MINISTRE

Décret n° 61-395 du 22 avril 1961
portant déclaration de l'état d'urgence.

Le Président de la République,

Sur le rapport du Premier ministre, du ministre de l'intérieur, du garde des sceaux, ministre de la justice, du ministre des armées et du ministre de l'information,

Vu la Constitution, et notamment son article 13 ;

Vu la loi n° 55-385 du 3 avril 1955 instituant un état d'urgence, modifiée par la loi n° 55-1080 du 7 août 1955 et par l'ordonnance n° 60-372 du 15 avril 1960 ;

Vu l'article 2 (alinéa 2) du décret du 5 novembre 1870 ;

Le conseil des ministres entendu,

Décrète :

Art. 1er. — L'état d'urgence est déclaré, à compter du 23 avril 1961, à zéro heure, sur le territoire de la métropole.

Art. 2. — Il emporte pour sa durée application de l'article 11 de la loi n° 55-385 du 3 avril 1955.

Art. 3. — Le Premier ministre, le ministre de l'intérieur, le garde des sceaux, ministre de la justice, le ministre des armées et le ministre de l'information sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, qui sera publié au *Journal officiel* de la République française et entrera immédiatement en vigueur conformément aux dispositions de l'article 2 (alinéa 2) du décret du 5 novembre 1870.

Fait à Paris, le 22 avril 1961.

C. DE GAULLE.

Par le Président de la République :

Le Premier ministre,
MICHEL DEBRÉ.

CAOM: Aix en Provence : Op. Cit : Boîte No: 81 F/183 555

ملحق رقم 10: تنظيم القضاء الإسلامي من طرف المفوض العام

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/201

bras droit pour toutes ses activités.

Le Délégué Général rappelle la nécessité absolue d'éviter l'organisation d'une hiérarchie verticale des officiers /directes des affaires algériennes par l'établissement de liaisons limitées entre les officiers chefs de S.A.S et les officiers de liaison à l'arrondissement, à la zône et au Corps d'Armée. A chaque échelon de l'Administration des raccordements doivent s'effectuer avec la hiérarchie administrative correspondante.

Le Général Gambiez note les difficultés qui peuvent se poser entre l'échelon S.A.S et le quartier. Après discussion, il est précisé que si sur le plan des affaires civiles le quartier n'a aucune attribution et n'a donc pas de responsabilités à assumer, une liaison directe doit cependant être maintenue sur le plan des renseignements entre le quartier et la S.A.S. Sur la demande des Généraux Gambiez et Massu la directive N° 39/I.G.A.A/CAB du I8 MAI I959 sur le rôle et la mission des officiers des Affaires Algériennes sera complétée par un paragraphe sur les rapports entre les S.A.S et les quartiers en matière de recherche et d'exploitation des renseignements.

2°) REFORME DE LA JUSTICE MUSULMANE

Les Généraux de Corps d'Armée font le point des réactions de l'opinion publique devant le projet de réforme.

A part celle des cadis dont l'Association a voté à l'unanimité une protestation contre ce projet, l'opposition n'est pas violente. Elle se manifeste dans certains milieux religieux et parlementaires. Une partie de la jeunesse, la population féminine des villes, les justiciables, le personnel des mahakmas ont accueilli favorablement l'initiative gouvernementale.

La position du Barreau est nuancée.

En le dénonçant comme une atteinte à la liberté religieuse et au statut personnel, le F.L.N cherche à exploiter ce projet pour alimenter la propagande anti-française dans le monde islamique. Une attention particulière devra être portée le moment venu à la présentation à donner à la réforme.

.../

ملحق رقم 11: محضر شفوي للجنة المختلطة

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/189

-=-=-

BUREAU "PROBLEMES HUMAINS"

-=-=-=-

152/S /CAB.

n° 395 /ZSC/P.H.

N° 10/15

PROCES-VERBAL

de la COMMISSION MIXTE tenue en l'Hôtel de la PREFECTURE
le 13 mars 1961 à 10 h 30.

-=-=-=-=-

OBJET de la SEANCE : Retrait du poste d'AIN KELBA.

Etaient présents :

- M. le Préfet TABTI
  Préfet de l'AURES
- M. PAOLINI
  Chef de Cabinet
- M. le Général de Brigade DUQUE
  Commandant la Z.S.C. et la 21° D.I.
- M. le Lieutenant-Colonel GUY
  S/Chef d'Etat-Major

-=-=-=-

A la demande du Commandant du Secteur de BARIKA, le Général DUQUE propose l'évacuation du poste d'AIN KELBA.

Le Sous-Préfet de BARIKA, nouvellement arrivé, ne s'estime pas en mesure de donner un avis pertinent. Il se range à la position du Commandant du Secteur de BARIKA.

Dans ces conditions, Monsieur le Préfet de l'AURES se range également à l'avis du Général commandant la Zone Sud Constantinois.

En conséquence de quoi, l'évacuation du poste d'AIN KELBA est décidée

L'ordre du jour étant épuisé, la séance est levée à 11 heures.

BATNA, le 14 mars 1962

LE PREFET DE L'AURES

A. TABTI.

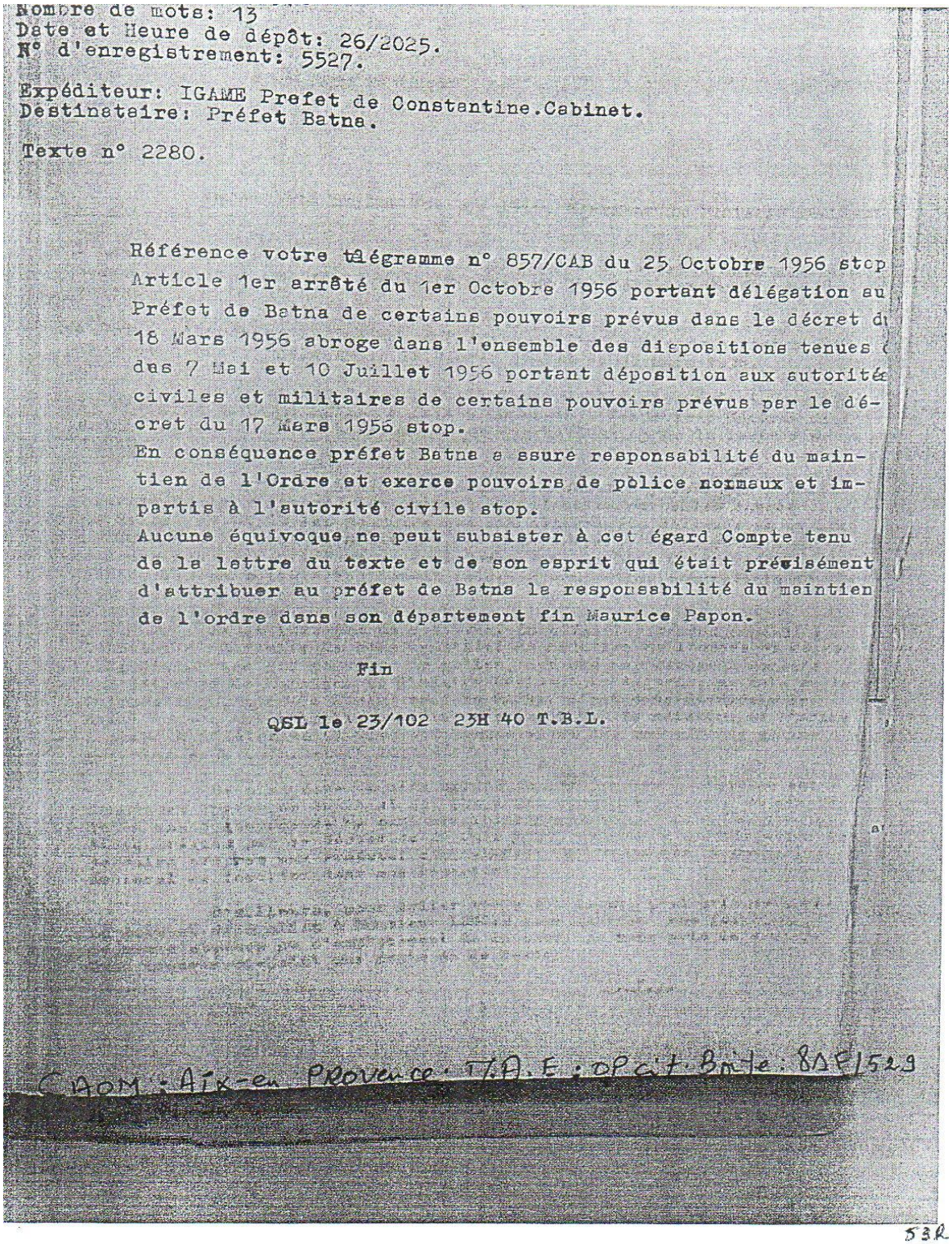
Le Général de Brigade DUQUE
Commandant la Zone Sud Constantinois
et la 21° Division d'Infanterie

4- CAOM- Aix-en-Provence, Boite 81 F/189. Ministère Affaires Etrangères/Direction Des Affaire Algeriennes. - Paris - 12.08.1958.

5564

ملحق رقم 12: توسيع صلاحيات السلطات المدنية والعسكرية

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/529



Nombre de mots: 13
Date et Heure de dépôt: 26/2025.
N° d'enregistrement: 5527.

Expéditeur: IGAME Prefet de Constantine.Cabinet.
Destinataire: Préfet Batna.

Texte n° 2280.

Référence votre télégramme n° 857/CAB du 25 Octobre 1956 stop
Article 1er arrêté du 1er Octobre 1956 portant délégation au
Préfet de Batna de certains pouvoirs prévus dans le décret du
18 Mars 1956 abroge dans l'ensemble des dispositions tenues
des 7 Mai et 10 Juillet 1956 portant déposition aux autorités
civiles et militaires de certains pouvoirs prévus par le dé-
cret du 17 Mars 1956 stop.
En conséquence préfet Batna a assure responsabilité du main-
tien de l'Ordre et exerce pouvoirs de pôlice normaux et im-
partis à l'autorité civile stop.
Aucune équivoque ne peut subsister à cet égard Compte tenu
de la lettre du texte et de son esprit qui était précisément
d'attribuer au préfet de Batna la responsabilité du maintien
de l'ordre dans son département fin Maurice Papon.

Fin

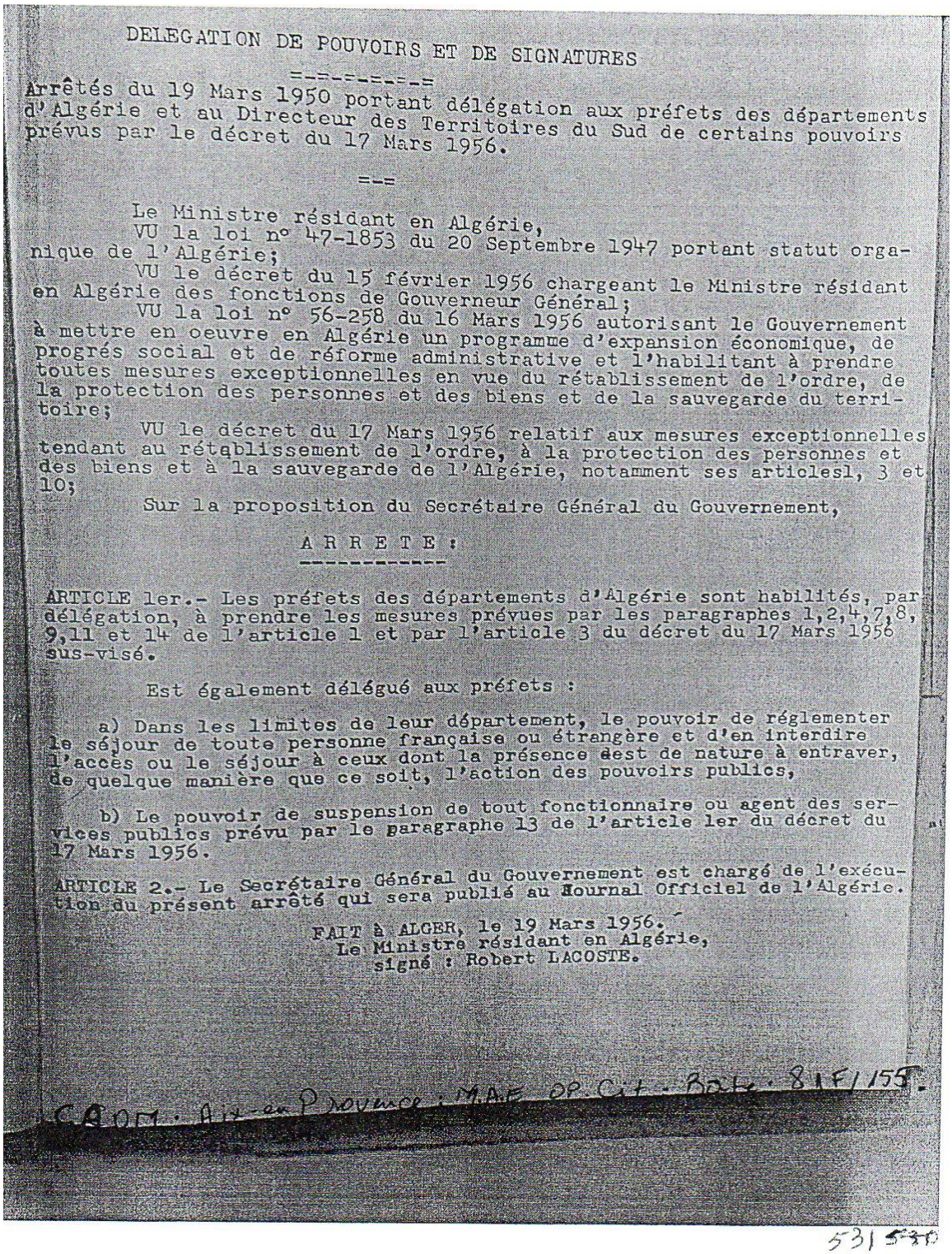
QSL le 23/102 23H 40 T.B.L.

CAOM : Aix-en Provence : T.A.E : op.cit. Boîte : 81F/529

53R

ملحق رقم 13: صلاحيات الإمضاء وإصدار القرارات

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/155



DELEGATION DE POUVOIRS ET DE SIGNATURES

Arrêtés du 19 Mars 1950 portant délégation aux préfets des départements d'Algérie et au Directeur des Territoires du Sud de certains pouvoirs prévus par le décret du 17 Mars 1956.

Le Ministre résidant en Algérie,
VU la loi nº 47-1853 du 20 Septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie;
VU le décret du 15 février 1956 chargeant le Ministre résidant en Algérie des fonctions de Gouverneur Général;
VU la loi nº 56-258 du 16 Mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en oeuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrés social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvegarde du territoire;
VU le décret du 17 Mars 1956 relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétqblissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde de l'Algérie, notamment ses articlesl, 3 et 10;
Sur la proposition du Secrétaire Général du Gouvernement,

ARRETE :

ARTICLE 1er.- Les préfets des départements d'Algérie sont habilités, par délégation, à prendre les mesures prévues par les paragraphes 1,2,4,7,8, 9,11 et 14 de l'article 1 et par l'article 3 du décret du 17 Mars 1956 sus-visé.

Est également délégué aux préfets :

a) Dans les limites de leur département, le pouvoir de réglementer le séjour de toute personne française ou étrangère et d'en interdire l'accès ou le séjour à ceux dont la présence est de nature à entraver, de quelque manière que ce soit, l'action des pouvoirs publics,

b) Le pouvoir de suspension de tout fonctionnaire ou agent des services publics prévu par le paragraphe 13 de l'article 1er du décret du 17 Mars 1956.

ARTICLE 2.- Le Secrétaire Général du Gouvernement est chargé de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au Journal Officiel de l'Algérie.

FAIT à ALGER, le 19 Mars 1956.
Le Ministre résidant en Algérie,
signé : Robert LACOSTE.

CAOM. Aix-en Provence. M.A.E. Op. Cit. Boîte. 81F/155.

531 530

nent pas des unités militaires.

ARTICLE 2 - Les arrêtés et décisions pris par les Autorités Militaires en vertu de l'article I° ci-dessus ne seront exécutoires qu'après visa du Général C.C.M.A.N.

En cas d'urgence, ce visa pourra être demandé et accordé par voie télégraphique.

ARTICLE 3 - Délégation est donnée aux Autorités Militaires ci-après désignées à l'effet de prendre les mesures prévues aux articles et paragraphes ci-dessous indiqués du décret susvisé du I7 Mars I956:

- art. I § I: à M.M. les Commandants de Secteurs et de Sous-Secteurs, sauf en ce qui concerne la réglementation de la circulation sur "les grands itinéraires" permettant les relations intercommunales,

- art. I § 8: à M.M. les Commandants d'Armes pour la délivrance des autorisations de tenir des réunions publiques dans les lieux publics et privés,

- art. I § 9: à M.M. les Commandants d'Armes ou à défaut M.M. les Commandants de Secteurs et de Sous-Secteurs mais pour une durée de fermeture n'excédant pas I5 jours,

- art. I § I0: à M.M. les Commandants de Secteurs:

- art. 3 : Délégation est donnée aux Commandants des Secteurs et des Sous-Secteurs, qui étant donné les répercussions politiques de cette mesure demanderont aux Autorités Civiles la prestation à envisager et sa forme, celle-ci pouvant être destructive ou constructive.

Au cas où, dans les vingt quatre heures la décision ne serait pas prise, compte rendu et propositions seront faits par les Autorités Civiles et Militaires au Général Commandant Civil et Militaire qui prendra la décision définitive.

ARTICLE 4 - Délégation est donnée à M. LENOIR Sous-Préfet Hors Classe, Adjoint Civil au Général C.C.M.A.N. à l'effet de coordonner et de contrôler au nom du Général C.C.M.A.N. dans l'ensemble de la zone des Aurès-Nementchas, l'application des mesures résultant de ces pouvoirs.

ARTICLE 5 - M. le Général Commandant Militaire de la Z.O.A.N., M.M. les Sous-Préfets de BATNA et TEBESSA, M.M. les Commandants de Secteurs et Sous-Secteurs, M.M. les Commandants des Subdivisions de BATNA et de TEBESSA, M.M. les Commandants d'Armes sont chargés, chacun en ce qui le concerne de l'exécution du présent arrêté.

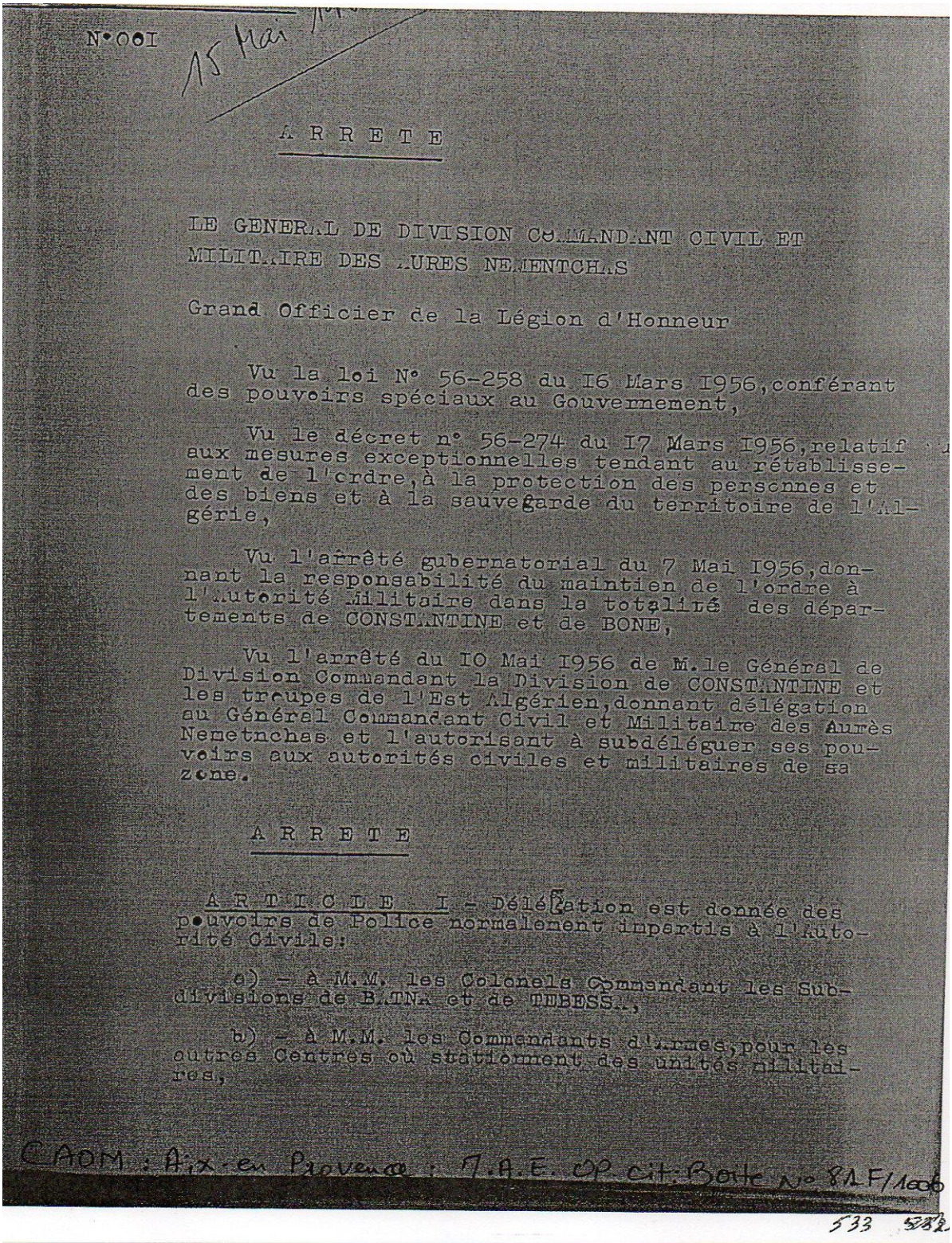
BATNA LE 15 MAI 1956

Le Général de Division
Commandant Civil et Militaire
des Aurès-Nementchas

LES :
Préfet de BATNA (50)
fusion aux C.M. et S.A.S."
Préfet de TEBESSA (20 ex)
fusion aux S.A.S. "
ral Chef du C.M.A.N. (100ex)
fusion jusqu'à l'échelon Postes "

ملحق رقم 14: توسيع صلاحيات البوليس

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/1006



N°001

15 Mai

A R R E T E

LE GENERAL DE DIVISION COMMANDANT CIVIL ET MILITAIRE DES AURES NEMENTCHAS

Grand Officier de la Légion d'Honneur

Vu la loi N° 56-258 du I6 Mars I956, conférant des pouvoirs spéciaux au Gouvernement,

Vu le décret n° 56-274 du I7 Mars I956, relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde du territoire de l'Algérie,

Vu l'arrêté gubernatorial du 7 Mai I956, donnant la responsabilité du maintien de l'ordre à l'Autorité Militaire dans la totalité des départements de CONSTANTINE et de BONE,

Vu l'arrêté du IO Mai I956 de M.le Général de Division Commandant la Division de CONSTANTINE et les troupes de l'Est Algérien, donnant délégation au Général Commandant Civil et Militaire des Aurès Nemetnchas et l'autorisant à subdéléguer ses pouvoirs aux autorités civiles et militaires de sa zone.

A R R E T E

A R T I C L E I - Délégation est donnée des pouvoirs de Police normalement impartis à l'Autorité Civile:

a) - à M.M. les Colonels Commandant les Subdivisions de BATNA et de TEBESSA,

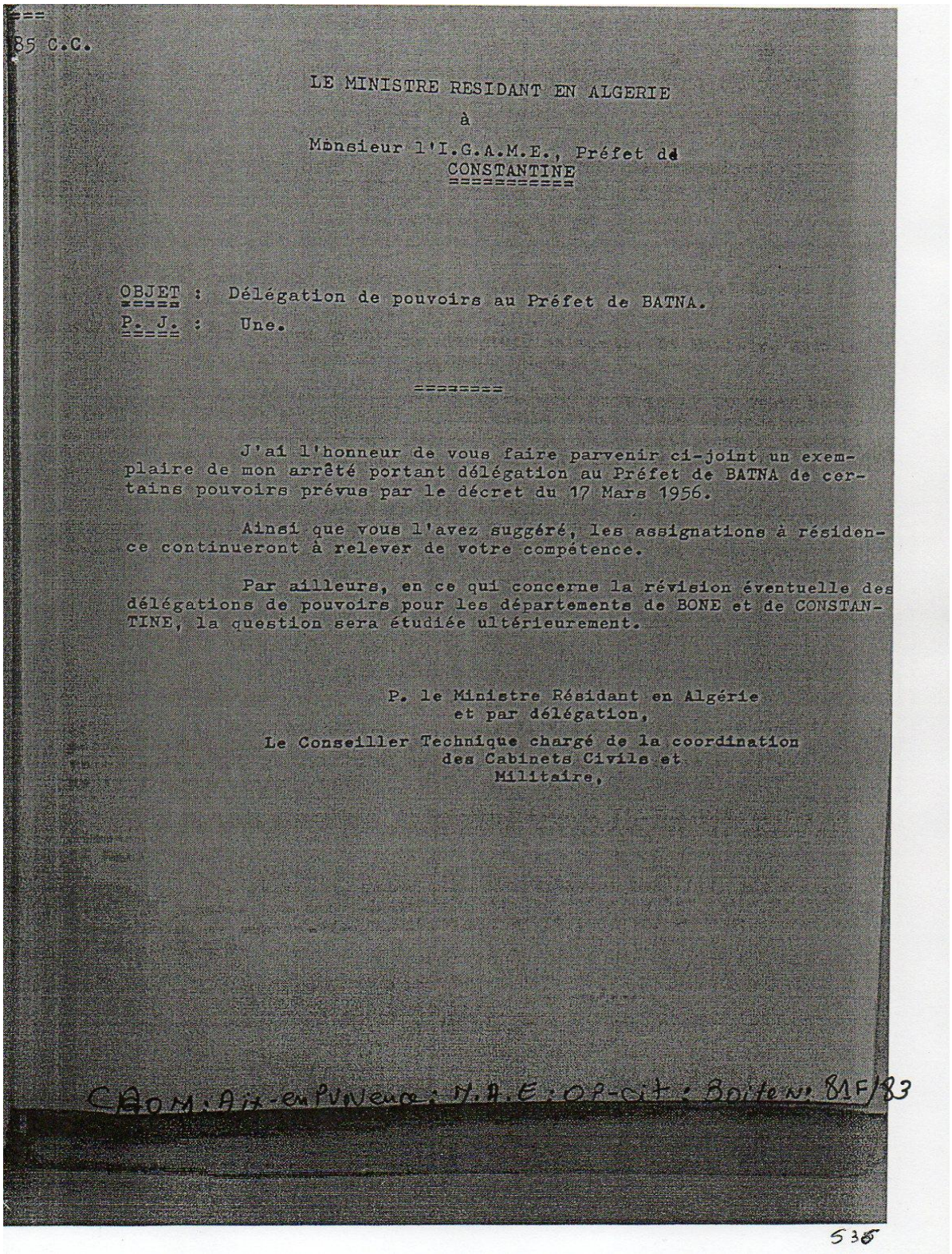
b) - à M.M. les Commandants d'Armes, pour les autres Centres où stationnent des unités militaires,

CAOM : Aix-en Provence : F.A.E. op cit. Boite N° 81 F/1006

533 5382

ملحق رقم 15: توسيع صلاحيات والي باتنة

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/83



85 C.C.

LE MINISTRE RESIDANT EN ALGERIE

à

Monsieur l'I.G.A.M.E., Préfet de
CONSTANTINE

OBJET : Délégation de pouvoirs au Préfet de BATNA.

P. J. : Une.

J'ai l'honneur de vous faire parvenir ci-joint un exemplaire de mon arrêté portant délégation au Préfet de BATNA de certains pouvoirs prévus par le décret du 17 Mars 1956.

Ainsi que vous l'avez suggéré, les assignations à résidence continueront à relever de votre compétence.

Par ailleurs, en ce qui concerne la révision éventuelle des délégations de pouvoirs pour les départements de BONE et de CONSTANTINE, la question sera étudiée ultérieurement.

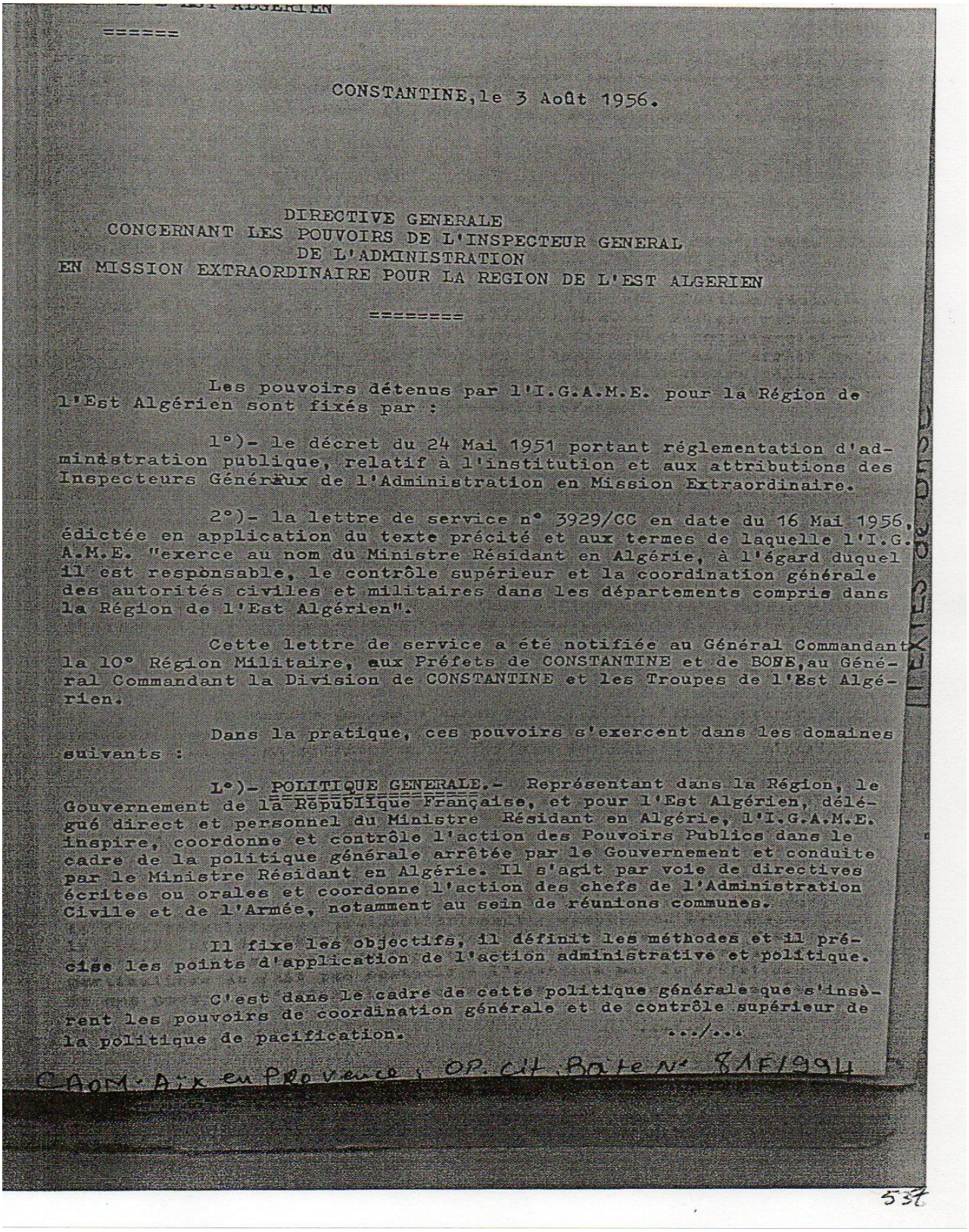
P. le Ministre Résidant en Algérie
et par délégation,
Le Conseiller Technique chargé de la coordination
des Cabinets Civils et
Militaire,

CAOM. Aix-en-Provence : M.A.E. op-cit : Boîte n° 81F/83

536

ملحق رقم 16: السياسة العامة في الأوراس

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/994



EST ALGERIEN

======

CONSTANTINE, le 3 Août 1956.

DIRECTIVE GENERALE
CONCERNANT LES POUVOIRS DE L'INSPECTEUR GENERAL
DE L'ADMINISTRATION
EN MISSION EXTRAORDINAIRE POUR LA REGION DE L'EST ALGERIEN

========

Les pouvoirs détenus par l'I.G.A.M.E. pour la Région de l'Est Algérien sont fixés par :

1°)- le décret du 24 Mai 1951 portant réglementation d'administration publique, relatif à l'institution et aux attributions des Inspecteurs Généraux de l'Administration en Mission Extraordinaire.

2°)- la lettre de service n° 3929/CC en date du 16 Mai 1956, édictée en application du texte précité et aux termes de laquelle l'I.G.A.M.E. "exerce au nom du Ministre Résidant en Algérie, à l'égard duquel il est responsable, le contrôle supérieur et la coordination générale des autorités civiles et militaires dans les départements compris dans la Région de l'Est Algérien".

Cette lettre de service a été notifiée au Général Commandant la 10° Région Militaire, aux Préfets de CONSTANTINE et de BONE, au Général Commandant la Division de CONSTANTINE et les Troupes de l'Est Algérien.

Dans la pratique, ces pouvoirs s'exercent dans les domaines suivants :

1°)- POLITIQUE GENERALE.- Représentant dans la Région, le Gouvernement de la République Française, et pour l'Est Algérien, délégué direct et personnel du Ministre Résidant en Algérie, l'I.G.A.M.E. inspire, coordonne et contrôle l'action des Pouvoirs Publics dans le cadre de la politique générale arrêtée par le Gouvernement et conduite par le Ministre Résidant en Algérie. Il s'agit par voie de directives écrites ou orales et coordonne l'action des chefs de l'Administration Civile et de l'Armée, notamment au sein de réunions communes.

Il fixe les objectifs, il définit les méthodes et il précise les points d'application de l'action administrative et politique.

C'est dans le cadre de cette politique générale que s'insèrent les pouvoirs de coordination générale et de contrôle supérieur de la politique de pacification.

.../...

CAOM Aix en Provence : OP. Cit. Boîte N° 81F/994

538

ce titre, il répartit les crédits de pacification entre les départements, il affecte à chaque zone des effectifs d'Officiers S.A.S. mis à sa disposition et il définit et contrôle les programmes de pacification en arbitrant les moyens disponibles entre les zones.

2°)- MAINTIEN DE L'ORDRE, PROTECTION DES PERSONNES ET DES BIENS ET SAUVEGARDE DU TERRITOIRE DE L'ALGERIE :
les pouvoirs de l'I.G.A.M.E. ont été définis par la directive générale du 3 Juin 1956 (page 2), en même temps que sont précisées les modalités de collaboration des Autorités Civiles et Militaires, Cette directive générale a été notifiée en temps utile aux échelons intéressés.

Sans rien entamer des pouvoirs de coordination générale et de contrôle supérieur détenus par l'I.G.A.M.E. et définis par la directive générale précitée du 3 Juin 1956, la directive complémentaire du 24 Juillet 1956 précise les modalités d'application de l'arrêté du 10 Juillet 1956 du Ministre Résidant aménageant les pouvoirs délégués aux Autorités Civiles et Militaires de l'Est Algérien et définissant plus spécialement les pouvoirs délégués aux Préfets.

3°)- ECONOMIE GENERALE :les pouvoirs de coordination de l'I.G.A.M.E. s'exercent sur toute l'étendue de la Région dans les même conditions que dans la Métropole. Ces pouvoirs procèdent à la fois des textes institutionnels et de la jurisprudence administrative.

4°)- INSPECTION GENERALE : Les pouvoirs de contrôle supérieur dévolus à l'I.G.A.M.E. lui donnent vocation pour procéder au nom du Gouvernement ou en celui du Ministre Résidant en Algérie auxquels il rend compte à toutes enquêtes utiles sur les affaires politiques, militaires, administratives et économiques de la Région.

o
o o

En dehors du cadre ainsi tracé, l'I.G.A.M.E. exerce, bien entendu, pour le département de CONSTANTINE, les attributions normales ou exceptionnelles attribuées aux Préfets des départements algériens.

C'est ainsi que, dans le cadre de l'Arrêté Ministériel du 10 Juillet 1956, portant délégation aux autorités civiles et militaires de certains pouvoirs prévus par le décret du 17 Mars 1956, l'I.G.A.M.E. Préfet de CONSTANTINE peut prononcer dans certaines conditions, la mutation ou la suspension des fonctionnaires ou agents des services publics.

En outre, en attendant que le Département de BONE soit doté d'un budgetpropre, vraisemblablement à compter du 1er Janvier 1957, la Préfecture de CONSTANTINE continue de servir de support financier à la vie administrative du Département de BONE. Cette circonstance particulière ne fait pas obstacle à l'exercice par le Préfet de BONE de ses pouvoirs d'ordonnateur secondaires qui viennent de lui être

.../...

ملحق رقم 17: إعادة تشكيل المنظمة العسكرية الخاصة

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/155

I°) ORGANISATION des S.A.S

Le Délégué Général présente le projet de décret actuellement soumis à l'examen du pouvoir central relatif à l'organisation des S.A.S. Ce décret ci-annexé permettra de donner aux S.A.S l'existence juridique que le droit public français ne leur reconnaissait pas jusqu'ici. Aux termes de ce décret, l'Officier Chef de S.A.S est le représentant du Sous-Préfet auprés des communes. L'adoption de ce décret permettra de vaincre les réticences de certains maires à reconnaître l'action des S.A.S dans leur commune.

Le Général PARTIOT fait état des difficultés de recrutement de chefs de S.A.S dans le Corps des officiers d'active. Il manque une centaine d'officiers aux effectifs des affaires algériennes. Au moins vingt officiers d'active capables de prendre en mains une S.A.S, doivent être affectés en première urgence.

Le Ministre des Forces Armées devra être saisi de cette difficulté.

Les crédits disponibles en 1959 permettent la création de douze S.A.S nouvelles. L'implantation de ces S.A.S sera décidée en tenant compte des priorités exprimées par le Général commandant en chef des forces armées.

A cette occasion, il est rappelé que l'implantation de certaines S.A.S doit pouvoir être modifiée au profit de régions plus isolées compte tenu des progrés de la pacification et de l'aptitude des services administratifs et techniques traditionnels à pourvoir à l'ensemble des besoins des populations.

.../

CAOM: Aix en Provence: Op cit: Boite No: 81F/155

ملحق رقم 18: طلب 2 مليار قرض إضافي لمواجهة الثورة

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 81f/154

Le Général MASSU signale l'importance des tribunaux occultes qui fonctionnent dans le cadre des O.P.A et rendent la justice non seulement dans les affaires pénales mais également au civil.

Le Délégué Général demande qu'une étude soit faite sur le nombre et l'importance des litiges réglés par ces juridictions du F.L.N et la localisation de celles-ci.

Le Délégué Général fait part du résultat de ses conversations avec le Premier Ministre sur la procédure d'examen du projet de loi sur la réforme de la Justice Musulmane.

La question ne sera pas débattue avant la prochaine session de l'Assemblée en automne. En effet, le Rapporteur M. DJOUINI a demandé un délai pour déposer son rapport.

Le projet a été mis au point à Paris par le Ministère de la Justice en dehors du Délégué Général et sans consultation de personnalités musulmanes qualifiées.

Afin de rémédier à cette omission, le Délégué Général a proposé au gouvernement de confier au professeur ROUSSIER une mission d'information et d'études sur ce problème. Sans constituer une commission officielle, il devra consulter certaines personnalités religieuses et étudier les amendements qui pourraient permettre de faire accepter le texte par toutes les fractions de l'opinion publique algérienne. Les modifications que le gouvernement fera siennes, seront présentées par des parlementaires sous forme d'amendements au projet de loi.

3°) CREDITS DE PACIFICATION ET CREDITS T.I.C.

Afin de remédier à la contraction des crédits T.I.C en 1959 par rapport à la masse globale des crédits alloués en 1958 sur ce chapitre, le Délégué Général a demandé à la Caisse d'Equipement, une somme de deux milliards de crédits supplémentaires.

Les Inspecteurs Généraux Régionaux ont fait des propositions de délégation sur la base des sommes suivantes :

A L G E R	.....	650 millions
O R A N	.....	525 "
CONSTANTINE	.....	825 "

.../

Les crédits de paiement pour 1959 seront ainsi supérieurs à ceux de 1958.

Le Délégué Général indique son intention de ne pas prévoir dans le prochain budget d'importants crédits d'engagement sur le chapitre des T.I.C. Les opérations menées dans le cadre des T.I.C sont en effet pour la plupart constituées par de petits travaux dont la durée n'excède pas un ou deux ans. Les crédits d'engagement sont seulement nécessaires pour éviter les ruptures dans le rythme des travaux en fin d'exercice.

Le chapitre pour travaux de pacification a été doté en 1959 de 5 milliards à raison de 1,9 milliard pour les regroupements et 3,9 pour la pacification.

Le crédit regroupement a été entièrement délégué à l'exception d'une somme de 100 millions. Les crédits de pacification l'ont également été pour ALGER et ORAN et le seront pour CONSTANTINE dés la transmission du programme de pacification de cette région.

Il n'y aura pas de nouvelles dotations en 1959 pour les crédits de pacification. Au contraire, le Délégué Général cherche à dégager certains crédits supplémentaires pour les regroupements (un milliard au plus) qui seront délégués vers le mois d'Octobre sur le vu des résultats des enquêtes et des programmes des équipes itinérantes.

Le Délégué Général voudrait modifier l'esprit dans lequel sont utilisés les crédits T.I.C, ainsi que ceux de pacification et de regroupements.

Les communes reçoivent actuellement ces crédits sous forme de subventions à 100 %. Le Délégué Général voudrait utiliser ces crédits comme un moyen d'éducation des municipalités. Dans la mesure où la commune consentirait elle-même l'effort financier pour la réalisation des travaux (pour commencer un effort de 5 % suffirait) le Maire recevrait la gestion du crédit. Au contraire, de façon à éveiller le sens des responsabilités des municipalités et à ne pas habituer les communes à être totalement assistées, lorsque le budget communal ne participerait pas à la dépense, la gestion de la subvention à 100% serait retirée au maire et donnée au Chef de S.A.S.

Cette réforme de la gestion des subventions aux communes sera mise en vigueur en 1960.

Le Délégué Général voudrait également mettre en oeuvre une réforme de la gestion des crédits des Services techniques.

.../

Le préfet et le sous-préfet devraient se voir confier un pouvoir de coordination des crédits des services techniques destinés à la mise en valeur du bled avec pouvoir pour eux de décider des virements de crédits. Cette question est également mise à l'étude à la Délégation Générale.

4°) STAGES D'ETUDIANTS

La fiche jointe au dossier expose en détail l'esprit et l'organisation de ces stages en Algérie.

5°) FORMATION DES FONCTIONNAIRES

M. JACOMET expose les efforts faits sur le plan universitaire par le centre de formation administrative de l'Université d'Alger qui prépare actuellement 200 candidats aux postes des catégories "B" et "C". La capacité de ce centre sera doublée et la création de centres analogues à CONSTANTINE et à ORAN est projetée.

M. JACOMET attire l'attention sur la nécessité de faire un effort de perfectionnement des agents déjà en activité. Cette question a fait l'objet d'une circulaire du 7 Juillet 1959.

La formation des Secrétaires de Mairie par des stages dans les sous-préfectures et les préfectures doit être accélérée.

ملحق رقم 19: طلب توسيع المصالح الخاصة

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 82f/254

tenue sous la Présidence du Délégué Général
le 7 JUILLET 1959 à 17 h 30

. . . . . .

I°) ORGANISATION des S.A.S

Le Délégué Général présente le projet de décret actuellement soumis à l'examen du pouvoir central relatif à l'organisation des S.A.S. Ce décret ci-annexé permettra de donner aux S.A.S l'existence juridique que le droit public français ne leur reconnaissait pas jusqu'ici. Aux termes de ce décret, l'Officier Chef de S.A.S est le représentant du Sous-Préfet auprés des communes. L'adoption de ce décret permettra de vaincre les réticences de certains maires à reconnaître l'action des S.A.S dans leur commune.

Le Général PARTIOT fait état des difficultés de recrutement de chefs de S.A.S dans le Corps des officiers d'active. Il manque une centaine d'officiers aux effectifs des affaires algériennes. Au moins vingt officiers d'active capables de prendre en mains une S.A.S, doivent être affectés en première urgence.

Le Ministre des Forces Armées devra être saisi de cette difficulté.

Mi en parler Cq

Les crédits disponibles en 1959 permettent la création de douze S.A.S nouvelles. L'implantation de ces S.A.S sera décidée en tenant compte des priorités exprimées par le Général commandant en chef des forces armées.

A cette occasion, il est rappelé que l'implantation de certaines S.A.S doit pouvoir être modifiée au profit de régions plus isolées compte tenu des progrés de la pacification et de l'aptitude des Services administratifs et techniques traditionnels à pourvoir à l'ensemble des besoins des populations.

.../

ملحق رقم 20: تراجع الإستعمار وطلب التخلي عن بعض مقاطعة الأوراس

المصدر: CAOM Aix-en-provence, boîte 82f/258

-=-=-

n° 152/S /CAB.

BUREAU "PROBLEMES HUMAINS"

-=-=-=-

n° 395 /ZSC/P.H.

N° 10/15

P R O C E S - V E R B A L

de la COMMISSION MIXTE tenue en l'Hôtel de la PREFECTURE
le 13 mars 1961 à 10 h 30.

-=-=-=-=-=-

OBJET de la SEANCE : Retrait du poste d'AIN KELBA.

Etaient présents :

- M. le Préfet TABTI
  Préfet de l'AURES
- M. PAOLINI
  Chef de Cabinet
- M. le Général de Brigade DUQUE
  Commandant la Z.S.C. et la 2I° D.I.
- M. le Lieutenant-Colonel GUY
  S/Chef d'Etat-Major

-=-=-=-

A la demande du Commandant du Secteur de BARIKA, le Général DUQUE propose l'évacuation du poste d'AIN KELBA.

Le Sous-Préfet de BARIKA, nouvellement arrivé, ne s'estime pas en mesure de donner un avis pertinent. Il se range à la position du Commandant du Secteur de BARIKA.

Dans ces conditions, Monsieur le Préfet de l'AURES se range également à l'avis du Général commandant la Zone Sud Constantinois.

En conséquence de quoi, l'évacuation du poste d'AIN KELBA est décidée

L'ordre du jour étant épuisé, la séance est levée à 11 heures.

BATNA, le 14 mars 1962

LE PREFET DE L'AURES

A. TABTI.

Le Général de Brigade DUQUE
Commandant la Zone Sud Constantinois
et la 2I° Division d'Infanterie